Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة وهران (السانيا)
كلية العلوم الاجتماعية
قسم الفلسفة

أطروحة دكتوراه

الدولة العالمية والنظام الدولي الجديد

من إعداد براهيم احمد
تحت إشراف الزاوي الحسين

السنة الجامعية 2010/2009

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

مقدمة

إن حقيقة السياسة الدولية عملية مستمرة ومتجددة تفرض تجدد أدوات تحقيق هذه السياسة وتنفيذها، إذ في ظل هذه الحقيقة يصبح الحديث عن تلاشي بعض هذه الأدوات تحت سيادة ظرف معين أو تغير ما في حركة السياسة أو هيكل القوة العالمي، محض تأملات واهمة سرعان ما تتلاشى، إذ تصطدم بالواقع الحقيقي الذي جرى العمل بموجبه لقرون من الزمن.

لقد شكل انتهاء الحرب الباردة في مطلع العقد الأخير من القرن الماضي، بداية حقيقية لثورة جديدة في المفاهيم ودلالاتها وخصوصا على صعيد النظرية السياسية الدولية، أسوة بالتبدل الذي شهدته قواعد العلاقات وإدارتها بين الدول في إطار نظام دولي متغير هو الآخر، وكان لضخامة الحدث وما ترتب عليه من تغيير جوهري في شكل النظام الدولي القائم وآليات عمله ومعاملات توزيع القوة والقدرة في إطاره، وفي شكل العلاقات الدولية القائمة ومضمونها وإدارة تفاعلاتها، سلما وحربا في أن واحد، الأثر الواضح في ردة الفعل العالمية الرامية إلى إعادة النظر في الكثير من المسلمات والثوابت ضمن الأدبيات السياسية والدولية، وخصوصا تلك التي تكاملت بها واستقرت في منهجياتها التحليلية من منطلق اهتمامنا في **الفلسفة السياسية**، على وجه الخصوص بوصفها منطلقات نظرية برهن الواقع الدولي على صحتها وصلاحيتها من حيث المعنى والمبنى.

لا يمكن تقييم أي نسبة فكرية في حقل العلوم الاجتماعية على نحو مفيد حقا بمعزل عن غيرها، فنحن نحقق التقدم النظري من خلال دراسة نواحي التشابه والتباين بين تفسير وأخر.

ومع ذلك، نجد أن كثيرا من الابحاث المتوفرة في علم السياسة الخاص والمتعلق بسياسة الدول المعاصرة، لا تمد بالمساعدة، نظرا لكون قسط كبير منها يتألف من استعراض لوجهة نظر نظرية منفردة يقدمها أشخاص ملتزمون بتلك المقاربات الفكرية ولا يميلون في العادة إلى التطرف كثيرا للبدائل الأخرى، وتظهر مشكلة مقارنة إحدى النظريات بنظرية أخرى على نحو حاد، خصوصا للطلبة المستجدين الذين كثيرا ما يطلب منهم خوض غمار صراع مع الأدبيات التي وضعها المؤلفون يتبنون وجهات نظر تنتمي إلى عوالم شديدة الاختلاف.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إن إحدى المشاكل الرئيسية التي يواجهها قياسا بالمستجدات الدولية نفسها هي مشكلة المعر اعتماده في تكوينات البنية الأساسية والمستقبلية **للنظام الدولي الجديد**، فالطابع المشرع لما تشاهده السياسة الدولية من أحداث على النحو الذي يجعلها تبدو دراماتيكية في غير مجال وموقع ، يدفعنا إلى التأكيد بقوة بأن استيعاب هذه التطورات واحتوائها يجب أن يكونا خاضعين لعملية التحليل وموضوعيته أكثر من أي وقت مضى، ولعل انهيار أحد طرفي المعادلة التي دامت لأكثر من أربعين عاما، وانفراد قوة عظمى بقيادة العالم، وتعرضها لأحداث جسدت القطبية الأحادية كقوة مهيمنة ترسم خارطة العالم كما تبتغي وتشاء. كل ذلك يتطلب بالضرورة إعادة صياغة النظام الدولي الجديد، هذه الصياغة التي ستحدد الموازنات الدولية المستقبلية واستقرارها ولمدة تحددها فترة استمرار الصيغة الجديدة للنظام المتبقى تكوينه في البقاء.

يرجع تفضيل عبارة "السياسة العالمية " لأنها أشمل من تعبير السياسة الدولية أو العلاقات الدولية، من حيث أنها تتناول السياسة والأنماط السياسية في العالم أجمع، وليست فقط القائمة فيما بين الدول القومية، ولا بد من الاعتراف بصعوبة محاولة فهم السياسة العالمية المعاصرة نتيجة تعدد النظريات حولها.

ويمكن تشبيه ذلك بالنظارات ذات العدسات مختلفة الألوان، حيث يكون النظر من خلالها مطابقا أو متأثرا بنفس لون عدسة كل نظارة، فالعالم ليس مختلفا وإنما النظر إليه هو الذي يختلف من شخص لآخر.

ومن هنا تكون ظاهرة موضوع السياسة العالمية بصورة واضحة ومحددة على قدر الإمكان، وذلك من خلال استعراض تطور السياسة العالمية، خاصة في أعقاب الحرب العالمية الأولى وتحديدا منذ عام1919، في محاولة لتجنب العالم أهوال وويلات الحروب، من خلال دراسة أسباب المشكلات السياسية الرئيسية التي تواجه العالم، وتقديم الحلول لكي يعالجها رجال السياسة، وما تبع ذلك من ظهور اتجاهات "المثالية" و"الواقعية"، ما بين الدعوة لتطوير العالم، والدعوة لقبول العالم كما هو، والجدل المثار حولها والذي لا يزال محتدما حتى اليوم !! وإن كانت أصوات "الواقعية" هي الأعلى إلى جانب ظهور النظريات المضادة لها والمتمثلة في "الليبرالية أو النظام العالمي".

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إذ يرى الواقعيون أن الممثلين الرئيسيين ع
أصحاب السيادة القانونية، وتعني"السيادة " أنه لا
على التصرف بطريقة معينة !! أما الممثلون الآخرون مثل الشركات المتعددة الجنسيات أو المنظمات الدولية فلا بد أن يعملوا جميعا في إطار العلاقات القائمة فيما بين الدول، وبذلك فإن السياسة العالمية (أو السياسة الدولية في رأي الواقعيين) تمثل صراعا من أجل "السلطة " بين الدول حيث تسعى كل منها لتوسيع نطاق مصالحها القومية إلى أقصى حدٍّ، وهذا الوضع في السياسة العالمية ينجم عن الآلية التي يطلق عليها" توازن القوى" حيث تسعى كل دولة للحيلولة دون سيطرة الأخرى، فهكذا تصبح السياسات العالمية عبارة عن مساومات وتحالفات، تعمل فيها الدبلوماسية كآلية رئيسية لموازنة المصالح الوطنية المختلفة، ولكن تبقى القوى العسكرية هي العامل الحاسم في تحقيق أو تنفيذ أهداف السياسات الخارجية للدولة، وقد ظهرت في السنوات الأخيرة أشكال أخرى للواقعية أطلق عليها: "الواقعية الجديدة " وترتكز على أهمية هيكل نظام السياسة الدولية في التأثير على سلوك أو تصرفات كل الدول، وهكذا حينما كانت هناك قوتان عظيمتان تسيطران على النظام الدولي، أثناء الحرب الباردة، أدى ذلك إلى إرساء قواعد معينة للسلوك،وحينما انتهت الحرب الباردة قيل إن هيكل السياسة العالمية يتجه إلى تعدد الأقطاب، والتي يرى "الواقعيون الجدد" أنها ستتضمن قواعد للعبة مختلفة تماما.

وعلى عكس نظرة الواقعيين، تختلف نظرة الليبراليين للسياسة العالمية إذ يرون أن هناك أنواع من الليبرالية التي يطلق عليها – التعددية- في أغلب الأحيان، ولكن محورها الرئيسي يدور حول أن البشر واصلوا مرتبة الكمال وأن الديمقراطية ضرورية لتطور ونمو هذا الكمال وأن الأفكار لها أهمية قصوى، ووراء كل ذلك قناعة عميقة بالتقدم !! ومن هنا يرفض الليبراليون وجهة نظر الواقعيين بأن الحرب هي الحالة الطبيعية للسياسة العالمية، كما يشككون في فكرة أن الدولة هي الممثل الرئيسي على مسرح السياسة العالمية رغم أنهم لا ينكرون أهميتها.ولكنهم يرون أن الشركات المتعددة الجنسيات والممثلين عبر القوميات مثل الجمعيات الأهلية، والمنظمات الدولية، يعتبرون ممثلين رئيسين في بعض مجالات السياسة العالمية وفي المجالات التي تتصرف فيها الدولة،وهم لا يعتبرون الدولة ممثلا وحيدا أو متوحدا، وإنما كمجموعة بيروقراطيات كل منها له مصالحه الخاصة، بمعنى عدم وجود

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

مصلحة " قومية " طالما أنها نتاج التنظيمات ال
القرار.

وبالنسبة للعلاقات بين الدول، يركز الليبراليون على إمكانات التعاون، وإنه من خلال التسويات الدولية يمكن تحقيق أعلى درجة من التعاون، وهذا يعني نظاما معقدا للمساومة بين أنواع متباينة من الممثلين، ومع ذلك تظل القوة العسكرية لها أهميتها، فالليبراليون ينظرون للمصالح القومية من منظور عسكري مثلما يؤكدون على أهمية القضايا الاقتصادية والبيئية والتكنولوجية، فبمعنى السياسة العالمية لا ينبثق النظام من توازن القوى بل من تفاعلات بين العديد من الترتيبات الحاكمة التي تشمل القوانين والقواعد المتفق عليها والأنظمة الدولية والأحكام التنظيمية، وفيما يتعلق بالسيادة يرى الليبراليون أن الدول قد تكون ذات سيادة من الناحية القانونية، ولكن من الناحية العملية يجب عليها أن تتفاوض مع جميع الممثلين الآخرين، بما يعني انتقاص حريتها في التصرف وقتما وكيفما تشاء، فالاعتماد المتبادل بين الدول يمثل أحد الملامح المهمة للسياسة العالمية.

الإطار النظري للبحث:

الإشكالية العامة والإشكاليات الفرعية: :

الإشكالية العامة:

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ما حقيقة الدولة العالمية وكيف تؤثر في تغ

هل تقدر الدولة الوطنية، في ظل ظروفها السياسي في عالم سريع التغير وتقوده دولة لا تلتزم بأية ضوابط إنسانية وأخلاقية وسياسية؟

أليس ضروريا اليوم، في ظل تنامي ظاهرة الإمبريالية والاقتصادية وهيمنة العولمة المتأمركة، إعادة النظر جذريا في علاقة الدولة بالمجتمع وفي طريقة التسيير السياسي وتوزيع الثروة من أجل توسيع دائرة المشاركة والعمل على تفعيل حضور النخب من أجل تجاوز وضعية الانسداد السياسي الراهنة ؟.

الإشكاليات الفرعية: :

إن نقاش اندثار الثقافات الفريدة والمحلية ونقاش الأمركة Américanisation ليس إلا نقاشا واحدا، وتظل بالنسبة للإنسان اليوم كما كانت بالأمس آلة لصناعة الاختلاف والانفساخ والتحفظ وتمايز العشائر والكلام والإقامات والطبقات والبلدان والفئات السياسية والمناطق والإيديولوجيات والأديان.لذلك تحاول هذه الرسالة الاجابة على الاسئلة التالية:

السؤال الأول: هل يجب الأسف والتأسف على اندثار ثقافات التقليد والحزن على الوضع الراهن؟ لا ريب أن الأغلبية العظمى من المعاصرين ستجد صعوبة جليلة في حمل السيطرة التي تمارسها مجتمعات التقليد على كل فراد، وكذا شروط الحياة التي كانت شروط حياتهم وبالمقابل لم تعد أدلوجة التقدم محتملة، فالتاريخ لا يسير قدما إلى هدف معلوم بكيفية لا مفر منها، وأن يكون الغد بكيفية آلية أفضل من اليوم.

السؤال الثاني: هو تسؤال غزارة الإنتاجات الثقافية، وهل قادر على الإضطلاع بوظائف تحقيق الهوية والتوجيه التي تتبدى فيها العلامة الجوهرية للثقافة؟

- وهل هي قادرة على منح الأفراد والجماعات البوصلات وقوائم السلوك التي تربط عناصر محيطهم بطريقة دينامية؟
- وهل في مقدور هذه الزمر أن تبني الذوات Sujets بكيفية ملائمة في سبيل إنتشالها من المعاناة والعنف؟
- وهل في إمكانها حثها لممارسة الفعل على ذاتها في علاقاتها بالآخرين؟

من المحتمل أنها تساهم في ذلك. غير أن أيا منها لا يكفي بمفرده ، فهناك العديد من الأفراد الذين يتعين عليهم الآن الاضطلاع بمستقبلهم لدرجة الارتباط بعدد من الثقافات البانية بهذا القدر أو ذلك ، وكل ذات هي بالتدريج نتاج تهجين متعدد.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

والسؤال الثالث سؤال الدولة والديمقراطية: إذ كي
وحكم بلدان تروح ثقافاتها هباءً منبتا؟ منطقان يت
السياسية لتركيب ثقافي ولبناء الذات ويستحيل في العصر الصناعي غض البصر عن صناعات الثقافة، غير أن صناعة البضائع الثقافية شيء، وشيء أخر تشييد ثقافة شاسعة نسبيا ومنفصلة الهوية ومعبأة بالتوجيهات.

والسؤال الرابع: ما الأثر الحاسم للتشظي الثقافي على وسائط آخرين غير الدولة أي ما أثره على مجموع مكونات المجتمع المدني؟ إن الأولوية المعطاة لإنتاج الأشياء على إنتاج الذوات تساهم في عدم تأهيل هؤلاء الوسطاء وفي إغراق الأفراد في قلق ذهني.

أليس ضروريا أن نعلن اليوم، حكاما وشعوبا ونخبا، نهاية الدولة الوطنية الراهنة التي انبثقت من مرحلة التحرر الوطني إثر خروج الاستعمار التقليدي وأن نلتزم جميعا بعقد سياسي واجتماعي جديد ببناء الدولة الوطنية الثانية التي تقطع مع الأساليب القديمة والمستهلكة؟ .

أين موقع سيادة الدولة ما بين حق التدخل الإنساني على الصعيد الأمني والسياسي (حقوق الإنسان والديمقراطية) والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في ظل المفهوم الواسع للأمن البشري؟ هل الإشكالية توضح مدى التحول في مفهوم السيادة ؟.

ما هي الدوافع والأسباب التي أدت إلى تطور مفهوم الأمن البشري من الأمن التقليدي إلى الأمن الحديث ؟

1 كيف يشكِّل الأمن البشري بمضامينه الجديدة الركيزة الأساسية للأمن العالمي ؟

ما هو دور المجتمع العالمي في تحقيق الأمن البشري بمفهومه الجديد الاجتماعي، الاقتصادي البيئي والثقافي...وهل أن دوره ينحصر فقط في الإطار النظري ؟ وما هي انعكاسات الشراكة العالمية على سيادة الدول ؟

هل إن مبدأ السيادة أصبح يشكل عائقا أمام تحقيق الأمن البشري ؟ وهل أن حق التدخل

الإنساني طرح إشكالية قانونية وسياسية وكيف يبرز الالتباس في مفهوم الأمن البشري؟ يبقى

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

السؤال مطروحا حول الإطار القانوني لحق التد

التدخل ؟ ومتى وأين وكيف تتدخل ؟

وبعد هذا وذاك :

ما مفهوم النظام الدولي الجديد وما ماهيته؟؟

كيف يعمل النظام الإمبراطوري الجديد؟؟

وكيف تؤثر العولمة على إضعاف سيادة الدولة الوطنية ؟؟

ما هي فلسفة المجتمع الجديد وكيف يعمل على اتساع ثغرة الهوية الوطنية؟؟

ما حقيقة إشكالية الصراع الحضاري؟؟ .

العولمة السياسية وقواعدها...كيف تعمل وكيف تؤثر؟؟.

ما المقصود بدولة السوق وكيف تعمل على البحث عن رفاهية المواطن العالمي ؟؟

كيف تعمل العولمة على تقويض فلسفة الديمقراطية ؟؟

المنظمات غير الحكومية ودورها في تكريس قيم الدولة الكونية فـــــي الدول العربية؟؟

<u>الفرضيات الأساسية للبحث</u>:

إن هذه الدراسة تنطلق من افتراض يفيد بأن أول اشتراطات ومرتكزات قدرة الدولة على مواجهة ضغوط العولمة واشتراطها و إرغماتها لتغييرها. ليس فقط الأخذ بالديمقراطية بمعنى المبادئ والقواعد والآليات والمؤسسات الضامنة لمشاركة المواطنين في العملية السياسية، بل وأيضا تبني أشكال معدلة أو مبتكرة أو من هذه الديمقراطية، تضمن وتحقق مشاركة أكثر فاعلية وتأثيرا.فقد ولّدت العولمة وتولد دواع مستجدة للأخذ بالديمقراطية وتعديل ما هو قائم منها أو ابتكار أشكال جديدة لها.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

لقد أصبحت قضية الديمقراطية المتغير الأس
بفعل المستجد من الظروف الدولية والإقليمية وال
القرن الحادي والعشرين، فبات بمقدورها أن تمارس ضغطها على كل أجزاء هذا المشهد، لتفرض عليها استيعابها في خطاباتها الفكرية وتفاعلاتها الحياتية العملية وتبعا لمنطق منظري الموجة الثالثة للديمقراطية الليبرالية.

من هنا يمكن أن نفترض بأن الدولة العالمية أصبحت فعل فاعل في النظام الدولي الجديد وواقع مجبر التعامل معه لا مخير الهروب منه، تعمل على الحد من فعالية الدولة الوطنية المركزية.

أهمية البحث و أسسه:

تأتي أهمية هذه الدراسة من متابعتها لهذا الجدل الفكري كله، وتحليله بروح جديدة، ومن زاوية مغايرة تستلهم اثر المتغيرات الدولية المعاصرة في المنطلقات النظرية والعملية للتفاعلات القائمة واستخلاص النتائج منها، وأثرها في واقع التحليل العلمي ضمن النظرية السياسية الدولية ومستقبل نظام الدولة في صياغة الأوضاع في النظام الدولي الجديد، وذلك من خلال طرح الخيارات الملموسة والمحسوسة والبدائل الممكنة بالاعتماد على الأسس العلمية الفاعلة والمتوازنة مع الجانب النظري للوقوف على نتائج التطبيق العلمي وإثبات حقيقته.

انطلاقا من هذه المعطيات تظهر أهمية تناول موضوع الدولة العالمية والنظام الدولي الجديد نظرا لحداثته وتوسع الاهتمامات العالمية، ولمعالجة كافة القضايا التي تهدد الأمن البشري وخاصة الأمنية والسياسية كالنزاعات الداخلية ومسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان...، نظرا لارتباطها القوي بالسلم والأمن الدوليين، وللوقوف على تداعيات وانعكاسات دور المجتمع الدولي، في سياق حماية حقوق الإنسان الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، على سيادة الدول، وماهية الأطر التنظيمية والقانونية لمعالجة المعضلة القانونية والسياسية التي طرحها حق التدخل الإنساني، والالتباس في مفهومي الدولة العالمية والنظام الدولي الجديد.

تستجيب هذه الدراسة إذن لهذه الدعوة لضرورة إحاطة علماء السياسة بالمستجدات السياسية التي أخذت تتدفق بغزارة غير معهودة، وتركز بشكل خاص على المجال السياسي العالمي الذي يتغير لأسرع من قدرة علماء السياسة وأدواتهم البحثية على دراسته ومتابعته

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وتحليله واستخلاص اتجاهاته، وتحاول الدراسة [illegible] الحياتية الأخرى، ليست بمنأى عن العولمة التي [illegible] تتسع وتتعمق وتشمل كل الأبعاد الحياتية اليومية وتؤثر في كل الجوانب بما في ذلك الجانب السياسي الذي يشمل السلوك والوعي والفكر والحدث والقرار السياسي الداخلي منه والخارجي، إذ أصبحت السياسة معولمة والبشرية تعيش عصر عولمة السياسة وأصبح من المهم معرفة كيف تتم عولمة السياسة.

أهداف البحث النظرية والإجرائية:

إن هدف هذه الدراسة هو توضيح مدى تأثير العولمة في المعطيات السياسية، كالدولة والسيادة والحكومات والقرارات، ومخرجات ومدخلات النظام السياسي، وكيف يؤثر بروز الكل العالمي في السلوك والوعي السياسي وفي الهوية والمواطنة؟ وكيف تتم عولمة السياسة، وما هي أهم تجليات وتجسيدات العولمة السياسية ومساراتها المستقبلية؟ ثم هل بالإمكان التوصل إلى تعريف لمفهوم العولمة السياسية الذي أصبح من المفاهيم السياسية الواسعة التداول؟ ستحاول هذه الدراسة الإجابة عن بعض الأسئلة وستبدأ الحديث عن حركة عولمة العالم.

منهجية البحث

فرضت طبيعة الموضوع ذات الصلة الوثيقة بجوانب التحليل النظري البحث وتطبيقاته العملية في العلاقات الدولية اعتمادا مباشرا على **المنهج التحليلي التاريخي** والنظمي كأساس متين لعرض مشكلة البحث ومناقشتها والبرهنة عليها في مرابط منهجي بين المنطلقات والافتراضات النظرية وأسانيدها وبين دلالتها على الصعيد العملي.

إذ تتزاوج منهجية هذا العمل بين المنهج الواقعي، الذي يشخص الواقع كما هو بدون اعتبارات شخصية أو أيديولوجية، والمنهج التحليلي الكمي في دراسة عدد من الظواهر العالمية وخصوصا التحديات الأمنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية والبيئية، توخيا للإيضاح، وكذلك في استشراف دور المجتمع العالمي في تحقيق السلام المنشود بمفهومه الجديد، والمنهج المثالي الذي يحاول مقاربة الواقع كما يجب أن يكون عليه.

وككل بحث علمي أكاديمي وعلمي فقد واجهتنا بعض الصعوبات أثناء تحليلنا ودراستنا للإشكالية المطروحة، ونذكر من أهمها:

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

– صعوبة التحكم في الإشكالية الجوهرية والمذاهب السياسية والفلسفية.

– مشكلة الترجمة، إذ أن جل الأعمال التي تناولت هذه الدراسة كانت في غالبيتها باللغة الانجليزية أو الفرنسية، إذ يضطر القارئ للقراءة ما وراء الأسطر،حتى يستطيع أن يفهم اللامقصود من العبارات، ومن ثمة يقوم بعملية الترجمة، ولهذا ما قمت به هو اجتهاد شخصي ناتج عن تراكمات المعرفة الفلسفية، الموجودة لدي من جهة، ومن جهة أخرى الاعتماد على المعاجم والموسوعات.

مفاهيم البحث:

مفهوم الدولة العالمية(Etat mondial) : وهي حالة تتنازل فيها الدول عن سيادتها طواعية وتعطي صلاحياتها لدولة واحدة تكون دولة عالمية، بنفس الطريقة التي يتوهم البعض أن المجموعة الأوروبية تسير فيها، وهذه الحالة نظرية افتراضية والبحث فيها افتراضي.

أو أن تقوم دولة ما باحتلال العالم وتوحيده بقوة السلاح، وهذه الحالة محتملة بالرغم من أن بعض الدول وصلت إلى أقل بقليل من ذلك المستوى كالإسكندر الأكبر، والإمبراطورية الرومانية والدولة الإسلامية، كما تبين للإتحاد السوفياتي أن الثورة العالمية وهم فاعتناق الشيوعية والاشتراكية الوطنية، تبقى بديلا للصفة العالمية لهذه المبادئ والتصور الوحيد، وإن كان مستبعدا، هو في إعتناق العالم للإسلام، لأن وحدة الدولة جزء لا يتجزأ من المبدأ وهو الإسلام.[1]

مفهوم النظام الدولي الجديد(Nouvelle ordre mondial) : هو مجموعة من العلاقات المتجددة التي تحكم الدول، وهو نظام يضم مجموعة من الوحدات المتفاعلة غير الساكنة التي تسمى أمماً أو دولاً، يضاف إليها أحياناً بعض المنظمات فوق القومية مثل الأمم المتحدة.ويشتمل على خمسة أبعاد أساسية هي:

وحدات النظام: وهي الدولة بمفهومها الحديث.

التفاعل بين هذه الوحدات: مثل الاتصالات، والتجارة والدبلوماسية.

---

[1] محمد موسى: أضواء على العلاقات الدولية، دار البيارق، بيروت، الجزء الأول، ط3، 1999، ص53.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

البيئة الدولية: وهو ذلك الوسط الذي توض
النظام الدولي.

حدود النظام: ويتميز كل نظام دولي بوجود حدود جغرافية وثقافية واقتصادية؛ تحدد طبيعة النظام وتميزه عن النظم الأخرى.

هيكل النظام: ويقصد به عناصر القوة داخل وحدات النظام وترتيبها بالنسبة إلى بعضها.

وبتتبع أحوال النظام الدولي وتاريخه في القرون الثلاثة الأخيرة نجد أن الهيمنة الغربية على العالم تكرست عبر تقاسم القوى الأوروبية الكبرى في ذلك الوقت أغلب مناطق العالم الجغرافية؛ لذلك يرتبط النظام الدولي في هذه القرون بالعالم الغربي وحجم القوى داخله[1].

مفهوم البيو سلطة (Bio-Pouvoir): مفهوم "لميشال فوكو" (Michel Foucault) يحدد الطريقة الأعلى التي على أساسها تطبق السيادة في القرن التاسع عشر ويعني الانتقال في الحق الكلاسيكي (كالقتل بمفهوم الدفاع عن النفس وعن الملكية) إلى الحق المعاصر (كالحق في حماية الآخرين). والبيوسلطة هي تلك السلطة التي تطبق في مجال المواطنة.[2]

الدولة السلبية الصفرية (Etat passif « Négatif ») : (عديمة الشأن) التي تنفذ ببساطة أي شيء تطالب به المجموعات المسيطرة في المجتمع مهما كان شأنه فالدولة عيان تافه لا يحسب له حساب، أو هي ألعوبة لتحقيق مآرب الآخرين والمقاربات الخمس جميعا، التعددية، واليمين الجديدة، ونظرية النخبة، والماركسية، والتعددية الجديدة، لها رسم خاص لصورة الدولة الصفرية من أن هناك بالطبع خلافات كبيرة فيما بينها حول أي من المجموعات الخارجية هي التي تسيطر على الحكم، فأصحاب المقاربة التعددية يرون أن المواطنين هم الطرف المسيطر، واليمين الجديد يرى أن هذه السيطرة تعاني من خلل، أما أصحاب نظرية النخبة فيميزون نخبة حاكمة، تقابلها لدى الماركسين طبقة حاكمة ذات قاعدة اقتصادية، في حين يعتقد التعدديون الجدد أن خيارات المواطنين المفصلة يتم إتباعها على الرغم أنهم لا يمارسون سيطرة مباشرة على صانعي القرار.

---

(1) الوهاب كيالي وآخرون،الموسوعة السياسية ،بيروت،الطبعة الأولى ،1983،ص123.

(2) Jacquline Ruse, et Clotilde Badal- Leguil : Dictionnaire de philosophie, Ed, Boldas 2004, Paris, P 43.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الدولة المشايعة (Etat partisan): التي الدولة، بينما تراها تُوفق بين بعض مصالح الم ويرى أصحاب المقاربة التعددية أن الدولة المشايعة هي سمسار، أما بالنسبة لليمين الجديد فهي آلة متلاف خارجة عن نطاق السيطرة، وهي في رأي أصحاب نظرية النخبة نخبة مسيطرة نابعة للقطاع العام، أما الماركسيون فيرون فيها جهازا متخصصا يمكن أن يعمل بصورة مستقلة عندما يتحقق التوازن في الصراع الطبقي، والمقاربة التعددية الجديدة هي وحدها التي تملك صورة واضحة المعالم للدولة المشايعة[1].

الدولة الوصية (Etat protecteur) : وهي الدولة التي تستطيع أن تعدل مسار ميزان القوى في المجتمع وفقا لمصلحة عامة أو مدى أطول. ومن الطبيعي أن النظريات المختلفة ترى أن الدولة الوصية موجهة نحو غايات مختلفة، فيرى التعدديون: أن الحكم يسعى وراء العدل الاجتماعي الحقيقي والاستقرار السياسي، أما بالنسبة لليمين الجديد فهي تقرب نحو الكمال تصورا محددًا للرفاه الاجتماعي، أما في نظرية النخبة فإن الدولة ترعى المصلحة الوطنية، وهي في الماركسية تدفع نحو الأمام الاحتياطات (المشوهة) لكل الطبقات ضمن نطاق الرأسمالية، بينما يرى التعدديون الجدد أن السياسة العامة إنما تخطو في إثر صورة المهن المتناثرة للاحتياجات الاجتماعية.[2]

مفهوم التثاقف أو المثاقفة (Acculturation): وتعني في الظاهر التحديث والتمدن والتفاعل الثقافي والحوار المتبادل والأخذ والعطاء.[3]

صراع الحضارات: فكرة قديمة بذاتها، وتعرف كذلك بصدام الحضارات وتعني تولد الرغبة في سيطرة حضارة على حضارة أخرى وفرض الرأي عليها ونشر ثقافتها باللين أو القوة[4].

مفهوم "الخصخصة (Privatisation): وتعني تحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص.

---

[1] باتريك دانليفي، وبريندان أوليري، نظريات الدولة: "سياسة الديمقراطية الليبرالية" تر: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، دبي، ط1، 2005 ، ص 24.

[2] Bartrand Badie, l'état importé, Ed : Fayard, 1992, France. PP. 69-76.

[3] محمد موسى، العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، دار البيارق ، ط1، 1996،بيروت، لبنان، ص 213.

[4] بييرفارني، جان، عولمة الثقافة، ترجمة: عبد الجليل الأزدي، دار القصبة للنشر، حيدرة الجزائر، 2002."ص155.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

مفهوم المجتمع المدني(Société civile) : وجوديا ووظيفيا عن مؤسسات السلطة السياسية وتحقيق أهدافهم خارج نطاق هذه السلطة وفي مواجهتها.[1]

مفهوم المجتمع المدني العالمي(Société civile Inivercelle): هو ذلك القطاع من المجتمع المدني القومي الذي يتسم بالفعل الإداري الحر الطوعي، وهو منظم، يعمل بالإذعان لقواعد مؤسسية حدث تراض حولها، وهو يتبنى ثقافة مدينة تحترم الخلاف والاختلاف والتنوع ويحترم الحقوق الأساسية للإنسان. وهو ذلك القطاع من المؤسسات المدنية القومية التي يتجاوز نشاطها وعملها الحدود السياسية أو الجغرافية، ويتوجه نحو التضامن والتشابك مع مؤسسات مدنية أخرى خارج الحدود، ليدافع عن قضايا لها سمة عالمية، أو يدافع عن مصالح فئات مهمشة، أو مصالحه الخاصة (الإتحادات العالمية والجماعات المهنية الدولية)، منطلقا من مبادئ أو آليات تتوافق حولها كل الأطراف الدولية.[2]

مفهوم التفرد (Individualisation) : وهو أن تعمل كل دولة بمفردها، فلا تعقد الأحلاف ولا تعطى التعهدات، ولا يشعر أحد بالمسؤولية تجاهها، وهو غير الحياد وغير العزلة وإن كانتا تلاحظان فيه، لأن التفرد في الموقف الدولي أو في نمط القوى السائد فيه لا يعني السلبية وعدم التأثير في الأحداث الدولية. [3]

مفهوم ميزان القوى(l'équilibre de force) : يطلق مصطلح ميزان القوى وتوازن القوى في العرف الدولي ويقصد به معنى واحد، فهو يطلق على تمحور القوى في تجمعين، أي حلفين متضادين، كما يطلق على الدافع لذلك التمحور أو على نتيجته. إنه نظام يقصد منه إيجاد قناعة دائمة لدى كل دولة بأنها إذا حاولت العدوان فستواجه تجمعا من الدول لا يقهر".[4]

مفهوم الردع(La répression, dissuasion) : هو"منع دولة معادية من اتخاذ قرار باستخدام أسلحتها، أو بصورة أعم منعها من العمل أو الرد إزاء موقف معين باتخاذ

---

[1] جيروم بيندي وآخرون، مفاتيح القرن الحادي والعشرون، تر: حمادي الساحلي وآخرون، دار بيت الحكمة.ص ص 628-630

[2] أماني قنديل، المجتمع المدني العالمي، مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2002.ص 18

[3] الحنفي، عبد المنعم، المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة، مكتبة مدبولي القاهر، ط3، 2000. ص285.

[4] صليبا ، جميل، المعجم الفلسفي، دار الكتاب العربي، الجزء الأول والثاني بيروت ط1، 1973.ص302

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

مجموعة من التدابير والإجراءات التي تشكل الحصول عليها بواسطة التهديد (التأثير) هي نتيج

وعرفت الموسوعة العسكرية الردع على أنه: "التلويح، التدابير التي تعدها وتتخذها دولة واحدة أو مجموعة من الدول بغية عدم تشجيع الأعمال العدائية التي يمكن أن تشنها دولة معادية أو مجموعة من الدول، وذلك عن طريق بث الذعر لدى الطرف الأخر إلى حد يصبح فيه هذا الذعر غير محتمل.."[2]

مفهوم القاعدة(El kaiada) : يرى "جايسون بورك" أن القاعدة ليست منظمة بل شبكة من منظمات ذات إيديولوجية مماثلة تنتمي إليها بدون إحكام ومستقلة بمعظمها،أي أنها"شبكة مكونة من شبكات".[3]

مفهوم السيادة(La souveraineté) : يعني مفهوم السيادة المطلقة على الصعيد الدولي، التصميم القادر على رفض التدخل في شؤون الدولة من جانب أية هيئة أجنبية عنها، فالدولة لا تخضع عند مباشرتها لخصائص السيادة لأية سلطة خارجية أيا كانت طبيعتها بما في ذلك القيم الأخلاقية إلا برضاها واستجابة لمصالحها الوطنية، ومع التغير الناتج عن انتقال السيادة من الملوك إلى الشعوب باعتبارها مصدر السلطات أصبحت السيادة تمارس لحساب الأخيرة، الأمر الذي نقل مفهوم السيادة من الجانب السلبي المتمثل برفض الامتثال لأي سلطة خارجية إلى جانب إيجابي متمثل بإدارة الدولة لشؤونها الداخلية والخارجية وفقا لمصلحتها الوطنية، حتى لو كان من شأن ذلك تجاوز اختصاصها الإقليمي وبالتالي التسلل إلى اختصاص الدول الأخرى[4].

والسيادة هي الهيمنة الشرعية داخل إقليم معين، وهناك اختلاف بين السيادة المطلقة والسيادة الفعلية القائمة بحكم سيطرة الأمر الواقع، فالأولى مطلقة داخل حدود الدولة باستثناء ما تحد من سلطتها بإدارتها من خلال اتفاق تعقده مع حكومة دولة أخرى، تسمح لها

---

[1] سوسن عباس، استراتيجية الردع العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي، الشبكة العربية لأبحاث والنشر بيروت لبنان، ص 28.

[2] مجموعة مؤلفين،الموسوعة العربية العالمية، الجزء 16، مؤسسة أعمال الموسوعة ط2، 1419—1999، الرياض. ص 698.

[3] محمد الرميحي، عصر التطرف، دار لساقي، بيروت، لبنان، ط1، ص 175.

[4]– محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، بيروت، دار النهضة العربية، 1972، ص54.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

بممارسة بعض النفوذ داخل حدودها. أما السيادة فهي سلطة كاملة لحكومة دولة ما على كل ما يحدث داخل حدودها. وقد أدت زيادة التفاعل والتدخل بين الدول بسبب الاعتماد الاقتصادي المتبادل.[1]

مفهوم الجريمة المنظمة (Crime organisé) : كانت الجريمة حتى منتصف القرن الحالي محلية. وكان المجرمون المتفرعون يعملون على أساس حرفي، حيث يمارس المجرم وأعوانه القلائل خروجهم على القانون في منطقة جغرافية محدودة. حتى جماعات المافيا إيطالية النشأة اقتسمت في الولايات المتحدة الأسواق فيما بينها، ولم يخطر بذهن أحد من زعمائها أن يسعى لابتلاع الآخرين ويكون احتكارا كما تفعل الشركات في عالم الرأسمالية.[2] ولكن صورة الجريمة الآن تختلف، فقد تحولت العصابات الكبيرة إلى أساليب الشركات ورجال الأعمال.[3] ويأتي بعدها تجارة المخدرات، الاتجار غير المشروع في الأسلحة، فالسلاح الذي يفسر استمرار حرب أهلية في بلد إفريقي عشرة سنوات يورده تجار لا يتعاملون مع الحكومات فقط، بل أيضا مع جماعات متمردة أو منغمسة في قتال قبلي أو عشائري. ومن المعروف كلما زادت المخاطرة زادت الأرباح. ولم تعجز عبقرية الشر حتى عن توفير التمويل.

وأخيرا تأتي الأنشطة المالية المريبة التي ترتبط بغسيل الأموال القذرة والسرقات الضخمة، التي تتيحها قدرة المشتغلين بها على اختراق أجهزة الحاسوب لدى البنوك وشركات التأمين وغيرها من الشركات المشتغلة بالأعمال المالية. فمن ينجح في التوصل لمفتاح حاسوب في بنك يتمكن من إعطاء تعليمات بنقل مبالغ كبيرة على دفعات متكررة لحساب آخر في نفس البنك أو بالتحويل لحساب بنك آخر.

وكثيرا ما يستعين اللصوص المتعلمون بزملاء لهم يعملون داخل البنك يعرفون عن طريقهم " الحسابات الراكدة" مثل الودائع لأجل طويل نسبيا والتي لا يسحب منها أصحابها

---

[1] سعدي كريم، وحسن الجديد، "التدخل الإنساني وإشكالية السيادة: مجلة دراسات، السنة السادسة، العدد الثالث والعشرون (الشتاء)، 2005، تصدر عن المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس ، ليبيا. ص 54.

[2] إسماعيل صبري عبد الله، الكوكبة والتنمية المستقلة والمواجهة العربية لإسرائيل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2008، القاهرة، ص 92.

[3] المرجع نفسه ، ص 93.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

على نحو جار. فالسرقة منها يمكن ألا تكتشف إلا ب
أكثر من سنة. [1]

مفهوم السلطة السياسية (Le pouvoir politique) : هي المؤسسات والآليات المختصة بالاحتكار الشرعي قانونيا واجتماعيا لسلطة ممارسة وظيفة حكم المجتمع وحق إدارة شؤونه العامة وتنظيم علاقاته وضبط تفاعلاته وتوجيهها.[2]

مفهوم الإدارة الجماعية الدولية) : هي كناية عن تعاون دولي من منظمات دولية حكومية ومنظمات إقليمية، ومؤسسة الدولة والمجتمع المدني العالمي، من أجل تحقيق الأمن البشري بمضامينه الجديدة ومفهومه الشامل[3].

مفهوم العولمة (Mondialisation): إنها- في رأي الجابري- عبارة عن تنازل الدولة الوطنية، أو حملها عـــلـــى التنازل عن حقوق لها لصالح العالم أو لصالح المتحكمين فيه[4]، بعبارة أخرى العولمة قد تعني التفريط في حق السيادة لما يعنيه من سلطان مطلق للدولة على إقليمها ومواطنيها في الداخل واستقلال كامل في الخارج، والتنازل عن هذا الحق لمؤسسات فوق القومية، هـــي مؤسسات العولمة، أو تفتت هذه السيادة وانفراط عقدها لصالح كيانات قبل القومية والعودة إلى ما قبل المجتمع الحديث بالإحياء المتعمد للعصبيات القديمة. وفي الحالتين تضعف سلطة الدولة وتهتري ولا تستعصي على الإختراقات الخارجية.

مفهوم العولمة السياسية (Mondialisation politique) : تعني هذا الاتجاه المتزايد نحو تعرف الإنسان على بعده السياسي العالمي واقترابه من هويته الإنسانية والتي ستنمو وستصبح أكثر وضوحا من أي وقت أخر.

لقد كانت الهوية العالمية والإنسانية قائمة في كل المراحل التاريخية بيد أنها لم تكن بهذا القدر من الوضوح والحضور الذي أصبحت عليه والتي ستستقر في المستقبل[5].

---

[1] راوية عاطف مختار: سبل مكافحة عمليات غسيل الأموال، السياسة الدولية، العدد 146، أكتوبر 2001.ص 19-21

[2] علي عباس مراد: ديمقراطية، عصر العولمة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع (مجد)، بيروت، ط1، 2007، ص 78.

[3] فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ والإنسان الأخير، ترجمة مركز الإنماء القومي، بيروت 1993، ص 66.

[4] محمد عابد الجابري، "قضايا في الفكر المعاصر: " العولمة، صراع الحضارات العودة، إلى الأخلاق- التسامح – الديمقراطية ونظام القيم- الفلسفة والمدينة، بيروت- مركز دراسات الوحدة العربية، 1997) ص135.

[5] -Philippe Raymond, et Stéphane Rials, Dictionnaire de philosophie politique, PUF, France 1996, P. 225

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ولضرورة منهجية قمنا بتقسيم العمل إلى الخطة التالية :

الفصل الأول، وفيه حاولنا التقديم لمفهوم الدولة العالمية من حيث التأسيس والتطور، حيث ركزنا على أسسها القانونية والسياسية، وكذلك على أنواعها، كما حاولنا بقدر المستطاع تتبع التطور الجينيالوجي لمفهوم الدولة العالمية.

أما في **الفصل الثاني**،فكان عنوانه مفهوم النظام الدولي الجديد وماهيته،وحاولنا فيه معرفة عناصر هذا النظام، والشروط الذي تخضع إليها السياسة العالمية، معرجين بذلك على ترسبات ظاهرة الهيمنة.

في حين، كان **الفصل الثالث** معنونا بالنظام الإمبراطوري الجديد،وجاء فيه مفهوم الديكتاتورية،وأنواعها، وقمنا فيه بمقاربة النظام الإمبراطوري بالنظام الامبريالي، لنعرج إلى الكيفية التي بدأ يتشكل بها هذا النظام الجديد من خلال تجليات الامبريالية في الإمبراطورية، لنصل إلى مفهوم الدول المارقة وبنائها السياسي، وفلسفتها العالمية،مع الإشارة إلى أهم استراتيجياتها.

وكان **الفصل الرابع** مخصصا للعولمة وضعف فكرة سيادة الدولة الوطنية، إذ حللنا فيه جدلية العولمة والسيادة، مركزين بذلك على بنية المجتمع المدني ولكن ليس الدولي، وإنما العالمي، أين ستكون إشكاليات مثل الحداثة /ما بعد الحداثة، الحراك خارج الدولة القومية، الأمن اللاأمن، التبعية الاقتصادية...الخ، حاضرة وبقوة.

أما **الفصل الخامس** فاستقصينا فيه عن فلسفة المجتمع الجديد وإشكالية الصراع الحضاري، إذ ركزنا على خصائص المجتمع الدولي الجديد وطبيعته، وكيف تشكلت فكرته المذاهب السياسية الفلسفية والتجارب الإيديولوجية الثورية الحديثة، وإفرازاته على مفهوم صراع الحضارات وإشكالية الحوار.

في **الفصل السادس**، حاولنا الإلمام بإشكالية العولمة السياسية وقواعدها، من حيث الكشف عن العلاقة بين عولمة الدولة الكونية وتراجع سيادة الدولة، موضحين مشروع الدولة العالمية في إعادة بناء نظم الخريطة الجديدة للعالم، وأثرها على استقلال ووحدة الدول.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وبعد ذلك حاولنا في **الفصل السابع** معرفة المواطن العالمي، وكان حضور" يورغن هبرماس إشكالية الدولة الكونية وعلاقتها بالنيوليبرالية.

لنصل إلى **الفصل الثامن**، أين سنجد حضور إشكالية الديمقراطية والعولمة وبإلحاح تنصب حول جدلية الدولـــــة بين الاستمرارية والنهاية،وإفرازات العـــــولمة وأثرها الايجابية والسلبية على السيادة الـــــوطنية.

الفصل التاسع، جاء بعنوان المنظمات غير الحكومية ودورها في تكريس قيم الدولة الكونية في الدول العربية،ونجد فيه تحولات خريطة المسرح العالمي، ودور الفاعلين غير الحكوميين في تحديد شكل السياسات العالمية، لنصل إلى ما يعرف اليوم باسم التدخل الإنساني باسم حيلة حقوق الإنسان. وسيناريوهات اختفاء السيادة أو تفككها. وهنا سنحلل أهم إشكاليات الدولة العربية والتحديات العالمية.

أخيرا جاء **الفصل العاشر**، وكنا ملزمين فيه بأن نعرج على الثورة الافتراضية و مجتمع المعلومات الكوني، أين حددنا طبيعة مجتمع المعلومات الكـــــوني الجديد، وأثر الثورة الافتراضية في التغير الثقافـــــي، لنصل إلى الفكر الاستشرافي ومحاولة التحكم في سيرورة وغائيات القـــــرن الحادي والعشرين.

أما **الخاتمة**، فكانت فيها أهم الاستنتاجات التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث المتواضع.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الفصل الأول:

الدولة العالمية من التأسيس إلى التطور

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تمهيد:

إن الفكر السياسي هو أحد أشكال الأعمال الفكرية حول وضع الإنسان في المجتمع، والذي ساهم بقوة في صنع الحضارات فهو ينسق ويربط بين التمثلات والأفكار التي لم يكن بإمكان العقل، ولا يمكن له، إلا أن يكوّنها عن الظاهرة الأساسية والجذابة التي تسمى بالسلطة، والتي وصفت صراحة أو ضمنا، بالسياسة.[1]

وليس هناك، من جهة أخرى، ما هو أكثر دلالة من الواقعة التالية:

إن كلمة "سلطة" التي يوجد لها بمعناها الواسع العديد من الأشغال المختلفة، تتعلق بشكل طبيعي، وإذا ما استخدمت بدون نعوت إضافية، بالسياسية أو بالإنسان السياسي أي بحكم المدينة (polis) التي تكبر لتصل أحيانا لحدود المساحات الشاسعة للدولة في أيامنا هذه، إنها تتعلق بالإنسان السياسي، عندما يصبح، في خصوصيته التي يتعذر اختزالها، والنابعة من جوهره، موضوعا كليا للتفكير.

إن للفكر السياسي تاريخا خاصا، إنه تاريخ غني بمضمونه الفكري وزاخر، في الوقت نفسه، بنتائج مباشرة وغير مباشرة على السلوك الإنساني. إذ يمكن أن نجد أصول بعيدة للفكر السياسي في الحضارات القديمة ولكنه لم يتجل إلا مع الحضارة اليونانية في إطار المدنية– الدولة (la cité-Etat) وهو في الحقيقة إطار ضيق، لكنه ملائم بشكل فريد كون أنهم طبقوا الملكة العقلانية على قضايا السلطة، وبالتالي السياسية ، وعلى الممارسة الحرة لهذه الملكة في ميدان محظور تقريبا في أي مكان آخر.

فيما بعد، استمر هذا الفكر ضمن الإطار الشاسع للإمبراطوريات ذات النزعة العالمية، وهي إمبراطوريات كان عليها، من الإسكندر إلى قسطنطين الذي التقى بالمسيحية (ومعها بمشكلة العلاقات الصعبة بين قيصر والله) ثم الأسر المخيفة بالنسبة للبابوية، أن تظهر وتختفي لتدع المجال لتلك المجتمعات القومية الخاصة المسماة بالدول– الأمم (Etats-Nations) أو الأمم الدول (Nations - Etats) المتعطشة للسيادة.[1]

---

[1] جان جاك شوفالييه، تاريخ الفكر السياسي ، تر: محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط 1988 ، ص7,

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

1 مفهوم الدولة في الحقل الفلسفي:

قبل أن نحاول تحليل مفهوم الدولة في الفلسفة المعاصرة لابد أن نوضح نقطتين هامتين تتصلان بتحديد مفهوم الدولة.

أولا: عادة ما نحدد الدولة بالسيادة العامة التي تتحكم في الأشياء والأشخاص داخل وطن معين، فالدولة بهذا المعنى تعبر عن المصلحة العامة وتؤسس سلطتها على اشتراك الأغلبية (أي أغلبية الشعب)، واستيعابها في أجهزة معينة.

ثانيا: إذا ما تعمقنا في معنى كلمة دولة نجد أنها تدل على التغيير والاستمرار. إذ جاء في القاموس المحيط "**للشيرازي**" أن "دال يدول دولا ودالة صار شهرة والدولة الحوصلة لانديالها:... وأدالنا الله تعالى من عدونا من الدولة، والأدلة الغلبة، جالت الأيام ودارت بين الله تعالى، يداولها بين الناس، والدول لغة في الدلو وإنقلاب الدهر من حال إلى حال.[1]

"تعني الدولة إذن ذلك التحول والتغير" كما تعني في الآن نفسه الغلبة والقوة. وهذا الدال لا يترجم بكل دقة مدلول كلمة "Etat" وكلمة "Stat" في اللغتين الفرنسية والإنجليزية، لأن في هاتين الكلمتين، يكون المقصود، حتما، الحال المستمر الذي لا يتغير حتما بتغير الملك أو الحاكم أو الأشخاص القائمين على السلطة و الحكم[2] .

سننطلق في دراستنا لمفهوم الدولة من التحديد الأتي للحقل الفلسفي المعاصر:

إن كل الممارسات الفلسفية أكان شكلها مذهبيا أو نظريا أم تقنيا عمليا، تخضع قبل كل شيء إلى الواقع المعاش، فالحقل الذي تبلورت فيه كفلسفة حاليا، هو هذا الواقع الذي يظهر كل يوم في التعسف المسلط على الإنسان الفرد، حتى يتم اقحامه إقحاما كليا في هياكل السلطة. لم يعد الإنسان الفرد حرا في عيشة وتصرفاته وفي آرائه واعتقاداته، لم يعد سيد نفسه وسيد عمله وتفكيره، بل انغمس العمل السلطوي السياسي والاقتصادي بمختلف أشكاله ومذاهبه وأنواعه في أعماقه ليقوده ويؤقلم حاجياته ويتحكم في طريقة عيشه، وفي ميوله وتفكيره وفي أحلامه وخيالية.

---

[1] مجد الدين الشيرازي، القاموس المحيط، الجزء 03، عالم الكتب، بيروت، ص378.

[2] فتحي التريكي، الفلسفة الشريدة، مركز الانتماء القومي، لبنان، ص 41 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

مفهوم الدولة:

نحتت كلمة دولة في اللغات الأجنبية State باللغة الإنجليزية ،État باللغة الفرنسية من الأصل اللاتيني Status التي تشير إلى فكرة الوقوف واستقرار الوضع[1]، في حين كلمة دولة في اللغة العربية تفيد نقيض هذا المعنى، وتجلت بمعنى السلطة و الغلبة في فترة الانحطاط التي تلت انهيار الخلافة العربية الإسلامية وتفككها ويؤمن على ذلك المصدر اللغوي للكلمة، فأصل الدولة في اللغة التسلط والغلبة[2] والزمان دال دولة والدهر دول أي إثبات فيه ولا قرار.

ومما لاشك فيه أن الإلمام بمفهوم الدولة لا ينفصل عن الإلمام بأرضها، وليس هذا بمعزل عن العلاقة بين الأفكار السياسية وتطورها من جهة وأثرها في الأحداث التاريخية من جهة أخرى،[3] ومن أجل ذلك مازال الخلاف بين الفقهاء والفلاسفة والمفكرين على أشده في ظاهرة الدولة ومفهومها، وتكاد أن تتلاقى أفكارهم ونظرياتهم في هذا الشأن على ثلاثة محاور متباينة:

أ-الدولة كائن حي:

تمتد جذور هذا الرأي في أعماق التاريخ بنسبته إلى "أفلاطون" و"شيشرون" الذين شبها جهاز الدولة التنفيذي بالروح المسيطرة على الجسد، ثم تبناه في الفلسفة الغربية الحديثة "هيجل" الذي قال:"إن الدولة هي العالم الذي صنعته الروح"، ويضيف قائلا:"الدولة هي الفكرة المقدسة كما تحيا على الأرض... وإن كل ما للإنسان من قيمة يأتي إليه عبر الدولة"[4] فهي بالنسبة إليه مشيئة الله على الأرض ... والإنسان لا يجد مكانا إلا إذا أفنى نفسه فيها.

---

[1] Blay, Michel, Larousse, grand dictionnaire de la philosophie, P U F 2003, France,P151.

[2] كمال الغالي، مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، جامعة حلب، 1984-1985، ص 19 .

[3] بيير رينوفان، وجان باتيست دوروزيل، مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية، تر: فائز كم نقش، منشورات عويدات، ط2، بيروت، 1982، ص16.

[4] روبرت ماكيفر، تكوين الدول، تر: حسن صعب، دار العالم للملاين، بيروت، ط2، 1984، ص ص 483- 484.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ب-الدولة جهاز آلي:

الدولة بهذا الاعتبار أوجدت لأداء أغراض الأمن، فهي تتألف من حشد غفير الأشخاص، لكل واحد منهم حريته الفردية، وأهدافه المباشرة والبعيدة، ومع ذلك فإن فكل منهم قد وحد إرادته من إرادات الآخرين بحثا عن غاية أبعد ذات طابع مشترك بين الجميع[1] وقد نهضت أصول هذا الرأي بادئ ذي بدء في الفكر الغربي لمناسبة التبشير بنظرية العقد الاجتماعي التي أرسى رائدها الأول "جان جاك روسو" فكرة الدولة على مبدأ الإرادة الشعبية الحرة التي يشعر الإنسان في كنفها بأنه سيد نفسه.[2]

ج-الدولة كائن افتراضي:

نهض هذا المحور على فكرة الشخصية القانونية المستقلة للدولة، لذلك يختلف عن المحور السابق الذي لا يعطي الدولة وجودا مستقلا، بمعزل عن مجموعة الأفراد المكونين لها.

ومن المعلوم أنه يقصد بالشخصية القانونية الدولية صلاحية كيان أو وحدة سياسية معينة لاكتساب الحقوق وأداء الواجبات وفقا لقواعد النظام القانوني الدولي[3].

<u>تعريفات الفلاسفة للدولة:</u>

ونعرض فيما يلي لبعض التعريفات الهامة في الفقه القانوني للدولة:

أ- في الفكر الغربي:

- عرفها "**موريو**" (**Fujii Morio**) أنها مجموعة بشرية مستقرة على أرض معينة وتتبع نظام اجتماعيا وسياسيا وقانونيا معينا يهدف إلى الصالح العام ويستند إلى سلطة مزودة بصلاحيات الإكراه"[4].
- وأما "**كاريه ديميلر**" فيقول: " مجموعة من الأفراد مستقرة على إقليم معين، ولها من التنظيم ما يجعل للجماعة في مواجهة الأفراد سلطة عليا آمرة وقاهرة"[5].

---

[1] عبد الفتاح حسين العدوي، الديمقراطية وفكرة الدولة، مؤسسة سجل العرب، 1964، ص 63..

[2] عبد القادر رزيق المخامدي، النظام الدولي الجديد، الثابت والمتغير، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 1998، ص 06.

[3] علي إبراهيم، الأشخاص الدولية، دار النهضة العربية، 1999، ص 09.

[4] سعيد بولشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، ص 47.

[5] الفضل شلق: الأمة والدولة (جدليات الجماعة والسلطة في المجال العربي الإسلامي)، دار المنتخب العربي، بيروت، ط1، 1993، ص 07.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- وعرفها "**أندرو بونار**" كذلك فقال إنها: اجتماعية لها حق ممارسة سلطات قانونية السيادة بإرادتها المنفردة، عن طريق استخدام القوة المادية التي تحتكرها"[1].

- ويقدم "**لـــ. أوبنهايم**" (L.Oppenheim) تعريفا آخر فيقول:"توجد الدولة عندما يستوطن شعب إقليما بغض النظر عن مساحته تحت سلطة حكومة ذات سيادة" أما "**شاو**" (Shaw.N.M) فيضيف إلى الشعب والإقليم والسلطة، عنصرا آخر للدولة من حيث هي شخص دولي، هو الأهلية لإقامة علاقات دولية مع الدول الأخرى"[2].

- بينما "م.**غرين**" (Green Maryan) يكتفي بإعلان الأركان الثلاثة الشعب والإقليم والسلطة أو الحكومة المستقلة غن أي دولة أخرى.

وأحسن تعبير يقدمه "**س ديمالبرغ**" (Demalberg. C) حين أقر أن الدولة هي تشخيص قانوني للأمة L'état est la personification de la nation [3].

ب- في الفكر العربي:

لقد عرفها الأستاذ "**حامد سلطان**" في كتابه القانون الدولي العام بأنها جمع من الناس من الجنسين معا يعيش على سبيل الاستقرار على إقليم محدود ويدين بالولاء لسلطة حاكمه لها السيادة على الإقليم وعلى أفراد المجتمع [4].

أما "**محمد حافظ غانم**" فقد قال: " الدولة مجموعة من الناس تقطن بصفة دائمة في إقليم معين ويخضع لسلطة عليا"[5] .

وهناك من قال:"بأنها مجموعة متجانسة من الأفراد تعيش على وجه الدوام في اقليم معين وتخضع لسلطة عامة منظمة"[6].

أما الأستاذ "**عبد العزيز سرحان**" فيؤكد على تعريفيها :"بأنها وحدة تتمتع بإقليم وشعب وحكومة ذات سيادة واستقلال ، لا تخضع لأية دولة أخرى"[7].

---

[1] داود الباز، النظم السياسية، الدولة والحكومة في ضوء الشريعة الإسلامية، دار النهضة العربية، 1997، ص 14.

[2] كانتور روبرت، السياسة الدولية المعاصرة، ترجمة: أحمد ظاهر، مركز الكتب الأردني، 1989، ص 106.

[3] Demalberg. C, Contribution à la théorie général de l'etat, Sirey, Paris, T2, P 151.

[4] حامد سلطان، القانون الدولي العام وقت السلم، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، 1968، ص 343.

[5] محمد حافظ غانم، مبادئ القانون الدولي العام، مطبعة النهضة الجديدة، 1967، ص 146.

[6] كمال الغالي، مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، جامعة حلب، 1984، ص21.

[7] عبد العزيز محمد سرحان، نظرية الدولة في القانون الدولي والشريعة الإسلامية، دار النهضة العربية، 1996، ص 12.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

2 مفهوم العالمية وأطرها النظرية:

لقد ارتكزت ظاهرة التنظيم الدولي في م
للأقوى، ثم استبدلت –برأي البعض – بقاعدة القانون والاحتكام إليه، فالتنظيم الدولي يحاول أن يجعل من المجتمع الدولي مجتمعا تسوده فلسفة أساسها، أن الحق توجده القاعدة القانونية وتحميه، ومرماها القضاء على المبدأ التقليدي القائل بأن " القوة توجد الحق وتحميه.[1] والتنظيم الدولي يتجاوز كثيرا مفهوم المنظمات والهيئات الدولية، فهو يشمله ولكنه يتجاوزه إلى معالجة وحكم أوضاع المجتمع الدولي ونظمه العامة الأساسية[2]. إلى ذلك مثار الجدل لم ينجل، عند التأصيل لظاهرة التنظيم الدولي، فمن قائل: إنها فكرة موغلة في القدم إلى معارض يراها فكرة حديثة، لم يسبق إليها عصر آخر قبل العصر الحديث[3].

ومما لاشك فيه أن الواقع الدولي الراهن –إزاء العلاقات الدولية شديدة الثراء والتنوع والعمق والتناقض –يقضي بضرورة التفريق بين المسميات في خضم إشتباكها. فمازالت مفاهيم "التنظيم الدولي " والجماعة الدولية والمجتمع الدولي والنظام الدولي العام، تعرض ضمن دوائر متداخلة، تجعل منها مترادفات أو أسماء لذات المسمى الواحد في كثير من الأحيان.

غير أننا – لمقتضيات الابتعاد عن المسائل الخلافية – وفي غياب تأصيل نظري وقانوني واضح لمفهوم المجتمع الدولي بما انطوى عليه من أشخاص دولية قائمة أو في طريقها إلى ذلك، تشايع الرأي القائل بأن التنظيم الدولي هو:"التركيب العضوي للجماعة الدولية منظورا إليه من وجهة نظر ديناميكية، تشمل احتمالات تطوره إلى ما هو أفضل، كما تشمل وضعه الراهن، بكل ما ينطوي عليه من ثغرات أو أوجه نقص".[4]

---

[1] غضبان مبروك، المجتمع الدولي، الأصول والتطور والأشخاص، القسم الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1994،ص 27.

[2] صلاح الدين عامر، قانون التنظيم الدولي، دار النهضة العربية، 1984، الطبعة الثالثة، ص18.

[3] إبراهيم أحمد شلبي، أصول التنظيم الدولي ، الدار الجامعية،1985 ،ص05.

[4] محمد سامي عبد الحميد، قانون المنظمات الدولية، الجزء الأول، الأمم المتحدة، دار المطبوعات الجامعية بالإسكندرية، الطبعة الثامنة،1997 ،ص08

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

والتنظيم الدولي ليس كيانا حياديا، وإنما ب
وبحسبانه يسعى –كما زُعم– لانتصار إرادة
والارتقاء بالأوضاع المهينة التي مازالت تعيش فيها جموع هائلة من البشر في دول يقال إنها ذوات سيادة، عبر البحث عن حلول ناجعة للمشكلات الدولية عالمية النطاق، وتفصيل آليات العمل المعتمدة على المجهود الجماعي في حلها، لما يتضمنه ذلك من مصلحة مشتركة تعود بالنفع على جميع شعوب العالم. [2]

مابين النزوع إلى السيطرة، والبحث عن العدالة، والحاجة إلى القيادة الرشيدة،وبين الحقبة الراهنة من مسيرة التنظيم الدولي، كان مفهوم العالمية يتأرجح بين السيطرة والعدالة والرشاد، ونظرا للعلاقة الجدلية بين مفهوم العالمية وظاهرة التنظيم الدولي، ولأن هذه الظاهرة واحدة من الظواهر الدائمة التجدد والتغيير، فإنه يصعب تقنينها بتعريف جامع مانع، وإن أمكن ذلك جدلا فلا شك أنه لن يكون موضع اتفاق. [3]

بيد أن ذلك لا يحول دون المحاولة في هذا الاتجاه لما للتعريف بظاهرة التنظيم الدولي من أهمية قصوى، في ضبط وتحديد المسار الأولي لهذه الرسالة، وبحسبان ما تقدم، نقرر أن التنظيم الدولي هو "ذلك الوعاء الافتراضي المتضمن كافة أوجه التفاعل بين أشخاص الحياة الدولية، والأطراف المؤثرة فيها، بما ينطوي عليه من آليات، وما ينهض عليه من ركائز، وما يطمح إليه من مثل يسعى إلى تحقيقها، أو ما ينبغي عليه أن يتمثله منها، وصولا إلى معايير عادلة للعلاقات الدولية تنسجم وما تفترضه حتمية استمرارها "[4].

فالعالمية هي منطلق النزوع للتنظيم الدولي التي أوشكت أن تغدو مستقرا في عالم يراد بكل شيء فيه أن يتغير، وأصبحت صفة العالمية شديدة الارتباط بالمنظمات الدولية المعاصرة، وإن كان جانب من الفقه القانوني يعرض فكرة العالمية في إطار المنهجية

---

[1] مثل ظاهرة "هيمنة الدول الكبرى". أنظر تفاصيل هذه الظاهرة: إبراهيم العناني وعلي إبراهيم، المنظمات الدولية، النظرية العامة –الأمم المتحدة، دار النهضة العربية، 1999–2000، ص ص163–164.

[2] عبد العزيز محمد سرحان، النظام الدولي الجديد والشرعية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص23.

[3] الحنفي، عبد المنعم، المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة، مكتبة مدبولي القاهر، ط3، 2000.، ص302.

[4] هارلان كليفلاند، ميلاد عالم جديد، (فرصة متاحة لقيادة عالمية)، تر: جمال على زهران، المكتبة الأكاديمية، مصر، ط1، 2000، ص ص 87– 88.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الوظيفية الذي يتناول من خلاله نطاق وطبيعة ع
هذا الاتجاه لأن مفهوم العالمية في التنظيم الدو
العالمية أغنى وأعمق من فكرة المنظمات الدولية بل إن هذه المنظمات ما كانت لتكون إلا لتؤدي دورا محددا في خدمة المفهوم المعاصر للعالمية[2] والذي لا يختلف– كما سنرى –عن أصوله التي تمخضت– عبر مسيرها الطويل– نظما، تجلت في نظريات وممارسات أثمر جماعها التاريخ بأسره.

لابد أن نقر في البداية، بأننا هنا على الأرض جميعا أردنا هذا أم لم نرد، وليس أمامنا سوى خيارات ثلاثة: الحوار أو الاحتراب أو العزلة.

إن طبيعة البشر لا تقوى على قبول دائم لواحد منها على وجه الإنفراد. فقد نبذت العزلة وبات التنافس قاصرا بين منطق الحوار وقوة الحرب، وجاهد الأنبياء والمفكرون في سبيل غلبة المنطق على القوة .وأصبح الحلم بعالم موحد[3]، يلتئم فيه شمل الشتات الأساسي، غاية سامية اختلفت مسمياتها وظل مضمونها واحدا، هو بسط الأمن وإقامة العدل ونشر السلام بين الناس كلهم على السواء. غير أن ذلك لا يمكن تحقيقه إلا بأحد السلبيين التالين: إما بنهوض البشرية الفاضلة، أو بإقامة الحكومة العالمية الراشدة.

ولئن كان الغرب هو الذي ضاع مفهوم الحكومة العالمية بتجلياته المعاصرة، فإن هذه الفكرة لم تولد في رحم الحضارة الغربية من عدم، بل تضرب بجذورها في العمق التاريخي للحضارات الإنسانية الأولى. فقد ناضل الفينيقيون لبسط سيادتهم عل البحر الأبيض المتوسط[4]، التي كانت تعني آنذاك السيادة على العالم. واليها انصرفت جهود الإمبراطورية الفارسية القديمة التي أفرطت في مساعيها، إلى أن قوضت أركانها جيوش الإسكندر المقدوني، الذي أحل نفسه محلها في تحقيق سعيها. وجاء الغزو الروماني لمعظم بقاع

---

[1] يميل بعض الفقه المعاصر إلى دراسة المفاهيم الرئيسية في التنظيم الدولي مثل "العالمية"و"الإقليمية" في ضوء النظرية الحديثة للمنظمات الدولية. لمزيد من التفصيل ارجع إلى: عبد الوهاب الكيال وآخرون، الموسوعة السياسية، بيروت، ط1، 1983، ص265.

[2] إبراهيم العناني وعلي ابراهيم، المنظمات الدولية، النظرية العامة– الأمم المتحدة، دار النهضة العربية. ط1999–2000، ص181.

[3] عاد الحديث عن هذا الحلم بأدواته الغربية مجددا في أعقاب انهيار الإتحاد السوفياتي، وما نجم عن ذلك من متغيرات.

[4] أنظر:ج. كونتنو، الحضارة الفينيقية، تر: محمد عبد الهادي شعيرة ، مراجعة طه حسين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1998 ، ص142.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

العالم[1]، مكرسا سيادة روما الوثنية في مسرح
أصبحت دين الدولة الرومانية –سيادة الإمبراطو
التي ما أنفت تراودها أحلام إعادة السيطرة على العالم[2].

وجاء الإسلام بالرسالة العالمية المنفذة، وباتت الأمور سجالا– حتى يومنا هذا– بين إرادة هداية العالم، ونزوع السيطرة عليه.

إلا أن الحلم بالدولة العالمية لم يتوقف، وبرزت المدارس الفكرية الداعية إلى تحقيقه، وتزامنت بمواكب موصولة من الغزاة، الذين امتطوا صهوة الحلم في السيطرة على العالم. ولاشك أن تلك المحاولات الفردية على المنهج القهري في تحقيق فكرة الحكومة العالمية، كانت غايتها القصوى هيمنة أمة من الأمم، أو إرضاء شهوة التسيد لدى طاغية[3].

إن الدعوة بل الدعاوي الغربية لفهم العالمية، على أنها ما أنتجه الغرب، أو ما يمتلكه، أو ما يعتقد به مازالت مستمرة، ولا غرابة في ذلك لأن الحضارة الغربية مازالت تتدفق في جنباتها أوهام الوثنية الإغريقية والنرجسية الرومانية. فمازال ينظر حتى يومنا هذا إلى الحملات الصليبية لدى جانب كبير من الفكر الغربي، إن لم يكن كله، على أنها اضطلعت بدور تمديني عظيم. بل إن الصليبين كانوا "رواد عظمة الغرب"، وان ممالكهم في الشرق كانت "دولا ازدهرت فيها. الحرية والعدالة "، أي أنه أعطاها صفة الدولة بأثر رجعي.

3 ماهية الحكومة العالمية ونظمها :

العالمية ما ابسط الاسم و ما اعقد الدلالة، فالتسمية ثابتة، أما الدلالة فمتعددة مختلفة متغيرة، إذ يكفي أن نذكر العالم أو ننسبه إلى جزء منه، وما اعقد ما وراء ذلك.

فالأرض هي الوعاء الكوني الذي يحوي الإنسانية بما فيها وما عليها، وما كان منها وما سيكون، إلى أن يقضي أمر الله أمرا كان مفعولا. وقد تفرد عالم الإنسان، بين سائر العالمين[4] بالهيمنة على هذه الأرض، فتقاسمها بنوه وسار كل من نفر بقسمه، غير راض،

---

[1] أ نظر: و.ج. دي بورج، تراث العالم القديم، تر: زكي سوس، الهيئة المصرية للكتاب،1999،ص38.

[2] فمثلا "البابا هو رئيس الكاتوليكية، وممثل الرب على الأرض" ولتفصيل ذلك أنظر: حامد سلطان، أحكام القانون الدولي في الشريعة الإسلامية، الهيئة المصرية العامة للكتاب،1978، ص38.

[3] وهذا ما تجلى في أحلام "نابليون بونابرت" و"أدولف هتلر"، وقديما "الإسكندر المقدوني" و"يوليوس قيصر".

[4] في اللغة: علم العلم تعليما، والعالم: الخلق كله، أو ما حواه بطن الفلك، والعالمون: أصناف العالم ولا يجمع فاعل بالواو والنون غيره، ورجح أولو العلم جمعه بالياء والنون. أنظر: تفسير وبيانات القرآن الكريم، للإمامين الجليلين السيوطي والمحلي، دار الغد العربي، الطبعة الأولى، 1996، ولسان العرب ابن منظور الجزء 12، الطبعة الأولى، دار الفكر،

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ينشد إعادة قسمة العالم، بل ربما يتضح أن تار
النظريات والمحاولات ابتغت الوصول إلى تحقيق

العالمية كما يراها البعض مشتقة من لفظ العالم، الذي يطلق على كوكب الأرض، أي أنها –والحالة هذه– قائمة منذ أن تكونت الكرة الأرضية، فهي "تشمل كل ما يمتد ويتسع متخطيا العوائق والحواجز وكل ما هو مصطنع حتى يشمل العالم كله دون تفرقه أو تمييز".[1]

وهناك من يرى انه لا سبيل إلى افتراض مفهوم واحد عن العالمية، لما يتميز به هذا المفهوم من إحاطة وشمول وتبدل، أسبقها عليه الذي أصبح ولأول مرة–بفضل سيادة التقنية– فكرا كونياPlanétaire ، يعبر عن شكل من أشكال الحقيقية، لعصر من عصور العالم لا يميل إلى أي معنى عرقي، أو جغرافي، أو قومي، إلا العالم وقد سادته التقنية. [2]

وثمة من يرى أن كلمة العالم(World) تعني البشرية، وبالنسبة إليها توحي بمشاركة الناس جميعا، وأن هذا الاسم ليس من مفردات جذر في اللغة العربية[3]

ويتناول البعض مفهوم العالمية في إطار المنهج الوظيفي للنظرية العامة في المنظمات الدولية، وما يترتب على ذلك من مناقشة الأهداف المشتركة للمنظمات والدول في تحقيق الأمن والسلم وصيانتها، وبالتالي ربط مفهوم العالمية بالعضوية في تلك المنظمات التي تعلن اعترافا متبادلا سيادة الدولة، ومؤسسات المجتمع الدولي.

والعالمية كمرادف للإنسانية في مجتمعها المثالي، هي برأي البعض دعوة "طوباوية" (L'utopie) لأنها تصور من إبداع العقل البشري لمجتمع خيالي كامل وأبدي، مبعثه الشعور بالظلم والدعوة إلى مقاومة السلطة المطلقة المستبدة.[1]

بيروت، 1990. والقاموس المحيط للفيروز آبادي، ضبط وتوثيق يوسف البقاعي، دار الفكر بيروت، 1995، ص1028. والعالم في الإنجليزية Univers والفرنسية Univers مشتق من الجذر اللاتيني Universum وتستعمل كلمة World للدلالة على العالم في اللغة الانجليزية، أما كلمة Cosmos بمعنى الكون، فتطبق على العالم من حيث هو علم. لا من حيث هو حق، والكون أيضا المكون، أي المؤلف الذي أخرجه الله من العدم إلى الوجود. أنظر: جميل صليبيا، المعجم الفلسفي، الجزء الثاني ،ط1 ، دار الكتاب العربي، بيروت 1973،ص45 وص247.

[1]محمد حسن الأبياري، المنظمات الدولية الحديثة وفكرة الحكومة العالمية، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1978، ص ص21–22 .

[2]عبد السلام بن عبد العالي، الفكر الشمولي والفكر الكوني، مجلة الوحدة، الرباط،العدد 86، 1991 ، ص ص7–8 .

[3]إسماعيل صبري عبد الله، ابرز المعالم الجديدة في نهاية القرن العشرين، مجلة عالم الفكر، المجلد26، العددان الثالث والرابع، 1998، ص453.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

والإنسانية يقصد بها من ناحية الجنس البش
لدولة أو لأخرى، أي أنه مصطلح يتضمن العال
الوقت الحاضر، وأولئك الذين سيأتون في المستقبل.[2] فالواقع أن مفهوم عمومية البشرية نفسه تاريخ، إذ أن الإنسانية لم تصل إلى مستوى التجريد الذي يحمله هذا المفهوم ،حتى الحقبة التي تبلورت خلالها –عبر مسيرة تاريخية معقدة –الديانات الكبرى، التي تتقاسم العالم بينها إلى عصرنا، إذ ترى أنه لم تتحقق وحدة الإنسانية جمعاء .فقد طُرِحَتْ فكرة سابقة على أوانها، سابقة على نضج الظروف الموضوعية التي تتيح تحقيقها.[3]

فالعالمية مذهب يعود إلى البحث عن الحقيقة الواحدة، التي تكمن خلف المظاهر المتعددة في الخلافات المذهبية المتباينة، وهي – بحسب هذا الرأي – السبيل إلى جمع الناس إلى مذهب واحد، تزول معه خلافاتهم الدينية والعنصرية لإحلال السلام في العالم محل الخلاف. [4]

وعلى النقيض من هذا الرأي، ثمة من يرى في العالمية دعوة باطلة، لأنها تخالف سنة الله تعالى في كونه، من حيث الصراع بين الخير والشر، والحق والباطل، فهي تدعو إلى الجمع بين تلك النواقض. [5]

وتبقى العالمية مفهوما، يصعب تحديده وضبطه بدقة وتقنينه في تعريف جامع مانع، وإن كان بتدرج بين الدعوة إلى التعاون بين الأمم لخير البشر جميعا وصولا إلى التدويل العالمي، والدولة العالمية.

وقد لا يكون الحكم العالمي هو آخر المفاهيم التي يصوغها الغرب[6]، ويسعى لتكريسها قدرا نهائيا لشعوب العالم، وفقا لمنظومته المعرفية في قواعد الانتقال التدريجي للمصطلحات.

---

[1] عبد الله ناصف، السلطة السياسية، ضرورتها وطبيعتها، دار النهضة العربية،1982 ، ص20.

[2] محمد السعيد الدقاق ومصطفى سلامة حسين، القانون الدولي المعاصر، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص378.

[3] سمير أمين، حوار حول مفهوم القومية، المستقبل العربي، العدد213، بيروت 1996، ص05.

[4] الموسوعة العربية العالمية، الجزء 16، الطبعة الثانية، مؤسسة أعمال الموسوعة، الرياض، 1419–1999 ، ص1101.

[5] المرجع نفسه، ص 1102.

[6] هناك تلاعب بالمصطلحات، فالتسمية الجديدة (الحكم العالمي) (global gouvernance) تشع حيوية إذا ما قيست بالتسمية القديمة، خاصة إذا علمنا أن (gouvernance) تقدم على أنها الحكم الصالح.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

4 الركائز القانونية والسياسية للدولة:

وبناء على ذلك، نرى لزومية ثلاث ركائز جماعها معا مفهوم "الدولة الحقيقية" كمرحلة يستدل بها على رشد التنظيم الاجتماعي الإنساني، والتنظيم الدولي المعاصر منه على وجه الخصوص، وهذه الركائز هي:

أ-الغائية: مازالت الدولة هي الفاعل الرئيس في تفاعلات التنظيم الدولي المعاصر، الذي أقر لها بالشخصية القانونية اللازمة لذلك، ومازالت الدولة هي الوحدات الأساسية في التطور الاجتماعي الإنساني ولكنها ليست نهاية مطافه، لذلك كافحت مختلف الشعوب لإنشاء دولها كيفما تكون الإطار السياسي الذي يؤكد وجودها ويعلن هويتها للعالم.وحينما نقرأ فلسفة التنظيم الدولي المعاصر بتلك الحقيقة نقرأها بأسلوب تحكمي، وإذ أن هذا الإقرار يجوب أركان الأرض معترفا بدول ناشئة كثيرة، " الدولة –العينة" التي ظهرت للوجود في أعقاب انحسار المد الليبرالي الغربي، الذي أسهم في إنشائها ومازال يدعم استمرارية وجودها، على الرغم مما يثيره ذاك الوجود من مشكلات جهة في العلاقات الدولية المعاصرة[1].

ب-الفعالية: إن وجود المزيد من الدول من نمط "الدولة – العينة" التي تتزايد عبر متوالية تجزيئية، تتفتت في عضد التنظيم الدولي لانعدام فعاليتها عمليا، لاسيما في ضوء إرساء وتنامي ركائز النزعة الشمولية العالمية من جهة، ودعوة الروح التجزيئية من جهة أخرى، وبالتالي فإن القدرة على فعل بامتلاك مقوماته- تغدو- هي مناط الوجود، لأن الحافز الرئيس لهاتين الظاهرتين، يمكن في السعي الدؤوب لتأكيد الذات، فحركة التاريخ ماهي إلا محاولة القلة صاحبة القوة للاستمرار في امتلاكها، عبر سيادته في غالب الأحيان. [2]

ج-الشرعية: غني عن البيان أن الشرعية كمصطلح قانوني وسياسي ينصرف وفقا لدلالته المعاصرة إلى العلاقة بين الدولة والأفراد، فالشرعية علاقة متبادلة بين الحاكم والمحكوم، ينبغي لها أن تنطوي على اتفاق النهج السياسي للحكم مع المصالح والقيم الاجتماعية للمواطنين، ولما كان الإنسان بطبيعته كائن تراثي

---

[1] جاسم محمد زكريا: مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ط1، 2006، ص 509,

[2] المرجع نفسه، ص 510,

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تاريخي، ولغوي حضاري، ولأن التراث حياته ونظرته للعالم والزمان، وموقفه ممتدة ومن ثم فهو الذي شكلنا تاريخيا وحضاريا.

من أجل ذلك، ينبغي على الدولة أن تستلهم غاياتها – التي هي عين وجودها– من حقائق التاريخ وثوابته الشرعية الراسخة في تراثها الحضاري. [1]

وبحسبان ما تقدم، فإنه ينبغي على الدولة – من حيث هي حقيقة إنسانية – أن تعكس غاية ما تسعى لأجلها، وذلك يقتضي – بطبيعة الحال – إلى جانب الشخصية القانونية، وجود هوية محددة تنبثق عنها غاية الدولة، على ألا تتعارض مع الأهداف والمثل الإنسانية العليا، التي استقرت في الضمير الجمعي العالمي، إذ سيظل العالم ينقسم وفقا لمتوالية هندسية هادمة تقوض أركان التنظيم الدولي. إن التنظيم الدولي المعاصر قد انطلق بنيف وخمسين دولة عشية بناء الأمم المتحدة وتضاعف هذا الرقم عدة مرات، وفي مراجعة صغيرة لبينات الدول، نجد عددا لا يستهان به منها، يتضاءل بل يدق – أي يغدو دقيقا –حتى يقرب لأن يكون مما نسميه مجازا بما يؤدي إلى القبول الطوعي من الشعب بقوانين وتشريعات النظام السياسي. [2]

إلى ذلك، يرى البعض أنه يوجد فرق كبير بين ما يوصف بأنه قانوني وبين ماهو شرعي أو قيمي في حد ذاته ...، وتعتمد الشرعية على مدى الاستجابة لاحتياجات الجماعة ومرحلة التطور، بصرف النظر عن بناء الشكل والأطر النظامية، والاستقرار في النظام الدولي هو معيار التفرقة بين النظم التي تسودها الشرعية، والنظم التي تفتقر إلى هذه الشرعية، وعليه فانعدام الاستقرار يعني انعدام الشرعية. [3]

والشرعية كركيزة من ركائز قيام الدولة ينبغي لها أن تتفق مع الحق، وتوافق العدل، وتقوم على الحقيقة.

– أما الاتفاق مع الحق فهو أن يأتي إعلان الحق تاليا على وجوده، لأن الوعي بالظواهر تال على وجودها، فلا اتفاق مع الحق، حيث لا وجود مسبق للحق المدعى به.

---

[1] ليث الزبيدي، المضامين السياسية – الاجتماعية للنظام الدولي الجديد، بيت الحكمة ، بغداد، العراق، 1997، ص 23,

[2] يحي اليحياوي، الارهاب وأممية الاجتماع على العولمة، منشورات عكاظ، الرباط، يونيو 2002. ص 81,

[3] سعيد ناشيد، ما وراء الإرهاب، الفلسفة وظاهرة الإرهاب العالمي، ط1، مارس 2006، مطبعة الشركة المكتبية ومطبعة فاريز، سطات المغرب. ص 117.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

– وموافقة العدل بأبسط معانيها انتفاء الظلم.

فعلا والعدل يقضي بأن كل أمة دولة، وأن كل دو

أرادها جميع رعاياها.

أما القيام على الحقيقة، أي أن تنبثق الدولة عن حقيقة اجتماعية قائمة ، تجعلها إفـــرازا طبيعيا لها وتشخيصا لمجتمع قائم بالفعل. [1]

عندما نتحدث عن خير السبل للمحافظة على نظام الدولة، يقول "**مكيافيلي**" إن خير ما يصون هذا النظام هو تعليم المواطنين على روحية الدولة"، إذ "بدون هذا التعليم، تغدو أحسن القوانين وأكثرها حكمة غير مجدية"[2].

ولا يهتم ميكيافيللي بتثقيف المواطنين إذ أنه يعتبرهم جامدين هامدين.وليست الدولة في رأيه أداة للوصل إلى حياة طيبة،وإنما هي قوة فعالة بل وحدة ديناميكية مفتونة.[3]

4-1- أشكال الدول :

هناك دول كاملة السيادة و دولة ناقصة السيادة. أما الدولة كاملة السيادة لا تخضع في شؤونها الداخلية لسيادة أو رقابة دولة أو جهة أخرى، أي تتمتع باستقلال داخلي وخارجي، ولا يمكن التدخل في شؤونها الداخلية إستنادا إلى مبدأ المساواة في السيادة، كذلك فالدولة كاملة السيادة هي دولة مستقلة. [4]

ومن ثم فالدولة كاملة السيادة هي التي تتوفر فيها حسب الأستاذ شارل روسو ثلاثة شروط وهي:

- الاستئثار بممارسة كافة الاختصاصات Exclusivité de la compétence
- الاستقلال في ممارسة كافة الاختصاصات Autonomie de la compétence
- ممارسة كافة الاختصاصات بصورة شاملة Plénitude de compétence

---

[1] عبد العزيز السعيد وآخرون: النظام العالمي الجديد الحاضر والمستقبل، عبر مفاهيم السياسة الدولية في المنظور العالمي، تر: نافع أيوب لبس: منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 1999، ص 134,

[2] سعد، فاروق، نيكولا ميكيافليي (الأمير)، إرث الفكر السياسي قبل الأمير وبعده، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط2، 2002.، 1999، ص 211.

[3] المرجع نفسه، ص 28.

[4] Stéphane chauvier, du droit d'être étranger, Essai sur le concept Kantien d'un droit cosmopolitique, Ed, L'Harmattan, Paris, France. PP: 28- 34.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

من خلال هذه الشروط نلاحظ إلى أن الدول
ممارسة كافة اختصاصات سيادتها الداخلية والخار
أخرى، وفي مجموعها مشتركة تمثل دولة عالمية تتقاسم أحيانا دور الرئاسة وأحيانا تنفرد كل وحدة على حدى. [1]

وأما الدولة ناقصة السيادة فلا تتمتع باستقلال كامل، بل تخضع داخليا وخارجيا إلى سيادة أو رقابة دولة أو هيئة أجنبية.[2] ومن أهم هذه النماذج: الدول التابعة، الدول المحمية، الدول الموضوعة تحت الانتداب، الدول المشمولة بالوصاية، الدول ذات الأوضاع الخاصة.[3]

5 الحكومة العالمية المعاصرة وتمظهراتها:

إن مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر، لا يعني إلا حقيقة واحدة، مؤداها قيام حكومة عالمية حقيقة، تقودها الدول الغربية التي انتصرت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وهي حكومة ائتلافية كان يقودها – حتى الأمس القريب– حزبان كبيران هما الاتحاد السوفياتي السابق والولايات الأمريكية المتحدة – التي انفردت بالرئاسة المؤقتة – وحزبان صغيران هما فرنسا وبريطانيا، أما حضور الصين في الحكومة العالمية ، فلا يعود بحال من الأحوال : حضور أعضاء مجلس الشعب – في بعض بلدان العالم الثالث – اجتماعات الحكومة، أي أنه قد يضمن للأعضاء مصالحهم ، غير أن أثره – في سياسة الحكومة – لا يقدم ولا يؤخر[4].

6- أنواع الدولة العالمية:

---

[1] بن سالم حميش، نقد ثقافة الحجر وبداوة الفكر، المركز الثقافي العربي، ط1، 2004، المغرب، لبنان، ص 125.

[2] المرجع نفسه، 125,

[3] نزار الفراوي: العولمة وأزمة الدولة الوطنية، السلسلة الشهرية المعرفة للجميع، العدد 31، منشورات رمسيس الرباط، المغرب، ماي 2005. ص 57

[4] ممدوح محمود مصطفى: مفهوم النظام الدولي بين العلمية والنمطية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد 17، ط1، 1998، ص ص 10، 12.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

يُقسّم علماء السياسة و فقهاء القانون الدستور
له خصوصياته المعينة، وحصيلة هذه التقسيمات وأنظمة الحكم.

فطبقاً للمعيار الدستوري هناك دولة جمهورية ودولة ملكية مقيدة، وثيوقراطية واستبدادية، وملكية غير مقيدة، ورئاسية وبرلمانية، وطبقاً للمعيار الاقتصادي، هناك حكومة إقطاعية، ورأسمالية، واشتراكية، وطبقاً للمعيار الجغرافي، هناك حكومة قبلية وقطرية، وقومية، والحكومة المتعددة القوميات، وحكومة عالمية، طبقاً لمعيار السيادة، هناك دولة وحدوية، وإمبراطورية، واتحادية.[1]

وهذه الأشكال والأنظمة تشكل بمجموعها خلاصة التجربة البشرية على صعيد الحكم والدولة.

وإذا ألقينا نظرة على الساحة الإنسانية وجدناها على الدوام بحاجة ماسّة إلى إطار يجمعها، و ما ظاهرة النظم الإمبراطورية قديماً، و ظاهرة الاستعمار والإمبريالية حديثاً ودعوة العولمة أخيرا، إلا ظواهر عدوانية تكشف في حقيقتها عن حاجة الإنسانية إلى إطار عالمي جامع، يحتضن البشرية في نطاق إنساني أخلاقي وسياسي واحد.

وعندما تقام الحضارة على أساس قومي و تخلو الساحة الإنسانية من إطار إنساني جامع، تجد القومية القوية الغالبة في هذه الساحة فرصتها الذهبية في إشباع غرورها القومي ونزوعها الجامح للاستئثار والسيطرة والأنانية، فتطرح شعار الإنسانية والعالمية وتتخذه جسراً إلى أهدافها القومية وطريقاً لتكريس موقع أبوي غاشم في هذه الساحة، ويكون الإنسان الأقوى هو الظرف للإنسان الأضعف، وتكون العالمية شعاراً خادعاً كاذباً حقيقته تتمثل في أن القومية الأقوى قد انتفخت وطرحت نفسها كإطار مستوعب لما حولها من القوميات، وهذه هي حقيقة الظواهر العدوانية الثلاثة التي شكلت بمجموعها خلاصة الخط العدواني في تاريخ الإنسانية قديماً و حديثاً، و هي النظم الإمبراطورية، والاستعمار، والعولمة[2] .

قد يتصور البعض أن فكرة الدولة العالمية لا تحضى بسند تاريخي كبير، و أنها تمثل فكرة محدودة على الصعيد التاريخي، غير أن الواقع عكس ذلك تماماً، و هو يحكي حضوراً واسعاً لهذه الفكرة أكثر بكثير مما لفكرة الدولة القومية فيه من حضور.

---

[1] صالح السنوسي، العولمة أفق مفتوح وإرث يثير المخاوف، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، 2003، ط1.ص 15.

[2] G.Gusdorf, les sciences humaines et l pensé occidentale, Payot, Pars, P 490

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

لقد عرف الإنسان في تأريخه أنواعاً متـ
حلقات متواصلة ومستوعبة للتاريخ، بحيث يكون
العالمية وهي:

1-6 الأساس السلطوي – الاستغلالي للدولة العالمية:

وهي الأكثر انتشاراً، والأسوأ نتاجاً، ومثالها البارز النظم الإمبراطورية التي شاعت في التاريخ منذ مطلعه و حتى الحلقات الحديثة منه، وهي النموذج الذي وصفناه بالدولة العالمية الكاذبة القائمة على أساس تسخير المشاعر الإنسانية لدى الشعوب الخاضعة لحكمها لإشباع أغراض تسلطية، ومن الغريب أن يشار إليها من قبل بعض الباحثين وعلماء السياسة كنوع من الأنظمة العالمية، فكأنهم ينظرون إلى العالمية من زاوية السلطان السياسي المتسع لأكثر من أمة وشعب فقط، مع أن هذه الزاوية تمثل النتيجة ولا تمثل المنشأ الذي تنبع منه الصفة العالمية في الدولة.

والشيء المقبول هو أن يشار إلى هذه الدولة كشاهد تأريخي يدل على عمق الفكرة والشعور العالمي لدى الإنسان، فالإمبراطورية المصرية يشيدها "**تحوتمس**" «2000 ق.م»، والإمبراطورية الاكدية يؤسسها "**سرجون**" في العراق حدود عام «2750 ق.م»، ثم يقوم من بعده "**آشور بانيبال**" بتأسيس الإمبراطورية الآشورية حدود عام «668 ق.م» ثم ظهر "**الإسكندر المقدوني**" «334–356 ق.م» كأبرز داعية في عصره لتوحيد العالم تحت سلطة واحدة، وتعتبر الإمبراطورية الرومانية ابرز مثال تاريخي في عالم الإمبراطوريات لما لها من الدور الكبير الذي لعبته في تاريخ أوروبا خاصة وتاريخ العالم بوجه عام. ولعل المؤرخ البريطاني "**جورج هربرت ويلز**" يشير إليها بقوله: أن «تاريخ أوروبا من القرن الخامس إلى القرن الخامس عشر يتكون على نطاق واسع جداً من الفشل في تحقيق الفكرة العظيمة بإقامة حكومة عالمية».[1]

وأخيراً اعتبرت الإمبراطورية البريطانية اكبر إمبراطورية في التاريخ لأنها كانت تسيطر على أكثر سكان العالم و تمتد عبر القارات الست.

والاستعمار بما هو ظاهرة تستهدف السيطرة على العالم على أساس استغلال المشاعر الإنسانية لدى المستعمرات يتحد نوعياً مع النظم الإمبراطورية، أو هو نوع متطور منها، كما

---

(1)جورج هربرت ويلز، موجز التاريخ، ترجمة، تحقيق: عبد العزيز توفيق جاويد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، 1958، القاهرة، مصر، ص252.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أن أطروحة العولمة في الثقافة والاقتصاد والسياس
اليوم، تعد صيغة حديثة، وطبعة جديدة من هذه ا
والاستعمار هو الابن الروحي لصيغة الحكم الإمبراطوري. (1)

ومع أننا من أشد الناس استنكاراً لإطلاق صفة العالمية على هذه الصيغة، إلا أننا ندرجها هنا في قائمة صيغ النظم العالمية مجاراة لما عليه الكثير من الكتاب والباحثين من جهة، ومجاراة لادعاء أرباب هذه الصيغة بالصفة العالمية من جهة ثانية، و لكي نواكب الأطروحة العالمية في الحكم والدولة من نقطة الافتراض والادّعاء بغض النظر عمّا لها من رصيد في الواقع.(2)

6-2 الأساس المادي للدولة العالمية:

وتتمثل هذه الصيغة بالأطروحة الماركسية التي اعتبرت القومية والوطنية أمورا من مخلّفات الصراع الطبقي، ونادت بالحكم الأممي للطبقة العاملة، وعلى أساس ذلك سجل البيان الشيوعي الأول نداءً عالمياً تحول فيما بعد إلى شعار الأممية في كل مكان، وهو «يا عمال العالم اتحدوا»، وتعتقد الماركسية أن التحول نحو الأممية أمر حتمي، وان البشرية ستشهد في نهاية المطاف ظهور الشيوعية الثانية التي ستسود العالم و تجعله عالماً متوحداً.

وواضح أن انهيار الماركسية بعد ما اجتيحت لها الفرصة الكافية، للتطبيق قد جعل الباحث في غنى عن مناقشتها، وإنما يلتزم بذكرها بما هي نظرية عرفها الإنسان في زمن قريب. ولما لم تكن هذه الأطروحة قائمة على أساس واقعي من الناحية الفلسفية، فمن الطبيعي أن تجنح نحو الخيال من الناحية الاجتماعية والناحية السياسية، وقد كانت فكرتها عن الأممية من جملة ذلك الخيال، ذلك أن فلسفة مادية، أيا كانت لا تستطيع أن تكون إطاراً جامعاً للمجتمع البشري، وإعطاؤها هذا الاعتبار بمثابة وصف الشيء بعكس ما يقتضيه، فإن الفلسفة المادية تنطوي على خطوتين متمازجتين،إنكار الألوهية من جهة وإثبات الأصل المادي للكون والحياة من جهة ثانية، وكلتاهما تؤديان إلى إنكار الوحدة البشرية. فإنكار الألوهية يعني في مدلوله الاجتماعي والسياسي إنكار الإطار الواحد الذي يمكن أن تجتمع عنده البشرية، واثبات الأصل المادي للكون والحياة يعني في مدلوله الاجتماعي والسياسي

(1)Salamé, Ghassan, Appels d'empire, Ingérences et résistances à l'age de la mondialisation, Paris, Fayard, 1996.P 279

(2)Grandguillaume Gilbert, reconnaître l'autre en soi, une condition du dialogue, in : conditions pour un dialogue fecond entre les cultures et les civilisations, Actes du colloque international 24-25, et 26, Mars 2003, Alger, Publications du Haut conseil islamique. P 105.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ربط كل فرد من البشرية بالمنشأ المادي القر
فالألماني يرتبط بالأرض الألمانية والدم الألماني
وهكذا الأمر بالنسبة إلى الآخرين، وهذا يعني في النتيجة أن النهج القومي والوطني هو الخيار الطبيعي والوحيد لكل فلسفة مادية، وان التنظير المادي باتجاه إلغاء هذا النهج واثبات نهج أممي يكشف عن وجود رؤية خيالية ومغالطة جوهرية كامنة في عمق تلك الفلسفة المادية، وهذا ما تصدت له الكتب المختصة بنقد الفلسفة الماركسية وأثبتت وجوده، ومن حق الباحث أن يسأل الماركسية عن الجانب الذي تؤمن به كإطار جامع سيأخذ على عاتقه مهمة حمل العامل الألماني – مثلاً – عل إنكار خصوصيته الألمانية وتجاهل ما توفره له – حسب اعتقاده – من امتيازات مادية وفي مقدمتها حقه – الذي يدعيه – في قيادة العالم وإنشاء الحضارة، والاعتقاد بدلاً عن ذلك بالمساواة بينه وبين العامل الآسيوي والآخر الإفريقي؟ فان ادعائها بالأممية يقتضي منها بيان الضمانات الموضوعية التي ستتكفل بإذابة الشعور القومي الممتاز عند القوميات التي تعتبر نفسها ممتازة على ما سواها وإبدالها بشعور إنساني بالمساواة، وهذه مسألة أخلاقية روحية ليست من نسخ الفكر المادي، بل هي من نسخ الفكر الديني.[1]

6- 3 الأساس العاطفي للدولة العالمية:

وهذه الصيغة ليس لها نموذج قائم فعلاً، وإنما هي مستفادة من دعوات بعض المفكرين وساسة العالم الذين هالتهم الصراعات القومية، ومساويء التمييز العنصري في العالم، ونتائج الحربين العالميتين الأولى والثانية، وأرقام التسليح العسكري وما ترصد له من ميزانيات مذهلة على حساب الأكثرية الجائعة من سكان العالم، فناهضوا القومية، ونادوا بإقامة حكم عالمي واحد تنطوي تحته كافة المجتمعات البشرية، واعتبروا هيئة الأمم المتحدة صيغة قابلة للتطوير بحيث تكون بمستوى الدولة العالمية المنشودة.

وقد إتضح مما سبق أن هذه صيغة عاطفية لا تتضمن ضمانات موضوعية كافية للتطبيق. والأسوء من ذلك أنها سرعان ما تتحول إلى وسيلة خداع وتمويه تتكئ عليها القوميات الغالبة للهيمنة والنفوذ في داخل القوميات المغلوبة، وأكبر شاهد على ذلك إعطاء حق الفيتو للدول الكبرى الخمس في العالم، وخضوع الأمم المتحدة للسياسة الأمريكية إلى حدّ

(1)Pascal, boniface, La Volonté D'impuissance , Paris, Seuil , 1993 . P 125.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

كبير خلال السنوات الأخيرة التي أعقبت انهيار إمبريالية في العالم.[1]

4-6 الأساس العقلي للدولة العالمية

ولهذه الدولة مثال واحد هو الذي نادت به المدرسة الرواقية في أثينا في القرن الرابع قبل الميلاد، فإنه يكاد يجمع علماء السياسة والقانون، ومؤرخوا الفكر السياسي على أن المدرسة الرواقية هي أول مدرسة فكرية وضعية نادت بفكرة الدولة العالمية، وذلك على يد مؤسسها زينون (حدود عام 340 ق.م)، وخلاصة فكرة الدولة العالمية في المدرسة الرواقية، أن هذه الدولة ترتكز على أساس أن هناك طبيعة مشتركة بين أفراد الجنس البشري، وان هذه الطبيعة من شأنها أن تؤدي إلى أخوة إنسانية شاملة، تقوم على أساس فكرة «المساواة العالمية» بين هؤلاء الأفراد، وعلى أساس ذلك ظهرت فكرة «القانون الطبيعي» الذي نادت به المدرسة الرواقية كدستور للدولة العالمية بوصفه القانون الثابت الصالح لكل زمان ومكان، لأنه إنما يصدر عن طبيعة الأشياء، وفكرة القانون الطبيعي هذه قد تقاذفتها الغايات المختلفة، فبدأت فكرة تأمل فلسفية، ثم لم تلبث أن تحولت إلى فكرة قانونية، ثم صارت فكرة دينية مسيحية، وأخيراً اتخذها الفلاسفة والكتاب أداة لزلزلة الطغيان، فمهدوا بها للثورة الفرنسية.[2]

وتهدف الدولة العالمية الرواقية إلى تحقيق السعادة للفرد على أساس الاكتفاء الذاتي، والتدريب الشديد على الفضيلة وقيم الخير استناداً إلى الإيمان بوحدة الطبيعة و كمالها، وتقبل إرادة اللّه والاستسلام لها، والمساواة هي الأساس العارم للدولة العالمية، فلا فرق في هذه الدولة بين فقير وغني، وحسيب وغير حسيب، ويوناني وغير يوناني، ولا يستثنى من هذا الأساس سوى التفرقة بين العاقل والأحمق، وهو استثناء حتمي تفرضه الطبيعة الفكرية للدولة العالمية الرواقـــــية.[3] ورغم التنظير الفلسفي الذي ازدانت به هذه الصيغة وتضافرت عليه جهود عدد كبير من الفلاسفة الرواقيين مدّة طويلة إلا أنها من الناحية العملية لا تمتاز بشيء مهم على الصيغة العاطفية، فإن المسألة الأساسية التي نواجهها في إقامة الدولة العالمية ليست مسألة الطرح العاطفي ولا التنظير الفلسفي، وإنما هي مسألة الضمانات العملية التي تجعل

---

[1] أبو يعقوب المرزوقي، أفاق النهضة العربية ومستقبل الإنسان في مهب العولمة، دار الطليعة، بيروت، ط1، 1999، ص 150.

[2] كينيث وتومسون، قادة الفكر الدولي في القرن العشرين، تر: حسين فوزي النجار، دار المعارف 1905، مصر، ص 333.

[3] المرجع السابق، ص 334.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الخواص العقلية والعاطفية والروحية والأخلاقية ه
يكون الإنسان تابعاً لها وقادراً بفضلها على الت
شعوره القومي والقبلي والأسري والوطني. إن مشكلة الإنسان الدائمة هي مشكلة الخواص الأرضية التي تستغل قربها منه وشدّة تأثيرها عليه، وشدّة تحسسه بها، فتهيمن عليه وتخضعه لتأثيرها حتى تتهمش خواصه العقلية والروحية، فتراه يلهج بالمساواة ويطبق الأنانية، يدعو إلى إلغاء الامتيازات القومية لكنه يطبق العصبية، ومثل هذه المشكلة لا تحل بالنصائح الوجدانية، والدعوات النظرية وإنما تحتاج إلى قوة فعالة نافذة تدخل إلى عمق النفس وتعيد التوازن إليها، إضافة إلى ذلك نلاحظ إن المدرسة الرواقية اتخذت من فكرة القانون الطبيعي أساساً للمناداة بالدولة العالمية، واعتبرته بمثابة الضمانة الكافية لإقامة مثل هذه الدولة، غير أن مؤرخي الفكر السياسي أشاروا إلى أن هذه الفكرة شهدت تحولات متعددة، فإنها بدأت فكرة فلسفية، ثم أصبحت ذات صبغة مسيحية، وأخيراً دخلت معترك الثورة واعتبرت من جملة الأسس الفكرية للثورة الفرنسية، وهذا يعني أن أساس الدولة الرواقية لم يثبت على حالة واحدة، وانه قابل للاصطباغ بألوان متعددة بينها اختلاف جوهري. [1]

وهذه القابلية الكبيرة على التلون ناشئة من أن فكرة القانون الطبيعي ليست محددّة تحديداً كافياً، بل هي بطبعها فكرة فضفاضة تتسع لمعانٍ متعددة وقابلة للتلون بألوان كثيرة، بمعنى أنها فكرة غير مضمونة، وبالتالي فالدولة التي تقام عليها سوف لن تكون ذات أهداف وخصائص مضمونة.

5-6 الأساس الديني والدولة العالمية:

لكي ندرس هذه الصيغة و نحكم لها أو عليها لابد و أن نبدأ من النقطة التي تمثل نقطة الانطلاق الأولى للدين على الساحة السياسية.

فإن الدين كمقولة ربانية سماوية عُلوية يبدأ مسيرته السياسية على أساس تحكيم التوحيد كقيمة سماوية مطلقة تمتلك حقاً ذاتياً في توجيه الإنسان وإلزامه بما تشاء من

---

[1] المرجع السابق، ص 335.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الالتزامات والمناهج والاتجاهات في مختلف مج
يبدأ من خضوع العبد لربه و ينتهي بمشروع اجتم

وتأتي الصفة العالمية للدولة الدينية مثالاً بارزاً لما يقدمه الدين من امتياز حقيقي لا يجده الإنسان في غيره، فهي ليست شعاراً عاطفياً، ولا عنواناً طارئاً، بل دعوة مضمونة صادقة وجدّية، لأنها مستمدة من عمق التوحيد، ومضمونة بما للتوحيد من قدرة ذاتية خلاقة على إلزام الإنسان وتوجيهه وتهذيبه، بحيث إن نفي العالمية لا يعني افتراق الدولة الدينية عن حكم أو مفهوم من أحكام أو مفاهيم الدين، وإنما يعني بالأساس عدم صدقها في ادعاء أصل الصفة الدينية التوحيدية.

ذلك أن الصفة العالمية للدولة الدينية لا تنبع من حكم شرعي جزئي، وإنما تنبع من الرافد التوحيدي نفسه، فالقاعدة التوحيدية لهذه الدولة تجعلها محكومة بنظرة عالمية تجاه من يقع في دائرة خطابها الفكري والسياسي، بحيث تهمل الخصائص المحلية من اللون واللغة والوطن والقومية، وتتجه بكل ثقلها نحو الخصائص الإنسانية المشتركة والمتأصلة في الإنسان كالعقل والفطرة والأخلاق والروح والقيم المعنوية، فخطابها أرقى من خطاب من لا يميّز بين إنسان وآخر على أساس اللون والقومية وسائر الخصائص المحلية، وإنما هو خطاب من لا ينظر إلى هذه الخصائص أصلا، ويركز نظره على الخصائص المتأصلة والمشتركة في أفراد النوع البشري باعتبارها الجوهر الثمين الذي صار به الإنسان إنسانا.[2]

بمعنى أن الرؤية الكونية التوحيدية تنعكس في الواقع السياسي إلى رؤية سياسية توحيدية تحمل كل خصائص الرؤية الكونية التي انبثقت عنها، فلما كانت تلك الرؤية الكونية هي رؤية الإله الذي هو خالق الجميع من مادة واحدة وبكيفية واحدة، وهو الرب الذي يدير شؤون الجميع وينظر إليهم نظرة واحدة غير متمايزة، فليس بوسع الرؤية السياسية المنبثقة عنها إلاّ أن تكون عالمية في مداها الجغرافي ومحتواها الأخلاقي، ومن هنا ينبع الامتياز الأساسي للدولة الدينية في بعدها العالمي، فالدولة الدينية ترى نفسها ملزمة بالبعد العالمي بقدر ما هي ملزمة بأصل التوحيد، بينما الدولة الوضعية التي تختار المنهج العالمي في سلوكها لا ترى نفسها ملزمة بهذا المنهج، وإنما هو أمر تحبذه وتتقبله باختيارها، ويمكنها في

---

[1] محمد أركون: تاريخية الفكر العربي الإسلامي، مركز الإنماء القومي ، بيروت، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط2، 1996. ص 180.

[2] المرجع نفسه، ص 181.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

يوم ما أن تتحايل عليه أو ترفضه عندما لا تجد المصلحة تقتضي تسخير هذا المنهج كغطاء عاطفة الأخرى من خلاله.[1]

فالفكر السياسي اليهودي يقوم على أساس الزعم بأن اليهود هم شعب اللّه المختار، وان السيادة السياسية على العالم حق طبيعي لهم، وان المفهوم الصحيح للحكومة هو أن يخضع العالم لحكومة واحدة هي حكومة اليهود العالمية، وان التاريخ سائر بهذا الاتجاه، وسيشهد في نهايته ظهور هذه الحكومة وتحققها على أيدي اليهود، ولا يحتاج الإنسان إلى مزيد من التأمل في هذه الفكرة حتى يحكم بأنها فكرة عنصرية تتناقض مع الدين ومع المعنى العالمي في آن واحد، وإنما الذي يحتاج إلى التأمل هو كيفية ظهور فكرة عنصرية بلباس ديني؟.

فقد عاش اليهود جماعة معزولة مقهورة مضطهدة تحت الحكم الفرعوني، وأرادت السماء أن تنتصر لهم، وان تتخذ منهم أنصارا لقضية التوحيد وتجندهم في المعركة ضد الشرك، فبعثت فيهم أنبياء ومكنت لبعض هؤلاء الأنبياء فكانوا حكاماً وملوكاً في الأرض.

لكن المشكلة التي ظهرت في هذه الجماعة القومية الخاصة، أن حالة التقوقع والانعزال كانت وبسبب شدّة المأساة التي تعرضوا لها، وطول أمدها، قد تأصلت فيهم وأثّرت في واقعهم النفسي والذهني تأثيراً عميقاً بحيث صار حالة موروثة عبر الأجيال، ولم تسمح لهم بالانفتاح على النافذة السماوية التي أطلت عليهم، وأوحت لهم حالتهم هذه بدلاً عن ذلك بالتعصب القومي، وكان من فرط هذا التعصب فيهم أن جعلوا القومية الإسرائيلية أساسا في فهم الدين الذي أطلّ عليهم، وكان من نتائج تحكيم القومية في فهم الدين ظهور فكرة شعب اللّه المختار الذي يستحق وحده السيادة والحكم على العالم، ذلك أنهم حرّفوا الامتيازات التي يعطيها الدين لخط النبوات وأنصار التوحيد في الأرض، وصوروها بأنها قد منحت لهم دون سواهم، وأنهم ورثة هذا الخط، وبالتالي فهم الأوصياء على الدين وان على العالم أن يطيعهم ويذعن لسلطانهم. إذن فالدين لم يكن عنصرياً، ولم يكن اليهود إتباعا للدين حتى نحسب عنصريتهم عليه وإنما كانوا منذ البدء جماعة منعزلة عنصرية أبت إلاّ أن تبقى على هذه الحالة، ورفضت أن تخضع لتأثير الوحي والنبوة، بل أصرت على أن تستثمر الدين استثماراً عنصرياً بشعا لصالحها.[2]

---

[1] محمد سعيد طالب: الدولة الحديثة والبحث عن الهوية، ط1، سبتمبر 1999، عمان الأردن. ص 367

[2] رجب بوديوس وآخرون: قضايا سياسية، الدار الجماهرية للنشر والتوزيع والإعلان ، ليبيا، ط4، 2000، ص 295.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ولذا كان موقف النبوات منهم شديداً، وعقوبا
الإعلان عن رسالة جديدة هي رسالة عيسى المس
على القيم المعنوية والروحية لتنتشل الواقع الاجتماعي من الهوّة المادية السحيقة التي كان اليهود قد وقعوا فيها بنحو خاص وسائر المجتمعات التي من حولهم بنحو عام، وتركيز النبوة الجديدة على الجانب المعنوي والأخلاقي لا يعني بحال من الأحوال انصرافها عن الجانب السياسي، لان خط النبوات يرتكز على خصائص مشتركه ثابتة في كل نبوة، والجانب السياسي المتمثل بالحكم والدولة هو أحد هذه الخصائص الثابتة قال تعالى: (.. فبعث اللّه النبيين مبشرين ومَنذرين وانزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه). [1]

والسياسة هي الساحة التي تظهر فيها أكثر واشد وأعمق الاختلافات البشرية.

وإذا كانت اليهودية قد وقعت في الانحراف المادي والعنصري، فإن المسيحية وقعت في الانحراف الانعزالي الرهباني الذي يصور الدنيا خطيئة لا تقبل الإصلاح، فعلى المؤمنين الانعزال عنها انعزالاً تاماً ليحققوا في ذواتهم النقاء والطهر والتزكية المطلوبة. (2)

وبمرور الزمن دخلت في موجات متتالية من التحريف والتزييف، فمنذ القرن الرابع الميلادي بدأت المسيحية تدخل عالم السياسة بمباركة من الإمبراطور الروماني الذي أحس بالحاجة إلى المسيحية لتكون أداة في توسيع سلطانه ونفوذه واستقرار إمبراطوريته، ومع ظهورها الجديد على مسرح السياسة بدأت الكنيسة تشعر بمكانة هامة. وبالتدريج بدأت تسعى لتأليف فلسفة سياسية مناسبة من مجموع المعطيات الفكرية القائمة على الساحة، فأخذت فكرة القانون الطبيعي عن الرواقيين، وصبغتها بصبغة دينية، وأصبحت تعني من منظار الكنيسة ذلك القانون الإلهي الذي يسمو على القانون الوضعي، وانه من الهام اللّه باعتباره خالق الطبيعة، وكان هدف الكنيسة من وراء ذلك تمكين البابا من سلطان الملوك، أي إخضاع الدولة إلى الكنيسة.

ومن هنا يعتقد البعض أن بعض تعاليم القديس "**بولس**" عبارات مأخوذة من الرواقيين ككلمته التي وجهها إلى أهل أثينا و يقول فيها: «ليس هناك يهود وإغريق ولا حر ولا عبد

---

[1] ا لبقرة / 213.

[2] ا فهد ، سعود اليحيا، معجم ألفاظ القرآن الكريم، المجلد الثاني، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ط2 1970. ص 454

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ولا ذكر ولا أنثى فكلهم سواء في يسوع المس
الرواقيين[1].

وفي القرن الرابع الميلادي استحدث القديس "**اغسطين**" فكرة الأمم المسيحية، واشترط في الدولة ان تقوم على أساس العقيدة المسيحية كرابطة مشتركة وكشرط لتحقيق العدالة المطلوبة من كل دولة.

وفي القرن الثالث عشر انتهى "**اليجيري دانتي**" «1265 – 1321» إلى أن الجنس البشري كله يكون مجتمعاً واحداً تحت رئاسة حاكم واحد له السيطرة الكاملة على جميع الناس، وتتركز في يده السلطة فتصبح سلطة واحدة مثل سيطرة اللّه على الطبيعة، وارتأى أن الإمبراطورية الرومانية هي المحاولة الخامسة في التاريخ لإنشاء إمبراطورية عالمية، وأنها الوحيدة التي كتب لها النجاح والسيادة على العالم، وهو يعتقد بالإمبراطورية المثالية كدولة عالمية مثالية[2]

كان "**اليجيري دانتي**" على النقيض من القديس "**توما الاكويني**"، يرى السلطة الزمنية وبالتحديد سلطة الإمبراطور هي فوق سلطة البابا، وإقرار السلام في أوروبا لا يكون إلا بتوحيد السلطة ووضعها في يد الإمبراطور (الحكومة العالمية)، ولا يمكن على الأرض الجمع بين السلطتين الزمنية والدينية. والهدف السامي للبشرية في تحقيق حياة راشدة تتحسس مع ما منح الإنسان من عقل وحكمة، لا تكون إلا في ظل الإمبراطورية. إن إرادة الله ممثلة في تكون الدولة وفتوحاتها بغاية تحقيق الحكومة العالمية [3].

هذه فكرة مختصرة عن المشروع السياسي للكنيسة، وقد غدا واضحاً انه مشروع الكنيسة بما هي مؤسسة ظهرت في ظروف فكرية وسياسية معينة، وهي لا تمت إلى المسيح(ع) ولا إلى رسالته ونبوته بصلة، وقد استمد وجوده واستمراره وتطوره من عوامل غير دينية، فنجد – مثلاً – البعد العالمي الذي نعتني بدراسته قد بدأ في هذا المشروع فكرة مستعارة من المدرسة الرواقية، ثم اخذ بالاشتداد والتعمق لتلبية حاجة الإمبراطورية إلى النفوذ الواسع، ولمواجهة الزحف الإسلامي الذي كان يهدد أوروبا سياسياً ودينياً، وكانت أوروبا تشعر إزاءه بضرورة مواجهته من خلال بعد عالمي مضاد، ولم تكن تملك وسيلة آلية سوى التأكيد على

---

[1] كيبث وتومسون، قادة الفكر الدولي في القرن العشرين، مرجع سبق ذكره، ص 334.

[2] المرجع نفسه، ص 365.

[3] بطرس غالي ومحمود خيري عيسى، المدخل في علم السياسة،مكتبة الأنجلو المصرية ،1961، ص238.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

كيانها الإمبراطوري حتى نادت في عام 800م بـ
على كل أوروبا، وذلك عندما كان العالم الإسلا
الصين وحتى مشارف أوروبا.[1]

وهكذا لم يتح للساحة الإنسانية أن تنعم بمشروع سياسي ديني يرفع لواء دولة عالمية حقيقية، فالدولة العالمية بالمفهوم اليهودي تعني حكومة شعب اللّه المختار دون سواه على العالم، وهي بالمفهوم المسيحي تعني خضوع العالم لسلطة الكنيسة بكل ما تجسّده من تشويه للدين والتوحيد، وكلاهما غريب عن الدين، بعيد عن حقيقته فكان لابد من انتظار مبادرة سماوية جديدة تطلق مشروعاً صادقاً في هذا الاتجاه.

7- التأصيل الجينيالوجي للدولة الكونية:

7-1- مفهوم الدولة العالمية في الفلسفة الرواقية:

لقد أسهمت المدرسة الرواقية في إضافة تطور فلسفي إلى مفهوم الدولة وهو ما أسمته بالدولة العالمية، التي غدت مثلا أعلى للدولة، وأرسى الركائز لنهوض فكرة المساواة العالمية بين جميع الأفراد، دونما أي تمييز بينهم.

فهم يقولون: "إن الله أب لجميع الناس، فنحن جميعا أخوة، ويجب علينا ألا نقول:"إنني أثيني وأنني روماني" بل يجب علينا أن نقول:"إنني مواطن في العالم".

فالوحدة العالمية في نظر الرواقيين تقوم على أساس من وحدة الأصل بالنسبة للبشر جميعا، وهم لذلك أسرة واحدة، قانونها العقل ودستورها الأخلاق.[2]

لقد ضمن الرواقيون النصرة لمذهبهم، حينما جعلوا الحكم قوة إرادة الإنسان، وتوطيد العلاقة الوثيقة بين عناية الإله وحرية الإنسان، بل إن قيمة الحياة كلها تتوقف في السيادة على الإرادة، إذ لاشيء خير دون تحديد، غير الإرادة الخيرة".إذ اتسم الرواقيون بالعقيدة الحاسمة، والواقع الشخصي بعيد الأثر، سيما وأن" **زينون**" (zenon) و**خروسبس** (chrysippus) و"**بوسيدينوس**" (posidonius)[3] ورثة حضارة عريقة، ونقصد هنا الحضارة

---

[1] Ernst Junger , L'Etat universel, suivi de la mobilisation total, Ed : Gallimard, France, traduit de l'allemand par Henri plard et Marc de launay , p 125

[2] محمد حسن الأبياري، المنظمات الدولية الحديثة وفكرة الحكومة العالمية مرجع سبق ذكره، ص 25.

[3] و.ج. دي بورج تراث العالم القديم، مرجع سبق ذكره، ص ص 234 – 235.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الفينيقية، التي ينتمون إليها بأصولهم، تغوص في تقود الإغريق والحضارة الهيلنية[1] وعدت الرواقيو

7-2 مفهوم الدولة العالمية في الإمبراطورية الرومانية:

آل الميراث الرواقي إلى روما في جملة ما ورثته كرها، من انقاض الحضارات والدول التي سادت قبل أن يعرف التاريخ روما، لذلك جانب الروم شرف ابتكار الأفكار المنادية بوحدة العالم، وإن تمكنوا من فرضها نسبيا عبر حروبهم التوسعية، بل إن مصطلح التوسع ذو الدلالة الاستعمارية[2] لم يعرف ولم يستعمل إلا منذ القرن الثالث الميلادي في فترة حكم الإمبراطور الروماني "**كلوديوس**"[3].

كما يضاف إلى السجل الروماني في التاريخ، المعاملة التي كانوا يسوسون بها الأمم المغلوبة وفق للمبدأ الروماني "فرق وأحكم (divide et impera) الذي حافظت عليه أوربا الغربية[4]، وعضت عليه بالنواجذ، ثم طبقة بمنتهى الدقة في عصور الانبعاث الروماني اللاحق، أي أن عالمية الرومان، ما كانت عالمية رسالية تبشر بدين أو تنشر حضارة، إنما غزاة من أجل مجد روما[5].

لقد توسعت روما بدعاوي القانون والنظام والمدينة في بناء إمبراطوريتها العالمية، بيد أن ذاك ما كان إلا في ظاهر الأمر، أما في باطنه فما حدث هو عكس ذلك، إنه "مبدأ المصلحة الذاتية" ليس إلا إذ أن المستعمرة الرومانية لم تكن على غرار المستعمرة الإغريقية

---

[1] الحضارة الهيلنية: صفة تطلق في الأصل على المدينة اليونانية قبل فتوحات الاسكندر المقدوني، ثم أخذت معنى اصطلاحي يفيد بولادة حضارة إنسانية جديدة نتيجة التمازج والاختلاط بين أبناء الشعوب التي اجتاحتها جيوش الإسكندر.

[2] الذي يعني: توسع جسم أو هوية ثقافية اقتصادية سياسية محددة المعالم على حساب أجسام أو هوية أو هويات ثقافية اقتصادية سياسية أخرى مختلفة ومغايرة للأولى. للمزيد أنظر: محمد الطاهر العدواني، إشكالية التواجد الفينيقي في المغرب القديم، مجلة الدراسات التاريخية، جامعة الجزائر، العدد 05 ، 1988، ص17.

[3] المرجع السابق ، ص 17.

[4] نقصد بالتسمية، تلك الحقبة التاريخية التي تمكن الغرب فيها من رص الصفوف في مواجهة هجومية باتجاه الوطن العربي، وباقي العالم اللاغربي، ولعل هذه الحقب اتصلت منذ طرد العرب من الأندلس وامتداد حضارة الغرب عبر المحيط الأطلسي إلى العالم الجديد، أما المبدأ الروماني "فرق تسد" فقد إلتزموه ومازالوا، إذ أن الغرب ظل وفيا رغم تناقضاته إلى خلفية مشتركة تتمثل بالدين المسيحي والحضارة الرومانية واليونانية في النقطة الأخيرة.

[5] حامد سلطان، أحكام القانون الدولي في الشريعة الإسلامية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978، ص 773.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

دولة مدينة مستغلة ولكن مستعمرة عسكرية للجن
القول بأن "روما لم تبن في يوم".[2]

فقد يجدر الإشارة أنه مع موت **أرسطو** (322 ق.م.)، في الفلسفة اليونانية، مات الإنسان كجزء من المدينة، ومع الإسكندر المقدوني ولد الإنسان الفرد. أن أفكار المدينة حول الحرية والديمقراطية شكلت جوا ملائما لتفتح الذهنية الفردية مع الإبقاء على ذهنية المواطنة والانتماء إلى المدينة. فمع فتوحات الإسكندر ولد العصر الهلينستي **(Hellénistique)** الذي دشن أفكارا جديدة من أمثال ضرورة انفتاح اليونانيين على غير اليونانيين، والمساواة البشرية وتماثل الإنسان أينما وجد، وقيمة الفرد ككيان ذاتي مستقل، وأيضا فكرة أن على المدينة أن توسع حدودها لتصل إلى حدود العالم المسكون، ولتواكب متطلبات الانتماء العالمي.

فالمواطنة العالمية **(Cosmopolitisme)** هي طموح المستقبل غير أنه يجب تحديد معالم هذه المواطنة العالمية كمفهوم فلسفي واجتماعي وسياسي وإيجاد أطر ملموسة لها، وإذا لم يتم ذلك فإن المواطن سيفقد بوصلته وسينتمي لكيان مجرد، بلا حدود ففي إطار المدينة ورغم التقوقع وضيق الأفق، كان هذا المواطن يعرف على الأقل حدود كيانه لكن هذا المواطن لن يفقد توازنه ، بل سيحمل إرثه اليوناني الضخم وسيعيش في أطر سياسية جديدة (كالممالك الهيلينية الكبيرة التي نشأت بعد تفسخ إمبراطورية الإسكندر)، وفي أطر فلسفة جديدة (ديانات وفلسفات جديدة).[3]

عن هذا الانصهار بين المساهما اليونانية والمساهمات الشرقية نتجت حضارة جديدة يسميها البعض الحضارة اليونانية الرومانية. وفي الواقع المدينة العالمية الجديدة، لن تكون فكرة مجردة أو دولة بلا حدود بل ستتجسد إلى حد كبير في الإمبراطورية الرومانية العالمية، التي سيكون لها تخومها ومؤسساتها وإدارتها وشرائعها.

وفي هذه الإمبراطورية سيولد الاضطهاد دينا عالميا كبيرا هو المسيحية والتي ستصبح بعد ثلاثة قرون دين الدولة الرومانية الرسمي بعد اعتناق "**قسطنطين**" لها، ولقد

---

[1] و.ج.دي بورج ، تراث العالمية القديمة، مرجع سبق ذكره ص265.

[2] وهي حكمة عالمية معروفة : bon was not beiltindacbu

[3] جورج سعد، تطور الفكر السياسي في العصور القديمة والوسطى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2000، ص - ص 116، 117.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تحددت في هذه المرحلة بالذات الممتدة من "ا
للحضارة الغربية.

إن هذه المرحلة شهدت بالفعل حلول فكرة الدولة التي تدير المصلحة العامة وتخضع لقواعد قانونية دقيقة تماما محل استبدادية الحضارات الشرقية القديمة في آسيا الصغرى ومحل نظام المدينة اليونانية وأصبحت فكرة الكرامة الإنسانية، والحقوق المتصلة بالشخص في تلك الفترة أساس الحياة الاجتماعية.

وتحقق شكل من الحضارة العالمية بمعنى إنها لم تكن محدودة بأي تقاليد وطنية أو محلية إنها حضارة "تتوجه، قانونيا، لكل البشر لأنها تؤمن بتماثل العقل المشترك لدى الجميع".[1]

3-7 نظم حكومة الدولة العالمية في الشرائع السماوية:

تتميز الديانات السماوية الثلاث بوحدة المصدر، ويتميز معتنقيها بالإيمان بإله واحد جل في علاه، ولكن اليهود بحسب أساطيرهم حصروا اليهودية فيمن اعتنقها[2] إدعاء منهم شعب الله المختار.

أما المسيحية[3] ثم الإسلام فقد حافظ كل منهما على النزوع نحو العالمية، كل على طريقته، بصرف النظر عن الجنس أو اللون أو اللغة... أو غيرها من أدوات التفرقة بين البشر.

وإذا كان عالم اليوم يحفل بديانات أخر، تدين بها شعوب كثيرة، وتمتلك أفكارا خاصة فيما يتعلق بالنظرة إلى العالم. إلا أنها لم تنزع إلى العالمية، أو أن ذلك ما حالت دونه السبل، فضلا عن أنها غير ذات مصدر سماوي، مما يجعلها رغم كثرة أتباعها في عداد الديانات المحلية وأهمها الديانات السائدة في معظم شرق آسيا مثل الهندوسية والبودية.

---

[1] **كونتنو، ج**، الحضارة الفينيقية، مرجع سبق ذكره، ص 34.

[2] عاد اليهود الصهاينة إلى العالمية من خلال الحركة الصهيونية العالمية، التي اتسعت منذ أواخر القرن الماضي، وطوال القرن الآفل إلى إعلان ذاتها، وخاصة بعد إنشاء "الكيان الصهيوني" في فلسطين، ليغدوا الراعي الرسمي للنشاط اليهودي العالمي، للتفصيل أكثر أنظر روجية غارودي، الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية، تر: محمد هشام تقديم: محمد حسنين هيكل، الطبعة الأولى، دار الشرق، 1998، ص 30

[3] يكتسب الدين أهمية أصيلة يتنامى دورها وتلقى بظلالها القوية على التنظيم الدولي المعاصر.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ومما لاشك فيه ولا خلاف، أن انتشار الدي
العالمية، لم يكن وليد الصدفة، بل جاء نتيجة لوص
قال فيها:"اذهبوا إلى العالم واكرزوا بالإنجيل للخليقة كلها".[1]

ولبى أتباع السيد المسيح عليه السلام النداء وانتشروا في الأرض مبشرين بدينهم في ظل الظروف الرهيبة التي أحاطت بعملهم تحت سلطة الإمبراطورية الرومانية الوثنية أنذلك، وقد أصاب المسيحيون الأوائل شتى صنوف العذاب، حتى مكن الله لهم بإعتناق الأباطرة للديانة المسيحية التي أصبحت الدين الرسمي للدولة الرومانية.

وقد أسندت المسيحية عالميتها إلى فكرة الخلاص الذي يشمل الجنس البشري جميعه، وهو ما أكده الكتاب المقدس ثم كان من أهم الأسس التي ارتكز عليها بناء الفلسفة المسيحية، ويعتبر القديس "أوغسطين" من روادها الأوائل الذي ضمن أذكاره في كتابه المعروف بـــ"مدينة الله" (City of god)، ويرى أن الإنسان ينتمي إلى وسطين أو مجتمعين بآن معا أحدهما مادي والأخر روحي.[2]

"فالإنسان مكون من روح وجسد، وهو ينتمي إلى وطنين هما السماء والأرض، وهذا يحتم أن تكون أمور الناس قسمين: دينية مصدرها الروح، ودنيوية مصدرها الجسد"،[3] وأفاضت الفلسفة المسيحية في إرساء مرتكزاتها، لاسيما ما كان من علاقة بين الإله والإنسان، فالإنسان قد امتاز عن غيره من الموجودات، بأنه يشبه الإله من حيث الفاعلية والعلية، والعقل البشري قبس من الله ومخالفته مخالفة للأوامر الإلهية[4].

أما الدين الإسلامي فلقد أرسى الدعائم لحضارة إنسانية عالمية حملتها الأمة العربية إلى العالم حضارة رسالية أصلية تجنبت التعصب والعنصرية[5] فأقامت صرحا ماجدا.

---

[1] العهد الجديد إنجيل مرقس، الإصحاح 16.

[2] اتين جلسون، روح الفلسفة المسيحية في العصر الوسيط، عرض وتعليق: إمام عبد الفتاح إمام، دار الثقافة، الطبعة الثانية، 1974، ص 228.

[3] المرجع نفسه، ص 229

[4] المرجع نفسه، ص 230.

[5] يقول تعالى: "ولقد بعثنا في كل أمة رسولا" 36 النحل، ويقول أيضا: "لقد أرسلنا رسلنا بالبيانات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط"25 الحديد، فغاية رسالة الرسل جميعا، إقامة القسط بين الناس الذي هو جوهر توحيد الله سبحانه وتعالى.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وكانت "الحمد لله رب العالمين"[1] السطر السماء، وأذاعها النبي الخاتم (ص)، وتضمنها القرآن الكريم، الذي لطالما نادى الناس جميعا بأنهم قد وجدوا من أب واحد وأم واحدة لغاية أسمى من الصراع وسفك الدماء،[2] إذ يقول تعالى: "يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم"[3] ومما هو غني عن البيان أن الإسلام شرع الله الجامع المانع، الذي يتضمن الركائز العادلة لتنظيم حياة الأفراد والشعوب والأمم، تلك الركائز التي هي أحوج ما يكون إليها التنظيم الدولي المعاصر، وأهم هذه الركائز هو التوحيد وإقامة العدل ومقاومة الظلم وحفظ كرامة الإنسان ووحدة الإنسانية، ونهائية الإسلام أي بختام النبوة وانتهاء دور الأنبياء ليبدأ دور العلماء في الدعوة إلى إقامة القسط بين الناس.

7-4النظريات الكبرى حول نظم حكومة الدولة العالمية:

مما لاشك فيه، أن وقائع اليوم كانت حتى الأمس القريب أفكارا وربما أحلاما ولكنها استبدلت بعالم الأفكار عالم الأشياء، فالغرب يفخر بأن المنظمات الدولية العامة هي بنات أفكار رواده أمثال:"**كانط**" و"**بنتام**" و"**مور**" وغيرهم كثير من الفلاسفة، ومازالت حتى اليوم الأفكار الغربية تنال حظا وافرا من الاهتمام بل سرعان ما تنقل إلى حيز التطبيق وعادة لا يكون السؤال على شرعية الفكرة، وإنما يكون عن فاعليتها.[4]

ولما كان الإسهام الفكري الذي قدمته الأمة العربية منذ أن نهضت بأعباء الرسالة الإسلامية لا يقل بحال من الأحوال كما قدمته باقي الأمم، ولا سيما في ميدان تنظيم العلاقات الإنسانية بين الأفراد والشعوب، إذ أن الفكر العربي يستلهم معطياته من ركائز الأصالة

---

[1] إن العالمين عبارة عن كل موجود سوى الله تعالى، وهو الذي أخرجها من العدم إلى الوجود، فالحمد لله أول كلمة نطقها "أدم" عليه السلام وآخر كلمة يقولها أهل الجنة، وللمزيد أكثر أنظر: الإمام فخر الدين الرازي، التفسير الكبير، المجلد 13 الجزاء 25، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1990، ص 18.

[2] قال الله تعالى:"وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون" الآية 56، الذاريات.

[3] آية 13الحجرات، وغيرها في القرآن الكريم، من الآيات الدالة على أن الإسلام رسالة الله إلى العالم بأسره، أنظر على سبيل المثال: الآية 213 البقرة، الآية 01 النساء، الآية 90 الأنعام، الآية 158 الأعراف، الآية 104 يوسف، الآية 16 الفرقان، الآية 69 يس.

[4] مالك بن نبي، مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي، دار الفكر، الطبعة الأولى، دمشق 2000، ص 85.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الإسلامية التي أكمل الله صنعها، وأحسن أمة للعلاقات الدولية بأسلوب ينضج عزة وإيمانا.[1]

لذا سنحاول الآن، أن نستعرض للفكر الإسلامي في تصوره الحكومة العالمية، ثم نعرض للفلسفة الغربية وذلك من خلال بعض النماذج على سبيل المثال لا على سبيل الحصر.

أ- نظم حكومة الدولة العالمية في الفلسفة الإسلامية:

لقد كونت الحضارة الإسلامية رافدا عميق الأصالة وبالغ الخصوصية في تراث الإنسانية، إذ نجد العلامة "أبو نصر محمد الفارابي" يبسط نظريته في الحكومة العالمية من خلال كتابه "أراء أهل المدينة الفاضلة" الذي إستفتحه بالحديث المطول عن الله سبحانه وتعالى وذكر صفاته، لأن الفلسفة السياسية والمدنية في المنظور الإسلامي مستغرقة في إطار الشريعة التي جاءت تجسيدا لإرادة الله وبعلمه لهداية البشرية، أي أنه بذلك حدد وجهة مدينته الفاضلة ومنهاجها. [2]

لئن كان الفقه الغربي لا يماري في اعتبار الدولة اختراعا غربيا محضا، فإنما لن نسلك مسلكه في إسقاط المفاهيم الحديثة والمعاصرة على الظواهر التاريخية، وان نقر في -حينه- أن أصول التنظيم الاجتماعي والسياسي قد نهضت، بادئ ذي بدء ، في مرابع الحضارة العربية الأولى فيها قبل فجر الإسلام.[3]

ولدى إمعاننا النظر في مجتمع "المدينة المنورة" أثناء حياة الرسول (ص)، وما سبقها من عهد وما تلاها من عقد انتظمت بها حياة أمتنا الإسلامية- فقد كانت بدين الله خير أمة أخرجت للناس – نجد أن محددات الدولة غير قاصرة على تلك العناصر المادية الثلاثة: الشعب والإقليم والسلطة فحسب، فالدولة ليست نتيجة حسابية لمجموع تلك العناصر، بحسبان أن البناء ليس جمعا ماديا لعناصره، فكما أن هذا يتخطى مفردات العناصر ومجموعها إلى هيئة أخرى تنهض على أساس متين لتؤدي غاية بعينها، فإن الدولة كذلك. [4]

---

[1] أحمد أبو الوفا، أثر أئمة الفقه الإسلامي في تطور قواعد القانون الدولي، مركز جامعة القاهرة للطباعة والنشر، 1997، ص20.

[2] زكريا بشير إمام، لمحات من تاريخ الفلسفة الإسلامية، الدار السودانية للكتب، الخرطوم، الطبعة الأولى، 1998، ص ص115- 116.

[3] جاسم محمد زكريا: مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر، مرجع سبق ذكره، ص 508.

[4] المرجع نفسه، ص 508.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ومع إقرارنا بأن الوصول إلى قول فصل في كنه مازال بعيد المنال، لأنها ظاهرة إنسانية يعتورها ونزوع إلى الكمال في آن معا، وهي –على أية حال –ما كانت أول السعي في تنظيم حياة البشر وقد لا تكون آخره. [1].

وإذا حاولنا أن نقيم مقارنة بسيطة بين "الفارابي" و"أفلاطون" في تصورهما للمدينة فإن هذا الأخير بنى مدينته على نظام تراتبي يقوم على التوازن بين القوى الثلاث (الحرفين، الحراس، الملوك)،[2] ولكنه لم يهتم بالجانب الأخلاقي رغم أهميته كما ينبغي، فضلا عن أنه اقتصر في تنظيمه على الحياة الدنيا وتحقيق السعادة فيها.

أما "الفارابي" فقد أرسى دعائم نظريته على أسس إسلامية رهينة، إذ قسم العالم إلى مدن فاضلة ومدن غير فاضلة "جاهلة، متبدلة، فاسقة، ضالة، نوابت"[3] ثم أكد أن الاجتماع المدني الفاضل إنما يأتي نتيجة اختيار الإنسان وإرادته، ويحدد بعد ذلك الصفات الواجب توافرها في قائد المدينة الفاضلة، في قوله: "ولا يمكن أن تصير هذه الحالة (القيادة)، إلا لمن اجتمعت فيه بالطبع اثنا عشرة خصلة قد فطر عليها"، ومجملها أن يكون حكيما، قوي الجسم، قوي العزيمة، جيد الفهم، وافر الذكاء، حسن العبارة، كريم النفس، عادلا بنصف الناس من نفسه وأهله، شجاعا مقداما، محب للعلم، يتحمل المتاعب في سبيله[4] "فهذا هو الرئيس الأول، الذي لا يرأسه إنسان آخر أصلا هو الإمام، وهو رئيس المدينة الفاضلة، ورئيس المعمورة من الأرض كلها".[5]

ويستدرك – الفارابي– بأن اجتماع كل تلك السجايا في شخص واحد يكون نادرا، فإن كانت في واحد كان هو الرئيس، وإلا فالرئيس هو من اجتمع فيه اكبر قدر ممكن من هذه الصفات، فإذا تفرقت هذه الصفات في أكثر اثنين "وكانوا متلائمين كانوا هم الرؤساء الأفاضل" ويرى أن الحكمة هي أهم صفات الرئيس الأعلى"[6] والحقيقة أن في اهتمام "الفارابي" بأخلاق الرئيس وعدالته، نجد أساسها لها في الدعائم التي أرساها الإسلام للعلاقة

---

[1] المرجع السابق ، ص 508.

[2] جمهورية أفلاطون، تحقيق حنى خباز، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2006، ص 38 .

[3] فوزي عطوي، الفارابي (فيلسوف المدينة الفاضلة)، دار الفكر العربي، 2002، بيروت، ص 32.

[4] المرجع السابق.

[5] زكريا بشير إمام، لمحات من تاريخ الفلسفة الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص169.

[6] فوزي عطوي، الفارابي، المدينة الفاضلة، مرجع سبق ذكره، ص33.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

بين مكونات الأمة، فلا امتياز للراعي ولا ميز بين من عبد يسترعيه الله رعية، يموت يوم يموت وهو أيضا عن رسول الله (ص) قوله:" إن أحب الناس إلى الله عز وجل يوم القيامة وأقربهم منه مجلسا إمام عادل، وإن أبغض الناس إلى الله يوم القيامة وأشهدهم عذابا إمام جائر"[1].

وبذلك لا يختلف "الفارابي" عن أئمة الفكر الإسلامي في الشروط الواجب توافرها في من يلي أمر المسلمين أو قضاءهم، فضلا عن الخلافة.

هذا باختصار عن "الفارابي" أما إذا عرجنا إلى "عبد الرحمن "الكواكبي" فإننا سنجده أول من أسس نظرية إسلامية متكاملة في التنظيم الدولي، ضمنها كتابه "أم القرى" الذي سرد فيه وقائع "مؤتمر إسلامي تأسيسي" عقد في مكة المكرمة، وفيه يستعرض "الكواكبي" مجموعة من الأفكار محاولا بذلك إنهاض الأمة الإسلامية من كبوتها، بتنظيم دولي يشرف على السياسة والإدارة في مختلف الأقاليم الإسلامية.[2] أما "جمال الدين الأفغاني" فتبلورت جل جهوده في سبيل صحوة الأمة[3] حينما تبني الدعوة إلى الجامعة الإسلامية، كإطار تنظيمي لشعوب الأمة الإسلامية.

إن مفهوم الجامعة الإسلامية لدى الأفغاني، يقوم على أسس واقعية ترفض وتقر بمفرداته كأدوات لرؤى الإصلاح المرتقب، ويؤيد رأينا هذا، ما ذهب إليه في قوله:"أنا لا أطلب أن يكون مالك المر في الجميع شخصا واحد، فإنما هذا كان غير يسير ولكني أرجوا أن يكون سلطان جميعهم القرآن، وجهة وحدتهم الدين، وكل ذي ملك على ملكه، يسعى بجهده لحفظ الآخر ما استطاع، فإن حياته بحياته، وبقاءه ببقائه. [4] كما أن رؤية الأفغاني للخطر الأوربي على المشرق الإسلامي لم تكن قائمة على أساس رؤية مجزأة لهذا الخطر، فليس هناك خطر إنجليزيا وآخر فرنسيا وثالثا روسيا، وإنما يرى في حضارة أوروبا

---

[1] الإمام أحمد ابن حنبل، المسند، الجزاء 22 شرحه ووضح فهارسه: أحمد محمد شاكر، دار المعارف 1985 حديث رقم 11192.

[2] محمد كامل، عروبتنا، دار المعارف، القاهرة 1964، ص 114.

[3] للمزيد من التفصيل في فلسفة الأفغاني أنظر: حسن حنفي، جمال الدين الأفغاني الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999 ص 23.

[4] المرجع نفسه، ص 10.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وأدواتها ككل، خطرًا على الإسلام والمسلمين، يدرك هذه الحقيقة.

بيد أن الجامعة لدى "الأفغاني" لا تعني الوحدة الاندماجية بالرغم من إقراره بالجنسية الإسلامية كجنسية وحيدة بين الشعوب الإسلامية، في مثل قوله:"لا جنسية للمسلمين إلا في دينهم"، وقوله:"علمنا ويعلم العقلاء أجمعون أن المسلمين لا يعرفون لهم جنسية إلا في دينهم واعتقادهم،"[2] فالدعوة في مضمونها، تركزت على إنشاء الإطار التنظيمي القائم على وحدة الأمة الإسلامية وموجباتها التي افترضها الإسلام.[3]

ب-نظم حكومة الدولة العالمية في الفلسفة الغربية:

يعتبر "**دانتي ألجيري**"(Danty A)[4] من السابقين في النزوع إلى العالمية بعد ظهور مبدأ القوميات وما تمخض عنه من حروب بين القوى القومية الناشئة[5] وجاءت أفكار"دانتي" في كتابه "الملكية" (de Monarchia) ما يمكن تسميته اليوم بالحكومة العالمية، وصورها في صورة إمبراطورية عالمية مستوحيا في ذلك عودة الإمبراطورية الرومانية التي كانت تعتقد أن الله كرسها لتوفير السلام للبشر.

وقد انطلق في تسويغ اقتراحه من افتراضه صحة قوله:"إذا كانت مصلحة الأسرة الواحدة تقضي وجود رئاسة مسيطرة تتولى فض المنازعات بين أفرادها، فالشعوب أجدى أن تكون لها مثل هذه الرئاسة المسيطرة، ويتمثل ذلك في الحكومة العالمية".[6] ولا ينفرد في اعتقاده هذا بشأن الدولة الرومانية لأنها المثل الأعلى في الفكر السياسي الأوربي الغربي

---

[1] المرجع السابق، ص 39.

[2] المرجع نفسه، ص38.

[3] لم يعد الأمر في رأي الأفغاني تحقيق ما ينبغي أن يكون، بل الاعتراف بما هو كائن، وليس تحقيق الواجب بل تحقيق الممكن. أنظر: حسن حنفي، جمال الدين الأفغاني، مرجع سبق ذكره، ص151.

[4] دانتي ألجيري (1265-1321) Danti Alghieri من أكبر شعراء ايطاليا، وهو مؤلف الكوميديا المقدسة، ولد في مدينة فلورنسا وقام بدور سياسي هام، إذا كان يتنازع الحكم في وقته حزبان، ينتمي دانتي إلى أحدهما، فلما وصل الحزب إلى الحكم نفاه إلى خارج فلورنسا، إلى "رافين"، وفيها توفي عام 1321.

[5] آثرنا استعمال كلمة (القوى القومية) على (الدولة القومية) لاعتقادنا بعدم صحة هذا الوصف في تلك الحقبة المتقدمة في العمق التاريخي للجماعة الدولية الأوروبية، إذ يؤرخ معظم الكتاب لبداية ظهور الدولة القومية Nation-state بمعاهدة ويستفاليا في عام 1648، التي أرست القواعد القانونية للجماعة الدولية الأوروبية: لمزيد من التفصيل، أنظر :

سعد الدين إبراهيم، مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي، منتدى الفكر العربي، عمان، 1988، ص 44.

[6] ماكيافيلي نيكولاي، الأمير، تر: محمد لطفي جمعة، الطبعة الثانية، مؤسسة النوري، دمشق، ص ص:66-67.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

عامة، والايطالي خاصة ومما يعضد توجهنا هذا
سياستهم هي سياسة الحكماء من الملوك والعقلاء
بالحاضر وحده، بل امتد حسبانها إلى غياهب المستقبل"[1] وبدأ دانتي "كتابه بعرض مفصل لقضية السلام، واستعراض الأدلة على ضرورة سيادة السلام، ثم وصل إلى النتيجة التي رمى إليها وهي أنه "لا سلام في الكون دون قيام حكومة عالمية".

واقترح أن تستند رئاستها إلى إمبراطور ينفرد بالسلطة الزمنية[2] لأنه يرى أن القوة الروحية التي يتمتع بها البابا لا تكفل فرض القانون على مخالفيه، ولا تكفي لفض النزاع، فضلا عن احتكار السلطة في يد صاحب السلطان الوحيد، ينطوي بحسب رأيه على حقائق هامة منها:

1- أن الله واحد وقد خلق الإنسان على مثاله فيجب أن يكون الحاكم العام على الأرض واحدا أيضا .

2- إذا وضعت السلطة كلها في يد شخص واحد تزول مطامعه، ومعها يختفي شبح الحرب.

3- إن الإمبراطور أو الحاكم العام بوصفه هذا، سيكون فوق جميع الملوك ، فيستخدم سلطته في فض المنازعات المحتملة[3].

أما "**توماس مور**" (Tomas More) فقد ألف كتابه الشهير "الطوباوية" (l'utopie) وكان يقصد به بلدا غير موجود على الأرض (pays de nulle part)، ويعد "**مور**" مؤسسا للدولة الطوباوية الحديثة في الغرب، وقد تبعه الكثير وتلاقوا على نفس المصير، الذي لقيه "**سقراط** " من قبل ونجا "**كامبانيلا توماز**و" (1568-1639م) الإيطالي صاحب كتاب "مدينة الشمس" (la cité de soleil) سنة 1634 الذي حكم عليه بالسجن لمدة سبعة وعشرون سنة،[4] ووصف هذه الدولة بأنها تعيش في سلام دائم، مصدره تعديل نظامها الاجتماعي تعديلا جذريا، جعلها أمه مثالية[5] حيث تشرف عليها حكومة منتخبة، ويعيش الجميع على شيوع

---

[1]Alain Bihr, le crépuscule des état-nations, (Transnationalisation et crispations nationalistes), Editions page deux, France.P 23.

[2]عبد الله إبراهيم ناصف، السلطة السياسية، ضرورتها، وطبيعتها، دار النهضة العربية،1982، ص20.

[3]المرجع نفسه، ص17.

[4]مور توماس، يوتوبيا، ترجمة انجيل بطرس سمعان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2 ،1987،1982، ص20.

[5]محمد حسن الأبياري، المنظمات الدولية الحديثة وفكرة الحكومة العالمية، مرجع سبق ذكره، ص37.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الثروات، وملكية وسائل الإنتاج، وإلغاء كل مظاه
قرر "مور" بأن نقطة البدء تكون بتغيير الإنسان حتى يغدو كائنا خيرا يقودها نحو المحبة والسلام[2] ولئن يتأتى هذا إلا بتغيير للمجتمع أولا[3].

أما "**ايمانويل كانط**" (Emmanuel Kant) فقد جاء بمشروع يصون السلام العالمي، وأكد أن أكبر شر يصيب الشعوب المتمدنة ناشئ عن الحرب لا لمعنى الحرب الحاضرة أو الماضية، بل بمعنى دوام الاستعداد للحرب القادمة"،[4] فالمجتمع الدولي ينطوي على صداع مستمر بين فضيلة العدل والنزوع إلى الظلم والعدوان، وما الحرب التي تقع بين الأمم إلا صراعا بين قومين مختلفين، ولا مفر منها في فترة تطور الجنس البشري.

والإنسان وصل إلى التغلب على ميول نفسه الشريرة، واستطاع أن يخضعها للقانون، فكذلك الأمم تستطيع بشيء من الحكمة أن تتخلص من الحروب التي لا يتولد عنها غير العداوة والبغضاء، وحلول النكبات فالطبيعة إذن ستدفع الناس إلى السعي في تأسيس " **Völkerbund** " (Société des Nations) عصبة أمم دولية، تتحد فيها قوات الأمم تحت ظل إرادة مشتركة، واتجاه موحد، وتصدر في ظل القانون العام ما تراه صالحا من الأفكار والقرارات.[5]

وبهذا أرسى مشروع "**كانط**" دعائم المذهب الغربي الحديث في الدعوة إلى الليبرالية العالمية، بل مازال يعتبر المقدمة المنطقية الرئيسية لمبادئ النظام القانوني الدولي، وقد صاغ مشروعه في مواد محددة ناقش فيها الشروط الضرورية التي تجعل انتهاء الحروب أمرا ممكنا ابتدأها بست مواد أولية، أتبعها ثلاث مواد نهائية ولحقين:

أما المواد الأولية في المشروع والتي أسماها "الشروط السلبية"لإقامة السلم، فهي:

إن معاهدة من المعاهدات السلام لا تعد معاهده، إذا انطوت نية عاقديها على أمر من شأنه إثارة حرب من جديد.

---

[1] ماريا لويزا برنيري، المدينة الفاضلة عبر التاريخ، تر: عطيات أبو السعود، مراجعة: عبد الغفار مكاوي، سلسلة عالم المعرفة، العدد 225، 1997، الكويت، ص09.

[2] إيمانويل كانط، مشروع لسلام دائم، تر: عثمان أمين، مكتبة الأنجلو المصرية،1962، ص09.

[3] Kant,E ,Métaphysique des mœurs, "Doctrine du droit" trad : A .Renan , GF-Flammarion ,1994.p p.128-134

[4] إيمانويل كانط، مشروع لسلام دائم، مرجع سبق ذكره، ص13.

[5] المرجع نفسه، ص14.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إن أي دولة مستقلة صغيرة كانت أم كبير
الميراث أو التبادل أو الشراء أو الهبة، لأن الد
نفسه.

يجب أن تلغي الجيوش الدائمة على مر الزمان لأنها تهديد للسلام العام فضلا عن أننا حين ندفع أجرا للجندي لكي يقف حياته على قتل الغير مع استهدافه هو نفسه لأن يقتل، فمعنى هذا أننا نعامله معاملة الآلة لا معاملة الإنسان، ونفتري على حقه الفطري في الحرية، بل على سائر حقوقه المكتسبة أيضا.[1]

يجب على كل دولة ألا تعقد قروض وطنية من أجل منازعاتها الخارجية.

يحضر على كل دولة أن تتدخل بالقوة في نظام دولة أخرى أو في حكومتها.

لا يسمح للدولة التجارية أن ترتكب أعمالا عدائية كالقتل والتسميم ونقض شروط التسليم والتحريض على الخيانة قد يكون من شأنها عند عودة السلم، امتناع الثقة المتبادلة فيما بينها.[2]

وأما المواد النهائية الثلاث لتحقيق سلام دائم بين الدول فهي:

- يجب أن تخضع كافة الأمم للنظام الجمهوري والجمهورية عند كانط تعني النظام القائم على التزام السلطة الدستورية برأي الأغلبية الذي لا تستطيع أن تعلن تحت ظله حربا، ما لم تحصل على موافقة تامة من جانب الشعب.[3]
- ضرورة قيام قانون للشعوب مؤسس على اتحاد من الدول الحرة، يسعى إلى استئصال شأفة الحرب نهائيا، وأن يتبع بنطاق واسع من السلطة والنفوذ بيد أن **كانط** حذر من سرعة الاندفاع نحو الاتحاد الفيدرالي.
- يجب أن تكون للقانون الدولي سيادة تنظيم العلاقات بين مختلف الشعوب، وبذلك يعامل كل أجنبي يحل في دولة أخرى معاملة المواطن لا معاملة العدو[4].
- أما عن الحق الأول: في المشروع، فلقد انصرف "**كانط**" فيه إلى شرح كيفية ضمان سلام دائم، وأناطه بالطبيعة، بعد أن عرض نظريته في إمكان ذلك، وموجز قوله في هذه

---

[1] المرجع السابق: ص39.

[2] المرجع نفسه، ص60.

[3] المرجع نفسه: ص65.

[4] المرجع نفسه: ص83

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المسألة: "إن الذي يعطينا الضمان ليس شيئا ا
"الطبيعة"، لأنها يسرت للناس القدرة على ا
لإقامة الصلاة فيما بينهم بسبب الحروب" ويقرر "**كانط**": لا ينبغي النظر في إصلاح الناس إصلاحا أخلاقيا بل التماس السبيل إلى استخدام آلية طبيعية لتوجيه إستعداداتهم المتعارضة توجيها، يجعل جميع أفراد الشعب يلتزمون فيما بينهم الخضوع لقوانين قاهرة، ومن ثمة ينشئون حالة سليمة تقوم على احترام القوانين، ولكن ما من دولة ولا حاكم إلا ويرغب في الاطمئنان إلى سلام دائم بالسيطرة على العالم كله، أما الطبيعة فتريد أن يكون الأمر على خلاف ذلك، ولها مع الشعوب سبيلين للحيلولة دون اندماجها وللإبقاء على اتصالها: وهما اختلاف اللغات واختلاف الأديان، صحيح أن هذا الخلاف يغذي بذور الأحقاد وينمي ذرائع الحروب ولكنه يؤدي إلى ازدهار المدينة وزيارة تقارب الناس في المبادئ الداعية إلى الوفاق في ظل السلام، غير أن هذا السلام مخالف لسلام عهود الاستبداد القائم على قبر الحرية[1].

- وأما عن اللحق الثاني في المشروع فقد أكد فيه "**كانط**" على ضرورة وضع أحكام الفلسفة فيها يتعلق بشروط السلام الدائم موضع الاعتبار لدى الدول المجهزة للحرب، وهذا لا يعني في نظره فصل مبادئ الفلسفة عن فتاوى فقهاء القانون الممثلين لسلطة الدولة، كما أنه لا رجاء في أن يصبح الملوك فلاسفة أو الفلاسفة ملوكا وإنما وجوب الاستماع إلى أراء الفلاسفة.[2]
- وإذا عرجنا إلى فلسفة "**جيرمي بنتام**" (Jeremy Bentham) فنجده قد أسهم في إثراء المدرسة الغربية لنظم الحكومة العالمية مساهمة متميزة تضمنها كتابه "مبادئ القانون الدولي" وجاءت تحت عنوان " مشروع لسلام عالمي دائم أعلن فيه: أن السلام غير قابل للانقسام، وإن العالم لا يمكن أن يكون نصفه عبيدا ونصفه أحرار، ويكون لديه أدنى أمال في تحقيق السلام، لذلك ينبغي أن تسعى كل المؤسسات السياسية، لصيانة الحقوق الطبيعية للإنسان، في الحرية والتملك والأمن ومقاومة الظلم، وكذلك ينبغي على السياسي ألا يوقف غاياته عند حدود بني جنسه، بل يجب أن يتخطى الحدود القومية، فيعمل على

---

[1] إمام عبد الفتاح إمام، مسيرة الديمقراطية، رؤية فلسفية، عالم الفكر، المجلد الثاني والعشرون، العدد الثاني لعام 1993، ص21.

[2] إيمانويل كانط، مشروع لسلام دائم، مرجع سبق ذكره، ص13

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

نشر السلام والرخاء بين أبناء البشر جم

المقترحات التالية:

- تخفيض سلاح كافة الدول.
- تحرير جميع المستعمرات وجلاء المستعمر منها.
- تشجيع تبادل التجارة بين مختلف البلاد
- مكافحة المعاهدات السرية والدبلوماسية الخفية.

- إنشاء محكمة عدل دولية تفصل في الخصومات ولكن ليس أن تفرض عقوبات لاعتقاده بان الرأي العام، يكفي لمحاكمة الدول العنيدة، إذا ما توفرت الضمانات لحرية الصحافة.

- تكوين جمعية عمومية تتألف من نائبين من كل دولة، وتكون المناقشات في تلك الهيئة علنية ليكون الرأي العام العالمي على علم بقضاياه، وليدافع عن السلام والأمن[2] لذلك أعتبر "جيرمي بنتام" في طليعة المنادين بالدبلوماسية المفتوحة، وهي السياسة التي نادى بها الرئيس "ويلسون" وكلاهما قد فشلا في سياسة الاعتماد على الرأي العام، فأخفقت دعوة "بنتام" في الحيلولة دون الحرب الناجمة عن الثورة الفرنسية، وما تلاها من حروب توسعية قادها نابليون لبناء مجده، ثم هوت به في سوء المصير.

- وكذلك لم تستطيع مبادئ الرئيس "ويلسون" أن تحول دون وقوع الحرب العالمية الثانية، والتي كانت كسابقتها حربا غربية محضة في أسبابها واستمرارها ونتائجها التي تمخضت عنها.

- وغني عن البيان أن الأمم المتحدة واحدة من أهم النتائج، إذ جاءت ولادتها بعد مخاض عسير مبشرة بعهد عالمي جديد تتساوي فيه الرؤوس بين الدول، وتتأصل فيه الوشائج بين الأمم.

---

[1] Jeremy Bentham, Garanties contre l'abus de pouvoir et autre écrit sur la liperter politique, Op-cit, p189

[2] Ibid. p190

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إتوبيا المستقبل هي الحكومة العالمية التي

السؤال:

"هل يستطيع الإنسان العلمي أن يعيش ؟ ويستدرك "راسل": "نحن لا نعني بالمسألة ما إذا كان سيعيش لعشر سنين قادمة،أو حتى لمائة سنة، فقد يستطيع إذا واتاه الحظ أن يحيا خلال فترات الخطر الماحق بأن يهاجر،أو أن يسانده الحظ مرة أخرى بالتغلب عليها.

بيد أن الحظ السعيد لا يمكن أن يدوم طويلا، وستتمكن المخاطر التي تركناها تعيش بيننا من القضاء على الإنسان إن عاجلا أو آجلا".[2]

ويعتبر "**برتراند راسل**" أن الإنسان العلمي، ويعني به الإنسان المعاصر لن يعيش طويلا إذا ظلت الأوضاع الدولية الحالية قائمة.فطالما القوات المسلحة موضوعة تحت تصرف دول مفرقة، أو مجموعات من الدول. ليس لها سلطان لا رادّ له على الدنيا.وطالما أنه من المؤكد، نشوب حرب بين هذه الدول أو التكتلات عاجلا أو آجلا. وطالما أن التكنيك العلمي موجود فإن الحرب ستكون مدمرة للبشرية كلها. [3]

ومن هنا دعا "**راسل**" إلى وضع أسلحة الدمار الهائل وكل أسلحة الفناء الجماعي في يد سلطة واحدة حتى تصبح نتيجة لهذا الامتياز قوية بدرجة لا تنافس وأن هذه القوة هي التي من شأنها الحفاظ على استمرار الحياة في عالم تسوده التكنولوجيا والصناعة الهائلة. و" ثمة طريقة مقبولة للحفاظ على السلام العالمي، وهي الاتفاق طواعية على إخضاع الجيوش لسلطة دولية.قد يبدو هذا أملا بعيدا وأتوبيا مأمولة، ولكن هناك كثيرا من السياسيين المحنكين يعتقد أنه واقعي. [4]

ويعلن "**برتراند راسل**" أنه من الممكن إنشاء ما يسميه:" حكومة عالمية ". يكون لها سلطة تشريعية وسلطة تنفيذية وجيش لا ينافس. ولا يقوم الجيش الذي لا ينافس إلا بعد تخفيض الدول لحجم جيوشها بحيث تصبح مجرد قوة كافية للأعمال البوليسية، وحظر حيازة

---

(1) أفكار راسل مبسوطة بصورة عامة .(Ma conception du monde Gallimard-coll . Idées N° 17 paris1962)
وهو ترجمة لكتاب باللغة الإنجليزية:.Bertrand Russell speaks his mind
وأيضا: برتراند راسل، السلطة والفرد ، ترجمة شاهر الحمود. دار الطليعة، بيروت. ص 356

(2) فاروق سعد، نيكولا ميكيافيلي، الأمير، تراث الفكر السياسي قبل الأمير وبعده، مرجع سبق ذكره، ص 28.

(3) المرجع نفسه، ص 28.

(4) المرجع نفسه، ص 28.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الأسلحة النووية أو أي نوع آخر من الأسلحة أو أن تصنع في أي بلد من البلدان الأسلحة التي التشريعية الفيدرالية بحيث تكون الدول مستقلة ذاتيا في كل شيء إلا في شؤون الحرب والسلام.

وبالنسبة للتصويت فإن مشكلة الدول الكبرى والدول الصغرى تحل بإيجاد اتحادات فيدرالية ثانوية بين الدول الصغرى. أما سلطة البرلمان العالمي فهي تتناول الاتفاقيات المعقودة بين الدول بحيث أن العمل بها معلق على إقرارها منه، وتتناول النظم التعليمية بحيث يمنع تلك التي تشكل خطرا على السلام.أما السلطة التنفيذية فهي مسؤولة أمام السلطة التشريعية وتشرف على القوات المسلحة،وهناك قانون عالمي تطبقه محكمة دولية عليا لها النفوذ نفسه الذي لمحكمة إقليمية، كما أن هناك قانون جنائي دولي. وينهي "راسل" مشروعه بالقول: "وأخيرا أعتقد أننا لو أردنا لمثل هذه الحكومة النجاح في محو المشاعر والدوافع التي تؤدي للحرب، فعلينا أن ندفعها للعمل على المساواة الاقتصادية في مستويات المعيشة في الأجزاء المختلفة من الدنيا، لأنه طالما أن هنالك دولا غنية ودولا فقيرة، سنجد مدا في جانب وقدرة على الضغط الاقتصادي في جانب آخر. وعليه يجب أن يكون هناك عمل مفرد للوصول إلى المساواة الاقتصادية كجزء من العمل على بسط السلام الدائم".[1]

إذن بعد هذه الإطلالة السريعة لجينيالوجيا الدولة العالمية، يا ترى ما هي أهم أنواعها؟,

8-أنواع الدولة العالمية:

يُقسّم علماء السياسة وفقهاء القانون الدستوري الدول إلى عدّة تقسيمات، وكل تقسيم له خصوصياته المعينة، وحصيلة هذه التقسيمات تكوّن قائمة طويلة بأسماء أشكال الدول وأنظمة الحكم.

فطبقاً للمعيار الدستوري هناك دولة جمهورية ودولة ملكية مقيدة، وثيوقراطية واستبدادية، وملكية غير مقيدة، ورئاسية وبرلمانية، وطبقاً للمعيار الاقتصادي، هناك حكومة إقطاعية، ورأسمالية، واشتراكية، وطبقاً للمعيار الجغرافي، هناك حكومة قبلية وقطرية،

---

[1] المرجع السابق، ص 358.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وقومية، والحكومة المتعددة القوميات، وحكومة وحدوية، وإمبراطورية، واتحادية.[1]

وهذه الأشكال والأنظمة تشكل بمجموعها خلاصة التجربة البشرية على صعيد الحكم والدولة.

وإذا ألقينا نظرة على الساحة الإنسانية وجدناها على الدوام بحاجة ماسّة إلى إطار يجمعها، و ما ظاهرة النظم الإمبراطورية قديماً، و ظاهرة الاستعمار والإمبريالية حديثاً ودعوة العولمة أخيرا، إلا ظواهر عدوانية تكشف في حقيقتها عن حاجة الإنسانية إلى إطار عالمي جامع يحتضن البشرية في نطاق إنساني أخلاقي وسياسي واحد.

وعندما تقام الحضارة على أساس قومي و تخلو الساحة الإنسانية من إطار إنساني جامع، تجد القومية القوية الغالبة في هذه الساحة فرصتها الذهبية في إشباع غرورها القومي ونزوعها الجامح للاستئثار والسيطرة والأنانية، فتطرح شعار الإنسانية والعالمية وتتخذه جسراً إلى أهدافها القومية وطريقاً لتكريس موقع أبوى غاشم في هذه الساحة، ويكون الإنسان الأقوى هو الظرف للإنسان الأضعف، وتكون العالمية شعاراً خادعاً كاذباً حقيقته تتمثل في أن القومية الأقوى قد انتفخت وطرحت نفسها كإطار مستوعب لما حولها من القوميات، وهذه هي حقيقة الظواهر العدوانية الثلاثة التي شكلت بمجموعها خلاصة الخط العدواني في تاريخ الإنسانية قديماً و حديثاً، و هي النظم الإمبراطورية، والاستعمار، والعولمة.[2]

ولاكن ما هي أهم أشكال هذه الدول التي تعيش تحت كنف الدولة العالمية.

---

[1] سعيد الصديقي، (هل تستطيع الدولة الوطنية أن تقاوم تحديات العولمة) كتاب مشترك ، سمير أمير وآخرون: العولمة والنظام الدولي الجديد، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، ديسمبر 2004، بيروت. ص 12.

[2] سالم القمودي: سيكولوجية السلطة، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، ط2. ص 87.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

خلاصة الفصل:

تستنتج من ما تقدم أن الدولة العالمية ،
وقوميات مختلفة بغض النظر عن المحتوى الايديولوجي لها، وسواءً أكانت مكتفية برقعة معينة من الأرض أو طامحة إلى السيادة على المعمورة كلها، وحينئذ يكون النموذج الواضح لها هو النظم الإمبراطورية وهنا نقاط ثلاثة لابد من بيانها وهي:

1. ان المفهوم الذي يطرحه هؤلاء للعالمية هو مفهوم سياسي محض لا تلامسه أي جنبة أخلاقية، وأنه قد أساء بسبب ذلك إلى أصل الفكرة العالمية وجعلها محمّلة بتركة ثقيلة وسمعة مشوّهة بحيث يصعب على من يريد الدعوة إليها مجدداً إن يجد من يصدّق بنزاهته، وهذه صعوبة جديدة تضاف إلى الصعوبات الأصلية التي تواجه فكرة الدولة الإسلامية العالمية التي تعد من أصول الفكر السياسي الإسلامي وضروراته البارزة.

2. أن موقف المعارضين للعالمية لم يكن دقيقاً، و انه وقع ضحية الخلط بين أصل الفكرة والتوظيف الاستعماري الغربي لها. فإن العديد من أقطاب الفكر الغربي دعوا إلى العالمية ونبذ القومية تحت ضغط الواقع المرير الذي عاشه الغرب خاصة والعالم عامة خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية. والذي تمّ تفسيره على انه من إفرازات القومية، وهناك عشرات الشواهد والأرقام التي يمكن إيرادها في هذا المجال، و لكن ضيق المجال لا يسمح لنا إلاّ بذكر شاهد واحد هو أن الفيلسوف الإنجليزي المعروف **برتراند رسل** كان من الدعاة إلى العالمية ونبذ القومية وانه قد تعرض إلى السجن أثناء الحرب العالمية الثانية بسبب دعوته إلى السلم والتسامح العالمي، وانه كان يعتقد بدور الجامعات ومؤسسات التعليم الأخرى في تحقيق المجتمع العالمي المطلوب، و كان يطمح إلى تأسيس جامعة تفتح أبوابها لكل الجنسيات والقوميات ولا ترفض إلاّ الرافضين للمعاونة العالمية.

وفي كتابه «التربية والنظام الاجتماعي» نقرأ قوله: «أن القومية هي القوة الرئيسية التي تسوق حضارتنا إلى دمارها» و«انه مهما كانت الحاجة الأكثر حيوية للمستقبل فسوف تكون تنمية الأفكار لامعة للمواطنة العالمية».

ولكن العامل السياسي المتمثل بالنزعة الاستعمارية المتحكمة في الذهنية السياسية الغربية هو المسئول عن تحويل هذه الدعوة إلى دعوة هدّامة، وإلاّ فإن أصل العالمية كمبدأ وكفكرة من أفكار القرن العشرين ليست سلبية وإنما هي مظهر اخلاقي انفلت من قبضة المادية المتحكمة في هذا القرن ليعبر عن أعماق إنسانية تحاول التعبير عن ضمير مكبوت.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

3. وهذا لا يعني أن تلك الفكرة العالمية كانت ج
في الفخ الاستعماري و تصبح واحدة من أدوات
ظهرت فيها والخلفية الفكرية التي انطلقت منها على تجاوز ذلك المصير. ذلك ان العالمية في أساسها مفهوم أخلاقي متقوّم بحب الإنسانية وشعور عميق بأصالة الوحدة النوعية للبشر وغلبتها على الفوارق المحلية من لون و لغة ووطن و قومية، وهو شعور موجود لدى كل إنسان. ولكنه لا يصبح حقيقة مؤثرة في الفكر والسلوك ما لم يستند إلى عقيدة أخلاقية متكاملة، وهذا هو العنصر الغائب في الغرب والذي لا يسمح بظهور فكرة إنسانية حقيقية، وغاية ما تظهر فيه شعارات قد تكون صادقة لكنها سرعان ما تصبح مطية العدوان والصراع.

ولذا يعجز مفكر غربي ليبرالي أمثال «**رسل**» عن فهمها، ولذا نجده يقول: «ان الدعوات الوطنية إنما نجحت في الأغلب الأعم لأساسهم أنها تجري مع المصالح الوطنية في مجرى واحد فإذا أريد للنظرة العالمية الجديدة أن تفلح وتؤتي ثمارها فمن الضروري ان تتمثل للناس موافقة للمصالح الوطنية على ذلك المنوال».

وهكذا فالطريق إلى العالمية يمر عبر قناة الوطنية، وفي هذا تغليب وتعميق واضح للوطنية وجعلها ذات أولوية على العالمية، وما هو إلا تفسير الماء بعد الجهد بالماء، فالنتيجة هي الوطنية لا العالمية. ولا معنى لذلك إلّا أن الوطنية هي قدر الإنسان المرتبط بالأرض، والعالمية هي قدر الإنسان المرتبط بالسماء، ومن حقنا أن نسأل رسل:

هل بإمكان جامعته العالمية المنشودة أن تنتج يوماً ما مواطناً انجليزياً يؤيد استقلال الدول النفطية ويرى ذلك أفضل من الهيمنة الإنجليزية عليها؟.

هذا إذن جوهر الدولة العالمية، فما المقصود بالنظام الدولي الجديد يا ترى، وما الجديد فيه؟.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الفصل الثاني:

مفهوم النظام الدولي الجديد وماهيته

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تمهيد:

إن فهم الحاضر الماثل والواقع الراهن هو الداهم، في مواجهة الطوباويات الخادعة والعقلانيات المستهلكة أو في مجابهة الأصوليات القاتلة والأدلوجات المستحيلة، وهذه مهمة تتطلب تجديد أشكال المصداقية ومصادر المشروعية، بتغيير العدة الفكرية المستخدمة في صناعة الحياة وتخيل المستقبل، رؤية ووجهة ومعاملة. فلا جدوى من التعامل مع الأزمات والصدمات بالأدوات التي أنتجتها من العقليات والمفاهيم أو من المعايير والأساليب .

وإذا كانت صناعة الواقع والمشاركة في إدارة العالم مهمة تشترط القدرة على الإبداع والتحول بخلق الوقائع وإنتاج الحقائق، فإن التداوليات هي أحوج ما يحتاج إليه البشر لكي يتحملوا تكاليف الحياة الإجتماعية بالحد الأدنى، المعقول أو المقبول، من السيطرة والعنف والتفاوت، تماما كما أن المستقبليات أصبحت حاجة ماسة لإستباق الكوارث وردم الفجوة المدمرة بين قدرات الإنسان المتزايدة على الفعل والتأثير وقدراته المتناقصة على التوقع والتقدير، وذلك بابتكار الصيغ والمعادلات أو التسويات والمصالحات التي تجسد التوازن المثمر أو التفاعل المبدع بين عناصر الواقع وأصعدته المتعددة، أو بين أزمنة المشاريع الوجودية وأبعادها المختلفة، فيا ترى ما ماهية النظام الدولي الجديد؟.

1- مفهوم النظام الدولي والنظام الشمولي :

1-1 ماهية النظام:

تعد لفظة "النظام"[1] من أكثر الألفاظ شيوعا في الأدبيات السياسية وتمتد في جذورها إلى زمن بعيد ترتبط بدايته حسبما يراه بعض الكتاب بالفلسفة التنويرية الراجعة إلى أصحاب نظرية العقد الاجتماعي، [2] وهذه النظرية تذهب إلى أن الأفراد، ورغبة منهم في أن يبتعدوا عن حاله الفوضى والانضمام إلى حالة يسودها الأمن والاستقرار يتنازلون عن بعض مصالحهم أو كلها لصالح حاكم يكون بمقدوره تأمين هذه الغاية.[3]

فبالنسبة إلى "**ناتول رابوبورت**" فإنه يعتمد على المبدأ الذي يحدد العلاقة بين أجزاء معينة أساسا لتحديد ماهية النظام، فيقول "إن المجتمع الذي يعمل ككل نتيجة الاعتماد المتبادل

---

(1) النظام مجموعة من الكيانات المتنوعة التي يوحدها التفاعل المنتظم طبقا لشكل من أشكال السيطرة.

(2) إبراهيم البراشي، حدود النظام وأزمة الشرعية في النظام الدولي، مجلة المستقبل العربي، السنة السابعة عشر، العدد 185، تموز 1994، ص 05.

(3) G.Mosca, Histoire des doctrines politiques, Nouvelle Edition complète par Gbouthoil, Paris ; 1955, P 56

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

بين الأجزاء هو ما يمكن تسميته بالنظام"[1] في "مجموعة النماذج والقواعد المترابطة التي تحكم ومصادر الانتظام فيها خلال فترة زمنية معينة".[2] ويعرفه "**مولستي**" بأنه تجمع يضم الوحدات السياسية المستقلة (دول، مدن، أمم، إمبراطوريات...) ويكون التفاعل بينهما كبيرا ومتواصلا وطبقا لعمليات منظمة[3] بينما يرى "**مصطفى علوي**" أن النظام "شبكة" معقدة من علاقات الاعتماد المتبادل بين أجزاء ظاهرة ما، ومكوناتها بالإضافة إلى العمليات التي تنشأ من استمرار هذه العلاقة وانتظامها وعلى علاقات التأثير المتبادل بين هذه الكيانات والبيئة المحيطة به.[4]

1-2 النظام الدولي: يعرف النظام الدولي على أنه "هو مجموعة القيم السائدة والآليات المستخدمة والسياسات التي تعتمد من قبل الوحدات الدولية والتفاعلات الناجمة عنها"[5].

وفي الواقع فإن النظام الدولي يمثل أولا نسقا من التفاعلات أو العلاقات التي تتميز بالوضوح والاستمرارية والتي تكون بمجموعها بنية للنظام أو هيكله، فالنظام يصف لنا من الناحية العلمية نموذجا سلوكيا أو أنماطا سلوكية للتفاعل بين مجموعة من وحدات أو كيانات أو فواعل مع بعضها البعض، وبعبارة أخرى يمكن القول أن مدرك النظام الدولي[6] يؤشر ذلك الإطار الذي تنتظم فيه وحدات كيانية، يترتب على وجودها سلسلة متعاقبة من الأفعال وردود الأفعال، يتمخض عنها نتائج سلبية أو ايجابية على البعض من ناحية وعلى النظام الذي تنتظم فيه من ناحية أخرى[7].

---

[1] جيمس دورلي، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، تر: وليد عبد الحلي، مكتبة شركة كاظمة للنشر، بيروت، 1985، ص 99.

[2] عبد القادر فهمي، النظام الإقليمي العربي، دار وائل للنشر، عمان، ط1، 1999، ص 15.

[3] المرجع نفسه، ص 15.

[4] مصطفى العلوي، التحرك الياباني والتوازن الجديد في آسيا، مجلة السياسة الدولية ، العدد 56، سنة 1979، ص 68.

[5] عبد القادر فهمي، النظام الإقليمي العربي، مرجع سابق ذكره، ص 15، 16.

[6] جاء استخدامنا لمفهوم النظام بدلالة المصطلح (Système) وهو المصطلح المستخدم في مجال الأدب السياسي المعني بالعلاقات الدولية تمييزا عن مصطلح ordre ذلك لأن الأخير يفترض وجود سلطة عليا آمرة وقاهرة، قادرة على فرض إرادتها، ما على الآخرين إلا الالتزام بها، أما مصطلح (Système) فهو ينصرف إلى توصيف تلك الأنماط السلوكية التي لا تفترض بالضرورة وجود سلطة عليا تنظمها، بل أن ما يدفع إلى ذلك مجموعة القواعد والمبادئ والقيم والأعراف التي تتبعها الدول، والمصطلح الأخير هو أقرب إلى توصيف العلاقات الدولية، ذلك أن المجتمع الدولي لم يعرف لحد الآن تلك السلطة العليا القاهرة والآمرة والتي تسلم بها الدول، حيث تخضع لسيادتها وإرادتها وتلتزم بإرادتها للمزيد أنظر: عبد القادر محمد فهمي، النظام السياسي الدولي، دراسة في الأصول النظرية، ص 54 وما بعدها.

[7] عبد القادر فهمي، النظام الإقليمي العربي، مرجع سبق ذكره، ص 16.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وعليه فإن مفهوم النظام ينهض على جملة "عناصر" لابد من توفيرها ،حيث يشتمل على قو (Units) ،وهذه الوحدات التي تعطي للنظام صفته الدينامية من خلال التفاعل القائم بينها ووحدات النظام تضم دولا أو منتظمات دولية، لأن النشاط السياسي لا يقتصر على الدولة القومية، بل إن أجزاء منه ترتبط أيضا بالمنظمات الدولية التي تمارس اختصاصات وظيفية متعددة الأغراض ومتنوعة المضامين، تمتد على نطاق واسع، فضلا عن أنها تمثل إحدى أدوات الضبط والتكييف لحالات التوتر والاضطراب التي تعتري النظام الدولي وتساهم في تعزيز السياسات والأنشطة التعاونية، وترسيخها في ميادين عديدة ، اقتصادية واجتماعية وثقافية[2].

والركن الثاني للنظام الدولي هو الهيكلة (Stracture)، ويراد به "الشكل الذي يتخذه النظام من خلال ترتيبية الوحدات التي يتألف منها، وهذه الترتيبة متمخضة عن مقدار القوة وحجمها والتأثير والسيطرة ضمن عمليات التفاعل، والمقصود بالقوة هنا هي ذلك التعبير والتجسيد لمجموعة القدرات المادية والمعنوية التي تكون بحوزة دولة ما، والتي تستطيع من خلالها التأثير على سلوك الوحدات الدولية الأخرى، وهي غالبا ما تستخدم بدلالة القدرة على إنجاز فعل مؤثر.

ونتيجة لتباين القدرات التأثيرية للوحدات، تتباين أهمية الأدوار التي تؤديها الوحدات السياسية على المسرح الدولي، فمن هذه القوى (الوحدات) ما يحمل صفة القوى القطبية التي يتقرر بها انتظام الرابطة التي تجمع القوى الدولية، ومفهوم القطبية يأخذ تطبيقات عديدة، فهناك القطبية الأحادية وفي ظلها تقرير آلية النظام وفق إرادة قوت قطبية منفردة، وهناك التعددية القطبية حيث تبرز على المسرح الدولي مجموعة قوى متكافئة نسبيا أو متعادلة تقريبا في مصادر القوة والإمكانيات المتاحة، وهناك القطبية الثنائية، حيث تنفرد قوتان عظيمتان بكل مقاييس القوة والنفوذ، وبما يجعلها متميزتين عن بقية الوحدات الدولية الأخرى[3].

---

[1] هناك أربعة شروط أساسية للنظام الدولي: شرطين ماديين وشرطين معنويين، أما الماديين فيضمنان وجود وحدات سياسية مستقلة وقيام قدر كبير من الصلة بينهما، أما المعنويين فيضمنان وعي الأطراف (الوحدات) بالمشكلات التي تنشأ من وجودها المشترك، ثم وصول هذا الوعي إلى الشعور بالحاجة لاتخاذ وسائل دولية.

[2] عبد القادر فهمي، النظام الإقليمي العربي، مرجع سبق ذكره، ص 25.

[3] أحمد ثابت، الدولة والنظام العالمي، مركز البحوث والدراسات السياسية، مصر 1992. ص 25.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أما الركن الثالث الذي يقوم عليه مفهوم (Interaction)، فالنظام الدولي لا يمثل هيكلا بنيو تدخل في علية تفاعل فيما بينها. لذا فالنظام الدولي بوحداته الفاعلة يحتم وجود سلسلة من الأفعال يطلق عليها التفاعل.

إن هذه التفاعلات التي تنجم عن نمط من العلاقات قد تأخذ أشكالا من الإلزام الخلقي أو التعاقدي أحيانا، وتشمل أحيانا أخرى على تفاعلات تلقائية غير ملزمة ما بين الوحدات مبعثها تأمين مصالح مشتركة. والحد الفاصل بين نوعي العلاقات، هو نوعية السيطرة أو التأثير الذي تمارسه الأطراف أو الفواعل في مجريات التفاعلات والعلاقات في ظل النظام الدولي. وهذا التفاعل لا يعني أنه يتخذ شكلا تعاونيا مطلقا، بل قد يأخذ شكلا تصارعيا أيضا أو نجمع بين الإثنين، وإذا كانت التفاعلات الدولية تتصف بكونها عمليه متصلة ومستمرة فإن هذا يقربنا من أن النظام الدولي يتصف أيضا بالصفة الدينامية.

ولكن ذلك لا يعني بالضرورة أن النظام سيقترن بحالة الثبات والاستقرار بل العكس، إذا يمكن تلمس النظام حتى في حالات عدم الاستقرار.

إن هذه الوحدات المكونة للنظام ذي الصفة الدينامية للتفاعلات الناجمة بينها سواء أكانت ايجابية أو سلبية أو كلاهما، لا بد أن تتم في إطار محدد معلوم أو في وسط معين يشمل كل هذه الوحدات وتفاعلاتها، حيث لا يمكن تصور وجود وحدات فاعلة وأنماط تفاعلات مختلفة دون بيئة أو إطار يحتويها، "فطبيعة الواقع الدولي تتألف من وحدات سياسية متفاعلة، وهذا التفاعل لا ينشأ في فراغ وإنما في إطار أوسع يضم كافة الوحدات ويؤطر نشاطاتها وتفاعلاتها المتعددة الأبعاد والمتنوعة المضامين"[1].

وعليه فإن البيئة هي الركن الرابع في النظام الدولي، وهي تعني الوسط الذي تتحرك ضمن حدوده وحدات النظام الدولي ،تضمن أنماط التفاعلات القائمة بينها سواء أكانت بصيغة تعاونية أو تصارعية أو الاثنين معا.

يتضح مما تقدم إذن أن مفهوم النظام بأبعاده ومضامينه الدولية ينصرف إلى تحديد تلك العلاقات التي يمكن رصدها بين وحدات سياسية تشكل أحد أهم عناصره الرئيسية، وأن هذه الوحدات زيادة على الشكل التراتبي الذي تتخذه في ضوء إمكاناتها وقدراتها وعمليه التفاعل

---

[1] جوزيف فرانكيل، العلاقات الدولية، تر: غازي عبد الرحمن القيصي، مطبوعات تهامة، جدة، ط1، 1984، ص 93.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

القائمة بينها والوسط الذي تتحرك فيه ، تشكل به النظام الدولي، ومن دونها يصعب الحديث عنه أو

1-3 النظام الشمولي:

المقصود بالنظام الشمولي هو النظام الاستبدادي الذي يهيمن على كل مرافق الحياة في المجتمع،إضافة إلى السيطرة على المجال السياسي الذي هو مجاله الأصلي بامتياز، حيث يتدخل في كل صغيرة وكبيرة، فهو الذي يسمى الأحزاب إذا سمح بوجودها ،وهو الذي يختار بل يسمي لها زعمائها وبرامجها ،ويوجه إيديولوجيتها ويتحكم في قواعد اللعب داخلها، كما يصنع الحياة السياسية برمتها كما يشاء، لكن هيمنته لا تقف عند المعيار السياسي، بل تطال كل المجالات ومستويات وثنايا المجتمع، فهو يتدخل في كيفية العزف والغناء، وفي طريقة الرسم وفي طريقة الأكل وكيفية الشرب والجلوس، ونمط المشي وتقاليد اللباس وشكل حلاقة الشعر، ولما لا في كيفية الاسترخاء ووضعية النوم، وربما في تفسير الأحلام.[1]

النظام الشمولي يشرع كذلك في مجال اللغة، فيرخص مصطلحات بعينها وأساليب تخاطب معينة، ويتدخل في كيفية أداء الشعائر الدينية ويوجه البحوث العلمية ، ويفرض مقاييس معينة في تنظيم الزمن ودورة الطبيعة وناموس الكون ذاته، وبعبارة موجزة يعتبر النظام السياسي نظاما شموليا عندما يدس أياديه وعيونه وأذانه وألسنته في كل ثنايا الجسم الاجتماعي، فهو حاضر في كل زمان وكل مكان حضورا كليا قويا ومتشخصا في الغالب الأعم.

نعرف أن مثل هذا النظام الشمولي لم يتيسر له الظهور إلا بفضل التقدم التقني الذي كان المستفيد، بل الحافز الأساسي له، فالمكتشفات الكبرى مرتبطة بالأمن وبمراقبة حياة الناس، والانترنيت، نشأت أول ما نشأت في وزارة الدفاع الأمريكية كأداة حربية وبعبارة موجزة، فإن هناك علاقة وطيدة بين التقدم التقني والسيطرة السياسية، فالأنظمة الشمولية نشأت غالبا في دول متقدمة صناعيا. [2]

تفاوتت التعريفات بين حدي المطابقة والمخالفة ما بين "العولمة" و"الأمركة"، فقارن البعض بين فكرة العولمة و"الأمركة" أو النظام الدولي الجديد، باعتبار العولمة التجسيد الفعلي

---

[1] محمد سبيلا، ومن العولمة، فيما وراء الوهم، دار توبقال للنشر، ط1، 2006، المغرب، ص 19.

[2] المرجع نفسه، ص 20.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

لسيطرة "الأمركة" كنموذج لدولة العناية الكلية الغربي، اللانموذج المتأسس على نقد العقل، ونقد

ويرى "**محمد عابد الجابري**" أن الأمر يتعلق بنظام عالمي يفرض نفسه بقوة السوق، ويجد أنه من الضروري العمل من داخل النظام نفسه، لأن الوقوف ضده ومواجهته ومناوئته ستكون بلا طائل، وغير مجدية . ويدعو إلى ضرورة استعمال وسائله وأدواته للتأثير في مساره واتجاهاته. [2]

وإذا كان "**بيار بورديو**" ينظر إلى الثقافة من حيث كليتها (كرأس مال رمزي)، فإن "**سمير أمين**" يدعو التفريق والتمييز بين (الرسملة والأمركة) تفاديا للوقوع في النزعة التشوفية والعنصرية، باستبعاد قطاعات أمريكية عريضة معارضة للهيمنة الواحدية القطب على العالم، ومفاعيل اللاتكافؤ، واللاعدالة، على صعيد عالمي. [3]

ويرى البعض الآخر، ضرورة إقامة تركيبة (Synthèse) بين العولمة والعالمية كما فعل "**برهان غليون**"، إذ يحدد العولمة باعتبارها ثمرة عوامل التطور التكنولوجي (ثورة الاتصالات) ومفاعيلها المنوطة بتقصير عامل الزمن، وتسريع وتيرة العمل وتوحيد المكان، وهي ثمرة تطور حضاري حقيقي، إلا أن كأي موضوع حضاري أخر- يمكن أن يستخدم كعامل سياسي استراتيجي للسيطرة الاقتصادية بوسائط تكنولوجية عالية التطور[4].

والملاحظ، رغم اختلاف التسميات أن (الأمركة) و(الرسملة) بل و(الأوربة)، هي مسميات لأنموذجات **مديوقراطية عوالمية** تقوم على إرادة تفوق تيموسية (تفوقية) تجمع ما بين العقل والرغبة بغية السيطرة على الإرادة، بواسطة الوسائط المرئية والمسموعة، المادية والمعنوية على حد سواء في ظل سياسة الانتشار والانكشاف الثقافي، والفرق ما بين ثقافة العولمة وعولمة الثقافة يقوم على فارق التطور اللامتكافئ الذي يدمج في سعيه إلى السيطرة والدمج الإمتثالي، كل أبعاد الوجود والكينونة من الحاجات الكمالية، والأدواتية والوظيفية

---

[1] صفدي، مطاع، نقد الشر المحض (نظرية الاستعداد في عتبة الألفية الثالثة)، مركز الإنماء القومي، بيروت، باريس، ط1، 2001. ص 28.

[2] الجابري، محمد، عابد، في نقد الحاجة إلى الإصلاح، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ط1، 2005.، ص 28.

[3] Bourdieu, Pierre, La misère du monde, 1999, la découverte, Paris.p125

[4] غليون، برهان، وآخرون، المتغيرات الدولية والأدوار الإقليمية الجديدة، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، الأردن، ط1، 2003.، ص 28.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وحتى الاقتصاد والاجتماع والسياسة، والأدب، كالجنس والحب والرغبة والمتعة الجمالية في م الاختلاف وطلب الاعتراف على حد سواء. [1]

2- النظام الدولي الجديد وخصائصه:

هناك خلاف حول مسألة وجود هذا النظام الدولي الجديد من ناحية وحول مفهومه وتصوره من ناحية أخرى. [2]

بالنسبة للخلاف الأول البعض يرى أن هذا النظام هو مجرد افتراض وليس واقعيا، بمعنى أنه نظام متجدد ومظهر للانتقال من مرحلة قديمة إلى مرحلة جديدة في إطار النظام القائم بعد الحرب العالمية الثانية.

لكن أغلب الفقهاء يرى أن هذه المرحلة لا تعتبر استمرار للنظام القديم، وإنما تعتبر في إطار القطيعة مع مرحلة نظام سابق.

بالنسبة للخلاف الثاني حول مفهوم وطبيعة هذا النظام فإن الفقهاء الذين يقرون بوجود هذا النظام يعترفون بوجود خلاف بين الدول حول مفهومه، فالمفهوم الأمريكي لهذا النظام يختلف عن المفهوم الروسي والصيني، أو مفهوم دول العالم الثالث.

فكما هو معلوم، يتكون أي نظام دولي من مجموعة من المبادئ السياسية والمؤسساتية والقانونية التي تحكم العلاقات بين أشخاص المجتمع الدولي (دول، منظمات دولية، منظمات غير حكومية...). [3]

ولقد كان لمفهوم سيادة الدولة معنى معقول في نظام دولي يسيطر عليه طغاة خطرون معنيون بمصالحهم الشخصية، وسبق الاستقلال القومي حماية حقوق الإنسان وتقرير المصير من خلال الدفاع عن حرية العدد القليل من الدول الحرة في العالم لتطوير مواثيق الحقوق والمؤسسات الديمقراطية لتلك الدول ، غير أن سقوط جدار برلين وتفكك الإمبريالية السوفياتية يفتحان المجال الآن للإحتمال القائل إن سيادة الدولة القوية لم تعد تخدم الأهداف التي جاءت ابتداء من أجل حمايتها، فهل دخل العالم عصرا جديدا أصبح فيه لزاما على

---

[1] شفيق المصري، النظام العالمي الجديد، ملامح ومخاطر، قدم له، محمد المجذوب، دار العلم للملايين، لبنان.، ص 25.

[2] المرجع نفسه، ص 26.

[3] عبد الله عبد الدائم: القومية العربية والنظام العالمي الجديد، دار الآداب، بيروت ص 199.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

حقوق الإنسان وحق تقرير المصير الوطني و
محلها لصالح الحرية القومية والعدالة؟[1].

أما الفكرة التي مفادها نظاما عالميا جديدا لا بد من وأن يحل مكان نظام الدول القديم فقد اكتسب رواجا واسعا حتى بين من يتخوفون مما ينطوي عليه من مضامين، ولا يقتصر تأثير حقوق الإنسان وحق تقرير المصير الوطني على مفاهيم لسيادة الدولة ، بل يمتد ليشمل تأثير أحدهما على الأخر، فقد تتحدى حقوق الإنسان التفويضات والتكاليف الديمقراطية وقد تهدد الديمقراطية حقوق الإنسان ، أو ربما تهدد الديمقراطية نفسها عندما تطالب "**شعوب**" جديدة الدول والإمبراطوريات القديمة باستقلالها[2] .

2-1خصائص هذا النظام:

يمكن أن نختصر خصائص هذا النظام في النقاط التالية:

- يختلف النظام الدولي الجديد في هذه المرحلة عن النظام القديم في مرحلة ما قبل 1990 من حيث الظروف التي ظهر فيها، حيث ظهر في ظروف سلمية وليس نتيجة حرب شاملة مثل الحرب العالمية الثانية. [3]

-يعد هذا النظام الجديد أحادي القطبية أي أن المجتمع الدولي تحت قيادة واحدة هي الولايات المتحدة الأمريكية، وذي أيديولوجية أحادية غربية رأسمالية، وذي نظام اقتصادي واحد (نظام رأسمالي ليبرالي عالمي) على خلاف النظام القديم ذي القطبية الثنائية. [4]

- يتميز المظهر الخارجي للمجتمع الدولي الحالي بسيطرة أفكار وثقافة غربية في كل جوانبها، رغم وجود تعدد الثقافات والحضارات وتعدد النظم السياسية. [5]

- يلاحظ أن الغرب يتصور في النظام الدولي الجديد بعد انهيار الشيوعية أنه أصبح يواجه الآن مشروعا حضاريا هو الإسلام.

---

[1] مورتمرسيلز، النظام العالمي الجديد، حدود السيادة، حقوق الإنسان، تقرير مصير الشعوب، عمان، الأردن، ط1، 2001. ص 9.

[2] المرجع السابق، ص 10

[3] أحمد فؤاد رسلان، نظرية الصراع الدولي، دراسة في تطور الأسرة الدولية المعاصرة، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، 1987، ص 25.

[4] ياسر ابو شبانة: النظام الدولي الجديد بين الواقع الحالي والتصور الإسلامي، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر، ط1، 1998. ص 07.

[5] كانتور، روبرت ، السياسة الدولية المعاصرة، ترجمة: أحمد ظاهر، مركز الكتب الأردني، 1989.ص 75.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

3- الشروط الممكنة لتحقيق نظام دولي جديد :

- أن يكون وضع أشخاص المجتمع الدولي محددا لاسيما بالنسبة للأشخاص الدولية الجديدة، مثل المنظمات غير الحكومية والشركات المتعددة الجنسيات والأفراد.
- تحديد ومعرفة قواعد اللعبة سواء قواعد القانون الدولي أو قواعد اللعبة السياسية، أو الدبلوماسية والإستراتيجية.
- تحديد وتشخيص المشاكل السياسية الكبرى (مثل الأمن، البيئة، الديموغرافيا، تقسيم الثروات، حقوق الإنسان، الديمقراطية.....)، وذلك من أجل إيجاد حلول لها بطرق سلمية كالحوار والمفاوضات. [1]

كما يلاحظ أن النظام الدولي الجديد لا يقوم ولا يستقر فعلا ولا يكون شرعيا إلا إذا قام على قيم أساسية مقبولة عالميا من قبل أشخاص المجتمع الدولي، حيث تتلخص هذه القيم الأساسية فيما يلي:

- التضامن بين الدول الغنية والفقيرة لإزالة الفقر.
- السلم الدائم الذي يقتضي مراقبة التجارة بالأسلحة، ومنع تطور أسلحة الدمار الشامل.
- الحرص على حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، والديمقراطية والذي يقتضي إنشاء أنظمة ديمقراطية، فحق الشعوب في إنشاء دولة القانون، وإقامة نظام ديمقراطي يعتبر من الأسس التي تقوم عليها شرعية النظام الدولي الجديد.
- حماية البيئة باعتبارها سلوكا حضاريا يستوجب تطوير أشكال جديدة للتنمية وإيجاد آليات جديدة تتمثل في مؤسسات دولية لحماية البيئة. [2]

إن السؤال الجوهري الذي أثارته هذه الأحداث على مستوى العلاقات الدولية هو: ما الذي تغير بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ؟

تتمثل أهم مظاهر التغيير في ما يلي:

- إحداث تغيير في قائمة الأولويات بخصوص القضايا الجوهرية الكبرى، حيث تم التركيز أساسا على القضايا الأمنية. [1]

---

[1] إسماعيل علي سعيد: دراسات في المجتمع والسياسة: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت. ص 134.

[2] المرجع نفسه، ص 135.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

– ظهور مفاهيم جديدة ومحاولة ربط الإعلا
منها مثلا: ربط الإسلام بالإرهاب، ووصف
الأصولية والتطرف واعتبارهما إرهابا، وتدعيم فكرة صراع الحضارات. [2]

– محاولة الولايات المتحدة الأمريكية تحديد مفهوم الإرهاب بالصورة منفردة والإعلان الحرب شاملة عليه في كل مكان، والخلط بينه وبين مفهوم "المقاومة" وظهور نظرية "الحرب الوقائية" كمظهر من مظاهر الدفاع الشرعي. [3]

– تغيير أو تقييد بعض قواعد القانون الدولي، مثل مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وذلك بالتدخل في الشؤون الداخلية لبعض الدول لتغيير نظام الحكم فيها بحجة مكافحة الإرهاب.

– محاولة تقسيم العالم إلى معسكرين: محور الخير ومحور الشر في سياق مقولة: "إما أن تكون معنا أو ضدنا".

– محاولة إلغاء دور الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين حيث تم إعلان الحرب على العراق دون تفويض مجلس الأمن. [4]

4– عناصر النظام الدولي الجديد و بنياته:

ولو عدنا إلى ذاكرة التاريخ، كما يقول الكاتب الفرنسي "**دانيال كولار**" في كتابه العلاقات الدولية (1945–1995) لوجدنا أن أهم المتغيرات والتحولات التي شهدها هذا النظام وأحداث الديناميكيات المستمرة فيه قائمة على:

أ. الثورة النووية (سباق التسلح)، وتعدد مراكز القوة العسكرية.

ب. الثورة الفضائية والاتصالات، عالم محترف عبارة عن شبكة عنكبوتية متداخل بعضها في شؤون بعضها الآخر.

ج. الثورة العلمية التكنولوجية، ليصبح عالما في غاية التقدم ومعقدا.

د. ظهور العالم الثالث ووضوح التناقض في علاقات الشمال مع الجنوب.

---

[1] روبرت د. كانترو: السياسة الدولية المعاصرة، تر: أحمد ظاهر، مركز الكتب الأردني، 1989، ص 116.

[2] Stanley Hoffmann, le dilemme Américain, suprématie on ordre mondial, Ed- Economica, Paris 1982, P-P 95, 98.

[3] Ibid P 223.

[4] محمود سيد أحمد: دراسات في فلسفة كانط السياسية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط 1991، القاهرة مصر، ص 26.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ه. بروز الأزمات الاقتصادية وبشكل مس
اللاتينية.

و. أزمة البيئة وتحدي البقاء، إذ أضحى العالم مريضا ومهددا.

ز. وأخيرا بروز نظام القطبية الأحادية والدخول في جدل فكري حول توصيف النظام الدولي الجديد بين ثلاثية النظام والفوضى والانتقائية.

من خلال التعريفات السابقة نستنتج أن كل نظام دولي يتكون من عناصر أساسية وهي:

1. الكيانات الممثلة في الدول والمنظمات، وقد دخلت فيها مؤخرا هياكل أخرى غير حكومية، ولكنها تمتلك إمكانات للتأثير في السياسة الدولية أكثر مما تستطيع الدولة، وأهمها الشركات عابرة القوميات.
2. علاقات التفاعل في إطار النظام، والتي تتراوح ما بين معالمي الصراع والتعاون وربطها بالهيكلة أو الشكل الترابي الذي تتخذه الدول وفق توزيع مصادر القوة والنفوذ.
3. شكل السيطرة في إطار النظام الذي يعني هيكلية وأنماط النظام الدولي من حيث عدد أو كم ونوع الاستقطاب الدولي، الذي يعرفه المؤثر بشكل مباشر وغير مباشر في استقرار ولا استقرار النظام. [1]

وكانت أعمال كبار المنظرّين للرأسمالية (من أمثال **أدم سميت، دافيد ريكاردوا**) قد ساعدت إنطلاقها في العالم ، كما دفعتها قدما تحولات تقنية أكيدة (محرك البخار، القطار) ولازمت شيوعها انقلابات جغرافية، سياسية بالغة الأهمية (تمتين أواصر الإمبراطورية البريطانية وتوحيد ألمانيا، وظهور الولايات المتحدة) وكان لتضافر هذه العوامل جمعاء الأثر الكبير في ولادة الثورة الرأسمالية الأولى ، التي سرعان ما حققت توسعا اقتصاديا هائلا غير أن هذا التوسع، في حين سحق العمال، أدى إلى مواكبة أصحاب الرساميل لثرواتهم بسبب الجهود الجبارة في إدارة المصانع الجديدة كما تشهد على ذلك الروايات المؤثرة لكل من "**تشارلز ديكنز**" و"**ايميل زولا**" و"**جاك لندن**".

---

[1] سوسن عباس، إستراتيجية الردع العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي، الشبكة العربية لأبحاث والنشر بيروت ، لبنان، ص 363.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

5-النظام العالمي والسياسة العالمية:

يمثل النظام العالمي ثالث أضلاع السياس
اقتصاد رأسمالي عالمي، وهنا فإن الدول ليست هي أهم الممثلين وإنما الطبقات ويتحدد لسلوك الممثلين الآخرين بالقوى الطبقية، وبهذا تصبح الدول والشركات متعددة الجنسيات وحتى المنظمات الدولية، تمثل مصالح الطبقة المسيطرة في نظام الاقتصاد العالمي، ولا يتفق أصحاب نظريات النظام العالمي على مدى حرية الممثلين، أو الدول في الحركة، ولكنهم يتفقون على أن الاقتصاد العالمي يضع قيودا شديدة على حرية الدول في التصرف، ويرون أن السياسة العالمية هي المجال الذي تدور فيه " الصراعات الطبقية " وأن النظام العالمي يغلب عليه الاعتبارات الاقتصادية أكثر من العسكرية، والمهم في كل هذا هو أن الرأسمالية الدولية هي صاحبة السلطة المسيطرة وليس الدول، حيث أن أنصار نظرية النظام العالمي يرون أن أهم ملامح السياسة العالمية هي التي تتحكم وبالتالي في الأنماط السياسية الرئيسية في السياسة العالمية هي درجة الاستقلال الاقتصادي، فإن على جميع الدول أن تلعب وفقا لقواعد الاقتصاد الرأسمالي الدولي. [1]

والحقيقة أن أيا من هذه النظريات الثلاث لا تقدم كل الإجابات التي توضح السياسة العالمية في عصر العولمة، فكل منها ينظر إلى العولمة من زاوية أو بطريقة مختلفة، فأصحاب نظرية " الواقعية " يرون أن العولمة لم تغير أبرز ملامح السياسة العالمية، وهو تقسيم العالم إلى **دول ــ قومية**، والشيء نفسه بالنسبة لنظام الدول، فالعولمة قد تؤثر على حياتنا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ولكنها لا تمس النظام السياسي الدولي للدول. [2]

أما الليبراليون فيرون أن العولمة كمنتج نهائي لعملية تحول طويلة المدى للسياسة العالمية، كما يولي الليبراليون اهتماما خاصا بثورة التكنولوجيا والاتصالات التي تمثلها العولمة. [3]

وبالنسبة لأصحاب نظرية النظام العالمي، فإنهم لا يرون جديدا في العولمة وأنها لا تعدو أن تكون مرحلة أخيرة في تطور الرأسمالية الدولية ولا تشكل تحولا نوعيا في السياسة

---

[1] د. محمد عبد القادر حاتم، العولمة مالها وما عليها، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 2005، ص 119.

[2] المرجع نفسه، ص 119.

[3] المرجع نفسه، ص 119.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

العالمية، وإنما مجرد ظاهرة غربية الطابع تسهم أن تجعل العالم أكثر تقاربا وتجانسا. [1]

يقوم النظام الدولي على وحدة أساسية هي وحدة **الدولة –الأمة** (Etat-nation) إنه نظام ما بين الأمم من حيث أن الأمم تحيل إلى شخصيات سياسية مجردة هي الدول فتتكرر الدولة هنا في الأمة وبالعكس، وهذا هو كنه الاقتران ما بينهما الذي يعبر عنه مصطلح **الدولة – الأمة** في حين أن النظام العالمي يقوم على وحدة أساسية هي المجال الجيو–سياسي المتعدد الدول والقوميات والثقافات واللغات والذي يتسم بالتكامل، عبر أشكال مؤسسة عليا أو فوق قومية، إنه ينتمي هنا إلى العالم بمعنى (Monde) الذي يتجاوز وحدة الدولة –الأمة ، فهو بالتالي ليس نظاما ما بين الأمم بل نظاما عبرها أو فوقها، من هنا إذا كانت العلاقة ما بين الداخل والخارج في بنية النظام الدولي مرهونة بحد الدولة –الأمة وسيادتها ، فإنها تعد وفي آليات العولمة علاقة عضوية تطرح أسئلة إرتيابية عن مستقبل مفهوم الدولة القومية وسيادتها من حيث أن السيادة كما قدم " **هوجو جروتيوس**"*،مفهومها لأول مرة وكما نعرفها حاليا هي: السلطة العليا غير المجزأة التي تمتلكها الدولة لسن قوانينها وتطبيقها على جميع الأشخاص والممتلكات ضمن حدودها. [2].

والنظام العالمي لم ليدخل مرحلة جديدة "امبريالية" يمكن وصفها بما بعد الامبريالية، ولكنه بالعكس يمر بمرحلة امبريالية أشد عنفا بكثير (إمتصاص الثروات دون إعطاء شيء في المقابل). [3]

وقد اضطرا "نيجري" و"هاردت" إلى استخدام تعريف ضيق جدا للظاهرة الامبريالية ليقدما فرضيتهما لـــ " امتداد السلطة الوطنية إلى خارج الحدود"، دون أية إشارة إلى تراكم رأس المال أو إعادة إنتاجه، وهذا التعريف، وهو الشائع في العلوم السياسية الجامعية، خاصة

---

[1] محمد عبد القادر حاتم، العولمة مالها وما عليها، مرجع سبق ذكره، ص 119.

* Hugo Grotius (1583-1645)وهو رجل دولة وعالم هولندي من أحد عمالقة الأدب العالمي ، له كتاب بعنوان قانون الحرب والسلام..

[2] محمد جمال باروت، الدولة والنهضة والحداثة، مراجعات نقدية، دار الحوار للنشر والتوزيع، سوريا، ط1، 2000،ص 49.

[3] سمير أمين، الفيروس الليبرالي (الحرب الدائمة وأمركة العالم)، تر: سعد الطويل، دار الفارابي، بيروت، ط1، 2004، ص25.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

في الولايات المتحدة يفرغ القضايا الحقيقية من
يتحدث عن إمبراطورية "خارج التاريخ، ويخلط
أو العثمانية أو النمساوية المجرية، أو الروسية، أو الاستعمار البريطاني أو الفرنسي، دون الاهتمام بأخذ الفروق بين هذه الأبنية التاريخية التي لا وجه للمقارنة فيما بينها في الاعتبار.[2]

وفي الواقع فإن التوسع العالمي للرأسمالية يعني دائما بسبب طبيعته الإستقطابية ضرورة تدخل السلطات المسيطرة ، أي سلطات الدول (لمراكز النظام) في مجتمعات التخوم المسودة، فهذا التوسع لا يمكن أن يجري بقوة القوانين الاقتصادية وحدها، بل يحتاج إلى التأييد المكمل للدعم السياسي (والعسكري إذا لزم) للدول الخادمة لرأس المال المسيطر، وبهذا المعنى يكون هذا التوسع دائما إمبرياليا حتى بمقتضى تعريف "**تيجري**" للكلمة (امتداد السلطة الوطنية إلى خارج الحدود) بشرط تجديد أن هذه السلطة الوطنية هي سلطة رأس المال)، وبهذا المعنى فإن التدخل المعاصر للولايات المتحدة لا يقال في إمبرياليته عن الغزو الإستعماري في القرن التاسع عشر، فهدف الولايات المتحدة من غزو العراق على سبيل المثال، هو إقامة دكتاتورية في خدمة رأس المال الأمريكي، وليس إقامة ديمقراطية تسمح بنهب موارد البلاد ليس إلا والنظام الإقتصادي الليبيرالي المعولم يحتاج إلى الحرب الدائمة ، أي تدخلات عسكرية الواحد تلو الآخر، وهي الوسيلة الوحيدة لإخضاع شعوب التخوم لمتطلباتها.[3]

وهكذا يجري التهرب من القضايا الحقيقية التي تنتج عن الارتباط بين السلطة السياسية (الدولة) وحقيقة العولمة والتي يجب أن تكون مركز التحليل لما هو جديد في تطور النظام الرأسمالي بمجرد التأكيد بدون أي أساس بأن الدولة لم تعد موجودة تقريبا، وفي الواقع فحتى في المراحل السابقة للرأسمالية المعولمة دائما، لم تكن الدولة أبدا "**كلية السلطة**" فقد كانت سلطتها دائما محددة طبقا للمنطق السائد في المرحلة، بل قد بلغ الأمر بـــ"**ايمانويل**

---

[1] هاردت، مايكل، و أنطونيو نيغري، الإمبراطورية، إمبراطورية العولمة الجديدة، ترجمة: فاضل جتكر، مكتبة العبيكات، الرياض، م.ع.س، ط1، 2002.صص 125-127.

[2] سمير أمين، الفيروس الليبرالي (الحرب الدائمة وأمركة العالم)، مرجع سبق ذكره، ص 27

[3] المرجع نفسه، ص 27

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

فالرشتاين*"(Emmanuel Wallerstien) أن تحديد مصير الدول، والأمر لم يتغير اليوم فال بالأمس يوجد في موضع آخر.[1]

بعض هذه المؤسسات مكلفة بإدارة النظام الامبريالي العالمي، وأهمها منظمة التجارة العالمية، ومهمتها الرئيسية ليست ضمان "حرية السوق" كما تدعي وإنما ضمان الحماية المفرطة للإحتكارات "للمراكز"، وتشكيل نظم الانتاج في التخوم لتحقيق ذلك وصندوق النقد الدولي الذي لا يتدخل لتنظيم العلاقة بين العملات الأساسية الثلاث (الدولار، اليورو، والين)، يعمل لسلطة نقدية إستعمارية جماعية والبنك الدولي الذي يكاد يكون وزارة دعاية لجماعة السبعة الكبار، والمؤسسات الأخرى مخصصة للإدارة السياسية للنظام وأهمها الحلف الأطلنطي الذي يحل محل الأمم المتحدة للتحدث باسم الجماعة العالمية. ويعبر تزايد التحكم العسكري للولايات المتحدة في العالم، بمنتهى الوحشية عن هذه الحقيقة، ولا يناقش كتاب "**نيجري**" و "**هاردت**" القضايا المتعلقة بوظائف هذه المؤسسات، كما لا يذكر تعدد الوقائع التي أثارت الفرضية الساذجة عن "شبكة السلطة" وهي القواعد العسكرية والتدخل بالقوة، ودور وكالة المخابرات المركزية.[2]

إن الرأسمالية لا تعدو أن تكون مرحلة عابرة من التاريخ وليست نهايته وإذا لم يجر تجاوزها ببناء نظام يضع حدا للإستقطاب العالمي، والإنحراف الإقتصادي، فإنها لن تحقق إلا التدمير الذاتي للعالم.

إن بناء ديمقراطية المواطن، يعني ضمانا، بناء التقدم الاجتماعي على أساس الديمقراطية للمواطن، وليس على أساس السوق- الإستبعادي والذي تنتظر منه منافع لم يحققها أبدا. [3]

وهكذا فالوضع اليوم يتميز بتراجع الديمقراطية لا تقدمها، وعلى المستوى الكوكبي فمنذ الثمانينات عندما بدا واضحا قرب انهيار النظام السوفيتي، استحوذت فرصة الهيمنة على

---

* اقتصادي يساري أمريكي معاصر

[1] سمير أمين، الفيروس الليبرالي (الحرب الدائمة وأمركة العالم)، مرجع سبق ذكره، ص28

[2] محمد فايز عبد اسعيد: قاضيا علم السياسة العالم، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت ، ط2، مارس 1986، ص55.

[3] المرجع نفسه، ص 56.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

مجموع الطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة ،
أصبحت بلا منافس، اختارت الولايات المتحدة أن
صرفة "للسيطرة على العالم". وكان على الإستراتيجية السياسية المواكبة لها أن تجد المبررات سواء أكانت الإرهاب أم محاربة تجارة المخدرات، أم الاتهام بصناعة أسلحة الدمار الشامل،[1] والحرب الإستباقية التي تدعي واشنطن الحق في القيام بها تلغي القانون الدولي من أساسه فميثاق الأمم المتحدة يمنع الالتجاء إلى الحرب إلا في حالة الدفاع الشرعي وتخضع تدخلها العسكري عند الضرورة لشروط قاسية، إذ يجب أن يكون هذا التدخل في أضيق الحدود ومؤقتا، وأي متخصص في القانون يعرف أن جميع الحروب التي حدثت بعد عام 1990 كانت غير شرعية، وأن من قاموا بها يعتبرون، بالتالي مجرمي الحرب وتُعامل الولايات المتحدة فعلا الأمم المتحدة كما كانت الدول الفاشية تُعامل عصبة الأمم، ولكن الآخرين يعطونها الفرصة لتفعل ذلك. [2]

والواقع كما يقول "**وليام بلوم**" **(William Bloom)**:" إن الولايات المتحدة هي الأولى بين الدول المارقة، فقد تنكرت لكل تعهداتها بإحترام الشرعية الدولية، وحقوق الآخرين معلنة تمسكها بمبدأ واحد هو سيادة القوة فوق الحق، وكون الذي يتبنى هذا المبدأ ، الذي كان النازيون يفخرون به نظام يسير وفقا لآليات السياسة الديمقراطية، لا يعتبر ظرفا مخففا، بل بالعكس ظرفا مشددا. [3]

العالم اليوم أحادي القطبية العسكرية، وفي الوقت نفسه بدأت تظهر الشروخ بين الولايات المتحدة وبعض البلدان الأوروبية فيما يختص بكيفية الإدارة السياسية لنظام عولمي منتظم في مجموعة حول مبادئ اللبيرالية، نظريا على الأقل، فهل هذه الشروخ مؤقت وذات مدى محدود أو هل يعبر عن تغييرات بعيدة المدى؟. إذا لابد هنا من تحديد الفروض التي تتبني عليها الإستراتيجيات المقترحة في هذا الإطار بطريقة تسمح بمناقشة صحتها المحتملة[4]:

---

[1] سالم القمودي: سيكولوجية السلطة، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، ط2. ص 90.

[2] المرجع نفسه، ص 91.

[3] Blum, william, L'état voyou, traduit : maroco martello, Luc mohler et Anna de voto. (Tunis, casablanca : crérés production tarik édition,2002).p125.

[4] أحمد زاير: الدولة في العالم الثالث، (الرؤية السوسيولوجية)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1985، ص 45.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- **الفرض الأول:** أصبحت الإمبريالية الآن ج
- **الفرض الثاني:** في نظام الإمبريالية الجماعي [illegible] اقتصادية حاسمة.

- **الفرض الثالث:** الهدف من مشروع التحكم العسكري في الكوكب هو تعويض عن النقص في اقتصاد الولايات المتحدة وهذا المشروع يهدد جميع شعوب العالم الثالث.

- **الفرض الرابع:** على الجنوب أن يتحرر من أوهام الليبرالية، وهو يستطيع ذلك وأن يبدأ في أشكال مجددة من التنمية المعتمدة على الذات.

- **الفرض الخامس:** هدف الولايات المتحدة بوضع اليد بالوسائل العسكرية على جميع الموارد الأساسية للكوكب وخاصة البترول، ضمن أهداف أخرى هو وضع شركائها الأوروبيين واليابانيين في وضع التابع فحروب أمريكا للاستحواذ على البترول هي حروب ضد أوروبا.

- **الفرض السادس:** يجب على أوروبا أن تتخلص من الفيروس الليبيرالي، ويمكنها ذلك ،ولكن هذه المبادرة لا يمكن أن تنشأ عن قطاعات رأس المال المسيطرة، وإنما عن الشعوب والقطاعات المسيطرة من رأس المال التي تعتقد الحكومات الأوروبية حتى اليوم، أن من واجبها الدفاع عن مصالحها قبل أي شيء، هي بالطبع المدافعة عن النيوليبرالية المعولمة، وهي لهذا السبب مستعدة لدفع الثمن بتبعيتها للقائد الأمريكي الشمالي.

- **الفرض السابع:** إن بناء جبهة متماسكة للجنوب يفترض ضمنا مشاركة شعوبه الأنظمة السياسية.و في الكثير من بلدان الجنوب ليست هناك ديمقراطية بالمعنى الدقيق للكلمة، إن لم نقل صراحة إنها كريهة وهذه الأبنية الاستبدادية للسلطة تقف إلى جانب القطاعات الكومبرادورية (المكونة من برجوازية الدولة البيروقراطية والبرجوازية الهامشية في القطاع الخاص) التي ترتبط مصالحها بالتوسع الرأسمالي الإمبريالي العالمي، أما البديل وهو بناء جبهة لشعوب الجنوب، فيجب أن يمر عبر طريق الديمقراطية.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- **الفرض الثامن:** من الممكن قيام تضامن وأمريكا.

- **الفرض التاسع:** يجب مناقشة القضايا المتعلقة بالتنوع الثقافي في إطار الروئ المستقبلية الجديدة التي رسمناها هنا، فالتنوع الثقافي حقيقة واقعة ولكنها حقيقة مركبة وملتبسة فالتنوع الموروث من الماضي رغم ماله من شرعية ليس بالضرورة التنوع في بناء المستقبل الذي لا يكفي الاعتراف به، وإنما يجب البحث عنه.

6- ظاهرة الهيمنة في التنظيم الدولي الجديد:

غني عن البيان أن، عقود الهيمنة والإذعان، ظاهرة أرست دعائمها قوانين قواعد القانون الوضعي منذ زمن بعيد، وقد ارتكزت تلك الظاهرة في مبتدأها على قواعد القوة، ثم ما لبثت أن دخلت – بتلك الركائز– في حمى التنظيم الدولي المعاصر، الذي استلهم بدورة تلك القواعد، وأصبحت جزءا لا يتجزأ من بنيانه.

وبحسبان ما تقدم، يغدوا السؤال مشروعا عن تأصيل غائب لعقود **الإذعان** في التنظيم الدولي المعاصر، فالإذعان هو ذاك العقد الذي يتمتع أحد طرفيه بمركز قانوني، يمكنه منفردا من وضع شروط العقد ، بينما يقتصر دور الطرف الآخر على الأخذ بهذه الشروط جملة أو رفضها جملة، دون أن يكون لإرادته أي دور في صياغة شروط العقد[1] .

إن جوهر عقد الإذعان، إنما يتجسد من خلال العلاقة بين انصياغ المذعن، وتفوق المشترط، فدونية المذعن إنما جاءت نتيجة لاستئثار المشترط بتحرير شروط العقد، وبذلك يمكن القول أن صفة تقدير محتوى العقد، أو مكنة الاشتراط والانفراد بوضع شروطه، هي التي تمكن الأقوياء من الضعفاء.

ولنبحث الآن في مدى تحقق هذه الشروط في التنظيم الدولي المعاصر، بحسبان أن **الدولة** هي المخاطب الرئيس بالقواعد القانونية الناظمة له، بحسبان أن الدولة تحتاج، بادئ ذي بدء، إلى الاعتراف بها كما تتمكن من مباشرة حقوقها ووجباتها في التنظيم الدولي المعاصر، وبحسبان أن هذا الاعتراف، إنما يؤتي ثماره، لاسيما بالنسبة للدول الصغيرة، ودول العالم الثالث، حين الانتساب إلى منتدى التنظيم الدولي المعاصر، نعني الأمم المتحدة.

---

[1] Stéphane chauvier, du droit d'être étranger, Essai sur le concept Kantien d'un droit cosmopolitique, Ed, L'Harmattan, Paris, France, P 70.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ولما كان هذا الانتساب يأخذ صيغة تعاقدية، أ
المعروفة في الأنظمة القانونية الداخلية على نطاق

***الشرط الأول:** أن يكون أحد الطرفين في مركز متغلب، لما يتمتع به من احتكار قانوني أو فعلي، وهذا معناه أن الهيكل الأساسي للأمم المتحدة وضع على سبيل الاستئثار من قبل القوى الدولية الكبرى المسماة بالاصطلاح السياسي المعروف "الحلفاء"، ثم حضرت باقي الدول " المؤسسة" لتقبل ما اتفقت عليه تلك الدول جملة أو ترفضها جملة، وما كان منها إلا أن قبلت بالميثاق جملة واضعة نفسها في الطرف المقابل لتلك القوى في علاقة تعاقدية، قبلت فيها أن يكون الطرف الأول في مركز قانوني متغلب عليها، فأنشئت بذاك القبول الشرط الأول من شروط الإذعان الدولي.

أما مظاهر القوة والغلبة، التي نهض عليها هذا الشرط إبان نشأة الأمم المتحدة، تتصرف بطبيعة الحال إلى الدول المنشئة، إنما هي :

– البنية الاقتصادية المتينة والقوة العسكرية الضاربة لدول الحلفاء.

– احتلال القوات العسكرية لتلك الدول معظم أقاليم الدول المؤسسة، أو لأجزاء واسعة منها، ولا ننس هنا، أن معارك فاصلة خاضها الحلفاء ضد دول المحور، قد دارت رحاها على أراضي الدول المؤسسة، التي ما كان لها في تلك الحرب، لا ناقة ولا جمل.

– نهوض الشبح الذري، الذي روع العالم إبان تجربته على اليابانيين مؤسسا بذلك لحقبة سلام نسبي بين الدول الكبرى، سموها "حربا باردة " قياسا على السلام الروماني أو السلام الأمريكاني !! [2].

– تمكن تلك الدول من الآليات السياسية والعسكرية، التي فرضت أمرا واقعا، قبلت به الدول المؤسسة.

***الشرط الثاني:** أن يتعلق العقد بسلع أو مرافق تعتبر من الضرورات الأولية بالنسبة للطرف الآخر. والواقع أن مرفق الانتماء إلى المنظمات الدولية العامة، ليس ترفا تنظيميا، يمكن لها الإحجام عنه، دول العهد الجديد في التنظيم الدولي المعاصر، نقصد دول العالم الثالث، لأن هذا الانتماء ليس من الضرورات الأولية لوجودها فحسب، إنما هو الوجود ذاته،

---

[1]Stéphane chauvier, du droit d'être étranger Op.cit, P 73

[2]Roux, Jean, Comment gérer l'état-nation (L'aide à la décision gouvernementale, Ed: Françaises de cybernétique sociale, 1980.p14

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

من أجل ذلك، أصبحت العضوية في الأمم المتحد
ثمنها وفقا لما تقضي به مصالحها[1].

7-الثورة الرأسمالية الثانية والمعادلة الجديدة للإمبريالية:

ولم يمض ثمانون عاما حتى انهار الإتحاد السوفياتي، وعرف العالم مرحلة جديدة من التحول ، أسميناها "بالثورة الرأسمالية الثانية" وقد نجمت هذه الثورة، شأن سابقتها، من تلاقي حزمة من التحولات مستجدة في مجالات ثلاثة.[2]

في **المقام الأول**، التحول في المجال التقني، فقد أحدثت المعلوماتية ثورة هائلة وسريعة،إذ تسربت إلى كل القطاعات الخاصة إضافة إلى التحويل الرقمي للصوت، والنصوص والصور التي باتت تبث بسرعة الضوء، وبواسطة نظام من الرموز أوجد انقلابا في نطاق العمل وفي الاقتصاد، ووسائل الاتصال، والتربية، والخلق الفني، والمتع، ... إلخ.

وفي **المقام الثاني** التحول الذي طرأ على المجال الاقتصادي، فقد أتاحت التقنيات المستجدة توسعا كبيرا في الدائرة المصرفية لكونها (أي التقنيات) تشجيع للنشاطات ذات المميزات الرئيسية الأربع، باعتبارها عالمية، ودائمة، وفورية وغير مادية في آن معا، وما الانفجار الكبير (بيغ بانغ) الذي حُصر في البورصات والتشوش الذي أصاب الاقتصاد العالمي من جرائه والذين حثت عليهما "**مارغريت تاتشر**" و"**رونالد ريغان**" في الثمانينات من القرن العشرين (1980)، سوى الحافز على تنشيط عولمة الاقتصاد، التي باتت تشكل الدينامية الرئيسية لمستهل هذا القرن حتى لا يقوى بلد على تجنب تأثيرها.

وفي **المقام الثالث**، التغيرات التي أصابت المجال الاجتماعي.

الواقع أن الإضطرابين السالف ذكرهما في الاقتصاد العالمي جديران بزعزعة الأركان التقليدية التي تقوم عليها الدولة –الأمة، كما أنهما كفيلان بتقويض تصور معين حول ما تمثله السياسة والسلطة، ففي حين كان التصور السياسي السالف للسلطة في بنية تراتبية، عمودية وسلطوية، يتبدى لنا ماثلا اليوم أوضح من ذي قبل قائما في شبكات وفي علائق

---

(1) Roux, Jean, Comment gérer l'état-nation, Op.cit P 21.

(2) إينيا سيو رامونية. حروب القرن الواحد والعشرين(مخاوف ومخاطر جديدة) تر: أبوزيد أنطوان، در التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 2007، ص 22.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أفقية وفي أطر رهائنية بفضل ما تقوم به وسائل الإعلام النفوس. [1]

إن الحقبة التي انطوت إلى غير ما رجعة، كان قد شرع بها في التاسع من تشرين الثاني(نوفمبر) 1989 بسقوط جدار برلين، وفي الخامس والعشرين من كانون الأول (ديسمبر) 1991، حين انهار الإتحاد السوفياتي، وأضحت الخصائص الرئيسية لهذه الحقبة موضع تبجيل بلا كلل، وقد أدركت هذه الحقبة انطلاق العولمة الليبرالية أيضا وعنينا بهذه الخصائص تعظيم النظام الديمقراطي، والاحتفال بدولة القانون وتمجيد **حقوق الإنسان**، وباتت **السياسة الداخلية** و**الخارجية** السالف وصفها، أو ما نسميه بالثالوث السياسي العصري، نوعا من الأمر المطلق، ولما كان هنا المثلث مشوبا ببعض الغموض والالتباس (إذ كيف يسعنا فعلا المزاوجة بين العولمة الليبرالية والديمقراطية العالمية؟)، فقد بات عليه – أي المثلث– أن يعول على موافقة المواطنين الذين رأوا فيه تقدما للقانون على البربرية [2].

وعليه فإننا نشهد اليوم هذا العرض الشاذ: الصعود المتنامي لقوة الشركات الكبرى العالمية وفي مقابلها تبدو السلطات التقليدية المضادة (الدول، الأحزاب، النقابات) عاجزة عن ردعها. إن أهم ما يميز العولمة الليبرالية –ظاهرتنا الرئيسية– لكونها لا تنقاد للدول، والواقع أن هذه الأخيرة (الدول) أخذت في فقدان امتيازاتها باطراد حيال الشركات العملاقة حتى إذا واجه المواطنون الأمر، شهدوا حصول انقلاب عالمي من نموذج جديد من دون أن يسعهم التدخل وإذا ما نظروا في أموال الناس، شمالا وجنوبا هالهم أن يكتشفوا أن آفات اجتماعية ظنوا أنها انطوت إلى غير رجعة هي في حال إزدياد مطرد، مثل استغلال الأطفال واستعبادهم وغيرها. [3]

بالإضافة إلى ذلك فالديمقراطية هي أيضا الحق الشمولي في الاشتراك بالسلطة السياسية، أي الحق الذي يملكه كل المواطنين في الانتخاب والاشتراك في الحياة السياسية، فهذا الحق يمكن اعتباره كحق أخر لليبرالية وقد يكون الحق الأهم، وهذا هو السبب الذي جعل الليبيرالية ترتبط تاريخيا وبشكل وثيق بالديمقراطية[4].

---

[1] إينيا سيو رامونية. (حروب القرن الواحد والعشرين، مخاوف ومخاطر جديدة) مرجع سبق ذكره، ص 23.

[2] المرجع السابق، ص–ص 63، 69.

[3] المرجع نفسه، ص 134.

[4] فرانيس فوكوياما، نهاية التاريخ والإنسان الأخير، تر:مركز الإنماء القومي، بيروت 1993 ، ص 66.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

"نحن الذين نعيش في ديمقراطيات لبيرالية ففي عصر جدودنا كان العديد من الناس العاقلين تزول فيه الملكية الخاصة والرأسمالية، كما يجري فيه أيضا تجاوز السياسة: إنه "زمن المستقبل الذي يفي" أما اليوم، بينما نحن بالضبط في مستقبل جدودنا، فمن الصعب علينا بالعكس أن نتصور عالما يكون أفضل جذريا من عالمنا أو مستقبلا لا يكون بشكل أساسي ديمقراطيا ورأسماليا، فمن المؤكد أن ضمن هذا الإطار يمكن تحسين أشياء كثيرة، باستطاعتنا أن نقدم مساكن للمتشردين ونؤمن حقوقا أفضل للأقليات وللنساء، ونحس التنافس ونخلق منافذ عمل جديدة، بإمكاننا أيضا أن نتصور عوالم مقبلة أسوأ بكثير مما نعرفه حاليا يعود إليها التعصب، القومي أو العرقي أو الديني بقوة، أو نتعرض فيها لحرب أو لكوارث إيكولوجية، ومع ذلك ليس إمكاننا أن نصور عالما يختلف بشكل أساسي عن العالم الحاضر، ويكون أفضل منه، هناك عصور أخرى أقل عمقا في التفكير اعتبرت نفسها هي الأخرى أنها كانت الأفضل ولكننا وصلنا إلى هذه النتيجة بعد أن استنفذنا البدائل التي شعرنا أنه كان بإمكاننا أن تكون أفضل من الديمقراطية الليبيرالية.

إن الواقع الذي بلغناه ومدى الثورة الليبيرالية الراهنة في العالم يدعونا لنطرح السؤال التالي: هل نحن نشهد مجرد إحدى تقلبات الديمقراطية الليبيرالية أم أننا نرى صورة لتطور طويل المدى سينتهي إلى قيادة جميع البلدان على طريق هذا النظام؟" [1].

ففي هذا الإطار من الصورة ، يتخذ الطابع العالمي للثورة الليبرالية الراهنة أهمية خاصة ذات دلالة، وهذا يشكل فعلا شهادة إضافية بأن هناك عملية أساسية، تجري وتفرض صورة مشتركة من التطور على جميع المجتمعات الإنسانية، وباختصار هناك ما يشبه التاريخ الشمولي للبشرية باتجاه الديمقراطية الليبرالية. إن اعتبار فشل هذا النظام في بلد معين أو في منطقة بكاملها من العالم كشاهدة على الضعف الإجمالي للديمقراطية، يكشف بالعكس عن قصر نظر مدهش . إن الدورات وحلول التواصل ليست غير متوافقة من ذاتها مع التاريخ الشامل والموجه، كذلك فإن وجود دورات اقتصادية ذات أمد قصير أو متوسط لا يناقض إمكانية النمو الاقتصادي على أمد طويل.

فنجاح الديمقراطية بين الشعوب وفي مناطق متنوعة قد يوحي بأن مبادئ الحرية والمساواة التي ارتكز عليها النظام ليست وليدة الصدفة أو نتيجة لأحكام مسبقة ذات المركزية

---

[1] المرجع السابق، ص 72.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الإثنية، بل هي حقا التعبير عن طبيعة الإنسان كـ
اتسعت شمولية وجهة نظره.[1]

إن مثل هذه الاعتبارات توحي أننا لم نتقدم أبدا في محاولتنا فهم ركيزة الثورة الاقتصادية العالمية الراهنة أو ركيزة أي تاريخ شامل يستطيع الإحاطة بها، فالعالم الاقتصادي الحديث هو بنية كثيفة وضاغطة تمسك جزءا مهما من حياتنا بقبضة حديدية، ولكن العملية التي جاء بواسطتها إلى الوجود ليس لها الغاية نفسها التي هي للتاريخ وهو لا يكفي لإقناعنا إن كنا قد بلغنا هذا التاريخ أم لا، لذلك من الأفضل لنا أن نستند ليس إلى "**ماركس**" والعلوم الاجتماعية التقليدية التي ولدت من رؤية للتاريخ المرتكز على الاقتصاد، وإنما إلى "**هيغل**" "المثالي" الذي سبقه وكان أول فيلسوف يرفع تحدي "**كانط**" بكتابه "التاريخ الشامل".

إن فهم "**هيغل**" للأوالية التي تحيط بتطور التاريخ هي أعمق بشكل لا يقارن من فهم "**ماركس**" أو فهم أي اختصاصي معاصر في العلوم الاجتماعية، فالمحرك الأول للتاريخ الإنساني، بحسب "**هيغل**"، ليست الفيزياء الحديثة أو الأفق الذي يحكمها وما ينفك عن الاتساع، وإنما بالأحرى هو دافع غير اقتصادي تماما، أي الصراع من اجل الاعتراف. إن التاريخ الشامل بحسب "**هيغل**" يكمل الأوالية التي استخلصناها، ولكنه يعطينا فهما أوسع للإنسان، "الإنسان كإنسان". وهو ما يسمح لنا بفهم القطيعات والحروب والبروز المفاجئ للاعقلانية عبر هدوء النمو الاقتصادي، وهي أمور ميزت المجرى الحقيقي للتاريخ الإنساني.[2] .

هنا نؤكد مع **فوكوياما** أن القضايا الإنسانية مثل الأمن والنظام، العدالة الاجتماعية، والرفاهية، الحرب والسلام، التنمية الاجتماعية والاقتصادية، الزيادة السكانية، الإرهاب تلوث البيئة، المخذرات ... إلخ، خرجت من الإطار المحلي وصارت معولمة مرتبطة بدراسة وفهم النظام السياسي العالمي.

وليس بوسع بأي باحث أن يذهب إلى حد التسليم بمقولة أن النظام الدولي الذي عرفه العالم، بعد الحرب العالمية الثانية، قد ولى إلى غير رجعة، وأن نظاما جديدا قد حل محله،

---

[1] المرجع السابق، ص 77.

[2] Blandine Kriegel, Etat du droit ou empire ? Bayard éditions, 2002. Paris, France. P 195

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

فما يشهده العالم أقرب إلى الفوضى الدولية الم
الراهنة تمر بمرحلة إنتقالية ذا طبيعة خاصة، وليس

إن التاريخ الشامل للبشرية لا يعني تاريخ الكون، فهو ليس فهرسا موسوعيا لكل ما نعرفه عن الإنسانية، بل إنه بالأحرى محاولة لإيجاد ترسيمة للتفسير فحسب لتطور المجتمعات الإنسانية العام . ففكرة كتابة تاريخ شامل لم تتبناها كل الشعوب ولا كل الثقافات، بالرغم من أن التقليد الفلسفي والتاريخي للغرب ينطلق من اليونان، فإن فلسفة اليونانيين القدماء لم يباشروا أبدا بمثل هذا المشروع، لقد تحدث "**أفلاطون**" في كتاب الجمهورية عن دورة طبيعية معينة للأنظمة، بينما عرض "**أرسطو**" في كتاب السياسة، أسباب الثروات وكيفية تحول بعض أنواع الأنظمة إلى أنواع أخرى. فـــ"**أرسطو**" كان يعتقد بأن ليس من نظام سياسي يستطيع إرضاء الإنسان حقا وأن عدم الرضا الدائم هذا يدفع الإنسان لتغيير النظام بشكل مستمر بحركة دائرية لا نهاية لها. لم تكن الديمقراطية تحتل أي موقع خاص في هذه الحركة لأسباب معينة تتعلق بالطبيعة أو بالاستقرار، فهذان الفيلسوفان بسبب تجربتهما مع تاريخ أثينا بلا شك كان يعتبران أن الديمقراطية تميل عامة إلى تهيئة الطريق للطغيان. لم يكن "**أفلاطون**" ولا "**أرسطو**" يؤمنان بتواصل التاريخ، كان يعتقدان أن الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات كانت تقضي دورا ليس فقط على جميع المجتمعات الإنسانية الموجودة على سطح الأرض، بل أيضا تلغي ذكرها وتجبر الناس على إعادة البدء بالعملية التاريخية من أولها، فالتاريخ بحسب المفهوم اليوناني ليس طوليا بل دوريا. [2]

اعتبر "**ألكسندر كوجيف**" *(A.Kojeve)، في تفسيره لـــ"**هيجل**" أن الدولة الشمولية والمنسجمة قد تكون الدولة الأخيرة في التاريخ الإنساني لأنها مرضية كليا للإنسان، هذا الموقف يستند إلى نهاية التحليل إلى إيمانه بأولوية التيموس أو رغبة الاعتراف باعتباره الرغبة الإنسانية الأكثر عمقا في تجذرها وكونها الرغبة الأساسية، وبدلالتها حول الأهمية الميتافيزيقية والنفسانية للاعتراف، قد يكون "**هيجل**" و"**كوجيف**" أنارا في العمق الشخصية الإنسانية أكثر من فلسفة الآخرين، أمثال: "**لوك**" و"**ماركس**" الذين لم يحسبا حسابا إلا للرغبة والعقل، على الرغم من أن "**كوجيف**" أعلن أنه لا يملك معيارا يتعدى التاريخ لقياس مدى

---

[1] عالي العطار، العولمة والنظام العالمي الجديد، دار العلوم العربية، بيروت، لبنان، ط2، 2004.ص45

[2] Blandine Kriegel, Etat du droit ou empire. Op cit, P 85.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ملاءمة المؤسسات الإنسانية، فإن رغبة الاعترا
في النهاية كان بالنسبة له جزءا ثابتا في الطبيع
المنبثق من هذا الجزء وإن تطلب مسيرة تاريخية طولها عشرة آلاف سنة وأكثر، لا يزال يشكل جزءا مكونا من النفس، أكان بالنسبة له أم بالنسبة لـــ"**أفلاطون**[1]".

إن فكرة "**كوجيف**" القائلة إننا أصبحنا اليوم في نهاية التاريخ، فعلا تصمد أو تنهار وفق قوة المقولة التي تعلن أن الاعتراف الممنوح من قبل الدولة والديمقراطية اللبيرالية والمعاصرة يرضي بشكل كامل الرغبة الإنسانية بالاعتراف. كان "**كوجيف**" يعتبر أن الديمقراطية اللبيرالية الحديثة نجحت في إحداث تألف بين أخلاقية السيد وأخلاقية العبد، متجاوزة التمييز بينهما مع الاحتفاظ بشيء ما من شكلي حياتهما، فهل هذا صحيح ؟ وبالأخص، هل ساهمت الميغالوتيميا (تأكيد الذات)عند السيد بشكل منتصر وجرى تأطيرها بواسطة المؤسسات السياسية الحديثة، بحيث أنه لم تعد تطرح المشاكل بالنسبة للسياسة المعاصرة ؟ هل يرضى الإنسان على الدوام بأن يعترف به فقط كمساو للناس الآخرين، أم أنه سيطلب المزيد مع الوقت ؟ إذا كانت الميغالوتيميا قد سامت كليا بالفعل وجرى كبحها بواسطة السياسة الحديثة، فهل ينبغي علينا أن نقول مع "**نتشه**" إن ذلك ليس سببا لتحجج بل هو بالأحرى كارثة لم يسبق لها مثيل؟ [2].

وقد لمحنا في الاستطلاع الذي بثته شبكة (ABC) الأمريكية لآراء عدد من أبرز الكتاب والمفكرين الأمريكيين حول ما حدث في الحادي عشر من سبتمبر، إشارات، إلى أن تغييرا يجتاح العقل الأمريكي. فأحد الروائيين الأمريكيين يقول إن تأثيرات إيجابية على الحياة الأمريكية تطل من بين حطام الأبراج الضخمة في نيويورك، وهي تأثيرات تدفع الأمريكيين إلى إعادة التفكير في المشاعر والدوافع ومراجعة الحسابات وأوراق التاريخ، لقد اكتشفنا أننا نعرف جيدا كيف يمكن أن يصبح الفرد منا طبيبا أو مهندسا أو محاميا ناجحا،

---

[1] **ابن رشد**، الضروري في السياسة، مختصر كتاب السياسة لأفلاطون، ترجمة، تحقيق: أحمد شعلان تقديم: محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية سلسلة التراث الفلسفي العربي، ص 213.

** مفكر فرنسي1902-1968

[2]Miguel Abensour, la démocratie contre l'état, (Marx et le moment machiavélien), éditions du Félin, 2004, Paris, France. P 45.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ولكننا لم نعرف كيف يصبح الإنسان منا إنسانا، [illegible]
على المدنية الحزينة، تجعل الناس أكثر لطفا وأكثر

وهذا المؤرخ الأمريكي البارز، يقول:" إننا على مدى الأعوام العشرة الماضية ومنذ انتهاء الحرب الباردة، أقمنا حفلا صاخبا سيطر علينا فيه المرح واستغرقنا وقتا طويلا من متابعة تفاصيل الحياة الخاصة للرئيس، وخضعنا للوهم، فأغفلنا أننا بسياستنا أوجدنا أعداءً كثيرين. لقد اعتدنا أن نكون القوة الرئيسية في العالم وأن نحارب بدون ضحايا مستندين إلى قوتنا التكنولوجية المخيفة، وجاءنا التحدي فجأة من حفنة من البشر لا يشكلون أمة ويسكنون الجبال بلا منازل".[1]

ويبدو أنه مع مرور الأيام يزداد انكشاف الجوانب المظلمة من العولمة على أساس أن التحرير المطلق لحركة التجارة، وغياب القيم الإنسانية ذات الصلة بالعدالة الاجتماعية، يعنيان خدمة مصالح الأقلية القوية على حساب الأغلبية الضعيفة من شعوب العالم، وتفتح هذه الحقيقة بابا واسعا أمام موجات غير مسبوقة في الاضطرابات وعدم الاستقرار، احتجاجا على ما يشهده الاقتصاد العالمي من تفاوت وغياب للمساواة والعدالة.

وفي هذا يتضح تراجع عالم الاقتصاد البريطاني المشهور "**جون جراي**" عن مواقفه المؤيدة للعولمة، والداعية إلى الحرية التامة في المجال الاقتصادي. حيث أنه كان مستشارا اقتصاديا مقربا من رئيسة الوزراء السابقة "**مارجريت تاتشر**"، وكان أحد العقول الفكرية الجبارة وراء سياسات "**تاتشر**" المندفعة نحو اقتصاد السوق وحرية التجارة، لكن عاد الآن ليقول إن عولمة الاقتصاد وحرية التجارة ظاهرتان من صنع الدول القوية لخدمة مصالحها، وهو الآن ينادي بما يسميه إعادة بناء النظام العالمي على أسس ديمقراطية، تحفظ سيادة حقوق الشعوب الفقيرة، ولا تدع زمام الاقتصاد العالمي رهينة تعبث بها أصابع الأغنياء والشركات العملاقة في الدول المتقدمة.[2]

يقول نعوم "**تشو مسكي**": "إن العدو الأضعف كثيرا يجب أن يطحن طحنا، لا أن يهزم فقط إذا أريد تلقين من يلزم الدرس الأساسي في النظام العالمي الجديد، نحن السادة وأنتم

---

[1] إبراهيم نافع: انفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة مؤسسة الأهرام، ط1، 2002، ص 21.

[2] المرجع نفسه، ص 29.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تمسحون أحذيتنا". هكذا يصف هذا المفكر الاس
أمريكا تريد تركيع العالم حتى تبقى مصلحة أمريك
وبقدر الشرارة التي قدحها "**هنتنغتون**"، وما مهد لهذه الطروحات أيضا "**فرانسيس فوكوياما**"، قد أثارت العديد من النقاشات على صفحات الصحف والمجلات، ومحاور للعديد من الدراسات والبحوث والحلقات النقاشية، فإنها إنقسمت ما بين معارض ومنتقد لما جاء به "**هنتنغتون**"، ومؤيد مسحوبا بوعي مسبق في تصوراته لإعطاء الشرعية والتنظير (العقلاني) كما حصل بعد أحداث **الحادي عشر من سبتمبر**، على وفق (حتمية حضارية) جديدة لوجود نظام دولي جديد، أو إن صح التعبير (النظام العالمي العولمي)، و(الحرب العادلة)[2] التي يخوضها أركان هذا النظام، فإن ما طرحه "**هنتنغتون**" بالتحديد له خصوصيتة وراهنيته في ضوء خصوصية وراهنية الوضعية العالمية المشخصة التي انطلق منها وتحدث باسمها[3] .

وفي الواقع، فإنه من أجل فك الإشكالية القائمة بين الصراع الذي شكل محور تصورات "**هنتنغتون**"، وما سبقه من فلاسفة ومفكري القرن التاسع عشر الأوروبي، [4] وأصبح من سمات المركزية الأوروبية، لا بل الرمح الذي تلاقفه سياسة النظام الدولي الجديد لبناء صرحهم والذي استلهموا كل مداخل ومخارج هذا الصراع من تلك المقولات الهنتنغتونية، مقابل الحوار أو التعايش الذي له شروطه وعناصره الأساسية، الذي تدعو إليه الحضارات الأخرى التي لا تفرض (الصراع) مع الأخر، وبالشكل الذي يتعارض مع قيم (ثقافتها)، فإن كل ذلك يشترط ضبط المسألة أولا مصطلحا وإشكالية[5].

ومن هنا لابد من الانطلاق المصطلحي للحضارة: الصراع والحوار بغية حل (التناقض) القائم ليس فقط من ناحية القطيعة المعرفية (الابستمولوجية) والحتمية الحضارية، وإنما من خلال الأهداف السياسية الكامنة في المضمون الذي يطرحه الفكر الغربي المعاصر، وإرساء شروط الحوار بدلا من إقصاء الأخر عنوة من مسيرة التاريخ،

---

[1] ضياء مجيد الموسوي، العولمة واقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية،ط2، 2005، بن عكنون، الجزائر، ص 169.

[2] صموئيل هنتغتون، صدام الحضارات، إعادة صنع النظام العالمي الجديد، تر: طلعت الشايب، إصدار دار السطور، القاهرة، 1998، ص08.

[3] طيب تزيني، نقد (صراع الحضارات) ما بعد الحداثة، (صراع الحضارات والثقافة)، الجديد في الأيديولوجية العولمية المراوغة، مجلة الآداب السورية، دمشق، العدد3/4 ، أذار نيسان،2000، ص08.

[4] ناظم عبد الواحد الجاسور، المرجعية الفكرية، للخطاب السياسي الإستراتيجي الأمريكي ما بعد الحادي عشر من أيول/سبتمبر 2001، منشورات دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 2006. ص 8.

[5] المرجع نفسه، ص 9,

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وخصوصا، وأن هناك من يعتقد في الفكر الأم
(الحرب العادلة) لأنه من المستحيل أن يحصل
أكده "**صموئيل هنتنغتون**" في مقال نشر في مجلة "**نيوزويك**" بعد أحداث الحادي عشر من أيول/سبتمبر 2001 وشاركه في التصور "**فرانسيس فوكوياما**" من خلال مقالته التي نشرت في مجلة "**نيوزيك**" تحت عنوان (هدفهم المعاصر)[1].

إضافة إلى الدراسات والمقالات الأخرى التي زخرت بها الدوريات الأمريكية والأوروبية حيث انطلقت في نفس الاتجاهات (التبريرية) التي حدد مساراتها "**هنتنغتون**" و"**فرانسيس فوكومايا**"، وما أفضى به الفكر الأمريكي المعاصر قبل الأحداث وبعدها.

كما أن هناك من المفكرين الذين اقروا بضرورة الحوار، لا بل هناك من قال بأن العالم ثورة حضارية إنسانية واحدة، ومنهم أيضا من أكد على استحالة الحوار، وإختلاف حول (الحقيقة) في أي خطاب من (خطابات) المجتمع على حد تعبير "**ميشال فوكو**"، حيث أن الخطاب محصلة لصراع القوى داخل كل المجتمعات[2].

وإذا كان الخطاب يختلف من مجتمع إلى مجتمع تبعا لاختلاف القوى التي تتحكم في توزيع المعرفة والسلطة في كل مجتمع وبعلاقة المعرفة بالسلطة في كل مجتمع أيضا، الأمر الذي يترتب في النهاية،هو أن إرادة القوة هي التي تتحكم بإنتاج الخطاب، وأن العلاقات الحقيقية التي يمكن أن تقوم بين الحضارات هي علاقة قوة، أو علاقات صراع لا علاقات حوار[3].

وإذا كان الخطاب السياسي الأمريكي قد وجد من يقوم له بالتنظير في إصدار المفاهيم الخاصة (بحالة الإتحاد) الذي ألقاه الرئيس "**بوش**"، مذكرا العالم بأن الولايات المتحدة الأمريكية هي مصدر الخير كله[4] وأن العالم الذي يحوي الإرهاب هو أصل الشر كله، طبقا

---

[1] محمد السطوحي، فوكوياما يتحدث إلى وجهات نظر عن الإسلام والأصولية، مجلة وجهات نظر، مجلة شهرية تصدر عن الشركة المصرية للنشر العربي الدولي، القاهرة العدد 38، السنة الرابعة، آذار 2002، ص09.

[2] ناظم عبد الواحد الجاسور: المرجعية الفكرية، للخطاب السياسي الإستراتيجي الأمريكي ما بعد الحادي عشر من أيول/سبتمبر 2001، منشورات دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 2006. ص 9

[3] يوسف سلامة، نقد ما بعد الحداثة، الحضارات بين الحوار والصراع في عصر ما بعد الحداثة، مجلة الآداب السورية، العدد4/3 ، آذار/نسيان/200، ص10

[4] لقد سبق أن وصف توماس فريدمان الناطق الرسمي باسم الحكومة الأمريكية في صحيفة نيويورك تايمز بأن: (الولايات المتحدة تسعى إلى خير العالم)، ينظر في ذلك نعوم تشوميسكي، ضبط الرعاع، تر: هيثم علي حجازي، الدار الأهلية للنشر، عمان، 1997، ص109.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

لما طرحه **هنتنغتون** في (حرب المسلمين) فإن "**بو**
جامعة ستانفورد قد تساءل في صحيفة **لوس أنـ**
تفكير أمريكا اليوم؟. وإلى أي مدى ساهمت السياسات الأمريكية قصيرة النظر في الماضي وفي الحاضر في تهديد رفاهية وحياة أبنائنا وأحفادنا؟. [1]

ومن خلال هذه الأسئلة التي يطرحها ويحاول الإجابة عنها من خلال تتبع الكيفية التي تطور بها البشر ثقافيا وجنسيا منذ أن بدأت الحياة على كوكب الأرض، فإنه يشدد على أن الوطنية العمياء ليست بديلا عن التفكير المتأني فيما تقوم به من أفعال وتصرفات وما تتبناه من سياسات، ولكي لا تذهب أرواح الذين قتلوا، وعذاب الذين جرحوا، ومعاناة الذين فقدوا أحبتهم في أحداث سبتمبر هباء، فإنه يتعين علينا أن نعرف أن هناك الكثير من الأشياء التي يتعين علينا القيام بها في هذا الشأن، غير مجرد الاكتفاء بمطاردة بعض الأشخاص المسؤولين عن تلك الهجمات. إن الأمريكيين في حاجة إلى القيام بعملية إعادة تفكير عميقة في كافة المسائل الأخلاقية التي برزت إلى المقدمة بعد الحادي عشر من سبتمبر.[2]

يعلق أستاذ العلوم السياسية الفرنسي "**بير هاستر**" خطاب الرئيس "**بوش**" الإبن عن (حالة الإتحاد) بأنه يعبر عن النشوة الإمبراطورية لـــ " **جورج بوش**" الذي كان دائما يبحث عن (نصر يقدمه للشعب الأمريكي على عتبة القرن الواحد والعشرين، والشيء نفسه مع فكرة **باراك أوباما** في الحرب ضد الإرهاب بأفغانستان)[3]، وإن هذا الخطاب الذي جاء (بمثابة إعلان حرب) وبلغة إستعلائية وعدائية، فإنه بالعكس مما جاء في الخطابات السابقة المعتادة عن حالة الإتحاد، وهو الخطاب السنوي الذي أعتاد أن يلقيه الرئيس الأمريكي عن ما تم إنجازه، وما سوف يتم إنجازه وفق البرنامج المحدد، فقد جاء هذا الخطاب خاليا من الإشارة إلى أي مسألة تخص السياسة الخارجية ما عدا موضوع الإرهاب، ومحددا إستراتيجية جديدة (إستباقية، وأعمال وقائية) لمواجهة الدول الأكثر خطرا، وبدلا من تركيز على ضرورة بناء عالم تسوده الشرعية الدولية ويحتكم للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة،

---

[1] بول أر أيرليش، أية قضايا أخلاقية تشغل تفكير أمريكا اليوم؟، صحيفة الإتحاد الإماراتي، العدد 9717، الإثنين 11شباط 2002، ص110

[2] المرجع نفسه، ص110

[3] إلياس حنا، النظام الدولي والخيارات الأمريكية الجديدة، مجلة شؤون الأوسط العدد 105، شتاء 2002، ص111.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ويعزز من دورها في تسوية النزاعات وإحلال (سياسة الأحادية الحادة المتطرفة مستمرة في طبع

وإذا كان الكاتب الفرنسي الكبير "**ريموند آرون**" قد لخص الحرب الباردة وسباق التسلح بالقول إنه خلال، تلك الحقبة "بدا السلام مستحيلا والحرب غير محتملة" « paix impossible, Guerre improbable » فإنه يمكنا اليوم القول إننا تحركنا إلى حالة أصبح فيها السلام غير محتمل والحرب غير محتملة، « paix improbable, Guerre improbable ».[2]

هناك نقد أكثر جذرية، أو باستخدام اللفظة المعاصرة، نقد "**حيوي**" للنظام العالمي الراهن، يستند إلى رفض الحكم المعلوم والسيطرة الغربية باعتبار ذلك إمبريالية، وينتشر مثل هذا النقد في العالم الثالث، ويمكن أن يأخذ شكلا تحليليا أو تحريضيا، وهنا تبرز ظلال الحقبة الإستعمارية والحرب الباردة بوضوح.

ومصدر هذا النقد متعدد، فبعضه يأتي من اليسار المعروف أو الكلاسيكي ، وبعضه الأخر يأتي من الرفض ما بعد الحداثي لـــ (مشروع الاستنارة)، وبعض أخر أيضا يأتي من توجهات إجتماعية أكثر جدة معادية للهيمنة، برزت من الحركات البيئوية والاجتماعية، فـــ **لينيين** ومتطرفو البيئة، و **ماو تسيتونغ** ومعارضو سياتل، تجمعوا في تحالف واع ضد الهيمنة الغربية والمشروع الإمبريالي، ولهذا فإننا لا نستمع إلى مقولة إن العولمة هي شكل من أشكال الإمبريالية أو الهيمنة الأمريكية فحسب، بل أيضا إلى مقولة "إمبريالية حقوق الإنسان". [3]

على أن هناك عدة مشكلات كبيرة متعلقة بـــ "المعاداة الجديدة للإمبريالية"، التي هي رفض معولم ومربح إلى حد ما وواسع الانتشار، ويمكن القول بالفعل هنا إن الرضى عن النفس الذي يسود عند الذين يسيطرون على القوة، يقابله رضى عن النفس مكافئ عند الناقدين للإمبريالية لكن كل الرفض المتسرع، ومعاداة الغرب، أو الفانتازيا البيئية، لا يقدم إلا القليل على صعيد طرح نظام بديل، فكري أو أخلاقي، تماما كما لا تقدم المصادقة على نظام القوة (السائد) نفسه أي بديل أخر. [4]

---

[1] ناصيف حني، خطاب بوش وحالة الأحادية في السياسة الدولية، صحيفة الإتحاد الإماراتية، العدد 9715، السبت 9 شباط 2002، ص111.

[2] فريد هاليداي، الكونية الجذرية لا العولمة المترددة، تر: خالد حروب، دار الساقي، ط1، 2002، بيروت، لبنان، ص26.

[3] فريد هاليداي، الكونية الجذرية لا العولمة المترددة، مرجع سبق ذكره، ص80.

[4] Jaques Attali, Dictionnaire du XXIe, Paris Ed. Fayard, 1998, PP.146 _ 147.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

يقول "**جاك أتالي**" في كتابه « **re du XXIe** سوف تكون اليوتابيا العظيمة للعصر القادم[1]

وليس ثمة موضوع يلهب خيال المفكرين، أو يعزز المشروعات التي تأمل، بحماسة، بأن تتجاوز عقبات الحاضر أكثر من إيجاد نظام عالمي أو معولم، برغم قصر الأمد الزمني الذي إتصف به في السابق أو قصر حركته المتأبدة وتحتوي تلك المشروعات على أبعاد سياسية واجتماعية وثقافية، وتطمع إلى العالمية، Internationalisme، بمعنى الوصول إلى سياسة تعالج المصالح المعولمة وليس القومية فقط، وتطمح إلى الكونية « **Comopolitanism** » بمعنى إقامة مجتمع يضم العالم بأسره ويحتوي سجل التاريخ في هذا السياق على نسب للصورة بشكل أكيد، فهو من ناحية يعزز الطموحات تلك، لكنه يقدم أيضا تحذيرات حول الصعوبات وأحيانا المخاطر، والمتضمنة فيها. [2]

خلاصة الفصل:

ما يجري على ساحة العالم من أحداث عاصفة وانفجارات متلاحقة في غير مكان، يكاد يحشر الجميع في المأزق الخانق، ويصدهم بما لا يريدون أو بما يخشون منه، إنه يخلق حالة

---

[1] فريد هاليداي، الكونية الجذرية لا العولمة المترددة، مرجع سبق ذكره، ص195.

[2] فريد هاليداي، الكونية الجذرية لا العولمة المترددة، مرجع سبق ذكره، ص196.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

طوارئ كونية، تجعل الكرة الأرضية في غاية ا
الأعمال الإرهابية والأزمات الدورية.

وهكذا تسيطر على المشهد العالمي، حالة من التردد والتخبط بل التورط والتواطؤ، هذه حال الأكثرين خاصة أصحاب العقول الإستراتيجية، ممن يندبون أنفسهم لقيادة العالم والسيطرة عليه. وهذه هي الحال، بنوع أخص، لدى أصحاب المشاريع الأصولية، ممن يدعون امتلاك الحلول لإنقاذ البشر وإصلاح الأمم.

غير أن الحال دوما بعكس الإدعاء، فالمجريات تفصح الدعوات، والنتائج تنقض المقدمات، تماما كما أن الوسائل تدمر الغايات، وتلك هي المفارقة والمخاطرة، انفضاح

مزاعم السيادة والسيطرة على المقدرات والمصائر، الأمر الذي يحيل السياسات والاستراتيجيات إلى حقول ألغام، تولد ما نشهده ونعاني منه من النزاعات والاضطرابات والإنفجارات.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الفصل الثالث:

النظام الإمبراطوري الجديد

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تمهيد:

نحن اليوم نعيش عصر التنافر المفرط، ويظهر هذا التنافر بين العالم وتصورنا له، وبين انتماءاتنا والمصير الذي سنؤول إليه، وبين التقنيات التي نخلقها وعجزنا عن السيطرة عليها، وبين الثروات التي ننتجها والسلطان الذي تمارسه علينا، وبين انشقاقنا عن الآخر وانفصالنا عن ذواتنا. فعلى مدى جيل كامل بل ربما عشرين عاما، شهدنا انهيار عالم وظهور آخر دون أن يكون لدينا أدوات لإدراك أو حتى الإحاطة بهذا الانقلاب، فما هو التصور القديم الجديد لهذا التغير؟.

في البداية لو نتبع كيف نشأت الإمبراطورية كنظام جديد، انطلاقا من مفهوم الديكتاتورية الإمبريالية.

1-مفهوم الديكتاتورية في الحقل الفلسفي المعاصر:

تثير الديكتاتورية للوهلة الأولى مقولة فقدان الحرية وقيام نظام سلطوي مهما يكن نوع المجتمع المعني. فالديكتاتوريات التي تتطور في المجتمعات الرأسمالية هي ديكتاتوريات يمينية، إذ لا تثير فرضية الديكتاتورية فكرة عدم المساواة فحسب، وإنما تثير أيضا مسألة فقدان الحرية لانقطاع الصلات مع التقاليد الليبرالية، ونشير في هذا الصدد على عدم المساواة إلى أنها صلة مشتركة بين جميع المجتمعات الرأسمالية وتتولد عن الحرية الاقتصادية وقانون المنفعة،[1] ولكن كيف تتقوى هذه الديكتاتوريات؟

1-1 مورفولجية الديكتاتوريات:

عملت جل الديكتاتوريات السابقة على :

1. تشابك في السلطات: فالحرية التي يضمنها مبدأ فصل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، تتأثر وتتركز السلطات بين يدي رجل واحد أو مجموعة صغيرة من الرجال.

---

[1] شوميلية جاندرو وكور فوازييه، مدخل إلى علم الاجتماع السياسي، تر: إسماعيل الغزال، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط2، 2002 ، ص 67.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

2. تقليص وحتى إلغاء حريّة التعبير وحرية ال
للسلطة السياسية تحتكره الأقلية الحاكمة.

3. منع بعض الأحزاب السياسية أو حتى تقليصها إلى حزب واحد،أي غياب حرية التنافس على السلطة. [1]

4. عدم استعمال الاقتراع العام، إما بإلغاء الانتخابات التي قد تؤدي إلى تمثيل الشعب أو بالتحكم بهذه الانتخابات بفعل الإكراه أو التهديد اللذين تمارسهما السلطة الحاكمة على الشعب.

5. تقليص وحتى إلغاء الحريات الفردية بكاملها لحرية التنقل، حرية التجمعات، حق الإضراب.[2]

وتعتمد الديكتاتوريات على:

1. **الجيش:** الدكتاتورية نظام لا يرتكز على القانون،فهي لذلك تعتمد بصورة أساسية على القوة المادية،والعنصر الأساسي هو الجيش.

2. **الميليشيات:** هي تنظيمات مختلفة عن الجيش تعبر عن الاتجاه الموازي لشبكات السلطة.

3. **القمع:** تستخدم جميع أشكال الديكتاتوريات الوسائل القمعية،وهذا يعني تصفية المعارضين بتجريدهم من كل فاعلية ومن حرية العمل.

4. **الدعاية:** السمة الحقيقية للنظام متخفية وراء ستار إجماع الجسم الاجتماعي الذي تم تحقيقه بفضل تطوير الوسائل الدعائية.تحاول هذه الوسائل إظهار النظام وكأنه نظام شرعي.

5. **الدعم الخارجي:** يظهر هذا الدعم في الديكتاتوريات المعاصرة (دور وكالة الاستخبارات الأمريكية C.I.A). [3]

---

[1] المرجع السابق، ص-ص 68، 69.

[2] المرجع نفسه، ص 69.

[3] المرجع نفسه، ص-ص 70، 71.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وهنا يفرق "ويبر" Max Weber بين

التقليدية: مثل الملكية الوراثية.

العقلانية: مثل الديمقراطية.

الشخصية: مثل الديكتاتورية. [1]

فالديكتاتور هو الشخص الذي يملك مواهب ومؤهلات أكثر من غيره. وهو الوحيد القادر على فهم تفسير القوى الخفية للجماعة، فمن الطبيعي أن تعبده، فصورته واسمه يجب أن يكونا في كل مكان. [2]

1-2 أنواع الديكتاتوريات (الدولة الفاشية و الدولة الرأسمالية):

- تنتسب الدولة الفاشية إلى الدولة الرأسمالية، وكل واحدة منهما تمتلك خصائص مشتركة، بيد أنها شكل لدولة استثنائية تقابل أزمة سياسية (وداخل هذا الشكل للدولة الاستثنائية شكل للنظام الخاص، يوجد أشكال أخرى:الديكتاتورية العسكرية والبونابرتية...الخ.). وهي شكل لدولة استثنائية تتميز:

- بالانتماء الكلي لجميع المؤسسات إلى الدولة، لا وجود لمؤسسات أو منظمات مستقلة بين الدولة من جهة والمجتمع المدني من جهة ثانية.
- مجموعة الآلة الإيديولوجية للدولة تلقي في الدولة الاستثنائية كيانا رسميا، غير أن الدولة الديمقراطية تنكر تلك الآلة الإيديولوجية كآلة خاصة باسم الحياد وعلمانية الدولة. [3]
- بالتعديل المميز للنظام القانوني، إذ ينظم هذا النظام ممارسة السلطة في الدولة الرأسمالية ويضع القيود على تلك الممارسة. أما في الدولة الاستثنائية فهو يتخلى عن مكانته لصالح الحكم الاستبدادي.

---

[1] أحمد زاير، الدولة في العالم الثالث، (الرؤية السوسيولوجية)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1985. ص 77.

[2] **Sintomer, Yves,** la démocratie impossible ? politique et modernité chez weber et Habermas, Edi la découverte, Paris, France, 1999 P 29 .

[3] المرجع نفسه، ص 112.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- يحدد الانفصال بين الحكام والمحكومين للجماهير الشعبية في إطار الحزب الواحد.

والديكتاتورية لها ألف صفة وصفة، وهي كامنة في الروح والنفس واللغة والشعار والشعائر والسلوك والتصرف والقول والفعل ورد الفعل وأحكام القيمة، والجهل، والعمالة والخيانة والتبعية والإتباع والانتهازية والوصولية، وكل هذه أنماط مـــن الديكتاتورية المقنّعة. [2].

وإذا سقط الديكتاتوري هل نقبل بالإمبراطور؟ وإذا سقط الاستبداد، هل نقبل بالاستعباد؟ أليست الإمبراطورية، بما تنطوي عليه من سيطرة على المسكونة والمعمورة، باسم نهاية التاريخ وصدام الحضارات،وسيادة الأقوى، وإلغاء الآخر والاختلاف والحق بالاختلاف، والرأي الآخر،ديكتاتورية أشد فتكا واستبدادا وسيطرة على العالم والعالمين؟. فالديكتاتورية واحدة بجوهرها، وماهيتها، وإن تعددت معمولاتها. [3]

2 –مقاربة بين النظام الإمبراطوري والنظام الإمبريالي:

الكثير من رجال السياسة والفكر يكتب اليوم قائلا: "لقد أردنا تغيير العالم متسلحين بمسلماتنا الفكرية، وعلينا الآن إعادة تعلم كيفية تفسيره، غير أن الكلمات والتعبيرات التي اعتدنا بواسطتها إدراك الوقائع قد طالها البطلان"[4]، فهذه التعابير تتعثر في مواجهة الأشكال المجتمعية، وسيستام (système) السياسة التي تطرح سمات قديمة ومبتكرة على حد سواء، ومما يثير الدهشة والعجب أيضا أننا من أجل تحاشي استعمال المضامين والمفاهيم العائدة إلى الماضي، نميل أكثر إلى استخدام تعابير يشوبها الالتباس والغموض وتفتقر إلى الشفافية.

---

[1] حسنين توفيق ابراهيم ، العولمة، الأبعاد والانعكاسات السياسية، رؤية أولية من منظور علم السياسة،عالم الفكر، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون، ص–ص 88، 89.

[2] Pierre De Senarclens, La Mondialisation - Théories, Enjeux Et Débats .3ème édition. Armand Colin. P 198

[3] ديفيد، هارفي، الإمبريالية الجديدة، ترجمة: وليد شحادة، شركة الحوار الثقافي، بيروت 2004، ص 199.

[4] المرجع نفسه.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

فالإمبراطورية هي سيستام-عالم (monde سياسي واقتصادي وعسكري قد تتميز به أمة الأمم.

غير أن السستام الإمبراطوري يتمتع ببعض الاستقلالية مقارنة مع الإمبريالية، بل أنه قد يكون في بعض الظروف ويعمل السستام الإمبراطوري التاجر، بالأخص على ساحة الاقتصاد ومبدأ التوافق وهو من هذا المنطلق يحاكي التقليد البريطاني لإمبراطورية التجارة الحرة (free trade) أكثر مما يحاكي إمبريالية النموذج النابوليوني. إنه نموذج الإمبراطورية التجارية والعالمية والديمقراطية التي يسيطر عليها احتكار القلة، والدولة العالمية بالمعنى الكلاسيكي للكلمة تهدف إلى تأمين هيمنتها الكاملة، غير أنها تخفق في تحقيق هذا الهدف بوجود قوى أخرى، وإن شاركتها الالتزام بقواعد الإمبراطورية العالمية التاجرة، تعارض إرادة الدولة العالمية في تحقيق الهيمنة الشاملة، وبالتالي فإن اللعبة التقليدية التي تمارسها القوى في البحث عن توازنات بين الأمم بنيوية كانت أم ظرفية، تبقى المعطى الأساسي للسستام الدولي الراهن.[1]

نحاول أن نطرح من خلال هذا البحث تساؤلات والإجابة عليها، وفي حال تعذرها نكون على الأقل قد أسهمنا في توضيح بعض مسالك هذا الغموض الكبير الذي يكتنف العالم. إن الإمبراطورية التاجرة ترسم لنا اليوم آفاق المستقبل دون أن تعين حدود هذه الآفاق، لقد عرف التاريخ العديد من الإمبراطوريات القوية، وربما أقوى من تلك التي نعيشها، ولكنها انهارت مع مرور الزمن تاركة وراءها فقط آثارا من الحجارة وأشكالا لا حياة فيها، ويعجز أي واحد منا عن تحديد ما إذا كنا نجتاز مرحلة نهوض حضارة أم أننا في نهاية عصر انتشارها وتوسعها، ولا ينبغي لعدم اليقين هذا أن يتشعبه موقف يشوبه العجز أو التراجع، ذلك أن وحدة الرهان على التنوع في العالم من شأنه صون وحماية المستقبل.

3- مفهوم النظام الإمبراطوري الجديد:

الكوكبة، العولمة، تعبيران لا غنى عنهما في فهم التاريخ الذي نعيش، فهي إشارات خفية بالنسبة للغالبية العظمى، وهي أبواب سحرية للبعض وطلاسم للبعض الآخر، وفي مطلق الأحوال، تخرج هذه التعابير في صلب العديد من النقاشات والجدالات الدائرة وتضغط بثقلها،

---

[1] دي، بورج، وج، تراث العالم القديم، ترجمة: زكي سوس، الهيئة المصرية للكتاب، 1999. ص 122.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

كما يفعل قانون الأجور الحديدي[1] **(loi d'airain)** القرن الماضي، تمحورت الدراسات الفكرية حول أوالية تدويل الرساميل وحرية حراك الأسواق المالية واستقلاليتها عن الاقتصاد الحقيقي، وثانيهما خلفية، وهي انتشار نموذج المؤسسات ضمن شبكات (الصناعية، الخدماتية، المالية...)، وبروز اقتصاد المعلومات حيث يعمل المتخيل الافتراضي على مزاحمة الواقع الحقيقي، ولا تنفصل هاتان الحركتان عن بعضهما البعض بل هما بالأحرى مترابطتان، غير أننا وبعد مرور ثلاثة عقود على انطلاقة هذه العملية وما رافقها من ملاحظات وبيانات وتحليلات، لا نزال نفتقر إلى رؤية شاملة، ربما لعدم اكتمال العملية؟ تتبع إمكانية الحكم عليها بشكل واف.

حركة توحيد الكرة الأرضية، تغريب العالم، نموذج رأسمالية عالمية جديد وفي الاتجاه المعاكس، تفتيت مناطق كاملة من العالم، تجزئة للمجتمعات، استعباد لبعض الفئات الاجتماعية، إفقار لقطاعات واسعة من الطبقات الوسطى، ثنائية على نطاق الكرة الأرضية بين فئات "منخرطة" وأخرى "غير منخرطة" أو حسب تعبير "**جيريمي ريفكين**"* **(J-Rifkin)**، بين فئات لها منافذ إلى السستام وأخرى مستعبدة.[2]

وما هو فعلا مدعاة للقلق، أن المقولات والمفاهيم التي تدعي تعريف هذه العملية، هي نفسها التي تستخدم في حجبها وإضفاء الغموض عليها:"فالعولمة" و"الكوكبة"، هما تعبيران حياديان يرسمان تفصيلات مجردة، ولا يتطرقان إلى أشكال السلطة والمضامين المجتمعية الجديدة، غير أن الأمر يتعلق بـــ "سيستام – عالم" يشجع على نشوء تكتلات إقليمية، واتساع التجارة، وتداول السلع على النطاق العالمي، وتشكل تدريجي لرأي عالم كوني، وإنتشار أنماط معينة من القيم، ولكنه أيضا يحفز انتشار آليات سيطرة لازمة، كما يحفز التحولات في السيادة، وتفكيك البنى المجتمعية، والتصنيف التراتبي للشعوب، فالعالم يشهد انتشار بنية

---

[1] لو مات عدد من العمال جوعاً لقل عددهم، ولو قل عددهم لارتفع أجرهم، وهذا هو **قانون الأجور الحديدى** الذى حدد للعامل جحيما "لا يموت فيه ولا يحيا".

* الناقد الاقتصادي والاجتماعي الامريكي **جيريمي ريفكين**، رئيس مؤسسة أبحاث التوجهات الاقتصادية

[2] Wendelin Ettmayer, Etat – nation ou état mondial ? , Traduit par : Sandrine Woelffel, Ed : Hirle, 2008 France. P 93

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

سلطة جديدة على كامل الكرة الأرضية، فهو حدد عالم يتحول بكليته إلى سيستام اقتصادي واحد.

إن القوى السياسية تحافظ دون أدني شك على تميزها وفرادتها، غير أن هذه القوى كانت، في الماضي قادرة على التمفصل بواسطة نسق إنتاج وتبادل على قدر كبير من التنوع، حتى في الفترات التي سيطرت فيها عملية تدويل رأسمال التي اختتم بها القرن التاسع عشر وطبعت أو حكمت ثلاث أرباع القرن العشرين، أما اليوم فإن النموذج الاقتصادي الذي يميل إلى الهيمنة، هو نفسه في كل أصقاع المعمورة مسهما في توليد التفاوتات، وفي إنخراط بعض شرائح المجتمع في مجرى سيره، وفي تحديد معايير جديدة للتفاوض، وبإدراج المحلي في العالمي والعكس بالعكس ويستشير هذا "سيستام – عالم" الذي برز في الثلث الأخير من القرن العشرين دون أدنى شك إلى عملية تحول حضاري توازي في أهميتها تلك التي ظهرت في بداية القرن السادس عشر والتي أطلق عليها "**فرناند بروديل**" تسمية "الحضارة المادية الرأسمالية" غير أن هذا السستام لا يقتصر على الغرب فقط وإنما يتميز بكونه عالميا وإمبراطوريا وتاجرا، وهذا التعريف سيستوجب المزيد من التحليل والتفسير. [1]

4-الإمبراطورية وأنسقتها:

يتعلق الأمر بسيستام، أي بنية من العلاقات الوظيفية ويعرف السستام، كما نعلم بعناصره الداخلية وبمحدداته الخارجية على حد سواء، وهو لم يكن قط بنية مغلقة، بل أولية تستمد نموها من جدلية نزاعية داخلية، فالرأسمالية المعمولة المعاصرة على الصعيد النظري هي مسار وهي بنية في حركة مستمرة، ويجوز إطلاق تسمية السستام عليها، فقط لأنها قادرة على توليد الشروط المؤاتية لإعادة إنتاج ذاتها. [2]

ويتعلق الأمر بسستام عالمي لاجم للعلاقات المجتمعية على النطاق العالمي، ويميز المؤرخ الفرنسي، "**فرناند بروديل**" في سياق تحليله لبروز الرأسمالية الأوربية، بين الاقتصاد العالمي والـــ "سستام- عالم"، فالأول يشير إلى ما سماه "**سيموندي**" "السوق الكونية"،

---

(1) Yves Sintomer, la démocratie impossible ? politique et modernité chez weber et Habermas, Ed : la découverte, Paris, France, 1999. P 131.

(2) **جوينو، جان ماري**، نهاية الديمقراطية، ترجمة:ليلى غانم، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ،سرت، ليبيا ،ط1، 1995، ص 198.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

والجنس البشري أو الشرائح الواسعة من الجنس والتي تشكل اليوم إلى حد ما سوق واحدة[1]. أما من الكون أو قطعة من الكوكب مستقلة، قادر بالأساس على تأمين اكتفائه الذاتي وتضفي عليه روابطه ومبادلاته كوحدة عضوية"[2] ويقترح "**مانويل والترشتاين**" **(M. Waller Stein)** تعريفين متشابهين إلى هذا الحد أو ذاك بالإضافة إلى كون بعدهما الوظيفي أكثر وضوحا: أولهما الإمبراطوريات– العوالم **(empires mondes)** التي تتميز بهيمنة سستام سياسي واحد يخيم على "معظم المنطقة" المهيمن عليها تقريبا والاقتصادات – العوالم **(économies- mondes)**، حيث ليس ثمة سستاما سياسيا أوحد يمتد على العالم بأسره، أو عمليا على الحيز المعني.

إن الاقتصاد العالمي لم يعد يخص فقط جزءا من العالم، وإن يكن الجزء الأكبر، بل امتد ليشمل العالم بأسره، هذه هي الدلالة الفعلية التي يشير إليها تعبير "العولمة"، مما يعني من الآن فصاعدا أن موضوع الاقتصاد وبتعبير أدق: التجارة لم يعد المجتمع الخاص، بل العالم بأجمعه، أي الحيز الموضوعي والعلاقات المجتمعية التي تديره على حد سواء.

ويتعلق الأمر بالسيستام العالمي الإمبراطوري غير أن ذلك لا يعني إمبراطورية بالمعنى التقليدي للكلمة كما أنه لا ينبغي على الأخص، الخلط بين هذا السستام، والإمبريالية.[3]

ومن هنا يمكن تحديد الخصائص التقليدية للإمبراطورية على الشكل التالي:

- ✓ سستام قائم في المطاف الأخير على سلطة وحيدة ومنفردة.
- ✓ قيادة مجال منظم طبقا لمصلحة المركز الخاصة.
- ✓ تعدد الشعوب الخاضعة لسلطة المركز الإمبراطوري التي تتجاوز سلطة الأمم المنطوية تحت لوائها.
- ✓ آلية عمل تستند إلى إخضاع القيادات المحلية.
- ✓ انضمام نسبي للشعوب الخاضعة إلى قيم الإمبراطورية.
- ✓ قبول شكل من أشكال الاستقلال الذاتي للشعوب (ثقافي، اثني، سياسي) .

---

[1] المرجع السابق، ص 199.

[2] المرجع نفسه".

[3] هاردت، مايكل، و أنطونيو نيغري، الإمبراطورية، إمبراطورية العولمة الجديدة، ترجمة: فاضل جتكر، مكتبة العبيكات، الرياض، م.ع.س، ط1، 2002، ص 57.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- ✓ تشكل سيستام عسكري مركزي يش
  الإمبراطور.
- ✓ تشكل جدلية قائمة بين السيادة الإمبراطورية وحدودها.
- ✓ الحد الفاصل الذي يميز بين المواطنين، و"البرابرة".
- ✓ وأخيرا جدلية دائمة بين التوافق والسلطة

ويتعلق الأمر هنا بخصائص نظامية تتداخل فيما بينها وتتكون بتلاوين محددة في التاريخ الحقيقي، ولم يعرف التاريخ على الأرجح النموذج المثالي للإمبراطورية، ويبقى أن الإمبراطورية في جوهرها هي علاقة سيطرة سياسية من قبل بعض المجتمعات على بعضها الآخر، وقد تكون هذه السيطرة نظامية أو هامشية غير نظامية، وذلك يعود إما لوجود هيمنة سلطوية مباشرة أو نفوذ غير مباشر تمارسه القوة المهيمنة، غير أنه وفي جميع الأحوال، وما عدا في بعض الأوضاع الاستثنائية، تستدعي هذه السيطرة مساهمة شركاء لها في المجتمعات الخاضعة، إما لاستخداماتهم كأدوات وإما لاستجابتهم لاحتياجات الإمبراطورية ومتطلباتها.[1]

يشترك "السيستام – عالم" الإمبراطوري الحديث في بعض من هذه السمات العامة، غير أنه يشتمل غالبا على اتجاهات جديدة وشديدة التناقض، فقبل كل شيء هذا السستام ليس إمبراطورية ممارسة تكونت وعرفت على أنها كذلك، فليس ثمة مؤسسات سياسية ولا عملة نقدية ولا قضاء ولا مواطنة ولا قوانين إمبراطورية، تفترض على من هم منخرطون في سيستام الهيمنة العالمي الراهن، فهو في الواقع إمبراطورية غير نظامية، بمعنى ما كانت عليه إنجلترا في القرن التاسع عشر والتي كانت تدير نمطان من الإمبراطوريات في آن معا، وحدة نظامية وأخرى غير نظامية أو غير مفروضة نشأت في سياق توسع وانتشار آليات

التبادل الحر،[2] وهذا التعريف الأخير هو تعريف أساسي يساهم في تفسير الطابع التوافقي والديمقراطي لإمبراطورية السوق المحلية.

---

[1] Suzanne berger, notre première mondialisation, leçon d'un échec oublie), Traduit : par Richard Robert, Ed : seuil, Septembre 2003. P 46.

[2] ليس الهدف هنا التوصل إلى تحليل ولا إلى رسم بيان وصفي ومفصل للسيستام عالم– الإمبراطوري ،فقد طرحت عدة من الأدبيات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، من خلال مفاهيم "الكوكبة" شبكة من الاستدلالات والتحليلات حول هذه الظاهرة، وأحد هذه المؤلفات هو كتاب ما نويل كاستيل: « la société en réseaux, Fayard, 1998 »، وهنا نود فقط

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ثم أن هذا السيستام هو بالإضافة إلى ذلك إمبر
الاقتصادية الإمبراطورية المتفوقة بامتياز الشرك
والحكومات الأقوى في العالم، إذ اكتمال مصالح القوى الاقتصادية والسياسية المتلاحمة أحيانا والمتصادمة في الكثير من الأحيان الأخرى هو ما يشكل سيستاما. وهكذا كونت الرأسمالية العالمية الحديثة سلطانا بالمعنى الأصلي للكلمة Imperium امتد على العالم بأمرها[1].

ومن جهة أخرى بفعل الهيمنة الكاملة للاقتصاد على السياسة، قد أصبحت الخيارات السياسية والإستراتيجية للدول محكومة بالضغوطات الناجمة عن آلية عمل هذه الإمبراطورية على النطاق العالمي، فهذه الدول غير قادرة على السير باتجاه معاكس لدينامية الإمبراطورية السوق دون المجازفة بمواجهة احتكاكات ذات طابع جذري مع متجهات هذه الدينامية.

إن مسألة الديمقراطية بذاتها، أي آلية الاشتغال الداخلية قد تحددت بنياتها مسبقا وفقا لمحددات السيستام الإمبراطوري وهذه المحددات ليست جغرافية بل هي نمطية، إذ ينبغي على الديمقراطية تشجيع حرية حراك رؤوس الأموال، وفسح المجال أمام الاقتصاد "المفتوح" وإخضاع النشاط الجماعي للمبادرة الفردية. فالديمقراطية الليبرالية التاجرة هي في صلب السيستام الإمبراطوري، وهي تفتقد شرعيتها في ما لو طمحت تخطي حدود هذا السيستام. فبالتزام هذه الحدود ليس ثمة تعارض بين الإمبراطورية والديمقراطية على الإطلاق، وبالتالي بينها وبين المبادئ المكونة لدولة القانون، وهي تميل شيئا فشيئا مع تطور اللبرالية الاقتصادية إلى اختزال دور هذه الدولة في وظيفتها كمراقب رادع للمجتمع، ولكن هذا لا يعني بصورة عامة أنها لا تتجنب فرض سيطرتها بالقوة. [2]

الإشارة إلى الأسباب التي أفضت إلى اتخاذ العولمة اللبيرالية شكلا إمبراطوريا، يرتكز أساسا على إخضاع القوة السياسية لمستلزمات تسليع (شبه إلى سلعة) العالم.

[1] يبين إدغار مورين في كتابه: (la méthode, seuil, 1980, t,1)،بأنه ينبغي تأويل مفهوم السيستام في حقل نظرية للتعقيد هي: جدلية الكل والجزء الذي لا يختزل لا بالكل ولا بالجزء فهي تحتويها جميعها وتتخطاها وتشكل في كل مرة شرط الاحتمال، وينسجم مورين على هذا الصعيد مع مسلمة باسكال التي تقرر (أجزم باستحالة معرفة الأجزاء).

[2] فرناند بروديل: le temps du monde الجزء الثاني من مؤلف: حضارة مادية، اقتصادية ورأسمالية من القرن الثامن عشر لأرمن كولار، 1977 ص 12,

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

واستنادا إلى ما سبق بالإمكان إعادة صياغة أخرى لتصبح كالآتي: "سر الإمبراطورية العالمية

وأخيرا يتعلق الأمر بسيستام إمبراطوري عالمي تاجر، وذلك يعني سيستاما ينظم العلاقات على مستوى الكوكب بين الشعوب والمجتمعات والثقافات على أساس لعبة التبادل، ومهما تناولت هذه العلاقات من مبدلات للسلع أو التقنيات، وتوزيع لمراكز الإنتاج الصناعي ومضاربات نقدية عالمية إلى أي شكل آخر من العلاقات، فإن القاعدة الأساسية هي الواسطة التجارية. وبهذا ذاك تحقق الرأسمالية العالمية بصورة كاملة، سيادة التبادل التجاري كركيزة للبشرية ذات طابع إنساني.

4-1 تجليات الإمبريالية في الإمبراطورية:

إن السيستام – عالم الإمبراطوري التاجر هو سيستام مبني على ضوابط تتعلق بالهيمنة الاقتصادية، إلا أنه يتحدد بالملموس وفقا لتفاهم عميق بين القوى الفاعلة الرئيسة على المستوى العالمي، وبهذا المعنى يكون هذا السيستام ديمقراطيا وهو بحاجة في إطار النظام العالمي الذي أرساه إلى سوق سياسية تقر بشرعيته، غير أن السياسي هنا لم يعد يعني التعبير عن إرادة المواطنين بل هو النتيجة التلقائية الآلية لسلطة قواعد وضوابط السوق على المجتمعات التي باتت مستقلة. إن الخضوع السياسي الاقتصادي يرتدي طابعا بنيويا إلا أنه لا يعني ثباتا زوال النزاعات بين الفئات المجتمعة والأمم والدول، وعلى النقيض من ذلك يظهر الواقع الراهن ميلا شديدا نحو قيام سلطة مهيمنة وناظمة في قلب الإمبراطورية، هي سلطة تسعى بشكل منهجي إلى إتباع الشرعية على هيمنتها على مجمل الحيز الإمبراطوري، استنادا إلى إمكانياتها التقنية والعسكرية والمالية والثقافية. إن المسألة المركزية هنا تكمن في معرفة طبيعة العلاقة التي تربط السلطة القيادية للدولة القوية بباقي بلدان العالم.[2]

---

[1] نائير، سامي، الإمبراطورية في مواجهة التنوع، دار الفارابي، لبنان، ط1، 2006، ص 313.

[2] توسع غير منظور على الخرائط الجغرافية، يقول هنري غريمان، كان هدفه حماية التجارة والسيطرة على النقاط الإستراتيجية للممرات البحرية المهمة وقد تنوعت الأساليب المستخدمة إلا أنه وفي جميع الأحوال تلازم البعد إلى الاقتصادي والسياسي ... فحينا كانت تفتح الأسواق على قرع المدافع... وأحيانا بواسطة معاهدات الصداقة والتبادل الحر، وأحيانا أخرى بواسطة معاهدات زعماء إفريقيين لمناهضة العبودية أو معاهدات حماية يشوبها الكثير من الغموض بهدف شرعنة أي تصرف لاحق.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وهنا ربما يجدر توضيح مفهوم القوة ف
والمؤرخون وخبراء السياسة، منذ زمن بعيد ب
(Robil) القوة هي الفكرة على فرض نشاط أو عمل على الآخر كما يمكن أن يمسك عن القيام به لو ترك له الخيار، أما **كارل دوتش (Deutsh)** الذي يلجأ إلى تعريف "**كلوشويتز**" **(Clausewitz)** فهي الفكرة على التغلب في حالة النزاع وعلى تخطي الحواجز التي تقف عائقا في طريق ذلك،[1] ويرى "**ريمون آرون**" مستبعدا لذلك تعريف "كلوشويتز" أنها القدرة على فرض الإرادة على الأخرين- أما "صامويل هينجتغون"، فيجد أنها قدرة أحد اللاعبين الكبار على التأثير باللاعبين الآخرين إلخ...، غير أن كل هذه التعريفات لا تفي بالغرض لأنها تتعلق بالمفهوم من جانب واحد من مفهوم القوة، وبالتالي يجوز تبني تعريف ينطلق منه "**ميكافيلي**" وصولا إلى "**رسو**" ومرورا "**بسبينوزا**" هو أن القوة الحقيقية هي تعبير عن مركز من القوة ومن التفاهم قادر على إعادة الإنتاج.[2]

إذا فلنعتمد هنا تعريفا عاما هو الآتي: "تخضع مقاييس قوة بلد من البلدان إلى حجمه الجغرافي، وكثافته السكانية وقوته العسكرية، وسيطرته على مجالات الابتكار العلمي والثقافي، وقوته الاقتصادية (قوة سيستام الإنتاج بالطبع ولكن إلى جانب أهمية توفر المواد الأولية ومصادر الطاقة)، وشرعية نظامه السياسي.

إن القلق أو التساؤلات الجارية حول قوة الدولة العالمية يؤكد إذا فرضية أن على كل دولة (أي قوة أو سلطة) تريد أن تحمي وجودها أن تسعي دائما إلى تأكيد وترسيخ هذا الوجود لأنها موضوع تنازع بشكل مستمر.[3]

5- مشروع الإمبراطورية وتنوع العالم:

إن المسألة التاريخية التي يطرحها السيستام العالمي التاجر المعاصر تكمن في خصوصية مضمون هذا السيستام وشكله وديناميته الشاملة، فالأمر يتعلق بإمبراطورية، غير

---

[1] المرجع السابق، ص 25.

[2] من بين العديد من التحليلات حول هذا الشكل الإمبراطوري، راجع ميكاييل دونل في كتابه: " إمبراطورية (دار جماعة كورنيل 1985)، وأنظر خصوصا في نقاش لنظرية إمبراطور التجارة الحرة لجون غالانير ورلوند روبنسون القسم الأول.

[3] Alain Joxe, l'empire du chaosi les république face à la domination américaine dans l'après guerre froide, la découverte, 2002.p67

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أنها إمبراطورية لا يمكن مقارنتها بأي إمبراطور يجيب على أصداء الماضي. [1]

لقد عرف التاريخ إمبراطوريات غير إمبريالية (الصين) وإمبراطوريات من دون إمبراطور (الإمبراطورة البريطانية) وإمبراطوريات عسكرية إمبريالية (نابوليون الأول) وجمهوريات إمبراطورية (فرنسا الاستعمارية)، وقد حققت كل هذه الأشكال التاريخية نوع من التمفصل بين القوة والرضى وبين السلطة الفعلية والسلطة الشرعية. إلا أنها في ماعدا إمبراطوريات الطغيان التي هي في نهاية المطاف إمبراطوريات عابرة وسريعة الزوال، تتشارك في كونها تحبذ تحديدا شكلا من أشكال الشمولية، وتؤدي بالتالي إلى نوع من الرضى والقبول الذي يحدد مدى ضعفها أو قوتها وفقا لمستوى هذا القبول، وبكلام أخر مثلما هو الحال بالنسبة لكل أشكال السلطة لابد وأن يتمتع السيستام الإمبراطوري التاجر بشكل من أشكال الرغبة كي يدوم ويتسع[2].

إن فرادة السيستام الإمبراطوري المعاصر، تكمن في واقع أن شرعيته تتميز بطابعها الديمقراطي أي تقوم على المنافسة الحرة بين مختلف رؤوس الأموال وعلى المتناقضات الضمنية بين الطباقات والفئات المجتمعية ،وهذه "الحرية" هي بدورها خاضعة بصورة طبيعية إلى الضغوطات التي تفرضها بشكل بنيوي القوى المالية العالمية المسيطرة، ولكن وفي ما يتعلق بهذه النقطة بالذات لا تختلف طبيعة السيستام الإمبراطوري التاجر عن طبيعة السيستام الديمقراطي الموجود تقليديا في دولة القانون، فهذه الأخيرة تعبر فعليا عن ديمقراطية تمت هيكلتها ضمنا وفق موازين الهيمنة على الصعيد الاقتصادي. [3]

لا شك بأن ديمقراطية أثينا الإمبراطورية قامت على التنافس بين مواطنين متساوين، إلا أنها ترشحت أيضا على الخضوع المطلق للطبقة العبيد المستثناة من المساواة في الإنسانية ومن باب أولى في المواطنة، أما الديمقراطية الحديثة في السيستام الإمبراطوري التاجر فإنها تستند إلى أطراف مجتمعية هي قانونا حرة ومتساوية في الحقوق والواجبات، وإن لم تكن

---

[2] رضا الزواري، ملاحظات حول نظرية "المجتمع ضد الدولة"، مجلة المقالات، العدد 14-15، 1990، الدار البيضاء، المغرب. ص113

[3] جوزف. إ. ستيغلتيز، خيبات العولمة، ترجمة ميشال كرم، دار الفرابي، بيروت، لبنان، ط1، 2003. ، ص ص286-293.

[1]. جاك ماريتان، الفرد والدولة، ترجمة عبدالله أمين، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ص ص200-232.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

كذلك على أرض الواقع. وهذا ما ميز تفوقها على
الطابع القانوني الشرعي ركيزة لتكوين السيادة ع
التاجر المهيمن عالميا على خلفية هذه السيادة: فهو سيستام ديمقراطي حتى وإن كان في الواقع خاضعا للبنى اللاحتكارية للسلطة الاقتصادية. وبكلام آخر، إن أشكال السيطرة القلة أو الاستقراطية النخبوية والطبقية لا تلغي واقع أن السيستام يعمل عموما على قاعدة احترام القانون الذي تعبر عنه الأطراف المجتمعية بشكل سيادي، وبإمكاننا الجزم بشكل دقيق وقاطع أن الديمقراطية الإمبراطورية الناجمة عنه هي مجرد ديمقراطية شكلية، أي هي شبه ديمقراطية، لأن الإرادة السياسية والإرادة الشعبية المنظمة هي ضمن هذا الإطار خاضعة كليا إلى سلطة القلة الاقتصادية.[1]

ينتشر هذا السيستام وفق ديناميتين متكاملتين بالرغم من التفاوت في تطور كل منهما: دينامية مكثفة تهدف إلى إخضاع كل الكائنات البشرية "المجتمعية التاريخية" حسب تعبير "كورنيلوس كاستورياديس" (Corneluis Castoriadis) المستلزمات البضاعية أو السلعة التجارية، فعلى سبيل المثال إن المعركة الدائرة داخل منظمة التجارة العالمية حول الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات تطال نشاطات نجت حتى الآن من محاولة تتحيزها والتي يحاول السيستام التاجر إخضاعها من الآن فصاعدا إلى إمبراطوريته وهي (الصحة، التعليم، التقاعد).[2]

واليوم تمارس الرأسمالية "إمبراطوريتها" بالمعنى المشتق من كلمة سلطان (Imperium) أي السلطة المطلقة في كل مكان وتسود العالم أكمله على صورتها تلك. لقد تسللت العلاقات المجتمعية الملازمة للرأسمالية داخل كل مساحات الوجود البشري، وهذه العلاقات هي كما أشرنا سابقا علاقات سلعية وليس للرأسمالية (من حيث كونها إمبراطورية سلعية) حدودا بالمعنى الحقيقي، وإن تكن ديناميتها التوسعية تواجه مقارنة عنيفة وقد تتخذ هذه المقاومة شكلا مجتمعيا، فهي تعني خصوصا الطبقات والفئات المجتمعية التي تفتتت بفعل الرأسمالية

---

[1] السيد يسين السيد، المعلوماتية وحضارة العولمة، رؤية نقدية عربية، ط2، سبتمبر 2002، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع،ص ص 214-215.

[2] دافيد بيتهام وكيفين بويل، الديمقراطية أسئلة وأجوبة، طبع بورش اليونسكو ، اليونسكو 1996، فرنسا.ص131

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الحديثة، أو شكلا دوليا، وطنيا حين تعارض ب
الدينامية التعبيرية المعممة.[1]

إن البديل التاريخي لهذا السيستام لم تتوضح معالمه بعد، ويستطيع المؤرخون المنتمون إلى تقليد الشروحات والتفسيرات الكبيرة "**لفرنا بروديل**" و"**إمانويل واليرشتاين**"، فهم وإدراك معنى استمرار هيمنة الرأسمالية المعولمة لفترة طويلة من الزمن بشكل أفضل والتي أضحت من غير منازع، فهل نكون قد دخلنا في حركة تاريخية جديدة ؟ وهل يتعلق الأمر بنفس الأولوية التي تناولتها شروحات وتحليلات "**واليرشتاين**" بشكل ملفت لسيستام عالم تم إرساؤه منذ القرن السادس عشر والذي يعود ليتشكل من جديد دون أي تغيير فعلي من خلال الانقلابات العلمية والتقنية والثقافية ؟.

ولكن أي هي المواطنية المطلوبة ؟ أو أننا قد نكون عندئذ مواطنين على طراز القدس "**أوغسطين**" الذي ألف كتابه (Cité de dieu) "المدنية الإلهية" في الوقت الذي كانت النيران تلتهم مدينة روما؟. [2]

لا تعني واقعية الاصلاحات في البنية قط التخلي عن المستقبل، فإن تلاشي الأمال الطوباوية – الشيوعية والاشتراكية – من أمام الرأسمالية المنتصرة لا يعني عدم إمكانية بناء عالم مختلف وأفضل من السيستام الإمبراطوري المعاصر، فالاستنتاج بنهاية التاريخ لا يمكن أن يتم إلا في ذهنية من هو آت، أي من عالم لا تاريخ عميق له، ولكن البديل عن الإمبراطورية التي تتحكم بها الذهنية التجبرية التسلعية المعممة ينبغي أن يتجنب الطوباوية وأن يرتبط بواقع العالم وبمستلزمات التاريخ، وقد يكون أحد الأوجه الأكثر إيجابية لسيستام إمبراطورية التجارة المعاصرة، هو في أنه أنقذنا من المشارب الطوباوية التي لطالما أخطأت بحق البشرية.[3] إن التحدي الذي تواجهه البشرية يكمن في قيام حضارة المواطنة – الجمهورية الكونية– (république universelle) بالمفهوم الكانطي القديم القائم على المساواة في عالم يميل إلى التقهقر والتراجع باتجاه العصور الوسطى، عالم أصيب فيه التماسك المجتمعي بالتآكل بفعل المواجهة القائمة بين المنخرط والمستثني، بأنه ليس تحديا لإرساء

---

[1]– طاهر المصري، الواقع العربي وتحديات قرن جديد، ط1، 1994، الأردن ص.233

[2] عز الدين المناصرة، العولمة والهويات ، هويات مطمئنة، هويات قلقة، وهويات مقهورة، مجلة التبين عدد 23، ديسمبر 2004، الجزائر، الدار الوطنية للنشر والإشهار. ص ص119–135

[3]المرزوقي، أبو يعرب، العولمة والكونية ، مجلة التجديد، السنة الثانية ،العدد الرابع، ماليزيا، 1998، ص 99.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

"سياسة الإقرار" بالحقوق الخصوصية والفردية الاستخفاف بها، بل هو التحدي لإرساء سياسة مو

ولا يمكن فصل هذا المشروع عن عملية إدراك حقيقة موازين القوى القائمة في السيستام العالمي الراهن، فمنذ نهاية الربع الأخير من القرن العشرين اختلت التوازنات بين القوى المسيطرة على النطاق العالمي، وبدل أن يقع خيارها بعد سقوط الاتحاد السوفياتي على التعددية، عملت الولايات المتحدة إلى تغليب وتعزيز مسار السلطة الأحادية المنفردة والعنيفة، وقد تحولت كما سبق وأشرنا إلى إمبريالية داخل الإمبراطورية. لا شك في أن ذلك يشكل صيغة محسومة إلا أنها تتطابق مع واقع العلاقات الدولية، فنظرا لامتلاكها جميع السلطات والطاقة المطلقة على إزالة أي أثر للحياة على كامل الكرة الأرضية بفعل قوتها النووية، فإن الدولة القوية تشكل راهنا للقوة الوحيدة في العالم من دون منازع، ولكنها أيضا قوة عظمى لأنها في العديد من المجالات تظهر تفوقا حقيقيا، إن سلطتها ليست فقط وليدة قوتها بل هي أيضا ناتج لنبوغها الإبداعي، هي عالم الحرية الفردية، عالم الإبداع التقني، عالم التحول المستمر في الطبائع والعادات، عالم التلاحم السكاني، عالم غني بالدروس، فهي ذات نظام سياسي قديم، إلا أن مجتمعها هو مجتمع حديث العهد ، دائم التجدد ولم يعرف قط غزوات أجنبية حقيقية، فهذا ما يفسر جانب التبشرية "المخلصة" للوطنية (Messianisme national) التي يتميز بها هذا المجتمع.[2]

لا يكفي أن تكون لدينا الإرادة في تعزيز القانون الدولي لجهة وظيفته في مواجهة امتداد القوة، من دون التسلح بالوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك، وتبقى الدولة – الأمة أداة الدفاع الرئيسية، بل هي تأتي في المرتبة الأولى متخطية المؤسسات الدولية أو حتى تعبئة الحركات المجتمعية.[3]

سيستام عالمي قائم على الوصول إلى الموارد الأساسية من خلال قانون حماية "الخير المشترك الجامع"، مفهوم لحرية الحراك الواقعي وديمقراطي وتضامني، حماية فعلية لحقوق الإنسان في إطار شرعية دولية حقيقية قائمة على احترام سيادة الدول، (وفي حالة الخروقات

---

[1] إبراهيم أحمد شلبي، تطور الفكر السياسي دراسة تأصيلية لفكرة الديمقراطية في الحضارات القديمة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت،1995. ص 134.

[2] محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت.1999 ص 18.

[3] قاسم حجاج، العالمية والعولمة، نحو عالمية تعددية وعولمة إنسانية، دراسة تحليلية مقارنة للمفهومين، المطبعة العربية غرداية، الجزائر. ص 78.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

معاقبة الدولة الفاعلة من قبل سلطة دولية ديمقراط
لسياسة حضارية في مواجهة إمبراطورية السوق
ليست فقط واجب، بل هي ضرورة من دونها يسود العنف ويراق الدم في العالم أجمع، إن إمبراطورية السوق الكونية والإمبريالية التي تعشعش في ثناياها وتهدف إلى السيطرة على كل الشعوب، لا تشكلان الأفق الذي لا يمكن تجاوزه في زمننا الحاضر، ففي المقابل هنالك التعددية، وتنوع العالم وهنالك بكل بساطة الحضارة،[1] ويمكننا القول بأن هذا الدور والوصف للانموذج الأمريكي في الهيمنة وإحكام السيطرة وترسيخ القطبية الأحادية وفق السعي لرسم معالم النظام الدولي الجديد، قد جاء على لسان الفيلسوف الفرنسي "**روجيه غارودي**" حينما قال: "إن العالم يعيش مرحلة تمتاز من دون سواها بالهيمنة التقنية والعسكرية الساحقة لإمبراطورية ليس لها مشروع إنساني يمكن أن يعطي معنى للحياة والتاريخ". [2]

5-1 الهيمنة الأمريكية وتقنين القطبية الأحادية:

عدَّ الباحثون والمحللون السياسيون أن إستراتيجية الهيمنة وعالمية الطموحات وصولا إلى الكونية أو القومية أصبحت واقعية بالنسبة إلى الولايات المتحدة كونها تهدف إلى توسيع سيطرتها من الناحية الجيوبولتيكية والاستراتيجية وهو أمر لابد منه، ذلك أنه يسهم في حفظ مصالحها في المناطق التي تحويها، ولن يتم هذا الهدف من خلال سياسة توازن القوى، ولكن من خلال الأخذ بسياسة الهيمنة الأمريكية، ففرض النفوذ على القوى المنافسة لها تجعلها في قمة الهرم السياسي الدولي، ولاسيما في عالم مليء بالمنافسة والعنف لمواجهتها ومقاومتها، وهذا يدعوها لأن تناسق وتلاقح بين قوتها العسكرية وقوتها السياسية وقوتها الاقتصادية مع فرض إرادتها للحد من انتشار الأسلحة الفتاكة وصولا إلى الأمن والاستقرار العالمي، وبذلك فإن عبء المسؤولية الدولية للوصول إلى العالمية والكونية يوجب على الولايات المتحدة أن تكون الأولى على كل منافسيها، وإن كانت هنالك إشارات واضحة نستنتجها من سلوكيات الولايات المتحدة وممارستها تؤكد أن استراتيجية الهيمنة ليست هي الخيار الواقعي الوحيد

---

[1] فتحي التريكي، قراءات في فلسفة التنوع، الدار العربية للكتاب، 1988، طرابلس، ليبيا. ص 178

[2] غارودي، روجيه، حفارو القبور، نداء جديد إلى الأحياء، تر: رانيا الهشام، منشورات عويدات، بيروت، باريس، ص 213.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أمامها، لأن استراتيجيتها الكبرى العالمية تضع المحدد. [1]

وتسير الولايات المتحدة بتلازم مع المبدأ الذي يحتم عليها العالمية والهيمنة، والقائل بحسب تعبير "**نعوم تشومسكي**" في كتابه الهيمنة أم البقاء: السعي الأمريكي إلى السيطرة على العالم: أمريكا بوصفها طليعة تاريخية، فـ"التاريخ له اتجاه ووجهة يمكن تميزهما، ومن بين سائر أمم العالم، وحدها الولايات المتحدة وبصورة استثنائية تعي غاية التاريخ وتجسدها"[2] ، وعليه فإن عالمية وهيمنة أمريكا هي لتحقيق غاية التاريخ، وما تحققه هو من أجل الخير العام بما هو أبسط الحقائق البديهية، ومعه لا يعود التقييم التجريبي ضروريا، هذا إن لم نقل مخطئا. وبذلك فالمبدأ الأول للسياسة الخارجية الضارب بجذور الولسونية المثالية، والمتواصل من كلينتون إلى بوش الثاني، يمكن إنجازه بالآتي: "يجب أن تؤدي أمريكا رسالتها بصفتها طليعة تاريخية، وأن تغير النظام العالمي ومن خلال هذا وذاك تديم هيمنتها عملا بحتمية التفوق العسكري الذي ينبغي الحفاظ عليه دائما ومد خطوطه إلى أرجاء العالم قاطبة[3] .

وعليه، وبحكم إدراكها وتجسيدها الفريد لغاية التاريخ يحق لأمريكا، لا بل هي ملزمة في الواقع بأن تتزعم العالم، وتحدد عالميتها لما هو بالشيء الأفضل ولمنفعة الجميع سواء أفهم الآخرون ذلك أم لا.

ومن ذلك التزم أعضاء إدارة الرئيس بوش الإبن الجديد بالممارسة التقليدية المتمثلة بوصف الدور الأمريكي العالمي بشكل غير مباشر، فقد ذكر "**ريتشارد هاس**"، مدير تخطيط السياسة الخارجية في وزارة "**كولن باول**" منذ عام 2000 داعيا الأمريكيين إلى إعادة التفكير بدورهم العالمي من دور لدولة تقليدية إلى دولة لقوة إمبراطورية، ويكمل بالقول: "لا يجب الخلط بين السياسة الخارجية الإمبراطورية والسياسة الخارجية الإمبريالية، فلأولى سعت إلى تنظيم العالم وفق مبادئ معينة، مكونة إمبراطورية عالمية غير رامية تدار بأسلوب الإكراه واستخدام القوة بشكل طبيعي وهو الملجأ الأخير، إذا القيادة هي أحد أهم معانيها للولايات

---

(1) هشام جعيط، أوروبا والإسلام، صدام الثقافة والحداثة، ط1، 1995، بيروت.ص 11.

(2) نعوم تشومسكي، ، الهيمنة أم البقاء، المرجع سبق ذكره، ص 211.

(3) محمد طه بدوي، ليلى أمين مرسى، أصول علم العلاقات الدولية، المجلد الأول، ط1، 1989، المكتب العربي الحديث.ص 167.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المتحدة العالمية"[1]. ويقول "**كولن باول**" من خلال أمة عالمية"، تقدم للآخرين نموذجا لما هو ممكن. يمكن أن يعيش فيه أناس من كل جنس ولون، مكانا للسلام والتناغم الذي قدره الله لكل أبنائه".

واستنتج من ذلك تعريفان لمفهوم الإمبراطورية الأمريكية، بناءً على دورها العالمي والكوني (Universal)، فالأول ناقش مستلزمات الإمبراطورية الضمنية كالخضوع العسكري واحتلال بلدان أجنبية، وتحول نهائي لهذه البلدان إلى أصدقاء وأنظمة تابعة تدعم مستقبلا المصالح الأمريكية[2]. وبحسب تعريف أحد الباحثين للإمبراطورية بهذا الشأن على "أنها ليست مكونة ومؤسسة على مرتكز القوة ذاتها وإنما على أساس ارتكازها الفاعلية القدرة في استخدام وتمثيل القوة بعدها في خدمة الحق والسلام (الدفاع)، إنطلاقا من حقيقة أن الإمبراطورية لا تولد بإرادتها الذاتية، وإنما تستدعي إلى الوجود وتبنى على أساس مقدرتها لحل الصراعات، وذلك لأن مهمة الإمبراطورية الأولى العالمية توسيع مجال الإجماعات والأعمال لتدفع وتدعم بعوامل القوة[3].

أما التعريف الثاني للإمبراطورية الأمريكية وتحقيقها العالمية في النظام الدولي الجديد فيناقش ثلاث محددات أو دعائم فالإمبريالية الأمريكية تقوم على :

1. امتلاك الولايات المتحدة لرؤية واضحة لما يتوجب أن يكون عليه العالم.
2. تأمل أمريكا في نشر هذه الرؤية عالميا.
3. أمريكا لن تقبل أي مقاومة ومعارضة لهذا البرنامج التبشيري سواء أكان بشكل سلمي أم غير سلمي. [4]

وعليه أخذت تطفح على سطح النظام الدولي الراهن مناقشات حتمية القيادة العالمية الأمريكية عبر أدوات لإبراز التفوق الدائم بامتلاكها عناصر القوة والقدرة والموازنة بين الانتشار الواسع والفعل الإستباقي والوقائي لتحقيق سيطرتها وتفوقها العالمي، ولمنع بروز أي قوى أخرى تحاول منافستها والتصدي لمواجهتها سواء بمفردها (قوى بارزة تبحث عن

---

[1] تشومسكي، نعوم، ضبط الرعاع، ترجمة: هيثم علي حجازي، الدار الأهلية للنشر عمان، 1997، ص 98.

[2] روبير بيلو، المواطن والدولة، تر: نهاد رضا، عويدات، بيروت ، باريس، ط2، 1977. ص 105.

[3] نيكولاس بولانتزاس، نظرية الدولة، تر: ميشيل كيلو، ط1، 1978، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.ص 17.

[4] عثمان حسين هندي ونادية جبر عبد الله، العولمة وسيادة الدولة، دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005.ص 282.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

مكانة في سلم النظام الدولي)، أم من خلال التحا
المتحدة الأمريكية لتصل إلى الإنفرادية والتمييز
بناء نظام دولي جديد قائم على القطبية الأحادية للولايات المتحدة الأمريكية أو أحادية متعددة الأقطاب، أي اعتراف الأقطاب الأخرى بالمشاركة لتخفيف أعباء المسؤولية عن الولايات المتحدة، مع احتفاظ هذه الأخيرة بمميزات التفوق والقيادة العالمية، وبحسب اعتقادنا سيكون للقطبية الأحادية على المدى القريب والمتوسط الفاعلية الأولى في دور مميز للولايات المتحدة خاصة بتوظيفها الاستراتيجي الاستباق والوقائية لتحقيق الأهداف العليا في الاستراتيجية العالمية الأمريكية، والتي تصب أولا وأخيرا في الحفاظ على مصالحها الحيوية وأمنها القومي. [1]

تعرف القطبية الأحادية بأنها: "بنيان دولي يتميز بوجود قوة أو مجموعة قوى مؤتلفة سياسيا تمتلك نسبة مؤثرة من الموارد العالمية تمكنها من فرض إرادتها السياسية على القوى الأخرى دون تحدي رئيسي من تلك القوى"[2]

ويتفق مع هذا الرأي "**جورج ليسكا**" **Liska George** حينما، يعرف القطبية الأحادية بأنها:

"تلك الدولة التي تتجاوز الدول الأخرى بحجمها ومداها ورقعتها ورسالتها في العالم، فالدولة من هذا النوع تتصف بسعة مصالحها وتعددتها وكبر شعورها بأنها مجهورة برسالة كونية".[3]

إن دوام"خيط التواصل المتين" واستمراره إلى يومنا الحاضر إنما يظهر مجددا أن الولايات المتحدة لا تختلف بشيء عن سواها من الدول المتجبرة، فهي تعمل من أجل المصالح الإستراتجية والاقتصادية للفئات المهيمنة من سكان البلاد على أنغام العبارات المنمقة عن إخلاصها لأسمى القيم. وهذا في حكم الشائع تاريخيا، ويفسر لنا لماذا لا يعير

---

(1) عمر صدوق، قانون المجتمع العالمي المعاصر، بن عكنون الجزائر،1996.ص 283.

(2) منير شفيق، النظام الدولي الجديد، وخيار المواجهة، ط2، البيضاء1992، دار قرطبة، للطباعة والنشر. ص 377.

*جورج ليسكا أحد أهم رواد ا المدرسة الواقعية اضافة الى فردريك شومان Frederick Schuman وهانس مورجانثو Hans Morgenthau ومورتون كابلان Morton Kaplan ونيكولاي سبياكمان Nicholas Spykman وكوينسي رايت Quincy Wright .

(3) إدمون جوف، علاقات دولية ، تر: منصور القاضي، ط1، 1993.بيروت، لبنان.ص 377.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الناس العقلاء أدنى إلتفات إلى إعلانات النوايا الح
التي يمنحها أتباعهم[1].

فلقد أفادت الصحافة بأنه "ربما لا تزال هناك قوتان عظمتان على الكرة الأرضية: الولايات المتحدة والرأي العام العالمي".(المقصود بـــ"الولايات المتحدة " هنا سلطة الدولة، وليس رأي العامة أو حتى رأي النخبة".[2]

ومن يريد الاضطلاع بمسؤولياته بروح الالتزام الصادق بالديمقراطية والحرية- وحتى بالحياة الكريمة- مُطالب بأن يعي المعوقات والعراقيل التي تعترض سبيله. ولئن كانت العراقيل لا تخفى في الدول العنيفة، إلا أنه من الصعب ملاحظتها في المجتمعات الديمقراطية. إذا كانت السبل والوسائل تختلف اختلافا حادا بين المجتمعات، من أكثرها قسوة"إلى أكثرها تحررا، فإن الأهداف متماثلة من نواح عديدة:ضمان ألا يبتعد "الوحش الكبير" كما كان يسمى ألكسندر ميلتون[*] الشعب، عن "قفصه الخليق فيه"[3].

وما يجول في عقل وزارة العدل من أفكار، تسلط الضوء عليها خطة سرية تسربت إلى مركز السلامة العامة (CPI) تحمل عنوان"قانون تعزيز الأمن الداخلي لعام 2003"، كتب البروفيسور "**جاك بالكين**" (أستاذ القانون في جامعة يال الأميركية)، يقول: "إن هذا الهجوم الجديد على حرياتنا المدنية من شأنه أن يوسع نطاق سلطة الدولة بشكل هائل"، ويضيف قائلا: "إنه ينال من الحقوق الدستورية بمنحه الدولة صلاحية سحب المواطنية بتهمة تقديم"دعم مادي" إلى منظمة مدرجة على اللائحة السوداء لدى المدعي العام، حتى وإن كان المتهم لا يعرف شيئا عن تلك المنظمة،" ومما كتبه "**بالكين**": "حسبك أن تتبرع ببضعة دولارات إلى هيئة خيرية إسلامية يعدها "**آشكروفت**" منظمة إرهابية، لترى نفسك على متن الطائرة التالية مطرودا من هذه الديار". كما جاء في الخطة المذكورة أن"النية للتخلي عن الجنسية (الأمريكية) لا تحتاج بالضرورة إلى الإفصاح عنها بالكلام، بل يمكن حدسها من السلوك"؛ يحدس بها المدعي العام الذي ينبغي أن نقبل أحكامه عن ثقة. إن التناظر يشدنا إلى

---

[1] نعوم تشو مسكي الدول **الفاشلة**: ، تر: ساسي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت.لبنان. 2007. ط1، ص.322,

[2] نعوم تشومسكي: الهيمنة أم البقاء، تر: سامي الكعكي،دار الكتاب العربي، بيروت: لبنان،2004، ص 10,

[*] رجل دولة أمريكي(1757-1804)ساند القضية الوطنية وحارب في الثورة الأمريكية، كان من محبذي السلطة الفيدرالية ومن داعمي مصالح الفئات الثرية ص11.

[3] المرجع السابق ص 11.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

حقبة المكارثية[*] المظلمة، إلا أن هذه المقترحات لا يقاس.فالخطة توسع كذلك من نطاق سلطات الدولة في التوقيفات السرية، وتحمي الدولة أكثر فأكثر من رقابة المواطنين، وهي مسألة على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة للدولانيين الرجعيين في نظام بوش الثاني. وختم "**بالكين**" بالقول: "ليس هناك من حق مدني واحد–ولا حتى حق المواطنية الثمين–لن تسيء هذه الإدارة استعماله لضمان تسلط أكبر فأكبر على الحياة الأمريكية"[1].

بيد أن تقييم الأكاديمية القائلة بأسبقية القانون على القوة في السياسة الأمريكية يتطلب شيئا من التوصيف الجدي. منذ الحرب العالمية الثانية، والحكومات الأمريكية المتعاقبة تنتهج السلوك المأثور عن الدول القوية، مفضلة وبشكل منتظم القوة على القانون حين ترى في ذلك خدمة "لمصالحها القومية"؛ وهو اصطلاح تقني يحيل إلى المصالح الخاصة لقطاعات محلية تتبوأ مكانة تسمح لها بتقرير السياسة. بالنسبة للعالم الأنجلو–أمريكي، هذه الحقيقة البديهية قديمة قدم "آدم سميث"، لقد شجب سميث بمرارة "التجار والصناع" في انجلترا، الذين كانوا "إلى حد بعيد كبار مهندسي السياسة"، ويحرص على أن تكون مصالحهم الخاصة "محل عناية فائقة بصورة استثنائية"مهما كانت عاقبة ذلك "وخيمة"على الآخرين، بمن في ذلك ضحايا "إجحافهم الهمجي" في الخارج وشعب إنجلترا طبعا. وللحقائق البديهية أساليبها لكي تبقى دائما صحيحة[2].

لكن المخاوف ليست بجديدة تماما .ففي عهد "**كلينتون**"، لاحظ المحلل السياسي "**صموئيل هنتنغتون**" أن الولايات المتحدة في طريقها لأن تصبح "دولة عظمى مارقة في نظر معظم العالم، وهي (تعتبر)أعظم خطر خارجي يهدّد مجتمعاته".

فيما حذر "**روبرت جرفيز**" (رئيس جمعية العلوم السياسية الأمريكية) من أن: "الدولة المارقة الأولى في أعين القسم الأكبر من العالم اليوم هي الولايات المتحدة ". وعلى غرار آخرين، تنبأ هذان الرجلان بأنه من الجائز جدا أن تظهر تحالفات لموازنة الدولة العظمى المارقة، مع ما ينطوي عليه ذلك من مخاطر جسيمة[3].

---

[*] نسبة إلى السيناتور جوزيف مكارثي الذي تزعم في الخمسينيات حركة لملاحقة و تجريم الشيوعيين في الولايات المتحدة الأمريكية .

[1] نعوم تشومسكي: الهيمنة أم البقاء، مرجع سبق ذكره، ص ص: 37، 38,

[2] نعوم تشو مسكي الدول الفاشلة، تر: سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت.لبنان. ط1، 2007 ص ص:39 40

[3] نعوم تشومسكي: الهيمنة أم البقاء، مرجع سبق ذكره، ص54.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

فقد لمحت عدة شخصيات بارزة في نخبة أن تواجه الأهداف المحتملة لتطلعات أمريكا الإم

كتب"**كنيت والتز** "يقول: "إنهم يعرفون جيدا أن كبح جماح الولايات المتحدة لا يتأتى إلا بالردع، وأسلحة الدمار الشامل هي الوسيلة الوحيدة لردع الولايات المتحدة".[1] ويخلص "**والتز**" من ذلك إلى أن سياسات "واشنطن" تقضي إذن، إلى نشر أسلحة الدمار الشامل، وهذا الاتجاه يعمل على تسريع عزمها على تفكيك الآليات الدولية الآيلة إلى ضبط نوازع العنف.

إن التاريخ زاخر بالسوابق لما نراه أمام أبصارنا يوما بعد يوم ،وإن كان الرهان يغدو أبعث على الخوف والجزع مع وسائل الدمار المتاحة.

استخدمت مجلة "**منثلي رفيو**" طموحات إمبريالية اقتباس في افتتاحيتها لعدد حديث في معرض إشارتها إلى إستراتجية بوش للأمن القومي لأنها مناسبة تماما. وما عليك إلا استبدال كلمة واشنطن بروما. ومن المحاجات المعتادة للذهاب إلى الحرب في هذه الأيام "المحافظة على المصداقية". ففي بعض الأحيان تتعرض المصداقية للخطرلا الموارد، ولنأخذ مثلا قصف **سربيا** في سنة1999 أثناء ولاية **كلينتون**.

ما كان الغرض منه؟الحجة الرائجة هي أن الولايات المتحدة اضطرت للتدخل لمنع التطهير العرقي،لكن لكي تتمسك بذلك عليك أن تعكس الترتيب الزمني للأحداث فمما لا جدال فيه أن أسوأ أعمال التطهير العرقي تلت القصف، كما أنها كانت من النتائج المتوقعة.

لذا لا يمكن أن يكون ذلك السبب. فما هو السبب إذا ؟، يقول "**تشومسكي**" مبررا ذلك إذا أمعنت النظر، تجد أن "**كلينتون**" و"**بلير**" قالا في ذلك الوقت– كما يقرّ بذلك الآن عند استرجاع تلك الأحداث –إن الغرض من القصف كان المحافظة على المصداقية.لإيضاح من هو الزعيم بشكل جليٍّ. لقد تحدت صربيا أوامر الزعيم، وليس بإمكانه السماح لأحد بأن يفعل ذلك. ومثلما هو حال العراق، كانت صربيا عاجزة، لذا لا توجد أيّ مخاطر بل يمكنك في الواقع أن تعلن بأنّ التدخل تم لأسباب إنسانية فحسب".[2]

لقد استعار "**تشومسكي**" تلك العبارة من "**صموئيل هنتنغتون**" في الواقع. فقد كتب في مجلة "**فورين أفّيرز**" دورية المؤسسة الرئيسية، أن قسما كبيرا من العالم يعتبر الولايات

---

[1] تشومسكي، نعوم، إرهابية القراصنة، وإرهاب الأباطرة، ترجمة: أحمد عبد الوهاب، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، ط1، 2005.ص158 .

[2] منذر الشاوي، الدولة الديمقراطية في الفلسفة السياسية والقانونية، ط1، 2000، بيروت، لبنان. ص89

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المتحدة "دولة عظمى شريرة"وأعظم"تهديد خارج إدارة "**كلينتون**" التي تدفع البلدان الأخرى إلى عرفنا" الدولة الشريرة "بدلالة أي مبدأ مثل انتهاك القانون الدولي، أو العدوان، أو الأعمال الوحشية، أو انتهاكات حقوق الإنسان، فإن الولايات المتحدة تستحق اللقب دون ريب، مثلما نتوقع من أقوى دولة في العالم.مثلما كانت بريطانيا وفرنسا[1].

كتب عالم الاجتماع الإيطالي **أنطونيو غرامشي** في سنة 1925،" إن إحدى العقبات الرئيسية أمام التغيير هي أن القوى المهيمنة تعيد إنتاج إيديولوجية الهيمنة، ومن المهام الجليلة والملحة تطوير تفسيرات بديلة للواقع". لكن نتساءل نحن....كيف يستطيع أحدهم أن يطوِّر "تفسيرات بديلة للواقع؟. [2]

2-5 حتمية الهيمنة و أزمة السياسة العالمية :

ويمكن أن نجمل فيما يلي عناصر ومظاهر الأزمة، وإن تباينت الخصوصيات التاريخية والواقعية زمانا ومكانا، والجهد المبذول في كل موقع لتجاوز الأزمة:

1. سقوط الليبيرالية كعامل محدد للمناخ الثقافي الكوكبي Geoculture، وسقوط مبادئها "الحرية – الإخاء– المساواة" في الممارسة على الصعيد العالمي.
2. سقوط نبوءات الليبيرالية بأن النظام العالمي الإقتصادي والسياسي سيؤدي إلى تحسن تدريجي لرفع المظالم من داخل المجتمعات وفيما بين المجتمعات.
3. ثبوت زيف الزعم أن الحضارة غربية المنشأ، أو أنها بلغت ذروة كمالها وازدهارها على أيدي الغرب والجنس الأبيض، وأن الحضارات تطورت وتقدمت على مدى مسار خطي أحادي إلى حيث تجلي الروح الكلي (العقل الغربي)، إذ زعم فكر المركزية الغربية في تصوره لمعنى وتيرة الحضارة بأن "القيم الحضارية" ترجع تاريخيا إلى الرومان والإغريق من الإنسان الأبيض، ولكن أصبح هذا الرأي هدفا

---

[1] محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، 1972، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.ص 126.

[2] Antonio Gramsci ,Cahiers De Prison, Cahiers 1, 2, 3, 4, 5 , Editions Gallimard,1996,p99

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

لهجوم علمي ومراجعة نقدية جذرية في
والدراسات الأنتروبولوجية والإكتشافات ال

4. ثبوت زيف المبادئ المعيارية المحورية لفكر التنوير الغربي المتمثلة في النزعة الكلية والنزعة الماهوية للإنسانية جمعاء، مع رفض الخصوصية الزمانية والمكانية في ديناميتها المتطورة، أي ثبوت زيف مقولة العقل الكلي والمعرفة الكلية واليقين الكلي... [2]

أي عقل ومعرفة الغرب والحاجة إلى ابتكار إطار فكري جديد، يؤكد خصوصية ونسبية الغرب، ذلك أن الفلسفة السياسية الليبيرالية الحداثية قدمت نفسها في صورة خطاب أيديولوجي نظري أو ميتافيزيقي خالص يعبر عما ظنته جوهر أو ماهية الاجتماع السياسي البشري. إذ زعمت أن معيارية المواطنة المدنية لها أولوية وسبق تاريخي وأنتروبولوجي على ظاهرة الاجتماع البشري، قبل فرض ظروف وأوضاع ثقافة قسرية. لذلك فإن الهوية المدنية هي في زعمها، الهوية الفطرية الأصلية وماهية الإنسان. وترى أن هذا الفهم مذهب كلي شامل عن الإنسان والتاريخ وعن طبيعة وماهية العقل والأشياء في ذاتها ....

الحداثة الغربية مفهوم كلي كوني، وكذا التحديث حسب النهج لجميع البشر، وأن مفاهيم التنوير تتعالى بحكم كليتها على كل الخصوصيات الثقافية..... إنها مطلقة وطبيعي أن مثل هذه النزعة تنفي إمكانية تعدد مسارات التطور التحديثي، وكأن المسار خطي أحادي مطلق، كما تنفي النسبوية بين الثقافات.

وتنفي الخصوصيات الجزئية مما يعني حق المجتمعات الأخرى. والماهوية (Essentialism) أو القول بجوهر الطبيعة البشرية، وأنه في البدء حرية ومساواة ويتنافى هذا مع ما اثبته العلم بشأن تطور الإنسان والمجتمعات.[3]

وامتد هذا إلى القول بأن جوهر طبيعة شعوب المستعمرات غير جوهر طبيعة الإنسان الأبيض، وغير مقوماته ورسالته الحضارية، وتأكد الآن أن هذا كله أحكام أو مفترضات ذهنية منحازة عرقيا من منطلق المركزية الغربية وغير واقعية.

---

[1] شوقي جلال، المجتمع المدني وثقافة الإصلاح، رؤية نقدية للفكر العربي، الهيئة المصرية، للكتاب، القاهرة، 2008. ص18

[2] المرجع نفسه، ص 22.

[3] شوقي جلال، المجتمع المدني وثقافة الإصلاح، مرجع سبق ذكره، ص ص 20، 21

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

كذلك القول بأحادية المسار الخطي للتطور "المثل الأعلى" للإنسانية حسب منظور المركزية العلم الإجتماعي والسياسي كأساس لتفسير تاريخ العالم وتبرير نظريات المراحل في تطور المتجمعات، ومن ثم التباين بين مجتمعات متقدمة أو تنشد التقدم والتغيير بطبيعتها وأخرى متخلفة وأضخت هذه النظرة تبريرا وذريعة للتدخلات السياسية في البلدان "المتخلفة" ومبررا للسياسيين في الغرب لفرض رؤيتهم فرضا على الآخر باسم طبيعة الأشياء وهذا هو ميراث التنوير الفكري، الذي ورثته الولايات المتحدة عن أوروبا وتحاول تطبيقه صراحة وقسرا على بلدان أخرى بحجة تطويرها وإصلاحها ... أي إنقاذ الرسالة الحضارية المتوهمة للجنس الأبيض إلى بقية العالم[1]

5. سقوط الإعتقاد بأن التقدم حتمي، وفقدت الشعوب، وأولها شعوب الغرب بمصداقية وعد التنوير بتحسن الأوضاع.
6. سقوط اليقين ... إذ لا يقين كما رأت الحداثة على لسان فلاسفتها ومفكريها، وسقوط الزعم بوجود قوانين كلية حاكمة لجميع الظواهر الطبيعية والإجتماعية وأنها مطلقة الصدق. [2]
7. سقوط عديد من حركات التحرر الوطني، وهو ما يتمثل في عجز أكثرها من بناء نظم حكم ديمقراطية ملتزمة بما دعت إليه قبل الإستقلال من تحقيق لعدالة اجتماعية وبناء دولة مؤسسات، وهذا ما تؤكده ثورات الجماهير وإنفصالها عن حكامها، حتى لا يمكن القول بأن نظم الحكم فيها لا تستند إلى شرعية ديمقراطية. [3]
8. انهيار اليسار التقليدي وغالبية النظم المنتمية إلى الفكر الماركسي، فيما عدا بضع دول، مثل الصين، تعمل جاهزة على التكيف مع الجديد من حيث الفكر والممارسة التطبيقية. [4]

---

[1] إبراهيم أبراش، في عصر العولمة تتجدد تساؤلات عصر النهضة العرب وتحديات عصر العولمة، مجلة المستقبل العربي، مارس 2007، العدد 337 السنة 29، مركز دراسات الوحدة العربية لبنان، بيروت. ص97

[2] مصطفى الكيلاني، عولمة الإختلاف أو الإمكان الصعب، نحن والعالم الجديد، مجلة المستقبل العربي، مارس 2007، العدد 337، السنة 29، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان، بيروت ص153

[3] ألفين وهايدي، توفلر، أشكال الصراعات المقبلة، حضارة المعلوماتية وما قبلها، ترجمة: صلاح عبد الله، دار الأزمنة الحديثة، لبنان، بيروت، جانفي 1998، ص 24.

[4] المرجع نفسه ، ص 27.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

9. إنهيار الثقة في النموذج الكينزي في الغر
وتباين التوجهات والجهود بحثا عن نظريا
دعوات باسم الطريق الثالث. [1]

3-5 الدول المارقة وقيمها الجديدة

مثل العديد من المصطلحات السياسية، فإن لمصطلح "الدولة المارقة" استخدامين: استخدام دعائي يطبق على الأعداء المصنفين، واستخدام موضوعي أخر ينطبق على الدول التي لا تعتبر نفسها ملزمة بالمعايير الدولية. ويوحي منطق الأحداث بأن معظم الدول العظمى، تنزع للإنطواء داخل التصنيف الأخير ما لم تكن مقيدة داخليا، وأنه لتوقع يعززه التاريخ. [2]

يجب أن تتكل الدول المارقة الحرة داخليا- وتمتلك الولايات المتحدة الحدود القصوى للحرية- على فئات المثقفين والفنانين من أجل تبرير سلوكها وممارستها، والعمل على تحسين صورتها بإنتاج أوسمة من أجل الدعوة للتسامح والمكافأة أو لإدانة الجرائم المرعبة، وهناك سجل تاريخي غني في هذا الخصوص أنتقد بشدة على نطاق العالم ويجب أن لا يثير هذا السجل الغرور. [3]

إن مثل ما وقع لا يمكن تفسيره بحقد المستضعفين على أكبر قوة في العالم، أولئك الذين يشكلون الضحايا الأساسيين للنظام العالمي، لأن الرغبة في رؤية الدمار يتقاسمها كل أولئك الذين لهم مصلحة في رؤية أكبر قوة في العالم، تنهار كما لا يمكن تفسير ذلك بغريزة الموت أو التدمير أو أية رغبة ميتافيزيقية أخرى، فصعود قوة كونية يشير بل يحرص بشكل منطقي رغبة مماثلة في تدميرها. بهذا المعنى تكون هذه القوة شريكة في عملية تدميرها

---

[1] إبراهيم، حافظ وآخرون، السيادة، والسلطة الآفاق الوطنية والحدود العالمية، سلسلة كتب المستقبل العربي، عدد 56، مركز دراسات الوحدة الغربية، بيروت، ط1 نوفمبر2006. ص 125.

[2] أنياس كالامار، هل لنا الحق في أن نقول ما نشاء؟ مجلة العالم الدبلوماسي، العدد 16، السنة2، أفريل 2007، باريس. ص 134.

[3] جاك مارتيان، الفرد والدولة، تر: عبد الله أمين، دار مكتبة، الحياة ، بيروت، لبنان.، ص 146.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الذاتي،[1] وبالفعل بقدر ما يتكثف النظام كونيا مش
نقطة واحدة (هنا برجا نيويورك).

تتجسد الإمبراطورية الجديدة أمام أعيننا، عبر عدد من العقود الأخيرة وفيها كانت النظم الكولولیانية تتعرض للإطاحة، ثم انهارت الحواجز السوفيتية أمام السوق العالمية بسرعة كبيرة آخر المطاف لنا شهودا على عملية المبادلات الاقتصادية والثقافية غير القابلة للمقاومة، أو تغيير الاتجاه لسيرورة العولمة، وجنبا إلى جنب مع السوق العالمية ودورات الإنتاج العالمية، باختصار باتت الإمبراطورية (الجديدة) هي الذات السياسية التي تتولى الاضطلاع بمهمة تنظيم هذه المبادلات العالمية، وهي السلطة السيادية التي تحكم العالم[2].

يقول كثيرون، إن عولمة الإنتاج والتبادل الرأسماليين تعني أن العلاقات الاقتصادية أصبحت أكثر تمتعا بالاستقلال من أشكال التحكم السياسي، مما أدى إلى تدهور السيادة السياسية، ويهلل البعض لهذه الحقبة الجديدة بوصفها حقبة تحرر الاقتصاد الرأسمالي من جملة القيود والتشويهات التي فرضتها القوى السياسية عليه، في حين يشكو منها آخرون بوصفها حقبة إغلاق القنوات المؤسساتية التي تمكن المواطنين من التأثير على، أو التصدي بمنطق رأسمالي بارد قائم على الربح فحسب. صحيح دون شك أن سيادة الدولة القومية على بقائها ذات نفوذ، تعرضت للتدهور التدريجي بالتزامن مع سيرورات عملية العولمة، وباتت عناصر الإنتاج والتبادل الرئيسية، المتمثلة في المال والتكنولوجيا والبشر والسلع تنتقل بقدر متزايد من السهولة عبر الحدود القومية، وبالتالي فإن الدول القومية أصبحت أقل قدرة على التحكم بتنظيم عمليات التدفق هذه، وعلى فرض سلطتها على الاقتصاد. فحتى أكثر الدول القومية المسيطرة لم تعد مؤهلة لأن ينظر إليها بوصفها سلطات عليا وسيادية، سواء خارج حدودها أو حتى داخل هذه الحدود. غير أن تدهور سيادة الدولة القومية لا يعني أن السيادة بحد ذاتها قد تدهورت. فخلال مسلسل التحولات المعاصرة، ظلت جملة أشكال التحكم السياسي، ووظائف الدولة وآليات الضبط والتنظيم، تحكم دنيا الإنتاج والتبادل على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. إذ تقول فرضيتنا الأساسية هنا: إن السيادة ارتدت ثوبا جديدا، مؤلفا

---

(1) جان بودريار، الفكر الجذري: أطروحة موت الواقع: تر: منير الحجوجي وأحمد القصوار، دار توبقال للنشر، المغرب، ط1، 2006. ص 61.

(2) مايكل هاردت وانطونيو نيغري.الإمبراطورية – إمبراطورية العولمة الجديدة: تر: فاضل جتكر، مكتبة العبيكان م،ع السعودية، ط1، 2002، ص 11.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

من سلسلة من الخيوط القومية وفوق القومية الم
الثوب العالمي الجديد للسيادة هو الذي ينطبق عليه

لا يأتي الإنتقال إلى الإمبراطورية الجديدة إلا من غسق احتضار السيادة الحديثة. فعلى النقيض من الإمبريالية، لا تقوم الإمبراطورية بتأسيس مركز إقليمي للسلطة كما لا تعتمد على أية حدود أو حواجز ثابتة، إنها أداة حكم لا مركزية ولا إقليمية، دائبة تدريجيا على احتضان المجال العالمي كله في إطار تخومها المفتوحة المتسعة. تتولى الإمبراطورية إدارة الهويات الهجينة والمنظومات التراتبية المرنة والمبادلات المتعددة عبر شبكات طبقات متباينة من الحكم والقيادة، فباتت الألوان القومية المتمايزة لخريطة العالم الامبريالية متداخلة ومندمجة في قوس قزح العالم الإمبراطوري لقوس قزح العولمة.[2]

لابد لنا من التأكيد على أننا لا نستخدم كلمة إمبراطورية هنا استخداما مجازيا بما يستدعي إظهار أوجه الشبه بين النظام العالمي الموجود اليوم، وبين إمبراطوريات روما والصين، والأمريكتين...وإلخ. بل نوظفها بوصفها مفهوما يتطلب موقفا نظريا بالدرجة الأولى.[3] فمفهوم الإمبراطورية يتميز أساسا بغياب الحدود إذ لا يعرف الحكم الإمبراطوري أي معنى للقيود أو التخوم، وبالتالي فإن مفهوم الإمبراطورية يفترض أول ما يفترض وجود نظام يقوم عمليا باحتضان الكلية المكانية أو يمارس فعلا حكم العالم المحتضر كله. ما من حدود إقليمية تقيد سلطان هذا النظام الإمبراطوري، ويقدم مفهوم الإمبراطورية نفسه، ثانيا، لا بوصفه نظاما تاريخيا ناجما عن الغزو والاجتياح بل باعتباره نظاما يتمكن، عمليا، من إيقاف التاريخ وصولا إلى تثبيت أحوال الأمور إلى الأبد. الإمبراطورية لا تقدم حكمها بوصفه مرحلة انتقالية عابرة من مراحل حركة التاريخ، بل تقدمه بوصفه نظاما ليست له حدود زمنية أبدا، بما يبقيه خارج التاريخ، أو يضعه عند نهاية التاريخ، ويعمل حكم النظام الإمبراطوري ثالثا على تشغيل سائر مفاتيح السلم الاجتماعي وصولا إلى عمق قاع العالم الاجتماعي. لا تكتفي الإمبراطورية بإدارة إقليم معين، وكتلة سكانية محددة بل وتبادر أيضا إلى إيجاد العالم الذي تشغله بالذات، لا تكتفي بتنظيم التفاعلات بين البشر، بل تسعى أيضا

---

[1] المرجع نفسه ص 12.

[2] المرجع السابق ص13.

[3] عبد الله عثمان عبد الله، إيديولوجية العولمة، من عولمة السوق إلى تسويق العولمة، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، ماي 2003، بيروت، لبنان. ص73.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إلى التحكم بالطبيعة الإنسانية، وبما أن هدف الإمبراطورية تمثل الصيغة النموذجية للسلطة ال

وأخيرا رغم أن ممارسة الإمبراطورية غارقة على الدوام في بحر من الدماء، مكرسا باستمرار لصالح سلام دائم وشامل خارج إطار التاريخ. [1]

6- البناء السياسي للحاضر والقيم الكونية الشاملة:

تتحدد إشكالية الإمبراطورية الجديدة في المقام الأول، بحقيقة بسيطة واحدة هي أن هناك نظاما عالميا، وهذا النظام يعبر عنه كما لو كان تشكيلة حقوقية، ومهمتنا الأولية عندئذ هي الإمساك بتركيبة النظام الذي يتم تشكيله اليوم، غير أن علينا من البداية أن نستبعد، اثنين من تصورات هذا النظام يقفان على طرفي الطيف المتقابلين يرى أولهما أن النظام الحالي يخرج بطريقة ما، بصورة عضوية،من رحم تفاعلات قوى عالمية متباينة جذريا، كما لو كان هذا النظام جوقة متناغمة نسقتها اليد الخفية الطبيعية والمحايدة للسوق العالمية. في حين يقول الثاني: إن النظام مفروض من قبل سلطة وحيدة، ومركز عقلاني وحيد يتسامى فوق القوى العالمية، ويوجه المراحل المختلفة للتطور التاريخي وفقا لخطته الواعية التي ترى كل الأمور، في صيغة أشبه بنظرية العولمة التآمرية.[2]

لعل العرض الأبرز لهذا التحول هو نشوء وتطور ما يعرف باسم حق التدخل [3]،الذي يجرى النظر إليه عموما بوصفه حق أو واجب الكيانات المسيطرة في النظام العالمي على صعيد التدخل في أقاليم كيانات أخرى في سبيل الحيلولة دون حصول مشكلات إنسانية أو من أجل حلها، ومن أجل ضمان تنفيذ الاتفاقيات، وفي سبيل فرض السلم، وما لبث حق التدخل أن احتل مكانا بارزا بين مخزونات ترسانة الأدوات المتاحة للأمم المتحدة بموجب ميثاقها لتمكينها من الحفاظ على النظام الدولي، غير أن إعادة الصياغة المعاصرة لهذا الحق

---

[1] مايكل هاردت وانطونيو نيغري.الإمبراطورية – إمبراطورية العولمة الجديدة: تر: فاضل جتكر، مكتبة العبيكان م،ع السعودية، ط1، 2002، ص 16.

[2] حول مفهوم الإمبراطورية يمكن العودة إلى كتاب موريس دوفرغر (Le concept d'empire PUF, 1980 Paris, Duverger, Maurice,) حيث يقوم هذا الباحث بتقسيم الأمثلة التاريخية إلى نموذجين رئيسيين جاعلا الإمبراطورية الرومانية في طرف، وجملة الإمبراطوريات الصينية والعربية والأمريكية الوسطى وعليه، في الطرف الآخر، وتحليلنا نحن يستند في المقام الأول إلى الطرف الروماني لأن هذا هو النموذج الذي نفخ الروح في التراث الأوروبي الأمريكي الذي ما لبث أن أفضى إلى النظام العالمي المعاصر.

[3] أنور عبد المالك، تغيير العالم، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، نوفمبر1985.ص 176

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تمثل قفزة نوعية. ما عادت الدول السيادية المنفر
تكتفي كما كانت حالها في ظل الترتيب الدولي ال
اتفاقيات دولية مبرمة بصورة طوعية. لقد باتت الكيانات فوق القومية المتمتعة بالمشروعية تتدخل الآن لا انطلاقا من الحق بل استنادا إلى الإجماع باسم أي نمط من أنماط الطوارئ أو المبادئ الأخلاقية السامية، وما يدعم مثل هذا التدخل ليس متمثلا بحالة طارئة واستثنائية دائما فقط بل بحالة طارئة واستثنائية دائمة ممنوعة بمتطلبات قيم العدالة الأساسية، وبعبارة أخرى، يتم إضفاء الشرعية على الحق البوليسي عن طريق القيم الكونية الشاملة. [1] أو بالأحرى، هل يتعين علينا أن نفترض مشروعية حق التدخل الجديد هنا، لأنه يستخدم في المقام الأول من أجل حل مشكلات إنسانية ملحة وطارئة، ومستندة إلى القيم الكونية الشاملة ؟

هل يجب علينا أن نقرأ هذه الحركة على أنها عملية تقوم على أساس العناصر المتذبذبة للإطار التاريخي بإطلاق آلية مؤسسة تحركها قوة العدالة والسلم الكونية الشاملة؟.

هل نحن، بالتالي، في وضع قريب جدا من التعريف التقليدي للإمبراطورية، ذلك التعريف المعلن في سياق التطور الروماني المسيحي القديم؟.

إذا أردنا أن نعود إلى متابعة صيغة "**ماكس فيبر**" الشهيرة، ذات الأجزاء الثلاثة لأشكال إضفاء الشرعية على السلطة، فإن من شأن القفزة النوعية التي تحققها الإمبراطورية (العولمة الجديدة) على صعيد التحديد أن تتألف من الخليط الذي يتعمد والتنبؤ به لكل من عناصر نموذجية تخص السلطة التقليدية،[2] امتداد لسلطة بيروقراطية متكيفة عضويا (فيزيولوجيا) مع السياق السياسي، الحيوي[3] ومنطق يتحدد بـــ"الحدث" و"بكاريزما" تصعد كسلطة لعملية إضفاء الصفة الأحادية على الكل ولفاعلية أشكال تدخل الإمبراطورية، أما المنطق الذي يميز هذا المنظور الفيبري الجديد فسوف يكون وظيفيا أكثر منه رياضيا، جذريا تموجيا أكثر منه إغوائيا مغريا من شأنه أن يتعامل مع الظواهر اللغوية، بوصفها طواقم سلاسل آلية للدلالة، كما للابتكار الإبداعي والعامي الشائع وغير القابل للاختزال في الوقت نفسه.

---

[1] التكوين فكرة أولية عن هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى:

محمد يعقوب عبد الرحمن، **التدخل الإنساني في العلاقات الدولية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث ط1، 2004.

[2] Didier combeau, Une **démocratie à l'épreuve des balles** ? , dans la **revue** Le Débat N°143 de janvier - février 2007 , Ed ; Gallimard p215-216.

[3] Ibid-p216

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

لعل الحاجة الأساسية التي تفسرها علاقات الإنتاجية هذا النظام الاقتصادي والمؤسساتي السيا لا يقوم على أساس قدراته على المراكمة والتوسع العالمي فقط، بل وعلى قاعدة تمكنه من تطوير ذاته بشكل أعمق من أن يولد من جديد ومن أن يتوسع عبر الشبكة الشعرية السياسية، الحيوية للمجتمع العالمي. [1]

1-6 العولمة الجديدة بديل في إطار مشروع الإمبراطورية:

لم تترك الحداثة وراءها سوى حروب الأخوة "والتنمية" المدمرة والحضارة القاسية مع ما لم يسبق تصوره من العنف. كتب "إيريك آورباخ" الألماني مرة يقول: "إن المأساة (التراجيديا) هي الجنس الأبدي الوحيد القادر على ادعاء الواقعية في الأدب الغربي"،[2] وقد يكون هذا صحيحا بالتحديد بسبب المأساة التي فرضتها الحداثة الغربية على العالم. إذ لا نجد أي صعوبة في إيراد قائمة المشاهد المختلفة للمأساة إذ ثمة معسكرات للاعتقال، والأسلحة النووية وحروب الإبادة والتمييز العنصري (الآبارتهايد). ليست السلبية الحديثة موجودة في أي ملكوت متسام بل هي تابعة في الواقع الحي المتجسد أمامنا في ميادين المعارك الوطنية خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، من ساحات الإعدام في **فردان**، إلى الأفران النازية والإجهاز السريع على الآلاف في **هيروشيما** و **ناغازاكي**، وفي عمليات تغطية أرض فيتنام وكمبوديا بقنابل الطائرات، وسلاسل المذابح البشرية الممتدة من "**ستيف**" و"**سويتو**" إلى "**صبرا**" و"**شاتيلا**" والقائمة تطول وتطول، فإذا كانت تلك الحداثة قد وصلت إلى نهايتها، وإذا كانت الدولة القومية الحديثة التي شكلت الشرط الضروري لكل من السيطرة الامبريالية والعديد من الحروب قد باتت موشكة على الاختفاء عن المسرح العالمي، أفليس ذلك خيرا كله؟.[3]

تحرص مقاربتنا النقدية على التعامل مع الحاجة إلى تفكيك إيديولوجي ومادي حقيقي للنظام الإمبراطوري، ففي عالم ما بعد الحداثة يكون المشهد الحاكم للإمبراطورية قائما على جملة متباينة من الخطابات والبنى المسوغة ذاتيا، ومنذ زمن بعيد، أقدم مؤلفون مختلفون

---

(1) **Thomas** Coutrot, démocratie contre capitalisme ; Ed La dispute, France,2005 . p76

(2) Hardt-Michael, Antonio negri, Empire, traduit par Demis-Armand canal (Paris : Exils, Editeur, 2000)., P 264.

(3) مايكل هاردت وانطونيو نيغري.الإمبراطورية – إمبراطورية العولمة الجديدة: تر: فاضل جتكر، مكتبة العبيكان م،ع السعودية، ط1، 2002، ص 88.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

اختلاف "**لينين**" و"**هور كهايمر**" و"**أدورنو**" و"**ديبو**

إلا قدر الرأسمالية المنتصرة ومصيرها المحتو

اختلافاتهم المهمة، يقدمون لنا تصورات واقعية لمسار التطور الرأسمالي،[1] فمن غير الجائز إذن أن يبقى تفكيكنا لهذا المشهد نصيا فقط، بل يتعين عليه أن يسعى دوما إلى تركيز قواه على طبيعة الأحداث والأحكام الحقيقية للعمليات الإمبراطورية الجارية اليوم على قدم وساق كإمكانيات بديلة..

لابد لنا هنا من الغوص إلى العمق الوجودي (الأنطولوجي) للبدائل الملموسة المدفوعة دائما إلى الأمام بالمآثر، بالقوى الذاتية الفاعلة في السياق التاريخي، ما يتجلى هنا ليس منطقا جديدا، بل سيناريو جديد لأفعال عقلانية مختلفة الأفق لنشاطات ومقاومات وإرادات ورغبات ترفض نظام الهيمنة وتقترح مخارج هروب، وتجترح مسارات تأسيس بديلة، وهذا الأساس الحقيقي القابل للنقد والخاضع لمراجعة الموقف السياسي- الأخلاقي، يمثل المرجع الوجودي الحقيقي للفلسفة، أو الحقل المناسب حقا لإحدى فلسفات التحرير، ولا يلبث هذا الموقف أن يقطع صلته منهجيا مع كل فلسفة للتاريخ بمقدار ما يرفض أي فهم حتمي جبري لتطور التاريخ وأي احتفال عقلاني بالنتيجة، إنه يبين على النقيض من ذلك، كيف يكون الحدث التاريخي كامنا في الاحتمال "ليس الاثنان اللذان يتآلفان ثانية في واحد، بل الواحد الذي يتمخض عن اثنين " وفق الصيغة الكونفوشيوسيه المضادة (أو الأفلاطونية المضادة) عند ثوريي الصين[2] ليست الفلسفة بومة منيرفا التي تحلق بعد تحقق التاريخ، احتفالا بنهايته السعيدة، بل تبقى الفلسفة بالأحرى طرحا ذاتيا، رغبة، ونظرية مستمدة من الممارسة العملية يجري تطبيقها على الحدث.

نستطيع أن نرى كلا من القرب والاختلاف المحددين بين مفهومي الدولة الوراثية والدولة القومية، حيث تحرص هذه الأخيرة بإخلاص على إعادة إنتاج الهوية الجامعة للأرض والسكان لدى الأولى، غير أن الدول القومية تقترح أساليب جديدة للتغلب على هشاشة السيادة الحديثة.

فالمشروعات الجمهورية تبقى على الدوام ثابتة الجذور في العملية التاريخية السائدة، إلا أنها تسعى إلى تمكين ملكوت السياسة في خلق فضاء جديد للتحرر. لعل أبرز ممثلي هذا

---

[1] المرجع نفسه ، ص 89.

[2] Ernst Junger , L'Etat universel, suivi de la mobilisation total, Ed : Gallimard, France, traduit de l'allemand par Henri plard et Marc de launay p167

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

التراث النقدي للنظرية السياسية الحديثة، برأينا ففكرهم يبقى على الدوام متجذرا في عمق الس ساعيا إلى تمكين تناقضاتها من التفجر، وفتح المجال أمام مجتمع بديل، يتم بناء الخارج من الداخل. [1]

– بالنسبة إلى "ماكيافيلي"، تخرج القوة المؤسسة المرشحة لإقامة سياسة ديمقراطية، من رحم تفجير النظام القروسطي، ومن ضرورة تنظيم تحولات الحداثة الفضولية. ليس المبدأ الديمقراطي الجديد إلا مبادرة طوباوية تتجاوب مباشرة مع العملية التاريخية الواقعية كما مع متطلبات الأزمة التاريخية، وعند "**سبينوزا**" أيضا ينبثق نقد السيادة الحديثة من قلب العملية التاريخية، ففي مواجهة القوى الملكية الأرستقراطية المحكومة بأن تبقى محصورة بقوالب محدودة، يبادر "**سبينوزا**" إلى تعريف الديمقراطية على أنها الصيغة المطلقة للحكم، لأن المجتمع كله يحكم في ظل الديمقراطية التي هي في الحقيقة صيغة الحكم الوحيدة التي توفر إمكانية تحقق المطلق. أما بالنسبة إلى "**ماركس**"، أخيرا فإن كل مبادرة تحريرية من معارك النضال في سبيل رفع الأجور إلى الثورات السياسية، تطرح مسألة إستقلال القمة الاستعمارية وتحررها من عالم القمة التبادلية من مستلزمات التنمية الرأسمالية، ولكن ذلك الاستقلال لا يوجد إلا في إطار التنمية الرأسمالية نفسها، في هذه الحالات جميعا يتم وضع نقد الحداثة في إطار التطور التاريخي لأشكال السلطة في داخل يبحث عن خارج، حتى في أكثر أشكال الدعوة إلى الخارج (الجذرية والتطرف)، يبقى الداخل أساسا وإن كان سلبيا أحيانا للمشروع. ففي تشكيلة "**ماكيافيلي**" التأسيسية لجمهورية جديدة، كما في تحرير الجمهور الديمقراطي لدى "سبينوزا" ومبادرة "ماركس" الثورية إلى إلغاء الدولة، تستمر حياة الداخل بطريقة غامضة، ولكنها حاسمة إلى حد كبير في الخارج الذي يتم عرضة كـــــحلم طوباوي.[1]

أخيرا لم يعد ثمة أي خارج أيضا بمعنى العسكرية، فحين يزعم "فرانسيس فوكوياما" أن المعبر التاريخي المعاصر يتميز بنهاية التاريخ، إنما يعني أن حقبة الصراعات الكبرى قد وصلت إلى نهايتها، بعد الآن لن تتواجه سلطة السيادة مع آخرها، ولن تقابل خارجها، بل ولن تستعمل على توسيع حدودها بصورة تدريجية حتى تصبح شاملة للكرة الأرضية كلها

---

[1] Heneri martre, l'état- Nation face à la mondialisation de l'économie, in : l'état- nation et son avenir, secretariat général de la défense nationale Ed : documentation française, Paris, p19.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

بوصفها مملكتها الحقيقية.[1] لقد ولى تاريخ الحر
والمعادية للإمبريالية إلى غير رجعة، قامت نهاي
دخلنا بالفعل حقبة نزاعات ثانوية وداخلية، فكل حرب إمبراطورية إن هي إلا حرب أهلية، عملية بوليسية من "لوس آن جلوس" و"غرانادا" إلى "مقديشو" و"سيراييفو". بات الفصل في الحقيقة بين جناحي السلطة الخارجي والداخلي من حيث المهمات.

أكبر الخدمات التي قدمتها الدولة للرأسمالية كانت استخدام الجيوش في فتح معظم الأقطار غير الأوروبية الأصل. لقد ارتبط ظهور الرأسمالية منذ البداية بغزو واستعمار أقطار إفريقيا وآسيا و الأمريكيتين. [2]

منذ رحلة كولومبس في 1492، اشتهر القرن السادس عشر باسم عصر الاكتشافات الجغرافية. وفي البداية اعتمدت الرأسمالية الناشئة على سلطة الملوك المطلقة حتى قوى عودها فأثرت على السلطة السياسية، وكانت مساندة الملوك منذ البداية وراء " الشركات الملكية" (Royal Companies)، مثل شركة الهند الشرقية البريطانية التي حكمت بالفعل أجزاء من شبه القارة الهندية ثم استدعت الجيش البريطاني ليحتل كل البلاد، وأعلنت فيكتوريا ملكة بريطانيا أنها أصبحت إمبراطورة الهند. وكان القرن التاسع عشر مرحلة الحروب من أجل اقتسام الدول الغربية على أساس أنها كدولة آسيوية يجب أن تكون لها المرتبة الأولى في حكم أجزاء القارة التي تستعمرها الدول الأوروبية. وحين خضعت كل الأرض لسيطرة الأوروبيين وامتدادها في الولايات المتحدة، ظهر طموح بعض الدول التي قويت خلال القرن التاسع عشر إلى زيادة نصيبها من المغانم؛ أي إعادة النظر في التقسيم القائم. وجر هذا الطموح وما صادفه من مقاومة شرسة إلى حربين عالميتين. وكانت المستعمرات مطلوبة كمصادر لمواد أولية وكسوق لمنتجات المصانع الأوروبية ثم الأمريكية، وكوطن يهاجر إليه فقراء الدول الاستعمارية بما يحد من حجم الفقر الذي رافق تطور الرأسمالية الصناعية وكان من المتصور أن يدمرها كما توقع "**ريكاردو**" و"**مالتس**". وفي التحليل الأخير تجسدت العلاقة الاستعمارية في الوسائل المتعددة لسحب جزء مهم من الفائض الاقتصادي من المستعمرات

---

[1] **الجاسور، ناظم، عبد الواحد**، المرجعية الفكرية، للخطاب السياسي-الاستراتيجي الأمريكي ما بعد الحادي عشر من أيول/ سبتمبر2001، منشورات دار النهضة، بيروت، ط1، 2006.ص111

[2] **André-Jean Arnaud** - Entre modernité et **mondialisation**, ed : E.J.A, 2004, 2ème Edition France, P167.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إلى الدولة الاستعمارية. وما كان كل هذا الفتح وا
ما فيه من تضحيات إلا بقاعدة أيديولوجية تسوغه أ

وهكذا تحولت الوطنية من شعور بالانتماء إلى أمة والعيش بسلام على أرضها إلى تعصب قومي عدواني. والحق أنّ الفكر الأوروبي اعتمد علنا ثم بحكم العادة والتربية مفهوما عنصريا أصيلا هو تفوق الأوروبيين على سائر البشر، والزعم بأنّ الحضارة ظاهرة أوروبية خالصة نشأت في اليونان وانتشرت على يد الرومان ثم دهمها ظلام العصور الوسطى بعد استيلاء "البرابرة "على روما. وانقشع الظلام في عصر النهضة بعد أن اندمجت قبائل الجرمان والقوط والوندال في حضارة الإمبراطورية التي أسقطها أسلافهم. وما زال أثر العنصرية في الفكر الغربي ملموسا بعد خمسين سنة من انتهاء مأساة " العنصر الآري" التي ارتكب باسمها النازيون أشنع الجرائم، ويبدو هذا الأثر حين يقوِّم الأوروبيين أحوال الشعوب الأخرى بمقاييس وقيم الحضارة الغربية باعتبارها النسق العالمي للتقدم والرخاء، وهو ما يسمى لدى المفكرين في التنمية التمركز الأوروبي حول الذات (Eurocentrism).[2]

أما في عصر بناء الإمبراطوريات فقد كان مجمل الأوروبيين مقتنعين بأن الغزو والفتح وطرد أهل البلاد الأصليين خير خالص، لأن الجيوش الفاتحة والمستوطنين في الأرض المفتوحة كانوا يحملون لهذه الشعوب البربرية المتوحشة نعمة الحضارة الغربية. وانخرطت الكنيسة الكاثوليكية بكل ثقلها في نفس الاتجاه وإنما بشيء من التميز، فزعمت أنها تنقل رسالة السيد المسيح إلى أقوام من الوثنيين.وكان أساقفتها يرافقون الجيوش الإسبانية والبرتغالية بنوع خاص ويباركون مذابح الهنود الحمر وتدمير حضارتهم ومحو معالمها المادية.

وفيما بين الدول القومية، حرصت الفئات الحاكمة على إعلاء تعصب كل أمة إزاء الأمم الأخرى. ففرنسا أمة العقل والحرية والإخاء والمساواة التي أنتجت فلسفة الأنوار.ونشيد ألمانيا القومي يقول: " ألمانيا فوق الجميع"، وبريطانيا العظمى " الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس" وإيطاليا وريثة الإمبراطورية الرومانية تسعى مثلها للسيطرة على حوض البحر المتوسط. كما كان من طبيعة الأمور أن يواكب هذا تمجيد العسكرية والعسكر وإعلاء قيمة "

---

(1) Zaki Laidi, L'ordre Mondial Relâché, (sens et puissance après la guerre froide), presses de la fondation national des sciences politique et berg, France, P 178 , P167.

(2) دافيد بيتهام وكيفين بويل، الديمقراطية أسئلة وأجوبة، طبع بورش اليونسكو ، اليونسكو 1996، فرنسا. ص 122

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الموت من أجل الوطن" فوق كل القيم. وفي هذا الـ
الاشتراكيين نحو" الأممية" المبنية على تآخي العا
كانت جنسيتها. [1]

وفي هذا الإطار الفكري تدعمت الرأسمالية ونمت في خطوات جبارة من توحيد السوق القومية وحمايتها ضد المنافسة الخارجية إلى انفرادها بأسواق الإمبراطورية على اتساعها.وكانت المحصلة الجوهرية اتجاه الرأسمالية في كل الدول إلى تركز ملكية وسائل الإنتاج، وطفت على السطح أشكال الاحتكار المتعددة التريست والكارتل، الاحتكار القانوني، الاحتكار الطبيعي، احتكار الأقلية... الخ.

وانتهى عهد المنتجين الأفراد الذين لا يستطيع أيهم السيطرة على السوق وتحديد السعر، وبالعكس تمكنت الاحتكارات من التأثير في آليات السوق لتعظيم نصيب كل منها فيه، وقال الاقتصاديون الكبار (سيرافا، روبنسون، تشمبرلين...) في الثلاثينات أن الأحوال السائدة بالفعل عممت " سوق المنافسة الاحتكارية" محل سوق المنافسة الحرة. [2]

حتى القضاء لم يسلم من الاستغناء عنه فكل عقود الشركات الكبرى تنص على الالتزام بإجراءات التحكيم ضمانا لحسم أي خلاف بين الأطراف المتعاقدة في أقصر وقت ممكن. كما أن القضايا المدنية تسقط قبل الحكم في أحوال كثيرة نتيجة لصلح بين الطرفين يتم خارج المحكمة، ويتنازل بمقتضاه المدعي عن دعواه. حتى في الحالات التي تخضع للقانون الجنائي يجوز للمتهم والمجني عليه في قوانين بريطانيا والولايات المتحدة ومن حاكاهما أن تنهى "صفقة" (deal) بين الطرفين كل إجراءات التقاضي. ومن الناحية النظرية يختلف القانون الفرنسي والقوانين التي تأثرت به عن القوانين الأنجلو ساكسونية من حيث إن الجريمة تعد عدوانا على المجتمع وليس على الضحية وحدها. [3] وبالتالي يمكن أن تصر النيابة العامة على استمرار الدعوى حتى لو تنازلت الضحية عن شكواها.

---

[1] طاهر المصري، الواقع العربي وتحديات قرن جديد، ط1، 1994، الأردن. ص16

[2] عز الدين المناصرة، العولمة والهويات ، هويات مطمئنة، هويات قلقة، وهويات مقهورة، مجلة التبين عدد 23، ديسمبر 2004، الجزائر ، الدار الوطنية للنشر والإشهار.ص 130.

[3] إبراهيم أحمد شلبي، تطور الفكر السياسي دراسة تأصيلية لفكرة الديمقراطية في الحضارات القديمة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت،1995.ص127

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وأخيرا، إن لم يكن أقل الأمور أهمية، فقد [illegible] النقود. فأيام العملة المعدنية كان حق " سك العملة " الإقطاع، ثم انتقل إلى يد الدولة القومية وحدها لا يشاركها فيه أحد و لا تتنازل عنه لأية جهة.

وحين ظهرت النقود الورقية احتفظت الدولة بحقها في إصدارها عن طريق بنك تمنحه امتياز الإصدار في مقابل مقاسمته أرباح عملية الإصدار، وكذلك تولي مهمة إدارة الحسابات النقدية للحكومة دون مقابل. وظلت كل حكومة حريصة على تثبيت سعر صرف عملتها. وكان ارتفاع ذلك السعر دليلا على النجاح الاقتصادي، لأنه يعني أن الاقتصاد الوطني قد حقق فائضا في ميزان المدفوعات الدولية. وكان تثبيت أسعار الصرف الهدف الأساسي لإنشاء صندوق النقد الدولي. أما الآن فلا توجد عملة واحدة ذات سعر صرف ثابت، فكل العملات اليوم عائمة. بل إن الدولة تحرص أحيانا على انخفاض سعر صرف عملتها الوطنية بهدف زيادة الصادرات، أو تقليل الواردات من بلاد معينة. [1]

ولكن أهم دليل على استقلال عالم المال والأعمال عن كل الحكومات هو التعامل ببطاقات الائتمان (credit cards) التي لا تخضع لإشراف أية جهة اللهم، إلا حرص أصحاب الاسم التجاري على ضمان سلامة إصدارها من أي بنك في أي بلد في العالم.

فهذه نقود (أي أداة دفع حالة كما يقول أهل القانون) انتزع القطاع الخاص حق خلقها من الدول ذات السيادة. وبعبارة أخرى سقط حق خلق النقود من إطار سيادة الدولة ليصبح محكوما بآليات السوق. وهي تزداد رواجا بالاطراد إذ أنها مقبولة في كل الأقطار المهمة ومعظم الأقل أهمية و أيا كانت العملة التي حسب الدين بها. وفي النهاية يسدد حامل البطاقة دينه بعملة الدولة المقيم بها من خلال البنك، الذي أصدر له البطاقة، فهي نقود "كوكبية" بمعنى الكلمة. [2] وهكذا أصبحت العولمة الجديدة هي بديل للمشروع الإمبراطوري، ولكن بشكل آخر.

6-2 السيادة الرأسمالية أو إدارة التحكم بالمجتمع العالمي:

---

[1] خالد الزواوي، سماحة الاديان والسلام العالمي، ط1-2004، دار الوفاء، الإسكندرية.ص 166.

[2] جورج طرابيشي، من النهضة إلى الردة، تمزقات الثقافة العربية في عصر العولمة، ط1-2000. دار الساقي، بيروت، لبنان.ص 231.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

لقد أصبح العالم العالم أملس لدى انتقال الـ
والحواجز في الإطار القومي، وعلى المستوى
العامة للمؤسسات الانضباطية، يتزامنان مع انحسار الدول القومية بوصفها حدودا فاصلة وناظمة لانقسامات الحكم في العالم، أما نشوء مجتمع التحكم العالمي الذي يزيل نتوءات وأثلام الحدود القومية، فيسير جنبا إلى جنب مع تحقق السوق العالمية والتصنيف الحقيقي للمجتمع العالمي في خانة رأس المال.[1]

في السنوات الأخيرة كثر الكلام عن نهاية التاريخ، التي أرادت أن تزعم أن حالة الحكم الراهنة أبدية، يبقى صحيحا بالتأكيد، مع ذلك كله أن سلطة رأس المال ومؤسسات سيادته كانت في ظل الحداثة، تتمتع بالسيطرة الراسخة على التاريخ وتمارس تحكمها المطلق بالعملية التاريخية ثم مالبثت القوى الافتراضية للجمهور أن جاءت مع ما بعد الحداثة، لتعلن نهاية تحكم تلك المؤسسات. لقد انتهى ذلك التاريخ وتأكد أن الحكم الرأسمالي ليس إلا فترة انتقالية عابرة، [2] ولكن السؤال الذي يبقى هو: كيف يستطيع الجمهور أن يعتمد نهاية (آخرة) مادية بديلة، إذا كانت الغائية المتسامية التي بنتها الحداثة الرأسمالية قد أوشكت عـــلى نهايتها؟.

لن نكون قادرين على الإجابة على هذا السؤال ما لم نجر تحليلا ظاهريا (فينومينولوجيا) وتاريخيا للعلاقة بين حالتي الافتراض والإمكان، هذا التحليل، ثمة كُتاب ومؤلفون من "**لوكاش**" إلى "**بنيامين**"، من "**أدورنو**" إلى "**ويتغنشتاين**" اللاحق من "**فوكو**" إلى "**ديلوز**"، أي كل أولئك الذين تمكنوا من رؤية "أفول" نجم الحداثة- في الحقيقة طرحوا هذه الإشكالية- ففي جميع هذه الحالات كانت المسألة مطروحة في مواجهة زحمة هائلة من العقبات الميتايزيقية، ونستطيع الآن أن نرى مدى شحوب الأجوبة بالمقارنة مع مدى ضخامة

---

[1] مايكل هاردت وانطونيو نيغري.الإمبراطورية – إمبراطورية العولمة الجديدة: تر: فاضل جتكر، مكتبة العبيكان م،ع السعودية، ط1، 2002، ص 481.

[2] من الواضح أننا حين نتحدث عن غائية مادية إنما نتحدث عن غائية بنيتها ذوات مؤسسة بفعل الجمهور وهو في غمرة الفعل، وينطوي هذا على قراءة مادية للتاريخ تعترف بأن مؤسسات المجتمع متشكلة عبر المجابهة والتصادم بين القوى الاجتماعية نفسها،وبالتالي فإن الغائية لا تكون محسومة سلفا بل مبنية في أثناء العملية، والمؤرخون الماديون من أمثال توسيديد وماكيافيلي، مثلهم مثل كبار الفلاسفة الماديين من أمثال أبيقور ولوكريتيوس وسبينوزا، لم يحاولوا قط إنكار حقيقة كون الغائية نتاجا لأفعال البشر، فكما يقول ماركس : ليس تشريح الإنسان هو الذي يوضح تشريح الفرد، فالغائية لا تظهر إلا لاحقا، بوصفها نتاجا لأفعال التاريخ.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

السؤال وهوله. ما بات مؤكدا اليوم هو أن الإش
القديمة للتراث الميتافيزيقي، لما فيها الأقوى والأ
بات اليوم، في حقيقة الأمر، باليا تماما وكليا. إذا كان ثمة أي حل ممكن للمشكلة فلا بد له من أن يكون ماديا ومتفجرا، وفيما كان انتباهنا مشدودا في البداية إلى كثافة العناصر الافتراضية المؤسسة تتراكم وتصل إلى عتبة التحقق المتناسبة مع قوتها، ذلك هو المعنى الذي نرمي إليه حيث نتحدث عن الذكاء العام وعن أشكال تمفصله في المعرفة والشعور والتعاون، والمعنى الذي نقصده، حين نتحدث عن مختلف أشكال الخروج الجماعي لتلك الحركات البدوية التي يمارسها الجمهوري في سعيه لامتلاك الفضاءات وتجديدها. [1]

نحن هنا بصدد التعامل مع نوعين من العبور، ينطوي الأول على حقيقة أن حالة الافتراض تقوم بإجمال وتلخيص ميدان المآثر، فحالة الافتراض هذه تتقدم وتبين أن قدرة التاريخ على التحكم بالخصوصيات الافتراضية الفعالة قد ولت وتلاشت إلى غير رجعة، ذلك هو التاريخ الذي يصل إلى النهاية، حيث تبرز حالات الافتراض الجديدة على الساحة بوصفها حالات قوية، وتبادر إلى تحرير ذاتها من أن تبقى خاضعة وتابعة هيمنيا لرأس المال ومؤسساته، لم يعد اليوم ما عدا المآثر مشحونا بالقدرات التاريخية، أو ليس ثمة اليوم أي تاريخ، بل هناك نزوع تاريخي فقط. أما النوع الثاني من العبور فيقوم على حقيقة أن هذه الحالات الافتراضية الفريدة لا تلبث في أثناء اكتسابها لاستقلاليتها الذاتية أن تصبح قادرة على التقويم الذاتي، تعبر عن نفسها كما لو كانت آلات تجديد، لا تكتفي برفض الخضوع لسيطرة أنظمة القيم والاستغلال العتيقة، بل وتبادر عمليا إلى خلق إمكانيتها الخاصة غير القابلة للاختزال، وهنا بالذات يتم تحديد النهاية (الآخرة) المادية مؤسسة فوق فعل الخصوصيات الفريدة غائية خارجة من أرحام المآثر ورمز المنطق آلة الجمهور. [2]

7- الشعوب ضد مشروع الإمبراطورية:

الأسئلة المطروحة اليوم هي: لماذا مازالت الحالات الكفاحية والنضالية تبرز على السطح؟ لماذا باتت أشكال المقاومة أكثر عمقا؟ ولماذا يعود الصراع باستمرار إلى التفاقم وبزخم جديد؟، بعد هذا العدد الكبير من الانتصارات الرأسمالية، بعد الآمال الاشتراكية في

---

[1] **تركي ، الميلود**، المسألة الحضارية، كيف نبتكر مستقبلنا في عالم متغير؟ المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، ط1، 1999، ص 18.

[2] محمود سيد أحمد: دراسات في فلسفة كانط السياسية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط 1991، القاهرة مصر. ص 81.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أجواء الإحباط والخيبة وبعد أن جرى توطيد إ
الليبرالية المفرطة، علينا أن نسارع توا إلى إقر
ليست تكرارا بسيطا للصيغ التنظيمية لدى الطبقة العاملة الثورية القديمة، فالمناضل اليوم لا يستطيع حتى ادعاء التمثيل، ولو بالنسبة إلى الحاجات الإنسانية الأساسية للمستغَلين (بفتح الغين). يتعين على الكفاحية السياسية الثورية اليوم على النقيض من ذلك، إعادة اكتشاف ما كان على الدوام شكلها الصحيح والمناسب بحيث لا تكون نشاطا تمثيليا، بل فعالية مؤسسة، إذ تبقي الكفاحية اليوم فعالية إيجابية بناءة ومجددة [1].

وبعبارة أخرى يتم ربط المقاومة، على الفور بمهمة تأسيسية في ملكوت السياسة الحيوية، ومع عملية تشكيل الأجهزة التعاونية للإنتاج والألفة الاجتماعية هنا بالذات، يكمن عنصر التجديد القوي للكفاحية اليوم والتي تكرر فضائل الفصل التمردي خلال مأتي سنة من التجارب الثورية القائمة على الهرم غير أنها مرتبطة في الوقت نفسه بعالم جديد، عالم لا يعرف أي خارج عالم لا يعرف إلا داخل، إلا مشاركة حيوية لا غنى عنها في مجموعة الهياكل والبنى الاجتماعية، دون أية إمكانية للتسامي عليها. ليس هذا الداخل إلا التعاون المنتج للحالة الفكرية الجماهيرية، وشبكات التعاطف القائمة على الود، الإنتاجية السياسة، الحيوية المنتمية إلى ما بعد الحداثة، ومثل هذه الكفاحية لا تلبث أن تقلب المقاومة إلى سلطة مضادة، وأن تجعل من التمرد مشروع حب. [2]

ليست المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الرأسمالية اليوم، وفي مقدمتها انهيار الأسواق المالية وتراجع مردود الاستثمار إلا النتيجة المباشرة لهذه الأزمة الناجمة عن تفاقم التناقضات داخل نظام الرأسمالية، وتراجع فرص السيطرة عليها بعد أن أصبح نظاما عالميا واحدا يستحيل ضبط ديناميات كما كان يحصل في عصر الرأسماليات الوطنية، ومما يزيد من شدة الشعور بالأزمة أن زوال الحرب الباردة الإيديولوجية قد قدم لليبرالية ذريعة الانتظار، وكشف أمام الرأي العام العالمي، وهو يكشف أكثر فأكثر كل يوم، افتقار المنظومة الفكرية والاقتصادية والاجتماعية الليبرالية إلى أية رؤية متسقة ومنطقية لإخراج البشرية التي تسيطر عليها اليوم جميعا من حالات التمزق والتنافس والتفاوت الصارخ في مستويات

---

[1] محمد فايز عبد اسعيد: قاضيا علم السياسة العالم، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت ، ط2، مارس 1986.ص 76.

[2] عبد العزيز السعيد وآخرون: النظام العالمي الجديد الحاضر والمستقبل، عبر مفاهيم السياسة الدولية في المنظور العالمي، تر: نافع أيوب لبس: منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 1999.ص188.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المعيشة وممارسة الحقوق والتمتع بالحريات الأس
أحدثته الليبرالية الاقتصادية (أي الرأسمالية)، في
سابقة كما هي عليه اليوم، ولم تكن مسألة التنمية البشرية التي يعاني من غيابها ثلاثة أرباع الإنسانية مطروحة بمثل ما نعرفه من راهنيه وإلحاح، وفي الوقت نفسه ميؤسا منها ومعدومة الأفاق، كما تبدو في وقتنا الراهن، فالأزمة لا تتعلق اليوم برأسماليات أو بأسواق اقتصادية ومالية وطنية تعاني من القصور والعجز النسبي هنا وهناك، ولا حتى بالرأسمالية من حيث هي دينامية تراكم رأسمالي وآليات استثمار، ولكنه ناجم عن عجز الليبرالية من حيث هي نموذج في إدارة المواد البشرية والمادية معا في مواجهة الأزمات التي وضعت العالم فيها في القرن الماضي، بل أكثر من ذلك، عجزها عن ضبط هذه الأزمات وإدارتها. أي أنها تتعلق بالأسس الفلسفية والمجتمعية والسياسية والإستراتيجية العميقة **للنظام**، وليس فقط بآليات عمله الاقتصادية، كما تتعلق بإمكانيات أو فرص النظام في تقديم مكاسب جديدة للمجتمعات الإنسانية بتكاليف معقولة، وبالتالي في الاستمرار. [1]

والحال أن ما نجم عن انتصار نموذج الليبرالية حتى الآن لم يكن تعميم التنمية الاقتصادية والدولة القانونية وحقوق الإنسان في المساواة والعمل والضمانات القانونية والحريات، وإنما بالعكس من ذلك تماما، إنها الحروب الداخلية التي تسعى من خلالها فئات اجتماعية أو قومية تُدرك تراجع آمال التنمية إلى وضع اليد على الموارد المحلية وحرمان الآخرين منها، والحروب الخارجية التي تسعى الدول الأقوى من خلالها إلى وضع يدها على موارد الشعوب الأضعف في سبيل تعظيم فرص النمو فيها والانتصار في حرب المنافسة الاقتصادية والإستراتيجية العالمية. وإذا استمر التناقض الخطير الراهن الذي خلقته العولمة الليبرالية بين منطق السوق العالمي الطابع ومنطق الإنتاج وآليات اتخاذ القرار الوطنية الطابع، فلن يكون هناك أي أمل في الحد من هذه الحروب وتقليص التنافس المعمم للسيطرة على الموارد البشرية. [2]

مما يعني أيضا أنه لن يكون بإمكان النظام الليبرالي العالمي الجديد الاستجابة لأي مطلب من المطالب البشرية المتوحدة وفي مقدمها التنمية، بل الحفاظ على مستويات المعيشة

---

[1] برهان غليون، العرب وتحولات العالم، حوار أجراه، رضوان زياد، ط1، 2003 المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت. ص ص 13، 14.

[2] المرجع السابق، ص15.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الحالية في أكثر بلاد العالم. وفي هذه الحالة لن النموذج من التسيير والحكم والإدارة والاستثمار المتفاقمة الكثيرة، ولن تكفي عندئذ لتغيير هذا الاقتناع عقيدة وإستراتيجية الحرب العالمية المعلنة ضد الإرهاب، التي جعلت منها الإدارة الأمريكية بديلا عن الحرب الباردة، وطورتها لجرف النظر عن تناقضات النظام، وعن الأسئلة المصيرية التي يواجهها تعميم النموذج الرأسمالي الليبرالي، وما يجر إليه من تدمير منظم للمجتمعات والتوازنات العالمية. [1]

بل ربما كان الدرس الرئيسي الذي ينبغي استخلاصه من خبرة سنوات الصراع القليلة الماضية منذ حرب الخليج الثانية، هو أن التفوق الاستراتيجي الساحق لم يعد يضمن بالضرورة، في عصر العولمة الذي نعيش، السيطرة، حتى الإقليمية منها، ومن باب أولى العالمية، وأنه لن يكون من الممكن لأي قوة وطنية أو إقليمية أو عالمية أن تصل إلى الهيمنة، أي أن تفرض جدول أعمال يستجيب أولا لمصالحها الأساسية، عن طريق استخدام القوة فحسب، ولا تستطيع تحقيق ذلك إلا بإبراز تفوقها المعنوي. وهذا يعني أن الهيمنة لم تعد مرتبطة في عالم اليوم المتفاعل والمتداخل بالقدرة على السيطرة والإخضاع أو بالقوة المادية بقدر ما أصبحت ترتبط بإظهار القدرة على القيادة، أي بالقوة المعنوية السياسية والفكرية والقدرة على إبداع الحلول المفيدة والإيجابية للمشاكل الكبيرة التي خلفتها الحقب الماضية وتلك النابعة من الاندماج العالمي الراهن. [2]

ومن هنا فإن الحديث عن مأزق السياسة العالمية يطرح علينا المشكلة التاريخية الحقيقية المطروحة على المجموعة الدولية، نعني أزمة القيادة العالمية فبقدر ما أدى الاندماج العالمي المرتبط بالثورة العلمية والتقنية إلى تكوين إطار للتفاعل وللمصالح المشتركة بين جميع البلدان والمجتمعات، خلق شروط نشوء سياسة عالمية، أي قرار يخص المصير العالمي بأكمله، وفي غياب أي آلية قانونية وسياسية وأخلاقية واضحة ومعروفة للتصدي للمصالح والمشكلات العالمية المشتركة وأخذها بالحسبان، ومنها مصالح تتعلق بحفظ الأمن وتحقيق التوازن بين الكتل البشرية وضمان التنمية البشرية في مواجهة تفاقم ظواهر الفقر والبطالة والهجرة والإحباط. تحاول كل دولة على حسب قوتها، أن تستملك لنفسها ميدان السياسة

---

[1] المرجع نفسه ص16.

[2] ممدوح محمود مصطفى: مفهوم النظام الدولي بين العلمية والنمطية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد 17، ط1، 1998.ص144.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

العالمية وتحل المشاكل المطروحة من وجهة نظ
الآخرين، وفي مقدمة هذه المشاكل مسائل البيئ
المختلة التي تتعرض لها الكرة الأرضية. [1]

لا تستند الحرب الوقائية إلى أسباب تتعلق بإعداد حقيقي وإنما لشعور ما بعدم الأمان، وهي ترتكز إلى حكم منحاز وغير موضوعي بالضرورة، وسلوك الولايات المتحدة الأمريكية قد يغري بتقليده: إذا ما قبلنا أن تقوم كل دولة بمهاجمة الدول الأخرى تبعا لتقديراتها الخاصة فإننا نفتح الباب مشرعا لحرب دائمة، يشنها الجميع ضد الجميع.[2]

بغيضة هي الديكتاتوريات، هذا حق والكثير من الأفغان بالأمس ومن العراقيين اليوم، في الداخل وفي الخارج، تمنوا تدخلا أجنبيا لطرد محتكري السلطة البغيضين، غدًا، حكاما جددا لبلادهم، أتراهم يقبلون أن يقرر مصير بلادهم بعيدا عنهم في الخارج؟ هل سيقبلون أن تقوم القوى الأجنبية بخلعهم إن لم تعجبها سياساتهم؟ بكلمات أخرى: هل هم مستعدون للخضوع غدا لقاعدة تعينهم، هي نفس القاعدة التي تخدم اليوم مصلحتهم؟.

بهذا أصبحت واشنطن تدعي لنفسها الحق أن تملي جدول أعمالها على الجميع. وهذا هو جوهر المنطق الإمبراطوري المهووس بالاستقرار وبالمحافظة على الوضع القائم ضد كل ما يمكن أن يظهر هنا وهناك على اتساع العالم من المقاومات ضد السلطة الإملائية الأحادية لواشنطن. [3]

فقدت الدولة قسطا كبيرا من سيادتها المطلقة وأصبحنا نتحدث في العلاقات الدولية عن سيادة نسبية. والقسم الكبير من المشاكل التي تعاني منها المنظومة الدولية والمجتمعات الأهلية أيضا ناجمة عن أننا لا نزال نرفض التفكير الجدي في هذا التغير والسعي إلى فهمه وإيجاد الحلول السليمة والناجعة لمواجهة التحديات والتناقضات التي يقود إليها. فإذا أردنا عدم التسامح الدولي مع الديكتاتورية ومع النزعات الإمبراطورية معا، علينا أن نعرف كيف نتعامل مع تراجع السيادة الفعلية ، أو أن نعرف كيف ننظم السيادة النسبية بحيث لا نترك

---

[1] صالح السنوسي: العولمة أفق مفتوح وإرث يثير المخاوف، ميريت للنشر والمعلومات ، القاهرة، 2003، ط1.. ص 156

[2] تزفيتان، تودروف، اللانظام العالمي الجديد، تأملات مواطن أوروبي، تر: وليد السويركي، أزمنة ، للنشر والتوزيع، الأردن،ط1، 2005، ص 41.

[3] برهان غليون، العرب وتحولات العالم، حوار أجراه، رضوان زياد، ط1، 2003 المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت.. ص 32 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

هناك ثغرات تستفيد منها جماعات المصالح الخاص
العالمية. وليس هناك جواب ناجع وسد للثغرات
تعزيز بناء النظام العالمي أو نظام الأمم المتحدة قانونيا وسياسيا، بشكل تتحول فيه الصلاحيات المتنازل عنها من قبل الدولة أو التي لم يعد بإمكان الدولة القيام بها، إلى سلطة عالمية قانونية وتعددية معا تحت مراقبة وإشراف الرأي العام العالمي الذي هو في طريقه للتكون بالفعل كقوة فاعلة في الحياة الدولية. [1]

ومن غير ذلك يمكن للدولة الأعظم، كما هو الحال اليوم أن تكون المستفيدة الوحيدة من تراجع السيادات الوطنية، فتحتل هي وحدها الفراغ الناجم عن هذا التراجع وتنشئ ما أصبحنا نسميه اليوم بحق عصر الإمبراطورية. [2]

8- الإرهاب و استراتيجياته الجديدة:

لا توجد أي إيديولوجية وراءها الإرهاب والإرهاب المضاد، إننا بعيدون جدا عن الإيديولوجية والسياسي فلا يمكن تفسير الطاقة المغذية للإرهاب بأية إديولوجية حتى وإن كانت إسلامية، فالإرهاب لا يهدف إلى تغيير العالم كما حاولت مختلف إيديولوجيات التغيير في وقتها)، ولكن إلى تحذير العالم عبر التضحية.

إن الإرهاب، مثله مثل الجراثيم، يأوي في كل مكان، والنظام يقوم بحقن العالم إرهابا، النظام إذن هو المولد الأول للإرهاب، وهذا الأخير يأوي في قلب الثقافة التي تحاربه، وبإمكان النظام (الغربي هنا) أن يقمع كل معارضة أو احتجاج ضده ، لكنه لا يستطيع فعل أي شيء في مواجهة تفككه الداخلي، أي في مواجهة إنتاجه لآليات دماره الذاتي. إن الإرهاب ليس سوى التعبير الظاهر والدقيق عن إنتاج النظام لموته وانتحاره الذاتي.[3]

هناك مدخلان لدراسة الإرهاب، أحدهما يتبنى الأسلوب الموضوعي الذي يناقش النقطة جديا، والآخر هو الأسلوب الدعائي الذي يضع مفهوم الإرهاب كسلاح يمكن استغلاله في خدمة قوة ما.

---

[1] المرجع نفسه، ص ص 68، 69.

[2] ابو يعقوب المرزوقي، أفاق النهضة العربية ومستقبل الإنسان في مهب العولمة، دار الطليعة، بيروت، ط1، 1999 ص71

[3] جان بودريار، الفكر الجذري: أطروحة موت الواقع: تر: منير الحجوجي وأحمد القصوار، دار توبقال للنشر، المغرب، ط1، 2006. ص 62.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وطريقة الشروع في كلتي الحالتين واضحة بتحديد ماهية مركبات الإرهاب ثم نسوق بعد ذلك الأمثلة الرئيسية، إذ ما كنا جادين، ونحاول أن نعين الأسباب وطرق العلاج. أما الأسلوب الدعائي فينتهج نهجا مختلفا.

لنبدأ بالنظرية التي تقول بأن الإرهاب هو مسؤولية عدو ما حددته الحكومة. ثم ننعت الأعمال الإرهابية بعد ذلك بأنها "إرهابية" إذ ما تسنت نسبتها (سواء كانت بحق أو غير ذلك) إلى المصدر المطلوب، وخلافا لذلك لا يلقى لها بالا أو يعتم عليها أو يطلق عليها مصطلح "الثأر" أو "الدفاع عن النفس".

ومما لا يدعو إلى الدهشة هو أن كافة حكومات الدول الاستبدادية وأجهزتها قد تبنت الأسلوب الدعائي. والأكثر من ذلك إثارة هو أن وسائل الإعلام والثقافة المعنية بالإرهاب في الدول الديمقراطية الصناعية الغربية، قد فعلت نفس الشيء على نطاق أوسع. [1]

يقدم كتيب لجيش الولايات المتحدة يعني بمقاومة الإرهاب تعريفا له بأنه: "الاستخدام المحسوب للعنف، أو التهديد بالعنف للحصول على مآرب سياسية أو دينية أو أيديولوجية في طبيعتها. ويحدث من خلال التخويف والإكراه أو غرس الخوف".[2]

وأكثر بساطة من ذلك التوصيف المقدم في الدراسة التي أجراها خبير الإرهاب المرموق "**روبرت كو برمان**" بتكليف من البنتاجون، حيث يُرجع فيها التهديد أو استخدام القوة لـــ: "تحقيق أهداف سياسية دون الاستخدام الكامل للموارد".[3]

هذه لسوء حظ المواضيع الرئيسة للتاريخ. وخلال دراسته المهمة لنشأة الدولة الأوروبية، لاحظ "**تشارلز تالي**" بدقة تامة أن: "على مدار الألفية الفائتة كانت الحرب هي النشاط المهيمن على الدول الأوروبية لدافع مشئوم، فالحقيقة المأساوية الرئيسية بسيطة:أعمال القهر تجدي.فهؤلاء الذين يمارسون قوة كبيرة على أقرانهم يحصلون على استجابة، ومن خلال هذه الاستجابة يحصلون على امتيازات مضاعفة من المال والفوائد وإذعان الغير، والسبيل إلى المتع والملذات غير متاحة للناس الأقل قوة".[4]

---

[1] نعوم تشو مسكي، إرهاب القراصنة وإرهاب الأباطرة، مرجع سبق ذكره. ص 139.

[2] كانتور، روبرت د، السياسة الدولية المعاصرة، ترجمة: أحمد ظاهر، مركز الكتب الأردني، 1989ص36

[3] المرجع السابق ،ص 142.

[4] المرجع نفسه ،ص 173.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

يتفق كل ذلك مع الحقائق التاريخية التي
القاسية.يشمل الاذعان عادة على احترام الطبقات
العنف المفرطة في القضاء على الأعداء العزل دون عقاب، نحو نيل إعجاب خاص، وإلى أن يصبح طبيعيا أيضا،إثباتا لفضيلة المرء،يتفق مرة ثانية مع العموميات الثقافية التاريخية.[1]

تتمثل إحدى المتلازمات الطبيعية للانتصارات السهلة على الأعداد العزل في تعميق عادة تفضيل القوة على اللجوء إلى الوسائل السلمية. والأخرى في تقديم أولوية العمل دون مرجعية قانونية.فتجسد الإله الذي هبط إلى الأرض في صورة "الإنسان الكامل" برسالة لاستئصال الشر من العالم ليس بحاجة إلى مرجعية أعلى. وما جاء من حقيقة في أغلب الملاحم الهندية القديمة منذ آلاف السنين ينطبق كذلك على المنتحلين اليوم.[2]

فخيار القوة وإغفال التفويض الدولي كانا من السمات البارزة للعقد الماضي من هيمنة قوة ضخمة ليس لها رادع، وسحق لأكثر الخصوم ضعفا طبقا لتوصيات السياسة. فعندما تولت إدارة "**بوش**" الأول مقاليد الحكم، شرعت في مراجعة سياسة الأمن القومي فيما يخص "العالم الثالث" تسربت أجزاء منها إلى الصحافة خلال حرب الخليج، خلصت المراجعة إلى أنه "في الحالات التي تواجه فيها الولايات المتحدة أعداء ضعفاء جدا ": أي النوع الوحيد الذي يقع عليه الاختيار لمحاربته، "فإن التحدي الذي يواجهنا لن يكون إلحاق الهزيمة بهم فقط، بل هزيمتهم بشكل حاسم وسريع".[3]

وما من نتيجة أخرى إلا وستكون "مخجلة"، وقد لا تقوض من الدعم السياسي"، المفهوم بأنه دعم ضئيل، ومع انهيار الرادع الوحيد بعد عدة أشهرليس من المستغرب أن تصبح الاستنتاجات أفرزت بداية الألفية الجديدة جريمتين جديدتين مريعتين أضيفتا إلى السجل المظلم للجرائم الحالية. [4]

---

[1] نعوم تشو مسكي، إرهابية القراصنة وإرهاب الأباطرة، مرجع سبق ذكره، ص 173.

[2] كينيث و تومسون: قادة الفكر الدولي في القرن العشرين، تر: حسين فوزي النجار، دار المعارف 1905، مصر.. ص 130.

[3]عباس، سوسن، إستراتيجية الردع، العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، لبنان ص13.

[4] عماد فوزي شعيبي: من دولة الإكراه إلى الديمقراطية (قراءة في الوهم الديمقراطية) دار كنعان للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 2000. ص 22.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أولهما: الهجمات الإرهابية يوم الحادي عشر من دفعت ثمنا كبيرا لها أرواح بريئة من المدنيين الأ تدبيرهم لجرائم الحادي عشر من سبتمبر. يفترض "**تشومسكي**" بأن هؤلاء هم جماعة "**أسامة بن لادن**" وشبكة القاعدة التي يرأسها. فقد كانت هناك دعوى ظاهرية منذ البداية، مع أن الدليل المقدم كانت مصداقيته ضعيفة برغم ما قامت به أجهزة مخابرات القوى الكبرى من تحريات نتجت من تعاون مشترك يفترض بأنها من أكثر التحريات كثافة على الإطلاق.[1] فذلك النوع من الشبكات التي يُدّعى بأنها "مقاومة تخلو من قائد"، ليس من السهل اختراقها.

يتمثل أحد المؤشرات المشئومة في اعتبار أن الجرائم في كلتا الحالتين ما هي إلا أعمال عادلة ومبررة،بل ونبيلة داخل الإطار العقائدي للمدبرين فهي مبررة تقريبا بنفس الكلمات لدى المدربين.

فقد صرح "بن لادن" بأن العنف أمر جائز في الدفاع عن النفس ضد الكفار الغازين والمحتلين لأراضي المسلمين، وجائز ضد الحكومات الظالمة والفاسدة التي تؤازرهم هناك. كلمات لها دوي ضخم في المنطقة حتى بين أولئك الذين يزدرونه ويخشونه. وبنفس الكلمات تقريبا صرّح كل من "**بوش**" و"**بلير**" بأن العنف أمر جائز لإخراج الشر من أراضينا.غير أن تصريحات الخصوم ليست متماثلة على الإطلاق. [2]

فعندما يتحدث "بن لادن"عن "أراضينا" نجده يعني بذلك أراضي المسلمين:كالمملكة العربية السعودية ومصر والشيشان والبوسنة وكشمير وغيرها من بلاد المسلمين، فالإسلاميون المتطرفون الذين عبئوا وترعرعوا على يد "سي آي أيه" وشركائها خلال الثمانينات يحتقرون روسيا، غير أنهم أوقفوا عملياتهم الإرهابية داخل روسيا انطلاقا من القواعد الأفغانية تلوى انسحاب الروس. وعندما يتحدث بوش وبلير عن "أراضينا" نجدهم على خلاف ذلك يعنون العالم، ويعكس الفارق القوة التي يمتلكها كل طرف، فكلا الطرفين يمكنه التحدث بدون خجل عن استئصال الشر.[3]

---

[1] رولو، ايريك، الخير والشر و"الإرهاب" العالم الدبلوماسي، مجلة شهرية العدد17، السنة الثانية، باريس، ماي 2007، ص 256.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، النظام الدولي الجديد، الثابت والمتغير، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص74

[3] . محمد عبد المعز نصر: في الدولة والمجتمع، مطبعة جامعة الإسكندرية، 1963، ص 175.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إن النزاعات المحتملة الأخرى في المستقبل
والمهارات التقنية والبراعة اللغوية لطبقة جديدة
يصبح السياسي بالنسبة إليهم غاية في حد ذاتها ".[1]

خلاصة الفصل:

يخطئ من يظن أن النظام الدولي الجديد هو محطة لإشاعة السلم والمساواة بين الأمم وتحرر الشعوب من الاستعباد والاستغلال والتبعية، فالثابت أن القيم التي تم إرساؤها بعد الحرب العالمية الثانية لا تزال في جوهرها قائمة، رغم تغير أنماط السيطرة، بل يجري تعزيزها وإعادة إنتاجها من خلال التفاعل بين مركز النظام الذي تمثله الولايات المتحدة التي تريد الهيمنة على شعوب الأطراف(الدول)، وبين الأنظمة الاستبدادية في تلك الدول، وبالتالي فالنظام الدولي الجديد وفق هذا النسق ليس جديدا، والتغيير الذي حدث هو إعادة هيكلة نفسه تكيفا مع الظروف الجديدة، ففوض نفسه مدافعا عن الديمقراطية وحقوق الإنسان والشرعية الدولية، ومنح نفسه حق التدخل في شؤون الدول الأخرى، كمدخل شرعي لصورة الاستعمار مما يجعل يافطة "النظام الدولي الجديد" أداة تشتريها الولايات المتحدة لضمان هيمنتها على العالم.

إننا أمام نظام أشد شراسة وغبنا من سابقه، ولا تستطيع تعابير "الاستعمار" وغيرها أن تفي بالمقصود وتحيط بالنظام الدولي الجديد، الذي يقوم على التمركز حول الذات والعدوانية ورفض وجود الأخر، أو عدم التعامل مع الآخر بمنطق القوة والإخضاع، فالنظام العالمي الجديد هو عبارة عن إنتاج النظام العالمي السابق بأشكال متعددة تضمن الهيمنة الأمريكية التامة على المسرح العالمي اقتصاديا وسياسيا وعسكريا وثقافيا.

---

[1] جان ماري جوينو: نهاية الديمقراطية ، الدار الجماهرية للنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1995، ص 27.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الفصل الرابع:

العولمة و ضعف فكرة سيادة الدولة الوطنية

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تمهيد:

كثير من يرى أن العولمة هي نظام عالمي [illegible] الاتصال العالمية، والذي أدى إلى تكثيف العلاقات والاتصالات ما بين الأمم والقوميات والدول، إلا أن هذا وجها واحدا من وجوه العولمة، ويغفل ما أحدثته وتحدثه العولمة من التناغم الإيديولوجي والانسجام بين القوميات والدول، أو الانحدار السريع لدولة الخدمات، والدولة – الوطن، والتي تشهد مراحل انحدارها، فالعولمة تعني أيضا نظاماً اقتصاديا عالميا، يعتمد على مبادئ واضحة تحكم السلوكيات والممارسات والأحكام في التجارة، والمال والضرائب، والاستثمار وحقوق الملكية الفكرية، وتحويل الأموال وانتقالها، وحرية انتقال الأفراد، والسلع، والمواد على أنواعها، كذلك حرية انتقال الحركات الفكرية والاجتماعية والإيديولوجية عبر الحدود القومية. كل هذا يصاغ ضمن مبادئ الليبرالية الحديثة، مع أدنى تدخل من قبل الدولة (الوطنية)، وقوانينها وسلطاتها وأجهزتها.

1- جدالات حول فكرة العولمة:

إن الخلاف القائم حول العولمة ليس فيما يتعلق بتكثيفها للإتصالات العالمية والعلاقات ولكن حول النظرة إلى النظام العالمي الذي تقدمه العولمة.

وكما يقول المحلل الاقتصادي السياسي "**ألان وود**" **(ELLEN WOOD)**، فإن النظرة إلى النظام العالمي الجديد تمثل مرحلة جديدة من مراحل الرأسمالية والتي تتصف بأنها أكثر عالمية، وأكثر قوة.[1]

نحاول هنا دراسة ومعالجة فكرة تمّ تداولها كثيرا في بداية التسعينيات، في أدبيات العولمة، مفادها أن العولمة أدت وستؤدي إلى انحصار فكرة الدولة– الوطن، وقد تعمل على انحدارها مع الزمن، وأن العولمة تعمل على إذابة الصفات التراثية والموروثات الاجتماعية عند الأمم والقوميات المختلفة.

---

[1] غسان منير، حمزة سنو، وعلي أحمد الطراح: العولمة والدولة، (الوطن والمجتمع العالمي)، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، ط1، 2002 ، ص 09.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إن العولمة–من خلال تتبع تاريخها– كانت وأكبر شاهد على ذلك هو امتداد الدولة–الوطن المترامية الأطراف، والتي تغذت واتكأت على مفهوم العولمة، ذلك الوقت[1].

ومن جهة أخرى، فإن العلاقات السياسية العالمية، وتطور التنظيم السياسي العالمي عزّزا مشروع الدولة– الوطن، بل ودعّم أركانها، وذلك من خلال بروز المنظمات العالمية والتي ترتكز –أولا– على فكرة اتحاد مجموعات الدول– الوطن المختلفة ذات السلطة الوطنية المستقلة، والوحدة الوطنية.

قد يعترض البعض، وهم على شيء من الحق، على قيام الأصوات المسيطرة في النظام العالمي بإعلان موت الدولة القومية حين برزت هذه الدولة القومية بوصفها سلاحا بيد المضطهدين، سلاح لصالح معذبي الأرض وبؤسائها، فبعد انتصار حركات التحرر الوطنية، وبعد ظهور تحالفات دولية قادرة على زعزعة الاستقرار، ما لبثت أن نضجت عبر عقود في أعقاب مؤتمر باندونغ، هل ثمة أي سبيل أفضل من حرمان القومية والأممية دعامتها المركزية والريادية، المتمثلة بالدول القومية، من أجل تقويض نفوذ هذه القومية والأممية؟ بعبارة أخرى، وحسب وجهة النظر هذه التي تقدم رواية واحدة على الأقل، قابلة للتصديق لهذا التاريخ المعقد، فإن الدولة القومية التي كانت ضمانة النظام الدولي وحجر الزاوية بالنسبة إلى الغزو والسيادة الإمبرياليين، ما لبثت أن أصبحت بسبب صعود القوى المعادية للإمبريالية واصطفافها في صف واحد، العنصر الأشد خطرا وتهديدا للنظام الدولي. وبالتالي فقد تم إجبار الامبريالية في أثناء انسحابها على التخلي عن أفضل الأسلحة الموجودة في ترسانتها الخاصة، وتدميره قبل أن يتمكن أحد من استخدامه ضدها[2].. ومع ذلك فإننا نؤمن بأن من الخطأ الفادح والخطير أن يتم الاحتفاظ بأي حنين ماضوي (نوستالجي) إلى صلاحيات الدول القومية وسلطاتها، أو بأية رغبة في إحياء أو إنعاش أية سياسة قائمة على تمجيد الأمة والقومية، فمثل هذه المساعي ليست قبل كل شيء إلا جهودا لا طائل وراءها لأن اضمحلال الدولة القومية ليست النتيجة المترتبة ببساطة على أي موقف إيديولوجي يمكن قلبه رأسا على عقب بفعل إرادة سياسية معنية: نحن أمام عملية هيكلية وبنيوية غير قابلة

---

(1) المرجع السابق. ص 10 .

(2)بلعبكي،أحمد، الديمقراطية وتهافت الأوهام، المجلة الجزائرية للدراسات السوسيولوجية، جامعة جيجل،الجزائر،جوان 2005. ص 59 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

للارتداد. لم تكن الأمة صياغة ثقافية فقط، شعور
بل بنية حقوقية اقتصادية أيضا، وربما في المقام ا

إن العولمة لم تشكل يوما تحدٍ لسلطة الدولة – الوطن، بل إن الانفتاح الواسع عبر الحدود القومية والسياسية، وتطور شبكات الاتصال على أنواعها، وتفاقم دور المنظمات الدولية هو الذي شكّل ويشكِّل مؤثرات أساسية وتحديات قائمة أمام سلطة الدولة– الوطن.

ولكن تلك المؤثرات لم توجد هكذا من فراغ، بل إنها نابعة من مفهوم الدولة– الوطن ومتأثرة بها، بل ومعتمدة عليها.

صحيح أن انفتاح الحدود بلا ضابط قد سبب حرجا للدولة – الوطن، ولكن ضئيل إذا ما قورن بالتحركات العمالية الداخلية، مثلا، وأثرها على تماسك السلطة واستمراريتها، تلك التحركات التي أهملت كثيرا من قبل أدبيات العولمة. [2]

وقد يرى البعض أن العولمة تؤدي إلى مجتمع عالمي، يتجاوز الصلات والنظم الاجتماعية والوطنية، ويؤثر على الثقافة الشعبية والموروث الاجتماعي للدولة– الوطن. بيد أن هذه النظرة تتجاوز الأهمية المتزايدة للمؤسسات الوطنية، والعلاقات العالمية، ونشوء المنظمات الإقليمية القوية، في مجتمعات إنسانية لا تزال تـُعتبر متعددة الطبقات والخصوصيات أكثر مما هي عالمية في خصائصها.

2– العولمة والدولة– الوطن والمجتمع العالمي:

بنيت الدولة– الوطن[3] على مبدأ أن مواطنيها هم أعضاء لوطن معين ويعيشون ضمن حدود جغرافية معترف بها ومحددة.

جاء هذا تحت تشريع يقتضي وجود إدارة متكاملة وموحدة، لتسيير الأمور، وتحصيل الضرائب، والمحافظة على الأمن، وتطبيق القوانين المُسنَّة من قبل الحكومة الوطنية،

---

[1] مايكل هاردت وانطونيو نيغري.الإمبراطورية، إمبراطورية العولمة الجديدة: تر: فاضل جتكر، مكتبة العبيكان م،ع السعودية، ط1، 2002، ص 486.

[2] غسان منير، حمزة سنو، وعلي أحمد الطراح: العولمة والدولة، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[3] ان الوطن هو جماعة منظمة من الأفراد والمؤسسات ذات عواطف وآمال وأهداف مشتركة، والأفراد يشتركون بالحس الوطني والهوية الوطنية، مبنية عادة على عامل اللغة المشتركة والثقافة، وقد لا يكون هذا متوافقا مع الدولة– الوطن.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

والحكومات الوطنية تسعى للحفاظ على المصالح نظام من العلاقات الدولية مبني على سيادة الدولة.

إن الوطنية كانت المحور الأساسي لشرعية الدولة– الوطن وقوتها، لكن اعتراها بعض الإشكالات، فالحكومات تسعى دائبة إلى تشكيل الأوطان ضمن حدودها السياسية من خلال التركيز على التربية والتعليم، والخدمة العسكرية وتعزيز اللغات الوطنية، والمحافظة على التراث و إستمراريته، وتمجيد الأمة بإقامة الاحتفالات الوطنية والمناسبات، ونصب التماثيل، ووضع اللوحات التذكارية والشعارات الوطنية، ونظم الأناشيد الوطنية، وما شابه.

إن رفض بعض مشاريع الدولة– الوطن وأطروحاتها من قبل الجماعات الوطنية الفرعية والتي تنشأ على هامش الدولة– الوطن، وتدار من قبل النخبة المحلية، والذي قد يؤدي إلى إقامة طبقة من المنتفعين سياسيا، على حساب الدولة– الوطن، والوطنية، كان ولا يزال مصدرا للتوتر داخل الدولة– الوطن. [1]

الدولة– الوطن كنظام سياسي، عُرفت في القرن التاسع عشر ولكن تلك الفترة لم تكن الفترة المميزة للدولة– الوطن، إذ أن معظم سكان العالم لم يعيشوا حينها ذلك النظام، فقد كان فقط في النصف الثاني من القرن العشرين حين تبلور نظام الدولة– الوطن، وأصبح وحدة سياسية قياسية محدد، فبعد انهيار الإمبراطوريات الغربية وبعدها الاتحاد السوفياتي، ارتفع عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من 54 دولة عام 1945 إلى 185 دولة عام 1999، وأكثر اليوم لذلك فإنه في فترة حضارتنا الراهنة ينقسم العالم أجمع حدوديا وسياسيا إلى ما يعرف بنظام الدولة– الوطن، وبالنسبة للكثير من أدبيات العولمة، فإن تلك الفترة لم تكن أيضا فترة الدولة– الوطن لأنها كانت في انحلال نتيجة لعوامل العولمة المتعددة، حتى أن بعضهم أشار إلى حالة احتضار الدولة –الوطن. وأشار بعضهم إلى حالة الذبول التي تعتري نظام الدولة– الوطن.

ويبدو أن حالة الدولة– الوطن تفقد سيطرتها على المجتمع، وعلى استقلاليتها كنظام في العالم، وبالتالي فإنه مع انحلال المشروع الحضاري الجديد يفقد نظام الدولة– الوطن

---

[1] الفين وهايدي توفلر، أشكال الصراعات المقبلة، حضارة المعلوماتية وما قبلها، تر: صلاح عبد الله، دار الأزمنة الحديثة، لبنان بيروت، جانفي 1998. ص 354

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

السيطرة على القوى التي كان يحتويها سابقا، ذلك الاستقلالية لنظام الدولة– الوطن وتؤثر سلبا على

وبشكل أدق، فإن أدبيات العولمة تشير إلى الآتي:

* إن تنامي القانون الدولي وتطور المنظمات العالمية يؤديان إلى فقدان السلطة الوطنية لسيادتها.
* إن تكامل الاقتصاد العالمي يقلل من قدرة الدولة– الوطن في السيطرة على اقتصادها، ويعرقل عمل الحكومات الوطنية، ويضعِّف سلطة الدولة.
* إن الحكومات الوطنية قد جوبهت، وبشكل غير مباشر من قبل الحركات الاجتماعية والدينية المتخطية لحدودها القومية والإقليمية.
* إن تنامي الاتصالات الدولية جعل أمر حماية الحدود الاجتماعية والنفسية والسياسية صعبا للغاية.
* إن الوحدة الوطنية قد تجزأت نتيجة التعددية الدينية والعرقية، ومطالب الأقليات والجماعات المختلفة بالاستقلال عن الدولة.

هذا الاتجاه يؤدي إلى مفهوم المجتمع العالمي، والذي تصبح فيه الدولة– الوطن– ليست أكثر من آثار الماضي.[2]

إننا نمر من حالة العصر الحديث لمفهوم الدولة– الوطن إلى مرحلة العصر العالمي والذي تبدو فيه الدولة– الوطن وطرقها البيروقراطية في التفكير والمعالجة ليست أكثر من مخلّفات الماضي.

وهناك من يشير إلى الدولة– الوطن والتي أفرغت من محتواها تاريخيا، والتي انجرفت بفعل عوامل المد والجزر، إلى بحور القوى والتأثيرات العالمية. إنها الوطنية الجديدة في حالة نمائها.

---

(1) المرجع السابق،ص 355.

(2)رولو، ايريك، الخير والشر و"الإرهاب" العالم الدبلوماسي، مجلة شهرية العدد17، السنة الثانية، باريس، ماي 2007 ص13.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إنها إذن حركة انفعالية وانبعاثية تسعى للب
الدولة– الوطن– القابلة للحياة.

لذلك، فإن لدينا الكثير من الحجج والآراء التي تشير إلى التأثير السلبي الذي أحدثته العولمة ونتائجها وإجراءاتها، على حالة الدولة– الوطن[1].

بل إن مفهوم العولمة، في حد ذاته، كحالة انتقال إلى المجتمع العالمي الناشئ، تلعب فيه حالة الدولة– الوطن دورا هامشيا وليس أساسيا. فهل كانت العولمة، إلى هذه الدرجة مناقضة فكريا واجتماعيا لفكرة الدولة– الوطن؟.

بحسبان أن العولمة، تمهد الأرض بدورها لواقع عالمي جديد، لن يعيه إيجاد الوسائل اللازمة، لتحويل أفكار "العولمة " و"الأمركة" و"السوق العالمية" إلى قواعد قانونية ملزمة، تعمل على تكريس استمرارية الهيمنة الغربية. لاسيما أن فعالية هذه الظاهرة المزودة بآليات عدة، أصبحت معها سيادة الدولة، تواجه خطرا محققا قد يعصف بالدولة ذاتها، ولما كانت من الأهمية بمكان، فإننا نعود ها هنا إلى التذكير بها في إيجاز:

انكماش مبدأ السيادة: إن الحديث السلبي عن انكماش السيادة ومحاولة انتقاصها أو تحطيمها، ينصرف إلى صغار الدول، والدول غير ذات الشوكة في التنظيم الدولي المعاصر، لذلك فإن إقحام حقوق الإنسان، وحق تقرير المصير والتوجه الإنساني الجديد، وغيرها من المسميات ذات القابلية الازدواجية، تجعل من أمر التسليم بها خطرا محيقا بسيادة الدول، يتجاوز مفهوم السيادة إلى وجود الدولة ذاته من حيث كونها حقيقة مادية موجودة.

تنامي نزعة التفكك: أضحت نزعت التجزئة إحدى الأفكار المسيطرة على معظم سنوات العقد الأخير للقرن العشرين في أرجاء كثيرة من العالم، وقد ترافقت مع نهوض مفهوم جديد للحرب، آلا وهي " الحرب البينية".[2].

سيطرة منظمة التجارة العالمية: ارتكزت مبادئها على المبادئ ذاتها التي قامت عليها المنظمات الدولية العامة السابقة عليها، أي أن قيامها أكمل مصفوفة الامتيازات للقوى المهيمنة على التنظيم الدولي المعاصر، سيما وأن هذه المنظمة تريد إدماج العالم في سوق

---

[1] أبو يعرب المرزوقي: العولمة والكونية، مجلة التجديد، السنة الثالثة، العدد الرابع، 1998، ما ليزيا. ص11

[2] المرجع السابق. ص 355

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

واحد تحكمها آليات السوق ومفاهيمها الغربية. و
تقوم على تكريس الانقسام العالمي وفقا لمنظومة '

الاحتكارات الغربية: إن الاحتكارات الغربية في التنظيم الدولي المعاصر تشبه الشركات القديمة، التي كانت الأداة المميزة للاستعمار خلال القرنين السادس عشر و السابع عشر. بل حتى نهاية القرن التاسع عشر، حينما منحتها الدول الاستعمارية جزءا من السلطة والسيادة، بل مكنتها من توظيف القوات العسكرية وفرض الضرائب والقيام بالأعمال الإدارية. ونجد اليوم الاحتكارات الغربية أكثرا استغلالا لدول العالم الثالث من أسلافها في عهد الاستعمار القديم، إن القوة الضاربة التي تمتلكها تلك الاحتكارات، مكنت لها من تملك ناصية السلطة الفعلية في عدد من الدول الحديثة، التي أصبحت تكتفي بالسلطة الشكلية في أحيان كثيرة. وتتميز هذه الاحتكارات بعدد من الخصائص، يجعلها من أخلص جند العولمة، وبالتالي أخطرهم على سيادة الدولة. [2]

إذا هناك شبه اتفاق تام على أن العولمة تستلزم "تحطيم المسافات" من خلال تطور تقنيات الاتصال والتي تقرب الأماكن من بعضها الآخر. كما يظهر من خلال ما وصفه بعضهم بتقلص العالم أو انضغاطه، أو كما أشار بعضهم بطريقة أخرى إلى التعامل عن قرب مع الآخرين فالعولمة حالة تكثيف للعلاقات الاجتماعية العالمية. بحيث أنها تربط العوالم بعضها بالآخر، وتحكم العلاقات بين المناطق المختلفة لدرجة أن ما يحصل في منطقة ما يتأثر ويتشكل بما يحصل ويحدث في منطقة أخرى بعيدة عنها بآلاف الأميال، والعكس صحيح.

ويركز البعض الآخر بشكل أدق على تطور العلاقات، وتناميها والتي تجاوزت الحدود الوطنية للدولة– الوطن، وامتدت إلى ما ورائها. إذ أن العولمة أدت أولا وبشكل أساسي إلى تمديد الحدود الاجتماعية والاقتصادية القائمة بين الدول واتساعها.

تؤدي خصخصة العالم إلى إضعاف القدرة التنظيمية للدولة، لأنها تضع البرلمان والحكومات تحت الوصاية، إنها تفرغ من معناها معظم الانتخابات وكل عمليات التصويت

---

(1) Warnier, Jean, Pierre, La mondialisation de la culture, Ed : La découverte, Paris, 1999.p114
(2) Norberto , Bobbio, Libéralisme et démocratie, Trad : N,Giovammimi, cerf, France. 1996.p25

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الشعبية تقريبا، إنها تحرم المؤسسات العامة من س
الجمهورية كما ورثناها من الثورة الفرنسية سوى

في معظم الأدبيات التي تناولت العولمة، فإن مصطلح "تخطي الحدود القومية" هو الجامع المشترك في تعريفها وتحديدها. فهي مفهوم للنظام العالمي مبني على الاتصالات والعلاقات والنشاطات وهذا أمر هام بالنسبة للمؤسسات والشركات المتخطية للحدود القومية، وهذا قد يؤدي إلى تمييز حاد ودقيق ما بين التخطي لحدود القومية والعالمية.

هذا أمر هام على صعيد المصطلح والمفهوم، إذ أن الفروق بينهما كبيرة، عدا عن تأثير كل منهما على مفهوم الدولة– الوطن مختلف نسبيا.

فالمنظمات العالمية كالأمم المتحدة (UN) مثلا، تدار بواسطة ممثلي الدول، وتعمل من خلال الكيانات الوطنية المختلفة، أما المنظمات العابرة للحدود القومية، كالشركات عبر الحدود القومية، فإنها تعمل عبر الحدود القومية الخاصة والعالمية ولديها استقلالية خاصة عن الدولة– الوطن وقد تهدد مصالحها. [2]

ويشخص هذا الوضع "**يورغن هابرماس**" (Jürgen Habermas) بما يلي: "إن التوجهات نحو التغيير التي تحت اسم العولمة، تلفت اليوم انتباهنا إلى تغيير مجموعة تاريخية تميزت بواقع أن الدولة والمجتمع والاقتصاد كانت توسعا معا بداخل حدود وطنية واحدة. ونتيجة لعولمة الأسواق، يتحول النظام الاقتصادي الدولي الذي بداخله ترسم الدول الحدود بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية إلى اقتصاد متعدد الجنسيات، المهم هنا بالدرجة الأولى تسريع حركة الرساميل في جميع أنحاء العالم، وإجراء التقييم النهائي لأماكن الإنتاج الوطني من قبل الأسواق المالية المنظمة على شكل شبكة على مستوى العالم. هذه الوقائع تفسر لماذا لم يعد المسؤولون في الدولة يقومون الآن في الشبكة العالمية للمبادلات بوظيفة العقد التي كانت تفرضها عليهم في السابق بنية العلاقات بين الدول. اليوم تجد الدول نفسها وقد احتوتها الأسواق بدلا من أن تكون الاقتصادات الوطنية محمية داخل حدود الدولة".[3]

---

[1] Hassner, Pierre, la thèse du « choc de civilisation » et une vision fausse de l'avenir de l'homme, in (le nouvel état du monde) sous la direction de serge cordellier, édition la découverte, Paris, France, 1999.p152.

[2] برتران بادي وبيار بيرنبوم : سوسيولوجيا الدولة، تر: جوزف عبد الله، وجورج أبي صالح، ط1، لبنان، بيروت. ص 63

[3] **Habermas, Jürgen,** Après l'état nation, une nouvelle constellation politique, traduit par : Rainer Rochlitz, Ed : Fayard, 2000, France. P 123.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

– هناك سلطة جديدة تعمل على فرض نفس
ضد الحكومات والبرلمانات والمحاكم والرأي العا
ويصف "**هابر ماس**" منشأ هذه السلطة بمايلي: " في ظروف التنافس الدولي الذي اتخذ شكلا حادا من السباق على أماكن الإنتاج الأوفر دخلا، وجدت المؤسسات أنفسها مضطرة أكثر من أي وقت مضى إلى زيادة إنتاجها وعقلنة العمل بمجموعها، مسرعة بذلك العملية الطويلة الأجل التي بها تدفع التكنولوجيا نحو تقليص عدد فرص العمل. إن تسريح العمال بالجملة يوضح بجلاء سلطة التخويف التي تمتلكها أكبر فأكبر المؤسسات المتحركة عندما تضعف بالتدريج، تلك المؤسسات التي ترتبط بالموارد المحلية. في هذه الظروف تنشأ حلقة مفرغة تتشكل من البطالة المتصاعدة، وتراجع أنظمة الضمان الاجتماعي، التي لا تستطيع تلبية الحاجات من جهة، وتناقص الواردات الضريبية من جهة ثانية، وفي مثل هذه الحالة تكون الحاجة ماسة إلى اتخاذ إجراءات لتنشيط الاقتصاد، ولكن، وبالقدر نفسه، لا تستطيع الدولة القيام بذلك لأن البورصات الدولية تكون قد تكفلت بتقييم السياسات الاقتصادية الوطنية. [1]

ويضيف "**هابرماس**": "تؤدي إزاحة السياسة من قبل السوق إذا إلى واقع أن الدولة الوطنية تفقد تدريجيا قدرتها على تحصيل الضرائب وتنشيط النمو الاقتصادي، وبالتالي تأمين القواعد الأساسية لشرعيتها، وواقع الحال، أن هذا الغياب للدولة لا يحل محله بديل وظيفي، وفي المواجهة المستمرة لخطر واحتمال رحيل الرساميل، تلجأ الحكومة الوطنية إلى الدخول في سباق محتوم لتخفيض التكاليف عن طريق إلغاء جميع العوائق الإدارية وغيرها، وينتج من ذلك تحقيق أرباح فاحشة وفوارق هائلة في الأجور وزيادة البطالة والتهميش الاجتماعي لأعداد متزايدة من السكان الفقراء، وبقدر ما تتعطل الظروف الاجتماعية اللازمة لمشاركة سياسية واسعة، فإن القرارات الديمقراطية، ولو اتخذت وفقا لإجراءات سليمة، تفقد مصداقيتها". [2]

"**هابرماس**" هو الوريث الفكري والمؤسسي لمدرسة فرانكفورت، هو تلميذ وشارح للماركسيين القدماء الألمان والإبن الروحي لكل من "**ماركس هوركيمر**" (Max Horkheimer) وقد عمل مساعدا له في جامعة فرانكفورت "**وثيودور أدورنو**" (Theordor Adorno)

---

(1) **Revault d'Allonnes**, Ce que l'homme fait à l'homme Essai sur le mal politique, couleur des idées (Paris : Edition du seuil, 1995).p 10

[2] Jurgen Habermas, après l'état-nation une nouvelle constellation politique, traduit de l'allemand par Rainer Rochlitz, ed. Fayard, Paris, 2000, P121.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

و"**هربرت ماركيوز**" (Herbert Marcuse) و"**أو**
فروم" (Erick Froum)، فهل تكون بنوته (iation
الهائلة لرأس المال الحالي وتشاؤمه بالنسبة إلى قدرة الدولة الجمهورية وانتقاده اللاذع لسير العمل الحالي للديمقراطية؟ وهل انتقاده للسوق الرأسمالية الموحدة منشؤه التشاؤم العميق لمدرسة فرانكفورت واليأس الذي يبطن مجموعة العقائد اليهودية المسيحية المتعلقة بالحياة الأخرى التي يتبناها ؟.

"**رالف دارندورف**" الخصم النظري الخطر والعنيد لـــ "**هابرماس**"، ولكن "**دارندورف**" يقدم اليوم التحليل نفسه الذي يقدمه خصمه عن الأخطار التي في الغرب، ولنستمع إليه: "من أجل أن ننجح في المنافسة في الأسواق العالمية التي تزداد قوة، نجد الدول نفسها مضطرة للقيام بمبادرات تولد أضرارا غير قابلة للتعويض لتمسك المجتمعات المدنية، وفي خلال العقد القادم سيكون من الواجب المستعجل للعالم الأول أن يربع الدائرة أي التوافق بين الازدهار الاقتصادي والتماسك الاجتماعي والحرية السياسية".[1]

لكن نتساءل نحن من أين تأتي الدولة ؟ من أين تأتي قوتها ؟ ما الذي يكفل للديمقراطية استمرار حياتها؟ ما الذي يجعل مجموعة من الأفراد المعزولين ينتظمون في مجتمع واحد متحضر يقاوم العوامل المتمايزة ؟ وما هو منشأ القانون؟.

يعرف "**كانط**" (**Kant**) الدولة بأنها تجمع إيرادات غير نقية في ظل قاعدة عامة.[2] ولكن ماذا يعني بالإرادات غير النقية ؟ كل إنسان تسكنه الأهواء وطاقات تدميرية، والحسد وغريزة حب القوة وبدافع من الصحو الذهني، يتنازل عن جزء من حريته لمصلحة الإرادة العامة والنفع العام ويبني مع أقرانه "القاعدة العامة" الدولة– القانون– وتجري هذه العملية في جو تسوده أقصى درجات الحرية. يقول "كانط" أيضا: " تعسا للمشروع الذي يريد أن يفرض بالقوة دستورا يحقق أغراضا أخلاقية، لأنه بذلك يعمل ما هو ضد الدستور ويفوض دستوره السياسي ويحرمه من أي تضامن".

---

(1) Louis, Emmerijn, Nord, Sud la grenade dégoupillée, Paris 1992.p16.

(2) هناك دراستان حديثتان تدور حول جذور المجتمع المدني وتحاولان أن تجد الصلة بين هذا المفهوم وحركات المقاومة الجماعية المنقسمة حاليا، أنظر:

Suzanne berger, notre première mondialisation, leçon d'un échec oublie), Traduit : par Richard Robert, Ed : seuil, Septembre 2003 P 33

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

كان "**كانط**" يعرف جيدا هشاشة القاعدة المتولد عن إرادات غير النقية والهوة التي تهدد بـ غاية القوة، كان يطلق عبارة "الشر الجذري" على القوة التي تحرف الإيرادات الفردية للمواطنين وتقودها إلى إضعاف وانسحاب بل إلغاء القاعدة العامة أيضا.

تكتب "**مريام ريفولت دالون**" (Myriam Révault D'Allones) الشارحة لـــ**(كانط)** ما يلي: "هناك السمو الذي لا ينتمي للعلاقة التاريخية التي تكشف عن القابلية أو الاستعداد الأخلاقي للإنسانية، ولكن هناك أيضا ذلك الشر الحيازي (Mal radical) الذي يظهر كميل لطبيعة الإنسان، وهو ميل غير قابل للاستئصال، وهوة غير قابلة للسير لقوة أصلية قابلة للتوجه نحو الخير أو الشر، ... وبالقدر الذي لا يكون فيه الإنسان موجها بالطبيعة نحو غايات ثابتة، فإنه يكون مرنا. إن الجنس البشري يكون ما يريد أن نصنع منه".[1]

3- بنية المجتمع المدني العالمي الجديد والرهانات الجيواستراتيجية:

إن الرأسمالية المعاصرة نسيت تماما أصولها البروتستانتية، لذا لا يمكن توقع أي شيء منها، بل يجب محاربتها وعزلها وتحريمها، إن نشر الاضطهاد على مستوى العالم الذي يمارسه رأس المال المالي، وتحويل العلاقات بين البشر تدريجيا إلى علاقات مادية نقدية بحتة والتخلي عن قيم عصر الأنوار، كل ذلك تسبب بأضرار لا يمكن إصلاحها للدولة القومية الجمهورية.

إننا نفتش عن إمكانيات ولادة ديمقراطية ما بعد الأمة، وفي عالم دمرته اللامساواة والشقاء، من يستطيع أن يفرض على الأغنياء إعادة التوزيع الضرورية لجزء من ثرواتهم؟ من يضمن للفقراء فرصة البقاء والاستفادة من الحركة الاجتماعية؟ كيف ستكون على عتبة القرن الحادي والعشرين، الأشكال الجديدة للتنظيم الذاتي للمجتمعات ؟، بعد موت الدولة الجمهورية، كيف نبني آليات جديدة للرقابة العامة قادرة على ترويض نمط الإنتاج الرأسمالي المدمر؟ كيف تحول قوته الهائلة إلى عامل حضارة ووسيلة لدخول عالم أكثر عدلا وحرية وكرامة؟ أي حكومة تستطيع التباهي بأنها تفرض قانونها على الناهبين؟ وفي مواجهة الغابة الزاحفة، كيف يمكن النضال من أجل الحضارة ؟ ماذا يعني أن نعمل للحفاظ على القيم

---

[1] Kant,E ,Métaphysique des mœurs, "Doctrine du droit" trad : A .Renan , GF-Flammarion ,1994 P16.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الإنسانية والتضامن، والعدالة الاجتماعية، وحرية تقهقر الإنسان؟.

يتساءل "**هابرماس**" هو الآخر: "التحدي يتمثل في صيانة الإنجازات الديمقراطية الكبرى للدولة– الأمة الأوروبية في ما يتجاوز حدودها الذاتية. فكيف يمكن أن نتصور شرعية ديمقراطية لقرارات اتخذت خارج تنظيم الدولة؟. في أي ظروف يمكن للمفهوم الذي يحمله عن هويتهم اللاعبون القادرون على الفعل على المستوى العالمي أن يتغير بشكل يؤدي إلى تفاهم الأنظمة فوق القومية فيما بينهما كأعضاء في مجتمع ليس أمامه، من بديل سوى أن يأخذ هؤلاء الأعضاء في الاعتبار، وبطريقة المقابلة بالمثل، مصالح بعضهم بعضا، وأن يدافعوا عن المصالح العالمية؟".[1]

الجواب الأول من أنصار السيادة، على أننا لا نعتقد مهما كانت النتائج التي حصل عليها أنصار السيادة في الانتخابات بانبعاث الدول القومية الجمهورية، كما يقول "**ريجس دوبري**" (Régis Debray) و"**ماكس غاللو**" (Max Gallo) و"**جان بيير شوفيمان**" (Jean Pierre Chevènement) نحن نعتقد أن المصيبة قد حلت. والعنف الرأسمالي أخر إلى حد كبير القدرة التنظيمية للدولة، ونحن ننتقل الآن من الحضارة الجمهورية إلى عصر الغابة. [2]

الجواب الثاني يأتي به "**هابر ماس**"، إنه يقول: "إن منظمة الأمم المتحدة هي وحدها القادرة على جمع واسترجاع التراث التنظيمي والأخلاقي للدول القومية المنهارة، هي وحدها التي تستطيع أن تلبي متطلبات نظام فوق قومي قادر على تعويض الخسارة الوظيفية التي تحملتها الدول القومية من دون أن تتعرض سلسلة الشرعية الديمقراطية بسبب ذلك للكسر".[3] وبحسب هذا الرأي تعتبر منظمة الأمم المتحدة تجسيدا للضمير العام الدولي.

في نظر بعض فلاسفة الأنوار وبخاصة فإن "**جان جاك روسو**"، كان هناك مجتمع طبيعي قبل المجتمع المدني،[4] وهذا الأخير أنتج المجتمع السياسي، أي الدولة، ويرى "روسو" أنه في كل مرحلة من هذا التعاقب تحقق تقدم نوعي، فالمجتمع الطبيعي أدنى رتبة من المجتمع المدني، وهذا الأخير كان عليه أن يفتح المجال لبروز الجمهورية من أجل تأمين التفتح الكامل للإنسان والمجتمع الطبيعي. بهذا المفهوم هناك تشكيل اجتماعي محدد، لا

---

[1] Jurgen Habermas, après l'état-nation une nouvelle constellation politique. Op.cit P 190

[2] Ibid .p 191.

[3] Jurgen Habermas.Op.cit P 192.

[4] أنظر مقدمة غيل بيروقيفي:

Jean Suret canal (état), le livre noir du capitalism(Pantin : le temps des cerises, 2001, P6.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تحكمه الصدف ولا العنف، بل إن له مؤسساته الـ
هي بصورة أساسية العائلة والعشيرة، والقبيلة،
محدود والحماية التي توفرها لا تتجاوز عددا محدودا من الناس.

في المجتمع الطبيعي لا يشعر الإنسان بالتضامن إلا مع الذين يعرفهم ماديا بالمشاهدة، وأولئك الذين تربطه بهم علاقة نسب أو أسطورة، وكل إنسان خارج العائلة أو العشيرة أو القبيلة يعتبر أجنبيا يجسد الآخر وعدم اليقين، والخطر، ولذلك فإنه معرض للهجوم أو الطرد إن لم يكن القتل، ومجتمع الطبيعة مجتمع بدائي ضعيف ليس له سوى صلة ضعيفة جدا بالحضارة المعقدة بمعانيها الغزيرة، كما بناها الإنسان في العصور القديمة والوسطى وعصر النهضة. [1]

لقد ولدت الحضارة من المجتمع المدني، ففي لحظة من التاريخ، والأسباب لا تعدو أن تكون فرضيات، قام بعض الأفراد بعقد علاقات مع أفراد آخرين لا تربطهم بهم علاقة نسب. في الماضي كان التعرف على الهوية، والإحساس والتضامن مع الآخر، منحصرا بالعائلة والعشيرة والقرية، وبكلمة أخرى، مع أولئك الذين نعرفهم بالمشاهدة ونحس بوجودهم المادي، ومع ولادة المجتمع المدني القانون، الأخلاق، المؤسسات المدنية– صار الإنسان متضامنا مع غيره من بني البشر ممن لا يعرفهم وقد لا يراهم طوال حياته.

وفي حديثه عن المجتمع الطبيعي ينتقل "**روسو**" من مستوى واقع إلى آخر، المستوى الأول هو مستوى التسلسل التاريخي، فالمجتمع الطبيعي هو الأول بين جميع التشكيلات الاجتماعية المعروفة، وهي عاشت في زمن بعيد جدا في التاريخ، وعلى العكس من ذلك، لم يفصل المجتمع المدني عبر بروز المجتمع السياسي سوى فترة زمنية قصيرة[2].

والمستوى الثاني للتحليل عند "**روسو**" هو المستوى الوجودي، ففي مسيرة مشاركته (Socialisation) يمر الإنسان المعاصر بالضرورة بثلاث مراحل اجتماعية، والمجتمع الطبيعي هو المنبع الأول لمشاركته أو نقل القالب الأول لمستقبله الإنساني، ولنستمع إلى "**روسو**": "إن الأقدم بين كل المجتمعات والطبيعي الوحيد بينها هو مجتمع العائلة، ومع ذلك، فإن الأولاد لا يبقون مرتبطين بالأب إلا طوال فترة حاجتهم إليه للبقاء، وبمجرد أن تتوقف هذه الحاجة تسقط هذه العلاقة الطبيعية، فالأولاد بعد أن يتحرروا من واجب الطاعة تجاه

---

[1] Jean-Jacques Rousseau . du contrat social (Amsterdam : chez marc Michel Rey, 1762), et des premiers société, dans : Euveres complètes Op.cit P 211

[2] جان جاك روسو ،في العقد الاجتماعي. ترجمة، تحقيق: ذوقان قرقوط،دار القلم،1997،ص156.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الأب، والأب بعد أن يتحرر من واجب العناية بالاستقلال، وإذا بقوا في حالة اتحاد فليس ذلك بـ تستمر إلا بفعل الإقناع، هذه الحرية المشتركة هي نتيجة الإنسان، فقانونه الأول هو السهر على بقائه الذاتي والعناية بشخصه تحتل المقام الأول، وبمجرد أن يكتمل نضجه الذهني بمعنى أنه هو وحده يقرر الوسائل المناسبة لتأمين بقائه، فإنه يصبح سيد نفسه. [1]

وواقع الأمر أن العولمة تؤدي إلى نقل السيادة، فالغلاف المؤسسي للديمقراطي يبقى على حاله، ولكن السلطة التي كانت تمارس عن طريق مؤسسات الدولة تنتقل بالتدريج إلى أجهزة رأس المال المالي التي أصبحت تمارسها. ولقد كان السادة أنفسهم من سمي هذه السلطة الجديدة بالحكم العالمي من دون دولة". (Stateless Global Governance).[2]

كتب "**جان جاك روسو**" في علاقات الإنسان بالإنسان، "إن أسوأ ما يمكن أن يحدث للمرء هو أن يكون تحت إرادة آخر".[3]

ما لم يستطيع فلاسفة الأنوار تصوره في أسوأ كوابيسهم، نراه يتحقق تدريجيا أمام أعيننا، طغيان خاص يمارسه على جميع الشعوب أشخاص خالدون. وليس مجديا أن نبحث في الأنقاض. فمن السخف محاولة إحياء الدولة الوطنية الجمهورية. فالناهبون ومرتزقتهم قوضوا أسسها بخصخصة العالم، ولكنهم لم يتمكنوا من تحطيم الأمل والحلم الدفين بالحرية في أعماق الإنسان[4]

يخبئ التاريخ الكثير من المفاجآت، فمنذ ما يزيد على القرن كان الثوريون يحلمون بتجاوز الدولة وإلغاء كل ضغط، أي باختصار الاتحاد الحر للمنتجين المتحدين بحرية. وواقع الأمر أن الذين قتلوا الدولة هم النهابون واتباعهم وليس الثوريين الفوضويين.

إن مجتمعا عالميا جديدا جذريا، مركبا من حركات اجتماعية ومنظمات غير حكومية، ونقابات محددة، له طريقة تنظيمية، وذهنيته الخاصة، وطرق نضال لم يسبقها مثيل، هو بسبيل تثبيت نفسه تحت أبصارنا، ومن أجل فهمه لابد من أقصى حد من الانتباه والتخلي عن أي فكر مسبق.

---

[1] المرجع السابق،ص156.

[2] جان زيغلر، سادة العالم الجدد، تر: محمد زكريا إسماعيل، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط1، 2003. ص 280

[3] جان جاك روسو ،في العقد الاجتماعي،مرجع سبق ذكره،ص157.

[4] Thierry Ménissier, L'idée d'empire, dans la pensée politique, historique, juridique et philosophique, Ed : L'harmattan, Paris 2006. 39

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

4- التهديدات العالمية الجديدة وأثرها السلبية

التهديدات أهمها ما يلي:

4-1 التهديدات الاجتماعية: تتجلى هذه التحديات في اتساع دائرة الفقر والجوع والأمية والبطالة والأوبئة والهجرة والتزايد السكاني، التي تؤدي إلى تدهور حالة البشر.[1] وهذا التنامي في الفقر يؤدي إلى الحرمان المادي من دخل وصحة وتعليم وسهولة التعرض للمخاطر، كالمرض والجوع وسوء التغذية والعنف والوفيات والانتزاع من المدرسة، كما أن تقليص شبكات الضمان الاجتماعي، أدى إلى خلل في نظام الرعاية والصحية، وساهم في انتشار الأوبئة والأمراض لاسيّما الإيدز والملاريا والسل والسارس وأنفلونزا الطيور...، ما شكّل تحدٍّ خطير لهذه الدول العاجزة عن مواجهة منفردة[2].

إضافة إلى التحدِّي الصحي هناك التحدي الغذائي والمائي، وفي هذا الصدد يقول "**جان زيغلر**"، الذي كان المقرر الخاص للأمم المتحدة حول الحق في الغذاء: "إن عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية، وصل إلى 840 مليون نسمة عام 2002، منهم 34 مليون من هؤلاء يعيشون في بلاد الشمال المتقدمة اقتصاديا، والعدد الأكبر 806 مليون يعيشون في إفريقيا وآسيا، ففي كل سنة يموت 15 مليون طفل من الجوع، وكل 7 ثوان يموت في مكان ما من العالم طفل دون العاشرة من العمر نتيجة الجوع[3].

كما أثار المؤتمر الوزاري للمنتدى العالمي للمياه الذي عقد في عام 2000م أن أكثر من مليار نسمة لا يحصلون على مياه الشرب المأمونة، بينما يفتقر نصف البشرية لمرافق الصرف الصحي. [4]

إن ضغط المنافسة العالمية حذا بالدول وبأصحاب العمل إلى إتباع سياسات توظيف أكثر مرونة[5]، فأدت تلك السياسات إلى وجود أعداد كبيرة من العمال دون عقود عمل، وإن وجدت فتكون موضوعة لمدى قصير من الزمن، كما أنها أقل أمنا إذا ما قورنت بالعقود القديمة، لذلك بدأت تختفي الوظائف التقليدية وعموما فإنه من المتوقع إذاً أن تزداد وظائف

---

(1) إلياس أبو جودة الأمن البشري وسيادة الدول./ مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع :بيروت،ط 1.2008، ص18

(2) راجع تقرير التنمية البشرية لعام 2003، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي **U.N.D.P** .

(3) جان زيغلر، الحرب العالمية الثالثة(دائرة حاليا ضد العالم الثالث)، http/www.syasso.org منشور بتاريخ .2001- 3-22.

(4)إلياس أبو جودة الأمن البشري وسيادة الدول ،مرجع سبق ذكره، ص18

(5)Heldant Mc.Grew,The Global transformations reader, poliry , press , london, 2002,p12.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

(بعض الوقت)، وسيكون الاتجاه إلى العمالة الثابـ
time Job) تنتهي فتغيّر اتجاهات سوق العمل في

إذا كانت مسألة البطالة والهجرة شكلت إحدى الركائز الرئيسية للتحديات الاجتماعية التي أفرزتها العولمة النيوليبرالية، في المقابل ما هي تداعيات العولمة على الوضع الاقتصادي والتكنولوجي ؟.

4-2 - التهديدات الاقتصادية والتكنولوجية:

أ- التهديدات الاقتصادية :

إن العولمة الاقتصادية والمالية بشكل عام في ظل إستراتيجية وسياسة الشركات المتعددة الجنسيات ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، جعلت اقتصاد الدول وخاصة الفقيرة منها أقل استقرار من خلال التحرير المالي، التجاري، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، والسياسات الإصلاحية لمعالجة المديونية.[2] وانطلاقا من ذلك لا يمكن اعتبار كافة أنواع الاستثمار غير مفيدة. ويمكن أن تخفي سياسة معينة في طياتها من أجل تحقيق مصالح اقتصادية على حساب الاقتصاد الوطني، والدليل على ذلك أن نظام الاستثمار العالمي قد سلب حق الدولة في الانتقاء من بين المشاريع الاستثمارية وتنظيمها طبقا لأهدافها وأولوياتها القومية وعرّض الإستقرارية الاقتصادية للخطر.[3]

ب- التهديدات التكنولوجية :

في ظل الثورة الهائلة في تكنولوجية الإعلام والمعلومات والاتصالات الذي يشهدها العالم اليوم، أصبحت المعرفة والاختراع والابتكار والإبداع أساس الثروة والنفوذ والأسلحة الرئيسية للريادة الاقتصادية، أصبح التقدم الحاصل لا يقاس بحجم الصادرات والواردات،

---

(1) Pascal Boniface, Vers la 4ème guerre mondiale ? , Armand colin, Pais 2005. p 13

(2) الموسوي ضياء مجيد، العولمة واقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر ط2، 2005. ص-ص 128-129.

(3) مارتن خور،العولمة،إعادة نظريات، تر: عدنان عبد الحفيظ القيسي،الشركة العالمية للكتابة،الكويت،2003،ص 113.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

بقدر ما يقاس بالقدرة على ملاحقة التطور التقني الذي أدى إلى رفض تحديات متزايدة على الدول والاجتماعية وبدأت تطرح تساؤلات وشكوكا حول إيجابية كل تطور تقني. [1]

بالإضافة إلى ذلك إن التطور التقني في مجال التسلح، أدى إلى انحسار المنتجات الصناعية وسيطرة الإنتاج العسكري، مما يشكل تحديا على حياة الإنسان على الكرة الأرضية بسبب كثرة انتشار الأسلحة التقليدية والخفيفة وأسلحة الدمار الشامل وصعوبة مراقبتها وضبطها. كما أن التطور التقني في مجال محاربة الإرهاب يشكّل تحديا لحقوق الإنسان[2].

4-3- التهديدات الأمنية والسياسية:

لقد شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، اختصارا في الديمقراطية وحقوق الإنسان وانتشارا واسعا للنزاعات المسلحة وأسلحة الدمار الشامل ونمو تيارات العنف والإرهاب والجريمة المنظمة والتجارة بالمخدرات، وهي تتوزع بنسب متفاوتة في إفريقيا وآسيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، هذه التحديات طرحت أسئلة حول مصير الأمن الجماعي، وقد أكد تقرير التوازن العسكري (1999-2000) الصادر عن المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية بلندن، أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتصدر قائمة الدول بالنسبة لسوق الأسلحة بلندن حيث لا زالت التوترات سائدة. [3] .

إذا فالمستفيد الأول من تجارة السلاح هي الشركات متعددة الجنسيات المنتجة له وأهمها مجموعة "كاريل" النشطة جدا في قطاع الأسلحة الثقيلة والطائرات المقاتلة والاتصالات العسكرية، وهذه التجارة لا زالت ترفد وتغذي النزاعات الدولية في العديد من مناطق العالم، سواء أكانت نزاعات داخلية (كما في روسيا وأزمة الشيشان وداغستان منذ العام 1995) أو حدودية (النزاع الهندي الباكستاني على كشمير) أو إقليمية (كالصراع العربي الإسرائيلي). ويزداد تهديد الأمن والسلم الدوليين مع إعلان الحرب على الإرهاب، الذي أصبح ظاهرة عالمية، ترافقت مع ظواهر العنف والجريمة المنظمة والتي استفادت من معطيات العولمة التكنولوجية لتنظيم أساليب العمل والأهداف مع إيجاد بؤر عالمية مؤاتية في ظل تدهور

---

[1] H. Arendt, L'impérialisme, Paris, Fayard 1982, P 21

[2] راجع تقرير لجنة حقوق الإنسان، الأمم المتحدة، نيويورك، 2002، ص ص:5-10.

[3] The military balance,International institute For stratigic studies, oxford university press, london, 2000,p119.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الأوضاع الاجتماعية واتساع دائرة الفقر وانحدار المادية، وتفاقم النزاعات الأهلية والدولية. [1]

إذا كانت ظاهرة انتشار الأسلحة، والجريمة المنظمة والعنف، والإرهاب تشكل تحديا أمنيا. فما هي تداعيتها على حقوق الإنسان؟

4-4- حقوق الإنسان والديمقراطية:

لقد اتخذ المجتمع العالمي خطوات واسعة على صعيد حقوق الإنسان واعتبرها جزءا من قواعد القانون الدولي العام الإنساني، فعلى سبيل المثال هناك اتفاقيات "جنيف" والبروتوكولات الإضافية، ومحددات الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948، إلى العهدين الدوليين للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحقوق المدنية والسياسية (1966) إلى الاتفاقية الدولية للقضاء على كل أشكال التمييز العنصري (1965)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (1979). هذا فضلا على الصكوك الإقليمية لحقوق الإنسان وأجهزة الأمم المتحدة المتخصصة ولجانها ومفوضياتها في هذا المجال، وتقارير مركز جنيف ومنشورات المنظمات غير الحكومية، إلا أنه ما تزال مسيرة حقوق الإنسان تصطدم بعدة انتهاكات في مطلع الألفية الجديدة في معظم القارات على الكرة الأرضية آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وأوروبا والولايات المتحدة [2].

ولكن السؤال الأساسي الذي يطرح في سياق ثورة الاتصالات والمعلومات والتطور التقني: ماذا عن التأثيرات الثقافية البالغة للعولمة؟

4-5 التهديدات الثقافية:

يقول "**دومينيا ولتون**" في كتابه العولمة الأخرى (l'autre mondialisation) إذا كانت العولمة الإعلامية في سياق ثورة الاتصالات تلغي المسافات المادية فإنها قد تخلق في المقابل مسافات وحدودا ثقافية، وعليه فإن الواقعية الأساسية لنهاية القرن العشرين وبداية القرن

---

(1)عماد جاد، "اثر تغيير النظام الدولي على حلف شمالي الأطلسي"، مجلة (السياسية الدولية) العدد134، أكتوبر 1998.ص15.

(2)سويزي بول، "الشركات والبنوك متعددة الجنسيات"، ترجمة: سعود عياش دراسات عربية،العدد 9 (تموز/ يوليو 1987). .ص96.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الواحد والعشرين هي انبثاق ما يسميه المؤلف ويشير إلى التخوف الرئيسي من مفهومين نقيض تقول بوجود ثقافة عالمية موحدة، تكون الهيمنة فيها للقوة المهيمنة عالميا من المنظور الاقتصادي والتقني والعلمي، وفي هذا المجال حصرا إمبريالية تفاعلية أمريكية، ومن جهة ثانية الأصولية الثقافية التي تفرض أن العالم مؤلف من جزر ثقافية مغلقة ينعدم التواصل فيما بينها ولا تخضع لقانون التطور وتبادل التأثير والتأثر، وتلك هي حال الأصوليات الدينية، لاسيما الإسلامية منها اليوم، كما الأرثوذكسية بالأمس، والكاثوليكية ما قبل الأمس. هذا التناقض بين المفهومين سوف يؤدي مستقبلا إذا لم يتم احتواءه إلى انفجار المثلث الجهنمي[1].

التعايش الثقافي هو إذاً مشروع سياسي ينطلق من الثقافة، ويؤكد على الضابط الديمقراطي للتنوع الثقافي حتى لا تتحول الهويات الثقافية إلى هويات قاتلة، ويكرِّس حق الاختلاف، كما يعمل على تقليص المسافات الثقافية والجغرافية بالتوازي للعالم المعاصر.[2]
إضافة إلى التحديات الثقافية، ما هي أثار العولمة النيوليبرالية على البيئة؟ [3]

4-6. التهديدات البيئية:

فالآثار السلبية للعولمة النيوليبرالية لم تقتصر فقط على طرح التحديات الاجتماعية التي تطال البشرية كالفقر والمجاعة والبطالة، بل تعدت ذلك لتتحمل المسؤولية الكبرى عن تدمير الطبيعة، وجعل البيئة في خطر.

ومن أعظم المشكلات البيئية ظاهرة الاحتباس الحراري، تآكل طبقة الأوزون، ظاهرة التصحر، ظاهرة الانقراض الحيواني والنباتي، ظاهرة الأخطار الحمضية المهلكة للتربة والآثار، مشكلة النفايات الصناعية المشعة والكيمياوية وطمرها في باطن الأرض أو قعر المحيطات،تلوث التربة بسبب سوء استخدام الأسمدة والمبيدات،تلوث الهواء والمياه العذبة

---

(1) Dominique wolton ,l'autre mondialisation,flammarion, paris 2004,p 186-192.
(2) ibid. p210
(3) إلياس أبو جودة الأمن البشري وسيادة الدول./ مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع :بيروت،ط 1. 2008.
ص 38

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

والجوفية ومياه البحار والمحيطات،الاستهلاك الم
فحم حجري، الغاز الطبيعي).[1]

إن استمرار هذا النمط من الاضطرابات البيئية وغيرها من التحديات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية، والأمنية والسياسية، لا تعود بالخير على البشرية، وتشكل تهديدا للأمن والسلم الدوليين. [2]

5- العولمة وإشكالية الحداثة:

إن الأمن هو أحد رهانات الدولة القومية الحديثة بل هو لقبها السري، إن هذا الفرد ما بعد القومي يعيش على قلق كأن الريح تحته كما قال شاعرنا ذات عصره. لا يعني أن الفرد الإمبراطوري هو مواطن، إنه قلق إمبراطوري في معنى أنه احتمال مستمر للوضعيات القصوى التي تشكل كل معنى أصيل للحرية. فأنت حر بقدر قلقك من العالم وعليه، وكل تفكير جدي في ذلك هو ضرب خفي من تأويلية المنفى، وعلى ذلك فالمنفى ليس آخرا عاديا ربما هو الأخر الأخير أو الآخر الأقصى لمعنى "من ؟". المعاصرة التي اخترعها الإنسان الأخير للسؤال عن نفسه. "من هو؟" يعني أنه لم تعد له أي ماهية سابقة على وجوده اليومي، حيث تعود أن يبنى علاقته المريرة بنفسه. [3]

من بين الخصائص الأكثر بروزا للدولة الفاشلة أنها لا تحمي مواطنيها من العنف- وربما من الدمار أيضا- أو أن صناع القرار فيها ينظرون إلى هذه المشاغل كأولوية أدنى في سلم الأولويات من القوة والثروة قصيرتي الأمد لقطاعات الدولة المهيمنة.

وهناك سمة أخرى تتسم بها الدولة الفاشلة وهي أنها دولة "خارجة عن القانون"، تنبذ قيادتها القانون الدولي والاتفاقيات الدولية بازدراء. قد تكون هذه الوسائط ملزمة للآخرين، لكنها غير ملزمة للدولة الخارجة على القانون. فليس من السهل بعد اليوم اللجوء، كما في السابق إلى الانقلابات العسكرية أو الإرهاب الدولي للإطاحة بحكومات منتخبة ديمقراطيا[4].

---

[1] وهبي صالح، قضايا عالمية معاصرة ، دار الفكر، دمشق، ط1،2001، ص97 .

[2] المرجع السابق. ص 99

[3] فتحي المسكيني،: الفيلسوف والإمبراطورية: المركز الثقافي العربي، ط1، 2005، الدار البيضاء، المغرب، ص9

[4] نعوم تشو مسكي الدولة الفاشلة: مرجع سبق ذكره، ص 319,

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

لقد أحصى "**هيدغر**" خمس ظواهر مقومة للعصر الحديث، مميز، هي تواليا:

1. "العلم " الحديث من جهة ما هو في ماهيته "تمثيل" للموجود.
2. "التقنية " بوصفها "تحويلا" (لماهية العملي) بعامة.
3. انزياح الفن إلى دائرة نظر الإستطيقا.
4. رد القيم العليا للفعل الإنساني إلى ظواهر ثقافية، بحيث تصبح الحضارة ضربا من السياسة الثقافية.
5. زوال التأليه "Entgotterung " من أفق العالم[2] .

إذا صح أن أفق الحداثة قد تزحزح من مكانه، كما ينبهنا "**هابرماس**"[3] فإن "**كانط**" قد صار مقلقا أكثر من ذي قبل، ليس فقط لأن برنامج التنوير الذي تكلم باسمه قد إنقلب إلى تهمة ميتافيزيقية للعقل المعاصر، بل بخاصة من أجل أن "**كانط**" يبقى مفكرا "كوسموبوليطيقيا بإمتياز. إنه أول محدث يجعل "مجتمع المواطنة" العالمية مطلبا مدنيا معاصرا.[4] يقول "**نيتشه**": " هذه الإمارة الكونية الكبرى للعصر الحديث أن الإنسان قد خسر كرامته أمام نفسه إلى حد لا يصدق"[5].علينا أن نقرأ عبارة "**نيتشه**" بوصفها تشير إلى نمط بشري محدد هو مواطن الدولة–الأمة في لحظة معينة من تاريخها، ألا وهي لحظة الحروب القومية التي ستنقلب سريعا إلى حروب إمبراطورية. إن الإنسان الأخير هو الإنسان الإمبراطوري الذي عاصره بتشه في طور انتقاله الفذ والرهيب من نطاق الدولة– الأمة إلى أفق الدولة– الإمبراطورية، ومن نطاق الحروب الإثنية إلى الحروب العالمية.لأن الإنسان الأخير هو فرد إمبراطوري يعيش بعد موت الإلـــه في مدينة الجموع الكونية [6].

---

[1] يقول هيدغر: "إن ما يتم داخل الميتافيزيقا هو إمعان النظر في ماهية الموجود وقرار في شأن ماهية الحقيقة. إن الميتافيزيقا تؤسس بذلك عصرا (Ein Zeitalter) من جهة ما تمنحه عبر تفسير معين للموجود وعبر تصور معين للحقيقة الأساس الذي يشد هيئة ماهيته، وهذا الأساس إنما يحكم كل الظواهر التي تميز ذلك العصر.[...] إمعان النظر هو الشجاعة على أن نجعل من حقيقة مسبقاتنا الخاصة وفضاء أهدافنا الخاصة الأمر الذي هو أكثر شيء أهلا لأن يسأل عنه"أنظر:

Heidegger, Martin ,Essais et conférence, , Gallimard, , Paris .p18.

[2] Habermas J, la pensée post métaphysique Essais, Philosophiques (1988), traduit de la l'allemand par R.Rochlitz (Prais : A, Colin, 1993) , P 33

[3] E. Kant, Anthropologie du point de vue pragmatique, In : Œuvres philosophiques, III. Les derniers écrits (Paris, gallimard/La pléiade, 1986) P, 1142.

[4] فتحي المسكيني،الفيلسوف والامبراطورية، مرجع سبق ذكره، ص24

[5] Nietzsche, F,la volonté de puissance,Essai d'une transmutation de toutes les valeurs (Etudes et Fragments),Traductions d'henri Albert(Paris : librairie générale Française/le livre de poche,1991), Pp 36- 38.

[6] Ibid. P38

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إن نصوص "**نيتشه**" هي عينة نموذجية عل
الإنسان الأخير. إنه مؤرخ جيد لظاهرة انفجا
إنه بذلك آخر رومانسي وأول مفكر إمبراطوري، ولذلك فكانطيتة ليست عادية ولا مدرسية إنها كانطية الإنسان الأخير. [1]

إننا كثيرا ما حصرنا علاقة الفيلسوف بالمدينة في صورة الفيلسوف المشرع الكلي، ومن ثم في تقليد البحث اليوناني عن أفضل شكل الحكام، وهو موقف لم يتغير في جوهره مع الفصل الحديث بين السياسة والأخلاق والانصراف المنهجي إلى البناء الحقوقي بمعنى السيادة الذي به تتقوم الدولة– الأمة. إن أسئلتنا عن "المدينة" كيفما تقولناها، (**Etat**, **imperium**, **Civitas**, **Mes Publica**, **Polis**) إنما تنبع من حاجة التفكير في شكل الحكم، ولا بأس إن كان المتعلق هو التنبيه على سبيل المدينة الفاضلة كما عمل الفلاسفة من "**أفلاطون**" إلى "**الفارابي**"، أو التشخيص التاريخي للأنماط الحكومية (Gouvernementalité) وآلاتها وخططها كما تحدث في مدن الزمان، منذ "**ابن خلدون**" إلى "**هابرماس**"، إن ما لا نفرغ للبحث فيه هو هذا: وفق أي حس مدني يقيم الفيلسوف في مدينة زمانه؟ كيف ينتمي الفيلسوف إلى المدينة؟ وبخاصة اليوم أي وطن هو وطن الفيلسوف في هذا العصر الإمبراطوري الجديد، الذي زجت فيه الإنسانية الحالية دفعة واحدة وبصلاحية حقوقية غير مسبوقة؟.

إن مقام الفعل البشري الجديد ليس "مدينة" "اللوغوس" اليونانية ولا مدينة "الملة" اللاهوتية ولا مدينة "الدولة" الحقوقية الحديثة. إن هذا المقام هو العالم، متى أخذ مأخذا مدنيا جذريا بما هو اليوم، كما سماه "**أنطونيو نغري**" و"**ميشال هردت**" بحق، عالم الإمبراطورية[2]. الإمبراطورية هي شكل جديد من العالم والوجود في العالم راهنا هو وجود في الإمبراطورية.

إن الإمبراطورية شكل عالمي جديد من السيادة على البشر فهو جهاز حكم بلا مركز ولا إقليم ولا حدود، إنه "نظام" يؤيد الوضع الراهن للقضايا ويتغلغل إلى أعماق اليومي، ويقضم فضاء العالم كرة بعد أخرى، ويخلق في كل مرة ملامح العالم الذي يسكنه. إنه "سلطة

---

[1] Ibid. P39
[2] Michael hardt, Antonio negri, Empire,traduit de l'américain par Demis – Armand canal(Paris : Exils Editeur, 2000)P16

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

حيوية تسبح في الدماء لكنها تهدي عملها للسلام، الإمبراطورية هي مدينة "القشتال" « Gestell » التي

في كتاب "**دلوز** و**غواطاري**" الرأسمالية والفصام، إن أمريكا لا تعني كما لدى "**هيغل**" "الروح على الحصان" الذي يقذف "الفائض". يصنف لأوروبا باتجاه العالم الجديد، قصد نزع إقليمية البدائية وفرض إقليمية "الأزمنة الحديثة عليه، وصفة الحديثة لا تعني لدى "**هيغل**" شيئا أخر غير الصيغة المعلمنة من الزمان المسيحي، ولا هي تعني، كما لدى "**هيدغر**"، القشتال الأوروبي الذي جن وأخذ يخرب نفسه كحيوان تقني ما بعد- لا هوتي، فصارت أمريكا تحارب مهدها الأوروبي بواسطة البايديا (paideua) الميتافيزيقية نفسها. أجل، إن أمريكا "**دولوز** و**غواطاري**" هي أيضا في علاقة ماهوية مع الحرب، ولكنها لم تعد حربا تأملية أو تاريخانية، إن حس العدالة فيها لم يعد مؤسسا على تاريخ العالم ولا على تاريخ الوجود انه كف عن أن يكون متعلقا بكتابة "التاريخ" أصلا. [2]

إن خطتهما مثيرة من أجل أنها قد نقلت المسألة من منطق "التاريخ " إلى ميدان "الصيرورة". إن أمريكا التي يفكران بها ليست حربا ضد الهنود الحمر، ولاهي تخريب داخلي للإنسانية الأوروبية. أمريكا الآن "ترتيب" (agencement) غير مسبوق للعلاقة مع "الأرض" بوصفها "إقليما"(territoire) ندخله ونخرج منه باستمرار، بحسب كثافة خطوط إقامة وهروب لا ينقطعان، خطوط إقامة وتنضيد وتقسيم ورسم للخرائط، ولكن أيضا خطوط هروب ونزع للإقليمية وكسر الحدود والحواجز، أمريكا هذه ليست "ذاتا" ولا "موضوعا" بل هي حسب عبارة دقيقة (un rhizone)، وهو ما يعني عادة " جذعا تحت الأرض لنباتات ترسل براعم في الخارج وتبث جذورا مضرة في جزئها السفلي". فبأي معنى وبأي وجه ينبغي لنا أن نفهم تأويل "دولوزا/ غواطاري" لأمريكا بوصفها "ريزوما".؟

حاول "**نقري/ هاردت**" بيان طرافة أمريكا ليس فقط بالنظر إلى تاريخ المفهوم الحديث للسيادة التي تأسست عليه الدولة/ الأمة، حيث تبدوا ثورتها" لحظة تجديد وقطع عظيمين في جينالوجيا السيادة الحديثة"، ويبدو مشروعها الدستوري كأنه تفتح "وردة نادرة في تقليد السيادة الحديثة"، بل أيضا بالنسبة إلى تمييز الأسس التي تكونت عليها سيادة إمبراطورية جديدة. إن

---

[1] I bid, Pp, 16,20

[2] J. Habermas, Après L'Etat nation une nouvelle constellation politique, Op.cit P, 19

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

فَهْمَ أمريكا شرط طريف لفهم نمط السيادة الجديد ضوء فكرة "العولمة".

أما أول مقوم خاص بأمريكا حسب "**نقري/ هاردت**" فهو بناء مفهوم جديد للسلطة.[1] يقولان: "ضد التعالوية المتعبة للسيادة الحديثة معروضة في شكل هوبزي أو روسوي، اعتبر المؤسسون الأمريكان أن الجمهورية وحدها يمكنها أن تفرض النظام داخل الديمقراطية. بمعنى أن نظام الجمهورية (Multitude) لا يجب أن يتولد من نقل لعنوان السلطة والحق، بل من اتفاق داخلي للجمهور من تفاعل ديمقراطي للسلطات المربوطة فيما بينها في شكل شبكة: "لم يعد هناك من ضرورة أو مكان للطابع المفارق للسلطة". [2]

إن الجديد هو امتشاق أمريكا لنوع جديد من الحق العالمي "هو لئن كان يقوم على "دعوى كونية كاذبة" فهي تقوم به "بطريقة جديدة". لقد نجحت في بيان فرق واضح بين لعب دور الشرطي العالمي بشكل يختلف إلى حد كبير عن شرطي الدول القومية". إن المصلحة العامة الجديدة ليست "مصلحة إمبريالية أي مصلحة دولة قومية معينة، بل "مصلحة إمبراطورية" تريد أن تتأسس على نظام عالمي جديد".

ينبه "**هابرماس**"[3] إلى أن الدولة /الأمة قد بلغت حدها، وأن الغرب قد دخل في طور الدولة" ما– بعد– القومية"، وذلك من قبل أن مفهوم "السيادة" الذي تأسست عليه قد فقد جدواها النظرية. هذا التشخيص ليس حقوقيا فقط بل هو تاريخي يعني أنه ليس ناتجا عن نقد ابستومولوجي للأساس النظري لمفهوم الدولة الحقوقية، بل هو علامة على تغير طريف في تاريخ العالم نفسه. [4]

---

[1] **Hardt-Michael, Antonio negri,** Empire, traduit par Demis-Armand canal (Paris : Exils, Editeur, 2000).p48.

[2] **Hardt-Michael, Antonio negri, Op.cit,** p 21.

[3] Habermas, la modernité un projet Inachevé, trad, Franç, Par G.raulet, In Critique, T.X X X V I I , N° 413.Oct.1981.P 33

[4] يمكن إعتبار تقرير ليوتار الذي عقد سنة 1979 تحت عنوان الوضعية ما بعد الحداثة (La Condition post moderne) بمثابة تدشين نظري للبحث الفلسفي في معنى ما بعد الحداثة، قبل ذلك كان السؤال عن ما بعد الحداثة "معماريا" ثم صار "استطيقيا" أو "نقديا" (المعنى الفني)، قبل أن يصبح فلسفيا مع ليوتار. أنظر:
مارجريت روز، ما بعد الحداثة ترجمة عن الأنجليزية أحمد الثامي (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1994) ص ص 53–105.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إن أزمة مفهوم السيادة الكلاسيكي هو مؤش
قومي، السياسة العالم وجدت اليوم في ظاهرة "العو

بيد أن طريقة "**هابرماس**" في تخريج معنى "العولمة" بوصفها دخول الدولة الحديثة في طور ما بعد القومية " تقوم على افتراض أساسي لا يبدو أننا جاهزون تماما للإقرار به: إنه يفترض أن الدولة/الأمة التي لا يتم تجاوزها هي دولة أفلحت في كسب المعارك الثلاثة الحاسمة لتاريخها الحديث، العلمنة والديمقراطية والعدالة. ومن ثمة أن ظاهرة "العولمة" أي السياسة ما بعد القومية للعالم الحالي، لا ينظر لها إلا من زاوية "التهديد" اللبيرالي الجديد لامتيازات المواطن السعيد للدولة/الأمة، بحيث هي تمثل عنده "التحدي الرئيسي" في تاريخ الدولة الأوروبية ما بعد الحرب.

إن "**هابرماس**" يمتنع عن البحث عن "طريق ثالث" يتجاوز اللبرالية الجديدة والديمقراطية الاجتماعية القديمة، ويحكم عليه أنه مجرد عمل "طوباوي" رغم كونه يقر بأن العولمة هي مسار لا رجعة عنه

لنسأل الآن " ماذا لو لم يكن هذا التشخيص غير بحث عن تضامن كوسموبوليطيقي" (une solidarité cosmopolitique) كانطي جديد لا يقدم آخر المطاف غير حل حقوقي/أخلاقي لمشكل ينتهي على الأغلب إلى طمس الصعوبة اللاهوتية/ السياسية التي يمتنع قصدا عن التفكير فيها كما هي، أي بوصفها تتعلق بقبلة تاريخ العالم وليس بمشكل من مشاكل المجتمع؟ إن هابرماس لا يرى من حل لتحدي العولمة غير سحب نموذج المجتمع المدني للدولة/الأمة الأوروبية على سياسة العالم نحو مشروع مجتمع مدني بلا حدود أو ما بعد قومي. [2]

إن بيت القصيد يكمن في القرار المبدئي الذي نبني عليه معنى "التحدي" الذي ترفعه العولمة في أفق التفلسف الراهن: هل هي مشكل اقتصادي أم أزمة تاريخانية؟[3]

إن النقطة الموجبة في تحليل هابرماس هي رفضه "دولة عالمية":

إن العولمة تحد الدولة/الأمة لكن رفع هذا التحدي لا يمكن أن يتم بواسطة دولة عالمية، بل باستعمال ضابط لفكرة المجتمع المدني: كما تمخضت داخل أفق الدولة/الأمة، من أجل

---

[1] J.Habermas, L'intégration républicaine , Essais de théorie politique (1996) Op.cit, PP .11-119-141. Aussi Après l'Atat nation , Opi.cit, PP30-32-46-48-51-54-56-62.

[2] يقول هيدغر: "إن الأمركة شيء أوروبي – إنها نوع غير مفهوم بعد من الهائل الذي ما يزال بلا قيود وما يزال غير منبثق أبدا من الماهية الميتافيزيقية التامة والجامعة للعصر الحديث، وإن تأويل الأمريكي لأمركة بواسطة البرغماتية إنما ما يزال بعد خارج الميدان الميتافيزيقي"، راجع :
M. Heidegger: «l'époque des conceptions du monde» in, chemins qui ne menant nulle part, P 120

[3] فتحي المسكيني، مرجع سبق ذكره، ص172

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تدبير سياسة الجماعة الإنسانية الحالية، على نحو كنا لا نستطيع أن نحل النزاعات علينا على الأقل تحديات. إن ذلك يدفعنا لأن نسأل، هل خرج "**هابرماس**" من أفق ترسمه العولمة في سماء الإنسانية الحالية؟ "[1].

قد يسود اليوم تسليم نظري بأن الدولة–الأمة الحديثة هي في أساسها الحقوقي كيان علماني، ومن ثمة أن أزماتها هي في جوهرها أزمات "مدنية" إنه في هذا الأفق ينظر الفلاسفة الغربيون إلى تحدي العولمة أكانوا مدافعين عنها أم مقاومين لها.

ولذلك فإن ظاهرة "العولمة" قد بدت للبعض منهم في مظهر مولد "إمبراطورية" ما بعد حديثة، ولذلك أيضا يفترض "**هابرماس**" أن النزاع الثقافي الأساسي راهنا هو نزاع بين "غرب معلمن في أغلبه وعالم إسلامي أصولي أكثر فأكثر و"نزعات اجتماعية مركزية (Sociocentriques) في الشرق الأقصى هذا التخريج لم يجد من مقوم ثقافي حاسم في فكرة الغرب غير خاصية العلمنة والحال أن "**هابرماس**" لا يعبر هنا إلا عن المأمول الفلسفي الذي ترتسمه نظرة ما تزال تصر على أن الحداثة مشروع لم يكتمل، وما تزال تعول على تنوير جديد يحدد ما يجب أن يكون عليه الغرب بعد إنهيار الدولة القومية منذ مطلع التسعينات، ولأن "**هابرماس**" لا يقبل مراجعة فكرة "الغرب" نعني إعادتها إلى أصولها اللاهوتية/السياسية التي لم يفعل الجهاز الحقوقي غير وضعها خارج المدار فحسب، فهو لم يجد أي تفسير للنزاع الثقافي مع الأخر غير معنى "التحدي" الذي يرفعه في وجه الغرب المعلمن إسلام أصولي وشرق – أقصى متمركز على جماعته الإثينية. [2].

قد يبدو لنا أن المنعرج ما بعد القومي مثله مثل واقعة الحادي عشر من سبتمبر هما مفعولان طبيعيان لظاهرة العولمة أحدهما موجب هو انقلاب الدولة الأمة إلى دولة عالمية، هي أمريكا، والآخر سالب هو مقاومة هذه العولمة وهذه الدولة العالمية على نحو "أصولي" و"جماعوي" (Communautaire) غير مسبوق وذلك فهذان الحدثان أي إهتزاز معنى الدولة الأمة، وواقعة الحادي عشر من سبتمبر هما يشيران إلى أفق إستشكال ما يزال التفلسف الغربي بعيدا عن أن يستبصره.

---

[1] فتحي المسكيني،: الفيلسوف والإمبراطورية: مرجع سبق ذكره، ص173

[2] علي أومليل، سؤال الثقافة العربية في عالم متحول، المركز الثقافي العربي، ط1. 2005، الدار البيضاء، المغرب. ص135

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أجل إن العولمة موحلة تقع ما بعد فلسفات
وهي أيضا مرحلة ما بعد مدنية من حيث هي إندف
وهي بذلك مرحلة ما بعد قومية تلمح إلى إنزلاق الإنسانية في وجود تاريخي لن يعود فيه "الشعب" هو النواة الحقوقية للدولة. (1)

وقد نحصي بعض علامات العصر الإمبراطوري القائم م بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر على هذا المنحنى:

أ. إن مفهوم الحداثة (كما هو معروض في سردية التنوير) لم يعد شعارا جديا للعقل المعاصر، وهذا الحكم يسري بنفس القدر على شعار "مضادة الحداثة" سواء كما هو مرسوم في برنامج "نقد للعقل الأداتي" من "**ماركس**" إلى "**أدرنو**"، أو في مهام النقد الجذري للعقل كما هو مصرف من "**نيتشة**" إلى "**فوكو**"، إن الجديد هو السؤال الغامض، وغير المستقر بعد عن معنى "ما بعد الحداثة" لدى مفكرين مثل "**ليوتار**" "و**رورتي**" و"**دريدا**". (2)

ب. أن الدولة الأمة قد استنفذت كل منطق الدولة الذي قامت عليه عندما تبين بعد الحادي عشر من سبتمبر أن مفهوم "السيادة" الذي يقومها قد صار أكثر ما يكون هشا وإجرائيا فحسب.

ج. إن عودة "الديني" ليس مجرد ظاهرة انثروبولوجية سطحية، بل هي عارض على أزمة في خطة الحداثة نفسها.

د. أن الحداثة لم تعد تملك ما سماه "**هابرماس**" معياريتها الذاتية، إن العقل الحقوقي الذي يسيطر على معنى الشرعية الحديث قد أصابته هزة بنيوية حين عاد العنصر "غير الحقوقي" أو "الجماعوي" (Communautarien) إلى الإشتغال بوصفه مصدرا حاسما للمشروعية التاريخية لشعوب بأكملها.

ه. أن ما حاولته فلسفات التاريخ منذ الثورة الفرنسية، أي ملأ الفراغ التاريخاني الذي خلفه انسحاب الآلهة، قد باء بالفشل، بل صار رهان أغلب الفلسفات المعاصرة أن تفلح في الإفلات من أفق التاريخوية (L'Histoicisme) التي صارت تكبلها. (3)

---

(1)سعدي، كريم وحسن الجديد، مقال التدخل الإنساني وإشكالية السيادة، مجلة دراسات، السنة السادسة، العدد 23 (الشتاء) تصدر عن المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، ليبيا، 2005.ص63.

(2)المرزوقي، أبو يعرب، العولمة والكونية ، مجلة التجديد، السنة الثانية ،العدد الرابع، ماليزيا، 1998.ص93.

(3)محمد عابد الجابري، في نقد الحاجة إلى الإصلاح، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1-2005، بيروت. ص 178

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

و. أن أمريكا هي اللحظة القصوى من الد
الإقتصادية يمكن جدا أن تنقلب إلى علام
الدولة العالمية لعصر الديجتال.

ز. أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر هي الكابوس التاريخاني الذي أيقظ أمريكا من حلم إمبراطورية الديجتال التي أخذت أمريكا تتأهب لفرضه على بقية الإنسانية وهو كابوس لأنه ليس حلما حديثا يستمد من الأفق الحقوقي للدولة/الأمة أدواته بل هو واقعة قبل –حديثة من جهة المحرك اللاهوتي الذي ينطلق منه، وما بعد – حديثة من جهة الاستيلاء العدمي على آلة الديجتال وتوجيهه ضد الهائل (Le Gigantesque) التقني الذي تفتخر به إمبراطورية الديجتال[1].

وما أكثر أقنعة الإنسان الأخير إنه "عبد" **هيغل** و"مغترب" **ماركس** و" قطيع" **نيتشه** و"هم" **هيدغر** و "ضحايا" **أرندت** و" آخر" **ليفناس**" و"عصابي" "**فرويد**" و"جماهير" **أدورنو** و"بدائي" **لفي شتروس** و"كلبي" **سلوتردايك** و"مترحل" **دولوز** و"غريب" **دريدا** و" أقلي" **شارلز تايلور** و"معذبو" **فانون** و "منفي" **إ .سعيد** " و "كثرة" **نغري** و شهداء "**الإسلاميين**".

على الرغم من أن ثمة حاجة ملحة إلى المعارضات التقليدية للسلطات (من مثل الأحزاب، النقابات والصحافة الحرة)، فإن هذه الأخيرة بدت عديمة الفاعلية إزاء هذا الوضع. كان من المشروع أن يتساءل المواطنون حول المبادرات الجريئة التي ينبغي لهم إعدادها في القرن الواحد والعشرين حفظا للعقد الاجتماعي من طغيان العقد الخاص. يتذكر هؤلاء أنه في تشرين الأول (أكتوبر) من 1917 كانت عشرة أيام كافية لأن "تزعزع الثورة البلشفية العالم وأنه أمكن إيقاف حركة الرأسمالية للمرة الأولى في تاريخ العالم الحديث ولمدة طويلة؟ [2]

ولقد جهد "**كارل ماركس**" في عمله الكبير" رأسمال " (1867) في الإجابة عن السؤال الذي طالما لفت أنظار المفكرين الاجتماعيين منذ أوائل القرن التاسع عشر، ألا وهو كيف يمكن الإفادة الجماعية من ثروة التصنيع الهائلة، من دون أن يسحق العمال والطبقات الفقيرة اجتماعيا؟ وكان ينبغي انتظار خمسين عاما حتى يشهد العالم بروز "لينين" على رأس الحكم

---

[1] المرجع السابق، ص 182.

[2] إينيا سيو رامونيه. (حروب القرن الواحد والعشرين، مخاوف ومخاطر جديدة) تر: أبوزيد أنطوان، در التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 2007، ص 21.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

البولشفي، وقد أفلح في الإمساك بزمام السلطة في تحرير "البلوريتاريا في كل الدول" [1]

بالإضافة إلى هذا، فإنه يبدو أمرا مناف للبداهة والعقل أن تعامل الشركات عبر الحدود القومية، مهما كان حجمها، صغر أم كبر، وكأنها دالة على العولمة، في حين تستبعد مؤسسة عالمية كالأمم المتحدة مثلا، والتي تعتبر أهم منظمة عالمية متكاملة موجودة حاليا.

إن نشوء كيانات أبعد من نطاق الدولة– الوطن هو العولمة، ولكن هذا يشمل الكيانات العالمية، بالإضافة إلى تلك عبر الحدود القومية. وهناك من يرى أن وعي الناس وإدراكهم للعولمة، يتنامى ويزداد حتى أنهم باتوا ينظرون إلى العالم ككل متكامل، أو كأنه مكان واحد(Single place) كما نشير إلى أن العولمة تتضمن تكثيف الوعي حول وحدوية العالم.

إن المصطلحات كالأرض الواحدة (One Earth)، والنظام العالمي الجديد(New World Order)، أو الاقتصاد العالمي (Global Economy)، أصبحت شاهدة على تنامي العولمة. حتى أن بعضهم يرى أن استعمال مصطلح العولمة بكثرة خير شاهد على تناميها مما سبق فإنه بإمكاننا أن نسوق تعريفا واسعا للعولمة: هي تطور العلاقات عبر المسافات والتي تمتد عبر الكيانات والوحدات القومية والوطنية وتشمل تنامي الوعي حول العالم كوحدة متكاملة.[2]

وبناء على التعريف المذكور، فإنه لا بد من معالجة موضوعين يتعلقان بالعولمة وتعريفها:

الأمر الأول وهو **هل يجب أن ينظر إلى العولمة كحالة راهنة لتحول المجتمع إلى شيء جديد كليا؟**، وهذا مفهوم طرح من خلال الأدبيات المغالية في العولمة، فهناك من يعرف العولمة كحالة انتقال ما بين عصر الحداثة وعصر العالمي، والتي حدثت خلال الأعوام 1945–1989، وهؤلاء المفكرون يرون أن العولمة بدأت مع بدايات القرن الخامس عشر.

فإذا نظرنا إلى نواحي الاتصالات العالمية في العولمة، والإنجازات الراهنة في هذا المجال، فإنها مع أهميتها، تشكلت على إنجازات الماضي، فمحطات الأقمار الصناعية

---

(1) المرجع السابق. ص ، ص 22.

[2] غسان منير، حمزة سنو، وعلي أحمد الطراح: العولمة والدولة، (الوطن والمجتمع العالمي)، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، ط1، 2002 ، ص 24.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

والتكنولوجيا الرقمية، والنفاثات العملاقة،كلها بالتأ
الأربعين الماضية.

ولكن العالم كان يتقلص قبل ذاك، إنما بنسب أقل مما حصل في الآونة الأخيرة: ففي القرن التاسع عشر ظهرت الرحلات التجارية، والتلغراف والهاتف، والكابلات الغائصة، والتي بدأت في تحطيم المسافات، وقبل هذا بكثير كان هناك اختراعات أدت على تقليص العام نسبيا، كالبوصلة التي جعلت من الممكن تسيير رحلات العالم واكتشاف العوالم المجهولة، في القرن الخامس عشر.

لذلك، فإنه لا يوجد مبرر لقطع ما وصلت إليه العولمة حاليا، عن تاريخها السابق، وذلك عن طريق وصفها بأنها مرحلة راهنة، وحالة جديدة. [1]

أما الأمر الثاني الأصعب في تحديد العولمة، وهو **العالم:** وهو عبارة عن وحدة جيولوجية أكثر مما هو اجتماعية، فلذلك يصعب إضفاء محتوى ومعنى إلى مصطلح" المؤسسة العالمية" أو"الشركة العالمية" طالما أن منظمة مبنية اجتماعيا لا تستطيع أن تكون بأي حال متساوية مع العالم فأفضل ما يمكن تصوره، هو أن يزداد عدد الشركات عبر الحدود القومية في معظم البلدان، حتى نستطيع تبرير وجود مصطلح" الشركة العالمية "[2].

حتى أن هذه الدرجة من الدقة نادرة تاريخيا في استعمال المصطلحات الدالة على العولمة، وفي الحقيقة لا يوجد تعريف متفق عليه عن الشركة العالمية، إلا بعض الإشارات عن الشركات العالمية عبر الحدود القومية، كشركات: **MicroSoft, Coca-cola**, **News International Ford** وغيرها. لهذا، نلاحظ بعض الغلو في ربط صفة العالمية بالمؤسسات أو المنظمات، أو العلاقات الاجتماعية أو حتى المجتمع.

إلا أن هناك طريقة أخرى لإيضاح مصطلح العولمة، وهو القول بأن العولمة لا يمكنها بحال إنتاج العالمية، أو استحداثها. فالعالمية (The Globel) مصطلح لا يمكن حصوله أو الوصول إليه اجتماعيا.[3]

وعلى الرغم من هذه النواقص، فإن مصطلح العولمة يجمع في طياته كل العمليات والإجراءات التي أشرنا إليها سابقا، ولا يوجد بديل واضح له، لذلك فنحن لا نشير إلى تغيير

---

[1] المرجع السابق. ص 25.

(2) المناصر، عز الدين، العولمة والهويات، هويات مطمئنة، هويات قلقة وهويات مقهورة مجلة التبين ،الدار الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، عدد 23 ديسمبر 2004.ص 11.

[3] خالد محمد الزواوي، سماحة الاديان والسلام العالمي، ط1-2004، دار الوفاء، الإسكندرية. ص131

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المصطلح المذكور أو تعديله، إنما نشير إلى أننا ي
الغلو في تفسيره وتحميله أكثر مما يحتمل. [1]

6- المواطن بين البعد الخصوصي والعالمي:

شكلت الإمبراطوريات ما وراء البحار كيانات عالمية بالإضافة إلى كونها عوالم بحد ذاتها، ولكن مع تطور التنظيم العالمي، تطور النظام السياسي العالمي، وترافق التطور المذكور وترابط مع تطور الدولة- الوطن، لكنه حدَّ من تطورها بشكل متواصل من خلال القوانين الدولية، وإنشاء المنظمات العالمية. **هل أدى هذا إلى انحصار سلطة الدولة- الوطن واضمحلال استقلاليتها، والانتقاص من سيادتها؟.**

إن تطور الدولة- الوطن لم يكن مفترقا بأي حال عن نشوء الكيانات العالمية فإن استقلاليتها كانت مرتكزة على مبادئ السيادة الوطنية، والمساواة الرسمية ما بين الدول، والتي أرست مبادئها معاهدات السلام في **وستيفاليا** (West phalia) عام 1648م.

لقد شكلت الدولة – الوطن دائما جزءا من نظام الدول -الأوطان والتي اعتمدت على بناء القواعد والنظم العالمية، وتطبيقها والحفاظ عليها، والتي بدورها اعترفت بها، وأمنت لها الحماية، لكن معاهدات السلام بـــ **وستيفاليا** (West phalia) تركت الكثير من المشاكل بين الدول، والتي جرى حلها – بعد ذلك وبشكل أساسي- بالعنف.

في القرن العشرين وبالتحديد مع إنشاء وتطور منظمة الأمم المتحدة (United nations)، دخلت السياسات الدولية مبدئيا عصرا جديدا، فلقد أخذت الأمم المتحدة على عاتقها دور المحافظة على السلام العالمي والأمن.[2] ولكنها كانت أيضا مسؤولة عن الأمن داخل الدول الأعضاء، والذي تمثل بقوات حفظ السلام الدولية وما قامت به من عمليات حفظ السلام. ففي شرعة الأمم المتحدة، كان هناك اعتراف بحقوق الإنسان عالميا، والتي تجاوزت سلطة الدولة- الوطن.

كما أن القانون الدولي لم يعد مختصا للاتفاقيات الفردية بين الدول بل أصبح يرى، ويعبّر عنه بإرادة المجتمع الدولي بل وأصبحت الأمم المتحدة المجسّدة لمصير المجتمع

---

[1] المرجع نفسه. ص133

[2] هاردت، مايكل، و أنطونيو نيغري، الإمبراطورية، إمبراطورية العولمة الجديدة، ترجمة: فاضل جتكر، مكتبة العبيكات، الرياض، م.ع.س، ط1، 2002.. ص161

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الدولي، عندما حاولت القيام بمحاولات منظمة وتنا
الطبيعية عالميا.

إن الأمم المتحدة ترى وكأنها حكومة العالم الجنينية والتي يُتوقع لها أن تحل في النهاية محل الدول الأوطان. [1]

إن عمليات الأمم المتحدة المتخطية للحدود القومية، أصبحت أكثر وضوحا، عندما أصبحت أكثر تدخلا في شؤون الدولة، خاصة خلال العام1990، وبعد انتهاء الحرب الباردة، والتي أعاقت نشاطاتها من خلال قطبية القوى العظمى للسياسات الدولية، فالأمم المتحدة الآن تدخلت في الشؤون الداخلية للدول خاصة في العراق، والبوسنة، والصومال، وذلك أثناء الحديث والإعلام المكثف والإشارة إلى الحقوق الإنسانية كمبرر للتدخل هذا. التدخل هذا تزايد ووجد الأرضية الصالحة له من خلال وجود المنظمات الغير حكومية (Non-Governmental organizations) والمرتبطة مباشرة بالأمم المتحدة.

فهذه المنظمات تستطيع العمل بمرونة أكثر وحرية أكثر بغض النظر عن قوانين الدولة الموجودة فيها وبأقل ما يمكن من التزام تجاه البروتوكولات الدولية. فقد اهتم الكثير من هذه المنظمات بالشؤون البيئية، وأظهر الكثير منها ارتباطها بالأمم المتحدة، والاهتمام المشترك ما بينهما. [2]

إلا أن التدخل الكبير هذا، لم يؤد الكثير من إضعاف وحدة الدولة– الوطن، واستقلاليتها، والتي بكل الأحوال تعتمد عليها الأمم المتحدة كثيرا. لذلك فإنه من الضروري أن نتذكر أن شرعة الأمم المتحدة، كررت مرارا مبدأ وحدة الدول الأعضاء وسيادتها.

وبشكل عام، فإن الأمم المتحدة والأقسام التابعة لها والمكاتب لا تعمل في بلد ما إلا إذا دعيت لذلك بواسطة حكومته. أضف إلى ذلك أن الأمم المتحدة لا تملك القوة العسكرية المسلحة الخاصة بها، فإنها حتما تعتمد على القوى التي تؤمنها لها الدول الأعضاء، مما يعني اعتمادها على الدول الأكثر غنى وقوة من أعضائها. والأمر عينه ينطبق على تمويل برامج الأمم المتحدة ومشاريعها ومؤسساتها. [3]

---

[1] جلال أمين، العولمة والهوية الثقافية والمجتمع التكنولوجي الحديث، المستقبل العربي السنة 21 العدد 234 (آب/أغسطس 1998).. ص133

[2] فتحي التريكي، قراءات في فلسفة التنوع، الدار العربية للكتاب، 1988، طرابلس، ليبيا. ص101

[3] صادق محروس، "المنظمات الدولية والتطورات الراهنة في النظام الدولي، السياسة الدولية، السنة 31،العدد 122(تشرين الأول/أكتوبر1990). ص 255.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

التدخلات التي حصلت دون قبول من الطرف الأقوياء في الأمم المتحدة، أكثر مما عكست اختراقا كمبرر للتدخل. فلقد أظهرت التدخلات في حرب الخليج، وفي العراق فيما بعد أن الأمم المتحدة اُستعملت كأداة لشرعنة القيام بالأعمال العسكرية من قبل الدول الأعضاء الأقوياء. والشيء نفسه ينطبق في حالة عدم استعمال القوة والتدخل العسكري أيضا. وذلك عندما استعملت الصين كقوة عظمى في الأمم المتحدة والتي تغلِّب مبدأ سيادتها وسلطتها على مبادئ حقوق الإنسان، استعملت حقها في "الفيتو" في الأمم المتحدة لوقف التدخل العسكري في كوسوفو.

كما أن عدم التدخل في الشيشان يعطي مثالا آخر، إن طرق التدخل العسكري في شؤون الدول لا تعكس حقيقة وجود قوة عظمى أو قوة تمتد إلى ما وراء حدودها القومية، ترعى حقوق الإنسان وتحميها، وتدّعي الحفاظ عليها، بقدر ما هي انعكاس لمصالح الدول العظمى، وتوازن لقوى فيما بينهما. [1]

لقد بدت الشؤون البيئية في حال مختلفة شكلا ومضمونا. ذلك أن الاتكال المتزايد فيما بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على بعضها الآخر جعل استجابات تلك الدول بحد ذاتها غير كافية لحل المشاكل البيئية. فالتنظيم الدولي هنا يبدو غير متكامل، فحالة تنامي الوعي حول اتكال الدول على بعضها الآخر في مجال حماية البيئة وسلامتها جعل الأمم المتحدة تعقد مؤتمرها عام **1972** في **ستوكهولم** حول البيئة الإنسانية وتقييم برنامجها البيئي، ومؤتمر الأرض عام **1992** في **ريوديجنيرو**، إلا أن تزايد الوعي حول أننا نعيش على أرض واحدة كان شيئا، والتحرك الدولي لحماية هذه الأرض والبيئة كان شيئا آخر، فالمصالح الاقتصادية المتضاربة للدول الأعضاء على اختلافها، جعل الوصول إلى حلول عملية لمعالجة تزايد درجات الحرارة على الأرض أمرا متعذرا. [2]

واضطرت الأمم المتحدة عندها إلى تغيير استراتيجيتها من العمل على معالجة تلك المسألة، إلى التكيف معها، حتى عند الوصول إلى اتفاق دولي، فإن الدول الأعضاء قد تستعمل فيتو عملي وفعال ضد الاتفاق هذا عن طريق إبداء السلبية في التعاطي مع القرار المذكور واللامبالاة.

---

[1] هشام جعيط، أوروبا والإسلام، صدام الثقافة والحداثة، ط1، 1995، بيروت. ص72

[2] صادق محروس، المنظمات الدولية والتطورات الراهنة في النظام الدولي، مرجع سابق ذكره ،ص 257.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ومع أن تطور التدخل من قبل الأمم المتحدة كثيرا سلطة الدولة – الوطن، إلا أنه ومن ناحية أ الوطن. لقد أشرفت الأمم المتحدة على الفترة الأساسية التي كانت خلالها الدول – الأوطان تتكاثر نتيجة اضمحلال السياسات الاستعمارية وانتشار مبادئ حق تقرير المصير للشعوب والدول، والمكانة، والحماية، والمساعدة. [1]

وكانت معظم تلك الدول الحديثة ضعيفة، وكان سبب ذلك هو انفصالها الحديث عن قبضة الدول المستعمرة لها، وكان هذا دافعا قويا لتحقيق مبادئ العولمة، فحالة الضعف الواقعة فيها تلك الدول أشار بوضوح إلى حاجتها إلى منظمات عالمية تحميها، وتدافع عن حقوقها وسيادتها، وأن بقاء تلك الدول الصغيرة رهن بتركيبتها القانونية كدولة، وسلطتها وسيادتها وبالتالي ارتباطاتها مع الكيانات والدول والمنظمات الدولية التي تنطوي تحتها.

إن تطور القوانين الدولية، والمعاهدات، والوكلات والمنظمات العالمية، ساهم بلا أدنى شك في الحدِّ من سلطة الدولة– الوطن وسيادتها.

فالإشارة إلى الحكومة كنظام سياسي أفسح في المجال إلى مصطلح أوسع في الحكم يعكس إضلاع عدد من الأجهزة في تطوير الدستور والقوانين وتطبيقها. إلا أنه في ظل نظام من الحكم يتألف من عدد من الطبقات الحاكمة، تبقى الدولة– الوطن هي المحور.

فالإجراءات الدولية يجب أن تطبق وتوضع موضع التنفيذ وتشرعن من خلال نظام الدولة– الوطن، وذلك أن الدولة الوطن وحكومتها الوطنية تمثل الشعب الذي يعيش ضمن حدودها السياسية الشرعية المعترف بها، وتنظمه ضمن مؤسسات ممثلة له، في تصديق وإقرار الاتفاقات الدولية.

لذلك، فإن الأمم المتحدة عملت على تقوية وحماية سلطة الدولة– الوطن ودورها التنظيمي ولم تعمل على إضعافها. فالدرجة العالية من الاستقلالية تؤدي إلى وجود دول قوية تهيمن على تلك الضعيفة وتحتويها. خلال الفترة الممتدة من نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، والتي تميزت بفترة ازدهار الدول كوحدات سياسية مستقلة، وذات سيادة متكاملة، نُظر إلى أوروبا وكأنها المثال في مجموعات الدول المستقلة. ولكن هذه

---

[1] شعيبي عماد فوزي، من دولة الإكراه إلى الديمقراطية، (قراءة في الوهم الديمقراطية)، دار كنعان للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 2000، ص 365.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

النظرة إلى أوروبا تجاهلت الاحتواء التدريجي لبقية العالم إلى ما وراء البحار. [1]

إن اعتراف الأمم المتحدة بكيان الدولة- الوطن كوحدة سياسية، مستقلة وذات سيادة، ضمن حدود سياسية ثابتة وشرعية معترف بها دوليا، أمر يستأهل أن تضحي الدولة من جزء من سيادتها للمنظمات و الوكلات العالمية لقاء ذلك.

فكيان الدولة تقوّى ولم يضعّف بالعولمة السياسية، لأن العولمة السياسية سائدة عالميا، وترتكز على الوحدات السياسية الوطنية المختلفة.

إضافة إلى أن المؤسسات السياسية العالمية لا تسعى فقط إلى حماية وحداتها السياسية وتقنينها وشرعنتها، بل أنها تسعى أيضا إلى تشكيل الوحدات الوطنية المستقلة والمختلفة، وتعميق تمثيلها، وإبراز مصالحها، وهويتها الوطنية، وبالتالي أصبح الفرد الموطن مشدودا بالنظر إلى البعد العلماني ومتمسكا متشبطا بخصوصية كل ما هو محلي خاص وذاك هو مكمن الإشكالية.

7- نهاية فكرة الحدود القومية:

إن تطور شبكات المعلومات وانتشارها وسهولة انتقال المعلومات وتخطيها للحدود القومية، كما أن انتشار المنظمات الدولية، هو ما شكل تحدٍ حقيقي لسلطة الدولة- الوطن. فهل هناك عوائق حالت دون ذاك

أ/العوائق الاقتصادية عبر الحدود القومية:

من المتفق عليه بشكل عام، أن التكامل الاقتصادي العالمي، يفرض على كل الحكومات فتح اقتصادها لقوى السوق، واعتماد سياسات ليبرالية جدية تقوم على العناصر المكونة لاقتصاديات السوق الحر، تضعف من سلطة الدولة بشكل غير مباشر. والمنطق وراء هذا، يرتكز على تكامل مالي أكثر، واتصالات أسرع، وقيام منظمات متخطية لحدود القومية، وهي كلها تجعل من انتقال الأموال من بلد لآخر أسهل وأسرع، وللحفاظ على رؤوس الأموال وجلبها إلى الدولة،فإن الحكومات تسعى إلى نبذ السياسات التي تهدد مصالحها الاقتصادية وأرباحها، أو تضعف من حجم السيولة النقدية، والأمر نفسه ينطبق على

---

[1] محمد طه بدوي، ليلى أمين مرسى، أصول علم العلاقات الدولية، المجلد الأول، ط1، 1989، المكتب العربي الحديث، ص189

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

السياسات المتعلقة بالأمور الاجتماعية وأمور العم
رفع الضرائب. [1]

إن التنافس الاقتصادي العالمي يؤدي بالدول كافة إلى اعتماد سياسات ليبرالية منفتحة جديدة، والتي من خلال تعديل الأنظمة والقوانين والخصخصة، وتخفيض الضرائب، والانفتاح الاقتصادي، وحرية التجارة، تقلل جميعها من قوة الدولة في المجتمع، فهناك الكثير من الأدلة التي تثبت ذلك، فالرقابة الوطنية على نسب سعر صرف الأموال، ونسب سعر الفوائد تضاءلت كثيرا.

كما أن هناك ميل واضح عند معظم الدول تجاه خصخصة المؤسسات والمصالح والشركات العامة، والخدمات العامة، وإزالة القيود عن التجارة. فشكل الدولة على هذا الوضع هو الدولة المنفتحة التي تسعى لتحقيق مصالح أفرادها بحرية ضمن نظرة عالمية منفتحة. في حين أن البديل الاشتراكي قد اضمحل، وأن دول العالم الثالث بدأت بترك التخطيط الوطني والملكية الحكومية والتي كانت تعتبر سابقا من أهم الطرق لتنمية اقتصادها.

هذا التحرك نحو السياسات الليبرالية الجديدة، لم يحدث فقط نتيجة القوى الاقتصادية العالمية، لكنه حصل أيضا نتيجة موافقة الحكومات الوطنية على تبنِّيه وتطبيقه بالتوافق مع مصالحهم الوطنية الخاصة، وأيديولوجيتهم، والمنظمات العالمية التي تمثلهم، وهذه الأخيرة تهيمن عليها الدول الأقوى اقتصاديا وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي فهذه تعتبر وكالات للدول الأقوى اقتصاديا وسياسيا. [2]

أما دول العالم الثالث فقد اضطرت لاعتماد سياسات اقتصادية أكثر ليبرالية وانفتاحا ذلك أن البنك الدولي (World Bank)، وصندوق النقد المالي الدولي (International Monetary fund)، يشترطان عليها ذلك لقاء القروض الممنوحة. [3]

فرضت التجارة الحرة من خلال (GATT) الاتفاقية العامة على التعرفة الجمركية والتجارية (Général Agreement on tariffs and trade) ومنظمة التجارة العالمية التي تلتها (World Trade Organization)، إلا أن هذا لا يعني أن المال العالمي أصبح ينتقل

---

[1] مصطفى شريف، تحليل نقدي لكتاب "صدام الحضارات" لصامويل، بـــ هونتينغتون، مقال منشور في كتاب: شروط الحوار المثمر بين الثقافات والحضارات، اعمال الملتقى الدولي، 21،22 و23 محرم1424هـــ/24،25 و26 مارس 2003م، الجزائر، الجزء الأول، منشورات المجلس الإسلامي الأعلى، الجزائر. ص 53

(2) الفراردي، نزار، العولمة وأزمة الدولة الوطنية ،السلسلة الشهرية المعرفة للجميع منشورات رمسيس، العدد31، الرباط، المغرب، ماي 2005.ص54.

[3] عبد القادر فهمي، النظام الإقليمي العربي، إحتمالات ومخاطر التحول نحو الشرق أوسطية، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن. ص.14

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

هكذا ببساطة وسهولة من بلد لآخر. ذلك أن التحو
تنشأ أساسا في سوق في مكان ما، يعمل ضمن نظ

إن المؤسسات المالية الوطنية الخاصة لكل دولة ،لا تزال تلعب أدوارا مهمة حتى على الصعيد المالي،كما نرى مثلا ،ما يقوم به البنك الاحتياطي الفيدرالي للولايات المتحدة الأمريكية(United States Federal Reserve Bank)، في عمله لتخفيض نسب الفوائد بعد انتكاسة عام 1987، في محاولة منه لتفادي أزمة انكماش مالي عالمي، كما حدث في عام 1930، وهو نفس الشيء الذي نلاحظه من خلال الأزمة الاقتصادية المالية، ولذلك نرى أن ضعف النظام العالمي المالي أدى إلى تضاعف قوة المؤسسات المالية الوطنية الخاصة بكل دولة، وخاصة الدول العظمى وجعلها الأقوى اقتصاديا في حينه. [1]

لقد اعتبرت الشركات عبر الحدود القومية تجسيد للقوى الاقتصادية المستقلة، كونها قادرة على تحريك عملياتها الاقتصادية من بلد لآخر دون الوقوع في مطبات الإشكاليات الاقتصادية ما بين البلدان العاملة فيها. رغم اعتماد تلك الشركات على تلك البلدان، لتوسيع نشاطاتها.[2]

إن مفهوم المؤسسات عبر الحدود القومية، مفهوم مشكل نوعا ما، ذلك أن تلك المؤسسات والشركات لو نقلت نشاطاتها من بلد آخر، إلا أنها في النهاية لا بد أن يكون لها مقر أساسي في بلد من البلدان تقوم فيه بأعماله وتستفيد من خدماته، وإمكانياته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، كما تستفيد من بناه التحتية وهذه المؤسسات ترتبط ارتباطا حيويا بالبلد المنشأ أكثر مما يظن. ففي عام 1994، كان هناك فقط 42 شركة من أصل 100 شركة من أكبر الشركات عبر الحدود القومية التي وظفت أكثر من نصف أموالها خارج نطاقها الرئيسي، وكان لها أكثر من نصف مبيعاتها وموجوداتها، وتوظيفها خارج البلد الأم. وكان منها 13 شركة التي استثمرت ثلاثة أرباع رأس مالها في الخارج، وهناك الأمثلة الكثيرة عن كيفية استثمار تلك الشركات لمواردها في البلد الأم لدعم نشاطاتها في الخارج.[3]

---

[1] . ولدأباه، السيد، عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001، الإشكالات الفكرية والإستراتيجية الدار العربية للعلوم، لبنان، ط1، 2004،ص 78.

[2] روزيكرانس، ريتشارد، توسع بلا غزو، دور الدولة الافتراضية في الامتداد للخارج، ترجمة: عدلي برسوم، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2001. ص 260

(3)هاليداي، فريد، الكونية الجذرية لا العولمة المترددة، ترجمة: خالد حروب، دار الساقي بيروت، لبنان، ط1، 2002. ص 44.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ولا نستطيع إغفال الفروقات السياسية الوطن
الليبرالية الحديثة لا يعني أن تغيرا قد حصل أو ان
الاجتماعية والاقتصادية لتحسين أحوال الأفراد، وجد استمرار الدور الطاغي الذي تلعبه المؤسسات التقليدية الوطنية، ولذلك فإن اقتصاديات السوق الاجتماعي الألماني يتكيف مع منافسات السوق العالمي، دون أن يلغي الصفات والممارسات التي تميِّزه عن اقتصاديات السوق الأمريكي، حتى أن هناك من يقول أن الدولة اليابانية لم تتخلى عن نظامها الاقتصادي والصناعي، ولكنها أوجدت طرقا جديدة لتطبيقه. فالسوق لا يحكم ولكن الأنظمة هي التي تؤثر.

إن اعتماد السياسات الليبرالية الحديثة، لا يجب أن يخلط بأي حال من الأحوال مع انحلال سلطة الدولة– الوطن. فلقد كان هناك انحلال لنوع معين من الدول، ألا وهو الدول التي تسيطر فيها المؤسسات الحكومية على معظم قطاعات الإنتاج والخدمات والنشاطات. لكن حتى تلك الدول ساهمت في تقوية نظام الدولة أكثر من إضعافه. وإذا أخذنا حالة الدولة البريطانية ووضع مؤسساتها الحكومية وجدنا أن تلك المؤسسات، بشكل عام، ساهمت في تقوية الدولة البريطانية واتساع نفوذها ومواردها، ولكنها شكلت عبئا عليها مما أدى إلى إضعاف استقلاليتها، كونها مسئولة عن أعمال معظم الصناعات، ومستوى التوظيف، فوقعت في إشراك الشركات الضخمة التي وضعت الفيتو على سياسة الحكومة. [1]

إضافة إلى ذلك، فإن الحكومة البريطانية الآن تميل إلى أن تكون أقل توجيها للمجتمع، خاصة بعد أن اعتمدت سياسات جديدة لإدارة المجتمع أيام حكم مارغريت تاتشر، فالاتحادات العمالية والصناعية والتجارية، والسلطات المحلية، والمؤسسات التعليمية، ونظام العائلة، هم أقرب إلى حكم الدولة أكثر من أي وقت مضى، لذلك فإنه من الصعب القول إن الدولة البريطانية هي ضعيفة اليوم مما كانت عليه من قبل.

لـــقد ساعد التكامل الاقتصادي العالمي على تمتين وحدة الدولة. فالاتحادات البريطانية مثلا، لم تضعف فقط بفعل التشريعات، ولكن أيضا بسبب عدم قدرتهم على الاستجابة لتحرك رأس المال السريع، وعدم قدرتهم على منافسة الصناعات الأرخص، وغير المنظمة هنا وهناك، إضافة إلى ذلك، فإن الحكومات لجأت إلى تبرير سياساتها بالإدعاء أنها كانت

---

[1].عبد المنعم سعيد، الديمقراطية والمتغيرات العالمية الجديدة، مجلة أبواب، دار الساقي، بيروت، العدد03، 1994. ص 9

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ضرورية للحفاظ على رأس المال وجذبه، فالعولمة الأقوى[1].

إن التكامل الاقتصادي العالمي ازداد في السنوات العشر الأخيرة، وقد لعبت الدولة-الوطن، ولم تزل تلعب دورا أساسيا في هذا المجال. وقد تكون طاقة الدول التي تستطيع إدارة اقتصادها بشكل مستقل تضاءلت، ولكنها لا تزال مجتمعة قادرة على التحكم بشؤونها الاقتصادية من التجمعات الاقتصادية الإقليمية والشركات العالمية.

إن الضوابط الوطنية على المؤسسات الاقتصادية الكبيرة، لها التأثير الكبير على اقتصاديات العالم، فرأس المال قد أصبح الآن أكثر حرية في الانتقال من بلد لآخر، إلا أنه لا يزال يرتبط بأوضاع بلد ما.

كما أن التنوع المستمر للسياسات الاقتصادية وتغيرها لا يزال يُظهر بوضوح أن الحكومات الوطنية لا تزال تحكم التغيرات الاقتصادية وتعولمها. مما أدى إلى زيادة طاقاتها على التحكم بمجتمعاتها. فقد تكون الحكومات الوطنية مقيدة بفعل تأثيرات القوى الاقتصادية الخارجية، ولكنها عملت وتعمل على استثمارها، وتنظيمها، والمناورة عليها بل وحتى تسييرها.

ب/ الحركات عبر الحدود القومية:

لقد واجهت الدولة- الوطن تحدي آخر، ألا وهو العولمة من تحت، هو نمو التحركات والحركات عبر الحدود القومية، وهو ما يُدعى بالحركات الاجتماعية الجديدة (New social Movements) كالتحركات النسائية، والتحركات الداعية إلى السلام العالمي، وفوق كل هذا، حركة المحافظة على البيئة والتي أضحت منظمة تنظيما عالميا، وقد ينظر إليها أنها نعمة إلهية حلت عقب النتائج المميتة للحداثة الصناعية السابقة. لذلك فإن مسألة البيئة قد تكون إحدى أهم القضايا التي ستشكل الأرضية الخصبة للتحركات السياسية العالمية المقبلة. ولا ننسى الحركات الدينية والتي أيضا أضحت منظمة تنظيما عالميا. [2]

إن هذه الحركات الاجتماعية تشكل تحد لسلطة الدولة- الوطن، بارتكازها على مبادئ القيم العالمية، ومبادئ حقوق الإنسان، فلقد استعملت تلك الحركات الوسائل التكنولوجية الحديثة، وتكنولوجيات المعلومات، وتكنولوجيا الاتصال لإنشاء شبكة معلومات تمتد عبر

---

[1] المرجع نفسه،ص 12.

[2] محمد موسى ،العلاقات الدولية بعد الحرب العلمية الثانية،دار البيارق،بيروت،ط1،ن1996،ص18.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الحدود القومية، لتصل إلى كافة أطراف العالم لنقل
العام العالمي ضد الأنظمة، والسياسات والممارسا

ولقد ربطوا أنفسهم ضمن منظمات غير حكومية (nom gouvernement al organisation) مع الأمم المتحدة وأعلنوا عن أهدافهم وأعمالهم من خلال برامجها ومؤتمراتها.

كما استفادوا من وسائل الإعلام العالمية لنشر مبادئهم وأفكارهم، كالسينما مثلا.

ولقد كان نمو الحركات البيئية بشكل خاص وآثارها أمرا مفاجئا ومثيرا، ذلك أن المسائل البيئية كانت ولازالت ذات اهتمام عالمي.

ومن خلال التنظيم الفعال والتأثير المدروس، حصلت المنظمات غير حكومية والمعنية بالبيئة، على اعتراف رسمي كمشاركين شرعيين في صنع السياسات العالمية، ولقد فاق عدد المشاركين منهم المنظمات الحكومية بنسبة سبعة إلى واحد في مؤتمر الأرض 1992.

كما أحرزت هذه الحركات بعض النجاحات الهامة في جعل الحكومات تغير بعض نواحي أعمالها، وتعدّل من برامجها. (وأفضل مثال على ذلك هو متابعة برنامج التجارب النووية، وإيقاف تجاربها في المحيط الباسيفيكي عام1995). ولكن إذا نظرنا من زاوية أخرى، فإن قوة الحركات العالمية قد تكون مصدر ضعفها أيضا. [2]

ذلك أن شبكة اتصالاتهم العالمية واستخدامهم لتقنية المعلومات العالمية تضعهم أبعد من سلطة أي دولة أو نظام سياسي، وتمكنهم من تحريك الرأي العام العالمي ضد أي نظام أو حكومة أو دولة ما.فهم قادرون على التدخل وبشكل فعال ضد أعمال وممارسات نظام حكومة ما. ولكن حتى يكون تدخلهم مؤثرا على المدى البعيد، عليهم الدخول إلى حيثيات مصادر القرار وإجراءاته، وشبكة العلاقات الخاصة به، وهنا يكون دورهم أقل فعالية[3]

وهذا ينطبق أيضا على نشاطاتهم العالمية. فمع أن حركة البيئة كانت ناشطة تماما في مؤتمر الأرض (Earth Summit) في ريودي جنيرو، إلا أنها منعت من المشاركة في المفاوضات حول وضع السياسات البيئية بواسطة ممثلي الدول المشاركة.

---

[1] بابلو لوبيز، العولمة قديما وحديثا، تر: محمد جديدي، مجلة الحوار الفكري، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، العدد03، جوان 2002. ص 149

[2] أليخاندرو بورتيز، العولمة التحتية، ظهور الجماعات العابرة للقوميات، تر: ماجده أباظة، مجلة الثقافة العالمية، الصفاة الكويت، عدد 105–، 20 مارس/أفريل 2001. ص 19

(3) منيف عبد الرحمان، الديمقراطية أولا، الديمقراطية دائما، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط4، 2001. ص 97.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وتبقى مسألة إلى أي مدى يمكن اعتبار الحر
ذلك.؟

فهناك مثلا فروقات في وجهة النظر والاستراتيجية المتبعة حول مواضيع مثل توسيع الثقوب في طبقة الأوزون، ومسؤولية الدول في معالجة هذا الأمر، خاصة أن هناك دول الشمال الغنية ودول الجنوب الفقيرة، وما تحمله الأخيرة من تلوث ناتج عن الفقر والتخلف، ومدى مسؤولية كلٌ في ذلك. لذلك فجماعات البيئة قد تكون أبعد مما يكون على تجاوز الحدود الوطنية. [1]

إن الحركات الاجتماعية الحديثة تشكل تحديا لسلطة الدولة– الوطن، لكن أقل بكثير مما شكلت الحركات العمالية بالماضي، فالقوى المتفجرة التي تحدثها تلك الحركات الاجتماعية في بلد ما سرعان ما تُنسى، أما الحركات العمالية فهي قد توقف النشاط الاقتصادي الوطني، وقد تسقط الحكومات*.

وبالتالي فإن إجراءات العولمة هنا ساعدت على تقوية الدولة– الوطن، عن طريق إضعاف حركات العمال والتي شكلت تاريخيا التحدي الأساسي لها.

ج/ الحراك خارج الحدود القومية:

إن إضعاف سلطة الدولة على مراقبة الجمارك عبر حدودها الوطنية كان أحد أهم مواضيع أدبيات العولمة، فهناك بعض المفكرين من أشار إلى فكرة العالم بلا حدود في حين هناك من أشار إلى إلغاء الحدود بل هناك حاجة إلى علم اجتماع يتناول حراك المعلومات أكثر من حاجتنا إلى علم اجتماع يتناول البنى والتركيبات.[2]

شهد الحراك عبر الحدود القومية وما يشمل من معلومات وأشخاص وبضائع، تزايدا من سنة إلى أخرى، وجعل أمر مراقبته وضبطه من قبل سلطة الدولة عبر حدودها أمرا صعبا وغير ممكن عمليا، مع الأخذ بعين الاعتبار الفروق النسبية ما بين دولة وأخرى في قدرتها على عملية المراقبة والضبط. إن التركيز على الحراك، قد يؤدي إلى التجاهل التام من قبل الدولة لها.

---

[1] عبد الكريم كبيش، نحو نظام عالمي جديد، مجلة العلوم الإنسانية، عين مليلة الجزائر، الرقم 17–جوان 2002. ص 215

* كما حصل في بريطانيا عام 1970، حيث لعبت المظاهرات دورا واضحا في هزيمة حزب المحافظين عام 1974، وفي هزيمة حزب العمال عام 1979.

[2] الأبياري محمد حسن، المنظمات الدولية الحديثة، وفكرة الحكومة العالمية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978.ص 182.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

لكن الدول استنبطت الطرق البديلة للمراقبة ظاهرة الحراك هذه.

فمنذ الستينات من القرن العشرين، شددت الدول الرقابة على حركة الهجرة إليها، وأُعطيت صلاحيات إضافية لأجهزة الرقابة، وتوسعت حتى شملت السفارات وخطوط الطيران، وتمت الاستعانة بشكل مكثف بأجهزة الاستخبارات المحلية والعالمية لاقتفاء تحركات المخدرات، والمهاجرين الغير قانونيين، والمجرمين.

إلا أن مراقبة الحدود لم تكن فعالة بشكل كاف، وأضيف إليها المراقبة الداخلية، وقد تم تطويرها لإحكام الضبط والملاحقة؛ فالأشخاص قد ينتقلون بسهولة بين الحدود، ولكن حاجتهم للتأمين الاجتماعي والصحي، كما حاجتهم إلى تأمين العمل لهم يشكل نوعا من الملاحقة، واقتفاء آثارهم ومراقبتهم، فتنقل الأشخاص السهل عبر الحدود وإن أصبح سهلا، فأمر إقامتهم وتأمين فرص الحياة المناسبة لهم، يجعل الدولة في صراع دائم مع المقيمين الغير قانونيين. [1]

8- العالم الجديد وإشكالية الأمن واللاأمن والتشريعات الجديدة:

المعلومات تنتقل بشكل أسرع وأسهل عبر الحدود القومية، خاصة بعد تفجر تكنولوجيا المعلومات، إلا أنها تحتاج إلى مكان تنطلق منه، وإلى مكان تصل إليه، لذلك فالحكومة التركية مثلا لجأت إلى عدة وسائل لمحاربة الإرسال عبر الأقمار الصناعية لمحطة التلفزيون الكردي(MED-TV)، فلقد مُنع الإرسال بعدة طرق، وأُعتبر مشاهدة التلفزيون الكردي أمرا غير قانوني، ومُنعت الصحون اللاقطة للأقمار الصناعية، وقطعت التمديدات الكهربائية عن القرى الكردية، وضُغط على الحكومات الأجنبية والوكالات لحثها على عدم التعامل مع التلفزيون الكردي، حتى اضطرت السلطات التركية إلى مهاجمة المحطة بالقوة.[2]

لقد نُظر إلى تطوير تقنية الاتصالات وتقنية المعلومات من زاوية واحدة على أنها آخذة من قدرة الدولة على الرقابة والتعامل معها.

---

[1] مازن غرايبة، مستقبل الدولة الوطنية وسيادتها في ظل العولمة ، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، عدد13، ديسمبر 2005، ط1، المؤسسة العمومية الإقتصادية لأشغال الطباعة لولاية باتنة. ص 185

[2] **حقي، توفيق، سعد**، النظام الدولي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، الدار الأهلية، عمان، الأردن، 1999. ص 185.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ويمكن القول أن الإنترنت والتلفزيون الفضا
التقنية من جهة أخرى أضافت إلى قوة الدولة قوة
والدفاع عنها أمام العالم عن طريق التكنولوجيا المذكورة ذاتها.

أضف إلى ذلك، أن الحكومات قد اعتادت على مراقبة المعلومات المتاحة ومعالجتها على محطاتها التلفزيونية والتي تشكل الوسائل الإعلامية الأساسية لشعوبها.

إن وجود الحدود الوطنية الفاصلة بين الدول، هو في صميم مفهوم الدولة– الوطن، فعلى الرغم من تخطي الحدود القومية والوطنية، تبقى الحدود مسألة هامة، فهي التي تحدد السكان والموارد التي تستطيع من خلالها الدولة إدعاء القيادة والسلطة، ومع أن مراقبة الحركات عبر الحدود أصبحت مسألة صعبة ومعقدة، إلا أن الدول طورت طرقا جديدة لتحقيق هذا الأمر.ولا تزال الدول تختصم مع بعضها بشأن الحدود ولا تزال الدول تجر إلى حروب مع جيرانها لمسائل تتعلق بالحدود،ولا تزال الدول تختصم مع بعضها بشأن الحدود، ولا توجد حتى الآن أي إشارة على أن العالم سيصير إلى حالة اللاحدود.

وما يهم في النهاية، ليس، بأي حال من الأحوال مسألة مراقبة الحركات عبر الحدود، بل إدارة وتنظيم الناس التي تعيش ضمنها.

ففي القرن التاسع عشر، كان أمر مراقبة الحدود مطلوبا، ذلك أن طرق الرقابة الأخرى كانت لا تزال بدائية، ولكن الأمر لم يعد كما كان، إذ أن الناس اليوم واقعون في شبكة من العلاقات المعقدة إداريا ورقابيا، وإشرافيا، وضمن تركيبة معلوماتية تتعامل معهم وتنظمهم بطريقة تتجاوز مهمة الحفاظ على حياتهم فقط. [1]

بالإضافة إلى ذلك فالديمقراطية هي أيضا الحق الشمولي في الإشتراك بالسلطة السياسية، أي الحق الذي يملكه كل المواطنين في الانتخاب والإشتراك في الحياة السياسية، فهذا الحق يمكن إعتباره كحق أخر لليبيرالية وقد يكون الحق الأهم، وهذا هو السبب الذي جعل الليبيرالية ترتبط تاريخيا وبشكل وثيق بالديمقراطية[2].

وتتراجع فكرة السيادة، حتى تكاد تتلاشى عندما يصير لزاما على كثير من الدول أن تعيد النظر حتى في تشريعاتها الوطنية، إذا ما تعارضت مع ما يصدر من المنظمات العالمية الجديدة من تشريعات واتفاقيات، كالاتفاقية الدولية لحماية حقوق الملكية الفكرية (تربس) التي

---

[1] كمال مجيد، العولمة والدولة دراسة لأثار العولمة على السلطة، ط1، 2002، دار الحكمة لندن. ص 15

[2] فرانيس فوكوياما، نهاية التاريخ والإنسان الأخير، مركز الإنماء القومي، بيروت 1993 ، ص 66.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أقرتها دورة الأورغواي في آخر مفاوضات لها و
كشركات الأدوية العملاقة في الغرب.

ولا يمكن لتشريع محلي لحقوق الملكية الفكرية أن يصدر متعارضا مع الاتفاقية الدولية فإما أن تحاكي التشريعات الوطنية هذه الاتفاقية وإما أن تعاد إلى المجالس التشريعية الوطنية لإلغائها أو لإزالة التعارض بينها وبين التشريعات الدولية، وأن تتبنى الاتفاقية الدولية بكامل نصوصها وتعتبرها تشريعا محليا كما فعلت دول نامية كثيرة أثرت السلامة واختصرت طريقها.

تبلغ انتهاكات السيادة حدودها بتشريع قوانين في بلد لتسوغ التدخل الدولي به في بلد آخر، كتشريع قوانين لحماية حقوق الأقليات الدينية في العالم من قبل الكونغرس يعطي للولايات المتحدة حق المراقبة والتدخل في شؤون الدول الأخرى طبقا لمعايير مزدوجة.[1]

إن إضعاف سلطة الدولة وتآكل مبدأ السيادة الوطنية ولاسيما في الدول النامية يدفع بالدولة إما إلى ذوبانها في كيانات أكبر منها، وإما إلى تفتيها إلى كيانات عصبوية أصغر منها، فمن ناحية تدفع بها الضغوط الدولية المتزايدة إلى التفريط المستمر في استقلالية قرارها الوطني والتنازل عن مبدأ السيادة الوطنية، ومن ناحية أخرى يؤدي إضعاف سلطة الدولة حتما إلى إيقاظ أطر لانتماءات سابقة على الأمة وعلى الدولة، نعني القبيلة والدين والطائفة والجهة، والدفع بها جميعا إلى الصراعات العرقية والمذهبية وتمزيق الهوية الثقافية الوطنية لصالح خصوصيات ثقافية ضيقة. إن الجماعات الثقافية والعرقية والدينية تلوذ بخصوصيتها هربا من طوفان العولمة المغرق. ويؤدي إنفراط عقد الدولة إلى مرحلة أسماها "**برهان غليون**" : التعويم التاريخي للمجتمع،[2] حيث تنهار التوازنات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية العميقة التي كان يستند إليها المجتمع ويصبح عرضة لأنواع شتى من التأثير الخارجي بما فيه ذلك المساس بالوحدة السياسية والاقتصادية الضابطة لهذه التوازنات.

ولا تتميز العولمة بانهيار الكثير من المعايير والمنطلقات والمذاهب، وانبعاث المكبوت الديني والعرقي، والنزعات اللاعقلانية والاحتماء بالأساطير والموروثات العرقية التي تساعد على تعطيل دور العقل النقدي كضرورة لتأمل العولمة وما تطرحه من تحديات جديدة. ويجد خطاب العولمة تأصيله النظري في فلسفة "**هيغل**" التاريخية التي تقع فيها عن مشروعية

---

[1] **Junger, Ernst,** L'état universel, Suivi de la mobilisation total, tra.par : Henri plard, et Marc de launay, Ed : Gallimard, France P78 .

(2) برهان غليون: نظام الطائفية من الدولة إلى القبيلة، بيروت المركز الثقافي العربي، 1995، ص198.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

هيمنة السيد العقلاني الغربي على الإنسان الشرقي والعرقي، وقد حاول "**هانتنغتون**" حديثا أن يدافع في القرن التاسع عشر وأن يقدم في صراع الحضارات الأساس لفهم غربي قائم على الرغبة في استغلال كل التمايزات العرقية والدينية لصالح نظام العولمة. وذلك بإذكاء الحروب الأهلية والفتن الدينية والطائفية والصراعات العرقية والقبلية والدينية، لتحقيق هيمنة مطلقة لليبرالية المتوحشة التي تدمر في بحثها النهم عن أسواق الثقافات المستضعفة وتجرف في طريقها أنماط الاستهلاك التقليدية الخصوصية وتصادر الخيارات الاقتصادية البديلة للأمم، مما يؤكد أن الاختراق الثقافي لنظام العولمة يحرث الأرض أمام الهيمنة الاقتصادية وتوسيع نموذج اقتصاد السوق ليصير نموذجا كونيا. [1]

إذا العولمة قادت الدولة الوطنية في اتجاهين يهددان بانتزاع سيادتها الوطنية لصالح كيانات جديدة فوق وطنية أو تحللها إلى كيانات أثنية عصبوية دون وطنية، تفقد الدولة في ظلها طابعها كممثل حقيقي للقوى الاجتماعية المتجددة، وتنفرط فيها حقوق المواطنة، ويبدأ ولاء الناس للدولة والكيان الوطني في الاضمحلال والتراجع.

ومن أهم الحجج المضادة للعولمة أنها تنسف السيادة الوطنية وتجعل القرار أساسا في يد الشركات متعددة القوميات ومراكزها القائمة في البلدان المتقدمة مما يحرم البلدان الفقيرة من حرية الاختيار، بل ويمضي المدافعون عن السيادة إلى أن العولمة تضر بالسيادة حتى في البلدان المتقدمة عندما تقرر الشركات متعددة القوميات نقل وحداتها الإنتاجية واستثماراتها إلى الخارج بحثا عن أرباح أكبر وعمالة أرخص وضرائب أقل. [2]

ويؤكد البعض أن ازدياد التكامل بين المجتمعات القومية قد أدى إلى تآكل الاستقلال الاقتصادي والسياسي والثقافي للأمم، أو إلى انتهاء السيادة القومية، وأن العولمة تستدعي نهاية الاستقلال الاقتصادي وتدهور الديمقراطية السياسية، وإضعاف الثقافة القومية عن طريق إضعاف توحيد الثقافات، وأن المجتمعات المحلية وحتى المجتمعات بأسرها ستفقد سيطرتها على سياساتها لمصلحة القوى الاقتصادية والتكنولوجية الخارجية.

---

(1)Phillippe, Brank ,La démocratie politique, Tome 1, Pari, Seuil, 1997.p66

[2]Badie, Bertrand, L'état importé, Edi : Fayard, 1992, France.p124.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ويقول المعارضون للعولمة إن السوق العال
والمجتمعات القومية في تحديد الشؤون الاقتصادي
السيادة القومية كانت تعني سابقا سيطرة الحكومات غير المحدودة على اقتصاديتها، في حين يتم حاليا تقدير الشؤون الاقتصادية، عن طريق قوى السوق متعددة القوميات والشركات متعددة الجنسيات وإن ازدياد التكامل الاقتصادي للمجتمعات القومية يضعف الاستقلال الاقتصادي لأن:

1. احتدام المنافسة التجارية والحاجة إلى تخفيض التكاليف يتطلب تقليصا في حجم دولة الرفاهة.
2. القوة في المجتمع تتحول من الدولة إلى المنشأة.
3. اختيارات السياسة أصبحت محدودة أمام الحكومات لرغبتها في جذب رأس المال الأجنبي وخشيتها من هروب رأس المال (بل إن البعض يقولون إن التمويل الدولي هو الذي يحكم العالم الآن).
4. تكامل الأسواق المالية أنقص من فعالية سياسة الاقتصاد الكلي (المالية والنقدية) في إدارة الاقتصاد.[1]

إذا هل تؤدي العولمة إلى انتصار السوق على نظام الدولة القومية، ونهاية السيادة القومية؟ وهل تنحر القوى الاقتصادية في الحدود القومية حتى تفقد الحكومات سيطرتها على اقتصاديتها، وتتقارب النظم الاقتصادية نحو نموذج مشترك؟

يرى أنصار العولمة الذين يؤمنون بنظام السوق أن هذا التطور يشكل لحظة عظيمة في تاريخ البشرية: وهي أن تفوق سيادة السوق على سيادة الدولة وتفوق الاقتصاد على السياسة إنما يعني نهاية لمؤسسة بشرية وللصراعات السياسية المسئولة عن الحروب والسيطرة، وغيرها من الأضرار الأخرى.[2]

ويرى منتقدو العولمة أن انتصار السوق يعني نهاية الدولة باعتبارها حامية للضعفاء اقتصاديا في مواجهة الأقوياء اقتصاديا، وتفوق قوى السوق التي لا تعرف الرحمة وأولئك

---

[1] Berger, Suzanne, notre première mondialisation, leçon d'un échec oublie) traduit par : Richard Robert Ed : seuil, septembre, 2003p75

[2] Hassner, Pierre, La violence et la paix .De la bombe atomique au nettoyage ethnique, Ed esprit, Paris, 1995 p21

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الذين يتحكمون في تلك القوى. كما يخشون أن
وفضيلة بشرية لسيطرة المصالح التجارية، وأن ا
التخلص من اللوائح المنظمة للأعمال، والضرائب على الشركات، والقيود الأخرى المفروضة على القدرة التنافسية للشركات ونهاية دولة الرفاهة وشبكات الأمان لأولئك الذين يخسرون بسبب التغيير الاقتصادي. ويؤكدون أنه بسبب العولمة تفقد الحكومة فعلا سيطرتها على اقتصادها القومي وتجعل الشركات العملاقة تحل محل الدولة، والسياسات القومية باعتبارها المحدد الحقيقي للشؤون المحلية والدولية، ويرى البعض أن السياسات الاقتصادية ودولة الرفاهة قد تم إغراقها باسم زيادة تحقيق أرباح أعلى الشركات وزيادة القدرة التنافسية، ويقولون إنه بينما كان تحرير التجارة في الماضي يأتي مصحوبا بالزيادات في التأمين الاجتماعي وشبكات الأمن والرفاهة، فإنه منذ الثمانينات تم التخلي عن برامج الرفاهة الاجتماعية وتم تخفيض الضرائب على منشآت الأعمال كما جرى إنقاص اللوائح المنظمة لعمل منشآت الأعمال، وتخفيض إجراءات حماية البيئة لتشجيع استثمار الشركات المحلية وعدم تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج.[1]

إن العولمة توقع الاضطراب في وظائف الدولة، وهو ما يتضح كما يلي:

الأمـــن: تسهم العولمة وتضاعف التدفقات، في مسامية الحدود بفعل الضغط المادي للتدفقات واختيار معظم الدول سياسة الانفتاح لهذه التدفقات ومن ثمة فإنها قد تؤثر على الاعتبارات الأمنية بشكل غير مباشر وتزعزع مهمة الدفاع الوطني وتصيبها بالاضطراب. وفي عالم مقسم بالفعل بين الدول ذات السيادة من ناحية المبدأ والمتساوية والتي تستفيد من المشروعية الشعبية، يزداد التعدي على سيادة الدول، في حين تشهر هذه الأخيرة بما ذلك المستفيد الأول من العولمة وهو الولايات المتحدة، أنها مشدودة إلى منافسة متزايدة الحدة ومن ثم تثمن بصورة أشد صرامة عبء دفاعها وحماية أراضيها في حين يتعين عليها في الوقت نفسه التكيف مع اللعبة الاقتصادية الدولية كذلك فإن العولمة تقتضي البحث عن آليات الأمن الجماعي لكن ذلك يسحب من الدولة حق استخدام القوة وتحويله إلى أجهزة دولية.[2]

---

[1] ليفيت، ثيودور، الإدارة الحديثة، ترجمة نيفين غراب. الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1994.ص92.

[2] إبراهيم نافع: انفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة مؤسسة الأهرام، ط1، 2002، ص 134.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

التشريع: إن العولمة تضع في موضع المنافسة ا
لهذه، فإن تدفقات العولمة تشكل شرطا أساسيا لإ
التي بلغت مستوى مقاربا للتنمية، إلى أن تقارن نفسها بغيرها بدون توقف مع إدراك كل منها أنه إذا قدمت شروطا أقل مواتاة من غيرها، فإنها ستحبط مجيء هذه التدفقات وبالتالي تعاقب نفسها ومن ثم فإن ما يحدد التشريع هو في نهاية حتمية التكيف الدائم مع المنافسة الدولية أكثر منه إرادة الشعب. وبالإضافة إلى ذلك، فإن كل الدول المشغولة بأن تنظم إلى هذه التدفقات، يتعين عليها أن تثبت للخارج أنها واثقة ومستقرة وبمنأى عن الانقلابات الخطيرة في الأحوال، ومن ثم فإن هذه الدولة تخضع لرقابة مستمرة، ومادامت قد توافقت مع القانون الدولي فإنها تدعو للطمأنينة .[1]

التضامن الوطني: وضع التدويل واندفاعاته الأساسية وهي العولمة، الدولة أمام معضلة معقدة فمن ناحية تتطلب حتمية المنافسة، تخفيف أعباء التضامن الوطني بهدف عدم إحباط ديناميات العولمة ودفع الشركات العابرة للقارات إلى دفع الضريبة، ومن ناحية أخرى فإن المهمة الأولى للدولة هي الحفاظ على هذا التضامن الوطني خاصة في اللحظة التي يمزق فيها تأثير العولمة النسيج الوطني بين حفنة المناطق المحظوظة التي تجابيها الحركة العامة وبين باقي البلاد.[2]

والخلاصة أن الدولة وجدت نفسها وقد نزعت قداستها ولم تعد بالنسبة للفرد أو المشروع، هي الحامي الذي لا ينازع والتي توفر للأول كل حقوقه وتكفل للثاني سوقه، وإذا كان الفرد يتلقى من الدولة العنصر الأول لهويته، فإنه يسافر ويقارن وأحيانا يهاجر. وكما هو الحال في أوروبا الغربية أحد مختبرات الحداثة، فإن هذا الفرد يستطيع أن يقاضي دولته أمام هيئات قضائية دولية، ومن ثم تكف الوطنية والثقة العمياء والتضحية السامية عن أن تكون الدين والعقيدة، مثلما كانت في الحربين العالميتين. لقد تغيرت العلاقات بين المشروعات والدول من جراء تعميم المنافسة، فالمشروعات المسماة بالوطنية لم تعد تأمل في الحصول من دولتها على فضاء محمي، لقد أصبحت حتى الوظائف السامية للسيادة (الدفاع والدبلوماسية والعدالة ...) تخضع لتقييم صارم من حيث التكاليف والمنافع ويمكن أيضا خصخصتها جزئيا وتخبو عظمة الدولة وأسرارها الخفية، وتؤثر العولمة على مشروعية

---

[1] غليون، برهان، وآخرون، المتغيرات الدولية والأدوار الإقليمية الجديدة، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، الأردن، ط1، 2003.ص93.

[2] محمد نصر مهنا، العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة، 2006، الإسكندرية. ص 69

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الدولة من الأسفل أيضا، فالعناصر المكونة للد
والمناطق- إما أنها تنتظر من الدولة أن تحميها
(بالهجرة والتدويل والانفصال) أو تهدد بذلك ومن ثم تغدو الدولة كيانا محترما يستحق الخضوع والتضحية. [1]

9- التأثير على قدرة الدولة

تؤثر العولمة على سيادة الدولة فيما يتعلق بتوفير الرفاهية وقد أوضح تقرير تم إعداده لمجلس إدارة منظمة العمل الدولية، تأثير العولمة على الآليات والسياسات الداخلية للبلدان وعلى قدرة حكومتها على حماية سكانها بمختلف قطاعاتهم، وأكد أن القوى العاملة تواجه من جراء العولمة هجوما ضاريا متزايدا من المنافسة ومعدلا سريعا من التغييرات التكنولوجية بموارد حكومية متناقصة في أغلب الأحيان.

وبينما يؤدي تحرير التجارة إلى حفز النشاط الاقتصادي وزيادة القدرة الإنتاجية، فإنه يخاطر أيضا بتوسيع مظاهر التفاوت الاجتماعي في ظل تقليص قدرة الدولة على اتخاذ الإجراءات التي تحد من صدمات المنافسة الدولية المتزايدة في حياة القوى العاملة. ولا تترك ظاهرة العولمة إلا قليلا من البلدان أو العمال دون مساس، و"بالمقارنة بحكايات الماضي من التاريخ الاقتصادي، تؤثر العولمة على وضع العمال في جميع المشاريع في كافة البلدان تقريبا، في قطاعات السلع أو قطاعات الخدمات، "بينما في الماضي، كان عمال الصناعة وحدهم هم المعنيين بالمنافسة الدولية".[2]

كذلك تضعف العولمة قدرة أجهزة الدولة في البلدان النامية على التدخل وتشل فاعليتها وتجعل اقتصادياتها أكثر عرضة لخطر الهزات الدولية، خاصة عندما تكون قواعدها التصديرية ضيقة للغاية، وإمكانية تعرضها للتغيرات في مجال التجارة كبيرة بصورة مماثلة ويزيد إضعاف سلطة الدولة في التدخل وترك قوى السوق الدولية لتقرير التطورات الداخلية في البلدان الخوف من تقلب تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل، خاصة في البلدان التي قد

---

[1] روبير بيلو، المواطن والدولة، تر: نهاد رضا، عويدات، بيروت ، باريس، ط2، 1977. صص 10-13

[2] Arendt , Hannah, L'impérialisme, trad. Martine Leiris , Paris, Fayard, 1982.p75.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تكون المؤسسات المالية الداخلية فيها ضعيفة بدر
في حركة رأسمال قصيرة الأجل الناشئة عن حري

ليست الاعتبارات الاقتصادية والسياسية وحدها هي التي تعصف بالسيادة الوطنية، بل إن للتقدم التكنولوجي تأثيره الساخن على السيادة القومية.

إن السياسة في كل بلدان العالم، صارت خاضعة لعولمة المعلومات، لقد كانت المعلومات دائما مفتاحا للسلطة السياسية. غير أنه عندما تكثر المعلومات وتفيض على العالم، ويصبح مجتمع بأكمله مهتما بالاطلاع على ما كان ذات يوم "أسرارا" خاضعة للحراسة عن كثب، فإن الاستراتيجيات السياسية المبنية على المنع المحكم للمعلومات لا تعود تعمل.

إن "حصار المعلومات" يغدو غير عملي في كل مكان، وليس فقط في المجتمعات المفتوحة وحدها، فلم تعد الحدود حواجز أمام المعلومات وعندما توجد حدود فعالة يبدأ مفهوم ما يشكل السيادة، بالضرورة، في التبدل. وانهيار الحدود أمام المعلومات ليس مسألة تكنولوجية صرفة، إذ توجد بالفعل سوق عالمية للمعلومات تشمل مشروعات جبارة ويتزايد طابعها الدولي تخرب بصورة فعالة سلطة الدولة. إن هذا التدفق للمعلومات لن يختفي، بل سوف يزداد. ذلك أن سلسلة جديدة من التجديدات في معدات البحث التليفزيوني تقوم الآن بتحويل العالم بأسره إلى سبق صحفي للأنباء المحلية. لقد تحول التلفزيون إلى قوة في الشؤون العالمية وإلى سلاح للدبلوماسية، وبصورة متزايدة. لم تعد الحكومات تضع جدول الأعمال القومي والدولي بل تصنعه وسائل الإعلام. [2]

10- التبعية الاقتصادية وخطر تقويض السيادة:

كما تضعف السيادة الوطنية بفعل الاعتماد الاقتصادي المتبادل (في التجارة والتمويل والاستثمار المباشر) إذ تتحرك الآن بسرعة عبر الحدود الوطنية، النقود والسلع، والصور والناس، وأنواع الرياضة والأديان، والبنادق والعقاقير والأمراض والتلوث، وعندما أنشئ النظام العالمي للاتصالات بالأقمار الصناعية، أصبح ممكن إنشاء سوق النقود يستمر عملها

---

[1] Bihr, Alain, le crépuscule des états nations, (Transnationalisation et crispations nationalistes), Editions page deux, France.p33.

[2] نيكولاس بولانتزاس، نظرية الدولة، تر: ميشيل كيلو، ط1، 1978، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، لبنان. ص

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

24 ساعة وتواجه الدول ضغوطا بأكثر مما تعو
العالمية، ومن أسفل من جانب الشعوب (الأقليات،
المعلومات الواردة من الخارج والمقارنات التي تطالب بالحقوق والمشاركة، والاستقلال. وبمجرد أن يصبح للتجارة والاستثمار الأجنبيين حرية عبور الحدود الدولية، يمكن للأسواق المالية العالمية أن تولد ضغطا اقتصاديا يطغى على السيادة الوطنية. [1]

تمتنع الحكومات القومية عن اتخاذ خطوات تفرض مسؤوليات اجتماعية أساسية على الشركات الكبرى. وفي اقتصاد مغلق، يستطيع المجتمع من خلال الحكومة أن يجبر الشركات على دفع أجور الحد الأدنى، وتقديم المعاشات والمنافع الصحية، والوفاء بمعايير متشددة للبيئة. ولكن في اقتصاد عالمي بلا حدود، تبتز الشركات الحكومات على أن الاستثمار سيتدفق خارجا من البلدان التي تفرض معايير متشددة على البلدان التي لا تطالب مشروعات الأعمال بقبول مثل هذه المسؤوليات. ومن ثم، فإن التكامل العالمي يحد من قدرة المجتمع على تمويل التقدم الاجتماعي وتوزيع الدخل على نحو أكثر إنصافا. [2]

11- أثر الاتفاقيات الدولية على فكرة السيادة:

لكي يكون لاتفاقية ما، سواء بين فردين أو عدة بلدان، معنى، فلا بدأن تقيد أعمال الموقعين عليها مستقبلا. ولكن مثلما أن الفرد الذي يوقع عقدا يخسر جزءا من حريته، فإن الدول تخسر جزءا من سيادتها عندما توقع اتفاقية تجارية.

ونظرا لأن "منظمة التجارة العالمية" تستطيع أن تجبر دولة عضوا على الامتثال لأحكامها، وأنه إذا وجد فريق خبراء المنظمة أن بلدا ما انتهك أي قاعدة من قواعد "الجات"، ورفض تغيير ممارساته أو التخفيف من آثارها بإنقاص حاجز آخر أمام التجارة، فإن البلد الشاكي يسحب الامتيازات التجارية التي كان قد سبق أن قدمها لها، وهذه النتيجة تعادل فرض عقوبة تجارية دائمة. [3]

---

[1] Menissier, Thierry, L'idée d'empire, dans la pensée politique , historique, juridique et philosophique, Ed : L'harmattan, Paris, 2006.p92.

[2] عثمان حسين هندي ونادية جبر عبد الله، العولمة وسيادة الدولة، دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005. ص 71

[3] Michael, Billig, Racisme, prejuges et dixrimination in : Moscovici S., Psychologie sociale, Paris, PUF.2003.p6.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إن العولمة الحالية هي بالفعل "آخر" ولنتذكر في هذا الصدد مقولة "**كسنجر**": "إن العول الأمريكية"،[1] إذن ما اسمها القديم ؟ لا شيء غير التنمية الاقتصادية التي أطلقها "**هاري ترومان**" في عام 1949 لكي يمكن الولايات المتحدة من وضع يدها على أسواق الإمبراطوريات الاستعمارية القديمة في أوروبا [2].

يبد أن أقدم تسمية لتغريب العالم هي الاستعمار والإمبريالية التقليدية وإذا كانت التنمية ليست في الواقع سوى استمرار للاستعمار بوسائل أخرى. فإن العولمة الجديدة من جهتها ليست سوى استمرار لمشروع التنمية بوسائل أخرى، إن العولمة والأمركة يقول "سيرج لاتوش": هما ظاهرتان ترتبطان ارتباط وثيقا بمسار قديم هو مسار التغريب[3].

صحيح أن الغرب حيز لا يمكن العثور عليه، تلك هي الخلاصة التي توصل إليها "**سيرج لاتوش**" وعرف مؤلف "ورثة اللوغوس" كيف يوظفها ضمن حوار صامت مع الأخر، إلا أن القول بأن الغرب صورة خيالية هو إفراط في مسار التجريد يلهي صاحبه عن البحث في الشروط الموضوعية لتأسيس خطاب جديد حول الذات ليعيدها إلى دائرة الفعل من جديد، ويخرجها بالتالي من دوامة الوعي الارتكاسي.

إن الإعتقاد بتعايش العقلانية والتخيل في مفهوم الغرب هو الذي أدى بصاحب "ورثة اللوغوس" إلى الخلوص إلى نتيجة كارثية للعلاقة بين الذات والأخر، تزعم أن "الغرب صورة يتمثلها العالم، صورة ذات وجود إفتراضي وحية بقدر ما يريد لها العالم أن توجد بكل إدارة وتخيل ممكنين.

والواقع أن الغرب شكل مادي وتاريخ واقعي مسيطر على الرغم من أن اللوغوس لم يكن قادرا على التقويم دون العنف واللانظام وهو ما جعله يغادر الأرض التي ولد فيها: الحوار ومقارعة الحجة بالحجة ويلجأ إلى نقيضه الكاوس. [4]

ومن الجدير بالذكر أن تاريخ العالم قد غيرته حركة خاصة نشأت في أوروبا الغربية أخذت أشكالا شديدة التباين. إن المفهوم الإغريقي "للفيزيس" و" التقني" هو الذي يفسر انتصار مجتمع التقنية والتجارة في الوقت الراهن.

---

[1]Norberto , Bobbio, Libéralisme et démocratie, Trad : N,Giovammimi, cerf, France 1996.p106.

[2] الباكوي ولد عبد المالك، فضاء للتفكير والثقافة والنقد، مقال (الوحوش الكواسر أو تعريب العالم في زمن العولمة). العدد 38، يناير 2008، طرابلس، ليبيا، دار الأصالة والمعاصرة ، ص 18.

[3]Serge Latouche. L'Occidentalisation du monde a l'heure de la globalisation et la Découverte, poche, paris, 2005, P33

[4]Pascal, boniface, La Volonté D'impuissance , Paris, Seuil , 1993 .p33.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إلا أن الإيمان الميتافيزيقي بفكرة الاتصا
وأصوله الهلنسية اليهودية المسيحية، لا يتأنى ب
مطلقات نيوتونية، تقول بالزمان المطلق والمكان المطلق والحركة المطلقة.[1] .

إلا أن ثمة مسلكا أخر لتحديد مفهوم الغرب يحاول أن يعطي تحديدا دقيقا لذلك المفهوم لكنه لا يخلو من المخاطرة ومزلة القدم ومع ذلك فهو ضروري ويعطينا الحس المشترك أن الغرب له صلة بالعديد من العناصر المختلفة بكيان جغرافي معين هو أوروبا وبديانة معينة هي المسيحية، وبفلسفة خاصة هي فلسفة الأنوار، وبجنس "عال" جنس الأجناس، وهو الجنس الأبيض، بنظام اقتصادي معروف هو النظام الرأسمالي ومع ذلك فالغرب لا يتماهى مع أي من تلك العناصر على حدة لأن الكلي ليس أي فرد من أفراد بل هو هي في كليتها ألا يتعلق الأمر إذن بدلالة أوسع هي الثقافة أو الحضارة ؟ يبقى علينا أن نحد خصوصية الغرب من خلال تلك الحضارة أو الثقافة، ويذهب سيرج لاتوش إلى أن السمات العامة المتواترة التي نستشفها من الفحص التاريخي والمعاينة التحليلية ترسم لنا صورة لا مثيل لها في عالم الأنواع صورة قد تصيبنا بالذعر إنها صورة "وحش" إذا ما قيس بالمقولات التي نميز الأنواع من خلالها. يقول "سيرج لاتوش" يبدو لنا الغرب كآلة حية نصف آلية ونصف عضوية دوالبها من البشر ومع ذلك فهي مستقلة ذاتيا عنهم، إنها تستمد حياتها وقوتها منهم، تتحرك في الزمان والمكان على هواها، إنه باختصار آلة هادئة[2].

إن مسار التدمير الخلاق الذي يغذي ديناميكية إقتصاد السوق يؤدي إلى تقهقر الهوية الثقافية على الصعيد الكوني، وتفكيك عرى الجماعة ويُولّد المزيد من الغل ولعل من السنداجة ، وسوء النية يقول: "سيرج لاتوش" بعد مضي خمسين مضي عاما من التغريب الإقتصادي للعالم، أن نرفض نتائجه المخزية الإبادة في كل جزء من العالم بدم بارد، ويضيف "لاتوش" قائلا: " ثمة سبب وجيه للاعتقاد بأن هذه العودة إلى المركزية العرقية في الجنوب والشرق إنما تتناسب في حقيقة الأمر مع العنف الخفي الذي سببه النموذج الكوني الغربي، كما لو كان وراء الحياء الظاهر للسلعة، والصورة الإعلامية ومهنية القانون تقبع في اعتقاد الكثير من الشعوب مركزية إتينية غائرة، غريبة مركزية إتينية كونية هي المركزية العرقية للشمال والغرب مدمرة أكثر من كونها نفيا رسميا وجذريا لكل الفوارق الثقافية." [3].

---

[1] عمر صدوق، قانون المجتمع العالمي المعاصر، بن عكنون الجزائر،1996. ص 29

[2] Serge Latouche. L'Occidentalisation du monde a l'heure de la globalisation et la Découverte, Op-cit , P33

[3] ibid, P34

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إن النزعة الكونية الأنوارية هي أشبه بـــ من المخلفات نجم عنها العديد من أشكال المقاومة فصل تتسم بالغرابة والخطورة والطابع المباغث في آن واحد إن ردود الفعل الإرتكاسية على إخفاق وتائر التنمية واستراتيجياتها والدعوات الكثيرة إلى بعض الهويات القومية والدينية ومقاومة التأحيد والمشاكلة الكونية، بدأت تأخذ أشكالا مختلفة أكثر عنفا وأشد أصالة من أي وقت مضى.

لقد كان وجود الدولة الوطنية مطلبا ملحا للرأسمالية في صورتها الأولى المسماة بالرأسمالية التجارية، بمعنى أن الدولة خرجت من أحضان الرأسمالية وكانت دعامة أساسية لتطورها فالرأسمالية التجارية لم تكن ضد تدخلات الدولة بل كانت بحاجة إلى وجود دولة قوية، وعند تطور الرأسمالية من تجارية إلى صناعية كانت الدولة موجودة فتلعب دورا محددا ولكن مع تطور الأحداث اختلفت مصالح التجارة مع مصالح الدولة حيث صارت مطالب التجار أكبر من أن تلبيها الدولة، داخل حدودها الضيقة.[1]

وبهذه أصبحت الدولة في ظل هذه المرحلة الجديدة من مراحل تطور الرأسمالية والمسماة بالرأسمالية عائقا ينبغي تجاوزه، وذلك من اجل مسيرة الاقتصاد الرأسمالي العالمي، حيث باتت حاجات ومطالب الرأسمالية عالمية ولم تعد ترتبط بالدولة ولا بحدودها الجغرافية والسياسية وقد نتج عن ذلك أثار سلبية على الدولة الوطنية تمثلت في انحصار سلطان الدولة في سن التشريعات التي تحمي مصالحها وتوجهاتهما الخاصة[2].

وعليه ما الذي طرأ على الرأسمالية المالية لتطالب بضرورة اختفاء الدولة الوطنية ؟ بمعنى لماذا في هذا الوقت بالذات أصبحت الدولة عائقا أمام تطور الرأسمالية المالية؟

ومن هنا يبدو السؤال الثاني وهو:

هل بالفعل ستختفي الدولة الوطنية في ظل الرأسمالية ؟ وهل تطالب العولمة بجميع تجلياتها باختفاء الدولة الوطنية؟ وما البديل الذي تطرحه العولمة ليحل محـــل الدولة الوطنية؟

---

[1] سرتيه حسين صالح التاورغي، الدولة الوطنية: دار الكتب الوطنية، بن غازي، ليبيا، ط1، 2007، ص12.

[2] Roux, Jean, Comment gérer l'état-nation (L'aide à la décision gouvernementale, Ed : Françaises de cybernétique sociale, 1980 p117

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

بعيدا عن كونها متضاربة مع الدولة–الو
وتمتين أواصرها، وانتشارها وبقائها.فخلال الق
الإمبراطوريات ما وراء القارات التي امتدت حول العالم وساهمت وعملت على بناء أوائل الدول.لكن المنظمات العالمية أعاقت استقلالية الدولة–الوطن وذلك عن طريق تنظيم العلاقات ما بين الدول إلا إنها كانت مسؤولة عن إرساء سيادة الدولة وسلطتها.[1]

إن الامتداد العالمي للمنظمات الدولية، من خلال الأمم المتحدة عالميا، نشر المبادئ الأساسية للدولة–الوطن وأمّن غطاء حماية الدول الضعيفة، وإشاعة الوعي الوطني.

من خلال تطور النظرة والممارسة إلى حقوق الإنسان والقوانين الدولية وخاصة تلك التي ترعى حقوق الإنسان، فإن الأمم المتحدة اتخذت إجراءات إقليمية وعالمية تتجاوز حدود الدول، والتي تحدّ نظريا من فعالية وأعمال الدولة–الوطن، وتقلل من سلطاتها وسيادته. كذلك ساهمت في كسب مودة وارتباط المنظمات غير الحكومية بها والتي تحدّت سلطة الدولة، وذلك تحت عنوان المحافظة على حقوق الإنسان وحماية البيئة الطبيعية، إلا أنه حصلت هنا وهناك بعض التدخلات دون موافقة الدول المعنية بالأمـــر في الشؤون البيئية مثلا، تدخلت المنظمات العالمية بشكل طبيعي ومؤثر. إلا أن الأمم المتحدة لم تستطع التغلب على الأمور الوطنية الخاصة بكل دولة، ذلك أن تركيبة الأمم المتحدة قائمة على مبدأ الدولة–الوطن، وأن أعمالها قائمة على مساهمات الدول الأعضاء، وإمداداتهم، وقواهم على أنواعها.

لذلك يمكن القول أن التنظيم السياسي العالمي عمل وبشكل واضح على تمتين نظام الدولة –الوطن وليس على إضعافها. [2]

إن التحركات، والحركات المتخطية للحدود القومية، كذلك المنظمات الإقليمية والعالمية والتي كانت أهم نتاجات العولمة، هي التي شكلت تحديا للدولة–الوطن.

أما إجراءات الاقتصاد المتخطيّ للحدود القومية والمنظمات المتعلقة به، فلا يجب أن ننظر إليها على أنها خارج نطاق الدولة–الوطن، فهذه لا بد لها من مستقر، ومقر أساسي تقبع فيه وتدير منه نشاطاتها، وهو لابد أن يكون في إحدى الدول، مع وجود حكومة ترعاها، وتستفيد منها وتطورها.

---

[1] سرتيتة حسين صالح **الناورغي**، الدولة الوطنية، **مرجع سبق ذكره** ، **ص** 13 .

[2] غسان منير حمزة سنو، وعلي أحمد الطراح: العولمة والدولة، مرجع سبق ذكره، ص 55.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أما التحركات والحركات عبر الحدود القو
القومية وعبر أقنية مختلفة، ويكون من الصعب
تحقيق أهدافها ضمن الدولة ليس أمرا سهلا. [1]

مع العلم أن تأثيرها على الحكومات، ودرجة الخطر عليها يبقى أقل بكثير من أثر الحركات الداخلية، والتحركات للفئات المختلفة، وخاصة فئة العمال، مع أن تلك التحركات الداخلية أضحت ضعيفة بفعل العولمة ونتائجها، وأنها–أي التحركات العمالية– فشلت في تكوين اتحادات عالمية متخطية للحدود القومية.

وما يشكِّل تحدي للدولة في قدرتها على مراقبة التحركات والحركات عبر الحدود، هو التطورات المتلاحقة التي شهدتها ساحة تكنولوجيا المعلومات. لكن من جهة أخرى، فإن تلك التطورات التكنولوجية تمد الدولة بوسائل متطورة لنشر أهدافها ومبادئها، وأيديولوجياتها عبر حدودها القومية، والدفاع عن مواقعها وقراراتها. كما تمدها أيضا بوسائل المراقبة والضبط لمن هم على أرضها.

إن من ينظر إلى الهوية الوطنية للدولة، كمفهوم أحادي ومنغلق على أهداف الدولة فقط ووسائلها ونشاطاتها، يرى أن التعددية العرقية والتركيز على الكوميونات داخل الدولة، أمرا يضعف الدولة ويسلبها الكثير من سلطاتها، خاصة وأن العولمة تساهم في دعم العرقيات المختلفة وتغليب الكوميونات الصغيرة داخل كيان الدولة الأكبر، يمكن أن تكون مصدر ثراء وغنى للدولة ولمن عليها، والتنوع قد يكون مصدر تطور وتقدم.

والتعددية مصدر ثبات واتزان إن أُحسن التعامل معها، ووُضعت النظم الاجتماعية التي تبرمج التعايش السلمي والأهلي والأخوي فيما بينها. ذلك أن التعددية والاختلاف الطبقي، والاقتصادي والاجتماعي، سمة المجتمعات الإنسانية ولا يمكن النظر إلى المجتمع على أنه من عرق واحد، أو فئة واحدة، أو طبقة واحدة حتى يتحقق الاستقرار والسلام فيه. فالدول الأحادية/الوحدوية كمفهوم الذي تنظر إلى الدولة على أساس أنها من عرق واحد، أو تتعصب لعرق واحد، وفئة واحدة، وطبقة واحدة مهما كانت، ليست إلا أوهام السياسيين الذين ينادون بها لاعبين على أوتار العصبية والتعصب، يجيشون الرأي العام المحلي، ويحركون الجماهير لأجل مصالحهم السياسية والانتخابية.

---

[1] منير شفيق، النظام الدولي الجديد، وخيار المواجهة، ط2، البيضاء1992، دار قرطبة، للطباعة والنشر. ص 10

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

فمن واجبات الدولة–الوطن إيجاد الأرضية والطبقات المختلفة على أرضها، وبالتالي الوصـ الدول من حاول تحقيق ذلك عن طريق اعتماد استراتجيات القمع، والمنع والعزل السياسي، ومنها من اعتمد استراتجيات: الاحتواء والالتفاف والتحاور، والتكيف.[1]

صحيح أن الدولة–الوطن كمفهوم ووحدة سياسية تتغير من حين لآخر، لكن لا توجد حتى الآن مؤشرات واضحة على اضمحلالها أو زوالها، في ظل بروز ظواهر المجتمع العالمي...ومن يقول إن الدولة في طور الانحلال والاضمحلال يغيب عن باله أن الدولة كمفهوم وظاهرة، هي وحدة سياسية محددة الأهداف والعلاقات والتي كانت لها أسسها التاريخية واستمراريتها الحتمية.

وأن قوة الدولة تكون في مرونتها وقابليتها على التكيف بتغير الأحوال والأزمنة والظروف، مما يعني أنها قادرة على أن تأخذ الأشكال السياسية المختلفة وتتعايش مع تعدد الأيديولوجيات والحركات الفكرية والدينية والسياسية، وتجد لنفسها موقعا في التركيبة الإقليمية والعالمية.

صحيح أيضا أن العولمة تغير وجه العالم، لكن ذلك لا يعني أن هناك مجتمعا عالميا جديدا يحل محل المجتمع الحالي، مجتمع الدول.

نحن نعيش في مجتمع يتمتع بمستوى عالي وعالمي التنظيم، وإقليمي، ووطني التنظيم أيضا، ومن المنظمات الموجودة ضمن الدولة أيضا.

خلاصة الفصل:

---

[1] إدمون جوف، علاقات دولية ، تر: منصور القاضي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط1، 1993.بيروت، لبنان.ص 459

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تسهم العولمة وتضاعف التدفقات، في مس
واختيار معظم الدول سياسة الانفتاح لهذه التدفقات، ومن ثمة فإنها قد تؤثر على الاعتبارات الأمنية بشكل غير مباشر وتزعزع مهمة الدفاع الوطني وتصيبها بالاضطراب. وفي عالم مقسم بالفعل بين الدول ذات السيادة من ناحية المبدأ والمتساوية والتي تستفيد من المشروعية الشعبية، يزداد التعدي على سيادة الدول، في حين تشهر هذه الأخيرة بما ذلك المستفيد الأول من العولمة وهو الولايات المتحدة، أنها مشدودة إلى منافسة متزايدة الحدة ومن ثم تثمن بصورة أشد صرامة عبء دفاعها وحماية أراضيها في حين يتعين عليها في الوقت نفسه التكيف مع اللعبة الاقتصادية الدولية، كذلك فإن العولمة تقتضي البحث عن آليات الأمن الجماعي لكن ذلك يسحب من الدولة حق استخدام القوة وتحويله إلى أجهزة دولية.

بلا شك هناك سبب عميق وراء ذلك: وهذا ما لا يمكن تحمله، هو البؤس، الآلام أقل مما هي القوة ذاتها وعجرفتها، وما هو غير قابل للتحمل وغير مقبول، هو بروز هذه القوة العالمية الجديدة.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الفصل الخامس:

فلسفة المجتمع الجديد وإشكالية الصراع الحضاري

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تمهيد:

شهدت المرحلة الجديدة تغيرات جذرية وعميقة [illegible] نهاية الحرب العالمية الأولى التي شكلت بداية سلسلة من هذه التغيرات العميقة، نجم عنها تغير تدريجي للنظام الدولي القديم وإقامة نظام دولي جديد، ومن أبرز هذه التغيرات العميقة الثورة الاشتراكية والحربين العالميتين،[1] وظهور المنظمات الدولية، وقيام الأمم المتحدة والتقدم التكنولوجي (صعود الإنسان للفضاء). [2]

وقد انعكست هذه التحولات كما سنرى على طبيعة العلاقات الدولية ومبادئ وقواعد القانون الدولي العام.

1- خصائص المجتمع الدولي الجديد و طبيعته

أولا: المجتمع الدولي عالمي (شامل ومتنوع):

خلاف المجتمع الدولي الأوروبي (المسيحي) اتسع نطاق المجتمع الدولي تدريجيا ليشمل دولا ذات حضارات وثقافات مختلفة مثل الدول الآسيوية والإفريقية والعربية والإسلامية، ونجم ذلك عن انتهاء الحرب العالمية الأولى وتأسيس عصبة الأمم، غير أن التوسع العددي الحقيقي للمجتمع الدولي لم يبدأ إلا بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك بسبب انتهاء ظاهرة الاستعمار في مفهومها التقليدي واستقلال عدد كبير من الدول. [3]

وبذلك تعنى أغلبية المجتمع الدولي انتماء كافة شعوب العالم إليه في شكل دول ذات سيادة، وقد كان لهذا التوسع الكمي للمجتمع الدولي أثارا كبيرة على مجال العلاقات الدولية (تكتل الدولة الحديثة لمواجهة الدول الكبرى أي معادلة العدد مع القوة)، وبالتالي على قواعد القانون الدولي العام، وتكمن أهمية دخول الدولة حديثة الاستقلال في المجتمع الدولي في أنها كشفت عن المشاكل الحقيقية والتناقضات التي تميز العلاقات بين أشخاص المجتمع الدولي

---

[1] يلاحظ أن الحربين العالميتين وضعتا حدا للسلطة الأوروبية وظهور قوتين عظيمتين بعد الحرب العالمية الثانية هما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي.

[2] نظرا لهذه التغيرات المتعددة، فقد تعددت سمة هذه المرحلة أو هذا العصر، مثل عصر التكنولوجيا، عصر الفضاء، عصر الإيديولوجيات والثورات، عصر السرعة، عصر المنظمات...راجع:

Daniel colard, les relation internationales, de 1945 à nos jours, Armand colin, Dalloz, paris, 8 Ed, 1999, pp : 106 ,111

[3] محمد السعيد الدقاق، القانون الدولي: المصادر، الأشخاص، الدار الجامعية، بيروت، عام 1992، ص 09، 13.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المعاصر من أبرزها أن هذه العلاقات تقوم على أ

يلاحظ أن الواقع يعكس حقيقة تخالف ذلك تماما (

ثانيا: المجتمع الدولي منظم:

تضمن القانون الدولي قواعد قانونية تهدف إلى تنظيم العلاقات بين الدول ،وذلك بتدعيم تطوير التعاون بينهما بموجب مؤتمرات واتفاقيات دولية.وإذا كانت الدولة طرفا أساسيا في العلاقات الدولية فقد وجدت كيانات أخرى لتصبح شخصا جديدا من أشخاص المجتمع الدولي وهي المنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات. [2]

ثالثا: المجتمع الدولي مجتمع مقسم (مجزأ):

بعد ظهور المعسكر الاشتراكي أصبح المجتمع الدولي يتكون منة ثلاث مجموعات من الدول: الدول الرأسمالية، الدولة الاشتراكية، ودول العالم الثالث. [3]

إن العلاقة بين القطبين الغربي والشرقي كان يحكمها مبدأ التعايش السلمي (التوازن الدولي)، والذي يعني إيجاد اتفاق حول طبيعة القانون الدولي وإيجاد قواعد ثابتة، كما يعني هذا المبدأ أيضا حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية، وطبقا للفكر الشيوعي فالتعايش السلمي يعني استنكار الحرب كطريقة لحل النزاعات الدولية وتشجيع الطرق السلمية، المساواة والتفاهم المتبادل بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام سيادة الدولة، مع تطوير وتدعيم التعاون

الأهمية التي تميز فكرة المجتمع الجديد تحوّل في الواقع، هذه الفكرة إلى أهم عنصر في بنيته الإيديولوجية، و تجعل منها الفكرة المحورية التي تدور عليها وترجع نهائيا لها، وتجد فيها قاعدة لوجودها وللعناصر الأخرى المختلفة التي تتكون منها.

إن فكرة هذا المجتمع قد تستعصي على التحقيق، ولكن عودتها المستمرة إلى العمل في التاريخ عبر إيديولوجيات ميتافيزيقية وعلمانية، مذاهب فلسفية، وتجارب طوباوية وثورية تحاول إعادة تكوينه، تكشف عن جذور تمتد عميقا في الوضع الإنساني، فهي ليست محض(حلم مريح)، (سراب جميل)، (وهم خطير)، (خيال ضار) كما قال عدد من الفلاسفة

---

(1) محمد السعيد الدقاق، القانون الدولي،مرجع سبق ذكره ،صص 09، 13.

(2)بورتيز، اليخاندرو، العولمة التحتية، ترجمة:ماجدة أباظة، مجلة الثقافة العالمية، عدد105، الصفاة، الكويت 20مارس / أفريل 2001. ص 172.

(3)مراد، علي، عباس، ديمقراطية عصر العولمة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، (مجد)، بيروت، ط1، 2007. ص 92.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

والمفكرين الذين دعوا بالتالي إلى تجاهلها والتحرر في المجالات غير المفيدة ...إنها، على العكس، فتـ على تناقضات وضرورات نفسية وأخلاقية يفرزها ذلك الوضع الإنساني نفسه.

لذا كان الإنشغال بها ضرورة تفرض ذاتها ولا يمكن في الواقع، تجنبها بصرف النظر عن الموقف الفلسفي الذي ننطلق منه.[1]

فكرة المجتمع الجديد كانت من أهم القضايا التي كان الفكر الإنساني ينشغل بها باستمرار عبر التاريخ "منذ بداية تدوين الفكر كان الإنسان يحلم بمجتمع إنساني مثالي فمن "جمهورية أفلاطون" إلى طوبى توماس مور" إلى البيان الشيوعي " لـــ"كارل ماركس" كان الفلاسفة يصفون هذا المجتمع المثالي وينشغلون بالأدوات التي يمكن تحقيقه بها[2] .

2- تصور المجتمع الجديد ومكانته في الفلسفة الحديثة:

فكرة هذا المجتمع المنسجم كانت واضحة منذ ظهورها في الأشكال التاريخية الأولى التي اتخذتها في الفلسفة اليونانية، فلسفة "**فيثاغورس**"، مثلا التي ظهرت في القرن السادس (ق.م) تكشف عن بعض الأفكار الأساسية التي مارست في ما بعد أثرا كبيرا في تاريخ فكرة المجتمع الفاضل أو الكامل أي فكرة المجتمع الجديد، وهي فكرة الانسجام والنظام، فكرة التطهر الذاتي عن طريق الحكمة، وفكرة التأمل[3] تعني التأمل في نظام الكون المنسجم المترابط، وخصوصا نظامه الحسابي الذي يمثل تماما هذا الانسجام، والذي يستطيع عند ممارسته أن يساعد "الروح" على التماهى معه، وكنتيجة لذلك تطهير ذاتها، تحقيق إكتمالها، وبالتالي التحرر من حلقات أو دورة التقمص المستمرة، هذا التماهي عن طريق التأمل يحرر الإنسان من "ذنوبه الأصلية " لأن التأمل في الكون المنظم المنسجم يساعد الإنسان على تحقيق كمال منظم في عقله ذاته. فكرة المجتمع الجديد تعنى هي الأخرى هذا النوع من" التطهر الذاتي" الذي ينقل الإنسان إلى حياة جديدة تحرره من دورات الحياة البائسة التي يقاسيها بإستمرار في المجتمعات التاريخية التي يعيش فيها[4].

---

[1] نديم البيطار، فكرة المجتمع الجديد في المذاهب السياسية والإيديولوجيات الحديثة، دار بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، ط نسيان 2000م، بيروت لبنان.ص 07

[2] André_ jean Armand, entre mendonté et mondialisation, ed : E.J.A, 2004, 2ème Edition France, P33

[3] Zaki Laidi, L'ordre Mondial Relâché, (sens et puissance après la guerre froide), presses de la fondation national des sciençes politique et berg, France, P 19

[4] نديم البيطار، فكرة المجتمع الجديد في المذاهب السياسية والإيديولوجيات الحديثة ، مرجع سبق ذكره .ص 28

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

2-1- فكرة المجتمع الجديد في المذاهب السياس

"**جون بودان**" "كتب عام 1556" إن على ج
يساهموا على وجه رائع في الجمهورية العالمية و كأنهم لا يشكلون سوى المدينة الواحدة نفسها"[1] .أما "**دافيد هيوم**" الذي نشر كتبه في أواسط القرن الثامن عشر كان يرتاب في كل وحدة من أي نوع كانت، ولكنه لم يستطع أن يتجنب الوحدة التي تميز فكرة المجتمع الجديد الذي يتطلع إليه الإنسان، أو "المدينة المثالية"، فهذه الفكرة كانت تمارس قوة هائلة عليه دفعته إلى صياغة مذهب أخلاقي يقول بوجود شعور تعاطفي نشيط يشكل على صعيد العلاقات الإنسانية المثالية، القانون الأعلى الذي يعطي "هذه المدينة " غير المنظورة انسجام النظام السرمدي كما كشف عنه "نيوتن"، إنه يكتب "لو أن جميع الناس تميزوا بقدر كاف من الخسارة لرؤية قوة المصلحة التي تفرض عليهم في جميع الأزمنة التقيد بالعدالة وإلى جانب ذلك بقدر آخر كاف من قوة الشخصية في الاستمرار على الالتزام الصلب بالمصلحة العامة، والبعيدة المدى، وذلك بمقاومة إغراءات اللذة والأفضليات الآنية، لكان كل فرد يعيش في سلام وانسجام كامل مع جميع الناس الآخرين، وذلك نتيجة لعمله وفق حريته الطبيعية[2].

"**بيركلى**" كان يختلف مع "**هيوم**" في موقفه من نيوتن، أي في تطلعه إلى قوانين هذا الأخير كنموذج لقوانين تحقق الانسجام المتناسق نفسه في المجتمع، ولكنه كان يشارك في القصدية نفسها وهي التطلع" ...إلى مجتمع من كائنات إنسانية فعالة عاقلة تتعاون في قصد فريد على تنمية المصالح المشتركة بين الجميع، حيث يعتبر كل فرد خاص نفسه ليس ككائن منعزل، بل كعضو في مدينة كبيرة خلقها وأسسها الاله نفسه، وحيث تمثل القوانين الحديثة قوانين الفضيلة نفسها... وحيث تتطابق المصلحة الحقيقية لكل فرد مع واجبه. [3]

"**كانط**" كان الفيلسوف الذي و ضع أسس فلسفة التنوير الألمانية، وفلسفة العقل العملي والعقل الأخلاقي، بالنسبة له إن أهم فرضية لنظام أخلاقي عالمي هي المبدأ القائل اعمل وكأن المبدأ الذي تعمل به يصح أن يكون في الوقت نفسه مبدءا لتشريع شامل[4] ،أي للعالم كله، بما أن إرادة الإنسان هي إرادة حرة، فإنه قد يعمل، أو قد لا يعمل وفق هذا المبدأ،

---

(1) Bodin, jean, la méthode de l'histoire – Tr- mernard, P : 298 – Muccheilli, R, Le Mythe de la cité idéale, Vol (XiV) Alger : Publication de la faculté de lettre d'alger 1941, P 195

(2) Hume, David, enquête sur les principes de la morale, édition Aubier, 1751, mucchielli, R,. P:232.

(3) Berkeley, George, Alciphron, 1732, oeuvres choisies Aubier , II, Mucchielli P 219.

(4) Stéphane chauvier, du droit d'être étranger, Essai sur le concept Kantien d'un droit 77cosmopolitique, Ed, L'Harmattan, Paris, France. . P

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ولكن سواء صنع هذا أم لا، فإنه يعي أن من واجبه يفرض عليه من طرف قوة خارجية أو إرادة إلهية

ولكن "**كانط**" لم يعتبر هذا المفهوم، رغم قرابته من الحس الأخلاقي الباطني مثلا أساسا صالحا لتقدم الإنسان نحو مجتمع جديد كامل و لهذا بقي أمينا للاعتقاد "بالتأليهية" « deism » كأداة للتقدم الأخلاقي، في مكان أخر حدد "**كانط**" هدف إكتمالية المجتمع " كتحقيق مجتمع مدني عالمي يشرف على القانون بين الناس "أو كمجتمع تقترن فيه الحرية إلى أعلى درجة ممكنة مع سلطة لا تقاوم، أي دستور مدني عادل تماما[1].

في هذا السياق تكلم "**كانط**" على " تخطيط سري للطبيعة" وهو مفهوم مارس في ما بعد أثرا قويا و خصوصا عبر تسربه إلى مذهب "**هيجل**" ثم مذهب "**ماركس**" على الرغم من أن "**كانط**" قال بأن الطبيعة أرادت الإنسان أن لا يشارك في أي سعادة أو كمال سوى السعادة أو الكمال الذي يكون هو نفسه خلقه بعقله وبشكل مستقل عن أي غريزة، فإنه يشك بأن يكون الإنسان قادرا بأن يحقق كماله بالاعتماد على عقله فقط هذا دفع "**كانط**" لأن يرجع إلى التأهلية غالبا ما يرجع إليها فلاسفة عصر التنوير، لهذا نراه يكتب، إن تاريخ الإنسانية يمكن أن يعتبر، من ناحية عامة، كتحقيق لتخطيط الطبيعة السري والرامي إلى خلق دولة مكونة بشكل كامل كشرط وحيد الذي يمكن فيه لإمكانات الإنسانية أن تنمو تماما.

في كتابه "فكرة تاريخ عام" نقل "**كانط**" التوكيد على الكمال وإمكانه من الفرد إلى النوع الإنساني كله، بالإضافة إلى ذلك نجد توكيدا أخر كان مهما جدا من ناحية تاريخية، وهو أن نتيجة صراعات الناس عبر التاريخ ستكون دولة عالمية كاملة، إنه يكتب "إن أعلى قصد للطبيعة يتحقق أخيرا في قيام مؤسسة عالمية شاملة تكشف في ذاتها عن جميع إمكانات النوع الإنساني ومواهبه"[2] وفي كتابه "الدين في حدود العقل" تكلم "**كانط**" عن وضع "أخلاقي – مدني" يتحد فيه الناس بقوانين الفضيلة بدلا من قوانين قسرية وذلك في جمهورية أخلاقية تمثل نقيض الجمهورية السياسية"، إنه لا يفصل بشكل تام أو مطلق بين الجمهوريتين، بل يقول إن الأولى يجب أن تقوم على الثانية رغم أنهما لا تتطابقان، ولكن الأولى هي أو يجب أن تكون غاية الناس الذين يفرض عليهم واجبهم الأخلاقي بأن يركزوا جهودهم على تحقيقها[3].

---

(1) ibid. P146

(2) ibid. P147

(3) نبيل راغب، هيبة الدولة، التحدي والتصدي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص 88

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

حروب الثورة الفرنسية بين فرنسا وبين الدو

كتابه حول السلام الدائم[1]. ،وهو كتاب دعا فيه إ

العنوان كشرط أو ضرورة لقيام "المدينة المثالية" على صعيد عالمي يشمل الإنسانية كلها.هذا السلام ليس قصدا يمكن تحقيقه مباشرة بل يجب العمل لتحقيقه في المستقبل، إنه سلام لا يتحقق في الأوضاع القائمة بل في نهاية التقدم ،في عالم أكثر كمالا، إنه ربط "تحقيقه" بقيام مجتمع تقدم نحو الكمال، لهذا فإن عضوية جامعة الأمم التي دعا إليها تكون محدودة جدا إلى أن يتحقق هذا النوع من التقدم، هذا السلام الدائم يرتبط في فلسفته بهيمنة "العقل العملي الصرف"، فهو يكتب "حقق" أولا سيطرة العقل العملي الصرف وعدالته وعندئذ يتحقق بالضرورة قصدك وهو بركة السلام [2] .الدائم "الهدف البعيد المدى الذي كان يتطلع إليه **كانط** كان في الواقع الإتحاد الودي والإرادي، الشامل والدائم بين جميع الناس ،في مجتمع جديد كامل يتحقق الانسجام التام بين جميع أجزائه وعناصره على صعيد عالمي، إنه مجتمع يتطلع إليه **كانط** في نهاية تاريخ العالم"، "فالتاريخ العام هو" كما يكتب" تاريخ بطيء وصعب للمجتمع المدني الشامل، أما السلوك الإنساني الذي يجب أن يكون الطريق إلى هذا المجتمع فإنه من النوع الذي يمكن تحديده، بصيغة مختصرة مركزة وواضحة تقول إعمل دائما وكأنك منذ الآن تشكل جزءا من هذا المجتمع، جزءا من الإنسانية كلها". هذه الطريق يمر بثلاث مراحل تاريخية، الأولى تشاهد إقامة مجتمع أمم عالمي تتمتع فيه كل أمة بإستقلال محلي، والثانية تشاهد اعتماد دستور مدني كامل داخل كل دولة، يطور العبقرية الخاصة لكل شعب في تخطيط سياسي عام يتوسع ببطء إلى أن يمتد إلى جميع الدول، والثالثة تشاهد خلق "الدولة العالمية" التي تتحد فيها الإنسانية كلها إتحادا سياسيا تاما يمكن أن تنمو فيه جميع استعدادات الإنسانية الطبيعية في انسجام متناسق[3].

الحرب العالمية الأولى كانت تمثل، في الواقع المنعطف التاريخي الذي ابتدأ منه تحول واضح على خط فلسفة التنوير الإكتمالية، هنا تجدر الإشارة إلى أن **أوغسطين** كتب ما كتب حول مدينة الرب "الكاملة" في أعقاب سقوط روما وأن هذا السقوط هو الذي دعاه إلى

---

[1] Kant, Emmanuel, L'anthropologie du point de vue pragmatique IN : œuvres philosophiques, III les derniers écrits (Paris, Gallimard / la pléiade, 1986) p198

[2] رضا الزواوي، ملاحظات حول نظرية "المجتمع ضد الدولة"، مجلة المقالات، العدد 14-15، 1990، الدار البيضاء، المغرب، وفيه، ص 89

[3] المرجع نفسه، ص 89.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

التمييز بشدة بين أمال الإنسانية في الخلاص التي إشغالهم بهذه الحياة الأرضية التي لا مكان لهذا الـ العلماني نفسه في أعقاب الحرب العالمية الأولى كان مماثلا أمام ما رافقها من دمار وقتل وما ترتب عليها من آلام ومصائب لهذا نرى هؤلاء، وخصوصا رجال اللاهوت، ينبهون على أن كل تصور تقدمي للتاريخ أو اكتمالي للمجتمع يمثل إعتباطية فكرية وهلوسة عقلية، أو يكون ملوثا بالشر الإنساني والعذاب، ويجب بالتالي على الإنسان أن لا يتطلع إلى خلاصه في مجتمع جديد غير ممكن نتيجة التطور الاجتماعي التاريخي.[1].

ولكن هذه الردة لا تعني أو توحي بأن فكرة التقدم وما يقترن بها من تصورات حول مجتمع جديد كامل كانت تسود تماما قبل ظهور هذه الردة في أعقاب الحرب العالمية الأولى واتخاذ جميع أبعادها بعد الحرب العالمية الثانية، فهذه الفكرة كانت تمارس قبل ذلك، أي ابتداء من القرن الثامن عشر حتى بداية القرن العشرين، هيمنة نسبية فقط وليس هيمنة مطلقة، حتى في فرنسا حيث كانت هذه الهيمنة تؤكد ذاتها أكثر من أي مكان أخر نجد الكثير من هذه الأفكار والإتجاهات المضادة. هنا نشير على سبيل المثال إلى موقف الفيلسوف السياسي **بالفور** الذي عبر، كما يبدو عن نقده لفكرة التقدم من صعيد كان، في الواقع الصعيد الذي مثل الكثير من الجوانب الأساسية التي كان يركز عليها هذا النقد في ما بعد، فإنه يقول: "ليس هناك أي أدلة أمبريقية توحي بأن الحضارة تنتقل من أمة إلى أخرى في حركة مستمرة من التقدم والتكامل كما قال "**كوندورسه**"و"**هيجل**"، لأنها قد تنهار نهائيا في أحد الأيام ونظرية التطور لا تستطيع أن تكون ضمانة تبرر التفاؤل بمستقبل الإنسان، إذ قد تحدث تحولات جذرية في الوسط الخارجي تدفع الإنسان إلى الوراء أو تقضي عليه تماما .العلوم والفنون لا تستطيع متابعة تقدمها بل تنحط على الأرجح وبشكل أكيد في مجتمع يعمل في انسجام لا يتعرض للصراعات التي يتعرض لها المجتمع حاليا، أما القول بأن من الممكن تحقيق كمال الإنسان عن طريق التشريع والعمل الحكومي فإنه قول لا يتجاوز هامش السلوك الإنساني لهذا يجب القول إن مستقبل الإنسانية ليس مستقبلا واضح الاتجاه، يدعو إلى الاطمئنان، بل هو مستقبل يلفه الظلام وأن ليس هناك أي خاصية حسابية تملكها أو أي أداة قد نستطيع إختراعها يمكن أن تجعلنا قادرين على تخطيط مجراه أو الكشف عن سر قدره[2].

---

[1] جوزف. إ. ستيغليتز، خيبات العولمة، ترجمة ميشال كرم، دار الفرابي، بيروت، ط1، 2003، ص 100.

[2] Hannah Arendt, Les Origines du Totalitarisme tome II : L'Impérialisme, 1951, Trad : Fr..P67

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

في هذا القول كان "بالفور" يتكلم وكأنه في القرن التاسع عشر. إن الأوروبي يتكلم عن الحضـ الاكتشافات العلمية إقامة مجتمع رأى خطأ أن الرفاهية تعني الحضارة[1] بكلمة مختصرة، كان هناك دائما عدد من المفكرين الذين اقتنعوا بأن التقدم خارج الصعيد التقني والعلمي الصرف، وَهْمٌ أسطورة، أن التقدم الحضاري ليس مضمونا في المستقبل وأن الحضارات التي يمكن أن تظهر في هذا المستقبل لن تكون على الأرجح أحسن مما ظهر حتى الآن، على الأقل في معناها الأخلاقي والإنساني، تشاؤم المفكرين الآخرين من ديمقراطيين وليبراليين، قد يتفرع عن أسباب مختلفة ليعبر عن إتجاهات متباينة، ولكن هذه الأسباب والإتجاهات كانت متماثلة في أنها كانت تتناقض مع طبيعة التصورات التي كانت تتطلع إلى إكتمالية تاريخية أو مجـــتمع جديد كامل [2].

"**دي شاردين**"[3] كان مقتنعا بأن التطور يتجه نحو توحيد الإنسانية وبأنه يحدث الآن على صعيد جديد يمثل ما معناه "غلاف فكري للأرض". أسماه Nosphère وقد تطور مع ظهور الإنسان أما اتجاه هذا التطور فهو نحو وعي أعلى للإنسانية كلها يحول هذه الإنسانية إلى كائن جماعي واحد يشعر ويفكر بطريقة واحدة، في كتابه الأساسي "ظاهرة الإنسان يكتب دي شاردين إن الـــ"Nosphère " أو الغلاف الفكري يميل إلى تكوين نظام مغلق، واحد يكون فيه كل عنصر قادرا بأن ينظر، ويشعر، ويرغب...إلخ. بطريقة مماثلة مع جميع العناصر الأخرى، إننا نواجه جماعية (Collectivity) وعي متجانسة معادلة لنوع من الوعي الأعلى ... الفكرة هي أن الأرض... تصبح وحدة مقفلا عليها بغلاف فكري واحد، وتعمل وظيفتها كحبة فكرية واحدة على صعيد فلكي. هذا التطور الذي قاد إلى ظهور "الغلاف الفكري" الواحد وإمتداده للعالم يدل أيضا على أن هذا الأخير يتجه نحو الالتقاء والتجمع في مركز واح. هذا النوع من التطور الذي ينقل الإنسان من طور ينظر، ويشعر ويرغب ويتألم فيه فرديا، إلى طور يتحول إلى كائن جماعي فينظر ويشعر ويرغب ويتألم فيه وكأنه فرد واحد، يعني زوال الفردية تماما، والتطور نحو نوع من الكليانية، ولكن كليانية نفسية اجتماعية

---

[1] Ibid. P46.

[2] عبد الله عثمان عبد الله، إيديولوجية العولمة، من عولمة السوق إلى تسويق العولمة، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، ماي 2003، بيروت، لبنان، ص 10.

[3] تخصص في الجيولوجيا، والبليونتولوجيا، ولكن مشاغله الفكرية الأساسية إنتقلت به إلى دراسة، أو بالأحرى دراسات ذات تأملات ميتافيزيقية حول معنى وإتجاه التطور الإنساني نفسه بدلا من التطور البيولوجي.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وليس سياسية. **دي شاردين** أشار إلى هذه النتيجة ولكنه نبه مؤكدا إلى أن التطور الذي تشير إليه نحـ يتخذ خطا عفويا وليس قسريا، يعتمد على آلية اجتماعية تاريخية وليس آلية قمعية تستخدم العنف المنظم، ولهذا فإن تفسير نظريته ككليانية أخرى قد يكون قريبا من الحقيقة ولكنه يعني تشويها لظاهرة أو لمنعطف تطويري جذري رائع جدا. على أي حال إن خلاص الإنسان في هذه الأرض يعني، بالنسبة لـــ**دي شاردين** توحيد الإنسانية وليس التميز الفردي الخاص المتواصل، ولهذا فإن الشيء الأساسي الأول هو أن الوحدات الإنسانية المختلفة المشاركة في هذه السيرورة تزداد قربا والتحاما يحفزها نحو ذلك شعور بوحدة عالمية تقوم على شعور"بكوميونته عميقة، كل هذا يجد أواصره في نوع جديد من المحبة، لم يعرفه الإنسان بعد". هذا النوع الجديد من المحبة" هو الذي سيخلق مجتمعا عالميا واحدا ومتجانسا متحررا أو سعيدا، وليس الكليانية التي تستخدم القمع والعنف.

كانت فكرة المجتمع الدولي، في القرن العشرين كما في القرنين السادس عشر والسابع عشر، تجهد عن نفسها، فمن جهة، دعم نشوب الحربين العالميتين الأولى والثانية للتأويل الهوبزي أو الواقعي للسياسة الدولية، إضافة إلى تجاوز نطاق المجتمع الدولي لحدوده الأوربية الأصلية، ومن جهة أخرى، دعم التأويلات الكانتية أو الشمولية جهد جهيد يرمي إلى تجاوز نظام الدول بهدف تجنب الصراع والفوضى اللذين رافقاه في القرن العشرين، إضافة إلى الثورتين الروسية والصينية اللتين مدت المذاهب الداعية إلى التضامن العالمي المتخطى للحدود القومية بزخم جديد سواء كان تضامنا شيوعيا أو مناهضا للشيوعية. ويمكننا القول إن الأفكار الخاصة بالمجتمع الدولي في القرن العشرين، ربما كانت أقرب إلى مثيلاتها التي كانت سائدة في القرون الأولى من نظام الدول منها إلى الأفكار التي سادت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.[1]

ففي القرن العشرين لم يعد المجتمع الدولي يعتبر بالتحديد نتاجا أوروبيا، وأصبح يعتبر عالميا منتشرا في أنحاء العالم بأسره، وفي ثمانينات القرن التاسع عشر، عبر المحامي الاسكتلندي المنتمي إلى مذهب القانون الطبيعي "جيمس لوريمر" عن العقيدة الأصولية السائدة في ذلك الوقت حين كتب أن البشرية تنقسم إلى إنسانية متحضرة وإنسانية غير متمدنة

---

[1] هيدلي بول، المجتمع الفوضوي، دراسة النظام في السياسية العالمية، تر: مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2002. ص 94.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وإنسانية همجية، فالإنسانية المتحضرة تضم أمم أو
التام بها كأعضاء في المجتمع الدولي، والإنسانية
ويعني بها تركيا وإيران (بلاد فارس) وسيام (تايلاندا) والصين واليابان التي تستحق اعترافا جزئيا، أما الإنسانية الهمجية فهي باقي البشر الذين يقعون خارج مجتمع الدول على الرغم من أنها تستحق اعترافا طبيعيا أو إنسانيا، وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن تصنيف **لوريمر** الآنف هو في الواقع التصنيف ذاته الذي يطرحه علماء الاجتماع اليوم حين يميزون بين مجتمعات حديثة ومجتمعات تقليدية ومجتمعات بدائية (حسب تصنيفهم).[1]

واليوم حين نجد أن الدول غير الأوربية تمثل الأغلبية العظمى في المجتمع الدولي وأن الأمم المتحدة تكاد تشمل العالم كله في عضويتها، نجد أيضا أن المذهب القائل إن هذا المجتمع يقوم على ثقافة أو حضارة معينة محددة يلقي رفضا عاما، وحتى صداه الذي يتردد في تشريع محكمة العدل الدولية الذي يورد القانون المشترك للدول المتحضرة باعتباره أحد مصادر القانون الدولي الذي يعترف به، قد أصبح نوعا ما الإحراج للمتمسكين به، غير أن من المهم أن نضع نصب أعيننا أنه إذا كان المجتمع الدولي المعاصر يقوم أصلا على أي قاعدة ثقافية فهي ليست أي ثقافة عالمية أصيلة، بل هي بالأحرى ثقافة ما نسميه "بالحداثة"[2].

وقد أدى التركيز خلال القرن العشرين على أفكار تتعلق بمجتمع دولي مر بمرحلة الإصلاح والتطور تمييزا لها عن عناصر المجتمع على صعيد الممارسة الفعلية، إلى اعتبار عصبة الأمم والأمم المتحدة ومنظمات دولية عامة أخرى المؤسسات الرئيسية للمجتمع الدولي. [3]

2-2- هاجس المجتمع الجديد في "جمهورية أفلاطون":

جمهورية "**أفلاطون**": لا تشكل زمانيا ــ وذلك واضح ــ جزءا من المذاهب السياسية الحديثة، ولكن وجدنا من الضروري الابتداء بها لأنها كانت بشكل خاص وثيقة الصلة بهذه الأخيرة، تفاعلت معها باستمرار مباشرة وغير مباشرة، ومارست أثرا كبيرا في تكوينها، ولهذا يمكن القول أنها لا تزال جزءا أساسيا من هذه المذاهب والتجارب، ويجب بالتالي

---

[1] المرجع السابق، ص ص 94، 95.

[2] جاك مارتيان، الفرد والدولة، تر: عبد الله أمين، دار مكتبة، الحياة ، بيروت، لبنان.2002. ص 95.

[3] المرجع نفسه، ص96.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تغطيتها في دراسة كهذه لأنه لا يمكن إدراك هذه

هناك علاوة على ذلك أسباب أخرى إضافية تساند وضروريته، وهي أن "الجمهورية" كانت من ناحية زمانية صرفة أولى "الطوباويات" التي مارست فعالية تاريخية، لأنها كانت أهم "الطوباويات" القليلة التي صدرت عن الفلسفة اليونانية، قاعدة الفكر الفلسفي منذ ذلك الوقت، ولأنها كانت حتى فلسفة التنوير في القرن الثامن عشر، "الطوبي" التي هيمنت وتقدمت كثيرا على جميع التصورات الطوباوية الأخرى التي ظهرت في مجرى ذلك الزمان الطويل. [1].

فكرة المجتمع الجديد تعبر عن ذاتها، فيما يتعلق بصورتها التاريخية في المستقبل في نموذجين يعبران عن مذاهب سياسية متعارضة، أو حتى عن تطلعات أخلاقية ذات جذور نفسية متناقضة، **النموذج الأول** هو **النموذج الطوباوي** الذي يحدد جميع العناصر الأساسية، أو حتى التفاصيل المكونة لهذا المجتمع، إنه مجتمع يضع نهاية للتاريخ ويجمد حركته في صورة متكاملة الجوانب ونهائية. في هذا النموذج يزول معنى التقدم كحركة غير محدودة لأنه يرى أن من الممكن خلق ترتيب اجتماعي جذري التكوين يمثل الكمال الذي يمكن أن تعنيه فكرة المجتمع الجديد.

إن كان هذا ممكنا، لا يكون هناك بالتالي أي سبب مهم يدعو حقا إلى التحول عنه، أو إلى التحول التاريخي نفسه، لا شك أن هذا النموذج لا يقول بنهاية كل تغيير، فهناك دائما تغيير أو تقدم ما، وهذا ما قد يكون حتى من النوع غير المحدود. ما يحدث يكون في إطار هذا المجتمع المنسجم يكرس انسجامه المتناسق ولا يتناقض معه، إنه مجتمع يحقق جميع حاجات الإنسان وتطلعاته الأساسية، ولهذا لا تكون هناك أي حوافز تستدعي العمل على تغييره.

النموذج الثاني يقول على خلاف الأول الذي يعتبر أن من الممكن **إلغاء طبيعة التاريخ الجدلية والديناميكية**، وتحويل تطور الإنسان إلى مذهب أو مجتمع مغلق. إن تطور الإنسان يتجه نحو مجتمع يتزايد انسجاما، سعادة وكمالا مع حركة التاريخ، ولكن دون أن ينتهي في حالة نهائية من الكمال المطلق، فالتطور غير محدود ولا يمكن معرفة نهاية هذا التطور مقدما، فتفاعل القوى الاجتماعية والتاريخية التي كانت تدفع الإنسان إلى الأمام ستتابع طريقتها وصعود الإنسان سيستمر، وفي مجرى ذلك يحقق درجات متزايدة من الانسجام

---

[1] المرجع السابق، ص 111

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

والسعادة، ولكن في حركة دائمة من التجاوز الذاتي التي ترتبط بها تمثل هذا النموذج، والحرية الفردية

المشكلة أو السؤال الأول الذي نواجهه في دراسة فكرة المجتمع الجديد (الكامل، الطوباوي، المثالي، الأسطوري...) هو ما هو طبيعته ؟ ما هي العناصر الأساسية التي تكونها؟...

السؤال الثاني هو: ما هي المؤسسات التي يمكن بها تحقيق هذه "الطبيعة"؟ ، ما هي بكلمة أخرى البنية الاجتماعية، الثقافية والسياسية التي يمكن بها تحقيق الانسجام الذي تقول به فكرة المجتمع الجديد؟... الجواب أو الحل الذي كانت تعتمده المذاهب الفلسفية، التصورات والتجارب الإيديولوجية المختلفة كان يعني باستمرار الاتجاه في طريقين، طريق يعمل على إزالة المؤسسات والعثرات المختلفة التي تتناقض مع هذا الانسجام المتكامل الجوانب وتعترض العمل نحوه، وطريق آخر يعمل على خلق المؤسسات والأوضاع الإيجابية التي تسمح بظهور هذا المجتمع الجديد أو الوحدة الإنسجامية التي يقول بها.

السؤال الثالث هو: ما هي الآلية التي يمكن بها تنظيم هذا المجتمع بشكل يعبر عن القصد الذي يميزه ؟ عن الإرادة التي يجب أن تعبر عنه ؟....

هذه التساؤلات الثلاثة كانت الأسئلة الأساسية التي تواجه باستمرار المذاهب الفلسفية السياسية والإيديولوجية التي كانت تنشغل بإقامة مجتمع جديد أو نظام سياسي جديد، بتغيير أوضاع الحياة الاجتماعية السياسية سعيا وراء تغيير الحياة الأخلاقية والنفسية نفسها. هذا لا يعني أن هذه المذاهب والأيديولوجيات كانت تطرح واعية هذه الأسئلة ولكنه يعني أنها كانت دائما تواجه المشاكل والقضايا التي تدور عليها، وإن لم يكن بطريقة منسقة بهذا الشكل. هذه الأسئلة تستنزف في الواقع الأبعاد الأساسية التي تتكون فيها وبها وعليها المذاهب الفلسفية السياسية التجارب الثورية، الأيديولوجيات العلمانية والميتافيزيقية (الأديان التاريخية) [1].

المدارس الفلسفية القديمة التي أنشأها بعض فلاسفة اليونان وخصوصا أكاديمية "**أفلاطون**" ويليه "**أرسطو**" والمدارس الأخرى التي أقامها "**إيزوقراطس**"، و"**الأبقراطيون**" و"**الرواقيون**"، كانت تمثل بداية الفلسفة الحديثة وخصوصا في علاقتها بالفكر السياسي

---

[1] أنياس كالامار، هل لنا الحق في أن نقول ما نشاء؟ مجلة العالم الدبلوماسي، العدد 16، السنة2، أفريل2007، باريس..ص 113

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

والاجتماعي، البداية التي كانت ترافقها في جميع
شك بأن تعاليم هذه المدارس اليونانية في القرن الر
الأوروبية مماثلا للقرن الخامس.[1] بما أن تاريخ الفكر سواء كان فلسفيا أو سياسيا أو من أي نوع كان، يكشف بوضوح أنه تاريخ مترابط ومتفاعل الحلاقات وأن الإبداع الفكري يعني تمثل هذا التاريخ من زاوية معينة في صعيد معين بالرجوع إلى أطروحة معينة، وجب إذا الرجوع إلى هذه البداية والانطلاق من أحد جوانبها في أي دراسة فلسفية أو سياسية، لهذا فإن الابتداء من "**أفلاطون**" يفرض نفسه على هذه الدراسة ليس فقط لأن كتاباته وخصوصا "الجمهورية" يضاف إليها "القوانين" و"رجل الدولة"، كانت تقدم الدراسة الفلسفية والسياسية الكلاسيكية الأولى حول فكرة المجتمع الجديد (الكامل)، بل لأن هذه الكتابات كانت تشكل جزءا أساسيا في الفلسفة اليونانية التي كانت أساسا للفلسفة الحديثة. "الجمهورية" كتاب يتحدى التصنيف، لا يقتصر على أي عمل خاص ويتناول بشكل من جميع جوانب فلسفة أفلاطون، وموضوعه يمتد إلى الحياة الإنسانية كلها.

هذا الموضوع يتمحور أساسا على فكرة الإنسان الفاضل و"المجتمع الفاضل" الذي يعني حياة فاضلة في دولة فاضلة تتوفر لها الأدوات التي تكشف عن معنى هذه الحياة، ما يجب أن تكون عليه وكيف يمكن بلوغها "الجمهورية" كتاب لجميع الأزمنة، لأن شمولية مبادئها هي تقريبا خالدة. [2] الجمهورية كانت من بين كتابات "**أفلاطون**" الأولى، وقد صدرت عام 370(ق.م) كتخطيط طوباوي لمجتمع كامل يحكمه الفلاسفة، الطوباويات الحديثة لا تزال تحت تأثيرها، وهي تشكل من حيث الجوهر امتداد لها، "هذا يعني تقديرا كبيرا لنوعية خيال "**أفلاطون**" الذي لا يزال مجتمعه المثالي يمارس حتى الآن أثرا كبيرا على عقول الناس سواء تأملوا فيه بسرور أو تراجعوا عنه كشيء مرعب.[3] النقاش لا يزال حتى الآن قائما على نطاق واسع حول القصد منها، قصد أفلاطون من كتاباتها، هل هي تعني برنامجا سياسيا، تأملات تجريدية، أو وهما ميتافيزيقيا [4] .

"**أفلاطون**" كان يعتقد أن الأزمات والصعوبات التي كانت تقاسيها المدنية، الدولة في ذلك الوقت خصوصا أثينا بعد هزيمتها في الحرب "البلولايونيزية" (Péloponnésien) لم تكن

---

[1] Atila Ozer, L'état, Ed : Flammarion, paris, 1998.p67

[2] I bid, P67

[3] I bid, P68

[4] I bid, P69.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

نتيجة فساد أخلاقي في قادتها السياسيين، أو تعليم فيها المجتمع كله، ولهذا أراد إعادة بناء هذا المجت بتوجه "**أفلاطون**" إلى تطبيق منهجه الجدلي في صياغة بنية نظام اجتماعي مثالي تعمل جميع مؤسساته لتعزيز العدالة والانسجام وفي تقديم تصور لمدنية دولة تتميز بوحدة فكرية وحتى فنية، إننا نستطيع أن ندرك بشكل أكثر وضوحا صورة المجتمع الجديد في "الجمهورية" عندما نعلم أن مفهوم أفلاطون كان يرى أن العالم السياسي يجب كي يكون صحيحا متكاملا، وأن يكون مماثلا لعلم الهندسة، أن يعتمد على أساليب هذا العلم أو منهجه، وبالتالي أن يكون المجتمع الجديد الذي يقول به مماثلا لهذا العلم في إنسجامه وترابطه المتناسق.[1]

هذا الانسجام هو القصد، وهو الذي يوفر للإنسان السعادة التي يتطلع إليها "**أفلاطون**" تبني فكرة "سقراط" القائلة بأن السعادة هي القصد الأعلى لكل روح إنساني وبأن العمل على تحقيق هذه السعادة ليس تحقيق اللذة، فالسعادة واللذة تتعارضان ولا تتلقيان،[2] "**أفلاطون**" قدم لنا في الواقع النظرية المنظمة الأولى حول الكمال أو المجتمع الكامل.

– بما أن هذا الكمال كان يعني "مجتمعا منسجما انسجام علم الهندسة"، فإن أفلاطون صاغ بنيته بطريقة يفترض بها أن تجسد هذا الانسجام. لهذا نرى أن "الجمهورية" تحدد لكل فرد عملا معينا وعملا واحدا فقط، العمل الذي ينسجم مع مواهبه الخاصة ويسمح بالتالي بأن يكتمل في مجرى التدرب على هذا العمل وممارسته، "فكل فرد يجب أن يمارس العمل الذي تنسجم معه طبيعته بشكل أحسن من غيره"، القصد كان تدريب المواطنين على الفضيلة وتكوينهم بشكل يكون تجسيدا لها، ولهذا فهي تقسم المواطنين إلى ثلاثة أقسام وفق الفضائل الثلاثة التي تتكون منها الروح، طبقة الحاكم وفضيلتها الحكمة، الطبقة العسكرية وفضيلتها الشجاعة، والطبقة الحرفية أو العملية وفضيلتها الانضباط والطاعة. "الجمهورية" تؤكد أن السعادة الحقيقية لكل مواطن هي العمل في مكانه الخاص والاقتصار عليه، فالحاكم يجب أن يجد السعادة في الحكم والتدرب على الحكم، والمحارب يجب أن يجسد السعادة في القتال والتدرب على القتال، والعامل في العمل والتدرب على العمل. الدولة المثالية (المجتمع الفاضل) تتكون إذا من ثلاث طبقات، طبقة الحرفيين في الأسفل، الطبقة العسكرية فوقهم والحراس في القمة. العسكريون، مثلهم مثل الحراس أو الحكام، يأكلون معا ويعيشون معا في

---

[1] I bid, P69.

[2] I bid, P 70

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

معسكرات لا يملكون أو يستخدمون أو حتى يلمسو
وخلاص الدولة " لأنهم عندما يبدؤون بالانشغال ب
مستبدين. في الكتاب الخامس من "الجمهورية" يعالج "**أفلاطون**" المبدأ الشهير الذي تقول به وهو شيوعية النساء والأولاد والأزواج، النساء متساويات في الإمكانات والحقوق مع الرجال، وهن يدربن مثلهم وعلى قدم المساواة في جميع الميادين، من الرياضة إلى التعليم إلى الحياة العسكرية، والفرق الوحيد بينهم هو الفرق في الدور الذي يقوم به كل طرف في عمل إنجاب الأولاد، هنا يجب التنبيه إلى أن إلغاء العائلة والملكية لا يمتد إلى الطبقة الثالثة، أي طبقة الحرفيين، وأن تطبيقه في طبقة الحراس وطبقة الجنود يخضع لقوانين تضبطه قوانين محددة بوضوح يجب العمل بها.

النقطة الأساسية التي انطلق منها أفلاطون في "الجمهورية" كانت تحديد طبيعة العدالة التي يجدها متمثلة في هذه البنية والتي تعني أن كل فرد يلتزم بعمله دون تدخل بعمل أي فرد آخر، فكما أن الفرد يكون عادلا عندما تعمل جميع عناصر روحه بانسجام، وحيث يتم خضوع الأدنى للأعلى، كذلك أيضا الدولة، فهي تكون عادلة أو فاضلة عندما تقوم كل الطبقات والأفراد التي تتشكل منهم بوظائفها الواجبة عليها. الظلم السياسي يعني من ناحية أخرى روحا فضولية تقود إلى تدخل طبقة بشؤون طبقة أخرى[1]. في الكتابين الأخيرين "القوانين" و"رجل الدولة" الذين يعالج فيهما فكرة "الجمهورية" أي فكرة المجتمع الجديد، يعدّل "أفلاطون" الصورة التي قدمها في هذه الأخيرة، ولكن الفكرة الأساسية بقيت قاعدة لهما ففي الأولى مثلا، يدعو أفلاطون إلى "دولة مختلطة" (Mixed State)، ولكن كأداة في تحقيق القصد نفسه، أي الانسجام والمجتمع المنسجم، وذلك عن طريق إحداث توازن في القوى الأساسية،[2] كتاب "القوانين" يصف في الواقع بطريقة مماثلة "الجمهورية" الخلق الواعي المدروس لمجتمع تقليدي يقوم على انسجام أو وحدة المعتقد ويعمل على منع التغيير، أو كما يقول "**برغسون**" مجتمع مغلق يمتنع على التغيير.

– "الجمهورية" تمثل فكرة في المعنى الأفلاطوني و"**أفلاطون**" يقدمها كتمثيل على العدالة كمراتبية بين الحكمة، والشجاعة وإشباع الحاجات الأساسية التي يجب أن يؤمن توازنها الأساسي، لأن هذا التوازن يؤمن العدالة الشخصية كذلك، أيضا عدالة المدينة، وبالتالي فإن

---

(1) **Frederick Copleston's**, A History of philosophy (9 Vols) vol, I Greece and rome, An image book doubleday, 1944, PP: 229-230.

(2) Aron.R .Essai, sur les libertés, Hachette, 1991, France. P76.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أفلاطون أراد منها أن تمثل الفكرة المنظمة للسلوك المقياس أو المعيار الأخلاقي للسياسة. هكذا أدركه في شتى المهمات كمرشدين لحكم أو لصياغة دساتير للحكم في ضوء مفاهيم ووقائع من هذا النوع. خلص بعض المؤرخين إلى القول بأنه لا يصح اعتبار "الجمهورية" كطوبى، أي كتجربة أو اختبار في "العالم اللاواقعي" في شيء يخرج عن حدود الواقع وإمكاناته، ولكن على العكس، كتخطيط يرجع إلى هذا الواقع ويرمي إلى إقامة مجتمع سياسي فيه يكون في صورة المجتمع الذي تدل عليه "الجمهورية"أو ممثلا له، "الجمهورية" وكتابات أفلاطون الأخرى تنفتح ككل مذهب فلسفي كل فلسفة اجتماعية أو سياسية أو أي نظرية عامة جامعة للموضوع الذي تنشغل به إلى تفاسير مختلفة، ولهذا فإن التفسير الذي يقدم يجب أن يدرك كتفسير نسبي وليس كتفسير مطلق للمذهب أو النظرية كتفسير يعترف بإمكان تفاسير أخرى وإن كانت ثانوية محدودة أو حتى هامشية، وليس كتفسير يستنزف تماما إمكانات المذهب أو النظرية ويستشير ضمنا على الأقل على أن النظرية واضحة، دقيقة الوضوح، لا تعرف أي إبهام أو غموض مهما كانت الزاوية التي ينطلق منها في إدراكها أو دراستها. [1]

عندما نتأمل مثلا في ميتافيزيقيا "الجمهورية" أو ميتافيزيقيا "**أفلاطون**" من ناحية عامة أو الطابع الأساسي الذي يميزها، نتوقع كاستنتاج عام القول بأن الفرد أو المجتمع لا يستطيع أن يكون كاملا وان الشكل المثالي للإنسانية فقط يمكن أن يكون كاملا، هذا هو الخط الذي اتبعه في سياقات أخرى، عندما قال مثلا ليس من الممكن لأي عمل فني فردي أن يكون كاملا، وأن الكمال يقتصر على شكل الجمال المثالي أو عندما قال إن الكمال ليس من سمات أي مثلث فردي بل مميزة المثلثاتية، هذا هو الكمال الذي كانت تتجه وتوجه إليه الجمهورية، ولهذا يمكن القول أن بنية "الجمهورية" كلها ترتبط في النهاية بوجود كمال فوق وأعلى من الكمال الفردي، الكمال الممكن له يتشكل من علاقة الإنسان بالمثال ويتفرع منها ولكن في كتابات أخرى في "القوانين" أو "رجل الدولة" مثلا يتجنب "أفلاطون" هذه النتيجة الواضحة ويوحي على الأقل بأن المجتمع الفاضل أو الكامل الذي يتطلع إليه ممكن التحقيق ويجب أن يعمل الإنسان على تحقيقه في "حوار" آخر هو الفادو (Phaedo) يبتعد أفلاطون أيضا عن هذه النتيجة وذلك بإجراء تمييز حاد بين الجسد والروح، فالروح كما يقترح هي أقرب إلى مماثلة

---

[1] صموئيل هنتغتون، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، تر: مالك عبيد أبو شهيرة وآخرون، السدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، ط1، 1999..ص 89

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الشكل منها إلى مماثلة الخاص، وهذا يعني أن الكـ
كمـــاله.

– الفيلسوف الملك في "الجمهورية" هو إنسان أدرك الأشكال والحقائق غير المنظورة في نظامها المراتبي الكامل الذي يسوده الخير أو الفضيلة، أصبح ملهما بهذا العالم، ورأى أن واجبه الحقيقي الصحيح هو أن يكرس إمكاناته لتنظيم الدولة في أحسن شكل وفق النموذج المثالي، القصد من بناء المدينة المثالية التي تعبر عنها الجمهورية لم يكن حيازة المعرفة الفلسفية وبلوغها في ذاتها، بل تحقيق بنية روح متجانسة تماما، روح الفيلسوف الضروري لبناء المدينة المثالية. [1].

– تفسير فلسفة **أفلاطون** كفلسفة مثالية ميتافيزيقية تنشغل بشكل استثنائي بالكمال الخالد، والثابت الذي لا يتحول ليس التفسير الوحيد الشائع حول هذه الفلسفة، فهناك أيضا تفسيرا آخر لا يقل انتشارا عن الأول يرى أن مذهب أفلاطون السياسي مذهب دوغمائي، عنصري يمثل روحا عسكرية على طريقة اسبارطة، يدعو إلى العنف والقوة الشرسة، يعادي الحرية والديمقراطية ويناصر الديكتاتورية، كل المذاهب تقريبا التي تعتبر ذاتها تقدمية توجه هذا الاتهام إلى "**أفلاطون**".

اللبيراليون ينتقدون "**أفلاطون**" كشيوعي، والشيوعيون والماركسيون ينتقدونه كمثالي برجوازي، جميع المذاهب الفلسفية والإيديولوجية اليسارية واللبيرالية تلتقي في الواقع في أرضية هذا النقد الواحد، النقد الذي يتهم أفلاطون بأنه كلياني، رجعي أرستقراطي الاتجاه دوغمائي، لا عقلاني وأنه لو عاش في القرن العشرين لكان مناصرا للدكتاتورية والفاشستية ضد القوى التقدمية سواء كانت اشتراكية لبيرالية أو ديمقراطية. [2].

هنا تجدر الملاحظة أن عناصر هذا النقد الأساسية لم تكن في معظمها حديثة بل رافقت الجمهورية في النقد الذي وجهه "**أرسطو**" إليها عند ظهورها، "**أرسطو**" لم يتأثر فقط بصورة المجتمع المثالي أو الدولة المثالية التي صاغها أفلاطون وكان أول من قدم في كتاب "السياسة" نقدا منسقا "للجمهورية" حاول أن يفند فيه تقريبا كل عنصر من العناصر الأساسية التي تتكون منها، وصاغ في مجرى ذلك الملامح الأساسية التي كانت ترافق كل نقد كان

---

[1] المرجع السابق.ص 118.

(2)ديلو، ستيفن، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ترجمة: ربيع وهبة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط1، 2003. .ص 121.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

يوجه في ما بعد إلى الجمهورية، إنه لم يفكر في أ
أفلاطون ضرورية، أو أنها قد تكون تغييرات مر
تحقيقها.[1].

– "**أرسطو**" كتب أن الدولة ليست وحدة عضوية كما تكشف "الجمهورية" بل تتكون من تعدد متنوع وهي بنية تتشكل من عدد من الأفراد الذين ينظمهم دستور معين لتحقيق بعض الأهداف التي تعتبر عن بعض الحاجات العامة، إنها مجموعات من الأفراد الذين يعملون معا في مجالات مختلفة وليست كيانا عضويا يتميز بوحدة خاصة تزول فيها هوية هؤلاء الأفراد في كل غير متمايز وموحد، "**أرسطو**" كان يعترف، بل يؤكد أن الإنسان حيوان اجتماعي من حيث تكوينه وطبيعته ذاتها، ولا يستطيع بالتالي أن يعيش، أن يحقق إمكاناته أو أن يتطلع إلى حياة منتجة، صحيحة وفاضلة خارج مجتمع سياسي، ولكن هذا لا يعني كما كان يقول تجريده من هويته، أو فرض التنازل تماما عن كل إرادة مستقلة لديه، أي كل تمايز يضفي فردية ما عندما يصبح مواطنا في المجتمع المثالي في المدينة الفاضلة.

– الهدف الثاني الأساسي لنقد "**أرسطو**" كان شيوعية "الجمهورية" التي تقول بضرورة إلغاء العائلة الملكية الخاصة بالنسبة للحكام، الفلاسفة والجنود، وذلك لأن هذه الشيوعية تجرد الأفراد من المتعة التي يشعرون بها أو يحتاجون إليها في الملكية الخاصة، والعلاقات الشخصية وفي طليعتها العلاقات العائلية، "أرسطو" ينتقد فكرة الشيوعية لأن تحقيقها يقود إلى المشاحنات إلى العجز عن تحقيق الهدف المقصود.

– في القرن العشرين كان النقد الخاص الأساسي يرى في الجمهورية محاولة كليانية متكاملة، سواء من حيث القصد أو النتائج، كثيرون هم الذين مارسوا هذا النقد للجمهورية وكثيرون بين الذين مارسوا اعتبروا أنها كانت أحد الأسباب الأولى المسؤولة عن ظهور الدولة الكيليانية الحديثة سواء كانت من النموذج الشيوعي أو النموذج الفاشستي.

– "**كارل بوبر**" يقدم المثل الأول لهذا النوع من النقد، فهو يرى أن المجتمع المثالي الذي يدعو إليه أفلاطون في "الجمهورية" هو دولة كليانية وذلك لأنها تسيطر على الإنتاج والتوزيع، تدعو إلى إلغاء العائلة الملّكية وضبط التناسل، تمارس مراقبة قوية على الفنون، تقول بسيادة ودكتاتورية نخبة من المفكرين. بما أن الكليانية تعني سيطرة الدولة على كل جانب من جوانب الحياة الثقافية، الاجتماعية، الاقتصادية، وليس فقط السياسية، فإن

---

[1] المرجع السابق.ص 122

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

"الجمهورية" تكون بالتالي تعبيرا متكاملا عنها.[1] تجسيدا للعدالة، ولكن "**بوبر**" يشير إلى أن "**أفلاطو**

النقد لا يتجاهل فقط، كما نرى فيما يلي احتمال تفسيرا آخر "للجمهورية"، بل يتجاهل أيضا كتاب القوانين الذي يرتبط "بالجمهورية" من حيث الموضوع في هذا الكتاب الأخير، الذي كان أكبر كتبه حجما، يعيد "**أفلاطون**" النظر في "الجمهورية" كمجتمع مثالي ويلغي مثلا الملكية المشتركة للزوجات والأولاد، ويقترح دستورا مختلطا من الديمقراطية والملكية يمثل في قناعته أحسن عناصرهما هذا الدستور يجد من ناحية أخرى، شرعيته النهائية في الإله نفسه، ولهذا وجب تكريس الشعور الديني في أنفس المواطنين في هذه الطوبى الجديدة، ولكن كثيرين من الذين يرون أن فلسفة "**أفلاطون**" السياسية هي فلسفة كليانية كانوا يوجهون نقدهم لها وكأن كتاب "القوانين" وكتاب "رجل الدولة" أيضا غير موجودين.[2]

– ويمكن حصر هذا النقد فيما يلي: **أولا**: إن بنية المجتمع "الجمهورية" كانت أداة وليست قصدا، أداة في خلق مجتمع يجسد فكرة المجتمع الجديد، مجتمع منسجم متكامل ومتناسق يستطيع فيه الإنسان تجاوز التناقضات وأشكال النقص التي يواجهها كل العناصر التي تتكون منها تجد قاعدتها وتبريره في هذا القصد، ويجب إدراكها وتفسيرها بالرجوع إليه، هذه الواقعة تضفي بالتالي معنى آخر على العناصر التي تبدو وكأنها دعوة إلى الكليانية، إلى مجتمع مغلق ينفي الحرية.[3].

ثانيا: ما يميز أفلاطون عن الفلاسفة السابقين الذين انشغلوا بطبيعة الدولة وأرادوا إصلاحها كان أساسا السؤال الذي طرحه وليس الجواب الذي أعطاه، فهناك في هذا الجواب أو المذهب الذي قدمه في "الجمهورية" الكثير مما كان يعترض عليه الفلاسفة والمفكرون السياسيون فيما بعد، ولكن ما لا يمكن تجاهله أو الانتقاص من قيمته الفكرية أو من الدور الكبير الذي مارسته "الجمهورية" في توجيه الفكر السياسي في ما بعد، هو المبدأ الذي انطلق منه أفلاطون في تحديد مفهوم العدالة وتحليله في دراسته وإدراكه للنظام الاجتماعي فالحياة السياسية أو الدولة التي تتمثل فيها ترتكز على قصد أساسي أعلى، ولا تجد أي قصد أخر

---

[1] كارل عبد العزيز، وآخرون، النظام العالمي الجديد الحاضر والمستقبل، عبر مفاهيم السياسة الدولية في المنظور العالمي، ترجمة: نافع أيوب لبس، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 1999. ص 75

[2] المرجع السابق.ص 79

[3] المرجع السابق.ص 80

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

يتقدم على هذا القصد، وهو أن تكون مسؤولة عن التي كانت في ذهن أفلاطون لم تكن مماثلة لفضائل مثلا، إنها مبدأ عام يمثل الانسجام والنظام، الوحدة والانتظامية، ويعكس ذاته في الدولة كانسجام بين الطبقات المختلفة التي تتسلم كل واحدة منها الحق الذي يرجع إليها، وتتعاون ككل في تحقيق النظام أو الانسجام العام، هذا المبدأ يمتد أيضا إلى الحياة الفردية ويعبر عن ذاته بطريقة مماثلة في انسجام القوى المختلفة التي تحرك الروح الإنسانية "**أفلاطون**" كان أول من قدم نظرية حول الدولة ليس كمعرفة لوقائع عديدة ومتنوعة بل كنظام (Système) فكري متناسق ما كان يريده ويتطلع إليه لم يكن تجميعا صرفا للوقائع والتجارب بل فكرة تستطيع إدراكها ودمجها في وحدة منسجمة".[1]

2-3- فكرة المجتمع الجديد في فلسفة الأنوار الغربية:

فلسفة التنوير كانت بكلمة مختصرة تربط بين فكرة المجتمع الجديد الكامل وبين فكرة نظام طبيعي تقول به إنها فلسفة كانت تقوم بنقد جذري للنظام الملكي الاقطاعي القديم، فتكشف عن مظالمه ومفاسده، سخافاته واعتباطيته ولا شرعيته تعمل على إقامة نظام أكثر فضيلة وعقلانية، فتدعو مثلا إلى فصل بين السلطات وإلى إدارة جديدة منظمة وخصوصا فيما يتعلق بنظام الضرائب، إلى قضاء يمارس مسؤوليته بشكل مستقل وإلى توزيع جديد للثروة إلخ...، ثم تعلن عن فكرة مجتمع جديد قادم تتجه إليه حركة التاريخ التقدمية، مجتمع يجد توجه التاريخ نفسه ويحرر الإنسان جذريا من الشرور التي عرفها سابقا، الشرور التي كانت ليس فقط مصدرا لبؤسه بل عبئا يشل إمكاناته ويجمد طاقاته هذا "المجتمع كان يرتبط في تصورها بفكرة ذلك النظام الطبيعي، ويمثل أهم أبعاد تلك الفلسفة".

التركيز على هذه الفكرة هو الذي يفسر في الواقع انشغال فلاسفة التنوير المحدود بمساوئ النظام القديم، انحرافاته، سوء استخدامه، وكيف أن النقد الذي تمارسه حتى على الصعيد الاجتماعي السياسي كان يتطلع دائما إلى مقاصد تتجاوز المشاغل الآنية وشكاوي الناس المباشرة، إنه تركيز يقول القليل حول "المظالم والمطالب الحسية والمباشرة ... والكثير حول مبادئ خالدة، قوانين المجتمع الأساسية وانقسام الإنسانية إلى طبقات حاكمة

---

[1] سلزر، مورتمر، النظام العالمي الجديد، حدود السيادة، حقوق الإنسان، تقرير مصير الشعوب ، ترجمة صادق ابراهيم عودة، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، الأدرن، ط1، 2001. ص 124.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ومستعمرة وطبقات أخرى محرومة، انقسام ظهر ولكن تقدم العقل والمعرفة مع تقدم حركة التاريخ جديدا يحقق فيه كماله.

هذا النظام الطبيعي الذي يمتد في هذا المجتمع الجديد يحرر الإنسانية من الأنانية فيعمل الإنسان تلقائيا إلى رؤية مصلحته العامة في الخير الذي يتحقق للمجتمع ككل، فكرة هذا النظام وارتباطها بفكرة هذا المجتمع التي تترتب عليها كانت في الواقع تخترق كتابات فلسفة التنوير كاتجاه عام. [1]

2-4- فكرة المجتمع الجديد و اللبرالية:

التفاسير المختلفة للبيرالية تتلقى في الواقع رغم اختلافاتها في الاعتراف بأنها تعني نظاما اقتصاديا هو من حيث المبدأ له نظام دون أي حس أخلاقي، فالبحث عن الربح يشكل الحافز الوحيد المحرك له. النتائج التي تترتب على هذا النظام قد تكون بالنسبة للبرالية نتائج جيدة لأنها من وجهة نظرها الإنتاجية متزايدة للتنمية الاقتصادية والفاعلة مساعدة على ظهور المجتمع المنسجم السعيد في المستقبل، ولكنها بالنسبة للاشتراكي مثلا وبصرف النظر عن اختلاف اتجاهاتهم تكون ذات نتائج سلبية مدمرة،[2] ولكن من ناحية أخرى يمكن القول أن اللبرالية أو الديمقراطية بشكل عام هي أولا مذهب مثالي لأنها تقول بأنها تجعل من الممكن التحقيق الكامل لجميع الطاقات الكامنة في الإنسان، الطاقات التي تخص الإنسانية فتميزها أو لأنها تتطلع بصرف النظر عن كون ذلك خطأ أو صوابا ممكنا أو غير ممكن إلى مجتمع أو نظام جديد جعل من الممكن هذا التحقيق الكامل للطاقات الإنسانية، علاوة على ذلك يجب القول أيضا أن كل مذهب سياسي، كل إيديولوجية تتشكل مذهبا مثاليا أو مثالية تاريخية تدفع الإنسان إلى تجاوز ذاته، تحقيق إمكاناته، والارتفاع إلى مستويات أخلاقية عليا عندما تكون في طورها الديناميكي الأول. كل إيديولوجية تكاملت أبعادها أو بنيتها تشكل مثالية تاريخية وبصرف النظر عن طبيعة مبادئها ومنطلقاتها، لأنها تعتبر أنها تمثل الطريق الأحسن أو الوحيد إلى خلق المجتمع الجديد أو الكامل الذي يتجه إليه الإنسان، أو يجب أن

---

[1] هارلان كليفلاند، ميلاد عالم جديد، (فرصة متاحة لقيادة عالمية)، تر: جمال على زهران، المكتبة الأكاديمية، مصر ، ط1، 2000. ص75

[2] Grandguillaume Gilbert, reconnaître l'autre en soi, une condition du dialogue, in : conditions pour un dialogue fecond entre les cultures et les civilisations, Actes du colloque international 24-25, et 26, Mars 2003, Alger, Publications du Haut conseil islamique., P38.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

يتجه إليه لأنها تدعو الإنسان إلى تجاوز ذاته ووط
ينطبق طبعا على اللبرالية في نظامها الاقتصادي
طورها الديناميكي الأول. [1]

اللبيرالية الإنكليزية عبرت في المذهب النفعي عن طريقتها الخاصة بامتداد لفلسفة التنوير وكصياغة معينة مميزة لها، الديمقراطية كانت تجد أساسها أولا في نظرية الحقوق الطبيعية التي انطلقت منها هذه الفلسفة، ثم أضيفت إليها نظرية أخرى هي ما يسمى "بالفلسفة الراديكالية" أو نظرية المذهب النفعي الذي يقول بأن مقياس النفعية أو أكبر قدر من السعادة لأكبر عدد من الناس، ضروري لها لتكاملها، وتحولها إلى أفضل أشكال السلطة السياسية. "النفعية السياسية" ظهرت جزئيا كنقد لمذهب الحقوق الطبيعية فالتوكيد على أن الناس موهوبون بديهيا من قبل أو الطبيعة ببعض الحقوق التي يمكن تحديدها بدقة كان مبدأ يعتبره النفعيون كفرضية ميتافيزيقية صرفة، لا يمكن التدليل عليها أو تحقيقها في أي أوضاع كانت، إن مفهوم الدولة كأداة للسعادة العامة حل في إنكلترا بشكل خاص، محل مفهوم الدولة كمؤسسة لحماية الحقوق الطبيعية.

معظم المفكرين الذين دعوا إلى أفكار ديمقراطية في القرن التاسع عشر كانوا يقولون على عكس "**روسو**" أب الديمقراطية الحديثة برابطة آلية بين مبدأ الفرد ومبدأ المصلحة الاجتماعية. فمصلحة الفرد الشخصية أو الأنانية تتخالف ضروريا مع مصلحة المجتمع ورفاهيته لكن عندما يعمل بحوافز فردية ويبحث عن خدمة مصالحه فإنه ينتهي إلى نتائج تخدم أيضا المجتمع ككل ومصلحته الجماعية، "**روسو**" كان يعترض على هذا المفهوم ويعتبر أن مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع تتعارضان في النظام الطبيعي[2].

2-5- فكرة المجتمع الجديد في فلسفة روسو السياسية:

"**روسو**" كان "يشارك في السمة الأساسية التي تميز مثلا نظرية الدولة في مذاهب "**بودين غروشوس**"، "**هوبز**"، "**أوستن**"، إلخ...، والقائلة بأن الدولة توفر كالمؤسسة الأساسية في المجتمع وفي وظيفتها كوكالة استثنائية للقانون وغير محدودة في عملها، أداة ضرورية يستطيع بها الناس ذو المصالح المشتركة والمتنافسة أن يعيشوا معا بشكل عقلاني.

---

[1] سمير، أمين، إمبراطورية الفوضى، ترجمة: سناء أبو شقراء، دار الفارابي، ط2، 2003، ص121

[2] Philippe Raymand, et Stéphane Rials, Dictionnaire de philosophie politique, PUF, France 1996. P:92.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

– "**روسو**" لم يكن متفائلا باحتمال تحقيق مبد
الواقع يعترف بأن هذا المبدأ يتناقض مع إمكانات
اتجاها عاما شاملا في قوانين جميع البلدان إلى محاباة القوي ضد الضعيف، ولأن الأكثرية تضحي دائما للأقلية ومصالح الكوميونوته لمصلحة الأفراد، المساواة الاقتصادية التي قال بها "**روسو**" لم تكن بالتالي إيمانا عاطفيا بمساواة طبيعية بين جميع الناس أو امتناعا عن مواجهة وقائع بغيضة، إن "**روسو**" كان في الواقع يفكر بدولته المثالية بالمدينة الفاضلة، عندما كان يؤكد على مبدأ المساواة الاقتصادية، لأنه كان يعتبر هذه المساواة ضرورية لوجود صحيح لهذه الدولة". "**روسو**" كان ثوريا بالقدر الذي كان يرغب فيه إلغاء الامتيازات الأرستقراطية وسلطة الثروة، لكن عندما ننظر إلى هذا من زاوية تاريخية عامة نجد أنه لا يتضمن ثورة اجتماعية كما أصبحت، بقى في ما بعد بل بالأحرى استمرار الثورة السياسية أو إكمالها ضد النظام الاقطاعي[1].

هذه الخاصة أو التكوين الاجتماعي الذي أراده "**روسو**" في خلق المجتمع الجديد، دفع مجموعة من المفكرين من أمثال "**دوغوي**"، "**تالمون**"، "**بوبر**"، إلى تفسير نظرية "**روسو**" السياسية كنظرية تحول الفرد إلى "رقم في الدولة" وتدعو إلى" الكليانية السياسية"، ولكن هنا يجب أن نذكر أن "**روسو**" كتب كتاباته قبل ظهور هذه الكليانية الحديثة أو أي تجربة تعبر عنها. إن الوحدة الاجتماعية المتكاملة الجوانب المتراصة البنيان التي تكشف عنها هذه الكتابات هي نتيجة تلقائية تقريبا لمؤسسات سياسية يتغير قصدها السابق، وهو خدمة طبقات ومصالح أنانية إلى مؤسسات تربوية اجتماعية صالحة تكشف طبيعة الإنسان الفاضلة وتساعدها على ترجمة ذاتها في الواقع، أما الغاية فهي خلق مجتمع جديد تسوده الأخوة. [2].

2-6- فكرة المجتمع الجديد في الأدبيات الماركسية:

نظرية ماركس تنطلق من الفرضية القائلة أن حركة التاريخ تخلق في مجراها التاريخي الأوضاع الضرورية لتحرير المجتمع والحياة الاجتماعية من أشكال الاستعمار، والتسلط والقمع التاريخية بما تنطوي عليه من نتائج قد يكشف عن قدر من التناقض والغموض في كتابات "**ماركس**"، ولكن ليس هناك من شك أن هذه الكتابات تقول بغائية

---

[1] Resemblance, Nancy, Benthams the ory of modern stat, Havard university Press 1978, P: 33.

[2] **روسو، جان جاك**، تاريخ في العقد الاجتماعي، ترجمة ذوقان قرقوط ،دار القلم، بيروت. ص 129.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تحرك التاريخ وتتمخض عنها حركته، فتطور الم
التناقضات، ومن ثم الطريق المسدود التي تترتب
هذا المجتمع. "**ماركس**" كان يؤكد باستمرار أن ما يريد أن يقوم به هو التركيز على الاتجاهات والقوانين التي تحرك الواقع الاجتماعي التاريخي القائم نحو المستقبل، التركيز عليها وليس على هذا المستقبل أو بنية المجتمع الجديد، به كان يحمل ولا شك صورة عامة عن هذا المجتمع الذي كان يعمل له ويتوقع قيادته. ولكن لم يكن لديه أي تصميم دقيق له، إنه ركز جهوده على تحليل حركة صيرورة المجتمع الرأسمالي والنتائج النهائية التي تترتب عليها، ولكنه تجنب إعطاء أي تحديد مفصل لهذا المجتمع الشيوعي الجديد، هذا لا يعني إهمال فكرة المجتمع الجديد أو حتى تحولها إلى مرتبة ثانوية في الماركسية، ولكن كفكرة عامة تقتصر على الملامح الأساسية التي تميز هذا المجتمع وتبرز هويته الجديدة، أي كفكرة تتجنب تماما ترجمة ذاتها إلى صورة دقيقة مفصلة. [1]

ما ينبغي التأكيد عليه هو أن هذا النوع من الفصل الحضاري والجغرافي والثقافي غدا اليوم من قبيل المتعذرات ذلك أننا أصبحنا اليوم عاجزين عن رسم الحدود في عالم بلا حدود، والبحث عن مرجعيات، في فضاء بلا مرجعيات، وعن ألوان خاصة في عالم بلا ألوان جغرافية وتجارية وسياسية، ولكن أيضا بلا ألوان ثقافية.

إن ما يميز عالم اليوم، أي العالم وقد إكتسحته التقنية والإعلام هو غياب الإختلاف أي سيادة التبسيط والأحادية والتنميط الثقافي على الخصوص، كتب "**كونديراه**" تعمل وسائل الإعلام في خدمة توحيد تاريخ الكرة الأرضية، فهي تضخم وتوجه عملية التقليص، إنها توزع في العالم كله نفس التبسيطات والصيغ الجاهزة التي يمكن أن يقبلها مجموع البشرية ولا يهم أن تعلن مختلف المصالح السياسية عن ذاتها في مختلف وسائلها، فوراء هذا الاختلاف السطحي يسود روح مشتركة، يكفي تصفح الأسبوعيات السياسية الأمريكية والأوروبية، سواء أسبوعيات اليسار أو أسبوعيات اليمين، من التايم إلى شبيجل: فهي تملك جميعا ذات الرؤية عن الحياة في ذات الأبواب، في ذات الصيغ الصحفية ذات المفردات، ذات الأسلوب، ذات الأذواق الفنية، وفي نفس مراتبية ما تجده هاما أو ما تجده عديم الأهمية، هذه الروح المشتركة هي روح عصرنا". [2]

---

[1] **Abensour, Miguel,** la démocratie contre l'état, (Marx le moment machiavélien), éditions du Félin, 2004, Paris, France, P 43.

[2] عبد السلام بن عبد العالي، ضد الراهن، دار توبقال للنشر، ط1،2005 ص 22.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

لقد أصبحنا ننهل من ثقافة جارية نحو التو
عينها وننفعل الانفعال نفسه، أصبحنا موحدي المظ
ولا يمكن أن نستثني جهة أو بلدا يكون موجها للعبة متحكما فيها، واعيا بخفاياها حائكا لخيوطها، فكلنا في النمطية الثقافية سواء.

ليس الصراع اليوم إذا بين معسكرات سياسية ولا بين مناطق جغرافية، وبالأولى ليس بين آلهة الخير وشياطين الشر، إنه ليس حتى صراعا بين داخل وخارج، وإنما بين ثقافتين تتجسدان في الموطن الواحد، بل وعند الفرد الواحد، هما ثقافة الحداثة وثقافة التقليد، ذلك أن مواجهة الأخر غدى اليوم أيضا مواجهة مع الذات، لأن مظاهر الحداثة تتخذ اليوم طابعا عضويا وتهاجم التقليد في عقر داره.

إضافة إلى ذلك فإن طرفي الصراع/الحوار لا يشكلان اليوم طرفين قارين ساكنين جاهزين ويدخلان فيما بعد في مواجهة بينهما.

ذلك أن ثقافة الحداثة إنسلاخ دائم عن ثقافة التقليد، إنها حركة إنفصال دائبة نحو خلق شبكات مقاومة تحاول الانفلات عن التنميط وتسعى نحو خلق الفروق وإحداث الاختلافات.

ولا يمكن لهذه الشبكات أن تنصب من نفسها قوة تقف إلى جانب الخير فتعلنها حربا على قوى الشر، وإنما تتشابك في علاقة مع ذاتها، لذا فإن نقاط إرتكازها تغدو "باطنية" إفتراضا بأن كل ثقافة هي وعي ولا وعي، حداثة وتقليد، نمطية وإنفلات عنها.

تتشابك إذا في الحوار/الصراع عوامل متداخلة ويمتزج فيه اللاعقلاني بالعقلاني والماضي بالحاضر والوعي باللاوعي، والذاتي بالموضوعي، والباطني بالبراني، وكل ذلك من أجل نسخ خارج جديد، وإبداع ثقافة ما تفتأ تتجدد. [1]

3- تطور ظاهرة المجتمع المدني العالمي في الفضاءات العالمية:

إن لتنامي ظاهرة المجتمع المدني العالمي عدة دلالات يمكن حصرها فيما يلي:

1- إنها تعكس احتياجا حقيقيا على الساحة، للتفاعل بين قطاعات المجتمع المدني على المستوى العالمي، والانتقال من الإطار القومي للإقليمي، للعالمي، ففي مواجهة السياسات الاقتصادية الجديدة التي تروِّج لها مؤسسات التمويل العالمية، وتهميش قطاعات عديدة من

---

[1] **جلال أمين**، العولمة والهوية الثقافية والمجتمع التكنولوجي الحديث، المستقبل العربي السنة 21 العدد 234 (آب/أغسطس 1998). ص 37.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المجتمع، وفي مواجهة قضية الفقر وتدهور البيئة، الجنسيات.

يضاف إلى ذلك كفاح مؤسسات المجتمع المدني في كثير من دول العالم لتحقيق انتصارات في مجال حقوق الإنسان وفي تحقيق الديمقراطية، وقد أبرزت الممارسات أن العمل على النطاق المحلي والنطاق القومي أصبح غير كاف، وأن توفير المزيد من الفعالية لمؤسسات المجتمع المدني التي تناضل في هذا الاتجاه يأتي من الخارج ومن سياق ورحم حركة عالمية ضاغطة، إذن فتوسيع نطاق الكفاح من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان من شأنه أن يزيد من فعالية العمل الدفاعي على المستوى القومي. [1]

2- إن الدلالة الثانية المهمة لتنامي ظاهرة المجتمع المدني العالمي، هي بروز فاعلين دوليين جدد بخلاف الدولة، التي ظلت هي الفاعل الوحيد. هؤلاء الفاعلون الدوليون الجدد قد تمثلوا في المجتمع المدني العالمي، مؤسسات التمويل العالمية(البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية)، بالإضافة إلى الشركات المتعددة الجنسيات.

لقد أثر هؤلاء الفاعلون الدوليون الجدد، على المفهوم التقليدي لسيادة الدولة، وانتقصوا من قدراتها المطلقة على صنع السياسات وصنع القرار، فالمجتمع المدني العالمي الذي يدافع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، يؤثر في قضايا ممارسات قومية اعتادت أن تكون قضايا داخلية، أصبح هناك "تدويل" أو "عولمة" لكثير من القضايا التي تدخل ضمن النطاق القومي والسيادة الداخلية للدولة، فصدور تشريعات داخلية مجحفة أو قاهرة للمجتمع المدني القومي في نطاق دولة ما، يتحول إلى قضية عالمية وقضية رأي عام عالمي، تحد بلا شك من الممارسات المطلقة للدولة، ومن مفهوم السيادة بالمعنى التقليدي. [2]

3- الدلالة الثالثة لنمو ظاهرة المجتمع المدني العالمي، هو إبراز المواقف المتنوِّعة- غير المتجانسة- للمجتمع المدني العالمي. فعلى الرغم من الإجماع حول منطلقات قيمة كإحترام حقوق الإنسان والديمقراطية فإن مواقف المجتمع المدني العالمي من قضية التغيير، وبالتالي من الحكومات، هي قضية متغيرة، فهناك قطاع من المجتمع المدني العالمي ممكن أن نطلق عليه بأنه" توافقي" يعمل من أجل تقوية المعايير والقيم السائدة، وهناك قطاع آخر" إصلاحي" يعمل على إصلاح النظام القائم دون تحدي هياكله، وهناك قطاع ثالث" راديكالي"

---

[1] أماني قنديل، المجتمع المدني العالمي، مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2002، ص 31.

[2] ليث الزبيدي: المضامين السياسية – الاجتماعية للنظام الدولي الجديد، بيت الحكمة، بغداد، العراق، 1997. ص 20

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

يسعى إلى تحقيق التغيير والانتقال الشامل. إذن مف
للموقف من التغيير وأيضا وفقا لعامل التنوع الثقاف
الحكومات أحيانا صدامية وأحيانا توافقية، وهو ما يثير قضية تأثير المجتمع المدني العالمي على الدولة، فهل هذا التأثير يتجه نحو إضعاف الدولة أو تقويتها ؟ والإجابة تختلف باختلاف موقع ومكانة الدولة في النظام العالمي، وباختلاف توجهات حركة المجتمع المدني العالمي.[1]

4- الدلالة الرابعة لنمو ظاهرة المجتمع المدني العالمي، إفراز سمات مرحلة انتقالية يشهدها هذا المجتمع المدني العالمي:

أ- السمة الأولى هي النتائج الغامضة للتحول، ويقصد بها أن فعاليات مؤسسات المجتمع المدني العالمي وقدرتها على إحداث تغيير في مضمون السياسات وفي قيم ومنطلقات المؤسسات العالمية ومنظمة الأمم المتحدة، لا يمكن التنبؤ بها بشكل يقيني، "فوجود فاعلين جدد في اللعبة السياسية الدولية لا يعني تغيرات أساسية في السياسات والمجتمع المدني العالمي يسعى إلى أن يغير افتراضات ومنطلقات سياسات عالمية".[2]

ب- السمة الثانية التي ترتبط بالأولى هي الترتيبات المؤسساتية المختلفة التي تبناها الفاعلون الدوليون الآخرون للتكيف مع الفاعل الجديد، وهو المجتمع المدني العالمي.

فالدولة كفاعل رئيسي تراجع أوضاع وتشريعات وقوانين حاكمة تمس المجتمع المدني في كل قطاعاته، واتخذت بعض الدول ترتيبات مؤسسية للتفاعل مع هذه الظاهرة المتصاعدة من مجالس ولجان تشاورية، كما اختلف مضمون الخطاب السياسي الرسمي تجاه هذه القوى الجديدة فقد اتضح للدولة بجلاء أن قطاعات المجتمع المدني التي تتفاعل على المستوى العالمي، قادر على أن"تهز أركان شرعيتها أمام العالم" والمثال الذي يمكن أن نسوقه يأتي من كفاح منظمات حقوق الإنسان على المستوى العالمي، فمساس الدولة بحقوق الإنسان الأساسية في أيّة دولة، وفي إطار التطور التكنولوجي في الاتصال، من شأنه في اللحظة ذاتها أن يكون مكشوفا أمام العالم، وهو ما يعرض الدولة لضغوط كثيرة تمس مصداقيتها وشرعيتها، نفس الأمر يحدث ويمس مفهوم السيادة التقليدية للدولة فيما يتعلق بإصدار تشريعات تمس

---

[1] قنديل أماني، المجتمع المدني العالمي، مطبوعات مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2002. ص 46

[2] الليث الزبيدي: المضامين السياسية – الاجتماعية للنظام الدولي الجديد مرجع سبق ذكره، ص21.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

حريات أساسية للمجتمع المدني، إذن الدولة كفاعل اتخذتها مؤسسات تمويل عالمية كالبنك الدولي وص

ج- السمة الثالثة للمرحلة الانتقالية التي يمر بها المجتمع المدني العالمي، هي توسيع" أجندة " القضايا، فقد أسهم المجتمع المدني العالمي والحركات الاجتماعية في اتساع نطاق أجندة القضايا ذات السمة العالمية، المطروحة على جدول أعمال الدول ومؤسسات التمويل العالمية والأمم المتحدة، مثال ذلك قضايا " **الجندر**" أو النوع، والبيئة، والتنمية الاجتماعية، ومكافحة الفقر. وقد تجاوبت الأطراف الدولية الفاعلة مع المجتمع المدني العالمي الذي قام بدءًا من التسعينيات في القرن العشرين بضغوط شديدة لتوسيع أجندة القضايا العالمية، خاصة ذات الانعكاسات الاجتماعية، وأحد النجاحات التي أحرزها المجتمع المدني في الدول النامية، ما تعلق بالآثار الاجتماعية لسياسة الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، وآثارها السلبية على الفئات الهشة. [2]

د- السمة الرابعة لهذه المرحلة الانتقالية، هي اختلاف دوافع الأطراف الدولية، وعلى سبيل المثال، فإنّ المؤسسات العالمية تتجاوب مع المجتمع المدني العالمي بهدف تحييد المعارضة، وضمان مشاركة قطاعات من المجتمع المدني في تسيير مشروعاتها، أو الإسهام في تنفيذ البعض منها وأحيانا ما تقوم مؤسسات التمويل العالمية بتوظيف ضغوط المجتمع المدني بشأن إحدى القضايا للضغط على الحكومات لترشيد سياساتها (مكافحة الفساد وتحقيق الإنفاق الرشيد أو المسؤول)، دوافع وضغط المجتمع المدني العالمي لها أهداف هي الأخرى، فهي تسعى إلى الشراكة في صنع السياسات وفي عملية التنفيذ، وهي تسعى للضغط بأن تأخذ هذه السياسات في اعتبارها قضايا مثل حقوق المرأة وانعكاسات السياسات الاقتصادية عليها، والفقر والتنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان، في أحيان أخرى تقوم الدولة بتوظيف ضغوط المجتمع المدني لتجميد قرارات أو سياسات مؤسسات التمويل العالمية (من ذلك التدرج في سياسة الإصلاح الاقتصادي والخصخصة لتجنب المعارضة). بإيجاز فإن الأطراف الدولية

---

[1] **سلزر، مورتمر**، النظام العالمي الجديد، حدود السيادة، حقوق الإنسان، تقرير مصير الشعوب، تر: صادق ابراهيم عودة، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، الأدرن، ط. 2001. ص13.

[2] **Hassner, Pierre,** la thèse du « choc de civilisation » et une vision fausse de l'avenir de l'homme, in (le nouvel état du monde) sous la direction de serge cordellier, édition la découverte, Paris, France, 1999 P 67..

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الفاعلة كل منها لها أهداف، وقد يوظف المجتمع ا
على تحييده، فالأجندة متصارعة.[1]

هـ- الانعكاسات المختلفة على الدولة، هي السمة الأخيرة للمرحلة الانتقالية التي يمر بها المجتمع المدني العالمي، فالأمر الذي لا شك فيه هو أنّ تصاعد أو نمو الفاعل الجديد- وهو المجتمع المدني العالمي- من شأنه أن يكون له آثار على الدولة ودورها التقليدي كممثل وحيد للسكان، وهنا فإن إحدى الدراسات الجادة في هذا الموضوع تصل إلى أنه في هذه المرحلة الانتقالية يصعب الجزم أو التنبؤ باتجاهات عامة. "فالقول بأن المجتمع المدني العالمي يضعف أو يقوِّى من دور الدولة هو قول مضلل"..[2]

لعل أبرز ما نخرج به من تحليل دلائل نمو ظاهرة المجتمع المدني العالمي هو أن الدولة لم تعد الفاعل المهيمن الوحيد، وإنما برز إلى جانبها فاعلان دوليان آخران مثل الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات الاقتصادية الكبرى، واللذان استقطبا كثيرا من الاهتمام الأكاديمي والعملي. إلى جانبهما كان المجتمع المدني العالمي، الذي بدأ خلال سنوات العولمة كرد فعل دفاعي احتجاجي ضد طغيان الدولة وضد طغيان قوى المؤسسات الاقتصادية العالمية. إن منظمات المجتمع المدني هذه" تسعى لتعبئة الموارد والقيم للأغراض الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وأحيانا الثقافية". والعولمة خلقت مساحة سياسية عالمية للمجتمع المدني، من خلال خلقها توافقا حول قيمة الحريات، وإسهامها في تعميق الوعي العالمي، وخلق نخبة عالمية.

4- بنيات النموذج العالمي الجديد و أفاقه:

يرى البعض أن النموذج العالمي الجديد سيتسم بستة سمات، لو استطاعت قوى التقدم أن تنتصر على قوى الرجعية على المستوى العالمي وهي:

1- التسامح الثقافي المبني على مبدأ النسبية الثقافية في مواجهة العنصرية والمركزية الأوروبية و الغربية.

2- النسبية الفكرية بعد أن تنتصر على الأخلاقية الإيديولوجية.

---

[1] يحيى اليحياوي، الارهاب وأممية الاحتجاج على العولمة، منشورات عكاظ، الرباط، يونيو 2002.، ص 23

[2] عزمي بشارة ، "المجتمع المدني(دراسة نقدية)، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 83.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

3- إطلاق الطاقات الخلاقة للإنسان في سياقات د
على أساس محاولة صب الإنسان في قوالب جامد
4- العودة إلى إحياء المجتمعات المحلية، و تقليص مركزية الدولة.
5- إحياء المجتمع المدني في مواجهة الدولة التي غزت المجال العام ولم تترك الا مساحة ضئيلة للمجال الخاص.
6- التوازن بين القيم المادية و القيم الروحية والإنسانية[1]

5- مفهوم صراع الحضارات وإشكالية الحوار:

صراع الحضارات هو الغطاء الذي يكشف صراع المصالح، ونهاية التاريخ هو التشريع للرأسمالية كأخر مرحلة من مراحل تطور البشرية.

"صراع الحضارات" المقصود منه أن الصراع بين المعسكرات وبين الأيديولوجيات والنظم السياسية، الإشتراكية والرأسمالية، الشرق الغرب، الشمال والجنوب، الأغنياء والفقراء، المركز والمحيط، الاستعمار الجديد وحركات التحرر الجديدة، قد انتهى لصالح طرف واحد هو الطرف الأول، فقد كان الطرف الأقوى وعلى الطرف الثاني أن يعترف بالهزيمة. [2]

أما "نهاية التاريخ" فتعني إيقاف الزمان، وإكتمال التاريخ، وتحقيق النبوة وقد بلغت نظرية نهاية التاريخ" أوجها في القرن الماضي عند هيجل في ألمانيا إعتزازا بالروح الألماني وبدولة بسمارك الموحدة وكانت تلك النهاية قد تحققت من قبل في "الثورة الفرنسية" وقد لا تعني "نهاية التاريخ" الإنتصار بالضرورة، فقد لاحظ فلاسفة التاريخ في الغرب أن القرن العشرين هو نهاية الغرب ولما كان الغرب هو التاريخ، والتاريخ هو الغرب، فقد إنتهى التاريخ في "أفول الغرب" عند "**شبنجلر**"، و"إفلاس الفلسفة" عند "هوسرل"، و"قلب القيم" عند "شيلر"، و"الغرب في قفص الإتهام" عند "**راسل**"، و"الغرب مصادفة" عند "**جارودي**"، و"موت الإله" عند "**نتشه**"، وفي حضارات أخرى قد تعني "نهاية التاريخ " في الغرب "بداية التاريخ" تاريخ إفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية في دورة حضارية جديدة للشعوب التاريخية ممثلة في

---

[1] السيد ياسين، العولمة وانعكاساتها على الوطن العربي، قضايا استراتيجية، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، السنة الثالثة، العدد 17، 1998، ص ص6-7

[2] السيد ياسين وآخرون، حوار الحضارات، سلسلة محاضرات حوار الحضارات، دار السلام، مصر، ط1، 2004. ص ص 54، 55,

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

حركات التحرر الوطني، وفجر النهضة العربية و وريح الشرق. [1]

وتعني "العولمة" بالمفهوم الجديد نهاية عصر الاستقطاب، وبداية العالم ذي القطب الواحد، تحت شعار "العالم قرية واحدة"، إقتصاديات السوق، مجموعة الثمانية، الشركات المتعددة الجنسيات، ثورة المعلومات، الثورة التكنولوجية الثانية، نهاية الأيديولوجيات، ويعني "الحكم" Gouvernance نهاية الدولة الوطنية، وأنها في حاجة إلى إدارة عليا من موظفي بنوك قادريين على تحويل الأموال من الداخل إلى الخارج، فالبنك الدولي وصندوق النقد وإتفاقية "الجات" و الأمم المتحدة كلها حكومات بديلة عن الحكومات الوطنية. فلا جمارك ولا حدود ولا حماية، فالأحلاف موجودة، وقوة الولايات المتحدة منتشرة في كل مكان تدخل كل العصاة والنشاز إلى بيت الطاعة.

لا يتعلق الأمر بصدام الحضارات والديانات، فالأمر يتجاوز بكثير الإسلام وأمريكا اللذين يتم إختزال الصراع فيهما لإعطاء الوهم بحدوث صراع يخدم ويبرر العولمة المنتصرة أكثر مما يعمل على تفويضها، بهذا المعنى نستطيع الحديث عن حرب عالمية، ليست الثالثة، ولكن الرابعة، وهي الحرب العالمية الوحيدة الحقيقية بسبب أنها تتخذ من العولمة ساحة ورهانا لها. خضعت الحربان العالميتان لمنطق الحرب التقليدية، وضعت الأولى حدا لهيمنة أوروبا وللعهد الإستعماري، والثانية حدا للنازية، أما الثالثة –أي الحرب الباردة– فقد وضعت حدا للشيوعية، وبتوالي هذه الحروب كنا نتجه تدريجيا نحو بناء نظام عالمي جديد، أما الآن، فإن هذا الأخير الذي إكتمل نظريا يوجد في مواجهة مباشرة مع هؤلاء الرافضين القابعين في قلب النظام ذاته.

بهذا المعنى تسكن هذه الحرب الرابعة في جذر كل نظام عولمي أحادي، والإسلام ذاته إذا ما هيمن سيحَّول المقاومة والحرب ضده لأن العالم في العمق هو من يحرض على المقاومة ضد النظام، كيفما كان (كنظام العولمة الآن). [2]

---

[1] صاموئيل هانتغتون" وآخرون، الـــغرب وبقية العالم بين صدام الحضارات وحوارها، مركز الدراسات الإستراتيجية: والبحوث والتوثيق، بيروت، 2000 ص 29.

[2] جان بودريار، الفكر الجذري: أطروحة موت الواقع: تر: منير الحجوجي وأحمد القصوار، دار توبقال للنشر، المغرب، ط1، 2006. ص 62.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

لقد أدى إنتهاء الحرب الباردة إلى ظهور الم
هذه الحرب من الإسلام، وقد عبر عن هذه المخاو
"صراع الحضارات"، إذ قال: "إن الغرب سيدخل في صراع مع الحضارات التي تختلف في قيمها وفي مصالحها مع الحضارة الغربية"[1] وأوصى بالحفاظ على التفوق العسكري الأمريكي ودعمه خاصة في شرق وجنوب غرب أسيا التي تعد المركز الرئيسي للدين الإسلامي.

والواقع أن رؤية "**هينتغتون**" تتناقض مع رؤية أحد المفكرين المسلمين البارزين وهو الدكتور "**حسن الترابي**" الذي قال في حواره بمركز دراسات الإسلام والعالم في فلوريدا سنة 1993: "إن المستفيد من النظام العالمي القائم إقتصاديا وسياسيا وتكنولوجيا وعسكريا سوف يجدون أن الإسلام يمثل تحديا لهم لأنه يدعو إلى العدل، ولن يسمح المسلمون بوضع العالم كله في بوتقة واحدة أو في نظام سياسي أو اقتصادي واحد".

فمن منطلقات إنسانية يجب علينا السماح بمزيد من التعددية والحرية والتنوع، وأن نصل من خلال الحوار والتفاعل إلى التعاون.[2]

إن نظام عالمنا يجدّد الدم في أوعية الحضارات القديمة الحديثة، المسألة فيها نظر إذن، لأن نظاما منقولا على ظهور البارجات العابرات للقارات يتم تعميمه على الأقاليم والبلدان والقارات المختلفة الثقافات والتراث والمعتقدات واللغات والأعراق... الخ. لكن كيف يتمنى الناقل والمنقول إليه الحوار والمحافظة على الخصوصية؟ وكيف للمغلوب أن يقبل بالخيار الاستراتيجي للقوة الغالبة، ويتخذ من خطابها مرجعية بنائية .

إن أية أمة تبحث عن تكاملها القومي تعجز عن تحقيقها في ظل العولمة وذلك بسبب طبيعة المنهج العولمي القائم على مبدأ التفكيكية في أنماط البنى وأشكال العلاقات وتعددية الوحدات...الخ، فالعولمة تعمل على توصيف بنى الذات عن طريق مبدأ العزل والفصل. فتجعل من الثقافة حالة شذة بمعزل عن حالة الواقع الاقتصادي، وأن المشهد الديني لا علاقة له بالواقع السياسي أو السلطة الزمنية وجعل سلطة الإعلام حرّة، لا تضبطها قيود سياسية أو

---

[1] نفس المرجع.

[2] أحمد يوسف، مستقبل الإسلام السياسي، وجهات نظر أمريكية، المركز الثقافي العربي، المغرب، بيروت، ط1، 2001، ص 148.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

اجتماعية أو إيديولوجية أو روحية أو أخلاقية...الـ
والوشائجية في الذاتية الواحدة المزعومة أية حقيقة
تمثله قوة كونية بمثابة النواة والبقية منظومة تدور في فلكها المحدد أشبه بنواة الذرة وحولها الالكترونات سابحة في فضاء المشروع الكوني الشمولي، وأن الأمن الدولي ليس إلا أمن القوى الغالبة التي تخفي وراء سترها طمعا في الحفاظ على أمنها الاقتصادي وعلى مصالحها الإقليمية، ومن حيث أنها لا تقبل أية تكتلات تشكل قوة ثنائية أو ثلاثية تعارض قوتها الأحادية المتمركزة. [1]

لكن ما المعنى الجديد لحوار الحضارات إذن ؟ ولأي سبب ينشب ؟ وما هي دلالات التلاقح والتواصل الحضاري ؟ وأين العالم النامي والفقير في خضم هذا الجو الجديد الذي يسوق الدنيا إلى عالم العولمة الباهت المتمثل بنظام عالمي أحادي الجانب ؟ !

لا يعقل البتة أن العولمة مشروع كوني يفضي إلى التعددية الأنموذجية، يؤثر ويتأثر، فهو على عكس ذلك أنه منهج ابتلاعي لكل ما هو ثابت من الأصول وما هو متحرك من النشاط الإنتاجي والإبداعي عبر حركة التطور التاريخي، إنما عولمة بين قوتين متنافرتين، قوة رأس المال الاستثماري المهيمن،وقوة الأصولية التي تفرض الهيمنة على مقدرتها ومعتقداتها ومقدساتها وتراثها وهويتها.

إن الحضارة الظالمة تزول كما يراها "**ابن خلدون**" في مقدمته: " الظلم مؤذن بخراب العمران ". وإن دل هذا على شيء ما فإنما يدل على أن عالمنا ما يزال يحمل في بناه نزوعا بدائيا أو وحشيا يقابل الوجه الحضاري الراقي الذي يمتاز به.فهناك الفكر الأمريكي يزاحم الفكر الأوروبي لإمكان إزاحته وتجريده من سيادته، ونعته بالفكر القديم أو "أوربة القديمة". [2]

خاصة بعد زوال الاتحاد السوفيتي وإنتهاء الحرب الباردة، ثم بدأت ظواهر الصراع الحضاري والثقافي الأوروبي–الرأسمالي العالمي،وزوال الصراع الحضاري الرأسمالي–

---

[1] منير الحافظ، منهج العولمة اللا منطقي، تشخيص جمالي في بؤس العولمة، دار الفرقد، ط1، 2005، دمشق سوريا، ص 55

[2] الخيري، زينب، فلسفة التاريخ عند ابن خلدون، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة 1989، ص 17

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الاشتراكي، وظهور شكل آخر من الصراع الرأسمالي العولمي.[1]

يقول "**هينتغتون**": " في الحقبة القادمة يمثل صراع الحضارات الخطر الأكثر تهديدا للسلام العالمي، وبالتالي فالضمان الأكبر ضد حرب عالمية هو إقامة أو تأسيس لنظام عالمي يحفظ التضامن بين الشعوب ويقوم على تساند الحضارات بدلا من تصادمها".[2]

إن تفكيك اللحم المكونة للثقافات القومية والاقتصادات القومية، والروحانيات القومية، والحدود القومية، ليست إلا تمزيقا للنظريات العلمية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية،بغية تأسيس نظام اقتصادي كوني تحكمه علاقات عالمية، ويقول كل من "**بول هيرست**" و"**جراهام طومسون**: " إن التعددية التي تتيح مجالا مستمرا لمختلف النماذج القومية ضرورة حيوية للتعاون العالمي في مجال التحكم."[3] فسياسة إفشال الدولة القومية إذن هي أحد أبرز المناهج الاستراتيجية للفكر الرأسمالي الذي ما فتئ يؤجج سعير الخلافات السياسية ويزيد من حمأة المعارضة على نظام الحكم، فيثير صراعات معقدة بين قوى الفصائل المعارضة أو المتحاربة والسلطة، فتتصاعد ظاهرة العنف، وما تلبث حينا أن تسوق هذه القوى إلى حرب أهلية، وتتوسع دائرة العداء العرقي أو الطائفي أو الديني أو اللغوي بين شرائح المجتمع الواحد، فتزداد هوة الخصام بين قوى النظام وقوى الشعب، ويأتي ذلك طمعا بثروات هذه الدول وبمواقعها الإستراتيجية. لقد اتهم الفكر العولمي المتطرف ظاهرة المحافظة عند البلدان الأكثر تقليدية بأنها خرق فاحش لناموس التحديث، وأنها لا تقضي إلا إلى صدام حضاري من حيث أن كل صدام هو مجابهة قائمة على العنف، وأن كل عنف هو إرهاب بكل صورة، وتخلص إلى نتيجة هي أن المحافظة إرهاب بحد ذاتها.

إن العولمة ليست هي سياسة تنظيم لحياة دائمة، وإنما هي خلق فرصة حياة مرحلية، وقد تتعارض مع القيم الأشد قدسية، فالصراع يرتقي إلى صراع قيم، والدفاع عنها يدخل هذه القوى المتصارعة في قفص الاتهام والمساءلة والمعاقبة...الخ [4].

---

[1] المرجع السابق، ص 56.

[2] هنتغتون، صموئيل، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي مرجع سابق ذكره، ص 128.

[3]: بول هيرست وجراهام طومبسون، "ما العولمة "، تر، د. فالح عبد الجبار–عالم المعرفة، العدد 273/ص 283.

[4] منير الحافظ، منهج العولمة اللا منطقي، تشخيص، جمال في بؤس العولمة، مرجع سبق ذكره، ص 62.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إن الفكر العولمي يزيد من العنف ويساعد ع
الساحة الدولية، وإذا كان هذا الفكر يشجع على الت
يشجع على التفوق (الطبقي)، ومن ذا تتوسع دائرة التنافس الطبيعي، ولا جرم في أن هذه الممارسات لا تستطيع أن تقي أو تحصّن الفكر العولمي نفسه من تحديات حتمية الصراع، و ليست قادرة على إلغاء ظاهرة الصراع طالما هناك فئة تسوس مقدرات القوة الاجتماعية المنتجة على مختلف الأصعدة، ويخطئ من يتصور أن العولمة تذيب الطبقات تحت ذريعة الحرية والمساواة و الرفاه لسائر المجتمعات البشرية، في الوقت الذي تسود حياتنا الإنسانية أشكال مختلف من الاستغلال للموارد والقوى المنتجة من قبل فوق مستثمِر وتحت مستثمَر، إنها مجرد أكذوبة واهية، إنها مجازفة وعناء يقود البشرية إلى هاوية العدم، إنها التغريب في أقبح صوره. إن معظم الإمبراطوريات العظيمة عبر التاريخ البشري قد آلت إلى انهيار عندما خرجت عن قوانين حركة التاريخ الإنساني الخاضع لأعم القيم الأخلاقية والجمالية في بناء عالم مأمول يسود فيه الأمن والسلم والعدالة والسيادة والمساواة. إن العالم السعيد الذي ما فتئت العولمة تحمّله للشعوب إنما هو ضرب من العبث المنظم العاجز الذي يجعل من الدول وشعوبها أشبه بزوارق ورقية تتقاذفها أمواج العولمة العاصفة في بحور التيه.

وعليه تصبح أكذوبة صراع الحضارات أطروحة كاذبة في بدايتها، تريد أن تعصف بالدول القومية من أجل خلخلة نظامها، والمساس بأمنها فقط لا غير.

6- الحـــــرية بين الوهم والحقيقة في فلسفة المجتمع الجديد:

يرى الفكر العولمي أنّ تعقيل الواقع يتطلب بالضرورة نسف الحياة التقليدية وتفكيك بناها لتحديث العالم والتحرر من عفوياته وإرهاصاته وفوضاه عبر خيارات لا محيد عنها، والسعي إلى تحويل الهوية الجماعية إلى هوية عالمية، لكن شريطة أن يظل الفرد هو الهدف المبتغى الحقيقي لنزعة التحديث، والذي يتولى بدوره مهام تحديث الموارد والطاقات والأفكار والثقافات والعلوم والقيم وتحويلها إلى قوة رأسمال عالمي له معاييره ونظمه وعلاقاته الارتباطية في المنظومة المشتركة لعموم القوميات والأقاليم المتقاربة، فالتعقل الواعي متسارع هنا في إدراك لحظات الراهن بوصفها انتقالا إلى لحظات جديدة تنفصل كليّا عن موضوعات عالمها القديم، وعن كل ما يثير مخاوفها إزاء مستقبل مجهول. إن هذا التعقيل ليس إلا محض خيال وهمي، ومجرد هواجس يعانيها الفكر العولمي، متوهما أنه الوحيد الذي

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

يكفل بناء العالم الراهن الجديد، والبدء في إحداث وتقريبنا من اللحظات النهائية للتاريخ. طبيعي أن العولمة من ذاتها لذاتها، في حين أنها لا تشمل الوعي التاريخي بكل لحظاته الراهنة أو الماضية، وليست لديها أية رؤية واضحة للأزمة. إذ ترى زمنها الراهن، وتفصل الأزمنة عبر المراحل، ولا تقر بتناسلية الأزمنة، وتعتبرها مستقلة عن بعضها، ولا توجد أي روابط بينها.[1] أي بين الدول الفقيرة والغنية.

إن بلدان العالم الثالث الغني بالثروات واستثماراته في المضامير الاقتصادية والعلمية والصحية والثقافية...الخ، فقيرة ومستوى معيشة الفرد تحت خط الفقر، أما الدول الكبرى المستثمرة عبر شركاتها العملاقة لتنمية وتطوير البلدان الفقيرة هي الغنية والقوية والمتحضرة... مفارقة صارخة بين قوى بل شعوب غنية ناهبة وشعوب فقيرة منهوبة، إنها معادلة تشبه الأمس معادلة قائمة على أمد التاريخ. إن سلب الوعي الأخلاقي والجمالي قي سيرورة التعامل الإنساني سواء في العمل المنتج، أو في علاقات العمل يشكل مفارقة بين القوى المنتجة وأرباب العمل وهذا ما ندعوه بالصراع المعياري ما بين القيمة المادية وفضلها المالي والقيمة الأخلاقية وفضلها الروحي، والعولمة التي ترى في تحرير الإنسان من رقبة الاستبداد السلطوي والعقائدي ورأسمالية الدولة، والتقاليد الاجتماعية ونزعة الغائيات والماورائيات والمبادئ التي تقمقمه في أيديولوجيات جامدة...الخ، هي القيم المثلى التي ترى فيها واجب على الشعوب تمثلها وتطبيقها، وهي القوة الديناميكية المحركة للعقلانية الاجتماعية بوصفها تجربة تاريخية من طراز جديد، تقوم على العلمانية التقنية والمعلوماتية الراقية، وتسمح بتوزيع السلطة على الفئات والشرائح الاجتماعية المتعددة الاختصاصات والمسؤوليات المستقلة.[2]

على أية حال، تظل الأسس المعيارية للفكر العولمي مبهمة، وأن الوسائل والأدوات التي تستخدم في قيادة المجتمع والاقتصاد والسياسية والقضايا الروحية لا تتسم بالمصداقية، ولا تخولها لئن تضطلع بمهامها التاريخية وفقا لأسس نقدية واقعية حقة تعي الواقع الموضوعي

---

[1] عبد العزيز السعيد وآخرون: النظام العالمي الجديد الحاضر والمستقبل، عبر مفاهيم السياسة الدولية في المنظور العالمي، تر: نافع أيوب لبس: منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 1999، ص 104.

[2] ولد أباه، السيد، اتجاهات العولمة، إشكالات الألفية الثالثة، المركز الثقافي، الدار البيضاء بيروت، ط1، 2001، ص 104.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

لمجمل الخصوصيات التي تُكرهها على الاحتذاء ب
المستويات الأخلاقية العليا تحتاج بالضرورة إلى ن
متناغم مع الذات الفردية والاجتماعية. ويؤكد موجودتيها، أما التعبير عن حقيقة محتوى الذات من خارج الذات فهذا تعبير عن تشيؤ الذات وتحويلها إلى آلة أو سلعة أو راس مال بحث، والفكر العولمي على ما يبدو لنا لا يقبل الحوار لامكان تسهل فهم الذات لنفسها سواء من داخلها أو خارجها، وجعل هذا المغاير القادم يعي قدسية الخاص ويحترم موجوديته، ودور العام الأكثر شأنا إزاء ما تمليه مسألة ضرورات العلاقة مع الغير.

يتوجب في الفكر العولمي أن تتوافق القيم والأفكار مع المصالح المضطلع بها ودمج كل التطلعات والتوجهات السياسية والثقافية والفنية والتقليدية تحت إرادة القوة، فالفرد له أن يعلو على إرادة الدولة والمجتمع، لأنهما كيان واحد يعمل من أجل تحقيق مصالح الفرد وحاجاته وتطلعاته وحريته، وتعزيز نظامه وتطبيق قوانينه المعمول فيها بغرض تنظيم المجتمع وسياسته بالشكل الأفضل. أما فيما يتعلق بالمفهوم المرتكز على الكوننة بهدف ألسنة البشر وتحقيق سعادتهم هو ما يشغل الفكر البشري منذ آماد سحيقة، إلا أن جملة الأفكار لم تلامس حقيقة معاني الحرية والسعادة أو معالجتهما أو اكتشاف قيمها المعيارية وحتى ما طرحه الفكر العولمي الحديث الذي رأى في أن كل فرد يبحث عن شروط سعادته بوصفه إنسانا يتوافق مع سائر الكوائن، وأنه الأثمن والأرقى في حياتنا.[1]

عند الرجوع إلى التجارب الماضية والتدقيق في مشهدياتها نجد أن العولمة أخلاقية وجمالية مجربة لأزمة سلفت، وأن ما حدث في الحادي عشر من أيلول لم يكن حدثا تاريخيا بالضرورة، وإنما تم استحداثه وإقحامه في سيرورة التاريخ، إذ تبين أن ما حدث ليس إلا لعبة مصالح، فالفكر العولمي يجهد بحمية من أجل خلق وصياغة و تركيب عالم وإنتاجه من جديد بيد أنه من حيث لا يدري ينساق نحو تفكيكية تاريخية، فيختلق فكرة ويمارسها في اللحظة الراهنة، لكنه يتحول إلى الضفة الأخرى دون إرادة منه فيروح في ذبذبة لا تقف عند حدود تاريخية ثابتة تركن إليها الشعوب لكي تتعامل وفقها.[2]

---

[1] Wolton, Dominique, L'autre mondialisation, Flammarion, Paris, 2004 p211

[2] منير الحافظ، منهج العولمة اللامنطقي، مرجع سبق ذكره، ص 123.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

برزت ظاهرة الحرية كنزوع تعبيري روحي تعبيرية بدائية عن الوعي المحكوم بمشروطية النا الحرية المسنونة التي صارت معيارا أخلاقيا ثابتا مقدسا، وحكمة مرجعية وتشريعا لا يمس كونها صادرة عن العقل الفوقي المتجلي، إن المتناقضات التجريبية تبرز علنا الإشكاليات المنهجية للفكر العولمي اللا نمطي الذي ما برح يضع لنفسه عراقيل ويختلق إشكالات ومآزق مماثلة لانسياقه صوب اليأس التاريخي، والحرية هي أهم المشكلات التي تظل عالقة وملازمة له.

يتلقى الفكر العولمي مع أفكار "هوبز" و"سميث" اللذين يريان في أن ما يحرك الفكر هي نزعة الحرية، وأن حرية الفرد هي التي تكوِّن حرية المجتمع،أما العلاقة الأخلاقية فإنما هي مجرد مشاعر إنسانية قائمة على حالة من النزوع النفسي والعاطفي والذهني في عملية الإنتاج الطبيعي والاجتماعي والعقلاني، والعلاقة النفعية هي التي تمثل العلاقة الأخلاقية بحد ذاتها على عكس ما رأته الماركسية في أن تاريخ الأفراد هو تاريخ تميزهم داخل المجتمع، أما "سميث" فتصوره التنويري يتطلع إلى عقلنة الفردية (الأنانية) ودمجها في العلاقة الأخلاقية المتبادلة في البناء الاجتماعي، وحسب رأيه: "أن الانطلاق من المنفعة الفردية لكل فاعل فرد ينظم المصلحة العامة في النهاية ".[1]

ليست الحرية الفردية مشتقة من حرية الأفراد، ولا حرية الأفراد مشتقة من حرية المجتمع، فكل جوهر حر أو روح حرة لهما مستوياتهما وفوارقهما وتنافراتهما وإرهاصاتهما، وأن الحرية الشخصانية ليست خصوصية المجتمع في حد ذاته، فالناظم المشترك الأعظم هي الحرية المملوكة للأحكام الأخلاقية موحدة الجوهر في مبناه ومعناه وقراراته وتطبيقاته ويمثل واجبا اجتماعيا عاما يخضع له الأفراد والمجتمع برمته، أما في الفكر العولمي فإنه يرتد إلى الرؤية التقليدية لفلاسفة اليونان القدماء الذين يرون أن الإنسان حر الرغبة وحر في تحقيقه الحاجة، وعلى ضوء هذه الحرية يمكنه إصدار الحكم لتحقيق أهدافه، وانطلاقا من هذه المفاهيم لا يلتزم العقل العولمي بنظام أخلاقي شمولي كما هو معروف عن أنساقه المنهجية، ولا يتسم بطابع قيمي أو حكمي، وإنما تجد حرية النخبة هي التي تحدد على ضوء الرغبة أو الحاجة حرية الأفراد أو المجتمع، فمن الخضوع إلى قانون

---

[1] عزمي بشارة ، "المجتمع المدني(دراسة نقدية)، مركز دراسات الوحدة العربية، ص97.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أو حكم الحاجة والرغبة التي تحركها قرارات النخ
يعد القرار الذي يصدر عن الإنسان حر، ولكونه
وتتحقق حريته عند تلبية الحاجة أو توفرها، لهذا تخضع حرية الفرد أو المجتمع لتحكم الحاجة وحرية النخبة، مما خلق انعظاما في الفكر المجتمعي، أفرادا وجماعات وأحزابا وطوائف ومثقفين وفنانين ومفكرين...الخ.[1]

إن شروط تطبيق الديمقراطية(الحرية) الحقة تتوقف على الشروط الموضوعية التاريخية لفسخ البناء العولمي وانهياره من جهته، والتحرر من حكم الرغبة والحاجة من طرف، إذ يتعين أن لا تخضع مشروطيته الحاجة بوصفها مادة استهلاكية زائلة العقل وترويض إرادة الإنسان.

إن الحرية الفردانية أو الذاتية أو الشخصانية هي حالة واحدة في مجمل المراحل والتيارات والمدارس، وإذ قلنا بأنها توالدية أو كما قيل عنها اشتقاقية فهي تتسم بعلاقة لتواشجية في التعامل المرتكز على أساس رأسمالي في كل أنماط التيارات والمناهج الكلاسيكية والرومانية والتنويرية والليبرالية والراديكالية والديمقراطية والعولمية...الخ.[2]

سنستعرض مقولة "**لأدونيس**" حول مسألة الجهوية والعولمة في مداخلة له (الأرض هذه الجنة الضائعة): "الغرب يهيمن على الكونية السياسية باسم سلطة القرار، وعلى الكونية الاقتصادية باسم سلطة المال، وعلى الكونية الثقافية باسم سلطة المعرفة، وبهذه الهيمنة يشيع نموذجا واحدا للفكر والحياة، استنادا إلى حداثته ووسائلها التقنية.

نموذجا تدعمه سوق اقتصادية واحدة، فالعالم بالنسبة إليه ليس أكاديمية معرفية إنسانية يتساوى فيها الجميع، وإنما هو متجر، ولا يسيطر على أدوات الإنتاج وحده وإنما يسيطر كذلك على النتاج وطريقة تسويقه، وعلى المسوقين، وفي هذا كله يعمل على أن يزداد العام فقرا وعددا)[3].

لا محيد عن هذا الميثاق العولمي الذي بات هما نفسيا ومشاغلة فكرية وفعلا إنتاجيا وآلية علمية وانخراطا معرفيا وتداولا تجاريا وخطابا ثقافيا وهاجسا تراثيا، وما برح أن

---

[1] باربر بن جامين، عالم ماك المواجهة بين التأقلم، والعولمة، ترجمة: أحمد محمود، المشروع القومي للترجمة، ص 99

[2] منير الحافظ، منهج العولمة اللا منطقي، مرجع سبق ذكره، ص 183

[3] د عبد السلام المسري، العولمة والعولمة المضادة، دار سطور، القاهرة، مصر 1998، ص 351.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

صار حقيقة فرضتها وقائع الأحداث على مبدأ الش
سيحتوي مضامين الخطاب العولمي، فهو الذي يك
القبيح. ويعري جسده السياسي التسلطي المجحف بحق الشعوب المستعبدة لتعاليم منهجه المخادع. [1]

إن التحولات الفكرية التي طرأت على أطروحات الحداثة كانت أقرب ما تكون إلى إرهاصات تمخضت عنها أطروحات رؤى العولمة التي طبعت الواقع بسمات مخالفة لشروط القوانين التاريخية، وإن جاز التشبيه لنا، أن شحن البنية الحداثية أدى إلى تفجيرها وتفكيكها إلى بنى مجزأة، وشرعت العولمة كصيغة جديدة تعدل على رأب الصدوع، بل تجميع لميّة أوصال الحداثة بطريقة الربط، لا بطريقة الإندماغ والصهر والبناء كما يزعم العولميون، ومحاولة تأسيس نظام يفتقر في جوهره إلى المنظور التاريخي عبر التحولات الجارية، ولا مندوحة في تفكيك الاتحاد السوفييتي وانحسار المد الثوري لحركات القوى التقدمية والوطنية، والتحرر العالمي أكره المشروع الثوري الاشتراكي على التراجع، مما أضعف قدرات هذه الشعوب وبلدانها تجاه تحقيق طموحاتها ومشاريعها والصمود أمام التحديات الجديدة التي يطرحها الفراغ وغياب الطرف النقيض أو التوازني للآخر على كافة المستويات والأصعدة مما صاغ عالما منفلتا خارج مدار حركة التاريخ وفقا لما يرغبه الآخر المتسيِّد، لا وفقا ما تمليه معطيات الخصوصية للطرف المَسُودْ. إنه خضوع للقدر التاريخي الشمولي، ولعل الاستجابة المتفاعلة إيجابيا مع ما تطرحه قوى المركز العولمي هي السوية والتكيف والخضوع، أما عدم الاستجابة والمناهضة السلبية والتحدي لمشيئتها، إسقاط وإفراغ حضاري تاريخي وتراثي وثقافي ومستقبلي[2].

لقد تعددت أشكال الصراع التاريخي بين البشر، فمنه الصراع الأسطوري، والديني، والقومي والعرقي والأيديولوجي...الخ، فخلقت تحيدا أعطل فعالية الوظائف الأخلاقية والأنانية بين الناس، ولعل التحيد الذي ينتهجه الفكر العولمي في رؤيته لمواضيع التلاقي والاختلاف في جملة التقاليد الأممية هزيلة وناقصة، إنها جوانب جد متلاقية وجد متقاطعة وجد متباينة، بيد أنها لن تكون بحال مختلفة قط – فالمتلاقيات هي المتطابقات حكما في الخصوصية الإنسانية التي تنطوي على جملة القيم الجمالية والأخلاقية والعلمية والروحية

---

[1] المرجع نفسه، ص 355.

[2] **Minc, Alain,** le nouveau moyen age, Paris, Gallimard, 1993 p 97

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

والوجدانية بوصفها انتماءً إنسانيا، أما المتقاطعات اقتصادي وثقافي ومعرفي وطبيعي وفني وصحي.

المتباينات فهي تعبر عن الخصوصية الذاتية –الهوية– المتميزة بعضها عن بعض وتُكوّن مظاهر متنوعة في الأصالة الذاتية بوصفها انتماء قوميا، وحسبنا لا تعني التباينات تناقضات بحال، والمتقاطعات صراعات، والمتلاقيات تنافسات، إن تلك العوامل المشار إليها، تشكل بحق فعاليات خلاقة في حركة التبادل والتداين والتأثير والإغناء والتعاون والإبداع وصياغة عالم متقدم، على عكس ما يراه السطحيون.

إن النموذج الأمثل لحوار الحضارات وتلاقيها وتلاقحها في ظل الأحادية هو إتباع مبدأ التعامل بشرعة القيم العليا، وليس شرط الأخذ بمبدأ الأصالة والتفوق والعرق والدين والطمع في ثروات الشعوب، إنما انطلاقا من مبادئ الوظائف الأخلاقية التي تمارس في تلاقي الحضارات وتلاحقها مع الآخر– الكسينولوجيا (Xenologie) أي علم الآخر الذي يخلق الحوار التفاهمي بين حضارات الشعوب.[1]

7– صدام الحضارات و إفرازاتها السياسية العالمية:

لقد ارتبطت فكرة الثقافة ارتباطا تاريخيا بفكرة الحضارة، من حيث أنه من ليسوا متحضرين ليست لهم ثقافة ذات قيمة، لكن هذا التصور للثقافة تصور حديث تماما وكان "**إدوارد سعيد**" من ابرز المفكرين الذين شككوا في هذا المفهوم بإستمرار، فهو يلاحظ في كتابة ا"لثقافة والإمبريالية" إنبثاق مظهر كان من مظاهر الثقافة، مظهر مختلف عن الثقافة الحضارية المقبولة عموما، وعنده أن الثقافة مصدر من مصادر الهوية و"مسرح تتجاذب فيه مختلف القضايا السياسية والأديولوجية،[2] ويعرض هذا المنظور الصلة الوثيقة بين الثقافة وأطر السياسة والسلطة، ثم إن مفهوم الثقافة، بما هي مسرح يشيء بالطابع المثالي للإلتزام السياسي والإديولوجي، لا يقول "إدوارد سعيد" إن الصراع الثقافي محتوم، بل يوضح أن الثقافة يمكن أن تكون تلاعبا بالهوية يضفي عليها هذا المظهر لأهداف سياسية.

إن تمثيل "هنتغتون" للسياسية العالمية أنها صدام للحضارات تمثيل مزعج لسبب بعينة هو أنه يعتمد على أفكار أساسية، وبالتالي قوية جدا عن الهوية والخوف والإختلاف والقوة،

---

(1) ممدوح محمود مصطفى: مفهوم النظام الدولي بين العلمية والنمطية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد 17، ط1، 1998. ص 5

(2) إدوار سعيد، الثقافة والإمبريالية، نقله وقدم له كمال أبو ديب، نشر دار الأداب ، بيروت، ط3، 2004، ص59.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وبالنظر إلى ما يضاف من مظهر خادع للسلطة ا
للتشكيل الدولي عبر هذه الموضوعات فحصا دقيق
للطريقة التي تظهر بها الهوية الأمريكية بعد الحرب الباردة، والخوف من فقدان وضع إعتباري والإختلاف الثقافي، والحاجة الإستراتيجية إلى السلطة من خلال فكرتي الحضارة والصراع فحسب، بل يجب أن يكون الهدف أيضا إستقصاء الكيفية التي تنبت بها هذه الأفكار في الإحتكام إلى ما يبدو أنه "حقائق" عامية لا تقبل الجدل. [1]

[1] محمد معتصم، مراجعات في نظرية صراع الحضارات، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء المغرب، ط1، 2005، ص 195

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

خلاصة الفصل

أطروحة "**هنتنغتون**" مثال ممتاز على فكرة الفرجة عند الأزمة، هكذا يعرض كتاب "صدام الحضارات" صورة الحجة التي يمكن معرفتها، وليس المعرفة ذاتها، وقد يمكن القول إن ما يريده صناع القرار السياسي والجمهور هو تفسير سليم (مقنع) للنظام العالمي، وليس الدقة التاريخية والإختبارية.

يكمن التألق الخطابي لكتاب "**هنتنغتون**" في الانزلاقات العديدة بين المصطلحات والمراجع والمواضيع، وهو أمر ممكن من استحضار مفهوم "الحضارة" المبهم إلى حد كبير عنده وقوله: "التاريخ البشري هو تاريخ الحضارات، الحضارات هي القبائل الأخيرة وصدام الحضارات صراع قبلي على صعيد عالمي".

ولما كتب "**هنتغتون**" مقاله الأول "صدام الحضارات"، كانت الثقافة قد صارت مفهوما أكاديميا فعالا، فمع نهاية الحرب الباردة وزوال الدولة بصفتها وحدة نظرية أولية للعلاقات الدولية، كان قد تزايد إدراك أن الثقافة في حقل العلاقات الدولية عنصر يضفي التعقيد الفكري على مقاربات ميتة كالواقعية، وكانت فكرة "**هنتغتون**" بسيطة بإيجازها وفائدتها فهو يقول بنفسه إننا بحاجة إلى خرائط بسيطة لفهم العالم وكانت هذه الطريقة تستلزم نقل المقولات الثقافية، وخاصة المقولات التي ترتبط بالـــ"حضارة"، إلى تعقيدات السياسة العالمية، وهذا ما أسفر عن التأكيد الأتي: "لم تنته الحرب الباردة إلى صراع بل تمخضت عن هويات جديدة متجذرة في الثقافة وعن نماذج جديدة من الصراع بين مجموعات تنتمي إلى ثقافات مختلفة هي الحضارات".

ومن هنا نفهم لماذا تتناول "**حنا أرنت**" **(Hannah Arendt)** في دراستها الشمولية[1] الإمبريالية معتبرة إياها نمطا من الحضارة خرج من رحم الدولة القومية بدءا من النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وهكذا أثبتت كيف أوصلت الامبريالية البشرية خلال القرن

---

[1] ستشهد.ح أرندت بالمؤرخ والنفساني البريطاني جون أنكيسنون هوسبون **John Atkinson Hobson** (1858-1940)، فتؤكد أنه لابد من اتخاذ سنة 1987 منطلقا لسياسة إمبريالية واعية، وبالأخص سنة 1884،
Hannah Arendt, Les origines du totalitarisme : Op-cit, P 369.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الماضي، إلى حافة الهاوية، فقد عبرت الإمبريالية للإستعمار البيروقراطي والإمبريالية التوسعية، بص

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الفصل السادس:

العولمة السياسية وقواعدها

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تمهيد:

مازالت العولمة تطرح أسئلتها وتحدياتها المجتمعات والدول التي ليست في عداد قوامها، والتي تجد نفسها ضعيفة الممانعة لأحكامها القهرية مثل مجتمعات ودول الجنوب، ومنها الوطن العربي، فالثابت حتى الآن أن العولمة تكرس انتصار المجتمعات الرأسمالية المتروبولية المتقدمة وفي المنافسة العلمية والتقانية والاقتصادية العالمية، وتفتح أمامها فرصا أوفر لمزيد من إحراز النجاحات على صعيد تعظيم الثروة والتفوق وإحتكارهما، مثلما تكرس دونية المجتمعات التابعة وضعيفة النمو في هيكل توزيع القوة على النطاق العالمي، وتعيد إنتاج شروط المزيد من تهميشها، وتقود أحكام هذا الواقع إلى ما يمكن تسميته بكولونيالية جديدة تحطم الكيانات الصغيرة وسيادتها وتفتح أبوابها أمام موجات جديدة من الاستعمار المباشر، ولكن هذه المرة ليس بواسطة الجيوش والسلاح العسكري، وإنما بواسطة الاقتصاد والمال والثقافة والإعلام.

1- العلاقة بين العولمة والكوسموبولتية (الدولة الكونية) :

شهدت أحداث الحادي عشر من سبتمبر، مرة أخرى، على سلسلة من التناقضات التي تخص هذه العولمة، وهي تناقضات محكوم عليها أن تستمر لأنها معضلات، ولأنها تشير – على ما يبدو لنا مرة أخرى– إلى حتمية الحصانة الذاتية. تلك الحصانة التي لن تتوقف عن رصد آثارها. فأولا، وقبل كل شيء، لم تحدث العولمة لا في المكان ولا في اللحظة اللذين كان يقال أنها وقعت فيهما، وثانيا، تزودنا هذه العولمة بالأحسن كما أنها تزودنا بالأسوء، في كل مكان تتواجد فيه العولمة دون أن تتواجد. ولنحاول التوسع في هاتين النقطتين. [1]

لم تحدث العولمة ؟ أي أنه في نفس زمن ما يسمى العولمة، في نفس الزمن الذي يجد فيه البعض أن من مصلحتهم التشدق لمنافعها والاحتفاء بها، في نفس هذا الزمن، لم يحدث للتفاوت في المجتمعات الإنسانية وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية أن كانا قط في تاريخ الإنسانية بمثل هذه الجسامة وبمثل هذه الأزمة (وذلك لتعقد عرض العولمة فعليا). ففي حين يؤكد الخطاب المتحيز للعولمة على الشفافية التي تتيحها أدوات **التيليتكنولوجيا** وانفتاح الحدود على السوق والفرص المتكافئة...الخ، إلا أنه لم يسبق أن حدث قط في تاريخ

---

[1] جاك دريدا، ماذا حدث في 11 سبتمبر، تر: صفاء فتحي، مراجعة بشير السباعي، دار توبقال، المغرب،ط1، 2006. ص88

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الإنسانية أن كانت الأرقام المطلقة التي تدل عل
البيئية والأوبئة الميئوس منها (نذكر بوباء الإ
الأشخاص الذين نتركهم للموت جوعا). نذكر بالحقيقة التي تتلخص في أن بوسع أقل من 5% من البشر الوصول إلى الانترنيت، في حين أن نصف الأسر الأمريكية كانت تصل إليها عام 1999، وأن أغلب شركات تقديم هذه الخدمة شركات ناطقة باللغة الإنجليزية. وفي اللحظة التي تعلن فيها عن " النهاية المباركة للعمل " لم يكن هناك قط مثل هذا العدد من الأشخاص الذين تطعنهم شروط العمل أو في المقابل نفس العدد من الأشخاص المحرومين من العمل والذين يتطلعون إليه[1].

فقد ينتفع انتفاعا كاملا بعملية العولمة هذه عدد محدد من البلدان وعدد محدد من الطبقات من هذه البلدان – البلدان الغنية الشمالية– والتي تستحوذ على رأس المال وتسيطر على أدوات القرار الاقتصادي (أي مجموعة الثمانية والبنك الدولي، الخ). فإذا كان منظمي هجوم " الحادي عشر من سبتمبر" والقائمون به ينتمون إلى الشريحة المنتفعة بهذه العولمة الجارية الآن (فيما تعنيه من نفوذ رأسمالي، وأدوات الاتصال عن بعد، والتكنولوجيا المتقدمة، واجتياز الحدود) إلى أنهم يدعون قيامهم بذلك على الأقل (بشكل مغالط دون شك ومع ذلك تظل هذه مغالطة فعالة) باسم المطرودين من العولمة وباسم كل أولئك الذين يشعرون بأنهم محرومون خاسرون وبأنهم مهمّشون ومهملون على قارعة الطريق، لا يمتلكون إلا وسائل الفقراء في زمن العولمة (هذا معناه التليفزيون اليوم وإن لم تكن هذه الأداة أداة محايدة أبدا) من أجل الفرجة على هذا العرض السفيه لاغتناء الآخرين. وهنا يجب أن نفسح مكانا خاصا في هذا السياق للثقافة الإسلامية وللشعوب المسلمة، ففي خلال القرون الأخيرة التي يجب دراسة تاريخها بعناية (فيما ينطوي عليه من غياب لمرحلة التنوير ومن حضور الاستعمار والإمبريالية) حيث تراكمت أولويات وضع جغرافي – سياسي محدد لا زلنا نشعر بآثاره اليوم. وفي المقام الأول تلك الآثار المتعلقة بالتهميش والإفقار الذين يتسارعا إيقاعهما بتزايد عدد السكان. لم تُحرم تلك الشعوب المعينة فقط من التمتع بما نسميه الديمقراطية بسبب هذا التاريخ، ولكنها يسلب من ثروتها المسماة بالطبيعية الموجودة على أرضها (ويعد بترول المملكة العربية السعودية وبترول العراق أحد الأمثلة

---

[1] **سمير، أمين**، الفيروس الليبرالي، (الحرب الدائمة وأمركة العالم)، تر: سعد الطويل، دار الفارابي، بيروت، ط1، 2004. ص 39.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

على ذلك مثله مثل بترول الجزائر نفسه، وهناك الموجودة في أماكن أخرى). [1] وتسلب هذه الثر البائعين، ومن قبل المستثمرين والعملاء، وفي الحقيقة أن هذه الثروات تسلب كنتيجة للعبة التحالفات والصفقات المالية التي قد تتم في سلام إلى هذا الحد أو ذاك بين الطرفين. وتعد هذه الثروات الطبيعية بمثابة الثروات الوحيدة التي لا يمكن لها أن تصير شيئا مضمرا (Virtualisable) وغير ملموس، والتي لا يمكن لها أن تصير اليوم شيئا يمكن نزعه عن إطار الدولة القومية. وهنا تكمن أسباب أغلب الظواهر التي نحن بصدد الحديث عنها، فلا يمكن أن يكون هناك حوار (شفهي ومسالم) مع كل ضحايا العولمة المزعومة، ويصير اللجوء إلى أسوأ أنواع العنف وهو ما يقدّم غالبا على أنه " الرد " الوحيد الممكن على "الأذن الصماء ". ولدينا في التاريخ الحديث قبل" الحادي عشر من سبتمبر" آلاف الأمثلة عن ذلك. وهذا هو المنطق الذي يحكم إدعاءات الإرهابيين في حروب التحرير، يضيف "**جاك دريدا**". وقد وضح لنا " **نلسون مانديلا** " جيدا كيف أن حزبه انتهى أمام رفض الحوار معه إلى اللجوء إلى حمل السلاح، وهذا برغم السنوات التي مضت على الكفاح غير العنيف، ومن هنا فإن التفرقة بين المدني والعسكري والبوليسي لم تعد تفرقة صحيحة.[2]

ومن هذا المنطق، لا توجد عولمة، وذلك لأنها ليست غير وهم أو حيلة أو سلاح بلاغي، يخفي الاختلال المتزايد والتعتيم الجديد وهي لا تدل إلا على عدم الاتصال الثرثار والمنقول إعلاميا بشكل يفوق الحد، ولا تعدو أن تكون التراكم الضخم للثروة ووسائل الإنتاج والوسائل التيليتكنولوجية، ولا تعدو أن تكون هذا التسلح العسكري الفائق التحديث. وهي تتمثل في استحواذ عدد قليل من الدول والهيئات العالمية على كل هذه القوى. ففي الوقت نفسه الذي تزداد فيه سهولة السيطرة عليها تزداد فيه صعوبة السيطرة عليها. [3]

حيث أن شكل هذه القوى القابلة للامتلاك (الشكل الذي غالبا ما تكون فيه قابلة للخروج عن إطار الدولة القومية وقابلة للإضمار ولتحويلها إلى رأسمال)، لا يظهر إلا في اللحظة نفسها التي يبدو مهيئا لأن يخضع لعدد صغير من الدول. وعندها يفر من قبضتها كي

---

[1] جاك دريدا، ماذا حدث في 11 سبتمبر، مرجع سبق ذكره. ص90

[2] المرجع نفسه، ص 90

[3] سبيلا، محمد، زمن العولمة فيما وراء الوهم، دار توبقال للنشر، المغرب، ط1، 2006. ص 85.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تقبض عليه أيدي الهيئات الدولية، التي لا تنتمي القوى في نفس التيار والذي يدفعها إلى التمرك سبتمبر"، هذا التناقض الظاهري وهو إرهاب ثري فائق التعقيد، يستخدم وسائل الاتصال عن بعد وهو مجهول المصدر و لا ينتمي إلى دولة محددة. [1]

على عكس ذلك، وحيثما نعتقد بوجود العولمة، فهي بالتالي ما يجلب الأسوء، وما يجلب الأسوأ. وبالأفضل هو أن المعرفة وخطابها ونماذجها يتم نقلها على وجه أسرع وأفضل، وهنا تتاح للديمقراطية فرصة للوجود. ففي أوروبا الشرقية تدين حركات الديمقراطية الحديثة بالكثير، وربما بكل شيء إلى التلفزيون الذي قام بنقل النماذج والمعايير والصور والسلع والمعلوماتية، وقد أصبح عدد المنظمات غير الحكومية أكثر من ذي قبل وأصبحت منظمات معروفة ومعترفا بها. ولننظر مثلا إلى كل هذه الجهود التي تبذل من أجل إقامة محكمة جزائية دولية.[2]

لا يمكن لنا إلا أن نبتهج للكزموبوليتانية كما نبتهج للحصول على حق المواطنة في العالم. ولكن للمواطنة أيضا حدا، وحدّها هو حد الدولة القومية. وعلى العكس من ذلك، يجب علينا أن نتخطى هذا النموذج الإغريقي المسيحي القديم (الروائي والبوليسي/ نسبة إلى بوليس الرسول /والكانطي) كي نشاهد بوادر تحالف أو تضامن عالمي يتخطى الدولة الإقليمية، وبالتالي المواطنة.[3]

ونحن دائما ننتهي إلى نفس المعضلة، فمن ناحية، كيف يتسنى لنا أن نتخذ قرار بخصوص الدور الإيجابي والمنفذ الذي يلعبه شكل الدولة (سيادة الدولة القومية). وبالتالي الدور الذي تلعبه المواطنة الديمقراطية باعتبارها وسيلة للاحتماء من العنف الدولي (عنف السوق والتمركز الدولي لرؤوس الأموال، وكذلك العنف " الإرهابي" وانتشار الأسلحة). ومن ناحية أخرى، الآثار السلبية والمقيدة للدولة التي تظل السيادة فيها موروثا لاهوتيا وتصد الحدود أمام من لا يعتبرهم من مواطنيها وتحتكر العنف، وتراقب الحدود وتستبعد وتقمع الذين لا تعترف لهم بحق المواطنة، الخ... [4] حيث تصبح الدولة مرة أخرى مدمرة

---

[1] صالح السنوسي: العولمة أفق مفتوح وإرث يثير المخاوف، دار ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، 2003، ط1. ص85

[2] جاك دريدا، ماذا حدث في 11 سبتمبر: مرجع سبق ذكره، ص 91

[3] المرجع السابق، ص 92.

[4] Jacques Derrida, Papier Machine, Galilée, 2001, paris, P 123.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

لنفسها. أي أنها تصبح ترياقا وسما. فالدواء (u
الحصانة الذاتية.[1] ونحن نرى كيف أن هذا ا
التكنولوجي العلمي الذي يتحول إلى" سلاح للدمار الشامل" وإلى هذه الأنواع المختلفة للإرهاب (ونحن نرى هذا المنطق من خلال تحكمه في الكائنات الحية والطيران وفي تيليتكنولوجيا المعلومات الجديدة والبريد الالكتروني والانترنيت والهاتف المحمول،... الخ).

وتزداد سرعة هذا الانجراف مع ازدياد سرعة إيقاع التقدم الذي يتمثل أولا وقبل كي شيء في أنه تقدم للإيقاع والسرعة. فبين القادة المفترضين لهذه الحروب، بين هاتين الكنايتين اللتين يعبر عنهما اسم " بن لادن" واسم " بوش" سوف تزداد سرعة حرب الصورة والكلام على جميع الموجات، وتلك الحرب التي تخفي الحقيقة التي تكشف عنها، وتحرقها بشكل متزايد السرعة، تلك الحرب التي تزيد من سرعة النزعة التي تستبدل الإخفاء بالكشف والعكس.

وبالتالي **الأفضل** و**الأسوأ**، حيث يبدو أن الأسوأ هو أيضا الأفضل وهذا هو ما يظل مخيفا ومرعبا وما يجعلنا نشعر بالرعب، وهذا هو المنبع الأخير لجميع أنواع الإرهاب على الأرض في الأرض وفيما وراء الأرض.

2- فاعلية عولمة السياسة وإشكالية الهيمنة:

"للدولة فوائدها ومخاطرها، فهي نحن " حينا و"هـــم" غالبا وهي فكرة مجردة، ولكن باسمها يدفع بالرجال إلى المعتقلات أو يحولون إلى أثرياء بفضل مخططات إستنزاف النفط وعقود السلاح، أو يقتلون في الحروب، كيف يمكن تعريف هذه الفكرة المجردة، (الدولة) ؟ لقد قُدمت إجابات كثيرة عن هذا السؤال ولكن لأغراضنا ثمة إستراتيجيتان هامتان للإجابة: التعاريف التنظيمية والتعاريف الوظيفية.[2]

لا يمكن تقييم أي نسبة فكرية في حقل العلوم الاجتماعية على نحو مفيد حقا بمعزل عن غيرها، فنحن نحقق التقدم النظري من خلال دراسة نواحي التشابه والتباين بين تفسير وأخر.

---

[1] أنظر بنيامين ولتر (Benjamin Walter)" من أجل نقد العنف « Zur Kritik der Gewalt » وجاك دريدا :" قوة القانون Force de loi الصادر عن دارGalilée، باريس، 1994. أنظر كذلك" صيدلية أفلاطون" La pharmacie de Platon. وأنظر " البعثرة " La dissémination الصادر عن دار Seuil 1972.

[2] باتريك دانليفي، وبريندان أوليري، نظريات الدولة: "سياسة الديمقراطية الليبرالية" تر: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، دبي، ط1، 2005 ، ص13.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ومع ذلك، نجد أن كثيرا من الأدبيات المتوف
لكون قسط كبير منها يتألف من استعراض لو
ملتزمون بتلك المقاربات الفكرية ولا يميلون في العادة إلى التطرف كثيرا للبدائل الأخرى، وتظهر مشكلة مقارنة إحدى النظريات بنظرية أخرى على نحو حاد، خصوصا للطلبة المستجدين الذين كثيرا ما يطلب منهم خوض غمار صراع مع الأدبيات التي وضعها المؤلفون يتبنون وجهات نظر تنتمي إلى عوالم شديدة الاختلاف. [1]

نظرية الدولة يمكن التعبير عنها برسم ثلاث صور مختلفة للدولة في الديمقراطيات الليبرالية المعاصرة، أولها هي صورة الدولة السلبية الصفرية (عديمة الشأن) التي تنفذ ببساطة أي شيء تطالب به المجموعات المسيطرة في المجتمع مهما كان شأنه فالدولة هنا عيان تافه لا يحسب له حساب، أو هي ألعوبة لتحقيق مآرب الآخرين والمقاربات الخمس جميعا، التعددية، واليمين الجديدة، ونظرية النخبة، والماركسية، والتعددية الجديدة، لها رسم خاص لصورة الدولة الصفرية من أن هناك بالطبع خلافات كبيرة فيما بينها حول أي من المجموعات الخارجية هي التي تسيطر على الحكم، فأصحاب المقاربة التعددية يرون أن المواطنين هم الطرف المسيطر، واليمين الجديد يرى أن هذه السيطرة تعاني من خلل، أما أصحاب نظرية النخبة فيميزون نخبة حاكمة، تقابلها لدى الماركسين طبقة حاكمة ذات قاعدة اقتصادية، في حين يعتقد التعدديون الجدد أن خيارات المواطنين المفصلة يتم إتباعها على الرغم أنهم لا يمارسون سيطرة مباشرة على صانعي القرار[2].

والصورة الثانية هي صورة **الدولة المشايعة** التي تعمل أساسا على تحقيق أهداف مسؤولي الدولة، بينما تراها توفق بين بعض مصالح المجتمع الأخرى، التي يتطلب الأمر تعاونها ويرى أصحاب المقاربة التعددية أن الدولة المشايعة هي سمسار، أما بالنسبة لليمين الجديد فهي آلة إتلاف خارجة عن نطاق السيطرة، وهي في رأي أصحاب نظرية النخبة نخبة مسيطرة نابعة للقطاع العام، أما الماركسيون" فيرون فيها جهازا متخصصا يمكن أن يعمل بصورة مستقلة عندما يتحقق التوازن في الصراع الطبقي، والمقاربة التعددية الجديدة هي وحدها التي تملك صورة واضحة المعالم للدولة المشايعة[3]. أما الصورة الثالثة: فهي

---

[1] المرجع نفسه ، ص 09.

[2] David Dominique, Introduction – L'ampleur de doute, Revue politique étrangère. Printemps 1997.P 306.

[3] Revel, Claude, La Gouvernance Mondiale A Commencé, (acteurs, enjeux, influences…et demain !), Ed : Ellipses, 2006, France, P 123.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

صورة **الدولة الوصية** التي تستطيع أن تعدل مس
عامة أو مدى أطول. ومن الطبيعي أن هذه ال
موجهة نحو غايات مختلفة، فيرى التعدديون: أن الحكم يسعى وراء العدل الاجتماعي الحقيقي والاستقرار السياسي، أما بالنسبة لليمين الجديد فهي تقرب نحو الكمال تصورا محددًا للرفاه الاجتماعي، أما في نظرية النخبة فإن الدولة ترعى المصلحة الوطنية، وهي في الماركسية تدفع نحو الأمام الاحتياطات (المشوهة) لكل الطبقات ضمن نطاق الرأسمالية، بينما يرى التعدديون الجدد أن السياسة العامة إنما تخطو في إثر صورة المهن المتناثرة للاحتياجات الاجتماعية. [1]

وقد لمحنا في الاستطلاع الذي بثته شبكة (ABC) الأمريكية لآراء عدد من أبرز الكتاب والمفكرين الأمريكيين حول ما حدث في الحادي عشر من سبتمبر، إشارات، إلى أن تغييرا يجتاح العقل الأمريكي. فأحد الروائيين الأمريكيين يقول إن تأثيرات إيجابية على الحياة الأمريكية تطل من بين حطام الأبراج الضخمة في نيويورك، وهي تأثيرات تدفع الأمريكيين إلى إعادة التفكير في المشاعر والدوافع ومراجعة الحسابات وأوراق التاريخ. لقد اكتشفنا أننا نعرف جيدا كيف يمكن أن يصبح الفرد منا طبيبا أو مهندسا أو محاميا ناجحا، ولكننا لم نعرف كيف يصبح الإنسان منا إنسانا، فمن بين الأنقاض تنطلق روح جديدة تحول على المدنية الحزينة تجعل الناس أكثر لطفا وأكثر قدرة على التعامل الإنساني مع الآخرين.

وهذا مؤرخ أمريكي ، يقول:" إننا على مدى الأعوام العشرة الماضية ومنذ انتهاء الحرب الباردة، أقمنا حفلا صاخبا سيطر علينا فيه المرح واستغرقنا وقتا طويلا من متابعة تفاصيل الحياة الخاصة للرئيس، وخضعنا للوهم، فأغفلنا أننا بسياستنا أوجدنا أعداءً كثيرين. لقد اعتدنا أن نكون القوة الرئيسية في العالم وأن نحارب بدون ضحايا مستندين إلى قوتنا التكنولوجية المخيفة، وجاءنا التحدي فجأة من حفنة من البشر لا يشكلون أمة ويسكنون الجبال بلا منازل".[2]

ويبدو أنه مع مرور الأيام يزداد انكشاف الجوانب المظلمة من العولمة على أساس أن التحرير المطلق لحركة التجارة، واندثار القيم الإنسانية ذات الصلة بالعدالة الاجتماعية،

---

[1] رجب بوديوس وآخرون: قضايا سياسية، الدار الجماهرية للنشر والتوزيع والإعلان ، ليبيا، ط4، 2000.ص86

[2] إبراهيم نافع: انفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة، مرجع سبق ذكره، ص 21.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

يعنيان خدمة مصالح الأقلية القوية على حساب
هذه الحقيقة بابا واسعا أمام موجات غير مس
احتجاجا على ما يشهده الاقتصاد العالمي من تفاوت وغياب للمساواة والعدالة[1].

وفي هذا يتضح تراجع عالم الاقتصاد البريطاني المشهور "**جون جراي**" عن مواقفه المؤيدة للعولمة، والداعية إلى الحرية التامة في المجال الاقتصادي. حيث أنه كان مستشارا اقتصاديا مقربا من رئيسة الوزراء السابقة **مارجريت تاتشر**، وكان أحد العقول الفكرية الجبارة وراء سياسات **تاتشر** المندفعة نحو اقتصاد السوق وحرية التجارة، لكن عاد الآن ليقول إن عولمة الاقتصاد وحرية التجارة ظاهرتان من صنع الدول القوية لخدمة مصالحها، وهو الآن ينادي بما يسميه إعادة بناء النظام العالمي على أسس ديمقراطية، تحفظ سيادة حقوق الشعوب الفقيرة، ولا تدع زمام الاقتصاد العالمي رهينة تعبث بها أصابع الأغنياء والشركات العملاقة في الدول المتقدمة[2].

3- تراجع الدولة عائق أمام السيادة القومية:

لعل من أهم الحجج المضادة للعولمة، أنها تنسف السيادة الوطنية وتجعل القرار أساسا في يد الشركات متعددة القوميات ومراكزها القائمة في البلدان المتقدمة ،مما يحرم البلدان الفقيرة من حرية الاختيار، بل ويمضي المدافعون عن السيادة إلى أن العولمة تضر بالسيادة حتى في البلدان المتقدمة ،عندما تقرر الشركات متعددة القوميات نقل وحداتها الإنتاجية واستثماراتها إلى الخارج بحثا عن أرباح أكبر وعمالة أرخص وضرائب أقل[3].

ويؤكد البعض أن ازدياد التكامل بين المجتمعات القومية قد أدى إلى تآكل الاستقلال الاقتصادي والسياسي والثقافي للأمم، أو إلى انتهاء السيادة القومية، وأن العولمة تستدعي نهاية الاستقلال الاقتصادي وتدهور الديمقراطية السياسية، وإضعاف الثقافة القومية عن إضعاف طريق توحيد الثقافات وأن المجتمعات المحلية وحتى المجتمعات بأسرها ستفقد سيطرتها على قوتها الذاتية لمصلحة القوى الاقتصادية والتكنولوجية الخارجية.

---

[1]Revel, Claude, La Gouvernance Mondiale A Commencé, (acteurs, enjeux, influences…et demain !), Ed : Ellipses, 2006, France, P 123.

[2]Roux, Jean, Comment gérer l'état-nation (L'aide à la décision gouvernementale, Ed : Françaises de cybernétique sociale, 1980, P 401.

[3]Revel, Claude, La Gouvernance Mondiale A Commencé, (acteurs, enjeux, influences…et demain !), Ed : Ellipses, 2006, France, P 211.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ويقول المعارضون للعولمة أن "نهاية الدو
السوق العالمية قد أصبحت أكثر أهمية وقوة
الشؤون الاقتصادية بل وحتى الشؤون السياسية القومية، وإن السيادة القومية كانت تعني سابقا سيطرة الحكومات غير المحدودة على اقتصاديتها، في حين يتم حاليا تقدير الشؤون الاقتصادية، عن طريق قوى السوق متعددة القوميات والشركات متعددة الجنسيات وإن ازدياد التكامل الاقتصادي للمجتمعات القومية يضعف الاستقلال الاقتصادي لأن:

5. احترام المنافسة التجارية والحاجة إلى تخفيض التكاليف يتطلب تقليصا في حجم دولة الرفاهة.
6. القوة في المجتمع تتحول من الدولة إلى المنشأة.
7. اختيارات السياسة أصبحت محدودة أمام الحكومات لرغبتها في جذب رأس المال الأجنبي وخشيتها من هروب رأس المال (بل إن البعض يقولون إن التمويل الدولي هو الذي يحكم العالم الآن).
8. تكامل الأسواق المالية أنقص من فعالية سياسة الاقتصاد الكلي (المالية والنقدية) في إدارة الاقتصاد[1].

لكن هل تؤدي العولمة إلى انتصار السوق على نظام الدولة القومية، ونهاية السيادة القومية؟ وهل تنحر القوى الاقتصادية في الحدود القومية حتى تفقد الحكومات سيطرتها على اقتصاديتها، وتتقارب النظم الاقتصادية نحو نموذج مشترك؟. يرى أنصار العولمة الذين يؤمنون بنظام السوق أن هذا التطور يشكل لحظة عظيمة في تاريخ البشرية: وهي أن تفوق سيادة السوق على سيادة الدولة وتفوق الاقتصاد على السياسة إنما يعني نهاية لمؤسسة بشرية وللصراعات السياسية المسئولة عن الحروب والسيطرة، وغيرها من الأضرار الأخرى.

ويرى منتقدو العولمة أن انتصار السوق يعني نهاية الدولة باعتبارها حامية للضعفاء اقتصاديا في مواجهة الأقوياء اقتصاديا، وتفوق قوى السوق التي لا تعرف الرحمة وأولئك الذين يتحكمون في تلك القوى. كما يخشون أن تخضع كل قيمة، وكل مؤسسة وتشريع

---

[1] سويزي بول، "الشركات والبنوك متعددة الجنسيات"، ترجمة: سعود عياش دراسات عربية،العدد 9 (تموز/ يوليو 1987)،، ص 21.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وفضيلة بشرية لسيطرة المصالح التجارية، وأن ا
التخلص من اللوائح المنظمة للأعمال، والض
المفروضة على القدرة التنافسية للشركات ونهاية دولة الرفاهة وشبكات الأمان لأولئك الذين يخسرون بسبب التغيير الاقتصادي. ويؤكدون أنه بسبب العولمة تفقد الحكومة فعلا سيطرتها على اقتصاديتها القومية وتجعل الشركات العملاقة تحل محل الدولة، والسياسات القومية باعتبارها المحدد الحقيقي للشؤون المحلية والدولية، ويرى البعض أن السياسات الاقتصادية ودولة الرفاهة قد تم إغراقها باسم زيادة تحقيق أرباح أعلى الشركات وزيادة القدرة التنافسية، ويقولون إنه بينما كان تحرير التجارة في الماضي يأتي مصحوبا بالزيادات في التأمين الاجتماعي وشبكات الأمن والرفاهة، فإنه منذ الثمانينات تم التخلي عن برامج الرفاهة الاجتماعية وتم تخفيض الضرائب على منشآت الأعمال كما جرى إنقاص اللوائح المنظمة لعمل منشآت الأعمال، وتخفيض إجراءات حماية البيئة لتشجيع استثمار الشركات المحلية وعدم تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج[1].

وفي نقده لسيادة الشركات متعددة الجنسيات على العالم وامتلاكها سيادة الدول الوطنية يقول "**نعوم تشو مسكي**": "إن هذه الشركات أصبحت لها الكلمة العليا من جراء سيطرتها على الاقتصاد العالمي، بما في ذلك التجارة الدولية (للوم أ 40% منها) عن طريق الشركات التي تدار مركزيا والتي تتحكم في التخطيط، الإنتاج والاستثمار [2] .

ويشير "**تشومسكي**" إلى ما يسميه "الحكومة الواقعية العالمية" التي تحكم العالم وتضف سيادة الدول والتي تتشكل في العصر الاستعماري الجديد"، وتتكون هذه الحكومة من صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، مجموعة الدول الصناعية السبع، والاتفاقية الدولية للتجارة والتعريفات (الجات) والمؤسسات الأخرى التي تعمل على خدمة مصالح الشركات عابرة القوميات والبنوك ومنشآت الاستثمار.

فلكي يكون لاتفاقية ما، سواء بين فردين أو عدة بلدان، معنى، فلا بدأن تقيد أعمال الموقعين عليها مستقبلا، ولكن مثلما أن الفرد الذي يوقع عقدا يخسر جزءا من حريته، فإن الدول تخسر جزءا من سيادتها عندما توقع اتفاقية تجارية.

---

[1] تشومسكي، نعوم، إرهابية القراصنة، وإرهاب الأباطرة، ترجمة: أحمد عبد الوهاب، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، ط1، 2005.ص 215.

[2] محمد عبد المعز نصر: في الدولة والمجتمع، مطبعة جامعة الإسكندرية، 1963.ص 133.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ونظرا لأن "منظمة التجارة العالمية" تسن لأحكامها، وأنه إذا وجد فريق خبراء المنظمة أن ورفض تغيير ممارساته أو التخفيف من آثارها بإنقاص حاجز آخر أمام التجارة، فإن البلد الشاكي يسحب الامتيازات التجارية التي كان قد سبق أن قدمها لها، فإن هذه النتيجة تعادل فرض عقوبة تجارية دائمة [1].

يرى "**ماكس فيبر**" (Max Weber) في السياسة وفي المرحلة الأولى أنها إدارة تجمع سياسي نسميه في الوقت الحاضر:" الدولة "،ثم يضيف إلى ذلك " التأثير الذي يمارس على تلك الإدارة ". وينتهي أخيرا إلى القول بأن السياسة هي:" مجموعة الجهود المبذولة في سبيل المشاركة في السلطة أو التأثير على توزيع السلطة بين الدول أو بين المجموعات المختلفة داخل الدولة نفسها"،[2] فالاستناد إلى عنصر الدولة ليس له الأهمية المحددة كما يبدو لأول وهلة، فالدولة تقدم فقط الحد المكاني للظواهر السياسية. بيد أن التحديد نفسه يفقد من أهميته عندما نقر، كما فعل "ماكس فيبر" أن الظواهر السياسية تقوم:

- على عدة مستويات في الدولة.
- أو بين الدول نفسها.

والدولة حسب "**غرامشي**" بمعناها الضيق تعني" الآلة الحكومية وآلة الإكراه". بيد أن الدولة بالمفهوم العام الواسع تضم فيما تضم الآلة "الخاصة" لهيمنة الطبقة الحاكمة، والوسائل والتنظيمات الخاصة التي تستطيع الطبقة المهيمنة من خلالها إقامة سلطتها وذلك بالحصول على رضا المحكومين (خصوصا المؤسسات ذات النظام الإيديولوجي في الميادين الثقافية والإعلامية والتربوية...). [3]

وفي فرنسا لقد عمّق "**لويس التيسير**"(Louis Althusser) الفرق بين الآلة القمعية للدولة و الآلات الإيديولوجية في الدولة،وهكذا تضم الدولة مجموع وقائع السلطة والهيمنة.

---

[1])الموسوي ضياء مجيد، العولمة واقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر ط2، 2005. 1963.ص 133.

[2] شوميليه جاندرو وكور فوازييه: مدخل إلى علم الاجتماع السياسي، ترجمة: إسماعيل الغزال، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،بيروت، ط2، 2002 ، ص 25.

[3]جان ماري جوينو: نهاية الديمقراطية تر: ليلى غانم ، الدار الجماهرية للنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1995ص101.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

4- الفلسفة وتحليل أحداث 11 سبتمبر :

لا شك أن "حدث" كهذا يتطلب إجابة فلسفية، والأفضل من هذا وذاك. فإن هذه الإجابة تتطلب مراجعة جذرية شاملة لجميع فرضيات أشد المفاهيم رسوخا من الخطاب الفلسفي.

فتلك المفاهيم التي كثيرا ما وضعت في وصف وتحليل وتصنيف مثل هذا الحدث إنما تنم عن نوع من أنواع " التنويم العقائدي " الذي لن يتسنى لنا الاستيقاظ منه إلا بفكر فلسفي جديد، إلا بالتفكير في الفلسفة نفسها وخاصة الفلسفة السياسية وتراثها. والخطاب الحالي، خطاب وسائل الإعلام والرطانة الرسمية، إنما يثقان ثقة بالغة السهولة بمفاهيم كمفاهيم " الحرب " أو" الإرهاب " (القومي أو الدولي). [1]

وسيكون من المفيد جدا أن نقرأ، مثلا، "**كارل سميث**" قراءة نقدية، وذلك من ناحية كيف نضع في الحسبان، ولأقصى مدى ممكن، الفروق بين كل من الحروب الكلاسيكية (المتعارف عليها في تراث القانون الأوروبي والتي تتألف من المواجهة المباشرة والمعلنة بين دولتين متخاصمتين)، و" الحرب الأهلية " و" حرب الأنصار" وفي أشكالها الجديدة منذ بدايات القرن التاسع عشر، حتى وإن كان شكلها قد بدأ، باعتراف **سميث**، ومن ناحية أخرى، ينبغي علينا الاعتراف ضد **سميث** بأن العنف الطائش الذي يجري اليوم لا علاقة له بالحرب (حيث أن تعبير " الحرب ضد الإرهاب " هو تعبير شديد الارتباك ويجب علينا أن نقوم بتحليل أسباب هذا الارتباك والهدف اللغوي الذي يتظاهر هذا التعبير بخدمته). فالبارحة "**جورج بوش**" واليوم "أوباما" يتحدثان عن " الحرب" ولكنهما غير قادرين على تحديد العدو الذي يجب أن يعلن عليه الحرب، فلن نتوقف قط عن ترديد أن شعب أفغانستان المدني وجيشها ليسوا أعداء الولايات المتحدة، يقول **جاك دريدا** [2].

وحتى لو افترضنا أن " **بن لادن**" يتمتع بسيادة القرار بأفغانستان، فإن العالم يعرف أن هذا الرجل ليس أفغانيا وأنه مطرود من بلده، وعلاوة على هذا فهو مطرود من جميع البلدان والدول تقريبا دون استثناء، وأنه تم تدريبه من قبل الولايات المتحدة وأنه فوق كل

---

[1] جاك دريدا، ماذا حدث في 11 سبتمبر: مرجع سبق ذكره، ص58

[2] المرجع نفسه، ص60

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

شيء ليس بمفرده. فالدول التي تؤازره بشكل فليست هناك دولة تدعمه علنا باعتبارها دولة. أم " فإنه صعب الإمكان أن نعرف ما هي.[1] حيث تشكل الولايات المتحدة ملاذا وموقعا لإعداد جميع إرهابي العالم ومدهم بالمعلومات، فمنذ زمن بعيد، لم يعد بإمكان أي تحديد جغرافي أو تحديد خاص " بالأرض" أن يحصر أماكن التكنولوجيا الحديثة سواء كانت للاتصال أو العدوان. إن الاعتداءات التي تحل الطابع " الإرهابي" لم تعد تحتاج فعليا لا إلى الطائرات ولا إلى القنابل ولا إلا فدائيين انتحاريين، حيث يكفي التسلل إلى نظام الكتروني له قيمة إستراتيجية وإدخال فيروس ما فيه أو تشويشه بشكل خطير، حتى يتسنى شل الموارد الاقتصادية والعسكرية لدولة ما أو حتى لقارة بأكملها.[2]

وقد يمكن القيام بهذا الفعل من أي مكان على الأرض وبتكاليف وإمكانيات بسيطة، وهذا يرجع إلى ما طرأ من تغيرات على العلاقة بين الأرض، الساحة والإرهاب وهي تغيرات يجب علينا أن نعرف أنها من نتائج المعرفة أو علوم التقنية على وجه الدقة. فعلوم التقنية هي التي تشوش الفروق بين الحرب والإرهاب.

وفي هذا الصدد، بالمقارنة بإمكانيات الدمار والخلل الفوضوي التي تنتظرنا في المستقبل وفي شبكات العالم الإلكترونية، فإن "11 سبتمبر" ما يزال ينتمي إلى مسرح العنف القديم الموجه إلى صدام المخيلة.

فقد يمكن القيام غدا بعمليات أشد سوءا من هذه العمليات، والقيام بعمليات غير مرئية وصامتة وعمليات أكثر سرعة ودون إراقة للدماء، وذلك عن طريق مهاجمة الشبكات الإلكترونية التي تعتمد عليها الحياة (الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية) لأي دولة من دول العالم العظمى. وفي يوم ما سنصيح "كان زمان" عن "11 سبتمبر" فقد كان ذلك ينتمي إلى ذلك الزمن (" الطيب")، زمن الحرب الأخيرة وما يزال ينتمي إلى نسق الأشياء الهائلة المرئية الضخمة. فيا له من حجم ويا له من ارتفاع ! وسنقول إنّ ما يحدث الآن لهو أشد سوءا مما حدث من قبل حيث تسللت النانوتكنولوجيا (Nanotechnologie) المختلفة إلى كل

---

[1] المرجع السابق.

[2] المرجع السابق، ص59

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

مكان، لكن التكنولوجيا غير المرئية والمتبعة والا
الميكروبات والبكتيريا في دقة الحجم[1].

ومهما كان الأمر، فإن اللاوعي الجمعي قد تأثر فعلا بما يعرفه بالفعل وهذا ما يجعله يشعر بالفزع.وحتى إذا لم يتخذ هذا العنف شكل "الحرب " بين الدول فإنه لا يتخذ أيضا شكل " الحرب الأهلية " ولا حتى شكل " حرب الأنصار". وذلك باعتبار أن هذا العنف لا يتألف مثل سائر " حروب الأنصار" من العصيان القومي أو حتى من حركات التحرر التي تهدف إلى الاستيلاء على أرض دولة قومية معينة.[2]

في تقديرينا هنا يؤكد جاك دريدا بقوله: نعتقد أن مسألة السيادة الدولية مسألة بالغة التعقيد وذلك لأننا لو دفعنا بالدور الذي تلعبه المنظمات الدولية ومؤسسات القانون الدولي إلى حدوده القصوى فسوف نعود إلى نمط من أنماط الدولة هو بمثابة نمط الدولة العالمية والقانون العالمي[3].

هذه بالفعل مسألة عويصة، وبالنسبة لنا فإننا سنستند أولا إلى "**كانط**" و"**حنة أرندت**" اللذين يجب مساءلتهما هنا في هذا الصدد. فقد ناشد كل منهما معا القانون الدولي مع الاستبعاد أو حتى إدانة فكرة الدولة العالمية، أو فكرة الحكومة العالمية وقد لا يكفي أن نجتاز الأزمات المؤقتة أو غير المؤقتة للسيادة، كما هو الحال اليوم، من أجل الوصول إلى دولة عالمية.

ويضيف دريدا قائلا: فمثل هذا النوع الجديد، الذي يمثله تفسخ الدولة، يحثنا على التفكير في الشكل الجديد القادم، والملاذ الأخير الذي ستلجأ إليه السيادة، وذلك فيما وراء ما وضحه بشكل محدد كل من "**كانط**" و "**أرندت**". والأفضل والأبسط هو أن نسمي هذه السيادة باسم **القوة (cratie)**، وذلك لأن كلمة السيادة لا تزال تتميز بالتباس كبير ولا تزال تنتمي بالأساس إلى اللاهوت السياسي. ونقصد القوة التي ترتبط ليس فقط بالقانون ولكن ترتبط أيضا بالعدل. وهذا هو ما نعنيه عندما نتحدث عن (الديمقراطية القادمة)، إنها لا تعني أنها ديمقراطية ستأتي إلينا مع المستقبل الذي سيصبح حاضرا في يوم ما، فالديمقراطية لن تكون

---

[1] المرجع السابق، ص59

[2] عاطف السيد: العولمة في ميزان الفكر، مطبعة الانتصار الإسكندرية، 2001. ص156.

[3] جاك دريدا، ماذا حدث في 11 سبتمبر، مرجع سبق ذكره، ص59.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أبدا الحاضر وذلك لأنها لا تحضر ولا تتدرج (Idée Régulatrice) ، ولكنها تحمل الوعد بـ يتعرض، ولا بد دائما أن يتعرض، لخطر الانجراف أو أن يصير أمرا مهددا. فهناك المستحيل الذي يتعلق بالجانب المتفرد الذي يصبح مستحيلا بسبب المعضلة التي تنطوي عليها فكرة الشعب في الديمقراطية Demos، وهو المستحيل الذي يتعلق بالجانب المتفرد الذي لا يمكن حسابه لأي شخص مهما كان وذلك حتى قبل أن يصبح" ذاتا " sujet معينة، وهي المعضلة الناتجة عن إمكانية تشتت المجتمع بسبب احترامه لحقوق أفراده في أن يحافظوا على أسرارهم[1].

ويتعدى هذا الحق جميع أنواع المواطنة ويتعدى الدول جميعا أو حتى الشعوب جميعا، بل ويتعدى الحالة الحاضرة لتعريف الحي أنه حي "إنساني". كما يتعلق هذا المستحيل بالمعضلة التي تنطوي عليها عالمية الحسبة العقلانية ومساواة المواطنين جميعا أمام القانون، والروابط الاجتماعية التي تحكم الوجود سويا طبقا لعقد اجتماعي أو غير اجتماعي. وهذا التعرض (للرغبة، للانفتاح على القادم وعلى الخوف أيضا) هو الشيء الذي سيفتح وينفتح على الزمن وعلى ما يأتي إلينا وعلى ما يحدث للحدث. أو على ما يحدث للتاريخ، وهذا التاريخ الذي يجب أن نفكر فيه بشكل مختلف وليس بدءا من أفق غائي، التاريخ الذي لا يجب أن نفكر فيه بدءا من أي أفاق على الإطلاق. فإننا عندما نتحدث عن "المستحيل الموجود" فإننا نشير إلى هذا النسق الآخر الذي يحكم الممكن والمستحيل سويا(possible. – impossible) ، والذي نحاول تأمله ووضعه بمختلف الطرق موضع التساؤل (على سبيل المثال في علاقته بمسائل العطية Don والعفو Pardon والضيافة Hospitalité) وإذا شئت القول، وضع الموروث من المفاهيم المتعلقة بـــ "الممكن" وبـــ "السلطة" وبـــ" المستحيل"، الخ موضع " التفكيك".[2]

فمن بين جميع الأسماء التي نصنفها متسرعين تحت بند "النظم السياسية"، سيظل المفهوم الذي ورثناه عن الديمقراطية هو المفهوم الوحيد الذي يتسع بإمكانية الاحتجاج على نفسه ونقدها والارتقاء اللانهائي بها. فلو كانت هذه الديمقراطية تشير إلى اسم نظام معين

---

[1] جاك دريدا، ماذا حدث في 11 سبتمبر، مرجع سبق ذكره، ص59.

[2] Jacques Derrida, Papier Machine, Op-cit , Pp 59-63

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

لكان هو ذلك "النظام" الوحيد الذي يتولى مسؤ
الذاتية، وهو النظام المسؤول الذي يتعهد قدر ال
(aporie)، أو الشيء الذي لا يقبل البت(indécidabilité)في القاع دون قاع (fond sans fond)لما يجب اتخاذ القرار فيه [1]. إذ سنشعر جيدا بأن مثل هذه التصريحات قد تكون تصريحات غامضة إلا أنّ الديمقراطية القادمة ستظل شأن العقل القادم. وهذا العقل لن يستطيع على ما يبدو لنا أن يقدم نفسه اليوم إلا وهو مغلق بما يشبه الظلام. ونعني بذلك عددا من المتطلبات التي يصعب تلبيتها. [2]

5- مفهوم الأمن البشري في ظل التهديدات العالمية الجديدة ودور المجتمع العالمي:

يشهد الواقع العامي الحالي تحولات متسارعة في العلاقات الدولية، ومن هذه المتغيرات، أطروحات نظرية جديدة تضيف بعدا جديدا على نظرية هذه العلاقات، التراجع الذي أصاب العامل السياسي لمصلحة العوامل الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى بروز قوى عالمية جديدة إلى جانب الدولة تتجاوز أثارها حدود الدول ذات السيادة التي تشهد تطورا في مضامينها. ومن هذه القوى التي تعاظم دورها على الدولي والمؤثرة على سياسة الدول الاقتصادية والاجتماعية، القوى الاقتصادية غير الوطنية والمنظمات الدولية غير الحكومية والرأي العام العالمي،وأخيرا ظاهرة العولمة النيوليبرالية التي عرف العالم في ضلها منذ نهاية القرن العشر تهديدات وتحديات جديدة شكلت مصدرا للقلق الدولي حول مستقبل أمن البشرية، ومن أهمها الهجرة، البطالة،الفقر، الفجوة الرقمية، الأحادية الثقافية، التفاوت في توزيع ثروات الدخل، التلوث البيئي، العنف والإرهاب، الجريمة المنظمة عبر الحدود، النزاعات المسلحة الداخلية لأسباب إثنية أو عرقية أو دينية.

مع تفاقم هذه المسائل الاجتماعية، الاقتصادية والبيئة الثقافية عموما وخاصة الأمنية والسياسية منها وعجز الدولة منفردة عن مواجهة هذه التهديدات ونتائجها على صعيد الأمن

---

[1] جاك دريدا، ماذا حدث في 11 سبتمبر، مرجع سبق ذكره، ص88.

[2] المرجع نفسه، ص88.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

العالمي، برز الاهتمام الدولي باتجاه الأمن البشر
الدولية نظرا لعلاقته الوطيدة بالسلم والأمن الدوليي

نتيجة هذا الواقع فإن مضمون الأمن البشري قد تغير فلم يعد يقاس فقط بمواجهة التهديدات العسكرية الخارجية، بل بمدى تأمين الحاجيات الأساسية والضرورية لوجود الإنسان (كالغذاء، المياه، الصحة والتعليم...) ،ليصبح مفهوم الأمن البشري شموليا ذات مضامين جديدة بأبعاده الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية...،وأمام عدم إمكانية الدولة على معالجة هذه التحديات، برزت نظريات كونية حول مفهوم الأمن البشري ما تزال شبه تصورية، ترتكز على حقوق الأفراد المدنية والسياسية والاجتماعية...انطلاقا من كون العلاقات بين البشر أشمل وأوسع من العلاقات بين الدول. هذه المقاربات الكونية المعاصرة تولي الإنسان أهمية على حساب سيادة الدولة، كما برز أيضا مفهوم جديد لمواجهة المسائل والقضايا الجديدة التي تواجهها الإنسانية وهو الإدارة العالمية في إطار تحقيق الأمن البشري بمفهومه الشمولي. فانطلاقا من هذا المضمون الجديد للأمن البشري الذي أصبح يشكِّل الركيزة الأساسية للسلم والأمن الدوليين، وتزايد الاهتمام الدولي بحقوق الإنسان والمعبّر عنه بحق التدخل الإنساني، برزت المصاعب أمام المجتمع العالمي لتلبية المتطلبات والحاجيات الضرورية للبشرية[2].

فقد اصطدمت جميع مواثيق وإعلانات وعهود واتفاقيات ومبادئ حقوق الإنسان، إضافة إلى جميع أشكال التدخل الدولي من تدخل غير مادي، إلى تدخل إنساني مشروط إلى تدخل إنساني غير مشروط، إلى تدخل وقائي بمبدأ السيادة الذي يؤدي إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المستقلة المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ومواقف محكمة العدل الدولية في مسائل التدخل الأجنبي.

فقطبية الأمن البشري وحق التدخل الإنساني أصبحت مسؤولية دولية ومحاولة إعطائها غطاءً قانونيا في غطاء الشرعية الدولية لتوفير الحاجيات الأساسية للإنسان، يطرح معضلة قانونية وسياسية حول مسألة المفهوم التقليدي لسيادة الدولة، ما يتطلب تعديل ميثاق الأمم

---

[1] إلياس أبو جودة، الأمن البشري وسيادة الدول، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع: بيروت، ط1.2008، ص 8.

[2] France Hassner, Pierre, La violence et la paix .De la bombe atomique au nettoyage ethnique, Ed esprit, Paris, 1995, P 321.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المتحدة بما ينسجم مع التغيرات الدولية الجديدة، العامة للأمم المتحدة وما يرتبط بها من لجان دولية الأمم المتحدة فضلا عن السعي لعقد معاهدات دولية جماعية في هذا المضمار المتعلق بالتدخل الإنساني في مبدأ سيادة الدولة. [1]

أمام هذا الواقع الدولي تطرح بعض التساؤلات والإشكاليات حول الأمن البشري، ومع بلوغ العولمة مرحلة جديدة في صيرورتها التاريخية خلال الثمانينيات عرفت بالعولمة النيوليبرالية التاتشرية الريغانية، فكان لمبادئها ومعاييرها المالية والاقتصادية المستندة إلى الفلسفة الليبرالية، والقائمة على الخصخصة. وتحرير الأسواق من القيود الجمركية، و إلغاء سياسات الدعم المالي، وتحرير قطاع الخدمات، وتشجيع المنافسة، والاستثمارات الأجنبية المباشرة...تداعيات سلبية على الطبيعة وعلى الوضع الاجتماعي والاقتصادي في الدول النامية والدول الرأسمالية على حدٍّ سواء[2].

6- مفهوم الأمـــــن الثقافي في ظل أخطار العولمة :

لم يعد الأمن الثقافي في حياتنا المعاصرة مجرد هدف ثقافي- فكري وإنما أصبح هدفا حضاريا شاملا، ينطوي على جوانب سياسية ووطنية لا تقل أهمية عن جوانبه الثقافية.

فالأمن الثقافي يعدّ عنصرا لا غنى عنه من عناصر النهضة الاجتماعية، ومظهرا من مظاهر القدرة على التحرر والمؤثرات الخارجية الوافدة، فهو أعلى مظاهر استرداد الهوية التي سعت قوى الشر والبغي عبر التاريخ إلى إنهاء خطوط الدفاع الفكرية والعقhwدية، كخطوة أولى لعملية الاستيعاب والسيطرة.ويخطأ من يعتقد بأن الأمن الثقافي هو عبارة عن غلق الأبواب والانطواء على النفس وتكثير لائحة الممنوعات، والابتعاد عن وسائل الاتصال

---

[1] سعيد الصديقي، (هل تستطيع الدولة الوطنية أن تقاوم تحديات العولمة) في العولمة والنظام الدولي الجديد، كتاب مشترك تحت إشراف سمير أمين وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، ديسمبر 2004، بيروت. ص 9.

[2] Hassner, Pierre, la thèse du « choc de civilisation » et une vision fausse de l'avenir de l'homme, in (le nouvel état du monde) sous la direction de serge cordellier, édition la découverte, Paris, France, 1999.P 5.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

والإعلام الحديثة، فالأمن الثقافي لا يشكل حالة المحتملة[1].

إن الأمن الثقافي يعني توفير الثقافة الصالحة للناس حتى يتمكنوا من خلالها أن يعيشوا حياتهم المعاصرة بشكل سليم وإيجابي.وهو يعني بناء قوة الوجود الثقافي الذاتية، التي تقوى لا على المقاومة والصمود فحسب، وإنما على الاندفاع والملاحقة والفعل المؤثر...الخ.

ولكي تتحقق هذه المقولة نعتقد أن مفهوم الأمن الثقافي يعتمد على عنصرين أساسيين:[2]

1. الاعتزاز بالذات الثقافية الحضارية؛ لأن الذات الثقافية بمثابة الإطار أو الوعاء الذي يستوعب منتوج المثقف، لذلك فإن منتوج المثقف ينبغي أن ينطلق من الخطوط العريضة وروح الثقافة الذاتية، بما تمثله هذه الثقافة الذاتية من رموز وأفكار وقيم.

والاعتزاز بالثقافة الذاتية لا يعني بالنسبة لنا أن نغلق أبوابنا على ما هو ليس في أيدينا وتتحكم به قوى أخرى خارجة عنا...،وإنما يعني أننا في البدء ينبغي أن نحقق ذاتنا الثقافية والحضارية، ونجعلها حاضرة في حركتنا الاجتماعية والثقافية.وننطلق من هذا الحضور الثقافي والحضاري للتفاعل مع الثقافات الأخرى...،فمشكلتنا المعاصرة ليست في الثقافات الأخرى وقدرتها على الوصول إلى مخادع نومنا، وتطرق منازلنا في كل وقت وفي كل ساعة، بل في الممارسات التي نمارسها جميعا، أفرادا ومؤسسات في خنق الذات الثقافية والتضييق عليها.لهذا فإن تجاوز الآثار السيئة والخطيرة للثقافات الغازية لمجتمعاتنا وشعوبنا هو في أن نطلق الحرية لثقافتنا الذاتية بأن تعبِّر عن نفسها بأيِّ طريقة شاءت.

إذا إن إعطاء المجال للثقافة الذاتية، رموزا وأفكارا،هو الخيار الاستراتيجي الذي نتمكن من خلاله تحقيق مقولة الأمن الثقافي. وبهذا نعطي للثقافة الذاتية الأفق الطبيعي للدفاع عن كينونتها الاجتماعية والتاريخية.[1]

---

(1) سعيد الصديقي، (هل تستطيع الدولة الوطنية أن تقاوم تحديات العولمة) في العولمة والنظام الدولي الجديد، كتاب مشترك تحت إشراف سمير أمين وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، ديسمبر 2004، بيروت جلال أمين، العولمة والهوية الثقافية والمجتمع التكنولوجي الحديث، المستقبل العربي السنة 21 العدد 234 (آب/أغسطس 1998) ص 9.

(2) محمد محفوظ، الحضور والمثاقفة، المثقف العربي وتحديات العولمة، المركز الثقافي العربي، ط1، 2000، الدار البيضاء، المغرب، ص 117.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

2. الانفتاح والحوار مع الثقافات المعاصرة، [illegible] تتوقف عند حد أدنى تكتفي بتوفيره للناس [illegible] ثقافي تأخذ من الموروث الثقافي والانفتاح على الثقافة المعاصرة نقطتا انطلاق وارتكاز في جهدها الثقافي الراهن، فالأمن الثقافي لا يعني،،بأيِّ شكل من الأشكال،الاحتماء من الثقافة المعاصرة تحت متاريس الماضي... بل يعني الاعتزاز بالذات الحضارية مع هضم معطيات الآخر الحضاري؛ لأن الانطواء والانغلاق عن العصر وثقافته ومنجزاته هما إفقار للوجود الذاتي بحيث نصبح وكأننا نعيش في القرون الوسطى السالفة، بعيدون كل البعد عن إنجازات الإنسان المعاصر وآثار العلم وحسناته. وبالتالي فإن أي مجتمع لن يتمكن من صيانة أمنه الثقافي واستمرارية فعله الجماعي إلا بالاعتزاز بالذات الموصول بالانفتاح على منجزات العصر.

وكل هذه الأمور تحفِّزنا للبحث عن الذات الثقافية وإبراز مضامينها وتطلعاتها، وتربية المواطن على ضوئها وهداها. وبهذا الطريق يمكننا الحصول على الحد الأدنى من الأمن الثقافي المطلوب في عصر تكنولوجيا الاتصالات والأقمار الصناعية.[2]

وتأسيسا على ما ذكر أعلاه نقول: إن هناك بونا شاسعا بين الأمن الثقافي والثقافة الأمنية، فالأخيرة هي مجموعة من الأنشطة التي تستهدف خلق الوعي الأمني، أما الأمن الثقافي فالمقصود به هو بيان الأسس والقواعد المتوفرة في ثقافة ما. ثقافة تمنع حالات الاختراق الثقافي والغزو الفكري... لهذا فإن الهدف ليس التأكيد على ضرورة الأمن للوقاية من الجرائم، على مختلف مستوياتها وأشكالها، وإنما هدفنا هنا هو محاولة استنطاق ثقافتنا الذاتية، وتأكيدها في نفوسنا، والعمل على تجسيد قيّمها في سلوكنا ومواقفنا، حتى يتسنى لنا تحقيق المقاومة الذاتية، التي تمنع وتطرُد كل عمليات التخريب الثقافي[3].

والذي نريد تأكيده في هذا المجال هو أن انجاز مفهوم الأمن الثقافي وإفشال عمليات التخريب الفكري لا يتّمان عن طريق إغلاق النوافذ، ومنع التفاعل مع الثقافات الإنسانية، وإنما يتمّان عن طريق العلاقة الواعية مع ثقافتنا، والعمل على إيصالها بالطرق السليمة والعلمية إلى جميع أبناء المجتمع، حينذاك نتمكن من إفشال كل عمليات التأثير السيئة للثقافات

---

(1) المرجع نفسه، ص ص 117، 118.

(2) المرجع السابق، ص 118.

(3)بن عبد العالي، عبد السلام ، الفكر الشمولي ، والفكر الكوني ، مجلة الوحدة، العدد 86، الرباط 1991، ص 96.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الوافدة، لأن خلق الوعي الذاتي، وغرس مفاهيم التربية الأسرية ونظم التعليم والإعلام هما الكفيلا

كما إن إطلاق الحرية للقوى الذاتية المتوفرة في المجتمع، لكي تمارس دورها الثقافي في زيادة الوعي وتعميم المعرفة، ومقاومة مظاهر الاختراق الثقافي والفكري، يعدّ من الوسائل الضرورية لتحقيق الأمن الثقافي بمعنى أنه من الضروري أن تتضافر جهود الدولة والمجتمع، عبر المؤسسات الرسمية والأهلية، والمبادرات الفردية، التي تتجه لتنشيط الحياة الثقافية في الوسط الاجتماعي؛ لأن وجود وتفعيل عناصر الحياة لثقافتنا في المجتمع، هو من الوسائل الفعالة التي تقاوم الاختراقات، وتمنع عمليات التخريب الثقافي، فالأمن الثقافي ذو جانبين:

جانب سلبي يتجه إلى خلق حالة الممانعة والرفض الثقافي لكل عمليات الاختراق الإعلامي والثقافي، و**جانب إيجابي** يتجه إلى صنع الحياة الثقافية الذاتية التي تعمل على تقوية البنيان النفسي والفكري للمجتمع، بحيث يصل المجتمع إلى درجة من الوعي والإدراك، يفشل من خلالهما كل عمليات الاختراق في حقل الثقافة والإعلام.

7- سيادة الدول ومحاولة إيجاد معادلة بين الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والحقوق السياسية والأمنية:

مع تفاقم القضايا العالمية لاسيما مسائل الفقر والبطالة والهجرة والمجاعة والأمية، والتلوث البيئي وذوبان الهوية القومية والإرهاب والعنف والجريمة المنظمة وانتشار أسلحة الدمار الشامل وأخطار الكوارث الطبيعية والنزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، وعجز الدولة المنفردة عن الردّ ومواجهة هذه التحديات، التي تشكل تهديدا للأمن البشري بمفهومه الواسع، الذي أصبح الركيزة الأساسية للأمن والسلم الدوليين والمعيار الرئيسي للأمن العالمي، برزت نقلة نوعية عالمية في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات باتجاه الأمن البشري وحقوق الإنسان.[1]

هذا التحول تعود جذوره إلى نظرية العدالة الكونية لـــ"**جون رولز**" والتي انبثقت منها المقاربات الكونية المعاصرة وخاصة الكوسموبوليتية أو الكونية الليبرالية التي ترتكز على

---

[1] إلياس أبو جودة، الأمن البشري وسيادة الدول، مرجع سبق ذكره، ص 107

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

حقوق الأفراد المدنية والسياسية والاجتماعية و
البشر أشمل وأوسع من العلاقات بين الدول،وأن ا

ومن أهم ما برز بعد الحرب الباردة بعد انهيار (الاتحاد السوفيتي) من العلاقة بين حقوق الإنسان والقانون الدولي العام ما يسمى "حق التدخل الإنساني" أي حق الأمم المتحدة بالتدخل في الشؤون الداخلية للدولة ما شهدت انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، من شأنها التأثير سلبا في المحيط الخارجي أو البيئة الدولية، وإعطاء هذا الحق طابعا وواجبا إلزاميا على صعيد المجتمع الدولي ووضعه في أولوية مهام منظمة الأمم المتحدة مستقبلا على صعيد البعد القانوني والعملاني.

ولكن هذا الاهتمام الدولي بحقوق الإنسان،الذي يعبر عنه بطرح مبدأ حق التدخل الإنساني ومحاولة إعطاء غطاء قانونيا في إطار الشرعية الدولية،لتوفير الحاجيات الأساسية للإنسان،طرح إشكالية قانونية وسياسية حول مسألة المفهوم التقليدي لسيادة الدولة،كما أدى إلى بروز التباس في مفهوم الأمن البشري على الصعيد الدولي[2].

في سياق هذا الواقع الدولي الجديد، إذا كان القانون الدولي هو المعيار أو المؤشر الذي من خلاله يمكننا معرفة مدى التراجع في المفهوم السيادي للدول على الصعيد السياسي والأمني، فعلى الصعيد الاقتصادي والاجتماعي نحن أمام مقاربات جديدة هي بمثابة نسق دولي جديد تتضح معالمه يوما بعد يوم، فالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية العالمية اليوم، تفرض نفسها على صعيد سيادة الدولة، ولكن الإشكالية تكمن بأن هناك قانونا دوليا عاما يمكن المقاربة من خلاله،ولكن على صعيد القضايا الاجتماعية والاقتصادية، نحن أمام قانون دولي اقتصادي اجتماعي بدأت بوادره بالتشكيل إن لم تكن تشكلت من خلال منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وبالتالي أصبحنا أمام تطورات تحدد مصير الأمن الاجتماعي والاقتصادي للدول وتشكل تهديدا لسيادتها. [3]

8- مشروع خريطة جديدة للعالم وأثرها على استقلال ووحدة الدول :

---

[1] المرجع لسابق، ص 108

[2] Kofi Annan, la protection des droits de l'homme et le principe de mon intervention dans les affaires intérieures des Etats, le monde ,paris,14 sep 1999 p44

[3] إلياس أبو جودة الأمن البشري وسيادة الدولمرجع سبق ذكره، ص 106.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ترتبط العولمة السياسية ببروز المجال السي
وتخيله كوحدة سياسية واحدة. إن أكثر ما يشير
العالم إلى دول وحكومات ووحدات سياسية منعزلة ومجزأة ومنفصلة هو في طريقه للتراجع السريع وربما النهائي، فما يحدث على أرض الواقع هو بروز سياسي جديد يتمحور حول العالم الواحد وليس حول الدولة ذات السيادة المطلقة والمنغلقة على نفسها. الدولة لم تنته بعد إلا أنها لم تعد وحدها مركز السياسة في عصر عولمة السياسة، كما لم تعد كما كانت في السابق مسؤولة مسؤولية كاملة عن أفرادها وأمنها وبيئتها وحتى مصيرها ومستقبلها. ستظل الدولة نظريا تدعي القيام بهذه الوظائف والمسؤوليات الحيوية وستتمسك بمفهوم السيادة المطلقة،لكن الأمور تتغير سريعا على أرض الواقع ولن تكون الدولة قادرة في المستقبل القريب على الثبات على هذه الأحقية السيادية كما كانت تفعل خلال ثلاثمائة سنة الأخيرة. فالمجال السياسي العالمي يستمد حضوره من بروز مؤسسات وتشريعات وقضايا وأزمات عالمية تتطلب حلولا ومخارج مشتركة تتخطى الدول الصغيرة والكبيرة وحتى العظمى[1].

إن الانتقال التدريجي من المجال السياسي المحلي إلى المجال السياسي العالمي يخلق ظاهرة سياسية أخرى وغير مسبوقة في التاريخ هي دخول العالم عصر"ارتباط السياسة في كل أرجاء العالم، "والتي هي من أهم تجليات عولمة السياسة، فمثلا القرارات التي تتخذ في عاصمة من العواصم سرعان ما تنتشر إلى كل العواصم والتشريعات التي تخص دولة من الدول تستحوذ على اهتمام كافة الدول والسياسات العامة التي تستهدف قطاعات اجتماعية في مجتمع من المجتمعات تؤثر تأثيرا حاسما ومباشرا في قطاعات اجتماعية في كل المجتمعات المعاصرة، والأخبار السياسية المحلية والغارقة في المحلية تستحوذ على اهتمام العالم بأسره وتنتقل بسرعة الضوء من شرق الكرة الأرضية إلى غربها وتخلق ردود أفعال دولية تتجاوز الحدود السياسية التقليدية. لم تعد السياسة بهذا المعنى محلية كما كانت دائما، كما لم تعد هناك حدود للقرارات والتشريعات والسياسات التي أخذت تنتقل بيسر ما بعده يسير عبر القارات[2].

---

[1] بول كيندي، صعود وسقوط القوى العظمى: التغيرات الاقتصادية والصراع العسكري من 1500 إلى 2000، تر: مالك البديري، مركز ابن خلدون، القاهرة، ص 261.

[2] سعيد عبد المنعم، الديمقراطية والمتغيرات العالمية الجديدة، مجلة أبواب دار الساقي، بيروت، العدد 03 /1994، ص 113.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

لقد أصبحت البشرية أمام حالة سياسية جد
مرتبطة بالسياسة هناك وفي كل المناطق، والسياس
والقرار الذي يتخذ في آسيا يجد صداه في أوروبا، والتشريعات التي تصدر في واشنطن تكون ملزمة لكل العواصم في العالم، وشريط صوتي يحمل قناعات شخص معزول في كهوف أفغانستان يثير قلق كبار المسؤولين السياسيين والأمنيين في أكبر العواصم العالمية، ومقالة صغيرة من 700 كلمة يكتبها كاتب في صحيفة نيويورك تايمز تثير اهتمام أكثر من 70 ألف من النخبة السياسية الحاكمة في أبعد منطقة من العالم.

فمثل هذا الربط للسياسة في كل أنحاء العالم بالسياسة وبهذا العمق والكثافة، يحدث لأول مرة، ويفتح آفاقا جديدة وغير معهودة في التاريخ السياسي العالمي، كما أنه يفرض وقائع سياسية عالمية جديدة وغير تقليدية تجسد فكرة انكماش العالم الذي هو جوهره العولمة.[1]

واتساقا مع هذا التوجه نحو ارتباط السياسة في كل أرجاء العالم يلاحظ دخول البشرية مرحلة التدفق الحر وغير المقيد للسياسة على الصعيد العالمي، فالقرارات والتشريعات والقناعات والأزمات السياسية ليست مرتبطة ببعضها فحسب،بل إنها تتدفق بحرية تامة بين المجتمعات والقارات وبأقل قدر من القيود. [2]

ولعل هذا الجدول يوضح تجليات عولمة السياسة:

---

[1] بيترغيل وجيفري بونتون، مقدمة في علم السياسة، 1991 منشورات الجامعة الأردنية، عمان، ص 262.

[2] عبد الخالق عبد الله، حكاية السياسة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1 ،2006، بيروت، لبنان، ص263.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

العنصـــــر	
المجال السياسي العالمـــي	التفكير في العالم وتخيله كوحدة سياسية واحدة تعمل عبر مؤسسات جماعية وتتعامل مع القضايا العالمية وتطرح حلولا ومخارج مشتركة تتخطى الدول.
السياسة في كل أنحاء العالم أصبحت مرتبط بالسياسة في كل أنحاء العالم.	الانتقال السريع للتشريعات والسياسات والأخبار على الصعيد العالمي وارتباط السياسة هنا بالسياسة هناك.
التدفق الحر غير المقيد للسياسة على الصعيد العالمي	بروز السياسة العابرة للقارات والخارجة عن سيطرة الحكومات.
لبرلة العالـــــم	صعود الفكر الليبرالي والقبول العالمي المتزايد بالنموذج القائم على الاقتصاد الحر والتداول الحر للسلطة.
لحظنة السياسة	التفاعل الجماعي والحي مع الحدث السياسي أينما يقع وبروز الزمن السياسي العالمي الواحد.
المواطنة العالمية	تحول تدريجي في الوعي والانتماء والولاء من الذاتي إلى الإنساني ومن الوطني إلى العالمي ومن الداخل إلى الخارج.

إذن، السياسة في صيغتها الجديدة، هي سياسة عابرة للقارات والمحيطات وخارجة عن سيطرة الحكومات، وذلك على نسق الشركات العابرة للقارات والتي تدير النظام الاقتصادي العالمي كاقتصاد بلا حدود.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

لقد أصبحت السياسة تصدر إلى الخارج كما إلى الخارج هو أكثر بكثير مما يبقى ضمن الحدو هو سياسي قريب الشبَه من التدفق الحر للمعلومات والبيانات الحديثة. كما سمحت التقنيات للسياسية أن تتدفق أيضا بالقدر نفسه من الحرية وتتمدد خارج الدولة وتتجاوز إطارها الجغرافي ونطاقها المحلي وتخرج عن سيطرة الحكومات.

إن السمة البارزة للسياسة في ظل عالم العولمة هي النزوع للعالمية. والخروج على المحلية وعدم التقيد بقيود الزمان والمكان والتدفق بحرية تامة على الصعيد العالمي مضيفة مزيدا من الحيوية للمجال السياسي العالمي.

ويتزامن مع هذا التدفق الحر والعابر للقارات بروز ظاهرة سياسية جديدة أخرى هي لحظنة السياسة، والتي تحدث لأول مرة في التاريخ.فالسياسة تتدفق بحرية بيد أنها أيضا تتدفق من موقع لآخر بسرعة تقارب سرعة الضوء.سرعة تدفق السياسة هي بنفس أهمية حرية تدفقها على الصعيد العالمي. وعندما تتدفق السياسة فإن الحدث السياسي الذي يحدث في طرف الكرة الأرضية يمكن مشاهدته ومعايشته والتفاعل معه بالتفصيل الدقيق في لحظة حدوثه في الطرف الآخر البعيد من الكرة الأرضية. [1]

كما تتضمن لحظنة السياسة دخول البشرية مرحلة الزمن السياسي العالمي الواحد، حيث لم تعد هناك أزمنة سياسية مختلفة كما كان عليه الأمر قبل بروز العولمة.ربما كانت الأمكنة مختلفة بيد أن الزمان السياسي أصبح اليوم واحدا وموحدا وهو في جوهره عالمي وليس محليا،ويدفع في اتجاه التوحد السياسي للعالم ويصب في سياق بروز المجال السياسي العالمي. هذا التوحد الزماني للفعل والوعي السياسي هو تحول نوعي، ويعني أن السياسة قد أصبحت بلا حدود والعالم على وشك أن يتحول إلى عالم بلا حدود سياسية.

فالحدود السياسية التقليدية والمرتبطة بالدولة القومية ذات السيادة المطلقة في طريقها إلى التراجع والانتهاء، كما أن الفصل التقليدي بين ما هو محلي وعالمي وبين الداخل والخارج هو أيضا في طريقه إلى أن يصبح جزءا من التاريخ. لقد حدث تداخلا شديدا بين الداخل والخارج وحدث تواصل قوي بين المحلي والعالمي ولم يعد بالإمكان إجراء فصل بين المجالين. فالمجال السياسي المحلي لم ينته وربما لن ينتهي في المستقبل القريب، بيد أن عليه

---

[1] عبد الخالق عبد الله، حكاية السياسة، المرجع السابق، ص264.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أن يتعايش بشكل متزايد مع المجال السياسي الـ
السياسية المتبقية هي مجرد حدود افتراضية ونظ
وقابلة للاختراق. [1]

إذا ،لقد خلقت ظاهرة لحظنة السياسة المعطيات المادية والبنية الفكرية لبروز المواطنة العالمية العابرة للقارات والقوميات، وتشكيل الهوية الإنسانية العابرة للحضارات والثقافات والتي ربما ستحل تدريجيا محل المواطنة الوطنية والهوية المحلية الراهنة، كما أن بروز الانتماء العالمي والولاء الإنساني والوعي الكوني هو من أهم معالم العولمة السياسية ومن أكثرها عمقا على المدى البعيد، فالعولمة عموما والعولمة السياسية بشكل خاص تتضمن تحولا جذريا في وعي الفرد من المجال المحلي إلى المجال العالمي ومن الذاتي إلى الإنساني ومن الداخل إلى الخارج.

هذا الارتقاء في الوعي، من الطور القبلي والمذهبي والطائفي إلى الوطني والقومي ثم إلى العالمي ومن الذاتي إلى الإنساني والكوني، هو في قلب حركة عولمة العالم التي تتضمن زيادة الوعي بعالمية العالم وبوحدة البشرية التي تعيش عصر عالمية التفكير والمعرفة وعالمية الحقوق والواجبات وعالمية الانجازات والأزمات وعالمية الطموحات والتطلعات وعالمية البقاء والفناء. المشكلات السياسية والقضايا الاقتصادية والأزمات الاجتماعية والمخاطر البيئية الراهنة والقادمة ستكون بطبيعتها عالمية، والحلول المطلوبة ستكون أيضا عالمية أكثر مما هي محلية.هذا الاتجاه المتزايد نحو العالمية سيدفع بالفرد من ناحية والبشرية جمعاء للنظر إلى ذاتها ككتلة واحدة ذات مصير واحد وتنتمي إلى قيم إنسانية عميقة ومشتركة تتخطى صراع الحضارات،[2] وتتجاوز الخصوصيات الثقافية والذاتية والوطنية دون أن يعني ذلك الانتماء إلى عالم ثقافي واستهلاكي واحد.

العولمة السياسية تعني هذا الاتجاه المتزايد نحو تعرّف الإنسان إلى بُعده العالمي واقترابه من هويته الإنسانية التي هي في طريقها للمزيد من النمو والبروز والوضوح. لقد

---

[1] جابرييل إيه وآلموند جي وبنجهام باويل ، السياسة المقارنة في وقتنا الحاضر، تر:هشام عبد الله، مراجعة:سمير نصار، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 1998. ص265

[2] جاك دونديو دوفابر، الدولة، تر: سموحي فوق العادة، منشورات عويدات، بيروت، ط1982، ص 266.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

كانت الهوية العالمية والإنسانية قائمة في كل الم
من الوضوح والحضور والتشابك الذي أصبح عل

ورغم أن المواطنة العالمية هي حالة إنسانية عامة بيد أنها ترتبط بشكل خاص ببروز الجيل الجديد الذي هو جيل أكثر استخداما للتقنيات الجديدة وأكثر إقبالا على الثقافة الشبابية المعاصرة، كما أنه أكثر تواصلا مع القضايا العالمية واطلاعا على المستجدات الدولية واهتماما بمصير البشرية وانشغالا بالرموز والشخصيات الفنية والرياضية والسياسية العالمية.كل ذلك يجعل هذا الجيل أكثر وعيا بعالميته وأكثر انتماء لإنسانيته وأكثر إدراكا لكونيته من الجيل السابق والراهن معا.

لكن البروز التدريجي للمواطنة العالمية لا يعني تراجع وتهميش وإلغاء الهوية الوطنية كما أن الانتماء الإنساني لا يعني عدم الانتماء للوطن، والتواصل مع القضايا العالمية لا يعني فقدان الاتصال بالوقائع الوطنية وتجاهل الهموم الحياتية واليومية المحلية التي ستظل ملحة كما كانت في كل العصور السابقة لعصر العولمة.ستبقى الهوية الوطنية قائمة وحية بل إنها ستُعزز، لكن ستنمو بجانبها الهوية الإنسانية والمواطنة العالمية.[1]

كل ما سيحدث في ظل العولمة هو ارتقاء في الوعي والخيال حيث ستشعر البشرية جمعاء وكأنها وحدة سكانية واحدة ومتلاحمة وتعيش على كرة أرضية واحدة ومهددة بمخاطر وجودية ومصيرية واحدة.إن العولمة السياسية تعني أن البشرية قد وصلت طورا تجد فيه أن أقدامها ثابتة في أوطانها بيد أن هاماتها وتطلعاتها ستمتد إلى الأفق العالمي البعيد حيث لن تتمكن الشجرة المحلية بعد الآن من أن تحجب عنها رؤية الغابة العالمية.[2]

ومع انتشار العودة إلى الجذور، وذبول الحضارة الغربية، تكون المشكلة الرئيسة في العلاقات بين الغرب وبقية العالم، هي الفجوة بين جهود الغرب،وخصوصا جهود أمريكا،لتعزيز الحضارة الغربية بصفتها الحضارة الكلية العالمية،وتدهور مقدرتها على القيام بذلك.

---

[1] جان جاك شوفالييه، تاريخ الفكر السياسي:من المدنية الدولة إلى الدولة القومية، تر: محمد عرب صاسيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط4، بيروت، ص266.

[2] المرجع السابق، ص267.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وقد أدى انهيار الشيوعية إلى تفاقم هذا ال
والقائلة: "إن إيديولوجيته الليبرالية الديمقراطية
صالحة على نطاق العالم كله". ويؤمن الغرب –وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت دائما بلدا تبشيريا– بأن الشعوب غير الغربية يجب أن تلتزم القيم الغربية الديمقراطية والأسواق الحرة، والحكومة المحددة صلاحيتها، وفصل الكنيسة عن الدولة أي فصل الدين عن الدولة، وحقوق الإنسان، والمذهب الفردي، وحكم القانون، وبأنها يجب أن تجسد هذه القيم في مؤسساتها[1].

لقد حان الوقت الذي يجب أن يتخلى الغرب فيه عن وهم العالمية، وأن يعزز قوة حضارته وتماسكها وحيويتها في عالم من الحضارات.

إن ذلك التدخل بلا تمييز في منازعات الشعوب الأخرى لا يخدم مصالح الغرب. والمسؤولية الرئيسية لاحتواء المنازعات في المناطق وحلها في الحقبة التي بدأت لتوها، يجب أن تتولاها الدول الأساسية في الحضارات السائدة في هذه المناطق. [2].

وقد أشار "**توماس ب.تيب أونيل**" الرئيس السابق لمجلس النواب، إلى أن: "كل السياسات هي سياسة محلية". ويترتب على هذه الحقيقة أن "كل قوة هي قوة محلية ". فلا تستطيع الأمم المتحدة أو الولايات المتحدة أن تفرض على المنازعات المحلية حلولا تدوم فترة طويلة، وتكون بعيدة عن حقائق القوة المحلية.

ويتوقف مستقبل الغرب إلى حد كبير على وحدته، ويرى علماء الحضارات أنها تتطور (أي الحضارات) عن طريق عصور من الاضطراب وحقبة تتطاحن فيها الدول، تؤدي في النهاية إلى قيام دولة عالمية للحضارة، تكون بالنسبة إلى الحضارة إما مصدرا للتجديد وإما تمهيدا للتدهور والانحلال، وقد تجاوزت الحضارة الغربية الطور الذي تتطاحن فيه الدول، وهي تتجه نحو طور دولتها العالمية، وهذا الطور لم يكتمل بعد.

فالدول القومية في الغرب ترتبط معا في مجموعتين شبه كليتين من الدول، في أوروبا وفي أمريكا الشمالية، ولكن هذين الكيانين والوحدات المكونة لهما ترتبط معا بشبكة معقدة

---

[1] Hassner, Pierre, la thèse du « choc de civilisation » et une vision fausse de l'avenir de l'homme, in (le nouvel état du monde) sous la direction de serge cordellier, édition la découverte, Paris, France, 1999. P 225

[2] صاموئيل هنتغتون" وآخرون: الــغرب وبقية العالم بين صدام الحضارات وحواره، مرجع سبق ذكره، ص 170.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

بطريقة غير عادية من روابط المؤسسات الرس
السابقة كانت إمبراطوريات. ولما كانت الديمقرا
فإن الحالة العالمية الناشئة للحضارة الغربية ليست إمبراطورية، ولكنها مركب من اتحادات واتحادات فدرالية وكونفدرالية ونظم دولية. [1].

إن الحفاظ على وحدة الغرب ضروري لإبطاء تدهور التأثير الغربي في الشؤون العالمية، وهناك بين شعوب الغرب أمور مشتركة أكثر مما بينها وبين شعوب آسيا والشرق الأوسط وإفريقيا، وقد أرسى قادة الدول الغربية نماذج مؤسساتية للثقة والتعاون فيما بينهم ليست قائمة إلا في حالات استثنائية نادرة، بينهم وبين زعماء المجتمعات الأخرى، والغرب الموحد سوف يظل ذو وجود ضخم في الساحة الدولية. وإذا انقسمت (الدول الغربية)، فسوف تكون فريسة لجهود الدول غير الغربية لاستغلال خلافاتها الداخلية، بتقديم مكاسب قصيرة الأجل لبعض البلدان الغربية ثمنها خسائر في المدى البعيد تلحق بالبلدان الغربية جميعا، وشعوب الغرب يجب، كما يقول "**بنجامين فرانكلين**"، أن تتساند، وإلا على غالب الظن، عُلق كل منها على حدى. [2]

لقد مر الغرب بالطور الأوروبي للتطور والتوسع، وهو الطور الذي استمر قرونا عدة. وهو يمر بالطور الأمريكي الذي ساد هذا القرن. وإذا جددت أمريكا الشمالية وأوروبا حياتهما المعنوية، وشيدتا ثقافتهما المشتركة،وأنشأتا أشكالا أقوى للتكامل الاقتصادي والسياسي لإكمال تعاونهما الأمني في الحلف الأطلسي، فإنهما تستطيعان توليد طور أوروبي–أمريكي ثالث لرفاهية الغرب ولنفوذه السياسي. [3].

وسوف يوفر التكامل السياسي من بعض النواحي، وسيلة لمواجهة التراجع النسبي في نصيب الغرب من سكان العالم وإنتاجه وقدراته العسكرية، ويعي قوة الغرب في أعين زعماء الحضارات الأخرى.

---

[1] المرجع السابق، ص 171.

[2] محمد سعيد طالب: الدولة الحديثة والبحث عن الهوية، ط1، سبتمبر 1999، عمان الأردن. ص 172.

[3] ذاكر آل جبيل: خطاب العولمة، راهنية المفهوم، كونية الهيمنة، مجلة الكلمة العدد19، السنة الخامسة، 1998، لبنان بيروت، ص 68.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وليست المسؤولية الرئيسية لزعماء الغرب على صورة الغرب ومثاله- التي هي أمر يتجاوز على الخصائص الفريدة للحضارة الغربية وتجديدها، وهذه المسؤولية تقع بشكل كبير على عاتق أقوى بلد غربي، إنها الولايات المتحدة الأمريكية. فلا النزعة العالمية أو النزعة الانعزالية، ولا تعددية الأطراف ولا الأحادية ستخدم المصالح الأمريكية بشكل أفضل. وسوف يكمن الدفاع الأكثر فاعلية عن مصالح الولايات المتحدة في تحاشي هذه المواقف المتطرفة، وأن تتبنى بدلا منها سياسية أطلسية للتعاون الوثيق مع دول أوروبا الشريكة لها، سياسة تحمي وتعزز المصالح والقيم والثقافة للحضارة الفريدة والغالية التي تتشارك دول الغرب فيها.

ولقد دفعت التغيرات التي حدثت على الصعيد الدولي إثر انهيار الكتلة الشرقية بداية هذا العقد بالبعض إلى القول إن العالم دخل مرحلة جديدة هي مرحلة الإيديولوجيات، وبانتهائها وصل التاريخ إلى نهايته[1]، عندما انتصرت الديمقراطية كنموذج وحيد في العالم، وعليه فإن من واجب كل المجتمعات ودولها تبني النموذج الأكثر توافقا مع الطبيعة الإنسانية، والأكثر قدرة على ضمان حقوق الإنسان واحترامها. [2].

كان هدف الإيديولوجية الماركسية من وراء طرحها فكرة انتهاء التناقضات الطبقية في وقتها هو الحصول على تأييد الجماهير الكادحة، فلا يمكن إخراج هذا الهدف من محتواه الحقيقي كتكتيك ضمن إستراتيجية احتواء الرأسمالية، لغرض إفراغها من الداخل من كل شعبية لها.وكذلك الحال مع فكرة انتهاء التاريخ، حيث يبين تحليل معطياتها بأنها تكتيك ضمن إستراتيجية احتواء عالم الجنوب بعزله عن العالم المتطور، وبالتالي ترسيخ شرعية الرأسمال العالمي في تسيير الأمور بحسب ما تقتضيه مصالحه، ومن بينها التقليل من المساعدات الممنوحة لعالم الجنوب والإبقاء على تلك التي تسهم في النمو الاقتصادي للرأسمال العالمي والتي "لا تسمح بوصول هذا العالم- إلى المستوى الرئيسي والضروري للاستثمار والنمو..."[3] وخصوصا بعد انتهاء الحرب الباردة ودخول العالم في مرحلة العولمة وتزايد الاضطرابات العرقية والثقافية وانعكاسها على تفتت الدولة القومية.

---

[1] Emmerij louis,Nord-sud la grenade dégoupillée ,(paris 1992) ,p.226

[2] صاموئيل هانتغتون" وآخرون: الـــغرب وبقية العالم بين صدام الحضارات وحوارها، مرجع سبق ذكره، ص 155.

[3] Moreau Defarges Philippe, la diplomatique préventive, Défense national ,1997,p.227.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إذا كان من الممكن وضع هذه السياسة في مواجهة المشاكل الدولية قبل اندلاعها، فإنه الأمور.وتفرض هذه المعرفة معالجة أسباب المشاكل من جذورها وليس الاكتفاء بوضع الإجراءات لمواجهتها بعد أخذها طورا من التطور، لأن المواجهة بهذا الشكل تنطوي على رغبة عدوانية مقنعة، ففكرة تحاشي الفرد عدوانية الآخرين المحتملة، تكمن في أساس أي مواجهة.[2] ويفرض هذا الاحتمال أن يقوم الفرد بالبدء بالاعتداء بهدف إضعاف هذا الخطر والتقليل من نتائج انتشاره.

والمقصود بمعالجة المشاكل من جذورها، البحث عن الأسباب، ومن بين هذه الأسباب التي تفسر تصاعد القوى الرافضة وتطورها والتي يراد إعطاؤها صورة صراع الهويات الثقافية، العامل الاقتصادي وعلاقته بعملية التحديث.

فضعف الاقتصاد بسبب ضعف الموارد والاختلال داخل المجتمع جراء عملية التحديث، ونتيجة لعدم تلاؤم الجديد مع القديم أو عدم قدرته على احتلال موقع قديم. هذه الوضعية قادت إلى انتشار "...التآكل الحمضي المحطم للتحديث والبؤس الاقتصادي وعدم الاندماج السياسي- داخل المجتمع وفقدان كل المفاهيم المطروحة معانيها- لذلك أصبحت الهوية الجماعية لمجموعة إنسانية ما النقطة الوحيدة التي تتصف بالاستقرار"[3]، والتي يمكن أن تستند إليها في مواجهة عالم يتسم بالاختلال والاضطراب، والذي يسلب من الإنسان أبسط حقوقه ألا وهو حق الحياة.

لا يقتصر وجود ظاهرة عدم قدرة الفرد على سد حاجاته الاقتصادية وظهور الإحباط على عالم الجنوب فحسب، ففي العالم الغربي يواجه النظام الديمقراطي تحديات جديدة لم يعرف لها نظير من قبل فبعد وصول المجتمع الاستهلاكي إلى قيمة تطوره وتزايد حجم الطبقة الوسطى. لم تعد الدولة قادرة على إشباع كل الحاجات "فالدول القومية أصبحت صغيرة مقابلة بالمشاكل الكبيرة للحياة، وأصبحت في الوقت نفسه الدولة كبيرة جدا مقابلة بالمشاكل الصغيرة."[4]

---

[1] Thual François, les conflits identitaires,paris,Ellipses1995. p227.

[2] صاموئيل هانتغتون" وآخرون: الـــغرب وبقية العالم بين صدام الحضارات وحوارها، مرجع سبق ذكره، ص 227.

[3] Lagard, Alain, L'état (le pouvoir, la violence, la société), Ed . Ellipse, 1995, Paris,p.228

[4] Brank Phillippe, la démocratie, paris, seuil, 1997. Pp 228- 231.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وإذا رجعنا إلى التغييرات الهامة للقرن الديمقراطي رؤيتنا ثورية. لكن لماذا وكيف تستط وتحتفظ لنا بطريقة ما بالعديد من المفاجآت؟ لا يسمح تعريف العجز الديمقراطي للوضع الحالي، حيث تحررت المصالح الإقتصادية من وصاية الدول الأمم وحيث لازال التسلط يعيش في دوائر هامة بوضع تحليل على المدى الطويل بل يساهم فقط بشكل مفيد في تحديد سير التطورات الممكنة.[1]

ونتيجة لذلك، لم يعد للصراع الطبقي بالمفهوم الماركسي تأثير في مستوى العلاقات البشرية، بل حل محله فكرة صراع الفرد من أجل بيئة سليمة من جهة، وصراعه من جهة أخرى للحفاظ على هويته أمام محاولات تقنين حياته الشخصية عن طريق العقول الإلكترونية. لكن وبسبب البطالة واستمرار الأزمة الاقتصادية رغم خروج بعض الدول منها. وتداخل هذه العوامل مع إحباطات التوجهات الجديدة، يظهر إمكان مواجهة أنظمة دول العالم الغربي في المستقبل لمشكلتين يفترض إيجاد حل لهما لأهميتهما ولأثرهما في عمل الديمقراطية وهما[2]:

أ. إفراغ الأنظمة السياسية من إمكانات مواجهة الكبت المتزايد لدى المواطنين بسبب وضعهم الاقتصادي والثقافي، وإمكانية زيادة درجات العنف لديهم. وهو ما سيجبر الأنظمة على اللجوء إلى العنف المضاد، ما يمثل خطرا على شرعيتها والخوف من فقدانها. [3].

ب. إن محاولات القوى الدولية التدخل لوضع حد للنتائج السلبية لاقتصاد السوق، تقود إلى طرح السؤال حول الشرعية الديمقراطية للقوى المحركة لهذا التدخل التي تتمركز فوق السلطات السياسية المنتخبة والتي تنزع عنها تلك الشرعية التي حصلت عليها من خلال انتخابها، وبسبب تمركز هذه القوى فوق تلك السلطات، ستصبح تبعية هذه الأخيرة شيئا فعليا، ويعني ذلك في النهاية، سلب الشعب سيادته لمصلحة هذه القوى.

---

[1] مارك فلوربابيه : الرأسمالية أم الديمقراطية، خيار القرن الواحد والعشرين، تر: عاطف المولي، الدار العربية للعلوم، ناشرون، بيروت، ط1، 2007. ص102.

[2] Boniface pascal, la volonté d'impuissance .paris,seuil 1993, P 117.

[3] أركون، محمد، تاريخية الفكر العربي، مركز الإنماء القومي، المركز الثقافي العربي، المغرب، بيروت، ط2، 1996.ص ص 57، 63.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إن تثبيت الترابط بين عدم الإشباع وإمكان
تصور قيام صراع بين دوله، كالتصور الذي وُص

ذلك أن "التداخل الاقتصادي يمنع قيام الحرب، لأن شن الحرب على بلد ترتبط معه بعلاقات تجارية قوية كأنك تشن الحرب على نفسك... ويبدو أيضا أن الديمقراطيات تشعر بعدائية ضد الحرب".[1]

وعليه فإن تدعيم أسس التقسيمات الطائفية والمذهبية والقومية باسم تدعيم الأسس الديمقراطية في ظل استمرار ظروف الفقر والعوز والحرمان، سيقود إلى تعميق الصراعات بظهور من هو رافض لهذا المنطق ومن هو قانع به. وما نلاحظه اليوم من صراع الهويات ما هو إلا بداية لهذا التطور، حيث يمكن تحديد معنى هذا الصراع ليس بصفته صراعا يتعلق بالمطالبات الإقليمية أو المتعلقة بالسكان أو المطالب الاقتصادية، ولكن كتسليم جماعي بوجود التهديد، كشعور مجموعة ما بكونها ضحية، شعورا يجد أسس وجوده في الاختلاف الطائفي أو العرقي أو القومي أوفي امتزاج الاختلافات فيما بينها. وهي مشكلة يرى البعض أن إمكان حلها مشروط بإيجاد المؤسسات التي تتوافق والتقاليد المحلية، ولكن على الرغم من هذا التفاؤل، فإن عدم قدرة الدولة القومية بمؤسساتها الديمقراطية- المطبقة سابقا- أو تلك التي طبقت في السنوات الأخيرة-على إيجاد الحلول للمشاكل المطروحة سيستمر بسبب التداخل بين عامل الزيادة السكانية، وتأثيرات العامل البيئي في المصادر الحيوية والعامل الاقتصادي المتمثل بعولمة الاقتصاد، والذي يرفض تثبيت أو إعادة تثبيت أيديولوجية وطنية تتعارض مع معطيات العولمة الداعية إلى الانفتاح الكامل أمام أحكام السوق المالية الدولية وتحكم ثقافة العولمة في خلق السلوكيات الجديدة، فستزيد هذه العولمة في تعميق النزاعات وستساهم إضافة إلى تأثير العوامل المذكورة في تفتت سلطة الدولة.[2]

فيجب أن يكون هناك توافق بين الأرضية الاقتصادية والأرضية الاجتماعية؛ لأن نجاح الديمقراطية كوسيلة لامتصاص المشاعر العدائية داخل المجتمع من خلال منح الشعب حرية الانتخاب، وكأداة للتقليل من حدة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية من خلال إفساح المجال

---

[1] Boniface pascal, la volonté d'impuissance Op-cit, P 234

[2] **الجابري، محمد، عابد**، قضايا في الفكر المعاصر، العولمة، صراع الحضارات، العودة إلى الأخلاق التسامح، الديمقراطية، ونظام القيم، الفلسفة والمدينة، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997. ص 17.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

للمبادرات الفردية، يعتمد على قدرة النظام على وعلى الإمكانات المتاحة له.

فعدم تمكن النظام من تحقيق هذا الهدف والاستمرار في تطبيق هذا التصور سوف يؤدي إلى عملية فوقية تعبر على رأي سلطة القائمين على التعاون الدولي لا علاقة لها بالإرادة الشعبية.يضاف إلى ذلك، أن المطالبة بتكييف اقتصاديات هذه المجتمعات يتم عبر النصائح التي تقدمها الدول المانحة للمساعدات وكذلك المنظمات الدولية المالية. والتي تدعو في جوهرها إلى الأخذ بالاقتصاد الليبرالي الجديد. وغالبا ما يقود تطبيقها إلى نتائج عكسية ومدمرة أكثر وضوحا من التعديلات المرتقبة الهادفة إلى تحسين الوضع. [1]

خلاصة الفصل:

[1]Hassner Pierre, Fin de l'histoire on phase d'un cycle ? commentaire ,N47,automne 1989, p.229.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إن تطور مفهوم العولمة السياسية يمثل تطور
تباين شديد في الآراء اتجاه هذا المفهوم، وحتى ف
التي تتراوح بين أنها مرحلة مؤقتة في التاريخ البشري، وبالتالي لا تحتاج إلى إعادة النظر في كيفية فهم السياسة العامة، وبين أنها آخر مدى لنمو الرأسمالية الغربية والحداثة أو التحديث، بينما يراها آخرون على أنها تمثل تحولا أساسيا في السياسة العالمية.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الفصل السابع:

دولة السوق والبحث عن رفاهية المواطن العالمي

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تمهيد:

المشاكل القديمة، مشاكل الحفاظ على السلا
العالمي بين الشمال والجنوب وتهديد التوازن البيئي كانت كلها مشاكل ذات طبيعة عالمية. ولكن هذه المشاكل تتكاثف اليوم بواسطة مشكلة جديدة إضافية، فاقت التحديات التي كانت معروفة حتى الآن إن دفعا آخر لعولمة الرأسمالية.يبدو أنه ذو طابع نهائي.يحجم حتى قدرة تلك المجموعة من الدول القيادية (مجموعة الدول السبع) على التصرف، وكان يمكنها بعكس دول العالم الثالث غير المستقلة اقتصاديا، الاحتفاظ باستقلالية نسبية تشكل العولمة الاقتصادية التحدي الأساسي للنظام الاجتماعي والسياسي الذي نشأ في أوروبا بعد الحرب،وربما كان المخرج منه أن تنمو قوة السياسة التنظيمية بعد نمو الأسواق التي لم يعد بإمكانها الدول-الأمم القبض عليها،وهل يدل فقدان التوجيه الكاشف لتشخيص الزمن على شيء آخر سوى أننا لا نتعلم إلا من الكوارث؟[1]

1- يورغن هابرماس وإشكالية الدولة الكونية:

ثمة مثل مشجع، هو الوعي المسالم الذي يعبر عن نفسه علنا بعد خبرات حربين عالميتين بربريتين ،وينتشر في بلدان كثيرة انطلاقا من الشعوب التي شاركت مباشرة في الحروب ونحن نعلم أن هذا التحول في الوعي لا يستطيع أن يعرقل حروبا محلية وحروبا أهلية لا عدّ لها في كثير من بقاع العالم،ولكن نتيجة تبدل العقلية تغيرت المعالم الثقافية-السياسية للعلاقات بين الدول إلى درجة أن إعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، استطاع بما يتضمنه من ازدراء الحروب الهجومية وتوجيه إصبع الاتهام إلى الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، أن يكتسب أثرا ملزما معياريا ضعيفا على نمط المعاهدات المعترف بها علنا.[2]

هذا لا يكفي طبعا لإرساء قواعد عمليات مهمة في الاقتصاد العالمي، وممارسات وتنظيمات تسمح بحل المشاكل العالمية، فضبط مجتمع العالم الذي أفلت من قيد يتطلب سياسات كفيلة بتوزيع الأعباء ولكن هذا لن يصبح ممكنا إلا على أساس تضامني عالمي. مازال مفقودا، هو بكل الأحوال أضعف قدرة على الربط بين الناس مما هو عليه التضامن الذي نما داخل الدول القومية وقد اتحد سكان العالم موضوعيا منذ زمن طويل في جماعة

---

[1] يورغن هابرماس، الحداثة وخطابها السياسي، تر: جورج تامر، مراجعة جورج كتورة، دار النهار للنشر، بيروت، ط 1،2002، ص 84.

[2] المرجع نفسه، ص 100.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

معرضة للأخطار. لم تكن لهم حرية اختيارهم، ... الضغط ذلك الدفع التجريدي الكبير الغني بالنتائج الوعي الوطني. والديمقراطي، لن يتم إرساء القواعد لعمليات عالمية المدى لتوزيع المصالح وتعميمها، ولتركيب ذكي للمصالح المشتركة في الشكل التنظيمي المرتبط بدولة عالمية، فهذا الإرساء يجب أن يراعى استقلالية الدول التي كانت ذات سيادة ويراعي أيضا إرادتها الخاصة وخصوصيتها[1].

أما اليوم فتبدوا الطاقات الطوباوية وكأنها قد استهلكت وانسحبت متقهقرة من الفكر التاريخي، لقد ضاق أفق المستقبل وغير بذلك روح العصر والسياسية معا تغييرا جذريا. حيز المستقبل تشغله السلبيات وتترسم على عتبة القرن الحادي والعشرين مناظر الرعب الذي يهدد اهتمامات الحياة العامة في العالم بأسره.لولب التسلح العالمي وانتشار الأسلحة النووية الغير مضبوط والافتقار البنيوي الذي تعاني منه البلدان النامية، والبطالة عن العمل وفقدان التوازنات الاجتماعية الذي يتفاقم في البلدان النامية ومشاكل تلوث البيئة والتكنولوجيات الضخمة التي تقارب الكارثة في عملها[2]..

هي التعابير الأساسية التي تقتحم عبر وسائل الإعلام وعي الرأي العام ولا تقل أجوبة المثقفين عن أجوبة السياسيين حيرة تجاه الوضع الراهن وإسقاط في اليد فليس من قبيل الواقعية فقط أن تحل حيرة مقبولة بجرأة شيئا فشيئا. محل محاولات توجيه نحو المستقبل قد يكون الوضع غامضا من ناحية موضوعية واللاوضوح صار وظيفة للاستعداد للتصرف الذي يأخذه المجتمع على عاتقه فالمسألة هي مسألة ثقة الحضارة الغربية بذاتها.[3] .

- الصعوبات الداخلية التي تعتري دولة الرخاء بسبب نجاحاتها الخاصة، من هذه الناحية برز من حين لآخر سؤالان هل تحوز الدولة التداخلية القدر الكافي من السلطة؟ وهل يمكنها أن تعمل بفعالية على كبح النظام الاقتصادي الرأسمالي بحسب ما يوافق برنامجيتها ؟ وهل أن تدخل السلطة السياسية هو الوسيلة الصحيحة للوصول إلى الهدف الجوهري وهو دعم أشكال حياتية متحررة لائقة بكرامة الإنسان وضمانها ؟

---

[1] يورغن هابرماس: الحداثة وخطابها السياسي، المرجع السابق، صص 91-92.

(2)Habermas, la modernité un projet inachevé, traduit France pour G.Raulet, in critique, T.XXVII, N° 413, Oct 1981.p19.

[3] المرجع نفسه، ص 100.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

السؤال الأول يتناول إذن مدى إمكانية م
الثاني يتناول إمكانية خلق أنماط حياة جديد

أولا: بدت الدولة منذ البدء إطارا ضيقا جدا لا يوفر ضمانا كافيا لأفكار"كينز" "Keynes" الاقتصادية، تجاه معطيات السوق العالمية وسياسة الاستثمار التي تتبعها المؤسسات الاقتصادية العاملة على نطاق عالمي[2]،أما حدود سلطة الدولة وقدرتها على التداخل في الداخل فهي أكثر بروزا فهنا تصطدم دولة الرخاء بمقاومة المستثمرين في القطاع الخاص، وكلما ازداد نجاحها في تنفيذ مشاريعها، ازداد هذا الاصطدام حدة، ثمة بالطبع أسباب كثيرة لتدهور ريعية المؤسسات الاقتصادية، ولتناقص الاستعداد للاستثمار ولانخفاض نسب النمو، لكن شروط تقييم رأس المال لا تنجو بشكل خاص من التأثر بسياسة دولة الرخاء على الصعيد العلمي، وفيما يخص بالملاحظة الذاتية للمؤسسات الاقتصادية، إضافة إلى ذلك ارتفاع نسب الرواتب وما يتبعها من نفقات حسابية يقوي النزعة إلى استثمارات تنمي الإنتاج بواسطة تقليل المجهود وتصعد إنتاجية العمل بقوة– وذلك تحت شعار ثورة صناعية ثانية– وتخفض بشكل ملحوظ وقت العمل الضروري بالنسبة للمجتمع كله، إلى درجة أن قوى عمالية إضافية تطلق من عقالها، وعمائد النزعة العلمانية التي ترمي إلى تقصير دوام العمل في أي حال –إن الاقتصارات البنيوية التي وجد تحت ظلها حل دولة الرخاء الوسط وتمت المحافظة عليه، تبرز في وضع يقترن فيه في وعي الرأي العام، بشكل موح، الاستعداد المتناقص للاستثمار والركود الاقتصادي، والبطالة العمالية المتصاعدة،وأزمة الموازنات الرسمية بتكاليف دولة الرخاء يجب أن تبقى وظيفة النظام الاقتصادي على حالها، فهي لا تملك إمكانية التأثير على الاستثمار في القطاع الخاص بطريقة أخرى، إلا بواسطة تدخلات تتوافق مع النظام وليست الدولة،في أي حال قادرة على غير ذلك، لأن توزيع الدخل يتم جوهريا، بشكل إعادة توزيع أفقي للطبقات داخل مجموعة العمال غير المستقلين من دون أن يلامس بنية الملكية الخاصة بالطبقات وخاصة توزيع ملكية وسائل الإنتاج[3]. وهكذا

---

(1) دانيال برومبرغ، التعدد وتحديات الاختلاف، المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر؟ تر: عمر سعيد الأيوبي، ط1، دار الساقي، بيروت 1992،ص04

(2)Habermas, Jürgen, Droit et démocratie, entre faits et normes, 1992, traduit de l'almend par R.rochlitz et chrl. Bouchind homme.Paris, gallimard, 1997 .p63.

(3) ibid.96.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تنزلق دولة الرخاء الناجحة إلى وضع يعي فيه
للازدهار"مستقلا وأنها لا تستطيع أن تضمن للموا

في الوقت نفسه تتعرض دولة الرخاء في وضع كهذا إلى خطر أن تنزلق القاعدة الشعبية بعيدا عنها. فطبقات الناخبين الصاعدة، والتي تستفيد على الأكثر، وبشكل مباشر من تطور دولة الرخاء يمكن أن تكتب في زمن الأزمات ذهنية الحفاظ على وضع الملكية، وأن تتحالف مع الطبقة الوسطى القديمة، وبالإجمال مع الطبقات الإنتاجية، لتبني معا كتلة دفاعية ضد المجموعات المقصاة أو الضئيلة الامتياز. يهدد هذا التعديل في طبقات الناخبين بالدرجة الأولى. الأحزاب التي اعتمدت طوال عقود على جمهور ثابت في دولة الرخاء: مثل الديمقراطيين في الولايات المتحدة، وحزب العمل الإنجليزي أو الاشتراكية الديمقراطية الألمانية، كما تتعرض المنظمات العمالية في الوقت نفسه للضغط بسبب الوضع المتغير في سوق العمل، فتضعف طاقاتها التهديدية وتفقد أعضاء واشتراكات مالية. وترى نفسها مجبرة على إتباع سياسة اتحاد تتوافق مع مصالح الموظفين القصيرة الأمد. [2]

ثانيا: حتى ولو استطاعت دولة الرخاء.تحت شروط إطارية أفضل، أن تبطئ عواقب نجاحها الجانبية التي تهدد شروطها الوظيفية الخاصة، أو أن تتجنبها كليا، تبقى مشكلة أخرى من دون حل، فقد تطلع المحامون عن مشروع دولة الرخاء دوما في اتجاه واحد فقط ،وقد رأوا أن مهمتهم هي في الدرجة الأولى تدجين القوة الاقتصادية طبيعية النمو[3]. ودرأ العواقب الهدامة، التي تنتج عن نمو اقتصادي محفوف بالأزمات. عن عالم حياة العمال غير المستقلين، بدت سلطة الحكومة التي تحصل عليها من البرلمان، وكأنها مصدر بريء من كل ذلك، ولكنه مصدر لا يستغنى عنه في آن معا. حيث استقت الدولة التداخلية منها القوة والقدرة على التصرف، تجاه عناد الاقتصاد العالمي، وقد نظر المصلحون إلى تدخل الدولة الفعالة، ليس في الدولة الاقتصادية النظامي، بل أيضا في الدورة الحياتية للمواطنين، على أنه أمر لا إشكال فيه. فبرامج دولة الرخاء كان تهدف إلى أن تحسين ظروف الموظفين الحياتية، وقد تم فعلا الحصول بهدف الطريقة على قدر أكبر من العدالة الاجتماعية. [4]

---

[1] فتحي التريكي، رشيدة التريكي، فلسفة الحداثة، مركز الإنماء القومي، لبنان، 1992، ص 74.

[2] يورغن هابرماس: الحداثة وخطابها السياسي، مرجع سبق ذكره ، ص 106.

(3)Habermas, Jürgen. la pensée postmétaphysique. Essais philosophique, traduit de l'allemand par R.Rochlitz (Lais : A, Colin, 1993) Paris. les Éd. du Cerf.p19.

[4] كميل الحاج، الموسوعة الميسرة في الفكر الفلسفي والإجتماعي، ط1، 2000، مكتبة لبنان ناشرون، ص 202.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

عن المبدأ الإقليمي ينتج أيضا فصل العـ
القومية، وهكذا تخضع السياسة الخارجية والسيا
تقوم نحو الخارج، أي تجاه ذوات القانون الدولي، على أساس حق بالاعتراف المتبادل بسلامة الحدود الرسمية،ولكن منع التدخل في شؤون الدول لا يمنع الحق بالحرب؛ أي "الحق" بإعلان الحرب في كل وقت. وتتم تغطية وضع السيادة بواسطة استقلالية سلطة الدولة الفعلية، وتقاس هذه السيادة بقدر سلطة الدولة على أن تحمي الحدود ضد الأعداء في الخارج، وتحفظ "القانون والنظام"في الداخل[1].

لقد سبق لعلماء اقتصاد بارزين أن فرّقوا قبل عقدين من الزمن بين الأشكال المعروفة للاقتصاد "الدولي" والتشكيل الجديد لـــ: "اقتصاد عولمي": لقد كان الاقتصاد الدولي موضوع أنساق منظمة ذات بنية قومية ودولية في سنوات ما بعد الحرب أما الاقتصاد المعولم فهو غير منظم إلى حد بعيد.(وقد يقول الكثيرون بأنه غير قابل للتنظيم) والاقتصاد المعولم كان "رحم العولمة" كظاهرة برزت في أواخر القرن العشرين. [2]

يستدعي تعبير العولمة في مقابل الترسخ الإقليمي للدولة القومية، صورة أنهار عارمة، يمكنها أن تجرف الضوابط الحدودية وتقوّض البناء القومي.

من أية نواح يمكن لهذا الأمر أن يؤثر سلبا على مقدرة المجتمع القومي على التوجيه الذاتي الديمقراطي؟هل توجد بدائل وظيفية للنواقص التي تطرأ على المستوى القومي وعند الضرورة على مستويات تتجاوز القوميات؟ إن القلق الذي يعبر عن أسئلة كهذه هو قلق واضح:"هل عولمة الاقتصاد هي قوة غير مرنة وغير قابلة لأن تضبط يجب على الديمقراطية الليبرالية أن تخضع لها حتما ؟

ويستحسن أن نميز بين ناحتين: الاختلافات الفكرية التي تؤدي أثناء تصادم الأنماط الحياتية الحضارية المختلفة إلى تصلب الهوية القومية والتميزات الهجينة التي تطري أنماط الحياة المتجانسة كنتيجة لإدغام حضارة عالمية مادية. صارت لا بديل لها في الحضارة المحلية. [3]

---

[1] Habermas, Jürgen. la pensée postmétaphysique Essais philosophique,op-cit.p105.

[2] علي أومليل، سؤال الثقافة العربية في عالم متحول، المركز الثقافي العربي، ط1. 2005، الدار البيضاء، المغرب.ص 130.

[3] المرجع نفسه، ص 136.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

نظرت الأنثروبولوجيا زمنا طويلا نظرة [illegible] كما يزعم من جذورها، وسلبت أصالتها ال[illegible] المفروض،هنا وتشدد الأنثروبولوجيا حديثا على الصفة البناءة وتعدد الإجابات الخلاقة التي تطلقها إثارات معولمة في السياقات المحلية. فردا على الضغط الموحد الذي تسببه الحضارة العالمية المادية[1].

تنشأ تركيبات جديدة، لا تزيل الفروق الحضارية القائمة، بل تخلق تعددية جديدة بواسطة أشكال هجينة. لا تنطبق هذه الملاحظة على الكاميرون أو ترينيداد أو بيلس، أو القرى المصرية أو الأسترالية فقط بل أيضا على مدن مثل موسكو أو لندن، وهكذا تؤكد دراسة عن إحدى ضواحي لندن الغربية الكثيفة السكان والمختلطة اثنيا،وهي غير بعيدة عن مطار هيثرو، نشوءا تدريجيا لفروقات حضارية جديدة، الجماعات الاثنية تشكل كليات متماسكة ذات حضارات يمكن تحديدها، وهو يقابل الصورة التقليدية لخطاب تعدد الحضارات بصورة دينامية لتشكيل مستمر لانتماءات وحضارات جزئية وأنماط حياة جديدة.يتم الحفاظ على هذه العملية بواسطة احتكاكات التعددية الحضارية وارتباطات التعدد الاثني، تقوي هذه العملية التيار القائم في المجتمعات ما بعد الصناعية الداعي إلى إنشاء الفرديات وتصميم" هوايات عالمية"[2].

يتبع المؤيدون لـــديمقراطية عالمية سياسية أهداف ثلاثة و هي:

أولا: خلق الوضع السياسي لمواطنين عالميين ينتمون إلى المنظمة الدولية، ليست فقط بواسطة دولهم، بل من خلال ممثلين منتخبين في برلمان عالمي.

ثانيا: تأسيس محكمة عقوبات دولية مجهزة بالصلاحيات المعهودة ملزمة للحكومات القومية أيضا، وأخيرا توسيع مجلس الأمن ليصبح سلطة تنفيذية قادرة على التصرف ولن يكون باستطاعة منظمة عالمية قوية كهذه راسخة على قاعدة شرعية موسعة أن تعمل بفعالية إلى في حقول المسؤولية المحدودة للسياسة. تتصف بأنها رد فعل على مشاكل الأمن وحقوق الإنسان، وفي سياسة البيئة الفاعلة [3].ينعكس تاريخ نشوء الدولة القومية في تاريخ مفهوم "الأمة" فكلمة Nation كانت تعني عند الرومان آلهة الولادة والأصل. وتدل "الأمة" Nation، مثل "الجنس" gens و"الشعب"populus. بعكس "المدينة" civitas، على الشعوب ليست منظمة

(1)Norberto , Bobbio, Libéralisme et démocratie, Trad : N,Giovammimi, cerf, France 1996.p16.
(2) ibid.p17.
(3) يورغن هابرماس: الحداثة وخطابها السياسي، مرجع سبق ذكره، ص 170.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

بعد، في اتحادات سياسية وكثيرا ما تدل على شعـ
بحسب هذا الاستعمال اللغوي الكلاسيكي جماعا
والجوار حضاريا بواسطة الاشتراك في اللغة والعادات والتقاليد لم تندمج سياسيا بعد في تنظيم رسمي، ويستمر استعمال مفهوم "الأمة" بهذا المعنى في القرون الوسطى، وقد دخل هذا المفهوم إلى اللغات الشعبية في القرن الخامس عشر.حتى "كانط" يقول: "إن ذاك الجمهور الذي يعرف نفسه متحدا بواسطة الأصل المشترك، وبانيا كلا شعبيا يدعى أمة gens، ولكن استعمالا لغويا منافسا لهذا الاستعمال نشأ في بدايات العصر الحديث.فصارت الأمة حاملة للسيادة.فقد مثلت الطبقات "الأمة "تجاه" الملك" وتداخل منذ أواسط القرن الثامن عشر معنيا "الأمة"كجماعة الأصل الواحد،وشعب الدولة"الأمة"ثم أصبحت "لأمة" مع إمانويل جوزيف سياس Sieyès* (1748–1836) والثورة الفرنسة مصدر السيادة الرسمية،فكل أمة يجب أن تمتلك حق تقرير المصير السياسي، وهكذا حلت الجماعة الإرادية الديمقراطية محل السياق الاثني[1].

وحدها المواطنة الديمقراطية التي لا تغلق نفسها كجزء خاص تستطيع أن تهيئ الطريق لوضع المواطن العالمي الذي يتخذ شكلا في التواصلات السياسة العالمية، حرب الفيتنام والتغيرات الثورية في شرق وسط أوروبا وحرب الخليج هي الأحداث السياسية العالمية الأولى بالمعنى الضيق.وقد أدت وسائل الإعلام الإلكترونية إلى كرضعها أمام رأي عام واسع الانتشار، تناول "كانط" ردود الفعل التي أتى بها الجمهور الذي شارك في الثورة الفرنسية،وقد تعرف "كانط" آنذاك ظاهرة رأي عام عالمي يصبح اليوم في سياق التواصل بين مواطني العالم حقيقة سياسية حتى القوى العالمية يجب أن تحسب حساب احتجاجات تنشأ في العالم كله، ولكن ما من شك في بدء انقضاء الحالة الطبيعية التي مازالت قائمة بين الدول الميالة إلى الحرب والتي فقدت سيادتها، فوضع المواطنة العالمية لم يعد شبحا وحسب حتى ولو كان بعيدين عنه،فمواطنة الدولة ومواطنة العالم تشكلان معا استمرارية ابتدأت ترسم ولو خطوط عريضة.[2].

---

* سياسي فرنسي

[1] المرجع نفسه، ص 170.

[2] محمد عابد الجابري، في نقد الحاجة إلى الإصلاح، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1–2005، بيروت.ص 180.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

منذ أواخر القرن العشرين شهد العالم واجتماعية خطيرة على الساحة الدولية لاسيما ب على المسرح الاقتصادي السياسي العالمي، ولاسيما بعد إنهيار الإتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية، حيث برزت ظاهرة سياسية اقتصادية جديدة على الساحة سميت (العولمة) تلك الظاهرة القديمة الحديثة التي تمتد جذورها إلى أوائل القرن السادس عشر إلا أنها اتخذت نماذج جديدة ساعدت في انتشارها على نطاق واسع في العالم، وبالرغم من المحاولات التي قام بها المفكرون لتعريف هذه الظاهرة إلا أنهم لم يتوصلوا إلى تعريف جامع مانع لها، فالعولمة في حقيقة الأمر ما هي إلا مرحلة من مراحل تطور الرأسمالية في صورتها الجديدة المسماة بالرأسمالية المالية، كما كان لهذه الظاهرة نتاجات مختلفة بدأت نظهر على الساحة العالمية بشكل جلي، لعل أهمها تلك الصراعات التجارية بين الدول الصناعية الكبرى حول الأسواق التي سخرت لها كل الإمكانيات التقنية الحديثة مما ترتب عليه ظهور تناقضات إقتصادية وسياسية وثقافية لعل أكثرها وضوحا هو علاقة العولمة بالدول الوطنية[1].

ونلاحظ على الساحة الدولية الوطنية في ظل العولمة تعيش في مأزق خطير، فأنصار العولمة يرون أن الدولة الوطنية عائق في سبيل تطور الاقتصاد الرأسمالي، ومن ثم يطالبون بضرورة إختفائها ولعل من يقوم به أصحاب رؤوس الأموال والشركات العملاقة من تقديم المساعدة للدولة خير دليل وذلك من أجل أن تبقى الدولة أداة في خدمة المضاربين والسماسرة الأمر الذي يؤدي إلى فقدان المبادرة السياسية في ظل الدولة الوطنية وذلك لخضوعها للمؤثرات الخارجية واختراقها بواسطة مؤسسات عالمية وشركات عملاقة [2].

كان الفيلسوف الألماني المشهور " ايما نويل كانط" قد كتب في نهاية القرن الثامن عشر خطة نظرية متكاملة لإقامة " السلم الدائم بين الأمم الأوروبية" من منطلق قيم التنوير والعقلانية التي سادت الوسط الفلسفي في عصره.

ولتحقيق هذا الهدف الأساسي الذي اعتبره لب نظريته السياسية، دعا كانط إلى إقامة نمط من الدولة العالمية المرنة والفعالة في آن واحد، مضيفا بعدا ثانيا إلى نظرية الحق الذي استأثرت باهتمام مفكري عصره (هوبز، لوك، روسو...) [3].

---

[1] سرتيتة حسين التاورغي، الدولة الوطنية، مرجع سبق ذكره، ص12.

[2]

(3)Pellet, Alain, vers une mondialisation du droit international ?in mondialisation, au de la de mythes, Ed, Casbah, Alger, Novembre 1997.p29.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

فإلى جانب الحق السياسي العام (ميدان الد
(مجال المجتمع المدني)، يتوجب، حسب "كانط"
التعايش السلمي والتعاون والبناء بين الأمم التي تتكون منها البشرية. ولن يتسنى ذلك دون إعداد نمط من التكتل القانوني يتجاوز الحيز القومي يمكّن من تحالف الشعوب المختلفة حول معايير والتزامات تحول دون قيام الحرب.

وقد توهم "كانط" أن اتجاهات عصره تسير في صالح هذا المشروع نتيجة لعوامل ثلاثة حظيت باهتمام واسع لديه:

أولهـــا: الطابع السلمي للأنظمة الجمهورية؛ أي أنماط الحكم التي ورثت التوارث الأوروبية، ورفعت شرعية التعاقد المدني، واستندت في مشروعيتها للإدارة المشتركة الحرة.

ثانيهـــا: القوة المترابطة للسوق في عصر بدأ يشهد قيام وتوسع المنظومة الرأسمالية الدولية، القائمة على حرية تنقل البضائع والرساميل وحرية التبادل غير المقيد، مما يعزز العلاقات بين الشعوب والمجتمعات.

ثالثهـــا: قيام فضاء عام سياسي حي، عماده القوى والاتجاهات الفكرية والثقافية الساعية بطبعها ووظيفتها إلى إعلاء شأن العقل والفكر في مقابل تسلط الأنظمة الاستبدادية وميلها للتعسف وشن الحروب.[1].

ولسنا بحاجة إلى التذكير أن مشروع كانط ظل حبيس رفوف المكتبات الفلسفية المختصة، وإن كان كتبه من وحي الحاضر واستجابة لأوضاع تاريخية عاشها مستغرقا في مشروعه الفلسفي الواسع لنقد العقل (المحض والعملي).

فلم تمض سنوات قليلة على رسالته حول "السلم الدائم"، حتى كانت أوروبا تغرق في الحروب النابوليونية في القرن التاسع عشر، ثم تعرف في العصر الحاضر ما لم يتخيله "كانط" من عنف كوني، أي ظاهرة الحربين العالميتين اللتين قوضتا أركان السلم في العالم أجمع، وحملنا تحديا غير مسبوق أمام مستقبل البشرية ذاتها، هو تهديد الدمار الشامل جرّاء أسلحة الفتك ذات الخطر اللا محدود التي تسابقت إلى إنتاجها القوى الدولية الكبرى[2].

ومع نهاية الحرب الباردة وانهيار المعسكر الشرقي، تجدد الأمل بإمكانية حفظ السلم على نطاق عالمي شامل بعد أن غاب الخطر الذي مثله النظام الشيوعي ذو الطابع

---

[1] Kant. E : projet de paix perpétuelle- in œuvres philosophiques de Kant,Gallimard, Pléiade T3.1986.p 64

[2] Revel, Claude, La Gouvernance Mondiale A Commencé, (acteurs, enjeux, influences…et demain !), Ed : Ellipses, 2006, France.p187.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الاستبدادي الميال لتكريس مسلك العنف داخليا ود
الكوني لإقامة السلام الشامل بين الأمم قد وجد فر

ولم تختلف أطروحة" السلام" الجديدة عن مقاربة كانط، إلا في بعض التفاصيل الدقيقة التي يقتضيها السياق التاريخي المغاير لعصر الفيلسوف الألماني. وهكذا تم التبشير بقيم الشرعية الدولية، ورعيت مبادرات كبرى لإنجاز العقد المعياري المطلوب لتوطيد وتدعيم القانون الدولي الذي عكس في حقبة الصراع القطبي لعبة التوازن الدقيق في الخارطة الاستراتيجية السابقة (منع حق التدخل في الشؤون الداخلية للدول على سبيل المثال).

وكما تخيل "كانط" نظاما كونيا لحفظ السلام الدولي حول نواة مركزية كمنتدى عالمي يضم مختلف الأمم بقيادة مركزية، ركزت الأدبيات السياسية الغربية على دور الأمم المتحدة كمنتدى عالمي يضم مختلف الأمم بقيادة أمريكية، لما تتمتع به القوة العظمى المهيمنة من قدرات تؤهلها للاضطلاع بالجانب الأوفر من مسؤولية تأمين السلم والاستقرار في العالم[1].

وقد استندت الأدبيات الاستراتيجية الراهنة على نفس المرتكزات التي قدمها كانط، من مراهنة على قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان ككوابح تحول دون التعسف والميل للحرب، ومن إعطاء أولوية للعامل الاقتصادي في تقريب الشعوب بعضها من بعض في سياق ديناميكية العولمة[2].

ولذا لم يكن من المستغرب أن يعمد أحد أهم الوجوه الفلسفية المعاصرة (يورغن هابرماس) إلى إعادة الاعتبار لمشروع كانط[3]، مبنيا أن الحاجة قائمة اليوم إلى إيجاد الآليات المؤسسية والعملية الكفيلة بفرض احترام حقوق الإنسان؛ أي إلزام مختلف الدول والأنظمة على التطبيق الفعلي لبنود الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي وافقت عليها دساتيرها.

ولأجل هذا الغرض، تتعين المراجعة الدقيقة لمفهوم الشرعية في أبعاده القانونية، بإعطاء الأولوية لحقوق الإنسان (كفرد مجرد) على الحقوق السيادية للدول (ككيانات

---

(1) ibid.p188.
(2)Touraine, Alain, un nouveau paradigme, pour comprendre le monde d'aujourd'hui, Ed : Fayard, 2005, France.p63.
(3)Habermas.J : la paix perpétuelle : le bicentenaire d'une idée de **kantienne**, traduit de l'allemand par : Rainer Rochlitz, paris 1999.p 66.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

سياسية)، ومن ثم فسح المجال أمام حق التدخل
التعلل بسيادة الدول التي لا تعني شيئا إذا لم تكن

إن هذا التوجه النظري الذي تلتقي حوله أبرز الوجوه الفكرية الغربية حاليا، يعكس أحد المتغيرات البارزة في العلاقات الدولية التي تحولت من فكرة " النظام الدولي" (Mondial) إلى نموذج " النظام الكوني" (Global) [2].

فما يميز النظام الكوني عن النظام العالمي، هو تجاوزه للاعتبارات السياسية(العلاقات ما بين الدول)، واختراقه لشتى المجالات بما فيها المعطيات الثقافية والمعيارية، وبالطبع الفضاء الاقتصادي الذي يمثل ميدان تجسد هذا النظام الجديد.

فالحرب الجديدة من هذا المنظور، لم تعد مجرد نزاع بين بلدين متناوئين (الشكل التقليدي للحرب)، ولا هي صراع بين معسكرين؛ أي مجموعتين من الدول (النمط السائد في حقبة الحرب الباردة) وإنما هي مواجهة متعددة السمات والأبعاد، بتغير مسرحها بحسب الوضعيات والساحات، فتكون نزاعا شاملا ضد قوى عابرة للقارات والدول (حركات الإرهاب أو أوكار المخدرات) أو صراعا رخوا غير مسلح مداره المؤتمرات الدولية والتكتلات الإقليمية وقنوات الاتصال ذات التأثير الواسع. [3]

والواقع أن السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح هـــــو:

ما هي المنزلة التي يتعيّن علينا أن نسمي بها هذا النظام النموذجي(الدولة العالمية المنسجمة)؟ هل هو النموذج الليبرالي وقد خرج منتصرا على خصمه الاشتراكي؟ أم هو مؤشر " نظام عالمي جديد" كما تبشّر به بعض الأدبيات الغربية؟

إن الإجابة على هذا السؤال تقتضي تحديد مرجعية التحليل، باعتبار أن المسكوت عنه هنا هو اعتماد المنطق الاقتصادي- التقني معيارا أحاديا في تحديد طبيعة النظام ومكوناته، بما فيها المكون السياسي كما سنرى لاحقا.

---

[1] **Habermas, Jürgen,** Après l'état nation, une nouvelle constellation politique, traduit par : Rainer Rochlitz, Ed : Fayard, 2000, France.p.82

[2] ibid.92.

[3] Habermas, Jürgen. la pensée postmétaphysique Essais, philosophique, traduit de l'allemand par R.Rochlitz (Lais : A, Colin, 1993) Paris. les Éd. du Cerf. P 50

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ولنخلص إلى القول إن الإيديولوجيات ليست
عن نوازع التمثل والانتماء، كما هي حاجة عمي
الأبعاد الرمزية لشد لحمة المجتمع وتوثيق عراه، وتوليد صورته عن ذاته وعن الآخر[1].

فالدولة الحديثة أجهزتها القمعية غير المنظورة، وأبرزها نمط الرقابة الجامع بين سمتي" الأفراد" أي استهداف الفرد في وعيه وسلوكه وممارسته المدنية والتنشئة الجماعية الشاملة عبر دوائر إنتاج الثقافة المشتركة التي تفرزها وتصوغها ما دعاه ألتوسير بـــ" الأجهزة الإيديولوجية للدولة"[2].

فالدولة الحديثة القائمة على القولبة الشاملة، لا تنظر للإنسان إلا من حيث هو قوّة إنتاجية استهلاكية، كما إنها تتدخل في مختلف مناحي وأوجه حياته التمثيلية والمجتمعية، ولذا أطلق "**هربرت ماركيوز**" على الحضارة الحديثة " حضارة الإنسان ذي البعد الواحد.

ومن هنا ندرك الجهد الكبير الذي بذله الفكر السياسي الجديد في إعادة النظر في مفهوم "الكليانية"، الذي لم يعد ينحصر في السمة الاستبدادية المباشرة التي تطبع الأنظمة القمعية الدارجة على تعليق الحريات العامة وممارسة الأحكام الفردية القاسية، بل هي إحدى سمات الممارسات السلطوية في عصر التقنية المرتكزة على " الدولنة التامة"[3].

على أن الدولنة الشاملة لا تبدو في شكل قمعي فج، بل إن الدولنة تخترق نظام الرغبات والأفكار والمنافع وتتقاطع معها دون أن تنفيها، وتستخدم أمضى سلاح في تثبيت طابعها السلطوي الشامل وهو العقلنة التي تتخذ سمات متمايزة: العلومية والتخطيط والتشريع...

ومن هنا فإن النزعة الإنسانية وإن كانت هي أفق الشرعية الذي تستند منه التجربة السياسية الغربية الحديثة آلياتها الإيديولوجية والإجرائية، فإن تشكل نقطة ارتكاز الطابع الكلياني لهذه التجربة، باعتبار أن فكرة تحويل الإنسان إلى مطلق لا تنفصل عن الطابع المطلق لسلطته[4].

---

(1) ibid.51.
(2) Védrine, Hubert, Face à l'hyperpuissance , Paris, Fayard, 2003.p.120.

(3)Bertrand, Badie, « L'état :nation, un acteur parmi les autres » Label France , n°38 (Janvier 2000).p15.
(4)Habermas, la modernité un projet inachevé, traduit France pour G.Raulet, in critique, T.XXVII, N° 413, Oct 1981.p32.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أي بعبارة أخرى إن الحداثة السياسية الإنسانية الضرورية، فإنها باسم هذه الحريات أ[illegible] الإنسان إلى ماكينة إنتاجية)، كما هو شديد الإقصاء خارجيا (نبذ الإنسان الذي لا يصدر عن الفضاء الثقافي البشري الغربي نفسه)، وتلك هي الحقيقة التي ألمحت إليها شذرات "نيتشه" حول "العدمية الأوروبية" وأفكار "شوبنهاور" التشاؤمية، وما تلاها من أبحاث ودراسات على هامش مدرسة "فرانكفورت" التي عملت على تبيان الصلات الكثيفة بين نمط العقلنة ونمط الممارسة المجتمعية السلطوية[1].

إن العالم قد مرّ في السنوات الأخيرة من قبضة " الأنظمة الكليانية " التي كانت مهيمنة في العالم الشيوعي وأكثر أقطار العالم النامي إلى نمط جديد من الأنظمة لا يقل عنها وحشية وقساوة يدعوه "أنجاسيو رامونيه" بالأنظمة "الشمولية" Globalitaires (من العولمة الشاملة)[2].

فلئن كانت الأحكام الكليانية تتميّز برفض المعارضة المنظمة، وتلجيم الحريات العامة باسم منطق الدولة، وسيطرة النظام السياسي على مختلف مجالات المعترك الاجتماعي، فإنّ الأنظمة الشمولية التي ظهرت مؤخرا تقوم على عقيدة العولمة كفكر أحادي لا يقبل رفضا ومعارضة، إذ هي وحدها مناط للسياسية الاقتصادية المقبولة، كما تتميز الأنظمة الشمولية بإخضاع الحقوق الاجتماعية للمواطنين للمنطق التنافسي، ولكل الأسواق المالية للقيادة التامة للنشاطات المجتمعية.

وبغض النظر عن التبعيات الاجتماعية الحادة لهذا الخيار الاقتصادي ومنها على الخصوص العودة إلى الرأسمالية الأصلية المتوحشة بدون آليات كبحها التي كانت تتمتع بها أجهزة الدولة المركزية المنهارة، فإن العولمة تطرح تحديات فكرية جديدة في مستوى الرهانات السياسية والثقافية تقضي وقفة انتباه وتحليل.

ومن أبرز هذه التحديات الإشكالية المتعلقة بالهوية القومية التي يُراد تذويبها في شكل هوية اقتصادية شاملة لا يمكن أن توفر ضوابط انتماء مجتمعي قار وفاعل في مقابل

---

(1) ibid.p33

(2) باربر بن جامين، عالم ماك المواجهة بين التأقلم، والعولمة، ترجمة: أحمد محمود، المشروع القومي للترجمة.ص63.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الإيديولوجيا المكينة التي صاغتها الدولة القومي
الرمزي والتمثلي للمجتمع الأوروبي الوسيط[1].

فإيديولوجيا العولمة المتميِّزة بفقرها الرمزي والتصوري لا ترضي التطلعات البشرية الدفينة الأكثر عمقا وحيوية، ولا توفر عناصر الحلم والأمل التي تلازم الرؤى الجماعية لضبط العالم وتغييره. ولذا فإن انفجار خطاب الخصوصيات الثقافية وانبثاق النزعات الضيقة والعودة للأصوليات الدينية هو انعكاس للتحديات الثقافية المجتمعية التي تطرحها ديناميكية العولمة[2].

أول ما تواجهنا الدولة كأدلوجة، أي كفكرة مسبقة، كمعطى بديهي يطلب منا أن نقبله بلا نقاش، كما نقبل خلقتنا وحاجتنا إلى الأكل والنوم واتكالنا على العائلة أو العشيرة نقبل إذن بدون نقاش وجود دولة وضرورة الإنقياد لأوامرها،[3] أدلوجة الدولة هي وصفها على حالها وقبولها كمعطي أولي، فهل يعني التساؤل حول الدولة حتما نهاية الأدلوجة وبداية النظرية؟ ليس بالضرورة أن يبدأ التساؤل كوسيلة لترسيخ الأدلوجة، وهذا ما يحصل غالبا في الدراسات القانونية والاجتماعية حينذاك، يكون التساؤل ظاهريا أكثر منه حقيقيا، خطابيا أكثر منه نظريا، يبد أن التساؤل الخطابي نفسه يفتح الباب في ظروف ملائمة إلى تساؤل أعمق يهدف إلى فهم ظاهرة الدولة بصرف النظر عن التبريرات المضمنة فيها والتساؤل النظري قد ينتهي رغم تطلعاته إلى تبريرات أدلوجية، لكن قبل الوصول إلى النتائج قد يطرح أثناء البحث أسئلة عميقة، والأسئلة تهمنا أكثر من النتائج[4]

إن الباحث في هدف الدولة، رغم سرده للأحداث لا يكتفي بالنظرة التطورية والخروج عن حيز الفلسفة، لا بدله أن يتجاوز أنماط الدولة المتلاحقة ليصل إلى مفهوم الدولة في حد ذاتها وليطرح على النطاق العام المجرد السؤال التالي: ما هو هدف الدولة؟ والعالم الاجتماعي لا يستطيع أن يقبل قول الفيلسوف عن وظائف الدولة لأن الفيلسوف يستخلصها من الهدف المحدد قبليا. [5]

---

(1)Bihr, Alain, le crépuscule des états nations, (Transnationalisation et crispations nationalistes), Editions page deux, France.p112.

(2) ibid.113.

(3)عبد الله العروي، مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط7، 2001. ص 05.

(4)المرجع السابق. ص 06 .

(5)المرجع نفسه ص 08.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

هل يجب التفكير بالمجتمع الإنساني، وبا
انطلاقا من حرب الجميع ضد الجميع ؟ هل الغاي
آثار هذه الحرب التي تحمل فرضيا في ذاتها التدمير الذاتي للجنس البشري، أم أنه يمكن التفكير الاجتماعي بشكل مغاير، انطلاقا مكن " قانون المشاركة " (Lex CONUNIONIS) أو من الصداقة (Societas amicorum) كما يدعو بذلك بوديه (G.Budé)، قـــــــارئ توماس مور.

إن الرجوع للوفياتان هو هنا أمر مشروع، والرسم الموري للكبرياء لا يجعله، يستسلم في شيء لرغبة السيطرة، لرغبة القوة التي لا نهاية لها، والتي تعرِّف الـــ (conatus) البشري بحسب هوبس– إن الكبرياء " ملكة وأم كل الشرور"، وقوة المقامة الأولى في وجه الصداقة بين البشر: " إن الازدهار بنظره لا يقاس بسعادة كل واحد، وإنما بتعاسة الآخرين، وهو يرفض حتى أن يصبح إله إذا لم يكن يستطيع أن يحتفظ حوله ببؤساء يشتمهم، ويعاملهم كعبيد، وتستخدم شدّتهم كدافع لسعادته الساطعة، بأن باستطاعته تعذيبهم، وإثارة غضبهم في فقرهم بسبب تباهيه بثروته".[1]

استنتج انجلز" أن التساكن المستمر يستوجب ضمان الأمن، أي (إقامة حرس). إذا نطلق في الحقيقة انطلاق من الحاضر المعقد، فبسطه وقرأ تاريخ أثينا على ضوءه, لم يقم بعملية بناء وتركيب، لم يتتبع تطور كل عنصر من عناصر الدولة الأثينية كما يفعل مؤرخو النظم. العملية التي قام بها هي أساسا إفتراضية عقلية أكثر مما هي استنباطية بيد ما يهمنا في قوله هو أن معنى الدولة ينحصر في وظيفتها، لا يوجد شيء يستحق أن نبحث عنه وراء الجهاز.

والجهاز هو الجيش والإدارة، وظيفته المحافظة على الأمن والنظام وبالذات على الحقوق المكتسبة, بما أن المجتمع ينقسم إلى مالكين وغير مالكين، إلى أصحاب حقوق وإلى مجردين من كل حق، فالجهاز يخدم بطبيعة الحال القسم الأول ضد كل حركة مشبوهة يهتم بها القسم الثاني.

---

[1] توماس، مور، يوتوبيا، ترجمة انجيل بطرس سمعان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2 ،1987، ص183

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

لذا يقول "انجلز" أن الدولة هي بالتعريف الحديثة هي آلة يشغل بها رأسمال العمال الأجراء[1].

يتحاشى انجلز الكلام عن الجيش والحرب من البداية ليبرهن على أن الدولة ضرورة تنشأ من أحشاء المجتمع بدون أي تأثير خارجي، ومعلوم أنه فند نظرية دور العنف في التاريخ.[2]

وللعولمة، اصطلاحيا واشتقاقيا تعريفات تجمع ما بين حدي الإفراط والتفريط، كالكونية والإمبريالية الجديدة هذا فضلا عن اقترانها بتسمية:" النظام العالمي الجديد" وقد دعاه "جاك جريدا" باللانظام العالمي الجديد désordre internationale ، ورأى أن هاجسه ترسيخ رأسمالية كونية،جديدة وليبرالية واحدية جديدة.

ورأى فيها "فوكوياما" من الجهة اليمينية خاتمة التاريخ القصوى، في تجسد الفكرة المثالية وتحققها في "دولة العناية" الليبرالية، في تطابق المثال الكلي مع واقعة الدولة، في ظواهرية الوجود ؟!.

وقد دعاها "روجيه غارودي" و"حدانية السوق" التي تفكك الجسم الاجتماعي، وتقدم الأنانية واللامبالاة على الجماعية، وتقوم على التكافؤ الاقتصادي والثقافي، وعلى الاهتمام بالراهن على حساب المستقبلي، وبالوسائل على حساب الغايات، وتجريد الوجود من الغاية والمعنى ورأى فيها "ريجيس دو بريه" سلطة تقنية ميديائية، تستكمل السيطرة على الجسد بالسيطرة على الروح والوعي (واللاوعي)، فتحجب الوسائطية الأهداف والغايات، ويصبح موضوع الفكر السياسي سلطة الوسيلة، وليس وسيلة السلطة (الدولة). وهذا النظام الوسائطي، الميديالوجي، والإعلامي، يسيطر على الحكم والحاكمة على حد سواء إذ يرتبط

---

(1) نذكر أن هيغل لا يجهل وجود تلك الدولة المسماة عنده دولة الحاجة والإعقال، تتكون أساسا من شرطة وقضاء، وتحرس على مصالح الناس الخاصة وتطبق قانون المجتمع المدني. إلا أن هذا الجهاز يوجد ضمن الدولة الحقيقية، الساهرة على مصالح العموم، ولا يتماهى معها، نلاحظ أن "انجلز" لا يفند أقوال هيغل بقدر ما ينبغي السؤال المطروح ولا ينقض من أهمية السؤال كون هيغل استغله لأغراض تبريرية ظرفية.

(2) عبد الله العروي، مفهوم الدولة، مرجع سبق ذكره. ص ص 60-61 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الإبداع بتقنيات الانتشار والسوق الاستهلاكي و
والقيمة بالسلعة.[1]

لكن إذا كانت إستراتيجية " دولة العناية " الشمولية لا تعترف بالآخر إلا كموضوع للذاتية المطلقة،بل بالأحرى تستبدل بالاعتراف الأخروي المحور الثقافي **acculturation** وهو نموذج الإرادة النزوعية (التيموسية) المتفوقة، الأنوية والأنانية، فإن بإمكان الإنسان المتحرر، سيد – ذاته أن يحول رغبة الاعتراف بالذات إلى رغبة إبداعية كونية، لا غربية ولا شرقية على الطريقة الرواقية، فيتحرر بذلك من إطار الأصولية وإسار العوالمية، من الإتباع والتبعية، حيال الماضي والحاضر. وإذا تحرر الإنسان من ثنائية الماضي والمستقبل، في منظور كوني تتحول رغبة الاعتراف إلى رغبة في الوجود والكينونة الشخصانية (رغبة التحقق الفردي– الجماعي).[2]

كل القضية ترتد إذن إلى صميم منطق الانتظام الكوني الجديد الذي هو كما نعلم ثمرة طبيعية لانتصار الفلسفة الليبرالية على الفلسفة التوجيهية. وفي ما يخص الثقافة يحتد الضغط بحكم جملة التناقضات المتجمعة، فالثقافة في الأنظمة الأشتراكية، كانت أداة من الأدوات الإيديولوجية وكانت تلقى كل السخاء من الدولة، وعلى منتهى المناقضة تجد الثقافة نفسها اليوم في الدول الصانعة للعولمة أداة من أدوات تجسيد الربح العملاق.[3]

هي أسئلة تتعدد ويجمعها واحد: ما الذي يدفع فرسان العولمة إلى أن يتعجلوا سحب مظلة الكونية الاقتصادية على الثقافة وهم أدرى الناس باختلاف الآليات بين هذه وتلك؟، إنه– ولأول مرة في تاريخ البشرية– تتحول الكرة الأرضية كلها إلى وحدة واحدة أو ما تشبه الجسد الواحد الذي ترتبط أجزاؤه معا بشبكة هائلة ومعقدة من المصالح تشبه الدورة الدموية أو الجهاز العصبي المحرك لوظائف الأعضاء في الجسم الإنساني، فلم يعد بمقدور أي دولة مهما بلغ شأنها أن تدير مواردها البشرية والمادية، أو فضاءها الجوي، أو إقليميها البحري أو الأرضي، بمعزل عن الآخرين.[4]

---

[1] جميل قاسم، العرب وما بعد الحداثة، نقد الفكر السياسي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان،ط1، 2006، ص ص 27، 28.

[2] المرجع نفسه ، ص 30.

[3] عبد السلام المسدي، العولمة والعولمة المضادة، مرجع سبق ذكره، ص 115.

[4] المرجع نفسه ، ص 118

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

2- الليبرالية و الليبرالية الجديدة والعولمة :

يتساءل "بيار بورديو" عما إذا كان العالم [illegible] السياسي: عبارة عن نظام خالص وكامل،يجري وفق منطق ونتائج متوقعة بصورة آلية (أتوماتية) ؟.

ويرى "بورديو" في جوابه على هذا السؤال، أن النظرية النيو- ليبرالية هي نظرية رياضية متأسسة على عقلانية تتطابق مع تصور لعقلانية فردية تضع بين قوسين الشروط الاقتصادية والاجتماعية للبنى الاقتصادية والاجتماعية، على رغم إنها شرط هذه العقلانية.

وباسم هذا التوجه العلموي للمعرفة يتحول الاقتصاد " الرياضي" إلى برنامج سياسي عملي يهدف إلى التدمير المنهجي للجماعيات.

ويتكامل في هذه اليوطوبيا النيو- ليبرالية تصور حركة السوق الآلية والمحضة والتلقائية مع تدمير المؤسسات الصغرى والكبرى التي من شأنها أن تكون عوائق أمام" منطق" وحركة السوق الخالصة: من القومية وجماعات العمل (النقابات) وحتى العائلة[1].

هل تريد الولايات المتحدة الأمريكية بسياستها الولسونية- الجديدة "النموذجية" أو المكارثية – الجديدة " المحافظة " أن تحول "العالم الجديد" إلى هيمنة أمريكية جديدة على العالم بأكمله،باسم" نهاية التاريخ"و"صراع الحضارات"ومنطق القوة والغلبة، وصولا إلى سيطرة قطبية وأحادية على العالم ؟ وهل يمكن لسياسة القوة والهيمنة المحضة أن تكرِّس الائتلاف الواحدي وتلغي الاختلاف التعددي في سياسات ومصالح الأمم والشعوب هو ذا السؤال الذي تطرحه السياسات الأمريكية على الصعيد العالمي [2].

والولايات المتحدة الأمريكية تجد مصالحها القومية في إطار النظام العالمي، كما يعد النظام العالمي امتدادا لمصالحها،وهي تتطلع إلى " دور أخلاقي خاص" يراه " النموذجين" الأمريكيون في إقامة " مجتمع ديمقراطي إنساني عادل" فيما يراه المحافظون – الذين يرون أن الطبيعة الإنسانية عنيدة ولا تقتدي بالنموذج- في القوة العسكرية، التي بمقدورها أن تفرض الخير وأن تكبح الشر، و"الدول المارقة" حتى لو لم تنجح في أداء دورها ووظيفتها !.

---

[1] Pierre Bourdieu . la misère du monde.1999. La découverte. Paris, p,71.

[2] جميل قاسم، العرب وما بعد الحداثة، نقد الفكر السياسي، مرجع سبق ذكره، ص 73.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إن الجدل الذي يقوم على النفي والخلاف والأيديولوجيا والوقائع، والعناية الإلهية و"دولة ا السوداوية الكبرى التي مرت في العصور الحديثة بالنوبارتية، واستمرت بالفاشية والنازية اليمينية وتلك والتي بدأت بالهيغلية واختتمت بالستالينية، بوجهها اليساري، ويقتضي أن تكون نهاية الدولة العالمية، الوحدانية والنظام العالمي الوحيد، وبداية لنظام عالمي وإنساني جديد يقوم على منطق الاختلاف والاعتراف بالآخر، والحوار، والإقرار بالتعدد، والغيرية وتقرير المصير.

وشتان بين حرية القول وحرية العقل وحرية الفعل، وقول الحرية وفعل الحرية.وشتان بين الديمقراطية الإمبريالية– الجديدة، القائمة على الهيمنة والسيطرة، وحرية الشعوب التي تقرن الحرية بالوحدة والتنمية، والديمقراطية والنهضة، والإصلاح والأنوار[1].

ما يهمنا من هذين النموذجيين هنا أنهما نموذجان مؤسسيان للهوية، فيقوم نموذج الدولة على الوحدة (الجيش مكون من جنسية واحدة، القوانين موحدة، السوق واحدة، لغة تلقين واحدة)، بقدر ما يقوم نموذج الإمبراطورية على التعدد (الجيش متعدد الجنسيات، الأعراف متعددة، السوق الإقتصادية مجزأة، التعليم موزع بين هيئات مختلفة)، فمنطق الدولة هو منطق التنظيم والتوحيد والتجريد والتعميم في حين أن منطق الإمبراطورية هو منطق التعدد والتجريبية والعادات والمجانية.

–ليس منطق الدولة هنا في مقابلته بمنطق الإمبراطورية سوى منطق العقلانية، يفسر ذلك أن الثوريين الفرنسيين قد نقدوا السلطة القديمة كسلطة "فوضوية لا عقلانية" وحاولوا تنظيم الأمة الفرنسية حسب مخطط عقلاني" يعني هذا المنطق على مستوى الهوية توحيدها ومجانستها ومركزتها حول كلية نوعية جديدة هي: الأمة فهو في المال منطق هوية أو جنسية Nationalité يعني الإنتماء إلى أرض ودولة وأمة في كيان واحد، فتعزز الدولة هنا الأمة وبالعكس، إنهما بالأحرى حلقتان تتكرران فيما بينهما وتحيلان إلى بعضهما بشكل متبادل، وقد شكل المشروع الرأسمالي في أوروبا الغربية تحديدا الرافعة التاريخية لهذه العلاقة العضوية ما بين الدولة والأمة في صيغة الدولة –الأمة.

---

(1)أبو حلاوة، كريم، إشكالية مفهوم المجتمع المدني، النشأة والتطور والتجليات، دار الأهالي للطباعة والنشر، دمشق، ط1، 1998.ص166.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

لقد تألق نموذج الدولة – الأمة ووصل إلى التألق شكل أسطرة للأمة وعبادة لها "كشخص فوق التاسع عشر بالقومية تعلقا كاد أن يصل إلى حد الخرافة[1] فباتت الدولة القومية بتعبير لولز "آلهة أوربا الحقة الحية" سلمت أوؤوبا نفسها تسليما تاما لعبادة "أسطورتها" أو " رطانتها العجيبة" من هنا لم يعد ممكنا لأية جماعة تعبير نفسها أمة أن تتصور وجودها دون دولة أمة على الطراز الأوروبي إذ أصبحت الدولة –الأمة هنا بحكم تبلور النظام الدولي الجديد حول وحدة أساسية هي وحدة الدولة –الأمة المكان الوحيد الذي يضمن للـــمرء العثور على هويته. [2]

3- التجمعات وإشكالية الدولة- الوطن:

الكوميونية أو الكوميونالية (COMMUNALISM)، وهو ما تتكون منه الدولة من جماعات ومجموعات شبه مستقلة، وتعتبر الدولة كناية عن اتحاد من كوميونات (Communes) مستقلة.

ولقد اتهمت العولمة، فيما اتهمت به، أنها ساعدت على تقوية الكوميونات الداخلة في تركيب الدولة، وعلى حساب الوحدة الوطنية للدولة عن طريق تغذيتها ودعمها وبلورة أهدافها العرقية والطبقية، والاتهام هذا يمر عبر ثلاثة مسارات:

أولا: إن العولمة سهلت عملية الهجرة العالمية، والتي أدت بدورها إلى وجود تنوعات عرقية ودينية ضمن الدولة الواحدة[3].

ثانيا: إن التغيرات الاجتماعية التي انتشرت بفعل العولمة، غذت النزعات العرقية والدينية بين الكوميونات الداخلية في تركيب الدولة.

ثالثا: إن حركة الانتقال عبر الحدود القومية للبضائع والأشخاص قللت الفروق القائمة بين الوافد والمقيم، وبالتالي فقدت الدولة عناصرها من التناغم الداخلي والترابط بين أبنائها، وتمايزها عن غيرها من الدول.

---

[1] جرانت وتمبراي، أوروبا في القرن التاسع عشر والعشرين، ترجمة بهاء فهمي ومراجعة أحمد عزت عبد الكريم، ج1، مؤسسة سجل العرب، دون تاريخ، ص443.

[2] محمد جمال باروت، الدولة والنهضة والحداثة، مراجعات نقدية، دار الحوار للنشر والتوزيع، سوريا، ط1، 2000. ص 37.

(3)الأبياري، محمد، حسن، المنظمات الدولية الحديثة، وفكرة الحكومة العالمية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978.ص189.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

بعد الحرب العالمية الثانية، ازدهرت الهجرة بعد الحرب، فتدفق المهاجرون إلى أوروبا والولايات واليابان، وبشكل مكثف لم يسبق له مثيل. [1]

وبعد ذلك، خلال السبعينات من القرن العشرين، كان هناك تدفق للهجرات إلى الدول الغنية بالنفط كدول الخليج ودول آسيا.

لم تعد الهجرة العالمية تتأثر بالعلاقات الاستعمارية بشكل كبير، بل أصبحت عالمية، ذلك أن معظم البلدان الآن أصبحت مستقبلة ومزوِّدة للمهاجرين، ومع أن معظم الهجرات حصلت من جراء تنامي أسواق العمل المتخطية للحدود القومية، إلا أن نسبة اللاجئين ازدادت نسبيا ابتداء من السبعينات من القرن العشرين.

هذا التدفق في الهجرات زاد بلا أدنى شك من التنوع الإثني /العرقي، والثقافي، خاصة في أوروبا، وأستراليا، واليابان، حيث أصبح الخليط السكاني تناقض متجانسا نسبيا. إلا أن التنوع العرقي هذا ساعد كثيرا على تمتين التنوع الكوميوني، فالمهاجرين حاولوا التمركز في أماكن معينة، تتميز بتوافر فرص العمل فيها، وحيث تتواجد الروابط العرقية والعائلية، وحيث يمكن التمركز في مناطق تقل فيها نسبة ردود فعل المواطنين الأصليين وبذلك ينفصلون عنهم، ويبنون كوميوناتهم الخاصة؛ فالكوميونية ليست بالضرورة ناتجة عن التعددية العرقية، ولكنها أيضا ردة فعل تجاه محيط يتهددها بالخطر، حيث العولمة وشبكات الاتصال المرنة، والتغير في الأدوار المرسومة للجنسين، وما شابه من متغيرات تؤدي إلى الشعور بعدم الأمان، وقد تؤدي إلى تشكيل وحدات مقاومة، وتستدعي العودة إلى التقاليد والأحوال الدينية والتراثية. [2]

والقول نفسه ينطبق على الوطنيات الثانوية أو الهامشية، فقد نشأت واستمرت نتيجة ظروف مشابهة.

إن التغيرات الحاصلة في السيادة ونمو الكوميونات ذات الطابع الدفاعي، يؤديان إلى أزمة حول شرعية الدولة وسيطرتها.

فبفقدان السيادة صعودا عن طريق المنظمات الدولية، أو جانبيا عن طريق مشاركة المنظمات الفاعلة محليا، أو مشاركة باقي الولايات التابعة للدولة، تفقد الدولة– الوطن

---

[1] غسان منير وآخرون، العولمة والدولة، (الوطن والمجتمع العالمي)، مرجع سبق ذكره، ص 46.

[2] فتحي التريكي، قراءات في فلسفة التنوع، الدار العربية للكتاب، 1988، طرابلس، ليبيا.2002 ، ص 47.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المصداقية، لظهورها في مظهر العاجز عن القيا
تقع تحت ضغوطات المؤسسات الفاعلة محليا، تس
التخلي عن بعض المركزية لصالح تلك المؤسسات الفاعلة، وبالتالي، فإنها تقع في شراك إيثار قوى فاعلة بالسلطة والمشاركة على حساب قوى أخرى، قد تضطر إلى معاداة الدولة لحرمانها من المعاملة بالمثل، وبالتالي تفقد مصداقيتها، وطاقتها على توزيع الموارد والصلاحيات بالعدل والنظام. هذه الكوميونات قد ترى نفسها قاعدة لدويلات جديدة، بديلة عن الدولة الأم، وأنها نتيجة انقسام الدولة ذات الدويلات المتعددة الوطنية، مثل الاتحاد السوفيتي ويوغوسلافيا والذي أدى انهياريهما إلى تشكيل شبه دول، قد لا تكون تلك الدويلات قادرة على الاستمرار لأنها لا تمتلك مقومات الدولة المتكاملة. [1]

لذلك فالكوميونية قد تعمل على تشكيل دول في المجتمع العالمي الحديث، ولكن خلال ذلك تُضعف وبشكل أساسي شكل الدولة– الوطن الذي أخذ مقوماته في العصر الحديث، وقد تؤدي أيضا إلى زوال الشكل السياسي الموحد للدولة– الوطن، عن طريق انقسام الكوميونات المختلفة إلى وحدات متمايزة مستقلة عن بعضها الآخر.

إذن هذه هي سياسات انحلال الدولة– الوطن الناتج بالشكل النهائي عن فقدان المفاهيم والمبررات الوحدوية لسلطتها وسيادتها وهويتها.

ذلك أن التداخل الديناميكي ما بين الكوميونات داخل الدولة، وتشكِّلها ضمن وحدات متمايزة وشبه منعزلة، وعلاقاتها السلبية بسيادة الدولة وسلطانها يُنتج انحلالها.

وبعضهم من يرى أنه إذا استطاعت الدولة إدارة الكوميونات المختلفة وصهرها ضمن أدوار محددة، بحيث تتكامل سلطة كل كوميون مع الدولة في نظام محكم، فإن ذلك يؤدي إلى تقوية الدولة, عن طريق ربطها مع بقية المكونات الموجودة فيها وليس إضعافها وانحلالها.

ولقد أشير إلى هذه النقطة عند الكلام عن الوحدات الدولية، وأنه إذا استطاعت الدولة أن تتنازل عن بعض سلطتها، نزولا لتجعل كوميونات تشاركها السيادة، لضمنت مبدئيا بقائها تحت لوائها، ولنزعت فتيل المطالبين بالانفصال عنها. [2]

---

[1] محمد طه بدوي، ليلى أمين مرسي، أصول علم العلاقات الدولية، المجلد الأول، ط1، 1989، المكتب العربي الحديث، ص 78.

[2] مصطفى شريف، تحليل نقدي لكتاب "صدام الحضارات" لصامويل هينجينتون، مقال منشور في كتاب: شروط الحوار المثمر بين الثقافات والحضارات، اعمال الملتقى الدولي، 21،22 و23 محرم1424هـ/24،25 و26 مارس 2003م، الجزائر، الجزء الأول، منشورات المجلس الإسلامي الأعلى، الجزائر.ص 53.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الاتحاد السوفيتي، ويوغوسلافيا يعطيان أم
الوطنية التابعة للدولة، ولكن الأمثلة هذه يجب أن

أولا: لأنهم كانوا عرضة للانشطار بشكل طبيعي، ذلك أن جماعات أوروبا الشرقية ركزت على الثقافة العرقية أكثر مما ركزت على الحدود القومية أو المواطنية والتي كانت أكثر وضوحا عند جماعات أوروبا الغربية.

ثانيا: ومع أن تلك الدول كانت تتمتع بمقومات الدولة–الوطن، إلا أن انضواء مجموعة كبيرة من الجماعات العرقية المختلفة والتعددية الثقافية المتمايزة، شكلت تحدي خطير لسلطة الدولة، ولو حاولت تأطيرهم وصهرهم بنظام اشتراكي عقائدي.

وفي الحقيقة، فإن المشاكل التي نتجت عن أنظمتهم الاشتراكية كانت السبب في انحلال تلك الدول، كالوطنية تماما، فالإتحاد السوفيتي انهار ليس فقط بسبب الوطنيات المستحدثة، ولكن أيضا بسبب اقتصاد الدولة الاشتراكي، الذي لم يكن قادرا على تلبية متطلبات التنافس العسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومتطلبات الاستهلاك المحلي، والذي وُضع على المحك، بعد تطور الاستهلاك عبر الحدود القومية.

أدت الحاجة إلى زيادة الإنتاج، وإلى إجراء إصلاحات لم تكن متطابقة مع الاشتراكية المتبعة في الدولة، مما أدى إلى انهيار الدولة كلها. [1]

أما الدولة اليوغسلافية فكانت دائما ضعيفة وعرضة للانكسار، واكتسبت مبرر وجودها من جراء الحرب الباردة، وبإنشاء نوع خاص من الاشتراكية. ولفترة من الوقت بدت حالة الدولة اليوغسلافية وتعدديتها العرقية وكأنها مستقرة نسبيا، ولكنها كغيرها من أشكال الاشتراكية، فقدت مصداقيتها، في حين حاول النخبة من الاشتراكيين إنقاذ أنفسهم من خلال إقامة تسويات غير ثابتة مع السياسيين الوطنيين.والذي أدى بدوره إلى زيادة حدة الانقسامات[2].

قد تؤدي التعددية الوطنية الداخلية إلى نتائج أخرى غير الانهيار، كالتهجين الثقافي مثلا. ففي دراسة أُجريت على البنغلادشيين المقيمين في **لندن** تبين أنهم أضافوا إلى مكوناتهم

---

[1] بابلو لوبيز، العولمة قديما وحديثا، تر: محمد جديدي، مجلة الحوار الفكري، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، العدد03، جوان 2002.، ص 168.

(2)الأيوبي هيثم، الموسوعة العسكرية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ج2، بيروت 1979.ص154.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الثقافية البنغلادشية، مكونات ثقافة اكتسبوها من إ
ثقافية هجينة جمعت بطريقة مرنة مكونات جديدة
أو تأزم. أما هوية الانقسام؛ فيمكن لها أن تدخل في بنية الشخصية، وأكثر مما تستثار في حملات التطهير العرقي. غلب على الكثير من المناقشات التي دارت حول الهوية الوطنية طباع التشدد في تعريفها. وبطغيان المفاهيم الأحادية الجانب في الوطنية. [1]

فالهويات المميزة للشخصية الإنسانية تتميز بالشرطية والوقتية، والحالة الطارئة غير الثابتة نسبيا.

ففي مجتمع متعدد العرقيات ومتعدد المقيمين، وينقسم على نفسه بالاضطرابات الواقعة مابين المقيمين والمختلفين عرقيا، وفي طبقاتهم الاجتماعية– الاقتصادية، تتعدد حتما المفاهيم إما عن الوطنية، والولاء واحترام السلطة. والحاصل النهائي انقسام وانهيار المجتمع هذا، أو تشكل جماعات ذات ثقافات مهجنة، وقيام مفاهيم مهجنة حول الهوية الوطنية.

لهذا فإن الدول تحتاج لبقائها واستمرارها إلى أساس عرقي ثابت تبني عليه.

إن القيم والمفاهيم السائدة عند كل مجموعة من المجموعات المكونة للدولة تلعب في تحديد الهويات الوطنية، ومفاهيمها، ودرجة استمرارها وبقائها، وأن درجة الولاء للدولة وسيادتها قد تختلف من مجموعة لأخرى اعتمادا على مدى إنصهار تلك المجموعة مع أهداف ومقومات الدولة وإجراءاتها. وإذا أخذنا بعين الاعتبار المؤثرات الفكرية والاجتماعية والثقافية الداخلة للدولة عبر حدودها القومية، ودرجة تدخلها في الجماعات الموجودة على أرضها، أدركنا مدى أهمية الحركات عبر الحدود القومية والاتصالات الجارية على أرضها والتي تحدد مدى استقرارها وتوحدها أو انهيارها أو انقسامها. [2]

وقد تعمد بعض الدول إلى اللعب على الظواهر هذه، ففي بعض الأحيان تلعب الحكومات الأوروبية لعبتها بتحريك بعض الأمم الأوروبية ضد بعضها الآخر في محاولة لتغليب إحداها على الأخرى، ولكن عندما تواجه تحدٍ مشترك من قبل الولايات المتحدة الأمريكية أو اليابان مثلا، فإنها تلعب على وتر التضامن الأوروبي في مواجهتها.

---

[1] أليخاندرو بورتيز، العولمة التحتية، ظهور الجماعات العابرة للقوميات، تر: ماجده أباظة، مجلة الثقافة العالمية، الصفاة الكويت، عدد 105–، 20 مارس/أفريل 2001.ص 26.

[2] مازن غرايبة، مستقبل الدولة الوطنية وسيادتها في ظل العولمة ، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، عدد13، ديسمبر 2005، ط1، المؤسسة العمومية الإقتصادية لأشغال الطباعة لولاية باتنة ص 190.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

لقد ساعدت العولمة بطرق مختلفة على تمتي
وقَوّتْ الأقليات، ووضعت الهويات الوطنية المتعا
تلك كانت أكثر ظهورا في أوروبا ،ذلك أن الدول الأوروبية ارتبطت بمفاهيم الدولة التقليدية والتوحيدية الخاصة، والتي بنيت على فلسفات أوروبية تعود للقرنين الثامن العشر والتاسع عشر،ثم عزِّزت بعد ذلك بالتنافس الامبريالي والحروب في بداية القرن العشرين.

أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، مثلا؛ فإنها كانت متساهلة منذ البداية مع التعددية العرقية، وأقامت النظم الاجتماعية للتعايش معها.

قد تكون التعددية العرقية عاملا فعالا في انهيار دولة ما.ولكن الدولة، كنظام تستطيع تكييف التعددية العرقية وصهرها ضمن بوتقة سياسية واجتماعية واقتصادية محددة تخدم أهدافها، وتساهم في بقائها. وهكذا فإن الهوية العرقية يمكن أن تُنمّى لحساب الدولة وليس على حسابها، وتبقى وفية لعرقيتها ولانتمائها إلى الدولة.

فكما أن السيادة متعددة المستويات كذلك درجة الانتماء والهوية[1]

4- مشروع المواطنة العالمية بين الواقع والخيال :

كثيرا ما يقال إننا نعيش في مجتمع عالمي أو مجتمع متعدد الجنسيات عالمي، ذلك أنه بلا شك لا نستطيع أن نعطي معنى لحياتنا أو أن نفهم القوى التي تعمل علينا، ونتأثر بها من دون أن نأخذ بالحسبان الإجراءات التي تتم في الدول المجاورة لنا، والتي تؤثر فينا،كذلك المنظمات والعلاقات العالمية التي تسود الدول على اختلافها. وهذه أهم الأسس التي تحدد المجتمع العالمي، والنتائج المترتبة على ذلك[2].

هناك دائما السؤال الأساسي: **ماذا نعني بالمجتمع** ؟ فمفهوم المجتمع العالمي لا يتوافق تماما مع المفاهيم التي ارتبطت بالمجتمع تقليديا، فالمجتمع العالمي عبارة عن مجموعة من العمليات الاجتماعية من نظم وأبنية اجتماعية تدار وتضبط من قبل شبكة منظمة من العلاقات ضمن مؤسسات متكاملة عالميا وبديهيا، فإننا لا نعيش ضمن مجتمع عالمي كهذا الذي ذكرناه، ولا يمكن تصور واحد مثله في المستقبل القريب. وقد يكون التعريف هذا قد تأثر بالمفاهيم السائدة حول الدولة-الوطن، كما لا يجب النظر إلى المجتمع وكأنه نظام مقيّد،

---

[1] كمال مجيد، العولمة والدولة مرجع سبق ذكره، ص 15.

[2] المرجع نفسه.ص16.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

فالمجتمع هو الروابط الجامعة للناس على أرض
الإنساني، ولكن تعريف نظري ظاهري كهذا هو

فعلم الاجتماع يبرهن على أنه لا يمكن الحصول بسهولة على الرابط والروابط الاجتماعية المذكورة، وإذا وُجدت فمن خلال المؤسسات والنظم الاجتماعية. وعندما يقوم الإنسان بنشاطات تتناول منظمات عالمية، وينخرط ضمن أهداف ووسائل تهم مؤسسات عالمية وتخدم العالم وضمن دولة عالمية عندها يمكن القول أنه مجتمع عالمي.

إن بعض المفاهيم الماورائية التابعة للمجتمع العالمي، لا تنكر فقط حقيقة الدولة–الوطن، ولكنها تتجاوز أيضا واقع التفاوت الاقتصادي والمالي واختلاف القوى عالميا، والذي، منذ عام 1950، يزداد باضطراب سريع، كلما ازدادت مؤشرات تطور العولمة.

كما لا يمكننا إغفال حالة تتكاثر يوما بعد يوم، وهي حالة التبعية المتنامية للدول الفقيرة على الدول الغنية، وهي حالة أصبحت عالمية بمستوياتها المختلفة.

إن مفهوم العولمة، أيضا يضخِّم الواقع العالمي القائم للانتقال والتحرك عبر الحدود القومية، فالمال بشكل عام، ينتقل ما بين أوروبا، وشمال أمريكا، وبعض الدول الآسيوية، وحصة الاستثمار المالي العائد لأفريقيا، وأمريكا اللاتينية يتناقص بشكل مستمر وثابت منذ بداية الستينات من القرن العشرين.[2]

مع الأخذ بالحسبان أن التجارة العالمية والإنتاج والاستثمار، كلها تزداد باضطراد ملحوظ في دول الشمال الغنية.

والشيء عينه بالنسبة للمعلومات فهي الأكثر انتقالا ما بين الدول الغنية، والإنترنيت مثلا لا يؤمِّن شبكة عالمية واحدة من حيث التطور، وسهولة الانتقال والاستعمال، وذلك لتخلف بعض الدول تكنولوجيا عن استعمال الأنظمة الرقمية المتطورة، حتى أنه لا تزال توجد فروقات إقليمية وعالمية في درجة استثمار التلفزيون.

هناك قفزة حصلت من المحلية إلى العالمية، والتي تجاوزت الإقليمية، مع أن العلاقات الإقليمية والوحدات هي التي تنمو بشدّة، فما بين 1980 و1992 كانت التجارة الإقليمية في كل من أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا تزداد اضطرادا أكثر من التجارة فيما بينهم.

---

[1] محمد نصر مهنا، العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة، 2006، الإسكندرية ص 52.

[2] روبير بيلو، المواطن والدولة، مرجع سبق ذكره، ص 12.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

هذا يعني أننا نعيش في مجتمع إقليمي ا
والمنظمات الإقليمية ذات أهمية متنامية ليس في
في معظم أنحاء العالم.[1]

تسبب عملية تشكّل المنظمات الإقليمية بالنسبة لمنظري العولمة، الكثير من المشاكل، فتلك المنظمات تمثل طرقا متعددة لتفسير إجراءات العولمة، طالما أنهم يؤمّنون مستويات من التنظيم أبعد من سلطة الدولة–الوطن، ولكنهم من جهة أخرى يشكّلون وحدات سياسية ومؤسساتية بمستوى عالمي ويساهمون في تنظيم الاقتصاد العالمي، وقد يساهمون في وضع قيود على التجارة العالمية.

وفي حين يمكن النظر إلى تلك المنظمات الإقليمية كدرجة على سلم يمتد من المحلية إلى الإقليمية، إلا أنهم منافسون حقيقيون للمنظمات العالمية، فحلف شمال الأطلسي (NATO) والاتحاد الأوروبي(EU) مثلا كأن أشد فعالية في التدخل في الكوسوفو عام 1999 من الأمم المتحدة (UN).

لذلك لا يمكننا، هكذا بسهولة، أن نقول إننا نعيش في مجتمعات وطنية بحتة، ولكنه من السذاجة أيضا أن نقول إننا نعيش في مجتمع عالمي، وكلما ازدادت مساحة العلاقات الاجتماعية تشعّبت العلاقات واتسعت وتعقدت، بدون أن تفقد المكونات الأولى والأساسية للعلاقات الاجتماعية أهميتها، ولكنها تبقى بأشكال مختلفة، وهذا يعني أننا يجب أن نأخذ بالحسبان وجود تجمعات إقليمية ما بين الوحدات الوطنية والعالمية. فنحن نعيش في مجتمعات متعددة المستويات التنظيمية من كوميونية وطنية، وإقليمية وعالمية. [2]

إن المواطنة العالمية هي في حالة إنسانية عامة بيدانها ترتبط بشكل خاص ببروز الجيل الجديد Génération الذي هو أكثر استخداما للتقنيات الجديدة وإقبالا على الثقافة الشبابية المعاصرة وتواصلا مع القضايا العالمية وإطلاعا على المستجدات العالمية الدولية واهتماما بمصير البشرية وانشغالا برموز والشخصيات الفنية والرياضية والسياسية العالمية. هذا الانفتاح والتأثر والانجذاب بما يجري في الخارج وفي الفضاء العالمي والذي يبدو متسقا مع بروز الكل العالمي في الوقائع والوعي والتنشئة الاجتماعية المعاصرة يجعل الجيل الجديد

---

[1] نيكولاس بولانتزاس، نظرية الدولة، مرجع سبق ذكره، ص 70.

[2] عثمان حسين هندي ونادية جبر عبد الله، العولمة وسيادة الدولة مرجع سبق ذكره ، ص 78.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أكثر وعيا لهويته العالمية وأكثر إدراكا لبعده الإنس
وعي هذا الجيل وفي إدراك البشرية عموما هو ار
لا يتجزأ من العولمة وحركة عولمة السياسة. لكن من المهم القول أن بروز المواطنة العالمية لا يعني تراجع وتهميش وإلغاء الهوية الوطنية. كما أن الانتماء الإنساني لا يعني عدم الانتماء للوطن وسقوط الولاء للأسرة والجماعة أو الأمة، بل أن التواصل مع القضايا العالمية، كقضية البيئة وحقوق الإنسان والانفجار السكاني والفقر وتزايد الفجوة بين الفقراء والأغنياء في العالم، لا يعني فقدان الاتصال بالوقائع الوطنية أو تجاهل الهموم الحياتية اليومية والمحلية التي ستظل ملحة، كما كانت في كل العصور السابقة لعصر العولمة.

ستبقى الهوية الوطنية قائمة بل ستتعزز لكن ستنمو بجانبها الهوية الإنسانية **والمواطنة العالمية**. كل الذي سيحدث في ظل العولمة هو ارتقاء في الوعي والخيال حيث ستشعر البشرية جمعاء وكأنها وحدة سكانية واحدة وملتحمة وتعيش على كرة أرضية واحدة مهددة من الخارج والداخل بمخاطر وجودية ومصيرية واحدة، إن العولمة السياسية تعني أن البشرية قد وصلت طورا أقدامها فيه ستظل ثابتة في أوطانها، بيد أن هاماتها وتطلعاتها ستمتد إلى الأفق العالمي البعيد حيث لن تتمكن الشجرة المحلية بعد الآن من أن تحجب عنها رؤية الغابة العالمية

إن التراجع التدريجي لدور الدولة ربما أفسح في المجال لبديله الطبيعي والمتمثل في **الحكم العالمي**، وإدارة شؤون العالم إدارة جماعية جديدة. هذه الإدارة العالمية الجديدة يمكن أن تأخذ عدة مسارات وإتجاهات مستقبلية محتملة:

الاتجاه الأول: هو الاتجاه نحو السوقنة، والذي يتضمن سيطرة الاقتصاد على السياسة حيث تسير السياسة بقوانين السوق ويتحكم منطق حرية السوق في الدولة. هذا الأمر يعني في المرحلة الأولى تجاوز الدولة ثم تهميشها وأخيرا انحصار دورها في الشأن الاجتماعي والاقتصادي والثقافي ومن ثم السياسي على الصعيد العالمي[2].

الاتجاه الثاني: المحتمل هو الاتجاه نحو الموحدة والذي يبدأ بالاتجاه العالمي نحو التنسيق بين القوى الإقليمية والمؤسسات العالمية والمنظمات الحكومية والهيئات الأهلية

---

[1] علي الحوات: التنشئة الاجتماعية بين خصوصية الثقافة وعالميتها:" رؤية لقرن الحادي والعشرين، "فكر ونقد، السنة 2، العدد12، أكتوبر 1998.ص80

[2] المرجع نفسه،ص81

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

لإدارة شؤون العالم لكن وفي مرحلة لاحقة، سيتوحدها في إدارة موارد العالم ومواجهة قضايا مشكلة البيئة والإرهاب والفقر والانفجار السكاني والمخدرات والجريمة المنظمة كما سيتوحد العالم على صعيد تطبيق التشريعات والسياسات وتحتمل المسؤولية تجاه أمن واستقرار ومصير العالم[1].

الاتجاه نحو الوحدنة لا يعني بالضرورة قيام الحكومة العالمية الواحدة وإنما بروز الحكم العالمي والإدارة السياسية المشتركة.

هذه المسارات، الموحدة والسوقنة، بالإضافة إلى الدولة، قائمة بدرجات متفاوتة ويتعايش بعضها مع بعض، ولم يتم حسم الأمر لأي منها بعد، والعولمة السياسية هي تجسيد لهذه المسارات وتشير إلى زيادة حضور الكل العالمي في الشأن السياسي وتعبر عن حركة عولمة السياسة التي تأتي كتحصيل حاصل بعد أن تمت عولمة العالم إقتصاديا وثقافيا.

إن إختفاء الحدود بين الدول هي القاسم المشترك بين الذين أعلنوا تحيزهم للعولمة والذين جاهروا بالتحيز ضدها، والعولمة بهذا المعنى تعني اختفاء الدولة القومية- بمعناها القانوني الراهن الذي تحدد لأول مرة في معاهدة وستفاليا 1648- بعناصرها الثلاثة: الشعب، الإقليم، والسيادة، وإلغاء حدودها في المجال الاقتصادي ومحو أي قيود مادية أو ثقافية تحول دون الانسياب الحر للسلع والخدمات ورؤوس الأموال داخل هذا الفضاء الذي يشمل الكرة الأرضية[2].

نحن الذين نعيش في ديمقراطيات لبيرالية مستقرة وقديمة نواجه أوضاعا غير معتادة، ففي عصر جدودنا كان العديد من الناس العاقلين يستطيع أن يتوقع مستقبلا إشتراكيا مشرفا تزول فيه الملكية الخاصة والرأسمالية، كما يجري فيه أيضا تجاوز السياسة: إنه "زمن المستقبل الذي يفي" أما اليوم، بينما نحن بالضبط في مستقبل جدودنا، فمن الصعب علينا بالعكس أن نتصور عالما يكون أفضل جذريا من عالمنا أو مستقبلا لا يكون بشكل أساسي ديمقراطيا ورأسماليا، فمن المؤكد أن ضمن هذا الإطار يمكن تحسين أشياء كثيرة، باستطاعتنا أن نقدم مساكن للمتشردين ونؤمن حقوقا أفضل للأقليات وللنساء، ونحس التنافس ونخلق منافذ عمل جديدة، بإمكاننا أيضا أن نتصور عوالم مقبلة أسوأ بكثير مما نعرفه حاليا يعود إليها

---

[1] ألفين وهايدى توفلر، الحرب وضد الحرب ، ترجمة: عبد الحليم أبو غزالة، القاهرة: [د.ت]، 1990.ص46.

[2] المرجع نفسه.ص47.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

التعصب، القومي أو العرقي أو الديني بقوة أو ن

ومع ذلك ليس إمكاننا أن نصور عالما يختلف أفضل منه، هناك عصور أخرى أقل عمقا في التفكير إعتبرت نفسها هي الأخرى أنها كانت الأفضل ولكننا وصلنا إلى هذه النتيجة بعد أن استنفذنا البدائل التي شعرنا أنه كان بإمكاننا أن تكون أفضل من الديمقراطية الليبيرالية[1].

إن الواقع الذي بلغناه ومدى الثورة الليبيرالية الراهنة في العالم يدعونا لنطرح السؤال التالي: هل نحن نشهد مجرد إحدى تقلبات الديمقراطية الليبيرالية أم أننا نرى صورة لتطور طويل المدى سينتهي إلى قيادة جميع البلدان على طريق هذا النظام؟ [2] .

ففي هذا الإطار من الصورة ، يتخذ الطابع العالمي للثورة الليبيرالية الراهنة أهمية خاصة ذات دلالة، وهذا يشكل فعلا شهادة إضافية بأن هناك عملية أساسية، تجري وتفرض صورة مشتركة من التطور على جميع المجتمعات الإنسانية، وباختصار هناك ما يشبه التاريخ الشمولي للبشرية باتجاه الديمقراطية الليبرالية. إن اعتبار فشل هذا النظام في بلد معين أو في منطقة بكاملها من العالم كشاهدة على الضعف الإجمالي للديمقراطية، يكشف بالعكس عن قصر نظر مدهش إن الدورات وحلول التواصل ليست غير متوافقة من ذاتها مع التاريخ الشامل والموجه، كذلك فإن وجود دورات اقتصادية ذات أمد قصير أو متوسط لا يناقض إمكانية النمو الاقتصادي على أمد طويل .

فنجاح الديمقراطية بين الشعوب وفي مناطق متنوعة قد يوحي بأن مبادئ الحرية والمساواة التي ارتكز عليها النظام ليست وليدة الصدفة أو نتيجة لأحكام مسبقة ذات المركزية الإثنية، بل هي حقا التعبير عن طبيعة الإنسان كإنسان الذي لا تنقص حقيقته بل تزيد كلما اتسعت شمولية وجهة نظره.[3] .

إن مثل هذه الاعتبارات توحي أننا لم نتقدم أبدا في محاولتنا فهم ركيزة الثورة الاقتصادية العالمية الراهنة أو ركيزة أي تاريخ شامل يستطيع الإحاطة بها، فالعالم الاقتصادي الحديث هو بنية كثيفة وضاغطة تمسك جزءا مهما من حياتنا بقبضة حديدية، ولكن العملية التي جاء بواسطتها إلى الوجود ليس لها الغاية نفسها التي هي للتاريخ وهو لا

---

[1] المرجع السابق.ص48.

[2] فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ والإنسان الأخير، مرجع سبق ذكره، ص 72.

[3] عمر صدوق، قانون المجتمع العالمي المعاصر، مرجع سبق ذكره ، ص 155.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

يكفي لإقناع أبنائنا إن كنا قد بلغنا هذا التاريخ أم "ماركس" والعلوم الاجتماعية التقليدية التي ولدت وإنما إلى "هيغل" "المثالي" الذي سبقه وكان أول فيلسوف يرفع تحدي كانط بكتابه "التاريخ الشامل".

إن فهم "هيغل" للأوالية التي تحيط بتطور التاريخ هي أعمق بشكل لا يقارن من فهم ماركس أو فهم أي اختصاصي معاصر في العلوم الاجتماعية، فالمحرك الأول للتاريخ الإنساني، بحسب "هيغل"، ليست الفيزياء الحديثة أو الأفق الذي يحكمها وما ينفك عن الاتساع، وإنما بالأحرى هو دافع غير اقتصادي تماما، أي الصراع من اجل الاعتراف، إن التاريخ الشامل بحسب هيغل يكمل الأوالية التي استخلصناها، ولكنه يعطينا فهما أوسع للإنسان، "الإنسان كإنسان". وهو ما يسمح لنا بفهم القطيعات والحروب والبروز المفاجئ للاعقلانية عبر هدوء النمو الاقتصادي، وهي أمور ميزت المجرى الحقيقي للتاريخ الإنساني.[1]

إن التاريخ الشامل للبشرية لا يعني تاريخ الكون، فهو ليس فهرسا موسوعيا لكل ما نعرفه عن الإنسانية، بل إنه بالأحرى محاولة لإيجاد ترسيمه للتفسير فحسب لتطور المجتمعات الإنسانية العام. ففكرة كتابة تاريخ شامل لم تتبناها كل الشعوب ولا كل الثقافات، بالرغم من أن التقليد الفلسفي والتاريخي للغرب ينطلق من اليونان، فإن فلسفة اليونانيين القدماء لم يباشروا أبدا بمثل هذا المشروع، لقد تحدث أفلاطون في كتاب الجمهورية عن دورة طبيعية معينة للأنظمة، بينما عرض أرسطو في كتاب السياسة، أسباب الثروات وكيفية تحول بعض أنواع الأنظمة إلى أنواع أخرى. فأرسطو كان يعتقد بأن ليس من نظام سياسي يستطيع إرضاء الإنسان حقا وأن عدم الرضا الدائم هذا يدفع الإنسان لتغيير النظام بشكل مستمر بحركة دائرية لا نهاية لها. لم تكن الديمقراطية تحتل أي موقع خاص في هذه الحركة لأسباب معينة تتعلق بالطبيعة أو بالاستقرار، فهذان الفيلسوفان بسبب تجربتهما مع تاريخ اثينا بلا شك كان يعتبران أن الديمقراطية تميل عامة إلى تهيئة الطريق للطغيان، لم يكن أفلاطون ولا أرسطو يؤمنان بتواصل التاريخ، كان يعتقدان أن الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات كانت تقضي دورا ليس فقط على جميع المجتمعات الإنسانية الموجودة على سطح الأرض، بل

---

[1] منير شفيق، النظام الدولي الجديد، وخيار المواجهة، ط2، البيضاء1992، دار قرطبة، للطباعة والنشر، ص 144.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أيضا تلغي ذكرها وتجبر الناس على إعادة البدء ب
المفهوم اليوناني ليس طوليا بل دوريا. [1]

اعتبر ألكسندر كوجيف، في تفسيره لهيجل أن الدولة الشمولية والمنسجمة قد تكون الدولة الأخيرة في التاريخ الإنساني لأنها مرضية كليا للإنسان، هذا الموقف يستند إلى نهاية التحليل إلى إيمانه بأولوية التيموس أو رغبة الاعتراف باعتباره الرغبة الإنسانية الأكثر عمقا في تجذرها وكونها الرغبة الأساسية، وبدلالتها حول الأهمية الميتافيزيقية والنفسانية للاعتراف، قد يكون "هيجل" و"كوجيف" أنارا في العمق الشخصية الإنسانية أكثر من فلسفة الآخرين، أمثال: "لوك" و"ماركس" الذين لم يحسبا حسابا إلا للرغبة والعقل، على الرغم من أن كوجيف أعلن أنه لا يملك معيارا يتعدى التاريخ لقياس مدى ملاءمة المؤسسات الإنسانية، فإن رغبة الاعتراف تشكل في الواقع هذا المعيار، فالتيموس في النهاية كان بالنسبة له جزءا ثابتا في الطبيعة الإنسانية، والصراع من أجل الاعتراف المنبثق من هذا الجزء وإن تطلب مسيرة تاريخية طولها عشرة آلاف سنة وأكثر، لا يزال يشكل جزءا مكونا من النفس، أكان بالنسبة له أم بالنسبة لأفلاطون[2].

إن فكرة كوجيف القائلة إننا أصبحنا اليوم في نهاية التاريخ، فعلا تصمد أو تنهار وفق قوة المقولة التي تعلن أن الاعتراف الممنوح من قبل الدولة والديمقراطية اللبيرالية والمعاصرة يرضي بشكل كامل الرغبة الإنسانية بالاعتراف كان كوجيف يعتبر أن الديمقراطية اللبيرالية الحديثة نجحت في إحداث تألف بين أخلاقية السيد وأخلاقية العبد، متجاوزة التمييز بينهما مع الاحتفاظ بشيء ما من شكلي حياتهما، هل هذا صحيح ؟ وبالأخص، هل ساهمت الميغالوتيميا عند السيد بشكل منتصر وجرى تأطيرها بواسطة المؤسسات السياسية الحديثة، بحيث أنه لم تعد تطرح المشاكل بالنسبة للسياسة المعاصرة ؟ هل يرضى الإنسان على الدوام بأن يعترف به فقط كمساو للناس الآخرين، أم أنه سيطلب المزيد مع الوقت ؟ إذا كانت الميغالوتيميا قد سامت كليا بالفعل وجرى كبحها بواسطة

---

[1] إبراهيم أبراش، في عصر العولمة تتجدد تساؤلات عصر النهضة العرب وتحديات عصر العولمة، مجلة المستقبل العربي، مارس 2007، العدد 337 السنة 29، مركز دراسات الوحدة العربية لبنان، بيروت.، ص 28.

(2) الزواوي، خالد، سماحة الأديان والسلام العالمي، دار الوفاء، الإسكندرية، ط1، 2004.ص12.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

السياسة الحديثة، فهل ينبغي علينا أن نقول مع بالأحرى كارثة لم يسبق لها مثيل.؟ [1]

إذا استقر الرأي على أن العولمة تشير إلى تزايد حضور وتأثير الكل العالمي في الواقع والإدراك، فالسؤال الآن هو كيف يبدو هذا الكل العالمي على الصعيد السياسي ؟ كيف يؤثر تزايد حضور الكل العالمي في السياسة ومفرداتها المختلفة؟ أي كيف يؤثر الكل العالمي في الدول والحكومات والقرارات والسياسات والمؤسسات وفي مدخلات ومخرجات النظام السياسي؟ هل يدفع في اتجاه إلغاء الدولة وانتهاء السيادة وربما أيضا نهاية السياسة؟[2] هل ستؤدي زيادة حضور الكل العالمي بالضرورة إلى إضعاف الدولة الوطنية ويكون هذا بمثابة بدايات قيام حكومة عالمية مركزية تعالج القضايا الإنسانية المشتركة وفي المقدمة قضية حقوق الإنسان؟ [3]

ثم هل سيؤدي الكل العالمي إلى بروز ثقافة سياسية عالمية واحدة وبروز المواطنة العالمية التي ستحل محل المواطنة الراهنة؟

والأهم من كل ذلك ما هي العولمة السياسية وكيف تتم عولمة السياسة؟.

إن أول ما تشير إليه العولمة السياسية هو بروز المجال السياسي العالمي .

المجال السياسي العالمي هو جزء من هذا الكل العالمي الذي يتمدد في الوقائع الحياتية والفكرية المعاصرة، والمجال السياسي العالمي يعني التفكير في العالم وتخيله كوحدة سياسية واحدة،[4] طبعا العالم كما هو قائم على أرض الواقع ليس وحدة سياسية واحدة، ومن الصعب أن يتحول في المستقبل المنظور إلى وحدة سياسية واحدة, العالم المعاصر يتكون من وحدات سياسية بعضها منفصل ومنعزل ومتفاعل مع بعض .

التجزئة وليست الوحدة السياسية هي الحالة القائمة، ولا يزال العالم، على رغم كل الحديث المتزايد عن القرية العالمية، مجزءا أكثر مما هو موحد سياسيا لكن التجزئة والعزلة السياسية في طريقهما للتراجع السريع وربما النهائي. ما يحدث على أرض الواقع هو بروز

---

[1] فرانيس فوكوياما، نهاية التاريخ والإنسان الأخير، مرجع سبق ذكره، ص 201.

[2] عبد الخالق عبد الله: هل إنتهى علم السياسة حقا؟ مرجع سبق ذكره، ص7.

[3] محمد فهيم يوسف: "حقوق الانسان في ضوء التجليات السياسية للعولمة"، عولمة حقوق الإنسان أو عولمة الفكر العربي لحقوق الإنسان، السنة 21، العدد 235(أيلول/سبتمبر 1998) ص 23.

[4] Pellet, Alain, vers une mondialisation du droit international ?in mondialisation, au de la de mythes, Ed, Casbah, Alger, Novembre 1997.p 127.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

مجال سياسي عالمي يكبر ويزداد حضورا وتأثيرا حول الدولة أو الوحدات السياسية المنغلقة. في الـ مركز السياسة، وهي ليست مسؤولة مسؤولية كاملة عن أفرادها وأمنها وبيئتها وحتى مصيرها ومستقبلها ستظل الدولة نظريا تدعي القيام بهذه الوظائف والمسؤوليات وستتمسك بمفهوم وواقع السيادة لكن على الصعيد العملي وعلى أرض الواقع لم تعد الدولة الآن ولن تكون قادرة في المستقبل على الثبات على هذه الأحقية كما كانت تفعل خلال الـ 300 سنة الأخيرة منذ بروز الدولة القومية في أوروبا التي دخلت دولها مرحلة التخلي الطوعي عن بعض من مظاهر السيادة من اجل تحقيق هدف الإندماج الإقتصادي والسياسي الأوروبي[1] إن العولمة السياسية مرتبطة ببروز هذا المجال السياسي العالمي الذي يستمد حضوره من بروز مؤسسات وقضايا ومسؤوليات وقوانين وأزمات عالمية تتطلب إدارة عالمية كطرح حلول ومخارج مشتركة تتخطى الدول، ومهما كانت كبيرة أو عظيمة.

إن أكثر السمات إثارة الإنتباه في الإتجاه نحو عولمة السياسية هي إمكانية بروز المواطنة العالمية والهوية الإنسانية التي بدأت تنافس وربما تحل تدريجيا محل المواطنة الوطنية والهوية المحلية الراهنة. إن بروز الإنتماء العالمي والولاء الإنساني والوعي الكوني هو من أهم معالم العولمة السياسية ومن أكثر الأبعاد عمقا على المدى البعيد،[2] فالعولمة والعولمة السياسية بشكل خاص تتضمن تحولا في تركيز ووعي وإهتمام الفرد من المجال الوطني إلى المجال العالمي، ومن المحيط الذاتي إلى المحيط الإنساني.[3] هذا الارتقاء في الوعي من الطور القبلي والمذهبي إلى الوطني والقومي ثم إلى العالمي فالكوني، هو في قلب حركة العولمة التي تتضمن زيادة الوعي بعالمية العالم وبوحدة البشرية التي ستعيش عصر عالمية التفكير والمعرفة وعالمية الحقوق والواجبات وعالمية الإنجازات والأزمات وعالمية الطموحات والتطلعات وعالمية البقاء والفناء. والمشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية القادمة ستكون بطبيعتها عالمية والحلول المطلوبة ستكون أيضا عالمية أكثر مما هي

---

[1] جلال أمين، "العولمة والدولة"، ورقة قدمت إلى العرب والعولمة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ص153.

[2] مصطفى الكيلاني، عولمة الإختلاف أو الإمكان الصعب، نحن والعالم الجديد، مجلة المستقبل العربي، مارس 2007، العدد 337، السنة 29، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان، بيروت.ص 41.

[3] محمد عابد الجابري: "العولمة والهوية الثقافية عشر أطروحات"، ورقة قدمت إلى العرب والعولمة بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ص297.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

محلية هذا الإتجاه المتزايد نحو العالمية سيدفع ب
مصير واحد، ويشترك بعضها مع بعض في
الخصوصيات الحضارية والمناطق الثقافية والذاتيات الوطنية[1].

5- حقوق الإنسان والدولة الكونية:

إن حقوق الإنسان كمرجع تشكل اللغة المشتركة للإنسانية التي بفضلها تستطيع كل الشعوب في الوقت نفسه أن تتفهم الآخرين وتكتب تاريخها الذاتي. إن حقوق الإنسان بالتعريف هي المعيار النهائي لكل سياسة. وهي في الجوهر حقوق في حالة تحرك، ونقصد بذلك أن الهدف منها، في الآن نفسه، هو الإعراب عن وصايا أزلية والإعلان عن لحظة وعي تاريخية، إنها إذن في أن معا مطلقة ومحددة في الزمن،[2] وكتب بطرس غالي أيضا : إن حقوق الإنسان ليست الجامع المشترك الأصغر لجميع الشعوب بل على عكس ما أوردناه أسمية الجانب الإنساني الذي لا يختزل، جوهر القيم التي نؤكد بها مجتمعين أننا معا مجتمع إنساني واحد".

وهنا يجب أن نضيف إلى هيغل: "إن حقوق الإنسان – الحقوق المدنية– والسياسية، وكذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تشكل المطلق العالمي الملموس في العلاقة، إنها فعلا في الوقت الراهن أفقا تاريخيا. [3]

أما المساواة بين الدول والشعوب، فيقول عنها ريجيس دوبري Régis Debray ما يلي: "إن سعادة الدولة طريقة تضع بها إشارة المساواة بين بلد غير متساوية، وأن تكون بورندي ذات السيادة التي للولايات المتحدة، فهذا ضرب من الجنون، نعم إنه الجنون لأنه ضد الطبيعة، نعم ضد الطبيعة. هذا ما نسميه الحضارة"[4]

– على مدى خمسين عاما كان التحقيق حتى الجزئي الخجول والمتردد للمبادئ التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان غير ممكن بسبب النزاع بين الأمم، والعداوة القصوى بين الدولتين العظمتين. لقد كان الاتحاد السوفييتي وأتباعه يزعمون أنهم يطبقون حقوق الإنسان من خلال الشيوعية ودكتاتورية البروليتاريا، في حين يزعم

---

[1] سالم يفوت: "هوينا الثقافة والعولمة، نحو تناول نقدي " فكر ونقد، السنة 2، العدد 11 (أيلول/سبتمبر 1998).ص77

[2] Henri martre, l'état- Nation face à la mondialisation de l'économie, in : l'état- nation et son avenir, secretariat général de la défense nationale Ed : documentation française, Paris, p19

[3].Régis.Debray et Jean Ziegler, il s'agit de ne pas se rendre, conversations sur France culture (Paris Anléa, 1994), P50.

[4]. إن التغريب المنهجي من قبل الرأسمال المالي للقدرة التنظيمية للدولة/الأمة، يشكل الموضوع الأكثر خطورة و حدة على السيادة الدولية

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الأمريكيون وحلفاؤهم أنهم يطبقونها من خلال ال
الباردة جمدت خلال ما يزيد على نصف قرن كل

– لقد كان الأمل الذي ولد عام 1991 عريضا، غير أن أوليغارشيات رأس المال المقتصرة اتخذت آنذاك قرارات نتائج لا تقدر آثارها حتى الآن، فمن أجل تنظيم المجتمع العالمي الجديد رفضوا الاعتماد على المنظمات المتعددة الأطراف الموجودة مثل منظمة الأمم المتحدة ووكلاتها المتخصصة العشرين والمنظمات الحكومية الأكثر قدما (محكمة التحكيم الدولي في لاهاي، الاتحاد البرلماني الدولي ، إلخ...). [2]

– وبدلا من الاعتماد على المنظمات المتعددة الأطراف الخاصة بالأمن الجماعي لجأ أسياد الرأسمالية إلى القوة الضاربة العسكرية للدولة العظمى أمريكا. وبدلا من الاعتماد على التحكيم الدولي للنزاعات ما بين الأمم، اختاروا املاءات الإمبراطورية الأمريكية، وبدلا من أن يكون إنتاج وتوزيع السلع موكولا إلى اقتصادي ذي ضوابط ومعايير تأخذ في الاعتبار الحاجات الأساسية للسكان، اختاروا "اليد الخفية" للسوق العالمية المندمجة التي يسيطرون عليها تماما.

– وهكذا فإنهم في مدى بضعة أشهر، دمروا الآمال المتجدرة في تأسيس الضمير الجماعي منذ سلام وستفاليا عام 1648، الأمل بعقد اجتماعي عالمي بين الدول والشعوب المختلفة الأحجام، ولكن المتساوية في الحقوق، الأمل بقاعدة قانونية تحل محل عنف التطرف الأقوى، الأمل أخيرا بتحكيم دولي وأمن جماعي يبعد الحروب، إنهم باختيارهم الإمبراطورية الأمريكية ضد الديمقراطية العالمية سببوا بتأخير تقدم الإنسانية عدة قرون.[3]

– منذ قبل العام 2000 عام أطلق مارك أوريل Marc Aurèle هذا التحذير: "الإمبراطورية تعلو فوق المملكة أي فوق كل السلطات الأخرى، ولقد طبق هذا الدرس من قبل الأباطرة الرومان ضد العديد من الشعوب في الغرب وفي الشرق، والأوليغارشيات الغربية تتصف بالطريقة نفسها، فإمبراطوريتهم تتقدم وتعلو جميع القوى الأخرى. إن النظام الإمبريالي يدمر بالضرورة جميع الدول الوطنية، وكل سيادة يمكن أن تقاومه. [4]

---

[1] Wolton, Dominique, L'autre mondialisation , Flammarion, Paris, 2004, P 122.
[2] Junger, Ernst, L'état universel, Suivi de la mobilisation total, traduit par : Henri plard, et Marc de launay, Ed : Gallimard, France. Pp 125-132
[3] Pierre Bourdieau la misère du monde, Op-cit P 38.
[4] André jean Armand, entre mendonté et mondialisation, ed : E.J.A, 2004, 2ème Edition France, P57

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

– ولقد حلل بول كينيدي Paul Kennedy (Yale)، هذا المذهب الجديد والاستثمارات الضخ إليها، وكان استنتاجه كما يلي: « the Eagle Has landed » بمعنى أن الولايات المتحدة أصبحت تمسك بالعالم بين مخالبها.

– لقد أمسكت إمبراطوريات أخرى العالم بمخالبها في عصور قيامها وازدهارها، ونذكر على وجه الخصوص روما وإمبراطورية الإسكندر. ولكن الإمبراطورية الأمريكية هي الأولى في التاريخ التي تمكنت من أن تجبر حلفائها وضحاياها على أن يسددوا تكاليف حروبها، وكمثل من جملة أمثلة: "حرب الخليج عام 1991، ويكتب بول كنيدي أيضا :" أن تكون القوة الأولى بتكاليف عالية شيء، وأن تكون الدولة العظمى الوحيدة في العالم بتكاليف زهيدة شيء مثير الدهشة". هذا الإنجاز لم تحققه روما ولا اسبارطة ولا الإسكندر.[1]

كان نظام حقوق الانسان أحد الركائز الثلاثة للنظام العالمي الجديد الذي أنشأه المنتصرون بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، اما الركيزة الثانية فهي النظام السياسي الذي صيغ في ميثاق الأمم المتحدة، أما الركيزة الثالثة فهي النظام الاقتصادي.[2]

النظام السياسي وحقوق الانسان:

يشكل ميثاق الأمم المتحدة الركيزة الثالثة للنظام العالمي لحقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية جنبا إلى جنب مع نظام "بريتون وودز" الاقتصادي العالمي والإعلان الدولي لحقوق الانسان وينصب مبدأه الأساسي على منع وحظر استخدام القوة إلا في حالتين: عندما يصدر فيه قرار من مجلس الأمن الدولي، أو في حالة الدفاع عن النفس ضد هجوم خارجي مسلح حتى يصدر مجلس الأمن الدولي القرارات المناسبة (وفقا للمادة 51)، ولا توجد آلية تنفيذ بعيدة عن القوى العظمى، وأمريكا على نحو حاسم، وترفض واشنطن علانية مبادئ ميثاق الأمم المتحدة في كل من الممارسة والمبدأ الرسمي. [3]

فحقوق الإنسان تقوم على فلسفة فردية، أن الإنسان الفرد محور الكون، في حين أنه في ثقافات العالم الثالث أن الجماعة في البداية بما تمثله من تعاون وتراحم وألفة ومحبة.

---

[1] كميل الحاج، الموسوعة الميسرة في الفكر الفلسفي والإجتماعي، ط1، 200، مكتبة لبنان ناشرون. ص86

[2] نعوم تشومسكي: الدولة المارقة، تر: محمود عيسى، ط1، 2003، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، سوريا، ص 150.

[3] المرجع السابق، ص 154.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

لأن جميع من ارتكبوا جرائم التعذيب والإع
ضرب من ضروب إنتهاك حقوق الإنسان سارعو
مشروع حقوق الإنسان هو مشروع للحاضر والمستقبل

فكأن لدينا عهدين، الأول صدر أثناء التطور الراديكالي لدول العام الثالث وحكوماتها، والأخر تفاوضت عليه إنطلاقا من موقف كانت تتمتع فيه هذه الدول بأغلبية أوتوماتيكية.[1]

كثيرا ما يسمع الواحد منا النقاد المولعين بالانتقاد يشكون من الخلل إنما لا يطرحون حلولا. وثمة ترجمة دقيقة لهذه التهمة:

"إنهم يطرحون حلولا، لكنني لا أستصيغها" وبالإضافة إلى المقترحات التي لا بد أن تكون قد صارت مألوفة بصدد التعاطي مع الأزمنة التي تتخذ أبعادا مصيرية، هناك بصيغة مقترحات بسيطة برسم الولايات المتحدة وهي:

1. القبول بالسلطة القضائيةللمحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية.
2. التوقيع على اتفاقية كيوتو والعمل بأحكامها.
3. ترك القيادة للأمم المتحدة في الأزمات الدولية.
4. اعتماد التدابير الدبلوماسية والاقتصادية بدلا من الإجراءات العسكرية في مجابهة الإرهاب.
5. الالتزام بالتفسير التقليدي لميثاق الأمم المتحدة.
6. التخلي من استعمال حق النقض[الفيتو]في مجلس الأمن وإبداء "الاحترام اللائق لرأي البشرية"كما جاء في إعلان الاستقلال[الأمريكي]حتى لو عارضت معارض القوى ذلك.
7. تخفيض الإنفاق العسكري تخفيضا حادا وزيادة الإنفاق الاجتماعي زيادة كبيرة.بالنسبة لمن يؤمنون بالديمقراطية، هذه مقترحات محافظة للغاية:

فهي كما يبدو آراء غالبية المواطنين الأمريكيين، وفي معظم الحالات الغالبية الساحقة منهم.

---

[1] السيد يسين وآخرون، حوار الحضارات، سلسلة محاضرات حوار الحضارات، دار السلام، مصر، ط1، 2004. ص 210

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

خلاصة الفصل

تقوم دولة السوق إذن على المعرفة بصورة أساسية، وليس على المصانع، وهذه الدولة باقتصادها تدعو العالم لإعادة بناء مؤسساته من خلال هذا المنظور. بالرغم من أن الاقتصاد الجديد يطرح تحديات غير مسبوقة، ويخلق أزمات لم تكن معرفوة.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الفصل الثامن:

إشكالية الديمقراطية والعولمة

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تمهيد:

ارتبط تحقيق الآمال والأحلام في أذهان الن
وسائل مفارقة خرافية أو سحرية أو إلهية، وأوشك ذلك على التغير عندما استبدل بعضهم تلك الوسائل في حدود القرن الرابع قبل الميلاد في السعي للمشاركة في صنع حاضر حياتهم ومستقبلهم وتحقيق آمالهم وأحلامهم، بالأخذ بنظام يضع مقاليد السلطة وأدوات الحكم في أيديهم وبإرادتهم أطلقوا عليه النظام الديمقراطي. ولكن مسارات الحياة وتحولاتها باعدت بين الناس وفرص تحقيقهم لهذا النظام وأرجعتهم مرة أخرى ولأزمان طويلة إلى عوالمهم الغيبية القديمة، حتى جاء اليوم الذي وفرت لهم فيه ظروف العصر الحديث هذه الفرص من جديد، لكنهم لم يتفقوا على طبيعة هذا النظام وخصائصه فشرّقوا وغرّبوا بحثا عن أفضل أشكاله وتطبيقاته، وعندما أوشك القرن العشرون على الانتهاء لم يكن قد بقي من أشكال الأنظمة الديمقراطية وتطبيقاتها إلا نظامان ديمقراطيان أساسيان أحدهما رأسمالي ليبرالي والآخر اشتراكي شمولي وإلى جانبهما أنظمة ديمقراطية أخرى لا تمتلك شروط الانتشار العام والقبول الواسع التي حققها هذان النظامان أو أنها لا تمتلك هوية حقيقية مستقلة تميزها عنها فعليا ولا تعدو أن تكون خليطا غير متجانس من بعض خصائصهما.[1]

1- الليبرالية الجديدة كآخر تجليات الليبرالية:

عندما اهتز العالم في العقد الأخير من القرن العشرين لهزيمة النظام الاشتراكي وديمقراطية الشمولية وانتصار النظام الرأسمالي وديمقراطية الليبرالية، شاع في أوساط المنتصرين استنتاج متسرع يفيد بأن انتصارهم هذا هو آخر مراحل التاريخ الإنساني وأقصى ما يمكن للإنسانية تحقيقه والوصول إليه، الأمر الذي وجدوا ما يؤكده ويبرهن عليه في قدرة النظام الديمقراطي الرأسمالي على إثبات أنه الوحيد القادر على تحقيق آمال الناس وأحلامهم وتلبية احتياجاتهم وضمان مصالحهم بما يلزمهم بتبنيه ويفرض عليهم الأخذ به والتخلي عن كل ما سواه. ووقوع حدثين كبيرين آخرين، هما العولمة والرواج الكبير والواسع للأفكار والسياسيات الليبرالية الجديدة، مما أعاد للرأسمالية وديمقراطيتها الليبرالية قوتهما وحيويتها وأوحى بصحة وصواب منهجيهما، إلا أن جملة هذه الأحداث ونتائجها كشفت أيضا عن حقيقة أن الرأسمالية نظام للسوق قوامه الربح، بل وأقصى الربح على حساب كل وازع

---

[1] علي عباس مراد, ديمقراطية عصر العولمة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع (مجد)، بيروت، ط1، 2007، ص 08.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ومعيار ديني أو دنيوي، بعد أن تخفّى هذا النظ
التوفيق بين مصالح المجتمع ومصالح رؤوس
الاجتماعية.

كما كشفت هذه الأحداث عن العداء المستحكم بين الرأسمالية والديمقراطية وزيف مزاعم الاقتران الطبيعي والحتمي بينهما، لأن الأولى هي حرية رؤوس الأموال في حماية مصالحها باستنزاف أكبر ربح ممكن من زبائنها ولو على حساب كرامتهم وحياتهم، والثانية هي حرية هؤلاء الزبائن بصفتهم مواطنين في اتخاذ أو المشاركة في اتخاذ القرارات التي تحمي حياتهم وتصون كرامتهم ولو على حساب أصحاب رؤوس الأموال ومصالحهم وأرباحهم ممّا خلق، ويخلق أسبابا دائمة وكافية لتقاطع هاتين الحريتين وتصارعهما.

أما النظام العالمي الجديد كمصطلح سابق في النشأة والتداول على مصطلح العولمة ومرادف معاصر له في المعنى والدلالة، فيعود تاريخ ظهوره إلى وقت مبكر من القرن العشرين عندما تحدث رئيس الوزراء البريطاني "ونستون تشرشل" عقب الحرب العالمية الأولى عن النظام العالمي الجديد الناشئ عن انتصار الحلفاء والهيمنة العالمية للسياسات الأنجلو سكسونية. ثم أعاد الرئيس الأمريكي "فرانكلين روزفلت" هذا المصطلح إلى التداول بعد أن استخدمه عام1941 ليفسر به ويبرر اشتراك بلاده في الحرب العالمية الثانية معتبرا أن انتصار الولايات المتحدة وحلفائها في هذه الحرب سيؤدي إلى قيام نظام عالمي جديد يكون جنة يتحرر فيها الناس من الفقر والجهل والمرض والظلم السياسي والاجتماعي.وفي سبعينات القرن العشرين أعاد وزير الخارجية الأمريكي "هنري كيسنجر" استخدام المصطلح للإشارة إلى النظام العالمي الناشئ عن تحول العلاقة بين القطبين" الأمريكي والسوفيتي من مرحلة الحرب الباردة إلى مرحلة الوفاق[1].

"**فوكو ياما**" في مقالته الشهيرة: "نهاية التاريخ "المنشورة في مجلة(The national interest) صيف عام 1989 أكد في نظريته عن تحول النظام الرأسمالي الليبرالي الغربي إلى نظام عالمي بحكم انتشاره وتطبيقه في كل المجتمعات الإنسانية. وتستند هذه النظرية إلى اعتقاد صاحبها ومؤيديه بأن القرن العشرين" الذي بدأ بالانتصار النهائي لليبرالية الديمقراطية الغربية، يعود ليدور حول نفسه ليس وصولا حتى نهاية الايديولوجيا أو تزاوج الاشتراكية

---

[1] ناظم الشهري، استشراف مستقبل الاقتصاد العربي في ظل المتغيرات الدولية، بغداد، بيت الحكمة،1997، ص97

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الرأسمالية، بل إلى النصر غير المشروط لليبرالي
حد قول هؤلاء، "لا نشهد نهاية الحرب الباردة
الحرب، بل نهاية التاريخ، أي النقطة الأخيرة من نقاط التطور الأيديولوجي للبشرية تعميم الليبرالية الديمقراطية الغربية كشكل أخير من أشكال إدارة المجتمعات البشرية"[2]

ومن منطلق اعتقاده بحتمية الانتصار الكامل والنهائي للنظام الديمقراطي الليبرالي الغربي وانتشاره العالمي في كل المجتمعات طوعا أو كرها، عاجلا أو آجلا, مـــضى "**فوكو ياما**" في استنتاجاته حتى النهاية ليصل إلى أن الدولة التي ستظهر في نهاية التاريخ هي دولة الليبرالية لأنها تعترف وتحمي قانونيا حقوق الإنسان. العامة بالحرية والديمقراطية، ولأنها لا يمكن أن توجد إلا بمرافقة أولئك الذين تحكمهم. وحدد طبيعة هذه الدولة بأنها ديمقراطية ليبرالية سياسيا ورأسماليا تنافسية اقتصاديا، وأطلق عليها تسمية "الدولة العامة المتجانسة" التي اقتبسها من المفكر الماركسي الإيطالي "**أنطونيو غرامشي**"، وإذ اعتـــبر "فوكو ياما" أن"الحياة العالمية في ذلك الجزء من العالم الذي وصل إلى نهاية التاريخ مرتكزة على الاقتصاد أكثر من ارتكازها على السياسة الاستراتيجية".[3] فقد افترض أن الليبرالية الاقتصادية هناك ستكون مقدمة وشرطا لليبرالية السياسة ومن ثم يكون الانتشار العالمي للنظم السياسية لليبرالية أو الانتشار العالمي لنموذج "الدولة العامة المتجانسة"، والخلاصة المنطقية لمقدمات هذه النظرية ونتائجها هو الافتراض بأن وصول المجتمعات الأخرى أو إيصالها إلى نهاية تاريخية مماثلة وقيام" الدولة العامة المتجانسة" فيها وهو نظام الاقتصاد التنافسي الحر أو نظام اقتصاد السوق وفقا للمسميات الملطّفة للنظام الرأسمالي".[4]

والمحصلة الأساسية والنهائية لهذه العمليات ونتائجها هي تغليب العولمة في نموذجها الرأسمالي الليبرالي الأمريكي على المحلية (الوطنية/القومية) في كل جوانب الحياة، ومن ثم تعريض هوية المجتمعات الإنسانية وسلطة دولها وأنظمتها الحاكمة واستقلاليتها لتهديد اشتراطات العولمة، ورهاناتها الرامية إلى توحيد ثقافة كل المجتمعات والأنظمة، واقتصادياتها وسياساتها وأهدافها تحت راية الثقافة الأمريكية ونظامها الرأسمالي الليبرالي،

---

(1) فرنسيس فكو ياما وآخرون، نهاية التاريخ ودراسات أخرى،مرجع سبق ذكره، ص12.

(2) المرجع نفسه، ص13.

(3) المرجع نفسه، ص42

(4) باتريك هارمن وآخرون، النظام العالمي الجديد، القانون الدولي وسياسة المكياليين، تر: أنور مغيث، ط1، ليبيا، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 1995، ج1، ص11.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

واقتصاده وسياسته وأهدافه طالما أن تحقيق العو
المختلفة وتذويب خصوصياتها ليكون من اليسير
والخدمات والاستثمارات بين أجزاء هذا العالم الواحد دون قيد أو شرط، لذلك تقوم الصورة المعاصرة للعولمة، ذات الطبيعة والأهداف الأمريكية على تفتيت البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية لكل المجتمعات واحتوائها وإعادة هيكلتها من خلال نفي خصوصياتها وإلغاء كل ما ينضج عنها من ارتباطات وانتماءات ليسهل بعد ذلك إغراق تلك البنى في ذاته وفردية مجردة من كل ولاء ومسؤولية اجتماعية، فيصبح بمقدور قوى السوق السيطرة علينا والتحكم في إرادتها ومقدراتها. ولكي تنفذ العولمة هذه السياسات وتحقق أهدافها بيسر وسهولة دون أن تجد من يعارضها أو يتصدى لها. فإن من بين أهم متطلبات تحقيقها وأول شروط نجاحها تقليص أدوار الدولة الوطنية ومسؤولياتها وتجريدها من عوامل قوتها وفعاليتها بقصد إضعافها ومن ثم إلغائها كلما كان ذلك ممكنا، وكان "**روند لوبرز**" قد استنتج من ملاحظاته السابقة حول العولمة أن أهم نتائجها السياسية هو تقلص سيادة الدولة وتهميش دورها بفعل انتهاء احتكارها لسلطة حكم المجتمع وتدبير شؤونه لتشاركها في ذلك المنظمات الدولية والإقليمية الحكومية والأهلية والشركات والمؤسسات المتعددة الجنسيات. ولعل مصدر وعلة هذا التعارض بين العولمة والدولة الوطنية بمفاهيمها التقليدية كالاستقلال والسيادة والحدود وحق التشريع وعدم التدخل في الشؤون الداخلية هو شدة التركز الاحتكاري لرأس المال والمستثمرين الدوليين والشركات العابرة للقومية ومن ثم زيادة حجم المصالح الرأسمالية وقوة نفوذها مما يعني حاجتها للاستحواذ على أشكال جديدة من السلطة تتجاوز شكلها الاقتصادي وتمتد لتشمل أشكالها الاجتماعية والثقافية والسياسية أيضا. إن عداء قوى السوق الرأسمالي المتعولمة للدولة وسعيها للتخلص منها أو على الأقل لإضعافها وتقييد سلطاتها وتقليصها. يعود إلى أن هذه القوى بحاجة لإزالة كل سلطة سيادية مستقلة قادرة على صنع سياسات واتخاذ قرارات تعرقل أو تعيق نشاطات رأس المال والإنتاج والتبادل في كل زمان ومكان بإلغائها من جهة لأي معنى واقعي للسيادة الوطنية، ومن جهة ثانية بعولمتها لنشاطات رأس المال والإنتاج والتبادل أو تدويلها وفقا لمفهوم التدويل المرتبط بالمرحلة الأوروبية للعولمة والمعبر عنها، والسابق في ظهوره وتطبيقه على مفهوم العولمة المرتبط بالمرحلة الأمريكية للعولمة والمعبر عنها، ويمكن النظر إلى الفرق بين المفهومين من زاوية أن التدويل عولمة ذات بيئة وجودية وتفاعلية تكون الدولة فيها فاعلا أساسيا، وأن العولمة

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تدويل ذو بيئة وجودية وتفاعلية يكون فيها العديد فاعلية ولا تأثيرا. أما ظاهرة التناقض بين ما هو من جهة والقبول من جهة ثانية بالعولمة الاقتصادية، فمرجعه إلى ما في الأولى من تهديد مباشر لوجود الدولة واستقلالها واستقرارها بل وحتى استمرارها وما في الثانية من منافع وعوائد، والاعتقاد بإمكانية تجنب الأولى والاستفادة من الثانية ونسيان حقيقة الارتباط العميق بينهما وتعذر فصل احديهما عن الأخرى بأي شكل من الأشكال في هذه المرحلة المتقدمة من مراحل عولمة النظام الاقتصادي–السياسي، ذو الطبيعة الرأسمالية – الليبرالية، فالعولمة إذا كانت تبدأ في حقل الاقتصاد،فإنها تشكل الأساس لبناء نظام عالمي جديد يشمل أيضا مجالات السياسة والثقافة والإعلام[1].

ومن هنا أيضا، يمكن فهم ظاهرة دعم الأنظمة والمؤسسات الرأسمالية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، لدعاوى الحقوق والحريات الإنسانية ومساندتها لمطالب الديمقراطية والمشاركة السياسية لمؤسسات المجتمع المدني في دولة ما، ومعارضتها لتلك الدعاوى والمطالب في دولة أخرى، وتأييدها لبعض أنواع تلك الحقوق والحريات والمطالب ومعاداتها لأنواع أخرى منها أو على الأقل إهمالها لها وتغاضيها عنها. فمواقف التأييد والمعارضة هذه مصممة وفقا للمعايير المصلحية الخاصة لهذه الأنظمة والمؤسسات والمنصبة أساسا على إعطاء أكبر قدر من حرية الحركة للنشاطات الرأسمالية داخل وخارج حدود بلدانها الأصلية سواء بإضعاف الدولة وتقليص وظائفها ومسؤولياتها أو بتقويتها وتأكيد شرعيتها للحصول في الحالتين على أكبر قدر ممكن من الفرص للمؤسسات الرأسمالية ونشاطاتها وأحسن المناخات وأكثرها مناسبة للعمل والربح دون عوائق أو قيود أو بأقل قدر منها، وإذ تنظر قوى السوق الرأسمالي الأساسية والفاعلة في النظام العالمي الجديد إلى الأمر على أنه "لا يتعلق برخاء بل ببقاء"،[2] فإنها تتفق على تبني خطابات الحرية والديمقراطية عندما يتعلق الأمر بالحقوق والحريات ذات الصلة بتحريك الأموال والاستثمارات وتوظيفها وحرية انتقال السلع والخدمات والمعلومات والأفكار والخبرات لما هذا النوع من الحقوق والحريات من صلات مباشرة وإيجابية بالنشاطات الرأسمالية، مثلما أنها تتفق أيضا على

---

[1] عبد الغفار شكر، العولمة والديمقراطية في الوطن العربي، (مجلة الشاهد)، قبرص، عدد 10،2000/1982، ص 54

[2] جان كريستوف روفين، أوهام الإمبراطورية وعظمة البرابرة، نظرية مجابهة الشمال مع الجنوب، ط1، 1995، سرت، ليبيا، الدار الجماهيرية ن.ت،ص .109.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إهمال أو حتى معارضة الحقوق والحريات ا
الرأسمالية أو تتعارض معها[1] لذلك فإن مقدم
الأغلبية"[2] في العالم النامي فحسب،بل إنها ستؤدي أيضا إلى تهميش هذه الأغلبية حتى في العالم المتقدم لصالح فئة محدودة من أصحاب رؤوس الأموال والخبرات العلمية والتقنية النادرة والعالية[3].

وبقراءة المواقف والتوجهات السياسية للعولمة أو النظام العالمي الجديد في شكله ومضمونه الأمريكيين، فإن قواعد تعامله مع الدولة الوطنية هي:

1- إن أية دولة لا يمكنها الاحتفاظ لوقت طويل بأوضاعها الداخلية أو علاقتها الخارجية بالشكل الذي هي عليه إذا بقيت خارج نطاق عمل مبادئ النظام الدولي الجديد وقوانينه أو تعارضه معها مما يفرض على كل الدول التوافق مع هذا النظام والاندماج فيه عاجلا أو آجلا، طوعا أو كرها.

2- إن توافق أي دولة مع النظام العالمي الجديد واندماجها فيه للتمتع بفرصه وفوائده وتجنب قيوده وأضراره مشروط أولا وأساسا بإعادة هيكلتها لبنياتها الاقتصادية والسياسة والاجتماعية والقانونية والفكرية وفقا لمبادئ السوق الرأسمالي وقوانينه ومتطلباته، سواء تناسب ذلك مع ظروف هذه الدولة وأوضاعها وقدراتها أو تعارض معها لأن المهم في النهاية هو أن لا تبقى أية دولة مغرِّدة خارج سرب العولمة ذات الملامح والأهداف الأمريكية، وبحكم الطابع الحتمي لقواعد تكيف كل الوحدات الدولية مع طبيعة وآليات عمل النظام الدولي الذي تكوِّن هذه الوحدات من مكوناته وفواعله سواء قبلت بهذا النظام ووافقت عليه أو رفضته وعارضته، فستكون هذه الفواعل وعلى رأسها الدولة الوطنية، ملزمة بالتكيف مع النظام الدولي الراهن الذي تغلب عليه الآن عولمة الاقتصاد الرأسمالي الليبرالي في نموذجها الأمريكي الجديد والتعامل معه، وحيث أنه "من منظور لعبة الوجود، العولمة هي ظرف وجودي جديد...، من هذا المنظور، العولمة في جوهرها ليست شيئا نقبله أو نرفضه، ليس نمطا معينا من الحياة يمكن لنا أن نتبناه أو نرذله، أن

---

[1] نبيل علي، الثقافة العالمية وعصر المعلومات، وبعض تلك المفاهيم، ط1، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة علم المعرفة،2001، ص ص 56-57.

[2] المرجع نفسه، ص 45.

[3] علي عباس مراد، ديمقراطية عصر العولمة، مرجع سبق ذكره، ص 44.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

نلتزم بما هو صالح فيه ونستغني عن ما هو إذا كان حتميا أم لا...وكظرف وجودي فإن أبينا، ناسبنا ذلك أم لم يناسبنا[1]، فإن ذلك يعني أننا طرف في نشاطات العولمة ومتأثرون بنتائجها حتما حتى وإن لم نساهم في صنع مقدماتها إلا بسلبياتنا وعدم قدرتنا على المشاركة فيها أو معها. وعلى هذا الأساس يبدو من غير الممكن "أن نفكر في موضوع العولمة على أنه شيء خارج عنا،لنا الخيار في قبوله أو رفضه كأن نضع أمامنا خيارين، أما الاستسلام للخسارة أو الانسحاب من اللعبة. الاستسلام في لعبة الوجود يعني الانحلال والانقراض، أما الانسحاب فيعني العدم"، لذلك فليس السؤال المطروح هل نقبل أو نرفض؟هل نشارك أو نعتزل؟ وإنما السؤال هو: "كيف يمكننا ضمن معطيات وحدود الوضع الراهن تغيير مجرى أحداث لعبة الوجود لصالحنا؟"[2] ومن يرغب في تبني خيار التغيير لا بد له من توفير المتطلبات التي تؤهله لتطبيقه والتصدي من خلال اشتراطات العولمة ومواجهة ارغاماته وتتمثل هذه المتطلبات في:

1- استخدام خيار التغيير بشكل إيجابي للتصدي لإشتراطات عولمة النظام الرأسمالي العالمي الجديد، ومواجهة ضغوطاتها وإرغاماتها من خلال التفاعل وليس العزلة والانغلاق.

2- استخدام خيار التغيير في إطار العولمة، وضمن سياقاتها طالما أن العولمة الراهنة لكل أشكال النشاط الإنساني الفكري والعملي، تضر وإلى حد التلف والدمار، بكل تفكير وعمل يصر على البقاء على محليته ومحدوديته.

3- استخدام خيار التغيير، في ظل امتلاك مقومات الاقتدار اللازم لتبنيه وتطبيقه، إن لم يكن لتحقيق الانتصار وتغيير واقع النظام الدولي وتعديل مساراته وتصحيح توجهاته كلي وشامل فعلى الأقل للخروج من المواجهة دون هزيمة تطيح بالرافضين بشكل نهائي، وحيث أن أول مقومات اقتدار الدولة وأهمها هو: "النمو الاقتصادي" وأول وأهم ركائز

---

[1] سامر عكاشة، لعبة الوجود وموقع الأشياء، تعقيبات على ملف العولمة، مجلة المستقبل العربي، بيروت، عدد236، 1998/10 ، ص 144.

[1] المرجع نفسه، ص145.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

هذا النمو ومستلزماته هو "الاستقرار السياسي" يخنق عمليات النمو، فهذا يعني أن الاستقرا
الدولة، ولكن الاستقرار السياسي هو الآخر له مقوماته وأولها هو الشرعية السياسية، شرعية الدولة والسلطة الحاكمة فيما، لتكون الشرعية السياسية بذلك هي أول وأهم مقومات الاستقرار السياسي. فمن هذه الشرعية تستمد الدولة شروط استقرارها واستمرارها, ومقومات نموها وقدرتها على تحديد أهدافها وصنع خططها، وضع سياستها واتخاذ قراراتها وتنفيذها. ولما كانت الشرعية في كل صورها وتجلياتها الحديثة غدت نتاجا إنسانيا اجتماعيا فلا هي بالمنحة الإلهية، ولا بالنتاج الطبيعي الذي يمكن الحصول عليه عند الطلب، فإنها وكأي نتاج إنساني آخر تستلزم عمليات دائمة ومستمرة لإنتاجها باستمرار، ولهذه العمليات اشتراطاتها الأساسية ومرتكزاتها الأولية التي تقوم عليها وتتواصل بها ومن خلالها في إطار الحركة الاجتماعية التاريخية المحكومة بالإرادة الإنسانية، وهذه الاشتراطات والمرتكزات هي الديمقراطية ومبادئها وقواعدها وآلياتها ومؤسساتها.وإذ يذهب أحد الآراء إلى أن"العولمة"وما يقترن بها من تحولات في الحياة اليومية هي يقينا الأساس الذي ترتكز عليه الضغوط من أجل تحقيق الديمقراطية في فترتنا الراهنة، حيث لا تستدعي سياقات هذه العولمة الأخذ بالديمقراطية فحسب، بل وتعديلها أيضا وتحسينها من خلال تفعيل الديمقراطية داخل نطاق الحكم الليبرالي[2].

ما ذهب إليه "**فوكو ياما**" في نهاية التاريخ،[3] و"**هنتجتون**" في صراع الحضارات، فإن نجاح النظم والمجتمعات الرأسمالية الليبرالية مرجعه إلى خصائصها المميزة والفريدة، وفي مقدمتها على المستوى السياسي[4]:

- وجود المجتمع المدني واستقلاله وفاعليته.
- الديمقراطية ومشاركة المجتمع المدني في العملية السياسية.

---

[1] هيرست بول، وجرام طومسون، ما العولمة، الاقتصاد العالمي وإمكانية التحكم، تر: فالح عبد الجبار، ط1، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، 2001، ص199.

[2] أنطوني جيدنز، بعيدا عن اليسار واليمين، مستقبل السياسات الراديكالية،تر:شوقي جلال، ط1، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، 2002، ص 146.

[3] فرنسيس فوكو ياما وآخرون، نهاية التاريخ،مرجع سبق ذكره،ص11.

[4] صموئيل هنجنتون، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، مرجع سبق ذكره، ص 86 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

حيث منحتها هذه الخصائص القدرة على حم
إدارة أزماتها وحل مشكلاتها وسبب انتصارها
والمجتمعات الشمولية والاستبدادية إلى هذه الخصائص، كان العلة الأولى والأهم لعجزها عن حماية قيمها وفشلها في تحقيق أهدافها ومرجع عجزها عن إدارة أزماتها وحل مشكلاتها وسبب هزيمتها وانتصار أعدائها. وفي هذا السياق استرجع الفكر الغربي إلى الثنائيات/المزدوجات التقليدية التي استخدمها من قبل لوصف حركة التاريخ الإنساني وتفسير صراعاتها ليصوغها بمنظور ومنطق معاصرين، ويعيد استخدامها من جديد لوصف حركة التاريخ الإنساني المعاصر وتفسير صراعاتها الراهنة. فبدلا عن الثنائيات/المزدوجات التقليدية السابقة: كفار/مؤمنين، همج/ متحضرين متخلفين/متقدمين، شرق/غرب. حلت الثنائيات/المزدوجات الحديثة المستجـــدة:

مستبدين/ليبراليين، دكتاتوريين/ديمقراطيين، جنوب/شمال. وإذا كان الغرب هو من صمم هذه الثنائيات وتداولها في الماضي والحاضر فقد احتكر لنفسه في الحالتين عناصرها الإيجابية الخيِّرة (الإيمان، التحضر، التقدم، الغرب)، ثم (الليبرالية، الديمقراطية، الشمال) وجعل عناصرها السلبية الشريرة من حصة المجتمعات الأخرى التي أصبح كل ما يقع منها خارج النطاق الحضاري الغربي قرينا لـــ (الكفر، الهمجية، التخلف، الشرق) ثم (الاستبداية، التسلط، الديكتاتورية، الجنوب). وكان الرهان التاريخي في هذه القسمة مع الأول ولصالح مجتمعاتها وأنظمتها ضد الثانية وعلى حساب مجتمعاتها وأنظمتها, وعلى الرغم من افتقار هذا المخطط الحضاري المتعارض والمتصارع إلى الكثير من شروط العلمية ومقتضيات الموضوعية وتعذر القبول أو التسليم البديهي بمقدماتها وقوانينه التي لم تثبت صحة أي منها علميا. فمن المتعذر أيضا رفض نتائجه التي تفيد حضور خصائص التحضر والتقدم والليبرالية والديمقراطية في المجتمعات الرأسمالية الليبرالية الغربية. في مقابل غياب هذه الخصائص أو شكليتها وانعدام فاعليتها خارج النطاق الحضاري لهذه المجتمعات، ولما كانت اشتراط الديمقراطية كقاعدة لتنظيم العلاقة بين ركني المجتمع والنظام السياسي مرهونة من حيث وجودها وفاعليتها بطبيعة الدولة القائمة على امتزاج هذين الركنين وتفاعلهما ومحكومة بأصول نشأة هذه الدولة وتوازن أركانها وقوانين تعايشها وتفاعلها، فإن البحث في هذا الاشتراط والكشف عن علل وجوده أو غيابه وأسباب فاعليته أو شكليته يفترض أن تكون البداية مع أصول نشأة الدولة لأن من المتعذر أن ندرك الحياة بدون دولة، فإن الدولة في

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

كثير من شؤون حياتنا. فنحن نعيش حياتنا من ب
وعليه، فإن أية محاولة لفهم أسباب المشكلات
تطورها لا بد أن تبتدئ بفهم الإطار الأوسع لهذا المجتمع ومشكلاته المتمثل في الدولة والنظر إليهما في هذا الإطار ومن خلاله، فكل مشاكل الحياة وقضاياها "هي في النهاية إشكاليات ذات صلة بالدولة" لذلك ستبدأ معاينة الديمقراطية وعلاقتها بالشرعية السياسية بمعاينة النموذج الغربي للدولة ومكوناتها الأساسية (السلطة السياسية والمجتمع المدني، والديمقراطية) وصولا إلى تحديد طبيعة العلاقة بين الديمقراطية وشرعية الدولة والسلطة السياسية في ضوء تفاعل هذه المكونات ومعادلات العلاقة بينها. [2]

وإذ يعرف "**لابيار**" الدولة بأنها: "المجتمع المدني كمالك للسلطة التي يمارسها هذا الفرد أو تلك الجماعة"، فإن السلطة السياسية في أي مجتمع لا تتخذ في رأيه شكل الدولة " ما لم يشارك المواطنون والجماعات مشاركة فعالة وإرادية في الحياة الاجتماعية، وما لم يشاركوا خاصة مشاركة فعلية في الحياة العامة وفي أساليب محاسبة التقرير السياسي[3] ويتفق هذا مع ما يذهب إليه: "**جورج بوردو**" من أن الدولة: هي "السلطة السياسية للمؤسسة...هي سلطة القانون، من يمارسها يخضع لتشريعات مستقلة عن إرادته وأهوائه ومصالحه الفردية"[4]. وإذا دخلت أوروبا عصر نهضتها بالدولة ومع الدولة، فقد كان من الطبيعي أن يصبح ابتكار الدولة هو جوهر الحداثة الأوروبية وسببها ونتيجتها في آن واحد[5] وسواء فهمنا الدولة على أنها السلطة السياسية التي تنمي ممارستها على المجتمع وفي إطاره، أو فهمنا على أنها المجتمع بأسره منظورا إليه من زاوية تنظيمه السياسي الإجمالي أو فهمناها على أنها الدولة في مقابل الدولة كأشخاص للقانون الدولي يتفاعلون في إطار النظام الدولي[6]، فإن هذه الدولة التي حققت الحداثة وتحققت فيها لم تفعل ذلك إلاّ بتفكيكها للعمليتين السياسية

---

(1) أندرو فنست، نظريات الدولة، تر: مالك عبيد أبو شهيرة، محمود محمد خلف، ط1، بيروت– طرابلس، دار الجيل ودار الرواد، 1997، ص 15.

(2) علي عباس مراد، ديمقراطية عصر العولمة، مرجع سبق ذكره، ص 63.

(3) جان وليام لابيار، السلطة السياسية، تر: إلياس حنا إلياس ، ط3 بيروت، منشورات عويدات، 1983، ص 128

(4) المرجع نفسه، ص 119

(5) أندرو فننست، نظريات الدولة، مرجع سبق ذكره ، ص 25

(6) فيليب برو. علم الاجتماع السياسي، تر: محمد عرب صاصيلا، ط1، بيروت، المؤسسة الجامعية للدارسات والنشر والتوزيع، "مجد"، 1998،ص 76.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

والاجتماعية وفصلها بينهما لتأمين استقلال الوظيفة السياسية باعتبارها وظيفة مستقلة تتولاها هيئة مستقلة ومتخصصة مؤسسيا مجردا وغير شخصي على الوظائف والمناصب والنشاطات السياسية[1] وتكمن أهمية هذا الإنجاز في كونه الأساس الذي قام عليه اختلاف الدولة وتميزها عن الأشكال التقليدية السابقة للسلطة السياسية التي لم تعرف من قبل الاستقلال السياسي عن الاجتماعي بقدر ما هي تنظيم سياسي وبطريقة مباشرة مثلما أنها لم تعرف أيضا التخصص الوظيفي السياسي، ولا المؤسسية ولا القانونية ولا التجريد لتصبح أبرز سمات الدولة وأهم خصائصها الاعتراف باستقلال النطاقين-المدني الاجتماعي والسياسي- فيها عن بعضهما على المستويين الوجوديين المؤسسي والوظيفي مع الإقرار باستحالة افتراقهما وحتمية تعايشهما وتفاعلهما وتكامل أدوارهما [2].

2- الدولة و أثارها على المجتمع المـــدني: [3]

لقد تطلب حدوث التحولات الاجتماعية والفكرية التي أوجدت المجتمع المدني مفاهيميا وواقعيا، حدوث تحولات مقابلة وموازية لإعادة صياغة العلاقة بينه وبين السلطة السياسية وفقا للمستجدات الفكرية والعملية لتقوم هذه العلاقة وتنتظم على أسس:

1. استقلال السلطة السياسية عن المجتمع المدني وتمايزها وجوديا ووظيفيا من خلال فصل نطاق اختصاص السلطة العامة ومسؤولياتها عن نطاق اختصاص ومسؤولية والحقوق والحريات الشخصية والمدنية الخاصة.
2. تكامل السلطة السياسية والمجتمع المدني وتعايشهما تفاعليا على مستوى الأدوار والوظائف.
3. اختيار المجتمع المدني للسلطة السياسية على مستوى الأفكار والسياسات والأشخاص، وحقه في مراقبتها ومحاسبتها وتغييرها شرعيا وسلميا ودوريا.

---

(1) برتران بادي، الدولتان، مرجع سبق ذكره، ص 126.

(2) علي عباس مراد، ديمقراطية عصر العولمة مرجع سبق ذكره، ص 72.

(3) حول مفاهيم المجتمع المدني ونظرياته وشروطه وآلياته، أنظر:

ستيفن ديلو، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، تر: ربيع وهبة، ط01، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة،2003.و كريم أبو حلاوة، إشكالية مفهوم المجتمع المدني، النشأة والتطور والتجليات، ط1، دمشق، دار الأهالي للطباعة والنشر، 1998 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

4. مسؤولية السلطة عن تجسيد إرادة المجتمع ومسؤولية المجتمع المدني عن دعم السلطة السـ في علاقة حقوق وواجبات متقابلة ومتكافئة يؤسس لها، وينظمها ميثاق تعاقدي بين متساويين.[1]

ولم يكن تنظيم العلاقة بين السلطة والمجتمع في أوروبا وتحقيق التوازن بينهما وتعايشهما وتفاعلهما شرعيا وسلميا. وإيجابيا وفقا لهذه الأسس بالأمر الهين ولا اليسير. فلا المجتمع المدني يرغب في سلطة تحكمه وتخضعه ولا السلطة الحاكمة تسمح طوعيا وإراديا بتقييدها ولا بخلق شركاء ولا منافسين لها، فالأمر في الحالتين يتعارض مع منطق الحياة الإنسانية وتجاربها فرديا واجتماعيا، فكما يلاحظ أحد الباحثين فإن"النزعة الطبيعية للسلطة هي أن تتوسع فإن لم تتوسع فلعله لم تفعل الذي يحد من تمادي السلطان في الحلبة السياسية ليست الذهنية بل تركيبة الحلبة وبنية المؤسسة واللاعبين فيها"[2] وعليه فقد كان على المجتمع المدني أن يبذل جهودا كبيرة وتقدم تضحيات جمة ليقلص سلطات النظام السياسي ويعين اختصاصاته ويراقبه ويحاسبه من جهة، ويحدد من جهة ثانية مبادئ وآليات جديدة للتفاعل بينهما تناسب الأسس المستحدثة لتنظيم العلاقة بينهما وتستجيب لمتطلباتها، ويمنع من جهة ثالثة نمو هذا النظام استبداديا في المستقبل وعودته إلى سابق عهده. وتطلب تحقيق كل ذلك إعادة تكوين النظام السياسي بشكل مختلف عن شكله السابق كليا وجذريا بما يتفق تماما مع الاتجاه العام للتحولات الجارية في كل جوانب الحياة الأوروبية.فكما يقول "جان لوك" فإن أشكال السلطة المطلقة لا تتفق مع طبيعة المجتمع المدني فهي ليست شكلا من أشكال الحكم المدني قط"،[3] لذلك كانت العلاقة بين السلطة السياسية والمجتمع المدني في أوروبا ولوقت طويل أقرب ما تكون إلى اللعبة الصفرية Zero Game التي لا يربح أحد أطرافها إلا ما يخسره الطرف الآخر, إلا أن الصراعات المتكررة بينهما لكي ينتزع كل منهما من الآخر،

---

[1] برتران بادي ،الدولتان، مرجع سبق ذكره، ص 126 وما بعدها.

[2] إيليا حريق، التراث العربي والديمقراطية، الذهنيات والمسالك، مجلة المستقبل العربي، بيروت، عدد 1،2000/251 ص27.

[3] جون لوك، في الحكم المدني، بيروت، تر: ماجد فخري، اللجنة الدولية لترجمة الروائع 1959، ص 189.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أكبر قدر ممكن من المكاسب والحقوق، أدت في هذه اللعبة واستقرارها على مجموعة من القواعد

- المواطنة.
- الدستورية.
- الحقوق والحريات الإنسانية المتساوية.
- الفصل بين السلطات.
- التعددية السياسية.
- النظام التمثيلي.
- التداول السلمي والقانون والدوري للسلطة.

وإذا ضمنت هذه القواعد تحقيق التوازن القانوني المؤسسي بين السلطة الحاكمة والمجتمع المدني ومنعت تغليب ميزان القوى لصالح أحدهما على حساب الآخر، فقد جعل ذلك منها أساس الدولة الغربية وقاعدة العلاقة بين ركنيها (السلطة السياسية والمجتمع المدني)، وهي العلاقة القائمة على الفصل بينهما من خلال الفصل بين السلطة العامة والحقوق والحريات الخاصة وليس فصل المجتمع عن السياسة لأنهما لا ينفصلان وعليه فقد أصبحت هذه القواعد ركنا ثالثا على جانب الركنين الآخرين والمجتمع المدني في بنية الدولة الغربية التي اتخذت شكل مثلث متساوي الأضلاع، ليصبح وجود هذا المثلث (الدولة) مرهونا بالوجود المتكامل و المتفاعل لأركانه/أضلاعه الثلاثة المتساوية هذه:

- ❖ السلطة السياسية
- ❖ المجتمع المدني
- ❖ قواعد التفاعل بينهما

واتخذ الركن الأخير في الدولة الغربية الحديثة صورة ومسمى النظام الديمقراطي القائم على مشاركة المجتمع المدني في العملية السياسية والذي احتل مكانه في مثلث الدولة لاعتباره الركن/الضلع القاعدي الذي يقوم عليه تعايش السلطة السياسية والمجتمع المدني

---

(1) عبد الإله بلقزيز، نحن والنظام الديمقراطي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، عدد 10،236/1998، ص ص 77-78.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

كركنين/ ضلعين متقابلين ومتكافئين في هذا المثل
وسياسيا يقوم ويتجسد قانونيا ومؤسسيا على قا
استمدت هذه الدولة قدرتها على الاستمرار والاستقرار والفاعلية من الشرعيات الثلاث التي وفرتها لها طبيعتها التكوينية ونوعية قواعد علاقات التعايش والتفاعل بين أركانها[1]. وهذه الشرعية هـــي:

- الشرعية الدستورية القانونية القائمة على توافق الدولة وسلطتها السياسية مع التشريعات المعلنة والمقبولة اجتماعيا والتزامها بها.

- شرعية الاجتماعية التمثيلية القائمة على تجسيد الدولة وسلطتها السياسية لإرادة المجتمع عن قيمه ومصالحه وأهدافه.

- الشرعية الانجازية القائمة على حماية الدولة وسلطتها السياسية لقيم المجتمع وضمان مصالحه وتحقيق أهدافه الراهنة والمستقبلية.

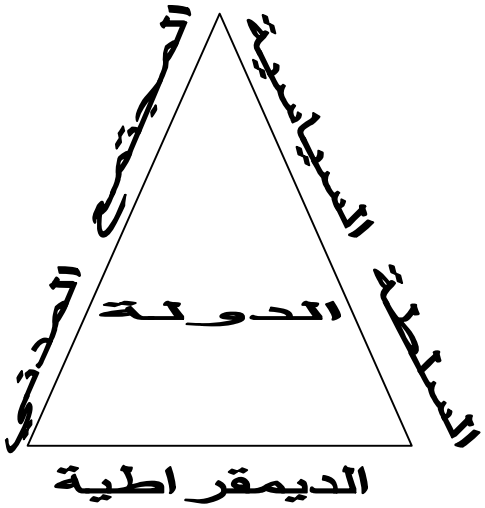

وإذا كان المجتمع المدني بمكوناته الأولية البسيطة أو الثانوية المركبة، قد عمل مع السلطة السياسية أحيانا وفي مواجهتها، ومن خلال الصراع معها أحيانا أخرى، لإعادة تشكيل بنية هذه السلطة وخصائصها وإرساء قواعد جديدة للتعايش والتفاعل بينهما، مما ترتب عليه ظهور الدولة بمفهومها وتركيبها المميزين، بوصفها كيانا اجتماعيا كليا يجتمع في إطاره ويتفاعل ركن السلطة السياسية، والمجتمع المدني في علاقة متكافئة بين مستقلين

(1)العروي، عبد الله، مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، ط7 2001. صص18-21.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ومتساوين.[1] قد اقتضى هذا وتطلب إنتاج وترس
بين المجتمع المدني والسلطة السياسية والآليات
وتأمين استمرار دور المجتمع في العملية السياسية وتأثيره فيها من جهة ، ومنع السلطة السياسية من جهة ثانية من استعادة آلياتها الاستبدادية المطلقة، أو مصادرتها لمكاسب المجتمع المدني المتحققة في إطار هذه الدولة وبواسطتها ،لأن جوهر هذه المبادئ والقواعد والآليات والمؤسسات هو أن المجتمع المدني (أو الشعب أو المواطنين أو الأمة) مصدر كل سلطة وصاحب الحق الوحيد في ممارسة وظائف الحكم ومسؤولياته مباشرة، أو من خلال ممثليه فقد اكتسبت السلطة السياسية في الدولة الغربية من خلال ذلك وبفعله طابعا ومفهوما شعبيين جعلا منها سلطة أو حكما شعبيا، مما سمح باستعادة المصطلح الكلاسيكي الإغريقي (الديمقراطية) واستخدامه لتسمية هذا النوع من أنظمة الحكم لتصبح الديمقراطية الركن الثالث من أركان مثلث الدولة الغربية والذي شغل في هذا المثلث موقع الركن القاعدي الذي يقوم عليه ركناه الآخران: السلطة السياسية والمجتمع المدني ويستمدان منه شروط وجودهما واشتغالهما وقوانين تفاعلهما. ولعل في وصف "أرسطو" لسمات الديمقراطية أساسا مناسبا لفهم طبيعة هذا النظام وتحديد دوره في تنظيم العلاقة بين السلطة والمجتمع اللذان يكونان معه أركان مثلث الدولة الغربية حيث يقول إن: "السمتين المميزتين للديمقراطية هما سيادة الأكثرية والحرية والمساواة هي الحق العام.وهذه المساواة هي بالضبط أن إرادة الأكثرية هي السائدة"،[2] ولأن هذه السمات هي بنفس القدر وذات المنظور سمات الدولة كشكل تنظيمي مؤسسي جديد للعلاقة بين السلطة السياسية والمجتمع المدني،فستكون الديمقراطية هي خاصية هذه الدولة وسمتها المميزة،وسيكون وجود هذه السمات أو غيابها هو معيار ودليل تمتع موضوع بحثنا أو ملاحظتنا بخصائص الدولة وشروطها أو افتقارها إليه وحيث أن الأساس المعياري للمجتمع المدني هو الأساس المعياري نفسه للديمقراطية.[3]

فستكون العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية أكيدة ووثيقة لأن وجود المجتمع المدني وفاعليته ركن أساسي من أركان النظام الديمقراطي وشرط أولي لفاعليته بقدر ما أن

---

[1] فالح عبد الجبار، الدولة والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق، ط1، القاهرة، مركز ابن خلدون ودار الأمين للنشر والتوزيع، 1995، ص 11.

[2] أرسطو، السياسة، تر: أحمد لطفي السيد، ط2، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979، ص 424.

[3] فالح عبد الجبار، الدولة والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق مرجع سبق ذكره، ص 11.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الديمقراطية وتجسيدها الأول والأهم المشاركة ال
المجتمع المدني وشروط فعاليته وتأثيره، هكذا
والسلطة السياسية والمجتمع المدني في اشتراكهم في المبادئ والقواعد الأساسية التي تقوم عليها ويعمل وفقها كل منهم والمتمثلة فـــي:

- المساواة.
- المواطنة.
- السلطة الدستورية والقانونية.
- تعدد السلطات والفصل بينهما.
- التداول السامي والدوري للسلطة.
- المصدر الاجتماعي للسلطة والشرعية.
- الحريات والحقوق الإنسانية الأساسية[1].

وإذا أصبحت الديمقراطية الأساس والأداة والأسلوب لتنظيم العمليتين السياسية والاجتماعية وإنجاز وظائفها وتنفيذ برامجهما كل ضمن دائرة اختصاصها ومسؤوليتها.فقد اكتسبت بذلك طابعا مركبا تجتمع فيه الأبعاد السياسية والاجتماعية، وتأكدت أهميتها وضرورتها لكل القوى والفئات الاجتماعية، وبخاصة بعد أن امتدت تأثيراتها العميقة والمباشرة إلى ما هو أبعد من مصالح هذه القوى والفئات وأهدافها الاجتماعية والسياسية، ووصلت إلى كل عناصر حياتها ليصبح المشروع الديمقراطي بالنسبة لها مشروع الخلاص المنتظر ورهان الحياة الأول والأهم، ولأن الديمقراطية ليست نفيا للسلطة ولا إثباتا للفوضى، لكنها تعيين لحدود الفضائين السياسي والاجتماعي وتشخيص لأنظمة الحقوق والواجبات المتقابلة والمتكافئة لهما. فقد بات تطبيقها ضرورة أساسية لتحقيق التوازن بين الحرية والنظام ضمن هذين الفضائين لأن غيابها يستدعي غيابا مقابلا لمبادئ التوازن بين الحرية والنظام وقواعد الحقوق والواجبات السياسية والاجتماعية، مما يكون سببا لوقوع إما في مأزق الفوضى أو في مستنقع الاستبداد وكلاهما نهاية لوجود السياسة وعَوْدٌ غير محمود إلى أشكال السلطة السياسية التقليدية القديمة، فالنزوع الاجتماعي لمزيد من الحرية وتقليص

---

[1] العطار، علي، العولمة والنظام العالمي الجديد، دار العلوم العربية، بيروت، لبنان، ط2 .2004.ص18

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

السلطة يقابله نزوع سلطوي لمزيد من المركزية أن وحدة مبادئ وقواعد الديمقراطية وثباتها وتما يجعل من الديمقراطية حالة واحدة لأنها لم تولد أصلا على هذا الحال، ولا كانت كما نعرفها اليوم بل مرت بتطورات وتغيرات عديدة ومتلاحقة. فتجدّدت بعض عناصرها وتغير بعضها الآخر وأضيفت إليها غيرها لذلك تتعدد أشكال الأنظمة الديمقراطية وآلياتها ومؤسساتها وتتنوع تطبيقاتها بتعدد المجتمعات التي أنتجها ثم طبقتها وطورتها وتنوع ظروفها واحتياجاتها ليكون أمرا طبيعيا ابتكار أشكال جديدة للديمقراطية على مستوى أساليب التطبيق وآليات العمل بما يناسب تعدد الخصوصيات المجتمعية ويستجيب لتنوعاتها القيمية والحضارية، ويمثل ابتكار هذه الأشكال وتطبيقها الفاعل، ضرورة خاصة بالمجتمعات الواقعة خارج الإطار الرأسمالي الغربي والتي تحتاج إليها لتؤسس عليها شرعية دولها وأنظمتها السياسية، وتكتسب بها ومن خلالها مقومات الاقتدار اللازم لمواجهة تحديات العولمة وضغوطها ومخاطرها والعمل على تغييرها. [2]

3- نـــهاية فكرة السيادة:

يمكن القول إن: "نظام وستيفاليا Wast-phaliau system قد أصبح تاريخا قديما بسبب العولمة إلى حد كبير (هذا الاسم مشتق من معاهدة " وستيفاليا "للسلام التي تضمنت المبادئ الرئيسية التي حكمت الشؤون العالمية خلال السنوات التالية والتي أخذت خلالها الدول تشكل الدولة القومية،كما بدأ: "مصطلح الدولية" يُستخدم للتعبير عن العلاقات بين الدول وأصبح نظام وستيفاليا يوصف غالبا بالنظام الدولي. [3]

حقيقة أن جهاز الدولة ظل قائما وبصورة أكبر وأقوى في بعض النواحي، وأكثر انغماسا في الحياة الاجتماعية عن ذي قبل، ولكن جوهر مفهوم ستيفاليا للسيادة مازال لم يعد مستخدما. كما لم يعد متماشيا مع العالم المعولم حاليا، إلا أن مفهوم السيادة مازال مهما في علم السياسة خاصة بالنسبة لمن يسعون لإبطاء حركة الخفض المستمر لحق تقرير المصير

---

[1] توم بوتومور، علم الاجتماع السياسي, مرجع سبق ذكره ، ص 12-14.

[2] علي عباس مراد، ديمقراطية عصر العولمة مرجع سبق ذكره، ص 89.

[3] محمد عبد القادر حاتم، العولمة مالها وما عليها، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 2005، ص 121.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الوطني في مواجهة العولمة وعلى أية حال فإ
وعمليا متوافقة مع معايير السيادة كما كانت من قب

لقد اقتصرت سيادة الدولة على عالم إقليمي، فلكي تمارس الحكومات سلطة مطلقة وشاملة على مساحة أرض محددة لا بد من وقوع أحداث في مواقع محددة وإصدار قوانين لرسم الحدود التي يمكن أن يخضعها المسؤولون لرقابة صارمة، ولكن في ظل العولمة أصبح للعلاقات الاجتماعية مواصفات غير إقليمية وتهاوت الحدود أمام التدفقات الإلكترونية وغيرها، وبالتالي زالت مقومات السيادة الفعالة.[2]

فهناك عدة تطورات ساهمت في تقويض سيادة الدولة، فالدولة المعاصرة لا تستطيع وحدها التحكم في ظاهرة مثل الشركات العالمية والأقمار الصناعية ومشكلات البيئة العالمية، فلا يمكن حصر هذه الأشياء داخل مساحة إقليمية يمكن أن تنطبق عليها دولة ما قوانينها الخاصة.[3]

وبالمثل فإن نقل المعلومات عن طريق الكومبيوتر والمكالمات التلفونية أو الغبار الذري، لا يتوقف عند نقاط التفتيش الحدودية، ونفس الشيء بالنسبة لوسائل الإعلام العالمية التي خرجت من تحت سيطرة الدولة نتيجة اللغة والتعليم، كما فقدت الدولة الملكية الخاصة لدعامة رئيسية للسيادة،وهي العملية الوطنية بانتقال الودائع البنكية الضخمة لخارج الحدود والتحويلات المالية الإلكترونية على نطاق عالمي. [4]

وإلى جانب هذه المتغيرات المادية، أدت العولمة أيضا إلى إضعاف بعض الجوانب السيكولوجية والثقافية المهمة التي تدعم السيادة، مثال ذلك أنه نتيجة نمو الشبكات عبر الحدود، فقد اكتسب الكثيرون ولاءات إضافية تتجاوز أحيانا مشاعر التضامن الوطني التي كانت تضفي الشرعية على سيادة الدولة.كما توطدت أواصر العلاقات فوق الحدود الإقليمية بين حركات تحرر المرأة وطبقة الإدارة عبر القوميات وذوي الاحتياجات الخاصة من المعوقين، وذلك من خلال المؤتمرات ووسائل الاتصال العالمية،إلى جانب آلاف الجماعات والتجمعات التي انتشرت من خلال الانترنت،مما أدى إلى انتعاش ولاءات محلية كثيرة مثل

---

[1] المرجع نفسه، ص 121.

[2] المرجع نفسه.ص121

[3] محمد نصر مهنا، العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة، مرجع سبق ذكره، ص 113.

[4] روبير بيلو، المواطن والدولة، مرجع سبق ذكره، ص 17.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

التجمعات العرقية، وبالإضافة إلى ذلك فإن الكث
مستعدين لإعطاء أولوية مثل النمو الاقتصادي
سيادة الدولة وما يرتبط بها من حق تقرير المصير الوطني. [1]

لقد أثرت الدول على طريقة ومدى فقدانها السيادة في مواجهة العولمة، ولكنها لم تستطع مع استعادتها وحتى الحكومة الصينية التي كانت مصرة على قيام نظام عالمي يرتكز على السيادة، وضعت: " الاعتماد المتبادل العالمي" في قلب خطتها الاقتصادية العشرية لفترة التسعينات. إن الدولة تستطيع من خلال تقوية مؤسساتها وأدواتها، التدرج من مجرد سيادة قانونية إلى سيادة حقيقية، وفي المقابل فإنه في ظل ظروف العولمة المعاصرة فإن الحكم، بمعنى سلطة دولة عليا شاملة أصبح غير عملي، فلم يعد هناك مجال لأية دولة لكي تمارس سلطة مطلقة على مملكتها،كذلك فإن الكثير من الدول التي كانت مستعمرات سابقة، وظهرت في عهد العولمة، لم تحظ بأية سيادة، كما يرى بعض المفكرين. [2]

3-1 إشكالية الدولـــــة بين الاستمرار والنهاية:

رغم أن العولمة أدت إلى نهاية السيادة في رأي البعض، إلا أنها لا تعني تقويض أركان الدولة بل على العكس فإنه باستثناء حالات قليلة مثل: "الصومال وأفغانستان" أثبتت قوة ملموسة في الأزمنة الحديثة، وحتى الاضطراب الذي صاحب انهيار الحكم الشيوعي، لم يسفر إلاّ عن تغييرات معينة في حدود الدول، حيث ظل هيكل حكم الدولة قائما في أقاليم أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي سابقا.[3]

ولا شك أن كثيرا من الحكومات اتجهت في عهد العولمة إلى زيادة ميزانيتها وبنود المركبات والأجور ونطاق أنشطتها، وليس هناك حاليا إشارة واضحة إلى أن العولمة ستؤدي إلى حكومة عالمية مركزية، كما تنبأ أصحاب النظرية العالمية الليبرالية، أو إلى حكم فوضوي على نطاق عالمي من خلال جماعات محلية، كما تنبأ بعض الراديكاليين، وهكذا يتوقع أنصار العولمة نهاية الدولة الإقليمية، ولكنهم مخطئون مثل "الواقعيين"، فالعولمة لا تفكك أوصال الدولة وإن كانت لم تتركها في حالها، والتحدي الذي يواجه دارسي الفلسفة

---

[1] المرجع نفسه، ص 18.

[2] نيكولاس بولانتزاس، نظرية الدولة، مرجع سبق ذكره ، ص 27.

[3] المرجع نفسه، ص 28.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

السياسية هو تحديد مدى تأثير التحول الاجتماعي التاريخ المعاصر، ويمكن الإشارة إلى تحولين مح

الأول: أن يتغير جمهور الناخبين في الدولة تحت تأثير العولمة، فالدولة ذات السيادة المحلية ترعى عادة المصالح الوطنية وتكفل الحماية ضد أية تدخلات خارجية، وعلى العكس، فإن دولة ما بعد السيادة تقدم اعتبارات العولمة وكذا الوطنية، مثال ذلك أن الدولة الإيرانية خلال الثمانينات قدمت مساندة كبيرة للقضايا الإسلامية على النطاق العالمي، كما أن كثيرا من الدول المعاصرة تخدم مصالح رأس المال العالمي بالإضافة إلى رأس المال الوطني.[1]

الثاني: من الجائز أن تؤدي العولمة إلى تقليل فرص نشوب حرب كبرى فيما بين الدول والملفت للنظر أن معظم الحروب المعاصرة كانت في صورة تمرد داخلي ضد حكومة وطنية أكثر منه نزاع مسلح بين الدول، وعلى الرغم من أنه يصعب استخلاص نتائج من هذه النقطة فإنه يبدو أن اتساع المصالح العالمية يقلل من دوافع الدول والاهتمام بتحقيق نصر إقليمي !!فالحروب بين الدول لا تمثل هدفا، بل سرعان ما تنجم عنها أضرار بالنسبة للرأسمالية العالمية والإدارة البيئية العالمية والسيادة العالمية.[2]

3-2 حكومات ما بعد السيادة و مشكلات المجتمع الدولي المعاصر:

إذا كانت السيادة العالمية لم تعد قائمة على المبدأ الرئيسي لسيادة الدولة فكيف يكون الحكم في عالم معولم معاصر؟ لقد سبق القول أن الدولة لم تزل قائمة رغم التغيير الذي طرأ على قدراتها وتوجهاتها وأنشطها مع تقويض دعائم السيادة، وبالإضافة إلى ذلك، فإن أطرافا أخرى بجانب الدولة اكتسبت أدوارا مهمة في عملية الحكومة العالمية، وتعتبر جهودها من أجل صياغة قواعد وأحكام مكملة لأعمال الدول، ولكنها قد تكون منافسة لها أحيان أخرى أو تتجاهل مبادرات الحكومات الوطنية، وعلى أية حال، فإن الحكومة العالمية أبعد ما تكون عن تقليص نظام الدول[3].

أ- حكومة عالمية بجانب الدول:

---

[1] المرجع السابق، ص 29.

[2] عثمان حسين هندي ونادية جبر عبد الله، العولمة وسيادة الدولة، مرجع سبق ذكره، ص 88.

[3] عمر صدوق، قانون المجتمع العالمي المعاصر مرجع سبق ذكره ، ص 09.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تمثل أحد التطورات البارزة حاليا للعولمة ف
سلطات خارج نطاق الدولة، والتي تقوم تبعا لذلك
المركزية، مثال ذلك:أن مختلف المقاطعات الكندية والصينية ومعظم الولايات الأمريكية لديها "بعثات دبلوماسية خاصة بها" تتعامل بصورة مستقلة نسبيا عن سفارتها الوطنية بالخارج، وفي أوروبا هناك نحو خمسين حكومة إقليمية في 17 دولة لديها اتصالات مباشرة من خلال "منظمة المناطق الأوروبية" و"لجنة الاتحاد الأوروبي للمناطق" وهيئات أخرى مماثلة أنشئت منذ السبعينيات. [1].

وعلى مستوى المحليات أيضا، هناك العديد من السياسات "فوق السيادة" تصنعها السلطات المحلية وتتعلق بمسائل مثل الحد من التلوث ومنع الجريمة، ونزع السلاح والتعاون التنموي، وهذا الاتجاه يثير الدهشة خاصة بالنسبة للمراكز الهندية، فتدفقات رأس المال العالمية وشبكات الاتصال تربط المدن العالمية مثل:سنغافورة، وفرانكفورت وتقرب بينهما بصورة أكبر من المدن الواقعية في وطنها. [2].

ب- حكـــومة عالمية في الدول:

في الوقت الذي ظهر فيه الاتجاه في صناعة السياسة العالمية: "إلى الأسفل" نحو الحكومات المحلية أو "المحليات"كانت هناك اختصاصات أخرى تتجه "إلى الأعلى" نحو السلطات فوق الدول، ولم يكن الإطار المنظم للعلاقات بين الحكومات جديدا بالنسبة للنصف الثاني من القرن العشرين، إلا أن عددها ومداها وتأثيرها قد زاد اتساعا مع ظاهرة العولمة، فالترتيبات الحكومية الإقليمية تغلغلت ونمت في كل أنحاء العالم من الكاريبي حتى جنوب شرق آسيا، حيث تم عقد نحو مائة اتفاقية عام 1945، منها 29 في الفترة من 1922-1995 ويعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر المنظمات الإقليمية نموا واتساعا حيث أصدر نحو 20.000 إجراء تنظيمي[3].

وفي الوقت نفسه شهدت الهيئات العالمية الموجودة من قبل أو الجديدة مثل الأمم المتحدة، تحولا في مسؤولياتها لتكوّن "وكالات حكومية عالمية"-إذ أن ما يدور الآن في أوساط عالمية من مشاورات وجهود التنسيق فيما بين الحكومات يفوق كثيرا ما كانت تقوم

---

[1] منير شفيق، النظام الدولي الجديد، وخيار المواجهة مرجع سبق ذكره، ص 67.

[2] إدمون جوف، علاقات دولية ، مرجع سبق ذكره، ص 31.

[3] منذر الشاوي، الدولة الديمقراطية في الفلسفة السياسية والقانونية، مرجع سبق ذكره، ص 67.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

به المؤسسات. إن نمو التنظيم " فوق الدولة" يغ
إلى جزء منها فقط هو مجالس سياسة الاقتصاد ا
والتنمية (OECD) التي وضعت منذ الستينات خطوطا إرشادية ملزمة على مجموعة مسائل تشمل تكنولوجيات الإعلام الجديدة، خلق فرص العمل وميثاق أخلاقي (قواعد سلوك) للشركات عابرة القارات خفض نفقات دولة الرعاية،ومنذ عام 1979 أضاف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى وظائفهما التي كانت تشمل السيولة والتنمية، مهمة وضع سياسات خاصة بالاستقرار والإصلاح المالي وبرامج للإصلاح الهيكلي في أكثر من مائة دولة، وفي كثير من هذه كان موظفون في الصندوق والبنك يوفدون للإشراف على أعمال الوزارات الوطنية كما أن منظمة التجارة العالمية التي أنشئت عام 1995 تشرف على عدد كبير من الأنشطة مع تخويلها سلطات أكبر من سابقتها"الجات" كذلك، فإن "بنك التسويات الدولية" بدأ من السبعينات يتابع حركة الأسواق العالمية. [1].

وفي مجال "إدارة المنازعات" فإن "الوكالات فوق الدولة" مثل الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، اكتسبت مكانة ومنزلة عالية جدا، كما توسعت الحكومة " فوق الدول "أيضا في مجال حقوق الإنسان، وشمل ذلك عددا لم يسبق له مثيل من التدخلات الإنسانية المتعددة الأطراف خلال التسعينات، ورغم أن فكرة حقوق الإنسان تعود إلى قرون ماضية فإن إصدار قانون عالمي بشأن هذا الموضوع لم يتم إلا عام 1960، ثم كان انعقاد المؤتمر الخاص بالبيئة البشرية عام1972 تحت مظلة الأمم المتحدة مقدمة لعقد اجتماعات عالمية وأدوات قانونية ومؤسسات بهدف الحد من تدهور البيئة في أنحاء العالم، وبالنسبة لوسائل الاتصال الإلكترونية فإن "الدليل"الخاص بالمستويات الفنية الذي أصدره الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية وتصل عدد صفحاته إلى نحو عشر آلاف، يوضح إلى جانب الأمثلة الأخرى مدى اعتراف الحكام والمواطنين بنفس الدرجة بأن نظام الحكومة الإقليمية الذي تعبر عنه الدول لا يكفي بذاته لتوفير الإدارة المناسبة لظاهرة " فوق الإقليمية" المرتبطة بالإعلام المعاصر والاتصالات وتقنيات الأسلحة ومتغيرات البيئة العالمية والأسواق العالمية وغير ذلك. [2].

---

[1] محمد عبد القادر حاتم، العولمة مالها وما عليها، مرجع سبق ذكره، ص 124.

[2] المرجع نفسه، ص 125.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ومن الطبيعي أن تظل هناك حدود واضحة للتدخل الرسمي لم يتطور تماما في ميادين متعددة، مثل على الأسلحة بالإضافة إلى أن معظم مؤسسات الحكومة العالمية تفتقر إلى الكوادر (الاطارات) وتعاني نقص التمويل، إلى جانب ضعف التنسيق بين الوكالات وعدم وجود الآليات المناسبة لتنفيذ قانون العولمة، ومع كل هذا فإن فكرة تنظيم" فوق الدولة" لاقت شهرة وانتشارا في عالم اليوم المعولم !.

تتلخص المبادئ والقيم الرئيسية للمجتمع العالمي المعاصر في الأمن والسلم الدوليين، وسيادة الدولة وحق تقرير المصير، وعدم التدخل في شؤون الآخرين، وعدم التمييز، وبصفة عامة عدم التعرض بأي شكل لحرمة وكيان أي من الدول القائمة بغض النظر عن مستوى نموها أو شكل حكومتها أو أيديولوجيتها السياسية أو نمطها الثقافي أو أي خصائص أخرى محلية، وهذا الإطار الاجتماعي يضمن ويحقق سيادة الدول الأعضاء في المجتمع الدولي العالمي، باعتبار أن السيادة هي المحور الرئيسي الذي يتفق عليه الجميع. [1].

إلا أن هذا الهيكل أو البنيان العالمي الذي يتضمن أيضا مشكلات ومآزق لم تسبق مواجهتها في تاريخ المجتمع الدولي، ومن أهمها:

أولا: هناك غياب ملحوظ لثقافة عامة أو مشتركة تساند المجتمع الدولي العالمي وتجمع بين كل الثقافات والحضارات الرئيسية، فلا توجد مساندة ثقافية على غرار المسيحية أو الحضارة الأوروبية التي ساهمت في إضفاء الطابع الأوروبي على المجتمع الدولي الغربي، ربما كانت مبادئ وقيم السوق الحر وحقوق الإنسان والديمقراطية الليبرالية وحكم القانون تمثل تلك المساندة، حيث تلقى قبولا وتطبيقا من جانب الدول المتقدمة مثل أعضاء المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي، ولكن تبقى الحقيقة التي تتمثل في أن الأعضاء الآخرين في المجتمع مثل كثير من دول العالم الثالث لا يستجيبون لهذه المبادئ والقيم[2].

ثانيا: إذا كان العهد العالمي سوف يستمر في المستقبل، فإن تلك المساندة لن تتحقق إلا إذا تجاوبت مبادئها وقيمها مع مصالح واهتمامات الغالبية العظمى، إن لم يكن كل أعضاء

---

[1] محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان 1972، ص99.

[2] الغويل سليمان صالح، الدولة القومية "دراسة تحليلية مقارنة"، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط1، 1987.ص182.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المجتمع الدولي المعاصر، وربما يتطلب ذلك وثقافة بعينها بما في ذلك الغرب.

ثالثا: إن التباين الإقليمي للمجتمع الدولي العالمي المعاصر يبدو أكثر وضوحا من أي مجتمع دولي سابق، ومن شأن ذلك تكوين تعددية دولية تتمثل في تجمعات دول مثل:دول جنوب آسيا وأوروبا الغربية وأمريكا اللاتينية أو إفريقيا التي تتقاسم منطقة جغرافية وربما ملامح ثقافية أو حياة اقتصادية متداخلة، وهنا تصبح التعددية الثقافية الإقليمية غير متوافقة مع المبادئ والقيم الوافدة خاصة من الديمقراطيات الغربية.[1].

رابعا: منذ عام1945 كان هناك نوع من تجميد الحدود الدولية بعد أن حصلت الدول على سيادتها نتيجة حق تقرير المصير، وأدى ذلك إلى تخلي وعدم تشجيع الدول على عدم محاولة الاعتداء أو التدخل المسلح في البلدان الأخرى بغرض تحقيق أطماع توسعية، التي كان يتسم بها المجتمع الدولي الأوروبي إلا أن ذلك في نفس الوقت أدى إلى إيجاد حاجز أو عائق أمام تكوين كيانات مستقلة جديدة نتيجة تغير في هويات اجتماعية-سياسية- كما حدث في "كرواتيا" و"البوسنة" و"الهرسك" عند مطالبتها بحق تقرير المصير.[2].

خامسا: أثار مبدأ عدم التدخل انقلابا كبيرا في الأمن التقليدي في كثير من الدول خاصة البلدان المستعمرة والشيوعية السابقة، فالتهديد للأمن في تلك الدول يكون على الأرجح من الداخل، وهو ما تشهد عليه أحداث بعض البلدان الإفريقية جنوب الصحراء حيث يأتي التهديد الرئيسي للأمن من المتمردين المسلحين أومن الحكومة أومن كليهما.

ومبدأ عدم التدخل يجعل من الصعب، إن لم يكن من المستحيل لأي مجتمع دولي محاولة معالجة المشكلة كما يصعب تشكيل أي نوع من الوصاية الدولية، حيث إن الهيئات القائمة التي يمكن أن تباشر هذه المهمة كانت خاصة بشؤون المستعمرات وليس من أجل بلدان مستقلة، وهكذا لا يتبنى المجتمع الدولي حاليا أي إجراءات لمعالجة هذه المشكلة.

---

[1] مصطفى الكيلاني، عولمة الإختلاف أو الإمكان الصعب، نحن والعالم الجديد، مجلة المستقبل العربي، مارس 2007، العدد 337، السنة 29، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان، بيروت.ص32

[2] محمد عبد القادر حاتم، مرجع سبق ذكره، ص 132.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

سادسا: رغم أن المجتمع الدولي العالمي حاليا يـ
فيما بينها، إلا أن الواقع يشهد قدرا كبيرا م
الدول الغنية ودول العالم الثالث الفقيرة في آسيا وإفريقيا، وقد أدى هذا التباين الاجتماعي الاقتصادي إلى نظرية غير مسبوقة واستخدام المعونة الدولية حيث يطلب من الدول الغنية المساعدة في مكافحة الفقر في الدول الفقيرة، وقد أحدث ذلك تغييرا في روح المجتمع الدولي التي كانت تتسم بالاعتماد على الذات وتبادل العطاء، لتصبح نوعا من" الإحسان". حقيقة أن المساعدة الدولية لا تزال تطوعية في معظمها، إلا أن الدول الفقيرة تسعى لكي تجعلها إجبارية بالنسبة للبلدان الغنية بحيث تخصص جزءا من دخلها القومي للمعونة الدولية.

سابعا: من المحتمل أن المجتمع الدولي يتطور إلى مجتمع عالمي بصورة قد تختلف في كثير من الوجوه عن المجتمعات الدولية السابقة، فهو يتضمن قواعد كوزموبوليتانية مثل حقوق الإنسان التي تعامل البشر، بغض النظر عن أوطانهم، على قدم المساواة كما تتضمن مبادئ عالمية مثل حماية البيئة التي تلقى بمسؤوليات جديدة –قانونية وأخلاقية–على الدول خاصة التي تتسبب في تلوث البيئة، كما تتضمن إعلان ميلاد جديد للأقليات وظهور دور جمعيات مختلفة ومنظمات غير حكومية على ساحة السياسة العالمية [1].

4- العـــــولمة وأثارها الايجابية والسلبية على السيادة الـــــوطنية :

هل معنى العولمة إلغاء الحدود السياسية والاقتصادية والثقافية؟

وهل معنى إلغاء الحدود السياسية إلغاء السيادة الوطنية؟

وهل باسم نشر حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية الغربية يتم إلغاء السيادة الوطنية؟

وهل معنى كل هذا تحقيق للتدخل العسكري الأجنبي للدول التي لا تطبق حقوق الإنسان أو الديمقراطية...؟

أي أن العولمة بتطورها ستؤدي إلى إلغاء الأوطان بسحب السيادة منها وإعطائها للشركات الكبرى لتمارس سلطات واسعة باسم الديمقراطية. بل معنى هذا أن الدول المهيمنة

---

[1] القمودي، سالم، سيكولوجية السلطة، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، ط2.ص187.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

على العالم والتي لها نفوذ قوى ستسيطر على دو
نهج الديمقراطية. [1]

إن المناداة بإحلال الديمقراطية محل السيادة الوطنية تمثل مبررا لاستعمار جديد وأخذ كل سلطاتها وإعطائها لقيم عليا في ظل فلسفة سياسية عالمية جديدة ترفع واشنطن لواءها هي العولمة، وبذلك تستطيع أمريكا فرض نفوذها على العالم من خلال ديمقراطية مصطنعة تعوض الأوطان عن سيادتها الحقيقية المنزوعة منها.

وهكذا نجد اتجاهات جديدة..في العالم الجديد..أردنا ذكرها حتى نأخذ حذرنا في المستقبل.

لقد أصبح النظام الدولي الآن–الذي تعمل على قيادته الولايات المتحدة الأمريكية–مكونا منها والمؤسسات الرأسمالية الدولية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة الدولية، وقمة الدول السبعة الصناعية وقيادة الشركات عبر القوميات والدول الصناعية الكبرى.بينما لا يوجد تنظيم آخر دقيق يقف أمام هذا النظام ويقول "**مونتسكيو**" (1689–1755) صاحب مبدأ فصل السلطات Séparation de pouvoir أنه لا يوقف السلطة إلا السلطة أخرى وهناك في الديمقراطية المتبعـــة حسب الدستور الأمريكي مبدأ التوازن والرقابة.

لذلك إذا أُرِيدَ للعولمة أن تنجح فلا بد من إيجاد ضوابط وقواعد لمنع طغيان أي دولة تريد الهيمنة..أو شركات عبر القومية تريد أن تسيطر على السيادة الوطنية للدول.وأن تفترس البورصات العالمية أموال الشعوب والدول بالمضاربات." اضرب واجري" "Hit and run" كما حدث في دول شرق آسيا أو أن قوى السوق الحرة تطغي بدون رقابة وضوابط وقواعد في تعاملاتها ضد صالح الشعوب، وخاصة أصحاب الدخول المحدودة من خلال سياسات الاحتكار والإغراق التي تخالف ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.[2]

1-4 الـــــعولمة وانعكاساتها على فكرة القومية:

هناك سؤال مهم يطرحه علماء السياسة والاقتصاد، هل يمكن للعولمة أن تقمع القوى الوطنية القومية تحت مظلة النظام العالمي الجديد؟ وما سيكون مصير القوميةState-Nation مع الأخذ في الاعتبار التنوع العقائدي والثقافي والتنظيمي الذي يميز كل دولة قومية على

---

[1] أنيس كالامار، هل لنا الحق في أن نقول ما نشاء؟ مرجع سبق ذكره، ص 90.

[2] جاك مرينان، الفرد والدولة، مرجع سبق ذكره، ص 76.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

حدى. فقديما استبعد الفيلسوف "**هوبز**" إمكانية ت
عالمي تلتزم به كل الدول دون التأثير في سيادتها

فليس ثمة فكر أو "تصور" عالمي يضاهي الفكرة أو التصور الوطني، والتضامن الذي يربط مواطني دولة قومية بمواطني دولة قومية خارج الحدود الجغرافية دائما ما يكون أو من الرابطة الوطنية. فتضامن عمال العالم (البروليتارية) الذي دعا له "**ماركس**" في البيان الشيوعي أثبت الحربان العالميتان عدم واقعيته.

وعالم اليوم يشهد موجة تغيير كاسحة تدفعها رياح العولمة والتي تواجه في ذات الوقت عدة معوقات سياسية وثقافية وجيوبوليتكية، عادة ما تتجلى في القوميات والحركات الوطنية.[1]

والملاحظ أن ضحايا العولمة ليسوا مقصورين على دول العالم النامي، إذ أن العالم المتقدم قد اجتاحته موجة عارمة من البطالة وبحر واسع يفصل بين الفقراء والأغنياء كما ظهر في مسيرات الاحتجاج ضد العولمة في عواصم الغرب.

وتنذر المواجهة بين العولمة القومية الوطنية ببروز عملتين متلازمتين ومتعارضتين:دفع التجارة الحرة والتحرك نحو الشفافية والخصخصة لزيادة الاستثمار من جهة، وإيجاد آليات لكبت حرية السوق بواسطة التخطيط الوطني من جهة أخرى، وبالتالي نشهد اليوم بروز مدرستين إحداهما تقف مؤيدة للتعامل مع العولمة وحرية السوق والانفتاح التجاري، تناهضها المدرسة الأخرى المنادية بالتصدي للخطر بالتدخل المباشر للدولة لتنظيم الاقتصاد. [2]

فقد أثبتت التجارب خطورة الاعتماد المفرط على الاستثمار الأجنبي فلو أنه ضرورة للنمو القومي إلا أنه يجب وضع شروط لتحقيق مصلحة الدولة، ومن أهم المشاكل التي يجب أن تنال أولوية، مشكلة البطالة العالمية التي تنذر بركود عالمي بين الحين والآخر، ومن أكبر دلائل عدم اكتمال أواصر النظام العالمي الجديد، مقاومة بعض الدول للخضوع لنفوذه مثل: الصين، التي لم تتأثر سلبيا بالانهيار الشيوعي، كذلك فإنه في وجه التوجه العالمي نحو الانفتاح تزايدت روح الوطنية الاقتصادية.

---

[1] أنور عبد المالك، تغيير العالم، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، نوفمبر 1985. ص 133.

[2] سمير أمين، إمبراطورية الفوضى، تر: سناء أبو شقراء، دار الفارابي، ط2، 2003، لبنان، بيروت.، ص 111.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

والملاحظة الجديرة بالاهتمام أن معوقات ال
الغرب لعلوم الاجتماع ووسائل المعرفة، وبمعنى
من سياسة الغرب والدول العظمى بالذات تدفعها شراسة المنافسة والرأسمالية العالمية والنزعة إلى الاحتكار الرأسمالي.[1]

5- التجارب الـــــديمقراطية العالمية والأمـــة العالمية:

تعتبر الدولة الديمقراطية الجديدة " The new democratic state" والأمة العالمية "Cosmopolitan Nation" ظاهرتين لا يمكن فصلهما عن مجمل تطورات المسرح السياسي الأوسع الذي لم يعد ممكنا التعامل معه باعتباره مجرد شأن خارجي.

فالأمة العالمية(Compliant Nation) كما يردد بعض المفكرين تتضمن في داخلها ديمقراطية عالمية Compliant Democracy والأمة العالمية هي أمة في نطاق معولم ومن الأمور العادية حتى الآن أن تكون مثل هذه المناقشات عن الأمة العالمية والدولة الديمقراطية الجديدة منفصلة عن مناقشات القضايا والسياسات القومية وحتى عن القضايا والسياسات الإقليمية إذ يقال: إن بقية العالم بعيد عنا ولدينا في فنائنا الخلفي ما يكفي من المشاكل والحديث عن الديمقراطية في مستوى أعلى من مستوى الدولة القومية نوع من الأفكار المثالية. [2]

وقد اكتسب هذا الفصل طابعا رسميا على المستوى الأكاديمي مع وجود تخصص علمي اسمه "علم العلاقات الدولية" والذي يقتصر نطاقه المعرفي على "الميدان الخارجي" وهو لا يريد أن يشاركه أحد في ذلك، ولكن في نظام معولم لا يكون لمثل هذا الفصـــل معنى.

يرى البعض أن العالم يسير مبتعدا عن وليس مقتربا من شكل الحكم العالمي Global Governance ذلك أن انتهاء القطبية الثنائية قد خلف لانظام أكثر من كونه اعتمادا متبادلا متزايدا، ويعترف الصحفي الأمريكي (**Robert Harvey**) بأننا نمر بمرحلة إعادة صياغة عالمية وهي مرحلة لا يمكن تجاوزها إلا أنه يعترف أيضا بأنه مع نهاية القرن العشرين

---

[1] أولرديش بك، ما هي العولمة، تر: أبو العيد دودو، منشورات الجمل.، ص 90.

[2] د. محمد عبد القادر حاتم، العولمة مالها وما عليها، مرجع سبق ذكره، ص 392.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وبداية القرن الحادي والعشرين نرى أن بذور ال
العالمية تبذر بالفعل.

ويتحدث المفكر الفرنسي "**ألان منيك**" (**Alain Minc**) بنفس الطريقة في عودة العصور الوسطى الجديدة والتي يعيبها كثرة الصراعات والعداءات وتعدد المناطق الرمادية. [1]

وإذا كانت محاولات توصيف العالم المعاصر لم تصل إلى وصف واضح فإن هذه المحاولات تبدو حتى الآن محاولات متعسرة.

وعن الإمكانيات الحقيقية في عالم اليوم نجد أن سواء استخدامها سيكون له آثار أقرب للكارثة. فعلى سبيل المثال: الحروب وأثارها:

إن محصلة عدد من لقوا مصرعهم في ميادين القتال خلال القرن الأخير تزيد بكثير من ممثليها في أي قرن آخر.

إن أضفنا أعداد الضحايا المدنيين للحروب ضمن قائمة الضحايا يمكننا أن نقول إن هناك نسبة كبيرة من سكان العالم قد لقوا مصرعهم خلال حروب القرن العشرين، هذه النسبة تزيد عن أي مثيل لها في أية فترة زمنية سابقة، فإن كان هناك عشرة ملايين فرد قد لقوا مصرعهم في ساحات قتال الحرب العالمية الأولى، فهناك مليون فرد آخرين لقوا مصرعهم كنتيجة مباشرة أو غير مباشرة لهذه الحرب.

أما عن الحرب العالمية الثانية فمن الخمسين مليون فردا إجمالي ضحاياها كان أقلا من نصفهم جنودا نظاميين والباقي مدنيين، وتشير التقديرات إلى أن هناك حوالي خمسين مليون شخص قد لقوا مصرعهم في الصراعات المختلفة التي شهدها العالم منذ عام1945 وحتى الآن، ففي السنوات الأخيرة أودى نزيف الدم في البوسنة ورواندا بأرواح مليون شخص[2].

يشير البعض إلى أن هناك تغييرا في شكل ونموذج الحرب بعيدا عن نموذج الحرب الجيوبولتكية التي خاضتها الدول القومية، هذا التغيير بدأ مع بروز العالم ثنائي القطبية الذي أذن بقرب زوال شكل الحرب التقليدية واسعة النطاق، فالتوصل إلى الأسلحة النووية قد أخذ نظرية كلا وزفيتش Karl Van clousewutz في الاتجاه العكسي. [2]

---

[1] Alain Minc Le nouveau moyen age, Paris , Gallimard 1993.p 21.

[2] تيري إيجيلتون، أوهام ما بعد الحداثة، تر: منى سلام، مراجعة: سمير سرحان، مطابع المجلس الأعلى للأثار، 2000ص.19

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

فبدلا من أن تكون الحرب هذه الأداة الأخير أصبح الهدف والدور الأساسي للدبلوماسية، لمنع الصراعات التي قد تصل إلى المرحلة النووية. [1]

لقد اعتدنا على اعتبار مصطلح الدولة القوية" Strong State" يعني ذلك الدولة المستعدة جيدا للحرب، وهذا المعنى يجب أن يتغير اليوم فالدولة القوية هي دولة واثقة بشكل كاف من نفسها لدرجة قبولها الحدود الجديد لسيادتها.

ولقد تكونت الدولة القومية في البداية عندما تمكنت من تطوير حدودا واضحة لها أكثر من مجرد تخوم غير واضحة Frontier كالتي اتسمت بها الدول الأكثر تقليدية فالحدود Borders هي خطوط محددة مرسومة على الخريطة تحدد إقليم الدول وأي انتهاك لهذه الحدود ينظر إليه باعتباره اعتداء على تكامل الدولة.

وتقترب الدول مجددا من امتلاك تخوم Frontier بدلا من حدود فاصلة لكن ليس لنفس الأسباب التي وجدت في الماضي، فالدول الأولى كان لها تخوم، لأنها لم تكن تمتلك جهازا سياسيا ملائما لغير ذلك فهي لم تكن تستطيع أن تجعل سلطتها ذات تأثير على محيطها الخارجي.

أصبحت حدود الدول الحالية أقرب إلى كونها تخوما وليس حدودا فاصلة، ولذلك يعود إلى علاقات وصلت هذه الدول بالدول والمناطق الأخرى وإلى مشاركتهم في التجمعات عبر القومية بمختلف أنواعها، والاتحاد الأوروبي يعد النموذج المثالي على الشكل الجديد للحدود بين الدول.

وإن كانت مسألة إضعاف تأثير الحدود تحدث في أجزاء أخرى من العالم أيضا.

يمكن للهوية القومية أن تكون قوة ذات أثر إيجابي طيب فقط إذا كانت متسامحة إزاء الرغبة في الحفاظ على التمايز في مواجهة الرغبة في تذويب الفروق وتحقيق الإندماج الكامل بمعنى أن تكون متسامحة إزاء مسألة تعدد الولاءات والإنتماءات، فالإنجليز على سبيل المثال هم في نفس الوقت إنجليز وبريطانيون وأوربيون يمتلكون بعضا من ذلك الإحساس بالمواطنة العالمية.

يمكن أن ينظر إلى إحدى هذه الانتماءات باعتبارها الهوية المسيطرة أو المهيمنة إلا أن هذا ليس بالضرورة دافعا للحيلولة دون قبول الانتماءات الأخرى.

---

[1] صموئيل هنتغتون، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، مرجع سبق ذكره، ص94.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أما القومية المتعصبة ضد الأجانب فهي ع
يتجزأ وتتبنى مذهب الحمائية الثقافية مفترضة أ
مختلفة بل هي أيضا لها التفوق على الأمم الأخرى ولكن كيف يتأتي هذا؟.

فلا توجد أمة لها قدر أو مصير فضلا عن كافة الأمم وبدون استثناء هي أمم "هجينة" غير نقية أي تختلط فيها الأصول العرقية فالأمة ليست بشيء معطى في الطبيعة فأي من أشكال التواصل البعيد من المحتمل أنها تمت مع الجماعات العرقية الأولى بأن الأمم نتاج تاريخ حديث نسبيا فكل الأمم الحالية هي أشبه بجدار بني من تنوع الأحجار الثقافية.

وفي حديثه عن القومية بين الفيلسوف السياسي "**دافيد ميللر**" « **David Miller** » وجهتي نظر سيطرتا بشكل واسع على اليسار بشأن الأمة– القومية [1].

ترى وجهة النظر الأولى أن القومية هي الأساس وأنها مسألة شعور وإحساس تفتقد أي محتوى عقلاني رشيد، بينما ترى وجهة النظر الثانية أن القومية فعليا ما هي إلا مذهب اليمين السياسي المعادي لقيم اليسار ويقول "**ميللر**" عن الذين يمسكون بوجهتي النظر هاتين إنهم يميلون إلى معاملة القومية باعتبارها وحدة واحدة، وهي ليست كذلك، ففي الحقيقة يمكننا أن نميز بوضوح بين أشكال متباينة للقومية.

إن مبدأ القومية يستند على عدد من الدعاوى فالهويات القومية تمثلها مصدرا صالحا للهوية الشخصية للفرد، فالأفراد الذين يعيشون تجربة كونهم جزءا من أمة معنية واعتبار ذلك جزءا من هويتهم هم في الحقيقة لا يعانون من وهم، ومسألة الرغبة في الدفاع عن هويتهم ضد القوى التي يمكن أن تهددها يمثل بالنسبة للأفراد مسألة يجب الدفاع عنها من الناحية الأخلاقية [2].

الأمم هي جماعات مستقرة يكن العضو فيها مشاعر وإلتزامات خاصة تجاه أعضاء الجماعة ولا يكون لهذه المشاعر والإلتزامات وجود تجاه الأفراد من خارج الجماعة.

توفر الأمة مركزا صالحا لتحديد وتمييز الذات ولكن على الأمة أن تطور هياكل الدولة لأن هذه الأخيرة هي التي تتيح للمواطنين أن يقرروا لأنفسهم تلك المسائل ذات

---

[1] عبد الدائم، عبد الله، القومية العربية والنظام العالمي الجديد، دار الآداب، بيروت، ص 128.

[2] الموسوي، ضياء، مجيد، العولمة واقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر ط2، 2005.ص49.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الأهمية العامة، فالأمم تجمع تلك العناصر الثلاثة أخرى.

وكما يقول دافيد ميللر" الأمم ليست هيئات تطوعية ولكنها جماعات مستقرة بداخلها يولد ويعيش ويموت غالبية أفرادها وهو ما يفسر لماذا نرتبط بعلاقات وثيقة مع أفراد جمعاتنا بشكل أقرب إلى القدر أكثر من ذلك، ترى هذه الجماعات نفسها إمتدادا تاريخيا ومن ثم إلتزاماتنا ليست مقصورة على الأفراد المعاصرين، بل تمتد إلى أعضاء الجماعة في الماضي والمستقبل أيضا علينا أن نمسك بمبدأ القومية وفي نفس الوقت علينا أن نناضل من اجل صياغة هويات قومية يمكنها أن توفق بين الطبيعة التعددية والطبيعة غير المستفزة للثقافة المعاصرة[1]

ولكن كيف لهذا أن يحدث ؟ هل تستطيع فكرة الأمة ان تكون متلازمة مع التعددية الأثينية والثقافية؟ نجد في الرد على هذا التساؤل أن القومية المحافظة « Conservative Nationalisme » ترى أن الأمة الموحدة « Unitary nation » لا بد وأن تكون هي السائدة فالأمة الواحدة « One –Nation » هي ميراث من الماضي ويجب حمايتها من التلوث الثقافي « Cultural Contamination » إن الجماعة القومية كما قدره كتاب اليمين هو قداسة « Sancity » وتعصب « Intolerance » واستبعاد واحساس بأن معنى الحياة يعتمد على قيم الطاعة وأيضا على الحذر من العدو.

إن المذهب الراديكالي للتعددية الثقافية والذي يتبناه الأحرار وبعض أنصار اليسار، قد أخذ خطا مغايرا مفضلا احتضان التعددية الثقافية بأية تكلفة من اجل خلق تضامن أوسع، وفي هذا الرأي نجد أن الهوية القومية ليس لها أولوية على الدعاوى الثقافية الأخرى وفي الحقيقة ينظر غالبا إلى الهوية القومية باعتبارها ذات أصل مشكوك فيه وباعتبارها قد تكونت بشكل مصطنع وأيضا باعتبارها تخدم مصالح الجماعات الحاكمة[2].

نحصر هنا تناولنا لمقولة الدولة– الأمة ضمن إطار معرفي متعلقة بابستيمية القولبة فالعبارة واضحة تماما إذ تعني أن هناك سلطة تبني أو تصنع أمة لم تكن موجودة من قبل وهذه الدلالة تريد أن تستوعب الحالة الأمريكية تماما وتبررها وهي دلالة تعتمد على مرجعية واقعية مقابل مرجعية سابقة نظريا أو عقلانية خالصة، كانت تقول إن الدولة هي

---

[1] Thomas control, démocratie contre capitalisme ; Ed La dispute, France,2005 P 86 .

[2] بهاء الدين، حسين، كامل، مفترق الطرق، دار المعارف، القاهرة، مصر، 2003.ص12.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

قالب قانوني سياسي يصنعه وجود أمة سابقا (شرعية) وجود الأمة أو بالأحرى من واقعها الدلالة المستحدثة تروج في أدبيات الفكر السياسي الراهن وكأنها تتويج عملياتي لـــ" نهاية التاريخ" العتيدة[1]

لقد أختير ولسبب ما مجهول حتى الآن، مؤشر الدولة من بين كل المؤشرات الأخرى، ليكون وحده المنارة الدالة على قارة الأمة، ربما يعلل هذا الاختيار نفسه بدليل جينالوجي، يبرز كيف أن تَكوّن الأمة كان مرهونا دائما بشكل التنظيم السياسي الذي يحتويها مثل هذا الدليل بتمتع بالبداهة الفورية، ويريد أن يختصر كل النقاش الدائر قبل قدومه وبروزه في المقدمة البرهانية أو بالأحرى في حقل افتراضاتها المسكوت عنها، نحن بدورنا نقبل هذه اللعبة في افتراض الفرض الصامت هذا، لكن المشكلة تعود إلى الإلحاح عندما تتقلب الحركة الجهوية بين طرفي العبارة، إذ تبدو الأمور على بداهتها المباشرة عندما يوضع الحدان حسب جهوية العبارة الأولى: الأمة – الدولة وتتوقف البداهة قبالة؟ الصورة غير الفورية – على الأقل– التي تظهر فيها العبارة الثانية: الدولة –الأمة – عند ذلك قد لا تكفي جرعة كبرى من معين التجريد، الهيغلي، لتصور كيف أن مؤسسة تصنع أمة من أمم شتات.[2]

ما المؤسســـة ؟ جهاز، ما الجهاز؟ تنظيم، ما التنظيم؟ مصطلح حديث وعصري عن قانون تعقد الحياة الاجتماعية مع الصناعة والتكنولوجية وتدرج المجتمع مما يشبه حالة الخلية الكبرى المتجانسة إلى خلايا الأنسجة المتباينة والأعضاء الأكثر تباين كالجسد الحي في مورفولوجية وتوزعه لأجهزة وأعضاء ضمن هيكلة متجانسة في مجموعها متكاملة في وظائفها المتعددة، والتعريف الأكثر حداثة للمؤسسة هو أنها أوالية عمل معين تتبع إستراتيجية بخطط تكتيكية ذات إجراءات متباينة ، فهل تضعف الدولة حسب هذا التعريف أم أنها تغدو مركزا لمراكز القوى، كلها المتنوعة والمتوزعة في أنحاء المجتمع وذلك ما يتناقض مباشرة مع التفاؤلية المتوقعة لاضمحلال (الدولة مع حلول الدولة العالمية

---

[1] مطاع صفدي، نقد الشر المحض (نظرية الاستعداد في عتبة الألفية الثالثة)، مركز الإنماء القومي، بيروت، باريس، ط1، 2001، ص 242

[2] سمير أمين، إمبراطورية الفوضى، مرجع سبق ذكره، ص97.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المنسجمة). ولنأخذ هنا العالمية لكل محايثتها الو
كيف تفهم دولة تحكم العالم، وإن لم يكن العالم
صيغة الأمركة في قارتها أولا لا تأخذ من الدولة، الأمة إلا عنوانها (الدستوري)، فحسب بل هي تحقق التجسيد المادي للتخارج القائم في عبارة الدولة –الأمة تحتفظ بالتعريف الأكثر حداثة – من حيث الرواج على الأقل – الذي يعطي الدولة كيان المؤسسة، وتتمسك بكون المؤسسة إستراتيجية أولا، واستراتيجية واحدة تنفذ تيكتيكات تعددية تتلاءم مع / وتلائم ما بين الأثنيات والثقافات المتباينة المتواجدة على أرض واحدة، وفي حالة الدولة الامريكية تظهر مؤسسة الدولة أنها أخذت على عاتقها أمركة الجماعات الآتينية المتنافرة الوافدة[1]. إنها مؤسسة الأمركة، إذ وإذا أردنا أن نخصصها أكثر بالخواص التي تدعيها لنفسها وتعلنها: فهي المؤسسة حاملة رسائل المؤسسين الأوائل اللذين يخلقون التراث الحافظ لثبات انتقال هذه الرسالة كتراث عبر الأحفاد النازليين من صلب المغامرين والمتدينين والمضطهدين الأوائل بكلمة واحدة، فإن التاريخ السياسي الاجتماعي لأمريكا قد جسد شكلا محددا لأيقونة الدولة – الأمة مفصلا حسب مبدأ السابقيين واللاحقين في حركة استطان تتحول مع منطق الزمن والتفاعل إلى حركة تملك / تمركز وإنتشار لمصادر القوى الاجتماعية والمادية الناجمة باضطراد يأتي كيان الدولة ليؤسس هذه الحركة (الإستيطان– التملك– التمركز– الانتشار) ويشير عنها بالسياسة الداخلية والقانون والأمن، يؤدلجها بالتربية والتعليم والإعلام، لا توزع الدولة المنافع على الناس بل تكتفي بحراسة المكتسب منها عبر جغرافية واسعة معقدة من التنافسات المحورية بين مكتسبات نخب الأقلية؟ التي تغدو امتيازات ، تحيد من أية ساحة تنافسية، وبين الأكثريات الملونة بالثقافات الأثنية الأصلية والمحلية المستجدة.[2]

إن إقتران نشأة دولة – الأمم، الأمريكية مع القفزات، "الرأسمالية الجديدة" وفق مرحلة الصناعة ثم المرحلة ما بعد الصناعية. لم يوفر فقط العوامل المادية الموضوعية لممارسة سلطة الدولة، بل أعطت الدولة نفسها ديناميكية نفعية شاملة وأضعفت من استنفاد المعارضة ضد طابعها الاحتكاري خاصة في حقب التقدم الإقتصادي عقب الحربين الأولى

---

[1] **تورين، آلان**، نقد الحداثة، ترجمة: أنور مغيث، المجلس الأعلى للثقافة، 1998.ص39.

[2] أولرديش بك، ما هي العولمة، مرجع سبق ذكره، ص 24

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

والثانية: فصارت العينة الأكثر ملاءمة للدولة ا
تطلعنا هذه الصيغة على النقلة المعرفية التي تف
العامة، وبينما ما تبدو عليه حالة مشخصة إلى أقصى حد في الأمركة، صيغة الدولة – الأمة، (الأمم)، ذلك أن صيغة – دولة– أمة، (أمم) لا تستطيع إلا أن تبرز الحدود الثلاثة متجاورة أو متلاصقة ولكنها ليست أبدا مندمجة والسبب يمكن إكتشافه في حالة الكيان الأمريكي وهو أن الحد الممسك بالإستراتيجية، إنما تقوم إستراتيجيته أولا على الاحتفاظ بالموقع المميز الذي تشغله الدولة نفسها.

من هنا فإن هذه الصيغة: الدولة – الأمة (الأمم)، ليست مرشحة مثلا لتصبح هي التجسيد الحقيقي للدولة العالمية المنسجمة التي يزول منها حد الدولة نفسه علمانيا. الصيغة الأولى هذه التي يتشبث بها الكيان الأمريكي تشكل وسوف تشكل العقبة المطلقة في وجه قدوم الدولة العالمية المنسجمة ولو حدث ذلك ستكون لدينا المشهدية التالية: عالم يضم الكوكب الارضي محكوما بنموذج دولة، دولة– أمة "العالم، والتعبير الوحيد الممكن عن هذا النموذج هو الشركة المتعددة الجنسيات التي تستوعب كل الشركات المتعددة الجنسيات الأخرى النسبية. بكلمة أخرى، فإن الأمركة التي ترشح نفسها لسيادة العالم سوف تحكم العالم بذات الطريقة التي أسست بها الكيان الأمريكي وحافظت على السلطة فيه وفق العلاقة التجاورية المتآخذة دولة– أمة (أمم).

ما لم تستطع الغربنة أن تفعله خلال حقبة الصعود على أوج السيطرة على العالم بسبب عجزها أن تكون عالمية حقا وليست كليانية، وأن تفارق صيغتها الأصلية: الدولة– الأمة تحاول الأمركة أن تفعله بطريق تلعيب الصيغتين معا: الأمة– الدولة، الدولة – الأمة، وإخراج تلك الصيغة الثالثة، الدولة– الأمة (الأمم) التي تتحول كونيا إلى الدولة– الأمة (العالم)، وما يمكن أن يكتشفه التّمعِين في هذه النقلة هو تدعيم خلوص الدولة كمؤسسة أي تصير إستراتيجية خالصة تلف الإنسانية جمعاء.

ترشح الأمركة نفسها كحل للمعضلة الآتية التي اصطدم بها الفاتحون الكبار عبر التاريخ وهي كيف يمكن السيطرة على العالم دون أية معارضة فيه، من قبل جزء أو كل والأمركة تقول إن نجاح تجربتها في دولتها الأم يقدم مثالا واقعيا لما ينبغي أن تقوم عليه الدولة العالمية، فالدولة المستقبلة تتحول إلى ولايات بحكم ذاتي والأرض تغدو إتحاد ولايات العالم والصورة مدهشة كما تدهش أمريكا نفسها خيال المهاجرين الجدد إليها والشعار

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الثلاثي (حرية ، مساواة، أخاء) هو الدستور الذ
فالوصفة قديمة، لكن أرضية الحل صارت قاب ق

الوصفة جاهزة، وعواملها الرئيسة غدت متوفرة، وكذلك تصور توزع للسلطات مجتمعة أولا لدى مجلس المديرين لمدير واحد، وأما بقية العالم فإنها قاعدة الشعب العالمي الجديد الذي تولد سلالته الموصي عليها كل يوم، حكومات الدول ستغدو حكومات محلية تدير شؤونها بمحض إرادتها وفي داخلية وسياستها الخارجية تنوع طفيف ضمن استراتيجية كونية يشرف عليها الديركثوار، وجيوش الدول تتحول إلى قوات أمن داخلية" وثروتها وأنظمتها الإنتاجية وثقافاتها وأنتروبولوجياتها ومجاعاتها وتخلفهما أو تقدمها النسبي، كل ذلك سيؤلف تنويعات طفيفة تتبع تكتيكات أنية تترجم بعض ثوابت الإستراتيجية الكونية وزعامتها المطلقة، أما "الأمم المتحدة فسوف تصير أجهزة تشريعية وتنفيذية للدولة الاتحادية الكونية الكبرى، التي تصادر وتعيق (الإتحاد) الحقيقي.

مشهدية عالم اليوم الغد، لا تتكشف فقط عن تفكك الإمبراطورية وتحلل الوحدات الدولية الإيديولوجية ولاعن تفشي إرهاب الخارج وإرهاب الداخل كذلك (معاداة الأكثريات للأقليات في المتجمع الواحد أو بالعكس)، بل هناك مجتمع الأمركة الأول الذي يسجل عجزه تدريجيا عن تأطير وحدات أمة الخلائط عنده، وقد راحت تزداد تنوعا إلى درجة التنافر داخل الإثنيات العرقية المتشابهة نفسها، اللاتينية الاسبانية والأسيوية واليهودية...إلخ. إن تجانس الأطر السياسية القانونية للمجتمع المدني تتناقض أكثر مع الواقع الاتني والتغير العميق يصيب النظام الإقتصادي نفسه، في إنتقال من مرحلة المصانع الكبرى والكتل العمالية الضخمة إلى مرحلة الورش والمحترفات والمختبرات الصغيرة والتبعثرات العمالية(La dimassification) بحسب تعبير "**ألان توفلر**" **(Alain toffler)** [2] نفسه وهكذا فإن مجتمع الجماهير المتكتلة هو في طريقه إلى الإنخراط وبعد ديمقراطية الجماهير تأتي الديمقراطية الرقعية(la démocratie en Mosaique) وهي أقنوم سياسي اجتماعي لم يجر بعد تمعينه فصورة العالم القادم تقدم أمركة وبائية منتشرة وفائضة حول مركزها المتخلع داخليا والمهدد هو نفسه بانهزام استراتيجية القولبة وعجزها عن تطوير مرآويات فعالة بديلة عن مشهديات لا تتحكم فيها تماما لذلك قلنا سابقا إن أمريكا نفسها قد تكون أولى ضحايا

---

[1] مصطفى الكيلاني، عولمة الاختلاف أو الإمكان الصعب، مرجع سبق ذكره، ص156.

[2] –Alain Toffler. les nouveaux pouvoirs Ed. Fayard, 1991, P116

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الأمركة، ونقول الآن إنها قد تكون كذلك من أوا
تجسيدها وفي لغة سياسية مباشرة نقول مع الم
العسكري وحده الذي تتمتع به أمريكا وحدها من دون الجميع لن يكون له نفع في عالم متنازل يوما بعد يوم عن دفاعاته العسكرية وبالتالي فإن القوى الإقتصادية الأخرى التي أثبتت تفوقها قد تتمكن من تحويل الإستراتيجية الدولية من محور القوة التدميرية إلى محور القوة الانتاجية كما لو أن نهاية القوس الهابطة من حرفية المعرفية إلى المعرفة الحرفية الخالصة. Faire Savoi- Savoir Faire سوف تصعد لتعاود الإلتقاء بنقطة إنطلاقها كمعرفية فائضة دائما عن حدود حرفيتها. هذا الفائض (المعرفي) هو كل الرهان المتبقي لطوبائية لا تزال تقوم توأمتها بالطوبائية المضادة لأن هذا الفائض المعرفي يتيح فسحة إلى جانب المعرفي / الحرفي الخالص، ليعيد طرح سؤاله بما يتعدى جاهزيات الحلول المتوفرة.

من الجماعيات إلى الفئويات من مرحلة المصنع الكبير إلى المحترف، من الكتل العمالية الهائلة إلى المبادرات الفردية والفئوية خلال هذه الحركة قد تتخلع مفصليات الكليانيات وما يمكن أن يسود كاستراتيجية كونية يصيب التعثر إلى إقليميات متنوعة وغير مضمونة, فالنظام الذي يراد له أن يكون عالميا جديدا، سينتهي إلى إيجابيا، هذه اللوحة تنطلق من تحليلات **الفكر التراكبي** La pensée Complexe نفسه، الذي يريد التوفيق بين شمولية المنهج وتعقد الموضوع أو تراكبه،[1] وهو الفكر الذي يرشحه انحلال دولة– أمة (أمم) العالم داخل الكيان الأمريكي نفسه، وذلك بدون أية أكثرية مادية أو مؤسسية فالتشرذمية القادمة في كيان الأمركة، كمؤسسة المؤسسات، قد تكون انتصارا لديمقراطية الفئات الرقمية، لكنها لن تكون برنامجا تأسيسيا مختلفا لديمقراطية التعددية، فإن انحلال الأمركة التقليدية على يد التشرذمية المتنامية يقدم لوحة مرآوية جديدة تمنع أو تعارض معرفيا ومؤسسيا أي تشكل موضوعي لمشهدية التعددية وهي تلك اللوحة المصغرة التي قد تنقلب نموذجا لما يحدث في المستقبل العالمي القريب.

---

[1] الفكر التركيبي La pensée Complexe مصطلح معرفي جديد يقترحه "ادغار موران" لنوع من المقاربة المواجهة لتراكب الواقع وتعقيده المدني المادي كما تقدمه حضارة التكنولوجيا في مرحلتها السبرنطيقية العليا. فالتركيبي لا يختصر في كلية التراكيب والتراكب ليس له أن يكون موضوعا يتحدد بطريقة سهلة ويحتل مكانة من البساطة، فالتراكب كلمة مشكلة وليست كلمة حل .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إن بنية الدولة الوطنية قابلة للاحتراق، بحـ
غير قادرة على المواجهة بحكم الوهن والانفصام
عن المجتمع، فهي إما منفصلة عنه، وإما معادية له، ذلك أن الدول الوطنية تواجه في أغلبها ضعفا في المشروعية أو فقدانا لها. وهي عاجزة عن الدفاع عن سيادتها وعن نفسها في وجه الغزو الخارجي، وحتى عن التأقلم مع المتغيرات العالمية.

فهي ضعيفة السيادة في مرحلة لا تتسم فقط بشراسة التصميم الأمريكي على السيطرة الكاملة على مصادر النفط في العالم ومواقعه وتوزيعه، وإنما بتصميم أمريكي أكثر حدّة وشراسة على إلغاء مفهوم السيادة الوطنية في معناها العام، وفي دول العالم الثالث بخاصة.

وقد اتخذت الإدارة الأمريكية مثالا تطبيقيا لذلك، مثلما رأينا خلال الأشهر الأخيرة، ولهذا، يمكن اعتبار هذه المرحلة مرحلة اللاسيادة بحكم أن الإمبراطورية الأمريكية العسكرية هي إلغاء السيادات أي المبدأ– الأساس الذي قامت عليه الدول الوطنية منذ الخمسينات من القرن المنصرم إلى حدّ الآن[1].

إذا هي، مرحلة إقصاء السيادات الوطنية والإقليمية لصالح السيادة العالمية المرتبطة بالأحادية القطبية، بل أن الملاحظ اليوم هو أن السيادة أصبحت مرتبطة بالأمركة، أمركة العالم والمجتمعات. ذلك أن المطلوب هو اختزال معاني السيادة وتكثيفها حتى تصبح متلائمة تماما مع التصورات الأمريكية. ومن ثمة، تحضر السيادة وتغيب حسب الطلب الأمريكي، بل إن جورج بوش الابن اعتبر أن الدول التي لا تقبل بالسيادة والهيمنة الأمريكيين على العالم دولا شريرة وتوعدها بعقاب قويّ، الأمر الذي يلزم الأمم بأن تقرِّر ما إذا كانت متقبلة لهذه الهيمنة أم رافضة لها.وينبني هذا التصور الأحادي للسيادة على مزيج من قوة النار وقوة المال وقوة الإعلام والتضليل وغسل الدِّماغ، كما يبني على مبدأ أساسي، وهو ضرورة اعتناق المبادئ والقيم الأمريكية باعتبارها مبادئ وقيما عالمية وصولا إلى تحقيق مرحلة القرية الكونية المتأمركة. ولكن هذه السيادة لا يمكن أن تتم إلاّ في إطار الحروب، وبخاصة وأن الإدارة الأمريكية نصبّت نفسها خصما وحَكما وجلادا في الآن نفسه، بل إنها احتكرت مفهوم الشرعية لتجعل منه مفهوما أمريكيا خالصا.

---

[1]Bertrand Badie,un Monde sans souveraineté :les Etats entre ruse et responsabilité,l'espace du politique (paris :Fayard ,1999) .p.91.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

فالشرعي هو ما اعتبرته الإدارة الأمريكية ش
مشروع، بناء على أنها تحتكر مدلولات المفاهيم
الميدانية مثل حق التدخل ضد النظم غير الديمقراطية[1].

وتكتمل زوايا هذه المفارقة حين نلاحظ أن الإدارة الأمريكية تحولت عمليا إلى ديكتاتور على المستوى العالمي، فهي لا تحترم الأمم المتحدة ومجلس الأمن، ولا تحترم بالتالي الإنسانية. وهي لذلك تتورط في حروب ظالمة وجائرة وفاقدة لكل معنى، بل ومنافية لكل الفلسفات والأخلاق والمواثيق الدولية. وبناء على كل هذا، تعد الولايات المتحدة مثال الدولة المارقة الأولى في العالم.

وهي مستعدة لإعادة إحياء الشكل التقليدي من الاستعمار، ونعني بذلك الاستعمار العسكري. ولعل هذا ما يؤكده، بطبيعة الحال، توافر كل صفات الدولة المارقة. [2]

6- خصائص الـــــدولة الوطنية وقدراتها في ظل العولـــمة العسكرية:

إن المرحلة الراهنة غير ملائمة للدول الوطنية، فهي مرحلة سالبة وفق كل المقاييس، بل هي تشكّل خطرا حقيقيا عليها، راهنا ومستقبلا، فالعولمة العسكرية خطر راهن على الدولة الوطنية ما لم تحسن الاستعداد لمثل هذه المرحلة ولكننا لا نعتقد بأن الدولة الوطنية مهيأة ومحصنة بما فيه الكفاية لمواجهة صعوبات العولمة العسكرية وتحدّياتها.

الخاصية الأولية: تكمن في أن أغلب التجارب الأيديولوجية والعقائديّة ذات اللون الحزبي أخفقت جزئيا أو كليا في بناء الإنسان المتماسك والمتين والمنتمي فعليا. إنه يعيش حالات قصوى من الاغتراب لأنه في أغلب الحالات غير مستفيد من ثروات الوطن وإمكاناته، وغير راض عن أداء حكومته ومنجزاتها، بل هو مغيّب في عملية صنع القرار سواء السياسي أو الاقتصادي. [3]

ثانيا: المفارقة اللافتة للانتباه تكمن في أن الأفراد غير مستعدين للدفاع عن الدولة الوطنية لأنها ضعيفة المشروعية والتمثيلية والقبول، وهي أحيانا مرادفة لمعنى العدو، ذلك أن صورة الدولة الوطنية في مخيال الناس جدّ سالبة، إذا أردنا أن نكون موضوعيين في تحليل معطيات

---

[1] عماد جاد، التدخل الدولي بين الاعتبارات الإنسانية والأبعاد السياسية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام،2000)، ص92.

[2] William Blum,l'état voyou, Op-cit , p.93.

[3] منذر الشاوي، الدولة الديمقراطية في الفلسفة السياسية والقانونية، مرجع سبق ذكره، ص 93.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الواقع، فهي إما مندغمة في شخص الحاكم-القائد أجزاء عشائرية معينة، ذلك أنه لا توجد المسافة الدولة،كما لا توجد أية مسافة قانونية أو إدارية بين الحاكم والمال العام،فهو ماله الخاص ومصدر هباته وعطاياه ومرتكز قوته وسلطانه، وهو وسيلته المثلى لرشوة من يتقرّب منه وقمع من يتباعد عنه[1].

وأما **ثالث** هذه الخصائص البنيوية، فيتمثل في عدم إنجاز تحديث بنيوي عميق وتطوير للهياكل الاجتماعية والسياسية و الاقتصادية بما يتلاءم مع ضرورة التغيير، لقد تم الإبقاء في غالب الأحيان على الهياكل ذاتها التي كانت سائدة في المرحلة الاستعمارية، ولم تتم عملية تغيير البنية المجتمعية، بما يتلاءم مع مقتضيات العصر، فمن المؤكد أن مستويات كثيرة من التحديث المادي قد تمّ إنجازها، ولكن في مقابل ذلك، ثمة مستويات فعلية من التحديث المادي تم إغفالها عمدا، مثل تحديث بنى المشاركة السياسية وصناعة القرار الوطني والتعبير عن الاختلاف وتنظيم مختلف الفعاليات من دون إقصاء[2].

وأما **رابع** هذه الخصائص، فيتمثل في أن الدولة الوطنية ليست منتجة فعلية لتوزيع شبه عادل للثروة وليست متصدية فعليا للفقر بخاصة في شكله المادي.

وتعود هذه الأبعاد السالبة، في تقديرنا، إلى عدم تجديد البنى الاجتماعية والذهنيات والعقليات بدليل أن الثروة العامة ما تزال مرادفة للغنيمة، ولهذا، يصعب الفضل بينها وبين السّلطان، فالحاكم الذي يستأثر بالثروة يضع شروطا معينة للاستفادة منها، فلا يمكن أن تكون موضوعية وقانونية ومؤسسية، فهي رهينة مزاجية الحاكم وتقديراته الشخصية.

7- العولمة واختراق السيادة الوطنية:

لعل أبرز التدفقات العبر قومية التي يعرفها النظام الدولي الراهن هي ظاهرة العولمة، هذه الظاهرة التي تعني الاتجاه المتزايد نحو تدويل السلع والأفكار ورؤوس الأموال على

---

[1] عبد الغفار شكر ومحمد مورو، المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية ، مرجع سبق ذكره، ص ص 122-123

[2] المرجع نفسه، ص 122-123

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

مستوى العالم الأرحب[1]. كما تعني من الناحية ال
للوطن أو الأمة أو الدين إحلال ولاءات جديدة مح
تؤدي إلى تراجع عام في دور الدولة وانحسار نفوذها، وتخليها عن مكانتها شيئا فشيئا لمؤسسات أخرى تتعاظم قوتها يوما بعد يوم، ويتعلق الأمر بالشركات العملاقة متعددة الجنسيات والمؤسسات الدولية العالمية.[2]

ويمكن القول إن العولمة قادت الدولة الوطنية في اتجاهين يهددان بانتزاع سيادتها الوطني لصالح كيانات جديدة فوق وطنية أو تفكيكها إلى كيانات إثنية عصبوية دون وطنية، تفقد الدولة في ظلها طابعها كممثل حقيقي للقوى الاجتماعية المتجددة، والدولة العربية المعاصرة مهددة أكثر من غيرها بهذين الخطرين، الأول خطر انتزاع السيادة ونقلها إلى كيانات دولية أكبر منها كمنظمة التجارة العالمية والمؤسسات العالمية الدولية[3] أو كيانات إقليمية أضخم منها كمشروع الشرق الأوسط الكبير والشراكة الأورومتوسطية. والخطر الثاني هو صراع الهويات والحروب الأهلية التي تهدد بتفتيت السيادة ، وتفريق الوحدة الوطنية، وتؤدي إلى انفراط عقد الدولة إلى مرحلة أسماها "برهان غليون" . التعويم التاريخي للمجتمع. [4]

خلاصة الفصل:

إن إضعاف الدولة بدعوى تقليل تغولها وإضعاف المجتمع بدعوى حقوق الأقليات وتحريض على قطاعات بدعوى الدفاع عن المرأة مثلا وهكذا، ولا شك أن تقليل تغول الدولة أو الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان بل واحترام الأقليات والمرأة وغيرها من أمور

---

[1] Bertrand Badie ,Les deux Etats : pouvoir et société en occident et en terre d'islam,l'espace politique (E paris) :Fayard,1986)p.102

[2] محمد الصوفي، تحولات النظام الدولي في عصر العولمة [د.م]:مكتبة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع،2001، ص123.

[3] عبد الواحد الناصر،العلاقات الدولية الراهنة (الدار البيضاء:مطبعة النجاح الجديدة ،2003) ،ص123

[4] محمد إبراهيم منصور،" العولمة ومستقبل الدولة القطرية في الوطن العربي" المستقبل العربي، السنة 25، العدد 282 (آب/أغسطس2002) ،ص 124.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

محمودة ومرغوبة ومطلوبة، بل هي واجب ديني وهكذا فظهور منظمات تدعو إلى هذا وتمارسه ولكن بشروط المحافظة على تماسك المجتمع وتفويته وليس إضعافه، وإلا يكون ذلك من باب الحق الذي يراد به باطل، أو مجرد ذريعة لتنفيذ أهداف مريبة.

المسألة إذن أصبحت على المحك الآن بعد حادث 11 أيلول (سبتمبر) وغزو أفغانستان، والتي ظهر فيها توجيه الاتهام من غير دليل، وتنفيذ العقوبة من غير صدور حكم قضائي، ومعاقبة شعب، بل شعوب بأكملها لجريمة مزعومة منسوبة لأفراد، ثم ما رآه العالم بعينه وسمعه بأذنه من تصرفات وتصريحات "**بوش**" و"**رامسفيلد**" الذي قال جهازا نهارا إنه لا يريد أسرى، بل يجب قتل المقاتلين من القاعدة حتى لو سلموا أنفسهم، ثم ما حدث في قلعة "جانجي" "بمزار الشريف" من قتل جماعي للأسرى، ثم ما حدث من أشياء وحشية في نقل الأسرى إلى قاعدة جوانتاناموا بكوبا وهي القاعدة التابعة للجيش الأمريكي، وما صاحب ذلك من قيود وأقفاص حديدية، وتخدير، وخضوع للعقاقير، وغيرها مما رآه العالم وسمعه ثم أكثر من هذا وقبله وبعده منع المنظمات الأهلية الخيرية الداعمة للفلسطينيين في أمريكا والغرب، ومصادرة أموالها أي إن الغرب لا يؤمن حقيقة بموضوع المجتمع المدني والجماعات الأهلية إلا بصورة عنصرية كل هذا يحظى برضا كامل من الأحزاب والشخصيات، بل والشعوب والمؤسسات الغربية حتى لو كانت مخدوعة، فالمصلحة هو أن تطبيقات الفكرة وصلت إلى حالتها العنصرية عند اللزوم، وهكذا فليس أمام منظمات المجتمع المدني والأهلي العربية تحديدا إلا أن تسقط الجذر الثقافي العربي والمرجعية القيمية الغربية، حتى لو كانت تسمى زورا وبهتانا بالقيمة العالمية والمكاسب الإنسانية الفردية Individualisme. كل ما يفرق بين الناس ويميز بعضهم عن بعض كما يطلق هذا الاصطلاح على الاتجاه الذي يرى في الفرد أساس القيم، ويرجع تفسير الظواهر الاجتماعية والتاريخية إلى إرادة الفرد. والمذهب الفردي من الناحية السياسية هو المذهب الذي ينادي بتضييق سلطان الدولة وتنمية الحرية الشخصية على أساس تفضيل رفاهية الفرد على رفاهية الجماعة.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الفصل التاسع:

المنظمات غير الحكومية وتكريس قيم الدولة الكونية

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تمهيد:

هكذا ليست الفعاليات المحلية طريقة لإعادة
أيضا في عملية شاملة لإعادة تشكيل مناطق انقطاع عميق مع المفهوم التقليدي للتوطن المعتبر رمزا ممنوحا بصفة أولوية للدولة القومية، هذه الدولة تواجه تحديا من جانب ارتقاء قوة المحلي بل وتواجه أيضا هجوما من مجموعات إقليمية شاسعة تتكون في كل مكان تقريبا ويوجِد هاتين الحركتين تحالف قوي: إن كليتهما تعبران عن تحرر مذل في طرف تشكيل المكان. إنهما تحتقران قواعد السيادة التقليدية، وتشركان بطريقة متشعبة الفاعلين السياسيين، والاقتصاديين والاجتماعين والثقافيين بعيدا عن أي تراتبات هرمية يتم تكوينها مسبقا، وتقوم خاصة بإبراز جماعات مسؤولية متشابكة ومتعددة تقود نحو ممارسة أخرى للسياسة وللعمل الدولي.[1]

إن رواج الإقليمية الذي وسم الوضع القائم بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، قد سبق أن أشار بطريقة الخاصة إلى تغلب المسؤولية على السيادة، كان تعبير التيار النفعي الذي تحدث عنه المؤلف ديفيد ميتراني على مستوى المآسي التي يجدر التحرر منها[2] حينما كشف عن مخاطر النزاع المسلح الذي يصنعه حتما التنافس بين دول ذات سيادة، فقد دعى إلى إقامة عالم تحكمه مؤسسات تشبع الاحتياجات الإنسانية مباشرة وبصورة أفضل، هذه المؤسسات مسؤولة وليست صاحبة سيادة وقد جسدت مسبقا بعض الأوجه المقبلة لنموذج الأمم المتحدة، وصاحب هذا التفكير المراحل الأولى لعملية البناء الأوروبي، كان المقصود هو جعل "فوق الوطنية" أداة السلام مثلما كان يفكر "الفيدراليون" وأباء أوروبا: يلزم أن يؤدي الاندماج بين القطاعات شيئا فشيئا إلى إندماج سياسي: وحينما تتعلم النخب المختلفة التعاون فيما بينها، فإنها ستعرف المزايا الخاصة بالتكافل عبر القوميات وستعرف غدا مزايا التكافل الجمعي، ستكون أقل سيادة وأكثر مسؤولية، لكن الواقع كان مختلفا تماما. من المؤكد أن فكرة الإندماج قد تم طرحها ولن تختفي بعد ذلك. إن السعي المحموم نحو الإندماج الإستراتيجي في مجموع أكثر رحابة لن يغادر التاريخ من بعد لكن المفاجأة جاءت من الدول التي كانت متهمة أو مهددة ومع ذلك إستطاعت كسب الرهان: في سياق إعادة البناء، وكانت

---

[1]. برتران بادي، مرجع سبق ذكره، ص 174.

[2]Badie, Bertrand, et Marie-Claude Smouts, le retournement du monde : sociologie de la scène internationale, collection "amphithéâtre" .Paris .Presses de la fondation nationale des sciences politiques, Daloz , 1992. p76

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

هذه الدول مجهزة بما فيه الكفاية لقيادة التغيير، التعاون بين حكومات .

1- تحولات خريطة المسرح العالمي:

يعيد مذهب العالمية التذكير بالميثاليات، كما يذكر مذهب المواطنة العالمية بالوضع النضالي، لقد وجد الخطاب الرائد بشأن المجتمع العالمي صعوبة في عبور الحدود الواقعية،[1] وإذا كان الخطاب المعاصر بشأن العولمة والحكومة الكونية يلهم العديد من المؤلفات إلا أنه في غالبية الأوقات لا يستطيع الصمود أمام الأحكام التي تدينه بـــ " الاقتصادية" وبالليبرالية الجديدة أو بالمثاليات الخيالية ، ذلك حينما لا يعيبون عليه تفاهته وغموضه. [2]

إن نظام العولمة يتعلق بالافتراض أكثر من انتسابه إلى عقيدة، إنه يتيح التساؤل بشأن الظواهر وفحصها، والحاصل أنها عديدة وذات أوجه متعددة، وتتجاور مع سلوكيات خصوصية ومع استراتيجيات الدول القومية. إن الدول لا تدخل العولمة بالتراجع القهري بتحملها للمصائب بصبر، بل تعرف كيف تستخدم العولمة لكي تجعل من الاتجاه التي تسيطر عليه –أو على الأقل لم يقع إختيارها عليه– أداة لإدارة آفاتها الخاصة.

الاعتماد المتبادل لا يتسبب في حدوث آلام وحسب، إنه يخفف من آثار نظام كوكبي في غاية التعقيد والتناقض إلى حد لا يمكن معه ترك إدارته لدبلوماسية الدولة وحلها،ولأن التنمية لم تعد المجازفة التي كانت من قبل، ولأن التدهور البيئي لم يعد موضوعا مؤجلا، ولأن التنافس التجاري لم يعد يتعلق بهذا الجزء الصغير من العالم الذي كان يشمله فيما مضى. يجب الآن القيام بممارسات جديدة بالتشارك مع جميع مجتمعات العالم.هكذا لا تتعلم الدول فضائل التكامل فحسب، بل وتعرف أنه يمكنها الانتفاع من تعاون نشيط مع مجتمعاتها المدنية.

هكذا تحدث المساحة العالمية قطاعات لجماعات مسؤولية يتوقف ازدهارها على عوامل عديدة، وعلى الأفراد بأنهم ينتمون إلى جنس بشري واحد مؤمن على منافع مشتركة، يجب على الدول إدارتها بصفة شاملة بعيدا عن الأنانيات الوطنية، نزوع الدول إلى تكفل

---

[1]Barber, B,R, Djihad versus MC World : mondialisation contre la démocratie ,Brouver, Paris, 691996., P67-.

[2]Armand Mattelart, Diversité culturelle et mondialisation, la découverte, France.p65

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

بهذه الوظائف وبأن تجد فوائد من هذه الإدارة غير
الاحتشاد والتأهب في كل مجال من المجالات الم
مدني عالمي ويقومون بالضغط على الدول لكي تترسخ في إدارة مشتركة عابرة للأوطان بحق. ونجد هنا إلى جانب المنظمات غير الحكومية، شبكات ترابطية ووسائط المعلومات والاتصالات، والمثقفين وأنواعا من الشتات ، والمهاجرين وكل فاعل ينهض بعمل من الاستناد الضمني أو الصريح إلى منفعة مشتركة.

2- دور الفاعلين غير الحكوميين في تحديد شكل السياسات العالمية:

إن تكاثر الفاعلين الجدد من غير الدول(Non-State Actors) جعل بعض الباحثين يخلصون مؤخرا إلى أن الدولة في طريقها إلى الاضمحلال والانحطاط، وأن هؤلاء الفاعلين الجدد يحتلون شيئا فشيئا وضعا متميزا.وأن تأثيرهم ينمو بشكل متصاعد، وهذا ما تعكسه النظريات الجديدة في العلاقات الدولية، مثل نظرية "الاعتماد المتبادل المعقد " لكل من (جوزيف ناي) و(روبرت كوهين) اللذين ابتكرا هذا التعبير لوصف التطور الجديد في النظام العالمي. وفي الاتجاه نفسه يسجل كل من كيجلي (Kegley) ووتكوف (Wittkoph) أنه "كما أن العالم يزداد صغرا، فإن الاعتماد المتبادل بين الدول، الدول وباقي الفاعلين السياسيين غير الوطنيين يزداد أيضا من جهة أخرى" .

يمكن مقاربة التفاعلات عبر الوطنية من خلال دراسة أبرز الفاعلين من غير الدول (Non-state Actors) على هذا المستوى (المنظمات غير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات والإعلام العالمي) اللذين أصبحوا يساهمون بشكل مؤثر في تشكيل النسق العالمي لما يملكونه من وسائل وآليات مؤثرة، حتى أصبحوا بلا جدال فاعلين أساسيين على المسرح العالمي إلى جانب الدول الوطنية. [1]

أولا: المنظمات غير الحكومية :

تؤثر المنظمات غير الحكومية العالمية في العلاقات السياسية الداخلية بين الدول بتجاهل الحكومات الوطنية والانخراط مباشرة في السياسات العالمية من دون وساطة الدول

---

[1] حافظ إبراهيم وآخرون، السيادة والسلطة ، مرجع سبق ذكره ، عدد 56.،ص 71.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الوطنية.ويمكن لها أيضا جمع المعلومات ونشر
من أجل تشكيل الوعي الوطني والدولي وتنميته،
عبر عمليات تفاعل وحوار اجتماعي يومي،ويؤدي هذا كله إلى فتح فضاءات جديدة للمشاركة السياسية،وفي هذه الحالة تفقد الحكومات دورها التقليدي باعتبارها الممثل الوحيد للذين تحكمهم، وهذا يضعف جزئيا ادعاءها المشروعية.

وقد ذهبت النظريات الكبرى في العلاقات الدولية مذاهب شتى في شأن مركز المنظمات غير الحكومية، فإذا كانت النظريات الواقعية التي تعتبر أن الدول الوطنية هي الفاعل الدولي الأول والمهيمن، تؤكد أن دور الفاعلين من غير الدول هامشي، ولا يستطيع تغيير سلوك الدول، أما الليبراليون الجدد، وعلى الرغم من اعترافهم بالموقع المهين للدولة، إلا أنهم يرون أن المؤسسات الدولية وغيرها من الفاعلين غير الحكوميين يشكلون طرفا أساسيا في النظام العالمي الجديد، وفاعلا مؤثرا في السياسات الدولية. لن نجانب الصواب إذا قلنا إن المنظمات غير الحكومية على الرغم مما بلغته من قوة وتنوع فإنها لا تشكل سوى أداة للضغط، ولا تملك القدرة على منافسة الدولة ندا للند، غير أن أهميتها المتنامية تفرض على دارسي العلاقات الدولية مراجعة تصوراتهم النظرية، وتطوير نظريات أكثر تفسيرية للواقع العالمي الحالي، مع الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الجديدة في النظام العالمي التي تمّ تجاهلها كثيرا في الماضي. [1]

ثانيا: الشركات متعددة الجنسيات:

الشركات متعددة الجنسيات[2] عكس المنظمات غير الحكومية هدفها الربح، تملك جنسية دولة معينة وتتبعها فروع في باقي الدول، وتمارس أنشطة إنتاجية عالمية، لكن مركز

---

[1] المرجع السابق، ص ص 74- 75.

[2] تتعدد الأوصاف والاصطلاحات التي يطلقها المتخصصون على هذه الشركات، فهناك من يسميها الشركات العالمية أو الدولية، ومنهم من يسميها الشركات عبر الوطنية أو عبر القومية،وهناك من يطلق عليها اسم الشركات فوق القومية.ويعود

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

قراراتها موحد. من هنا يمكن تعريف الشركات عبر خمس خصائص تتميز بها[1]:

1- إنها شركات خاصة: بمعنى أنها لا تكتسي صبغة حكومية.

2- تهدف إلى تحقيق الربح: لأنها ترتبط أساس بنمط الإنتاج الرأسمالي.

3- بواسطة مجموعة من الفروع: لكل واحد شخصيته القانونية المتميزة.

4- موجودة في عدد من الدول: ما يكسبها الصفة العالمية.

5- مع احتفاظها بمركز أو مقر رئيسي لإصدار القرارات ووضع الاستراتيجيات، ومراقبة مختلف الفروع التي تتوافر لدى الشركة بالخارج.

غير أن الرؤية التي تفرط في تقدير قوة وتأثير الشركات متعددة الجنسيات تكتنفها بعض السطحية في تحليل آليات اشتغال هذه الشركات وطبيعة علاقاتها بالدول الكبرى التي تحتضن مقراتها المركزية، وفي حالات كثيرة غير قابلة للعد تستعمل هذه الشركات من قبل الإمبريالية العالمية لتحقيق بعض الأهداف التي تعجز عنها بالوسائل الأخرى السياسية،وعادة ما تتطابق مصالح الشركات متعددة الجنسيات مع مصالح الدول الأصلية، وهذا ما تعكسه المقولة الشهيرة لـــ:شارلي ولسون (Charlie Wilson) المدير السابق لشركة جنرال موتورز: " كل ما هو جيد لشركة جنرال موتورز هو جيد لباقي أمريكا ". (what's good for General Motors is good for the rest of America)[2] .

ثالثا:الإعـــــلام العالـــــــمي:

يتفاوت تأثير وسائل الاتصال في الدبلوماسية بين جهاز وآخر، فمثلا يظهر دور التلفاز في الدبلوماسية من خلال التأثير العملي الذي تحدثه الصور المتلفزة لضحايا الجوع والأمراض والكوارث الطبيعية والحروب في الرأي العام الذي يدفع بدوره حكومات الدول

تاريخ استخدام " شركات متعددة الجنسيات " إلى عام 1963 حيث نشرت مجلة بيزنيس ويكلي الأمريكية (Business Weekly) ملحقا خاصا بعنوان" الشركات متعددة الجنسيات".أنظر:

بول سويز ،"الشركات والبنوك متعددة الجنسيات،"ترجمة:سعود عياش، دراسات عربية، العدد9 (تموز/يوليو 1987)، ص75.

[1]André-J Bélanger, Vincent Lemieux, Introduction à l'analyse politique (presses de l'université de Montréal, 1996).p75.

[2] وتجدر الإشارة إلى وجود اتجاه مضاد لدور الشركات متعددة الجنسيات في الدول الأصلية،يطالب بعدم ترك الباب مفتوحا أمام هذه الشركات التي تنزع إلى تشكيل دول أخرى داخل الدولة ذاتها،وهذا ما أثاره وارين كريستوفر-وزير الخارجية الأمريكي السابق- حيث قال محذرا:" سيصبح لدينا5000 دولة بدلا مما لدينا وهو أكثر من مائة دولة".

أنظر: **ألفين وهايدى توفلر**، الحرب وضد الحرب،ترجمة عبد الحليم أبو غزالة، القاهرة ،1990،ص 79.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وبخاصة في المجتمعات الديمقراطية للتحرك في الإيجابي لوسائل الإعلام بشكل خاص في ترجيح رئيس جورجيا "**إدوارد شيفارد نادزه**" (**Edouard Shevardnadze**) بقوله: "بتعبئتها الرهيبة للملايين من الأشخاص عبر صور العنف المعممة فإن دكتاتورية التلفاز تحرضنا على اتخاذ قرارات إنسانية وتجنب القرارات السياسية " .

لقد كانت للثورة التقنية المعاصرة أهمية بالغة لأنها ألغت المسافة بسبب هذا التطور الهائل في مجال تقنيات الاتصال في مختلف أشكالها، وقد كان لهذا تأثير بالغ الأهمية في المستوى السياسي مادامت المسافة دائما مصدرا للحكم خلال قرون طويلة.وسلطة الدولة الوطنية تقوم جزئيا على المسافة، لأنها هي التي تعطي معنى للحدود الوطنية والوظيفة الوسيطة للدولة منذ بدأ الأفراد يبحثون عن الاتصال بالآخرين[1].

تكنولوجيا الإعلام الجديدة تغيِّر إحدى أهم ركائز السيادة، وهي التحكم في أراضي وأجواء التراب الوطني، فاستعمال الأقمار الاصطناعية على سبيل المثال، غيّر مدى شمول السيادة على المجال الجوي[2]، "فبتضافر كل من الحواسيب ووسائل الاتصال عن بعد، جعلتنا داخل جماعة كونية سواءً أحببنا أم كرهنا، فلأول مرة يرتبط الغني والفقير، الشمال والجنوب، الشرق والغرب، المدينة والقرية بشبكة إلكترونية عالمية أو يتشاركون في رؤية صور وقت حدوثها(In Real Time) تتحرك الأفكار عبر الحدود وكأنها غير موجودة، في الواقع أصبحت مناطق الزمان (Times zones) أكثر أهمية من الحدود" .

ولعل أخطر تقنيات هذه الثورة الإعلامية الجديدة هي الشبكة العالمية (الإنترنيت)، وقد اختلفت التحاليل بشكل كبير حول تأثير الإنترنيت في الدولة الوطنية وركائزها الأساسية وبخاصة السيادة والإقليم، واتسمت أغلب الدراسات حول هذا الموضوع بالطوباوية والتطرف، ويمكن أن نميز في هذه المواقف بين موقفين طوباويين أحدهما طوباوي واقعي، والثاني طوباوي مثالي. بالنسبة إلى وجهة نظر الطوباوية الواقعية،عمليات التصويت والاستشارة والمشاركة جميعها عبر الإنترنيت،وستصير الحكومة إلكترونية حقيقة في علاقاتها مع المواطنين، وستنقل أنشطة المواطنين من الفضاء الضيق إلى الفضاء الإلكتروني؛لأن الإنترنت يجعل هذه التفاعلات أكثر سهولة وفعالية.

---

[1] Bertrand Badie, L'état nation. op-cit. p.83.

[2] المهدي المنجرة، الحرب الحضارية الأولى، الدار بيضاء،مطبعة النجاح،2001، ص 84.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أما بالنسبة إلى وجهة نظر الطوباية المث
والشبكية إلى أدوار المواطنين يجعل الحكومات
عاديين في عمليات صنع القرار.

يعلن هذا التصور أن الانترنيت غير المرتبط بالحدود يتجاوز فكرة "الوطني".ويقدم الدعم لعملية تفكيك الدولة الوطنية، فتنشأ هويات سياسية جديدة مكونة من عناصر أكثر جوهرية من المواطنة.

وبين هذا وذاك توجد أصوات متزنة تقدر تأثيرات هذه الثورة الإعلامية الجديدة في الدولة الوطنية وتحكمّها في مجالها الإقليمي من دون مبالغة أو تطرف،ذلك أن الوجه الآخر لهذه الثورة هو قدرة الدولة على استعمال هذه التقنيات الإعلامية الجديدة في دعم سلطاتها.[1]

وسبب ادعاء الكثير من الأصوات بضعف أو بنهاية الدولة الوطنية في مواجهة التفاعلات عبر الوطنية، هو تطابق القوة السياسية وقدرة الحكام مع ادعاءات نظرية السيادة التي طوِّرت (بكسر الواو) لتقوية ظهور الدولة الحديثة. طوِّرت هذه النظرية من قبل مفكرين من أمثال جون بودان (J.Bodin) الذي حدد السيادة بعبارات " صفرية ":

" أي تقاسم للسلطة سيؤدي إلى فقدان القوة ". هذا كان له معنى في عصره، لأن الدول الإقليمية كانت تلغي حقوق الوكالات عبر الوطنية والسلطات المحلية في ضبط مجالها الخاص، لكن اليوم لا نحتاج إلى الاعتقاد بأن الدولة يجب أن تصير ضعيفة وبالتالي حاكما ضعيف الفعالية إذا تقاسم مهمة الحكامة مع فاعلين آخرين.

يتجلى تناقض مذهب "جون بودان" في أنه على الرغم من تقاسم السلطة مع وكالات ومؤسسات أخرى، يمكن للدول أن تحفظ توازن بيئتها الخارجية، وبالتالي زيادة الكفاءة الاقتصادية الداخلية إلى الحد الأقصى،وبذلك تساعد الدولة في إقامة بيئة أقل تقلبا والتي ستضبط الموارد الداخلية وتعززها والتي يمكن بدورها أن تغذي قدرة الحكامة. [2]

إن تنازل الدولة على جزء من سلطاتها وسيادتها للفاعلين عبر الوطنيين لا يعني بالضرورة إضعاف للدولة، ففي ظل عالم معتمد بعضه على بعض بشكل متنام، ومع ظهور قضايا ومشاكل تتخطى حدود الدول، يفرض على الدول هجر أسلوب العمل الانفرادي الذي

---

[1] **عبد الخالق عبد الله** ، هل انتهى علم السياسة حقا ؟ مجلة العلوم الاجتماعية ، السنة 27، العدد(خريف1999)،ص 84.

[2] David Dominique, Introduction – L'ampleur de doute, Revue politique étrangère. Printemps 1997.p.122.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

لن يستطيع أن يحل هذه المشاكل المعقدة، التي تـ
فيها مختلف أصناف الفاعلين غير الحكوميين إلى

إن الدولة الوطنية كانت مطلبا مشروعا في حدِّ ذاتها، لأنها بديل الدولة الاستعمارية، ومن أجل بناء هذه الدولة قدمت الدول النامية آلافا من الشهداء ومن التضحيات الجسام التي لا تكاد تقدر، فقد كان مطلبا وطنيا أكيدا أن يحكم الوطنيون بلدانهم. ولهذا اكتسبت هذه الدولة مشروعية تاريخية وسياسية متأكدة، إذ شكّلت أملا كبيرا لكل القوى السياسية على اختلاف هوياتها وأطروحتها الفكرية والأيديولوجية.

فالمهم أن يحكم البلد أهله وأن يتمتعوا بخيراته وثرواته، ولكن في مقابل ذلك كان من الضروري تجديد آلياتها ومضامينها.

ويمكن أن نلاحظ في هذا السياق أن الدولة الوطنية تحولت تدريجيا إلى نوع من الاحتكار السياسي والاقتصادي[1]، ذلك أن الفئات التي سيطرت على هذا الجهاز، تعاملت معه بروح تملكيّة واستفرادية وزبونية. فحرصت على أن تمارس أقصى أنواع الاحتكار للسلطة والثروة، وأن تستعبد فئات أخرى مستقلّة ومعارضة في الآن نفسه – ولم تحرص على تشريكها في الحكم،فكانت النتيجة أن أدت هذه الروح التملكيّة والاستفرادية إلى تعمّق مستويات الإقصاء السياسي والمساهمة في صنع القرار وفي عملية تحديث المجتمع.

وتتمثل ثاني الحقائق في أن إخفاقات الدولة الوطنية متعددة، فهي لم تستطع أن تشرك معها فئات سياسية واجتماعية كثيرة، ولم ترغب حقيقة في توزيع شبه عادل للثروة، ولم تحرص بخاصّة على تجديد خطابها وممارستها، وهي لم تجتهد كثيرا في دعم عملية الاستقلال الوطني وتحصينها.[2] ولعلّ هذا ما يفسر لماذا بقيت هذه الدول في أغلبها تعبيرا عن أحزاب سياسية أو قبائل أو حتى عشائر وأسر محدّدة. ولهذا تولّد تدريجيا هذا الانغلاق الكبير على الذات وعدم القدرة على التجديد الاجتماعي والسياسي للمجتمع وآليات عمله. ويمكن أن نعتبر الأزمة الراهنة امتدادا لكلِّ هذه التراكمات من الأخطاء ومن الإخفاقات التي ولّدت شرخا بائنا بين الحاكم والمحكوم من جهة، وبين السلطة والمجتمع من جهة أخرى.

---

[1] محمد عبد الباقي الهرماسي،المجتمع والدولة في المغرب العربي،مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي،محور المجتمع والدولة ، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1987، ص88.

[2] ثمة من يشكّك في مشروعية استعمال مفهوم الدولة الوطنية،ولكن يبدو أن هذا الرأي غير موضوعي وغير دقيق وإلا كيف نسمي الدولة ما بعد الاستعمارية ؟.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

فإنه وبغض النظر إن كان الإخفاق كليّا أو ـ
الحالية من الدولة الوطنية لم تعد قادرة على الاستـ
والقمع والاستبعاد والإقصاء.

فقد وُلدت الدولة الوطنية ضعيفة وتحمل في رحمها أزمة محدودية شرعيتها وارتباطها في الغالب بتجارب الهيمنة الامبريالية. وحملت معها هذا الضعف البنيوي على امتداد عقود، الأمر الذي اضطرها للجوء إلى العنف لتجاوز الضعف من جهة، وحل مشكلة المشروعية من جهة أخرى.

وبناء عليه، تتمثل ثالث هذه الحقائق في أن المرحلة الأولى من عمر الدولة الوطنية قد ولّت، وبالتالي ثمة حاجة ملحة إلى إعادة بناء الدولة الوطنية من جديد من خلال التغيير.[1]

فالعلاقة متوترة بين الحاكم والمحكوم بل هي عدائية، وذلك أن الحاكم أحرص على مصلحة الغرب من مصلحة شعبه. فالمفارقة السوسيولوجية أن الدول الوطنية التي جاءت في أغلبها بديلا للدول الاستعمارية عادت وربطت مصيرها بالغرب وبخاصة الغرب الاستعماري، فلا خلاف اليوم على أن المنطقة العربية هي شريان أساسي في عملية تدعيم النظام العالمي الجائر من خلال استيراد التكنولوجيا الفاسدة، والقبول بصفقات التسلح التي تكلِّف مئات المليارات من الدولارات.

إن إلغاء المرتكزات التي قام عليها التوافق الإنساني الذي ساد النصف الثاني من القرن العشرين، ليس مجرد رفض لفلسفة الاجتماع الإنساني أو حتى للقانون الدولي، بقدر ما هو رفض لنظام دولي جديد ينبني على تصورات ومبادئ وآليات عمل وقيم وممارسات لم تكن معهودة من قبل.

وقد كان غزو العراق الآمن وإزاحة نظامه السياسي والسيطرة على مقدراِته، وثرواته وارتهان مستقبله السياسي والحضاري، خير ترجمان لهذا النظام الجديد وأول اختبار عملي وميداني له. فمن الواضح أن الإدارة الأمريكية الراهنة تقمّصت روحا إمبراطورية تشبه إلى حدٍّ كبير روح الإمبراطورية الرومانية من حيث اعتماد آلية الغزو العسكري المباشر، واستبدال نظم مفروضة من الخارج تحميها الدبابات الأمريكية بالنظم القائمة. إن مثل هذا التوجه الحروبي (Militariste) ممثلا في صقور البيت الأبيض والكيان الصهيوني يسعى إلى الحيلولة دون حصول الانهيار الأمريكي على شاكلة الإمبراطورية الرومانية. ذلك أن كل

---

[1] محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت1999 ،ص 83.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

مؤشرات الانهيار الأمريكي متوافرة، الأمر الذ
والحيلولة دون حصوله[1]. ما يقتضي السيطرة
وحرمان الكتلة الأوروبية وبخاصة الصين من الاستفادة منها، بل وتوظيفها في حالة حصول أية مواجهة في السنوات القادمة.

3- التدخل الإنساني باسم حيلة حقوق الإنسان وإشكالية السيادة:

" التدخل الإنساني" (Intervention humanitaire) أو "التدخل لأغراض إنسانية" هو مفهوم قديم حديث في آن واحد، وإذا لم يكن هناك مقام التفصيل في كيفية نشأة هذا المبدأ وتطوره في العصر الحديث، إلا أنه قد يكون من المهم الإشارة إلى حقيقة أن هذا المبدأ المذكور قد ظهر بالأساس في إطار ما عرف بحماية حقوق الأقليات وبعض الجماعات العرقية الأخرى، وكان ذلك بالتقريب في منتصف القرن التاسع عشر.[2]

وبالتأكيد فإن التدخل الإنساني لا يؤثر بشكل كبير في السيادة عندما يقتصر على التزويد بالمواد الغذائية والطبية أو حتى إيفاد بعض المدنيين لمعالجة أوضاع الكوارث المستعصية، إلا أن الأمر يختلف عندما يتعلق بتدخل قوة مسلحة لمنع بعض خروق حقوق الإنسان.[3]

04- المنظمات غير الحكومية وسيناريو السيادة الوطنية:

ماذا عن احتمالات المستقبل؟ وإلى أي مدى يمكن القول إن فكرة السيادة الوطنية في سبيلها الآن إلى التلاشي أو الانهيار في ظل أوضاع التواصل المستمر والاعتماد المتبادل المتنامي بين مختلف مناطق العالم وليس فقط بين دولتين ؟

يمكن الإجابة عن هذا السؤال بشقيه في نقطتين:

أولهما أن الاتجاه نحو تقليص دور السيادة الوطنية في نطاق العلاقات الدولية المتبادلة سيأخذ في الإطراد والتزايد على الأقل خلال المستقبل المنظور، ويعزى ذلك إلى كون أن العديد من التطورات التي سلفت الإشارة إليها لا تزال فعالة ومؤثرة في تشكيل بنية النظام الدولي في وضعه الراهن.[4]

---

[1] ويمثل هذا التيار عدد من الصقور الذين يتزعمهم ريتشارد بيرل المسئول السابق في البنتاغون.

[2] برهان غليون، نظام الطائفية،مرجع سبق ذكره ، ص124.

[3] صادق محروس،"المنظمات الدولية والتطورات الراهنة في النظام الدولي" السياسة الدولية، السنة 31، العدد 122(تشرين الأول/أكتوبر1990)، ص126.

[4] إبراهيم أحمد شلبي، تطور الفكر السياسي دراسة تأصيلية لفكرة الديمقراطية في الحضارات القديمة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت،1995،ص 113.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أما النقطة **الثانية** التي نود الإشارة إليها
المطروح، فمؤداها أن التسليم بالاستنتاج السابق ي
وفكرة الدولة القومية من أساسها- في سبيله إلى الاختفاء، فالراجح حتى الآن هو أن التطورات الراهنة في النظام الدولي لن تأتي على المبدأ المذكور تماما فالسيادة الوطنية ستظل باقية ما بقيت الدولة القومية ذاتها، وتقديرنا أنه لم يجرؤ أحد حتى الآن على القول إن هذه الدولة القومية ستنهار بل أن العكس يبدو أنه الصحيح وإن أقصى ما يمكن لهذه التطورات الجارية في النظام الدولي المعاصر أن تفعله هو أن تنال من طبيعة الوظائف أو الأدوار التي تضطلع بها الدولة بالمقارنة بما كان عليه الحال في ظل النظام الدولي التقليدي.

وما دامت الدولة فستبقى معها رموزها الأساسية ومنها مبدأ السيادة ولكن بعد تطويعه بما يتناسب والأوضاع والظروف الدولية المستحدثة.

وإن كان هذا لا يمنع أن نتناول طرح المفكرين والباحثين لرؤى مستقبل السيادة الوطنية في ضوء المتغيرات الحادثة وبخاصة العولمة.

وقد وضع الباحثون أربعة سيناريوهات رئيسية لمستقبل السيادة الوطنية هي:

أولا: سيناريو اختفاء السيادة:

يرى أنصار هذا السيناريو أنه كما حلت الدولة محل سلطة الإقطاع تدريجيا منذ نحو خمسة قرون، ستحل اليوم الشركة متعددة الجنسيات تدريجيا محل الدولة والسبب أن الشركات متعددة الجنسيات تسعى خلال تلك المرحلة إلى إحداث تقليص تدريجي في سيادة الدول بما يؤدي إلى اختفاء مفهوم السيادة، ثم الدولة القومية ذاتها في مرحلة لاحقة، وستكون الوظيفة الجديدة للدولة خدمة المصالح المسيطرة وهي في الأساس مصالح الشركات الدولية العملاقة والواقع أن فكرة تلاشي سيادة الدولة، ثم اختفاء الدولة القومية في مرحلة لاحقة من الأفكار الشائعة في تاريخ تطور الفكر السياسي، حيث قالها ماركس والفوضويون ومع ذلك لم تنته السيادة ولم تتلاش الدولة القومية.

ثانيا : سيناريو استمرارية السيادة

يرى أنصار هذا السيناريو أن التطورات الراهنة في النظام الدولي لن تأتى على السيادة تماما، فالسيادة الوطنية ستظل باقية ما بقيت الدولة القومية ذاتها، وأقصى ما يمكن للتطورات الجارية في النظام الدولي المعاصر أن تفعله هو أن تنال من طبيعة الوظائف أو الأدوار التي تضطلع بها الدولة بالمقارنة بما كان عليه الحال في ظل النظام الدولي التقليدي.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ثالثا : سيناريو الحكومة العالمية

يذهب هذا السيناريو إلى أن هناك تغيرا ستتنازل الدولة القومية عن سيادتها لصالح حكومة عالمية منبثقة من نظام عالمي ديمقراطي، وتغير العولمة طرح فكرة الحكومة العالمية ليس باعتبارها حلا بعيدا المنال وإنما باعتبارها عملية في تطور التكوين.

رابعا:سيناريو التفكك والتجزيء

يتوقع أنصار هذا السيناريو أن الدولة القومية لن تكون قادرة على مباشرة مظاهر سيادتها على إقليمها بسبب تفككها إلى عشرات وربما إلى مئات من الدول القومية الصغيرة، تارة تحت دعوى التعبير عن هويات من حقها أن تعبر عن نفسها، وتارة أخرى تحت دعوة توطيد صلة المواطنين بالسلطة، وربما احتجاجا على تحيز النظام الدولي الجديد لجماعات من دون أخرى، وعلى الرغم من تزايد الحروب الأهلية والنزعات الانفصالية، وهو ما يجعل حدوث هذا السيناريو محتملا، فإن ثمة تحفظات أخرى تلاحقه، فلا بد من أن قوى مضادة ستعمل على مرحلة هذا السيناريو بسبب خطورته الشديدة[1] .

في نقده لسيادة الشركات متعددة الجنسيات على العالم وامتلاكها سيادة الدول الوطنية، يقول "**نعوم تشو مسكي**": "إن هذه الشركات أصبحت لها الكلمة العليا من جراء سيطرتها على الاقتصاد العالمي، بما في ذلك التجارة الدولية عن طريق الشركات التي تدار مركزيا والتي تتحكم في التخطيط، الإنتاج والاستثمار.

ويشير **تشو مسكي** إلى ما يسميه "**الحكومة الواقعية العالمية**" التي تحكم العالم وتضف سيادة الدول والتي تتشكل في العصر الاستعماري الجديد" وتتكون هذه الحكومة من صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، مجموعة الدول الصناعية السبع، والاتفاقية للتجارة والتعريفات (الجات) والمؤسسات الأخرى التي تعمل على خدمة مصالح الشركات عابرة القوميات والبنوك ومنشآت الاستثمار.

بين الاتجاه المغالي الذي يرى تدهور الدولة القومية وذلك الأكثر اعتدالا القائل بتغيير أدوارها، تظهر العديد من الأطروحات حول الشكل الجديد الذي تتخذه الدولة القومية أو

---

[1]: ليلى حلاوة، "السيادة، جدلية الدولة والعولمة" على موقع إسلام أون لاين:
<http :www.Islamonline.net/mafahem/2005/05/08/arrticle.ht>.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الوحدات القائمة مكانها في ظل التحولات الراهـ
الأدوار المفترض ن تتولاها الدولة في ظل التطور

ويمكن أن نصنف أهم **المنظمات الأهلية** ذات النشاط فيما وراء الحدود القومية على الوجه الآتي:

أ- **جمعيات فعل الخير:** وهي كثيرة العدد وإن اختلف حجم نشاطها أو انتشاره الجغرافي أو الفئة التي تهتم بها ونوع الخدمات التي تقدمها، ومن أشهر هذه الجمعيات: Caritas القريبة من الفاتيكان وCare ذات المرجعية البروتستانية، وOxfam البريطانية وأطباء بلا حدود Médecins sans frontières الفرنسية الأصل.

وما يلفت النظر في تطور أنشطة تلك الجمعيات هو انخراط أعداد من أبناء العالم الثالث فيها،[1] فهي وإن نشأت في الشمال لمساعدة الجنوب فقط تستفيد اليوم على نحو متزايد بالكفاءات المحلية، كذلك تعهد الحكومات في العادة إلى هذه الجمعيات في توزيع ما تقدمه من "معونات" إنسانية في حالات الحروب والمجاعات والكوارث الطبيعية.

ب- **منظمات حقوق الإنسان:** لا يخلو أي قطر من جمعية لحقوق الإنسان أيا كان اسمها الرسمي اللهم إلا تلك الأقطار المنكوبة بحكم استبدادي غاشم، وعددها ليس بقليل لاسيما في الوطن العربي. وقد عرفت تلك الجمعيات طريق الاتصال المتبادل وعقد مؤتمرات إقليمية وتبادل المعلومات والمساعدات وإنشاء تنظيمات إقليمية، وبلغ نشاطها الذروة في مؤتمر الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

كذلك تسجل هذه الجمعيات لدى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التي تتميز عن بقية منظمات الأمم المتحدة بأنها تسمح لغير الحكومات بمخاطبتها وإبداء الرأي داخل اجتماعاتها.

ولا بد هنا من الإشارة إلى منظمة " العفو الدولية" (Amnesty International) التي ركزت كل جهودها للدفاع عن المسجونين السياسيين أيا كانت آراؤهم السياسية أو رؤيتهم الأيديولوجية تأسيسا على مبدأ ديمقراطي أصيل وهو نفي مفهوم الجريمة السياسية. فحيث إن السياسة تستبعد العنف فإنه يتعذر في المنطق القانوني نسبة الجريمة إليها.

---

[1] إسماعيل صبري عبد الله، الكوكبة والتنمية المستقلة والمواجهة العربية لإسرائيل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2008، القاهرة، ص 82.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ج- **حركات السلام ونزع السلاح النووي:** شهدت الدفاع عن السلام وذلك بطلب حظر الأسلحة النوو الوجدان الجماعي.

ولم تعد فكرة اللجوء إلى الحرب لهزيمة الطرف الآخر مقبولة كقدر لا فكاك للمجتمعات البشرية منه. وإلى جانب حركات السلام المنحازة للاتحاد السوفيتي نظرا لأن خطر العدوان – كما يدل عليه تاريخ الحروب الحديثة- اقترن بالتوسع الإمبراطوري والصراع من أجل اقتسام المستعمرات أو تعديل الحدود في أوروبا وأمريكا، ظهرت حركات سلام متعددة بعضها على أساس من الدين، وكانت أكبر حركات نزع السلاح النووي في الولايات المتحدة. وقد نوّعت في مطالبها من وقف إنتاج المزيد من تلك الأسلحة (أو ما سمي الخيار صفر) إلى المطالبة بحظر التجارب النووية تمهيدا لتصفية الممنوع منها. ولما كان إنتاج الأسلحة عمودا أساسيا من أعمدة الاقتصاد في الدول الصناعية، وكان هو الوسيلة لتحميل دافعي الضرائب تكلفه البحث والتطوير لدى الشركات المنتجة للسلاح وهو ما كان يتيح لها تطوير تكنولوجيا الإنتاج المدني بتكلفة لا تذكر، استند تكديس الأسلحة وتطويرها السريع إلى فكرة الردع وليس الغزو، وبعبارة أخرى كان الإنفاق العسكري يسوغ بضرورة المحافظة على التوازن أو التفوق على قدرة الطرف الآخر التدميرية. [1]

وكانت آخر محاولة في هذا الصدد " برنامج حرب النجوم" الذي وضعته الولايات المتحدة في ظل حكومة "ريجان" ولم يكتب له التنفيذ إذ فاجأ انهيار الاتحاد السوفيتي سياسيا جميع الأطراف وأبعد خطر الحرب النووية على نحو ربما يكون نهائيا. وقبل ذلك الانهيار وقّعت الغالبية العظمى من أعضاء الأمم المتحدة على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وتلاها اتفاق الدول النووية على حظر التجارب في الجو ثم وقف التجارب تحت سطح الأرض أو البحر.

ومع كل ذلك لم يلق دعاة السلام بأسلحتهم، وآخر مثل لذلك الحملة المضادة لاستئناف فرنسا تجاربها تحت البحر وكذلك معارضات التجارب النووية التي أجرتها الهند وباكستان وإيران.

---

[1] المرجع السابق ، ص 84.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وليست حركة " السلام الأخضر" (Peace
فقد شهدت الهند مظاهرات جماهيرية، وبيانات موق

د- **حماية البيئة:** أدرك الرأي العام الغربي تماما أن نشاط الإنسان الإنتاجي قد أضر بالبيئة ضررا بالغا، ومن ثم ظهرت جمعيات الدفاع عن البيئة في أمكنة متعددة من العالم الصناعي المتقدم.

وقد أخذ بعض تلك التيارات يلعب دورا سياسيا ويحقق مكاسب لا يستهان بها في الانتخابات البرلمانية في بلد مثل ألمانيا وفي البرلمان الأوروبي، ونجح أنصار البيئة في سويسرا في منع أنشطة اقتصادية مربحة من حظر إنتاج الدواجن المكثف إلى حد حظر مرور الشاحنات الكبيرة في سويسرا في رحلاتها ما بين غربي أوروبا وشرقيها وجنوبيها.

وقرر الاتحاد الأوروبي إلزام صناعة السيارات بإمدادها بأجهزة لخفض "العادم" لاستخدم الوقود الخالي من الرصاص. وتوجه الدول عناية كبرى بتطوير وسائل النقل العام وتوسيع شبكاتها بغية إقناع المواطنين بعدم استخدام السيارة الخاصة في الرحلة اليومية إلى ومن محل العمل حماية للمدن من التلوث الزائد.[1]

واتخذت الحكومات إجراءات حاسمة لتوفير وسائل التخلص من النفايات دون إضرار بالبشرية أو بالبيئة، ولعل أهم ما قدمت حركة البيئة في مجموعها هو شعاره " استهلاك أشياء أقل ونوعية حياة أفضل". فقد نجحت الرأسمالية في حفز المستهلكين على استخدام منتجات صناعية متعددة بحيث تظل معدلات الاستهلاك في تزايد وتبقى منها الربحية العالية. وهكذا أحيط المستهلك بعدد من الآلات والأشياء الصناعية المتكاثرة في حين لا يجد وقتا للتواصل الإنساني ولا يدرك أنه بهذا يضر بالبيئة ضررا متزايدا، ومن ثم كان شعار البيئيين السابق. ويمكن التعبير عنه عمليا بمثل بسيط وهو: **صحيفة نيويورك تايمز** التي تصدر يوم الأحد في 140 صفحة ثلاثة أرباعها إعلانات، ويقال إزاء ذلك نريد صحيفة محدودة الصفحات في مقابل المتعة بالنزهة في الغابات، التي تواجه الفناء نتيجة لقطع أشجارها لتصنيع الورق.[2]

---

[1] Atila Ozer, L'état, op-cit.p98

[2] دافيد بيتهام وكيفين بويل، الديمقراطية ،أسئلة وأجوبة، طبع بورش اليونسكو ، اليونسكو 1996، فرنسا.ص 244

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ومن ثم وقع مجتمع الاستهلاك الواسع تحت نفايات تجعل من خطر حجمها على البيئة ما قد المبدد، وقد دفع انتشار التلوث في الغذاء والشراب والدواء إلى انتشار واسع لجمعيات " حماية المستهلكين" التي تقوم في أوروبا وأمريكا الشمالية بنوع من "الإعلان المضاد" بكشفها عن ضرر أو عدم جدوى منتجات مصحوبة بحملات إعلان واسعة.

ولما كانت مشكلات البيئة لا تعرف الحدود السياسية، كان من الطبيعي أن تتصل حركات البيئة بعضها ببعض، والمثل الواضح لكثافة هذه الاتصالات تجمع الألوف من ممثليها في "ريودى جانيرو" بالتوازي مع مؤتمر القمة للبيئة والتنمية في يونيو 1992.

هـ – الحركات النسائية: من أهم سمات العقود الأخيرة من القرن الماضي نشاط الحركات الرامية لتصفية كل تمييز في المعاملة بسبب الذكورة والأنوثة، ونجح الضغط الشعبي في تكوين رأي عام انحنى أمامه صناع القرار حتى أخذت المرأة مواقع في كل أجهزة الدولة والمجتمع حتى مواضع القتال في السلاح الجوي، وما يستوجب التأمل هو شمول هذه الدعوى للمساواة لكل فئات المجتمع.

فالأمر لا يقتصر على عدد من النساء الأفذاذ اللاتي يرأسن الوزارات أو المحاكم أو الجامعات، وإنما يمتد لفرص عمل حيث يحظر القانون الامتناع عن تعيين إنسان كفء لمجرد أنه امرأة. وهناك أيضا الإصرار على تحقيق مبدأ الأجر المتساوي على العمل المتساوي وكذلك تساوي فرص الترقية حتى أعلى المناصب.

و – غياب الحركة النقابية الأممية: ويدهش المرء حين يلاحظ أن الحركة النقابية مازالت جوهريا ذات طابع قومي. ولم يعد للأممية التي رفعت شعارها في أواسط القرن التاسع عشر إلا لقاءات عابرة على مستوى ثنائي أو أكثر وبعض الاتحادات الإقليمية محدودة الفاعلية. وغريب حقا أن العمال في مصانع الشركات متعددة الجنسية المتناثرة في أقطار كثيرة لا ينسقون بين مطالبهم تاركين الحرية لإدارة الشركة في ضرب بعضهم ببعض: تصفية مصنع في قطر معين وإضافته إلى مصنع في قطر آخر. ففي الوقت الذي تقول فيه الأمم المتحدة في تقرير" الاستثمار في العالم" إن الكوكبة سائرة على قدم وساق وأن قاطرتها هي الشركات متعددة الجنسية، يخصص البنك الدولي الجزء الموضوعي من" تقرير التنمية في العالم 1995" للتساؤل عن " العمال في عالم يتكامل" Workers in an Integrating World أنسى

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

النقابيون نشيد 1848 الذي وضعه مناضل فرنسي الجنس البشري أمميا".

5- صعود الدول – الإقليم في إدارة موازين القوى العالمية:

يرى البعض أن ما يطلق عليه الدول- الإقليم région-state هي المناطق الاقتصادية الطبيعية ذات التأثير الكبير في الاقتصاد العالمي، وتعرف هذه الدول على أنها" وحدات اقتصادية وليست سياسية، قد تتواجد داخل حدود الدولة القومية ولكنها محركات قوية للتنمية، نظرا لتوجهها نحو الاقتصاد العالمي". ومن سمات هذه الوحدات أنها ترحب بالاستثمار الأجنبي والملكيات الخاصة والمنتجات الأجنبية، وكل ما من شأنه أن يساعد على إيجاد فرص عمل للأفراد، وتحسين ظروف الحياة والوصول إلى أفضل وأرخص المنتجات في العالم. ووفقا لهذا الرأي فإن نجاح صناعة أو إقليم ما داخل دولة من الدول، لا يعني نجاحا للدولة بأكملها، ولكنّه نجاح نتج من توليفة معينة من الأفراد والمؤسسات والثقافة في هذه الصناعة أو ذلك الإقليم، أي أنه باختصار نتاج لامتلاكها مقومات النجاح الأساسية في الاقتصاد العالمي[1].

وهكذا فإن هذا الرأي يرى أنّ الدولة القومية سينتهي دورها من الناحية الاقتصادية وإن كانت ستستمر كهيكل سياسيي، بحيث تصبح مجرد عامل مساعد فعال في أنشطة هذه الدول-الأقاليم. وعلى ذلك فإن الدولة ليس أمامها إلا خيارا واحدا- وفقا لوجهة النظر هذه- هو التخلص من عبء توفير الرفاهية والازدهار وتحسين ظروف الحياة من خلال إلقاء هذا العبء على وحدات أخرى أكثر فعالية من الناحية الاقتصادية والتي يسميها اوهمان (**Ohman**) الدول- الإقليم[2].

---

[1] Cohen, Elie, L'ordre économique mondial, Essai sur les autorités des régulation, Paris, Fayard.1996.pp 64-66.

[2] ويحدد رجال الاقتصاد أحيانا خصائص هذه الدول- الإقليم والتي تجعلها متوافقة مع مطالب الاقتصاد العالمي. فهي يجب أن تكون على قدر معين من الحجم لتكون سوقا جاذبا للاستثمارات، وغالبا ما يتراوح هذا الحجم بين 5 أو 6 مليون دولار. كما أن ازدهار إقليم ما من تلك الأقاليم يتخطى أثره إلى داخل الأقاليم المجاورة في الاتحاد السياسي الذي هو جزء منه. ونضرب بمثال على ذلك بالتقدم الاقتصادي الذي حدث في بانكوك والذي دفع بالمستثمرين إلى

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ويبدو أن أنصار هذا الاتجاه لا يرون إلاّ [illegible] المرحلة الراهنة، وذلك على الرغم من الاختلافات التقدم الاقتصادي والبشري وانتهاءً بنضج المؤسسات السياسية واستقرار دعائم الدولة ذاتها، ولقد ظهر هذا الخط الواحد في التفكير في الفكرة التي أطلقها "**فرانسيس فوكوياما**" **(Francis Fukuyama)** في نهاية أعقاب الحرب الباردة والمتعلقة بـــ:" نهاية التاريخ". ووفقا لهذه الفكرة فإن البشرية وهي على مشارف الألفية الثالثة لم يعد لديها إلا بديل واحد أمام المجتمعات وهو الديمقراطية الليبرالية ومبادئ الحرية الفردية وسيادة الشعب. ومن وجهة النظر هذه، فإن هناك علاقة أكيدة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية الليبرالية. وهو الأمر الذي يلقي على الدول الديمقراطية عبء العمل سويا من أجل نشر الديمقراطية والسلام العالميين.[1]

ويمثل هذا الرأي الرافد الاقتصادي لليبرالية الدولية الجديدة، والترجمة الاقتصادية لفكرة السلام الديمقراطي. ولهذا تكتمل الصورة كالآتي: "تحقيق السلم والأمن الدوليين ومنع الحروب من ناحية، وتحقيق التنمية والنمو الاقتصادي من ناحية أخرى"، رهنا بوجود نظم حكم ليبرالية ديمقراطية على النمط الغربي، تنتهج النمط الرأسمالي في الاقتصاد وتعتمد على آليات السوق، وتجعل دور الدولة أقل ما يكون بما يمثل عودة إلى أفكار الدولة الحارسة التي ما عليها إلا توفير الإطار الذي يهيأ المناخ المناسب للأنشطة الاقتصادية. هذه باختصار المعادلة التي يضعها أنصار هذا التيار داخل الفكر الليبرالي والتي على كل الدول أن تتبعها.

تعاني هذه المعادلة من بعض التناقضات من ناحية، ومن العديد من نقاط الضعف من ناحية أخرى.

أولا: إن إزالة الحواجز الجمركية وإقرار مبدأ حرية التجارة من شأنهما القضاء على الصناعات التحويلية في هذه الدول عن طريق فتح المجال أمام استيراد السلع المصنعة من الخارج.

اكتشاف فرص أخرى في أجزاء مختلفة من تايلاند. وعلى ذلك فإن دول الإقليم ليست عدوا للحكومة المركزية، ولكن من خلال الشكل الفيدرالي للدولة تدعم هذه الوحدات من الحكومة المركزية.

[1] فوكوياما، فرانسيس، نهاية التاريخ والإنسان الأخير ، مرجع سبق ذكره ، ص: 246 .

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

كما أنّ مثل هذه الاستراتيجية تعطي أولوية
وهو الأمر الذي يتعارض مع مفهوم إشباع الحاج
زيادة حدة الفقر وتفشي البطالة داخل هذه المجتمعات [1].

ثانيا: هزيمة أو فشل النموذج الشيوعي لا يعني انتصار الليبرالية على كل الأيديولوجيات. فلا تزال الديمقراطية الاجتماعية إيديولوجية هامة ولها قبولها في أوروبا وآسيا وغيرها من أجزاء العالم. والدليل على ذلك تطور الأفكار الخاصة بالطريق الثالث والتي تستهدف بلورة القيم الجوهرية للوسط ويسار الوسط، وتجديد الليبرالية من خلال الأخذ ببعض اتجاهات الاشتراكية الديمقراطية.

ثالثا: الشكوك من قبل الدول الأخرى في الجنوب حول حقيقة مشروع نشر القيم الليبرالية، فمن ناحية هناك شبه إيمان- خاصة داخل الرأي العام في هذه الدول- أن هذا الموضوع مجرد غطاء يخفي الرغبة في تعزيز المصالح التجارية للشركات الغربية، ولا ينطوي على فائدة كبيرة أو اهتمام حقيقي بتنمية الشعوب الأخرى، ومن هنا كانت اعتراضات الدول الآسيوية ورفعها شعار القيم الآسيوية في مقابل القيم الليبرالية الديمقراطية الرأسمالية، فالفكر الفردي الذي يغلف مثل هذه الأفكار الغربية يتناقض مع روح الجماعة التي تسيطر على غالبية ثقافات الجنوب.

الأهم من ذلك أن هذا المشروع يضم بعض المبادئ المتعارضة، فمن ناحية ينادي بتعزيز الديمقراطية في هذه الدول، ولكن القوى التي تقف خلفه تنخرط بدرجة كبيرة في تنظيم البنية السياسية والاقتصادية لدول الجنوب.

وهو الأمر الذي يترتب عليه أن تصبح هذه الدول مسؤولة أمام هذه القوى الخارجية أكثر من مسؤولياتها أمام القوى الداخلية. بل أنها في محاولاتها إرضاء مطالب القوى الخارجية، قد تضطر إلى استخدام العنف أما مواطنيها.

ومن ثم فإن العلاقة المباشرة بين الحكومة والأفراد والتي تقع في قلب الفكر الديمقراطي الليبرالي التمثيلي لا تتحقق وفقا لهذا المشروع، وهو ما يثير العديد من التساؤلات حول الأهداف الحقيقية لهذه الأفكار والمبادئ المراد عولمتها.

---

[1] حمدي عبد الرحمن حسن،" العولمة وآثارها السياسية في النظام الإقليمي العربي: رؤية عربية"، في: مجموعة مؤلفين، العولمة وتداعياتها على الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي(24)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة اللعربية، 2003)، ص79.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

6- الصراع بين الدولة التنافسية والدولة الافتر

يرى الاتجاه القائل باستمرار الدولة في القيام بأدوار اقتصادية معينة أنّ هذه الأدوار ستختلف عن تلك التي اعتادت الدول القيام بها في الماضي، وفي هذا الصدد يرى "**فليب سيغني**" (**Philip Cerny**) أنّ الدولة تتغير من الدولة التنموية التي سادت في مرحلة الثمانينات إلى دولة تنافسية(compétition state)، وهذا يعني تحول قطاعات الدولة وهياكلها إلى السوق والمنافسة في الأسواق الدولية. ومن ثم يحدث تغير في الطريقة التي يتم بها إمداد السلع العامة والخاصة نتيجة النظرة إلى الدولة على أنّها غير مناسبة من الناحية الهيكلية لإمداد السلع، كما أنّ ملكيتها لوسائل الإنتاج غير فعالة من الناحية الاقتصادية. كما أنّ هذا من شأنه تحول الدولة إلى نوع من التنظيم التجاري أو على الأقل توليفة من التنظيمين المدني والتجاري داخل السوق. وهذا لا يمثل- وفقا لهذا الرأي- مجرد تغيير في الدرجة فحسب، بل وفي النوع أيضا مما قد يؤدي إلى ظهور الدول المتبقية(residual) والتي من السهل تعرضها لأزمات الشرعية.

ومن ثم فإنّ دعم القدرة التنافسية للدولة من أهم الطرق التي من خلالها تكيف الدولة مع العولمة.

ولكنها من ناحية أخرى تنطوي على قدر من الاختلاف بين الدولة في الجنوب وتلك في العالم الصناعي المتقدم في الشمال. فاتجاه الدورة في الشمال يبدأ من تفوق القدرة التنافسية القومية وانتهى بفرض العولمة، ثم يعود ويصب في دعم الدولة القومية من جديد، أما إتجاه الدورة في الجنوب فيبدأ من العولمة ثم يتحرك إلى التنافسية، الأمر الذي يؤدي إلى التلاعب بالدولة صعودا وهبوطا بما يتناسب مع حاجات التطور المستمر المتمركز في العالم الرأسمالي[1]. ومن ثمّ فإن مطالبة الدولة في الجنوب بالبدء من حيث انتهت الدولة في الشمال ينطوي على قدر كبير من المغالطة، ويتجاهل حقيقة أن الشكل الحالي للدولة في الشمال يعتمد على أسس ودعائم ثابتة.

ومن جانبه يقول: "**ريشارد روسيكانز**" (**Richard Rosecrance**) أن العالم يشهد صعود ما يسميه" الدولة الافتراضية ".

---

[1] سرحان، محمد عبد العزيز، النظام الدولي الجديد والشرعية الدولية، دار النهضة العربية، 1993، ص110.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ويعتمد هذا النوع من الدول في اقتصاده ... ورأس المال والمعلومات.

وتتعلق فكرة الافتراضية بالأهمية المتزايدة لرأس المال وتدفقات الرأسمالية، وخصوصا الاستثمار الأجنبي المباشر، في الاقتصاد العالمي. وعلى ذلك فإن الدولة الافتراضية هي وحدة سياسية قامت بتقليص قدراتها الإنتاجية القائمة داخل أراضيها، اقتناعا منها أنّه من الأفضل الانخراط في السوق العالمي عن اكتساب الأراضي.

ومن ثم تقوم الدول الافتراضية بإعادة تشكيل كل من العلاقات الإنتاجية والدولية من خلال نقل الجزء الأكبر من إنتاجها المحلي إلى الخارج، وتوجيه معظم اقتصادها إلى الخدمات عالية المستوى. وهي بذلك تدشن لعالم يعتمد على سيادة تدفقات الإنتاج والقوة الشرائية وليس على الأرصدة من السلع. كما تقوم الدول الافتراضية أيضا بتحرير العمل من قيود الأعمال الميكانيكية الروتينية، وتوفر عمالة جديدة في مجال الخدمات التقنية والإبداعية، وتبشر بقيام عالم مؤسس على التعليم ورأس المال البشري أكثر مما هو مؤسس على الآلات ورأس المال المادي[1].

وتعتبر الدولة الافتراضية- وفقا لهذا الرأي- تطورا حديث العهد مبنيا على صعود شكل آخر من الدول ألا وهو الدولة التجارية. حيث عمدت دول مثل اليابان وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية إلى توجيه جهودها نحو زيادة حصتها في التجارة العالمية بدلا من السيطرة على الأرض. وفي الستينات والسبعينات من القرن العشرين، عندما كانت السلع أكثر قدرة على الحركة من رأس المال والعمل، كان التصدير هو النشاط الاقتصادي الأكثر شيوعا. لكن مع تزايد قابلية رأس المال للحركة، أدركت الأمم المتقدمة أنّ التصدير لم يعد الوسيلة الوحيدة للنمو الاقتصادي، وأنه من الممكن تحقيق المزيد من الأرباح والمكاسب إذا ما أنتجت السلع في الخارج لبيعها في الأسواق المحلية والخارجية على السواء. ولذلك كان التحول الذي أحدثته الحرب الباردة- من وجهة النظر هذه- على قدر كبير منم الأهمية في تطور هذا الاتجاه. فبالإضافة إلى اتساع نطاق التجارة وشيوعها على مستوى العالم، أصبح من الممكن لبعض الدول أن تنقل قدرا كبيرا من إنتاجها المحلي إلى داخل الحدود الإقليمية لبلدان أخرى. وبالمثل تقوم هذه الدول بدور المضيف لرأس المال والعمالة لدول أخرى،

---

[1]Charle, Christophe, La crise des sociétés impériales, le seuil Paris, 2001. p24.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وتتخصص في الخدمات البحثية والفنية، ولا تعت
فحسب، بل على تصميم الإنتاج والتسويق والتمويل

ويوضح "ر. **روسيكرانس**"(**Rosecrance**) أنّه: يتعين على الدولة كي تخطو إلى عالم الافتراضية أن تيسر من حركة عوامل الإنتاج لديها، وأن تهيئ بيئة مناسبة لاستقبال عوامل الإنتاج مثل رأس المال والعمل والتكنولوجيا والمعلومات. ويجب عليها أيضا أن تطور بيئة تنظيمية تتعامل مع القوانين التجارية بطريقة غير متحيِّزة، ولا تتعمد التمييز ضد الأجانب، وتحرص على الحد من الفساد[2]. ووفقا لهذا النموذج فإن شكل العلاقات بين الدول يصبح كالتالي: دول تقوم بالبحث وتصميم الإنتاج، وأخرى تتولى عملية التنفيذ الصناعي، ودول ثالثة تستهلك وتورد المواد الخام اللازمة للصناعة. وترتبط هذه الدول- وفقا لهذا النموذج- بشبكة من العلاقات الاقتصادية المشابهة للأعصاب التي تربط الرأس في مكان ما بالجسم في مكان آخر، بحيث أنّ كل منها يستفيد من الطرف الآخر ولا يمكنه الاستغناء عنه[3].

وتقترب هذه الرؤية من تقسيم نظرية النظام- العالم للدول إلى دول مركز وهامش وأخرى شبه هامش، وإن كانت لا تتفق معها حول الأثر الناتج من هذه العلاقات. ففي حين رأت نظرية النظام- العالم أنّ الحادث هو نقل الموارد من الهامش إلى المركز وقيام شبه الهامش بدور مهم في تحقيق الاستقرار في النظام، فإنّ النظرة التي قدّمها **روسيكرانس** تفترض أنّ المنفعة متبادلة بين الدول بعضها البعض، وإن كان هذا يثير عدّة تساؤلات:

في ظل ما حدده من انخفاض قيمة الأرض كعنصر من عناصر الإنتاج، كيف تصبح المنفعة العائدة على الدولة التي تمد المواد الخام اللازمة للصناعة على نفس القدر من المنفعة التي تعود على الدولة المخططة وتلك المنفذة ؟

وبشكل عام يمكن القول أن الاتجاهات القائلة باستمرار الدولة تعترف بأنّ السياسات الداخلية الخالصة لم تعد قادرة على حل المشكلات المستحدثة، ومواكبة التحولات الاقتصادية الحادثة على المستوى العالمي. ولكن يلاحظ أنّها لا تعترض من حيث المبدأ على نظام السوق وآلياته الأساسية. ومن ثم فهي تقترب من المنظور الواقعي في هذه النقطة الخاصة

---

[1] ريتشارد روزيكرانس، توسع بلا غزو، دور الدولة الافتراضية في الامتداد للخارج، ترجمة: عدلي برسوم، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2001، ص5 و ص 36.

[2] المرجع السابق، ص95.

[3]Charle, Christophe, La crise des sociétés impériales, op.cit,p88

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

بأن استمرار دور الدولة رهن بدرجة التكيف
التطورات الحادثة. كما يلاحظ أن التكيف الذي
متاحة لها ومراحل من التطور مرت بها في السابق، من هذا التطور من الدولة التجارية إلى الدولة الافتراضية، ومن ثم فإن السؤال هو: ماذا عن الدول التي لم تمر بمثل هذه المراحل المختلفة في تطورها الاقتصادي ؟ هل من المفترض أنها تستطيع الانتقال مرة واحدة من حالة النمو التي لا تزال تصارع فيها إلى حالة الافتراضية أو التنافسية هذه ؟ ومن ثم ما مدى ملائمة هذه الأطروحات للدولة في الجنوب؟ أيضا يلاحظ على هذه الأطروحات أنها تعتبر أنّ الدولة في المجال الاقتصادي، لاعب ضمن اللاعبين الذين يضمهم النظام الاقتصادي العالمي. ومن ثم فإنّ الدولة مستمرة، إلى جانب الفواعل الأخرى من غير الدول، وعلى رأسها السوق، يعملان معا من أجل تحقيق النتائج الاقتصادية المرغوبة، ولكن هذا يفترض ضمنيا، أنّ الدولة قادرة على موازنة السوق وفواعله الأساسية، أو على الأقل الوقوف على قدم المساواة أمام السوق وهذه الفواعل. وهذا إن كان ينطبق على الدول الصناعية المتقدمة، فهو بالتأكيد لا ينطبق على دول الجنوب التي تفتقر إلى الموارد المالية، ومن ثم تضعف قوتها التفاوضية أو الموازنة أمام السوق أو الفواعل الأخرى من غير الدول.

كذلك تولد هذه الأطروحات والأدوار الجديدة للدولة المزيد من الأزمات والتحديات أمام الدولة القومية ذاتها. وهي الأزمات التي أشار إليها أنصار هذا الاتجاه أنفسهم، والتي تتلخص في أزمة في السياسات الديمقراطية مما يؤدي إلى تآكل شرعية الدولة. حيث تحد آليات السوق والقيود عبر القومية من الخدمات التي كانت تقوم بها الدولة من ناحية، ومن ناحية أخرى تظهر الدولة في صورة الأداة التي تفرض من خلالها القرارات التي تتخذها الأسواق العالمية والمصالح الخاصة والنظم الدولية[1]. كما أشار **روسيكرانس** إلى أن صعود الدولة الافتراضية يحمل في طياته أزمة للسياسات الديمقراطية نظرا لأن الدولة ستصبح مجرد لاعب بين العديد من الفواعل في السوق الدولي، ومن ثم عليها أن تتفاوض مباشرة مع عناصر الإنتاج الخارجية لحل المشكلات الاقتصادية الداخلية وجذب رأس المال الخارجي. وستتطلب المحافظة على هذا الاستثمار الأجنبي، أن تبذل الدول جهودا كبيرة للتقليل من

---

[1]Suzanne berger, notre première mondialisation, leçon d'un échec oublie), Traduit : par Richard Robert, Ed : seuil, Septembre 2003.p154

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

معدلات التضخم وتوفير قوة عاملة مرنة ومدرب
والذي يتعارض مع الدور الجديد المقرر للدولة

ومن ثم فإن الأدوار الجديدة للدولة – كما حددتها هذه الاتجاهات– تنطوي على قدر من التناقضات الداخلية، ومن ثم تخلق المزيد من التحديات أمام الدولة بالرغم أنه من المفترض أنها كانت وسيلة للتكيف مع التحولات الراهنة. ومن ثم فإنها في الوقت الذي تفرض فيه تحديات جديدة أمام الدول المتقدمة فإنها تعمق من أزمات موجودة بالفعل داخل الدولة في الجنوب وعلى رأسها مشكلات الديمقراطية والشرعية، إضافة ما تفرضه من تحديات خاصة بالجنوب بصفة أساسية ولا تمس الدولة في الشمال بنفس القدر، أو لا تمسها على الإطلاق، وهي التحديات الخاصة بالإطار الثقافي الحضاري الخاص بهذه الدول.

إن التحولات التي صاحبت عملية العولمة أدت إلى إضعاف الدولة في العديد من الميادين التي كانت حكرا عليها، وانسحابها من تحمل مسؤوليتها في تدبير بعض الجوانب الأساسية من السياسة العامة، كالاقتصاد والتنمية الاجتماعية والتعليم والصحة.

إذا كانت هذه المتغيرات التي طرأت على وظيفة الدولة لا تشكل تهديدا كبيرا لرفاه الشعوب في البلدان المتقدمة، نظرا لمستوى تقدمها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ولقوة مؤسسات المجتمع المدني التي تملك قدرات مادية وبشرية وتنظيمية تأهلها لملء الفراغ الذي قد يتركه انسحاب الدولة، فإن المجتمعات النامية ستكون أكبر ضحايا هذه العولمة، لأن دول العالم الثالث في معظمها هي الأكثر تأثرا بهذه التحولات، وذلك نظرا لاعتبارات عدة منها: ضعف وهشاشة أجهزة الدولة، وعدم رسوخ مؤسساتها في عديد من الحالات، وتفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية مع تناقص وتآكل قدرات الدولة على التصدي لها ناهيك عن تدني القدرات التكنولوجية للعديد من هذه الدول، وضعف إمكانات وأطر التعاون الإقليمي فيما بينها.[1] فباستثناء بعض الدول النامية القليلة التي تمكنت من تكسير أغلال التخلف، وتحقيق مستويات عالية من التنمية في مختلف أبعادها (مثل : النمور الآسيوية)، وتلك التي تسير بخطى ثابتة للحاق بهذا الركب، فإن غالبية هذه الدول النامية تعترضها صعوبات كثيرة حادة تجعلها أكثر عرضة للآثار السلبية للعولمة التي تهددها بالانهيار والتفكك.

---

[1] إمام، عبد الفتاح إمام ، مسيرة الديمقراطية، رؤية فلسفية، عالم الفكر، المجلد الثاني والعشرون، العدد الثاني، لعام 1993. ص67

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

لقد أفرزت التحولات العالمية الجديدة أشكا
على سبيل المثال:[1]

1- الدولة المنهارة : (Collapsed State)

يقدم كل من الصومال وأفغانستان أوضح الصور لهذا النوع من الدول التي تفتقد إلى سلطة مركزية قادرة على ممارسة السيادة حتى في حدودها الدنيا، ويكون هذا الوضع مدعاة للدول الكبرى تحت مسوغات مختلفة، وغالبا ما تكون غير مشروعة، للتدخل في شؤون هذه الدول الداخلية، إذ لا يكون الهدف بالضرورة كما تعلن هذه الدول هو إنقاذ أجهزة هذه الدولة المنهارة وإعادة بنائها والعمل على ضمان الأمن والحيلولة من دون حدوث مجاعات وآفات اجتماعية، بل غالبا ما يكون الهدف الحقيقي غير المعلن هو التدخل لغرض محاصرة دول أخرى، والاستفراد بخيرات وثروات المنطقة المستهدفة، وقد كان "**كلاغلي** **T. Callaghy**" بليغا عندما أطلق على هذه الحالة من الدول اسم "التنين المكسورة"،[2] (Lame leviathan) فهي إذا كانت سيادتها قد تفككت حقا، فإنه يجب الاعتراف بأن المجموعة الدولية هي التي ألغتها تماما. [3]

2- الدولة المجهرية (Micro-state)

هي تلك الدول الصغيرة التي تحولت إلى جنات ضريبية/مالية فجزر (Coümans) (27000 من السكان)، مثلا تعرف أقوى كثافة بنكية في العالم، فهي تضم وحدها 1537 مؤسسة مالية، ووصل حجم المستودعات فيها عام 1993 إلى ما مجموعة 411 مليار دولار، ربع ميزانية جزر « Vierges » تضمنها الشركات التي تمارس نشاطها خارج الجزر رغم احتضانها لمقرراتها والتي تعرف بـــ :"Offshore Campanie".

وتنتشر في هذه الدول المجهرية ظاهرة غسيل الأموال التي تهدد الاقتصاد العالمي وتعتبر جزر الكاريبي المنطقة التي تحتضن أعلى درجة من المراكز المالية لعمليات غسيل

---

[1] سعيد الصديقي، العولمة والنظام الدولي الجديد، (هل تستطيع الدولة الوطنية أن تقاوم تحديات العولمة؟) مجلة مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، ديسمبر 2004 بيروت، لبنان. ص 128

[2] Hassner, Pierre, la thèse du « choc de civilisation » et une vision fausse de l'avenir de l'homme, in (le nouvel état du monde) sous la direction de serge cordellier, édition la découverte, Paris, France, 1999.P 33.

[3] سعيد الصديقي، العولمة والنظام الدولي الجديد،مرجع سبق ذكره. ص ص 128-129.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الأموال في العالم، وتقدر الأمم المتحدة أن من بين ما يقرب من 60 مليار دولار يتم غسله في جزر 3000 مركز لغسيل الأموال التي تمثل أكثر من 10 % من موارد الدخل الحكومي.[1] وتشير التقديرات إلى أن حجم العمليات يبلغ حوالي تريليون دولار سنويا، وقد تزايدت أهمية هذه العمليات في ظل التقدم التكنولوجي الهائل ولاسيما فيما يتعلق بقطاع الخدمات المالية، بحيث ظهر ما أصبح يعرف « Cyber Loundering » أو عمليات غسيل الأموال من خلال شبكة الانترنيت، وتتميز هذه الدول بسمات خاصة تجعلها قبلة للأموال القذرة وأهم هذه السمات ه[2]:

- تزدهر بالأنشطة غير المشروعة مثل تجارة المخدرات وصناعة الجنس.
- تجذب الاستثمارات الجديدة وخاصة الأموال الساخنة مع عدم ضرورة الاستفسار عن مصادر تلك الأموال.
- تتوافر فيها وسائل الاتصالات المتقدمة التي تساعد في الوصول إلى منطقة المثلث الذهبي (وهي منطقة جبلية تقع بين بروما وتايلاند ولاوس)، وتنتج معظم الأفيون في العالم.
- يزدهر فيها الفساد عن طريق المساعدات التي تتلقاها البنوك من أصحاب النفوذ.
- تقوم بعملية تحرير الاقتصاد من دون توافر بنية تحتية قانونية متينة وحكومة قوية، وعلى سبيل المثال الدول التي تخطو خطواتها الأولى في سوق المال.
- تملك العديد من المصارف التي لا تحقق في إيداعات أصحابها، وبخاصة الإيداعات ذات المبالغ الكبيرة.
- تتمتع بتشريعات مالية متساهلة تساعد غاسلي الأموال على إساءة استخدامها في تنظيف أموالهم غير المشروعة. [3]
- بها نسبة عالية من التملك الأجنبي للشركات التي تشجع عمليات غسيل الأموال، كما أنها تتسم بنظام جنائي ضعيف جدا.

3. دول للبيع (States of sale):

---

[1] راوية عاطف مختار: سبل مكافحة عمليات غسيل الأموال، السياسة الدولية، العدد 146، أكتوبر 2001، ص 171.

[2] المرجع نفسه.

[3] سعيد الصديقي، العولمة والنظام الدولي الجديد،مرجع سبق ذكره. ص 129

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تشكل "دول للبيع" (Etats à vendre) أو للنفايات الصناعية وميادين للتجارب من مختلف (دعارة الأطفال) وملاجئ لتجار المخدرات والمهربين، كل شيء فيها قابل للبيع، هذه الدول غير قادرة باعترافها على مراقبة حركات المضاربات المصرفية ولا تستطيع التحكم في تدفقات رؤوس الأموال، وغالبا ما تكون عاجزة عن ضبط التوازنات الكبرى. إن هذه الدول لا تملك على المسرح الدولي المصداقية الاقتصادية التي تمنحها النظرية الكلاسيكية الجديدة.[1]

4. شبه الدول (cluasi state) :

يقترح " **روبرت جاكسون R. Jacson**"[2] تعبير شبه الدول لتفسير الحالات التي يكون فيها تباعد بين السيادة القانونية وواقع الدولة الحقيقي، كما هو الشأن في العديد من دول إفريقيا، فرغم امتلاك هذه الدول للعناصر القانونية التي تمنحها السيادة الرسمية الشكلية والشخصية القانونية فإن ممارستها للسيادة تكتنفها العديد من العراقيل الواقعية، داخلية أو خارجية، تعيق فرض سلطتها كدولة سيدة.

إن هذه المشكلات المركبة والحادة التي تكاد تعصف بالدول النامية، لا تعني الاستسلام لهذا الأمر وكأنه قدر محتوم، بل على المثقفين والساسة وجميع الفاعلين المدنيين في هذه المجتمعات مقاومة تيارات العولمة الجارفة والعمل لإنقاذ الدولة ومؤسساتها وتأهيلها للقيام بوظائفها الأساسية. لقد كانت "**ليندا وايس (Linda Weiss)** محقة عندما كشفت زيف أسطورة الدولة الضعيفة[3] ذلك أن نهاية أو "خوصصة" [4] الدولة في البلدان النامية يبدو استنتاجا مبالغا فيه، فعلى الرغم من ثقل الضغوط التي تفرضها ظاهرة العولمة وحجم القيود التي تعيق بها قدرات الدول النامية، إلا أنه لا شيء يدل على أن هذه التحولات ستفضي إلى نهاية وشيكة أو حتى بعيدة للدولة، ولا مؤشر على وجود بديل عنها، ومن جهة أخرى، فإن انكماش الدول، عندما يحدث ليس (بالضرورة) نتيجة للعولمة بل للاختيارات السياسية الإرادية حتى عندما يوصي بها الممولون الأجانب، [5] بمعنى أن ما ينقص هذه الدول هو

---

(1)Badie, Bertrand, et Marie-Claude Smouts, le retournement du monde..op-cit. P 16.

(2)Bayart, Jean François, le gouvernement du monde, (une critique politique de la globalisation), Ed : Fayard, 2004.P 121.

(3)Boniface, pascal, vers la 4eme guerre mondiale ?, Armand colin, Paris, 2005.P 86.

(4) La Privatisation des états (conférence) sous la dir de Béatrice Hibou, recherches internationales (Paris : Ed. Karthala ; 1999). P : 29.

(5)Pierre De Senarclens, La Mondialisation - Théories, Enjeux Et Débats .3ème édition. Armand Colin. P 88.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

قرار سياسي جماعي لمقاومة ضغوط المؤسسات سواء كانوا دولا أو خواص، الهادفة إلى والاجتماعية.[1]

إن أهمية السلطات العمومية في تنمية البلدان الفقيرة هو أمر غير قابل للمساومة أو النقاش، خاصة ما يتعلق بوظائفها الأساسية، ويأتي على رأس الأهداف التي يجب أن تسعى الدول النامية لتحقيقها إقامة إطار مؤسساتي ملائم وسليم للرفاه الاقتصادي والاجتماعي وللأمن الداخلي وحمايته، وعليها أن تملك موارد مالية وآليات تسيير ماكرواقتصادية، والتي ستسمح لها بإصلاح عجز الأسواق، يجب عليها أن تتكفل بميادين التعليم والصحة ودعم المقاولات الصناعية وتشجيع الإصلاحات الزراعية، ستحدث كارثة محققة إن انسحبت الدولة من الاضطلاع بمسؤولياتها في أداء جيد لهذه الوظائف.

وقد بينت التجربة القريبة أن تدخل الدولة في تأهيل جانب من تنمية المجتمع يكون له نتائج أفضل وأحسن، ويبين "بيتر إنفانز" Peter Evans انطلاقا من أمثلة الهند وكوريا والبرازيل الدعم الحاسم للدولة في التحولات الصناعية وبخاصة في مجال الإعلاميات: ولكي تقوم الدولة النامية بهذه الوظائف الكثيرة يتعين عليها إدخال إصلاحات كثيرة على مؤسساتها وتكيف أدائها لمتطلبات التنمية الشاملة، فنحن في حاجة إلى "دولة قوية وليس تسلطية، دولة مؤسسات وليس دولة أشخاص، دولة قانون وليس دولة يشكل الفساد جزءا من بنيتها".[2]

7- الدولة العربية والتحديات العالمية بين التكيف والنفور:

بناءَ على ما تقدم سأحاول أن أطرح الموضوع من خلال محاولة الإجابة عن الأسئلة التالية وأعتقد أن ما نريد أن نفعله هو ضرب من التفكير المشترك، إذ سأطرح تلك الأسئلة، ثم أحاول الإجابة عنها:

السؤال الأول: ما هي سمات الوضع الذي نتحدث عنه، وبماذا يتميز؟

---

[1] ETTmayer, wentelin, Etat - nation ou état mondiale ? traduit par sandrine woelffel, Ed : Hirle, 2008 France. P :78

[2] حسنين توفيق ابراهيم،العولمة: الأبعاد والانعكاسات السياسية، رؤية أولية من منظور علم السياسة،عالم الفكر، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون، ص 134.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

السؤال الثاني: ما هي الآفاق والاحتمالات الم
وبالتالي العربي أيضا ؟؟ وهل هناك احتمالات مو
أن نعتقد بأن ثمة إمكانية لتبدل الوضع؟[1].

وحتى نخرج من المحنة، فعلى الأنظمة العربية أن تتحلى بالمسؤولية في الميدان الوطني، ذلك أنه لا يمكن أن نستمر أو أن نستعيد إلى الأدنى من المصداقية إلا إذا أجرينا إصلاحا حقيقيا داخل بلدنا أو إذا لم تكن هناك نظم تحكم بالقانون وتحترمه وتحترم المواطن وحقوقه، أما في إطار الحكم الراهن الذي حكم شبه أبوي وقمعي وتعسفي ولا يعترف إلا بنفسه، ويعامل الشعوب باستهتار، فمن الصعب جدا عندها ان نستعيد الثقة أو حتى أن نفرض أي صورة إيجابية عنا في العالم لذا يجب تغيير أنماط الحكم والإدارة اتخاذ القرارات ي الميدان وأن لا يقتصر ذلك على الصعيد اقتصادي حيث بعضهم يعتقد أن الاقتصاد القوي الذي يطعم الناس سيكون كفيلا بإسكاتهم، وكأنهم لا يسعون إلا لتحصيل الطعام. [2]

وعليه فإن أساليب الحكم واتخاذ القرار والإدارة هي الأساس، وهي التي يمكنها الارتقاء بالشعوب وتحقيق الوحدة الوطنية وتصليب الإرادة وإضافة إلى زيادة الوعي والقوة والتضامن والحفاظ على الأخلاق أما الطريقة التي تتم فيها معاملتنا حاليا فما هي إلا وسيلة مثلى لصناعة العبيد، علما بأنه لا مكان للعبيد في عالم قائم على الحرية والإرادة الحرة النشيطة. [3]

النقطة الأخرى تتمثل بضرورة التحلي بالمسؤولية على المستوى الإقليمي إذ لا يمكن أن يقبل اليوم في عالم مثل العالم العربي الذي يعد استمرار لحضارة كبيرة أن لا تكون دوله الاثنتان والعشرون غير قادرة على التفاهم أو التكتل أو التعاون، وهو موضوع يجعل الآخرين يشكّون في إمكانيتنا للحياة والبقاء مستقبلا، فلا يمكن السير قدما للخروج من المحنة التي نعيشها إلا إذا قام تكتل عربي جدي ليس فقط على الصعيد الاقتصادي والمناطق الحرة، بل يجب أن يبدأ السير نحو كونفودرالية عربية قد لا تضم بالضرورة جميع الدول العربية

---

[1] برهان غليون وآخرون، المتغيرات الدولية والأدوار الإقليمية الجديدة، ط1، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان الأردن، ص 20

[2] المرجع نفسه، ص 35.

[3] غليون، برهان، وآخرون،العرب وتحولات العالم، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، ط1، 2003.، ص 159

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

منذ البداية لكن يمكن بدء الخطى نحو قيام تكتل ح
يكون لأي بلد عربي وزن أو مصداقية.[1]

النقطة الثالثة تتعلق بضرورة التحلي بالمسؤولية على الصعيد العالمي، إذ لا يستطيع العالم العربي البقاء بعيدا عن القيم والمبادئ والقواعد التي تسير المجموعة الدولية اليوم ولذا ينبغي علينا أن ندخل في أطر الأمم المتحدة وفي الصراعات الدولية وأن يكون لنا موقف من القضايا العالمية كقضايا الذرة أو الحرب ضد الإرهاب، والتنمية، يجب أن نكون مشاركين حقيقيين في العالم، وهو أمر لن يتم ونحن في حالة تمزق شديد أو دون تعاون إقليمي أو تفاهم بين البلدان العربية لذلك يرى "برهان **غليون**" أن وزننا الدولي ضعيف لأن إنتاجنا وإبداعنا في بلداننا ذاتها ضعيف جدا.

أ-الحركات الإسلامية ودورها في النظام الدولي الجديد:

أما الحركات الإسلامية فإنها تعتبر من التحديات الأساسية التي تواجه مفهوم سلطة الدولة- الوطن، ذلك أنها تعطي الأولوية للهوية الدينية على الهوية الوطنية، والنصوص الدينية على النصوص القانونية، والسلطة الدينية على السلطة المدنية، وقد اعتبرت الحركات على أنها الإعلان الأعمق عن حقها في وراثة السلطة الدولة- الوطن[2].

إن الحركات الإسلامية وسلطة الدولة المدنية على طرفي نقيض، ذلك أن مشروع الحركات الدينية هو مشروع الثيوقراطية العالمية وليس مشروع دولة وطنية دينية فقط.

وقد يرى البعض أن الحركات الإسلامية- بشكل خاص- هي التحدي الأساسي لسلطة الدولة- الوطن، ذلك أن المفهوم الإسلامي للأمة:هو مجموعة من المؤمنين المنظمين فكريا ودينيا واقتصاديا وينتشرون عبر الحدود الإقليمية، ووضعت هذه الأمة القرآن دستورها الذي لا يعلوه أي دستور آخر، وترى فيه التعاليم الهادية لها تربويا واجتماعيا ونفسيا وسياسيا وتبنى عليه نظم الثواب والعقاب، والحلال والحرام فوق أي قانون، أو نظام وضعي، أو سياسات أخرى تنتهجها الدول. وقد رأى بعض المفكرين الغربيين أن الإسلام لا يمكن ولن يكون محصورا فقط في نظام دولة حسب التعريف الحديث للدولة، إذ لا بد له من أن ينتشر فوق نظم الدول، ويعبر فوق الحدود الإقليمية.

---

[1] المرجع نفسه ص 160

[2] سنو، غسان وآخرون العولمة والدولة،مرجع سبق ذكره ، ص 42.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إن العولمة ساعدت كثيرا على انتشار الحرك
أهدافها ومبادئها.

ومع أن هذه الحالة بدأت بشكل لافت في القرن التاسع عشر إلا أن التطورات الحاصلة على صعيد تكنولوجيا المعلومات، وإجراءات العولمة الحالية، ساهمت في إحياء الحركات الإسلامية، وإعادة انتشارها وسهلت عملية تخطيها للحدود القومية.

إن دخول الرأسمالية العالمية والثقافة الغربية إلى المناطق الإسلامية شكّل ردة فعل إسلامية، وإيجاد شبكة علاقات قوية بين الناشطين منهم.

إن الثورة الإيرانية عام 1979 سميت بأول الأحداث الإعلامية العالمية وذلك لأثرها الإعلامي عالميا على كل المسلمين من خلال العام.

إن مفهوم الأمة قد يتعارض مع مفهوم الدولة- الوطن، ولكن هل أدى انتشار الحركات الإسلامية إلى أي خسارة ؟، لقد أدى هذا المفهوم إلى تهديد أنظمة وسقوط بعضها، ولكن ليس هذا بيت القصيد، فبعد الثورة الإيرانية كان رجال الدين في تضارب مع جهاز الدولة المدني، وهذا أدى إلى إضعاف سلطة الدولة –الوطن، المقصود هنا من ناحية ثانية أن الجهاز هذا لم يلغ وسلطة الدولة لم تمح. بالواقع فإن نظام ما بعد الثورة كان وطنيا للغاية، واستعملت أجهزة الدولة الموجودة ضد أعدائه في الداخل، وحيثما تكون ناجحة، فإن الحركات الإسلامية تنتج دوما دولة إسلامية ناجحة. [1]

ب- فكرة العولمة و مشروع الدولة- الوطن العربي بين الإمكان والتحقيق:

مازالت العولمة تطرح أسئلتها وتحدياتها لحدة تأثيرها على العالم، وبالتحديد على المجتمعات والدول التي ليست في عداد قوامها، والتي تجد نفسها ضعيفة الممانعة لأحكامها القهرية مثل مجتمعات ودول الجنوب، ومنها الوطن العربي فالثابت حتى الآن أن العولمة تكرس انتصار المجتمعات الرأسمالية المتروبولية المتقدمة وفي المنافسة العلمية والتقانية والاقتصادية العالمية، وتفتح أمامها فرصا أوفر لمزيد من إحراز النجاحات على صعيد تعظيم الثروة والتفوق وإحتكارهما، مثلما تكرس دونية المجتمعات التابعة وضعيفة النمو في هيكل توزيع القوة على النطاق العالمي وتعيد إنتاج شروط المزيد من تهميشها، وتقود أحكام هذا الواقع إلى ما يمكن تسميته بكولونيالية جديدة تحطم الكيانات الصغيرة وسيادتها وتفتح أبوابها أمام موجات جديدة من الاستعمار. المباشر ولكن هذه المرة ليس بواسطة الجيوش والسلاح العسكري، وإنما بواسطة الاقتصاد والمال والثقافة والإعلام.

ج- الدولة العربية المعاصرة و معالمها :

---

[1] شفيق المصري: النظام العالمي الجديد، ملامح ومخاطر، قدم له، محمد المجذوب، دار العلم للملايين، لبنان.ص 29.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

والدولة العربية المعاصرة مهددة أكثر من ونقلها إلى كيانات دولية أكبر منها كمنظمة الت الجنسيات، والمؤسسات المالية الدولية، أو كيانات إقليمية أضخم كنظام الشرق الأوسطي الجديد المقترح وترتيبات الشراكة الأوروبية المتوسطية. والخطر الثاني هو صراع الهويات والحروب الأهلية التي تهدد بتفتيت السيادة وتمزيق الوحدة الوطنية لكل قطر عربي. ومواجهة الدولة العربية لهذين الخطرين رهن بتعديل العلاقة الراهنة ما بين الدولة والمجتمع من علاقة ذات طرف واحد، إلى علاقة شراكة حقيقية ينظمها عقد إجتماعي وترتكز على دعامتين أساسيتين لا غنى لأي نظام حديث عنهما.

أولهما: علاقات المواطنة لما تعنيه من حقوق متساوية أمام القانون .

ثانيهما: مشروع وطني يحظى بقبول سياسي عام وبهذين الدعامتين يمكن للدولة. في أي قطر عربي أن تنهض بدورها السياسي في مواجهة أخطار العولمة سواء بتجنب إنهيار الدولة الوطنية الراهنة إلى ما دونها أي تفتيتها على أسس عرقية أو دينية أو قبلية أو التفريط في سيادتها لصالح ما فوقها من منظمات فوق قومية تضطلع بمهمات التكامل الإقليمي بديلا من النظام الإقليمي العربي.

ففيما يتعلق بدور الدولة تجاه تهدئة الصراعات الأثنية والقبلية والدينية التي تهدد وحدتها الوطنية، فإن هذا الدور منوط بتغيير في بنى السلطة فيها وتحديث مؤسساتها السياسية. ويندرج تحت هذا الدور صهر التكوينات الإجتماعية المختلفة ذات المنبت القبلي أو العشائري أو الطائفي في بنية اجتماعية جديدة، تعلو على كافة التعدديات الصغرى وتحقيق الانتماء الجماعي إلا دائرة أرحب هي دائرة الانتماء الوطني والتوزيع العادل جهويا لفرص التنمية ومكاسبها، وتنمية المشاركة السياسية وتطوير علاقات المواطنة، وإرساء أسس الديمقراطية الثقافية والسياسية التي تعترف بحق الإختلاف الثقافي وتسعى لتنمية التعبير الثقافي الخاص بكل جماعة إثنية وتنمية الحقوق الثقافية واللغوية المختلفة وصولا إلى إدماج هذه التعبيرات المختلفة في ثقافة وطنية جامعة .

وأن تتعامل الدولة مع هذه الأقليات القومية غير العربية من منطق الحقوق القومية المشروعة لكل جماعة اثنية من تلك الجماعات أما حل هذه الإشكالية بوسائل القهر والكبت والهيمنة، فهو حل يتعارض مع دعوة دمقرطة ثقافة العولمة كما يتعارض مع متطلبات بناء هوية ثقافية ديمقراطية غير مكرسة لإرث الاستبداد وسلطة الفرد، ورواسب العصور

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الثيوقراطية والأوتوقراطية، وحل من هذا النوع يو
المغلقة، ويعطي تبريرا للسلوك الإسرائيلي المو
العربي وإقامة دويليات طائفية، وإحياء المشروع الوطني لكل قطر عربي هو الخيار المستقبلي الأكثر واقعية، الذي لا بديل منه إلا الحروب الأهلية والصراعات الطائفية والعرقية ومن دونه لا يمكن تصور تحقيق الوحدة القومية بين أقطار أخفقت في تحقيق وحدتها الوطنية.

ولم ينضج مشروعها الوطني نضجا طبيعيا ليصبح لبنة حرة في أي بناء مشترك الجماعة العربية يقبله العرب على أساس التعاقد الحر واحترام الخصوصيات الوطنية القطرية.[1]

وفي ما ينبغي على الدولة القطرية العربية أن تؤديه في وجه محاولات حملها على التنازل عن حقوق لها لصالح كيانات كبرى قد تكون الشركات متعددة الجنسيات أو المنظمات الاقتصادية الدولية أو الدول الكبرى، أو حتى لصالح ترتيبات إقليمية أو فوق إقليمية جديدة كالسوق الشرق الأوسطية والشركة المتوسطية، فإن الدولة القطرية العربية يتحتم عليها أن تنخرط في سياق تجمع إقليمي عربي يستمد قدراتها منفردة ومجمعة على كسب رهانات المنافسة التي أطلقتها العولمة من عقالها ويؤدي إلى تعظيم مصالحها الاقتصادية، وإذا كان لابد من تنازل عن بعض حقوق السيادة الوطنية فليكن لنظام إقليمي قادر على تعظيم المصالح العربية وصيانة الهوية القومية والحضارية، لا لصالح ترتيبات اقتصادية شرق أوسطية تؤول منافعها إلى الذين ضحكت لهم حظوظهم وامتلكوا مفاتيح السيطرة التكنولوجية والاقتصادية والعسكرية.

وقد أعفتنا النظرية الاقتصادية في النمو غير المتكافئ من البحث عن موقعنا في مثل هذه الترتيبات المعولمة، التي لن يكون العرب فيها أكثر من موردين للنفط والعمل اليدوي الرخيص ومستهلكين وسائحين ومسترقين في محلات جيرانهم الأغنياء في الشرق الأوسط الوكلاء الأثيرين لدى الشركات متعددة الجنسيات ومنظمات العولمة. وبينما لا يضمن نظام الشرق الأوسطي المقترح فرصا عادلة للتبادل وفي النمو المتكافئ ويستبدل رابطة قومية حضارية برابطة جغرافية اقتصادية فإن النظام العربي يمتلك كل مقومات تكامل المادية

---

[1] محمد جابر الأنصاري وآخرون، النزاعات الأهلية العربية، العوامل الداخلية والخارجية، تنسيق عدنان السيد حسين، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997. ص87 .

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

والثقافية التي لا تتوفر لغيره من النظم الإقليمية مؤسسية فدرالية عليا فوق قطرية ذات سيادة ف العربي المشترك من تقلبات المزاج السياسي العربي، وتقاوم ضغوط العولمة لإكراه الدولة القطرية على تنازلات في السيادة لصالح العولمة ومنظماتها، كما أنه بحاجة إلى آليات تضمن توزيعا عادلا لصالح ترتيبات عربية مشتركة له جدوى تبرره اقتصاديا وسياسيا .

إن التنازل الطوعي عن حق من حقوق السيادة القطرية لصالح مؤسسات فدرالية فوق قطرية لا ينتقض عن استقلالية القرار الوطني للدولة القطرية العربية، ولا يعتبر مساسا بكرامتها الوطنية وسيادتها الاقتصادية، خلافا للعقود المجحفة والمهدرة لكل سيادة تعقدها الدولة القطرية أو تُكره على عقدها مع شركات دولية معنية أو منظمات ودول كبرى معينة.

أوضحت نهاية الحرب العالمية الباردة في مطلع التسعينات تقادم هذا النظام الدولي الذي تقوم وحدته الأساسية على الدولة –الأمة وتشكل معالم نظام جديد يمكن تسميته بالنظام العالمي Système mondial الذي تقوم وحدته الأساسية على المجال الجيو–سياسي المدول أو المعلوم أو المتكامل.

ويمكن هنا التمييز ما بين النظام الدولي والنظام العالمي الذي شكل الوحدة الجيو–سياسية المتعددة للدول المعولمة، فوحدته الأساسية هو نظام عبر الأمم فوق القومية، وإذا كان النظام الدولي قد تكون واستقر خلال ثلاثة قرون على الأقل فإن النظام العالمي بالمعنى أعلاه هو الآن قيد التكون، وبشكل واضح ما بات نسميه اليوم بـــ "العولمة" أو "الكوكبة" أو "التدويل"، إنه ببساطة العنوان الأساسي لعملية التحول من النظام الدولي إلى النظام العالمي.[1]

[1] محمد جمال باروت، الدولة والنهضة والحداثة،مرجع سبق ذكره. ص 65.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

خلاصة الفصل:

نلاحظ من خلال ما تقدم، أن المنظمات غير الحكومية تلعب دورا فعالا في تكريس قيم الدولة الكونية وتؤثر بشكل كبير في سيادة الدول، فالحرية سوف تكون هشة إذا صبغت في قالب واحد، بدعوى عولمة متماثلة تتكلم بصوت واحد، صوت التجارة في المقام الأول، وقد تكون المبادئ عالمية أما الآليات التي تصب الحياة فيها فإنها تتشكل بقدر كبير من المعالم التي يختص بها كل مجتمع.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الفصل العاشر:

الثورة الافتراضية ومجتمع المعلومات الكوني.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تمهيد:

لا نبالغ أدنى مبالغة إذا قلنا أن الإنسانية تت
صياغة مجتمع عالمي جديد تحت تأثير الثورة الكونية، وهذه الثورة الكونية تأتي- في التعاقب التاريخي للثورات المتعددة التي شهدتها الإنسانية- عقب الثورة الصناعية. وكانت البدايات الأولى تتمثل في نزوع ما أطلق عليه "الثورة العلمية والتكنولوجية" والتي جعلت العلم- لأول مرة في تاريخ البشرية- قوة أساسيّة من قوى الإنتاج، تضاف إلى الأرض، ورأس المال والعمل، وبالتدرج بدأت ملامح المجتمعات الصناعية المتقدمة تتغير، ليس في بنيتها التحتية فقط، ولكن أيضا في أسلوب الحياة، وأنماط التفكير، ونوعية القيم السائدة، وأساليب الممارسة السياسية –ومنذ الستينات ذاع مصطلح جديد، أطلقه بعض علماء الاجتماع الغربيين، من أبرزهم "**دنييل بل**" لوصف المجتمع الجديد، وهو "المجتمع ما بعد الصناعي" غير أنه مع مرور الزمن تبين قصور هذا المصطلح في التعبير عن جوهر التغيير الكيفي الذي حدث، ومن هنا صاغ العلماء الاجتماعيون مصطلحا آخر أوفى بالغرض وأكثر دقة في التعبير وهو مصطلح " مجتمع المعلومات ".[1]

1. طبيعة المجتمع المعلومات الكـــــوني:

إن أبرز ملمح من ملامح المجتمع الجديد يقوم أساسا على إنتاج المعلومات وتداولها من خلال آلية غير مسبوقة، وهي الحاسب الآلي الذي أدت أجياله المتعاقبة إلى إحداث ثورة فكرية كبرى في مجال إنتاج وتوزيع واستهلاك المعارف الإنسانية. فإذا أضفنا إلى ذلك القفزة الكبرى في تكنولوجيا الاتصال، وبخاصة في مجال الأقمار الاصطناعية واستخداماتها الواسعة، وخصوصا في مجال البث التلفزيوني الكوني الذي – بحكم آليته- يتجاوز الحدود الجغرافية، وينفذ إلى مختلف الأقطار التي تنتمي إلى ثقافات مختلفة،[2] مما من شأنه أن يؤثر- خلال الوسائل الإعلامية المتعددة – على القيم والاتجاهات والعادات، لإدراكنا أننا بصدد تشكل عالم جديد غير مسبوق، تصبح فيه العبارة الشهيرة التي مفادها أن العالم أصبح قرية صغيرة، تقصر كثيرا وصف أثر التغيرات التي يتعمق مجراها كل يوم.

في ظل هذه التطورات الكبرى في مجال المعرفة والاتصال، وانتقالنا من مجتمع الصناعة إلى مجتمع المعلومات، أخذ يتشكل ببطء- وإن كان بثبات- ما يمكن أن نطلق عليه

---

[1] أحمد ثابت، الدولة والنظام العالمي، مركز البحوث والدراسات السياسية، مصر 1992. ص123

[2] السيد يسين، من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعرفة، الهيأة المصرية للكتاب، القاهرة، 2008 ، ص ص 55-56.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

" الوعي الكوني"، والذي سيتجاوز في آثاره، كل بكل تفريعاته من وعي اجتماعي ووعي طبقي و ال

سيبرز الوعي الكوني متجاوزا كل أنماط الوعي السابقة، لكي يعبر عن بزوغ قيم إنسانية عامة، تشتد في الوقت الراهن المعركة حول صياغتها، واتجاهاتها، ولابد في مستقبل منظور، أن ينعقد الإجماع العالمي عليها.

وفي ضوء ذلك كله، نستطيع أن نفهم سر المعركة التي تدور في الوقت الراهن حول "النظام العالمي الجديد"، الذي تريده الولايات المتحدة الأمريكية بعد انهيار النظام العالمي الثنائي القطبية التي تهيمن عليه مستندة إلى قوتها العسكرية والتكنولوجية، بالرغم من التآكل التدريجي لقوتها الاقتصادية العالمية، كما تنبأ بذلك " **بول كنيدي**" في كتابه الشهير "**صعود وسقوط القوى العظمى**"[1] والذي أثار جدلا أمريكيا جادا بين أنصاره وخصومه.

وهكذا يمكن القول أننا بصدد رصد التغيرات العميقة التي ألمحنا إليها، لابد أن نتفق قيلا أمام ظاهرة بزوغ ما يمكن أن نطلق عليه."**مجتمع المعلومات الكوني**".[2]

مجتمع المعلومات يأتي بعد مراحل مرّ بها التاريخ الإنسانيّ، وتميزت كل مرحلة بنوع من أنواع التكنولوجيا يتفق معها. شهدت الإنسانية من قبل تكنولوجيا الصيد، ثم تكنولوجيا الزراعة، وبعدها تكنولوجيا الصناعة ثم وصلنا أخيرا إلى تكنولوجيا المعلومات[3] .

ويمكن القول أن سمات مجتمع المعلومات تستمد أساسا من تكنولوجيا المعلومات ذاتها، والتي يمكن إجمالها في ثلاث:

أولـــها: أن المعلومات غير قابلة للاستهلاك أو التحول أو التفتت؛ لأنها تراكمية بحسب التعريف، وأكثر الوسائل فعالية لتجميعها وتوزيعها، تقوم على أساس المشاركة في عملية التجميع، والاستخدام العام والمشترك لها بواسطة المواطنين.

ثانيـــها: أن قيمة المعلومات هي استبعاد عدم التأكد، وتنمية القدرة الإنسانية على اختيار أكثر القرارات فعالية.

ثالـــثها: أن سر الواقع الاجتماعي العميق لتكنولوجيا المعلومات، أنها تقوم على أساس التركيز على العمل الذهني (أو ما يطلق عليه أتمة الذكاء)، وتعميق العمل الذهني (من خلال

---

[1]Arendt Hannah, Conditions de l'homme moderne, trad. G.Fradier, presses Pocket, Agora, 1998.p36.

[2] السيد يسين، من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعرفة، مرجع سبق ذكره، ص 57.

[3]Chevallier, Jacques, L'état post-moderne, Ed : E.J.A, 2eme édition, 2004, Paris, France. Pp 55-58 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إبداع المعرفة، وحل المشكلات، وتنمية الفرص ا
النسق، وتعنى بتطوير النسق الاجتماعي. [1]

غير أنه لا ينبغي أن يقر في الأذهان، أن تشكيل مجتمع المعلومات الكوني عملية هينة، ذلك أنه تقف دونه تحديات عظمى، ينبغي مواجهتها، وأول هذه التحديات، المعركة الدائرة الآن حول "ديمقراطية المعلومات"، والتي هي الشرط الموضوعي الذي لابد من توفره، وذلك لتفادي الشمولية والسلطوية.[2]

لكن كيف يمكن أن نفهم عملية تغيير العالم ؟

العالم يتغير أمام أبصارنا بعمق، والنظام العالمي يتحول تحولات كيفية غير مسبوقة، كيف نفهم الآثار التي ستنتج عن نشوء مجتمع المعلومات الكوني، وكيف نحلل الصراع المحتدم في الوقت الراهن حول النظام العالمي الجديد؟[3].

هذا السؤال جوهري، وهو لا يطرح مجددا قضايا منهجية مجردة يشتغل بها العلماء الاجتماعيون، بقدرما يثير موضوعا قد يجعلنا كمواطنين وبشر، معنيين بالعالم المعاصر، حيث تنهمر علينا الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كل ساعة، عبر الشاشات التلفزيونية، بكثافة عالية، وبطريقة عشوائية لا يجمعها نسق في كثير من الأحيان.

هل تصلح المناهج الاقتصادية والسياسية بمفردها لأن تقدم لنا إطارا يسمح لنا بالفهم؟ في تقديرنا أن هذه المناهج- التي عجزت عجزا تاما بأن تتنبأ بما حدث- تقصر أن تكون مرشدنا في فهم ما يحدث. ومن هنا تستدعي قناعتنا المؤكدة إلى أننا بحاجة إلى تبني منهجية التحليل السياسي والثقافي لكي تساعدنا على فهم وتفسير التغيرات العالمية الكبرى والتي كان ربما رمزها عام 1989 م حين سقطت الأنظمة الشمولية سقوطا مدويا، وانفتح بالتالي باب جديد من أبواب التاريخ الإنساني.

1-1- الثورة الافتراضية والتغير الثقافـــي:

يمكن القول بأن التحليلات المعاصرة للشؤون الإنسانية مؤسسة على هدى التجربة التاريخية الخاصة ببعض البلدان، كما كان الحال حين سيطرت نزعة المركزية الأوروبية

---

[1] السيد يسين، من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعرفة، مرجع سبق ذكره، ص 57.

[2] المرجع نفسه، ص 59.

[3] السيد يس، تغيير العالم: جدلية الصعود والسقوط والوسطية، المقدمة التحليلية للتقرير الاستراتيجي للعربي 1989م. ص 167.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

على اتجاهات ونظريات العلم الاجتماعي الغربي:
في الحكم على تقدم المجتمعات ورقي الثقافات أو
كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الراهن[1].

وهذا الوضع في حدِّ ذاته يضع تحديا أمام هؤلاء الباحثين الذين يحسون بالحاجة إلى منظور أكثر شمولية وقدرة على أن يسع الحياة السياسية المعاصرة.

وهذا التحدي يمكن مواجهته بالاعتماد على مفهوم " الثقافة " وما يستدعيه من مفاهيم تنتمي لنفس الفضاء مثل مفاهيم "**التمركـــز حول السلالة**"، " **القومية** "، أو على مفهوم "**الإيديولوجية** "، والذي يثير العلاقة المركبة بين خطابات محددة وأشكال معينة من القوة العسكرية والسياسية والاقتصادية والإعلامية[2].

ويمكن القول بأن منهجية التحليل الثقافي لم تتبلور إلا في العقود الأخيرة، نتيجة إسهامات مجموعة من كبار المنظرين في العالم الغربي، أبرزهم **(ميشال فوكو)** الفرنسي، و**(هابرماس)** الألماني، و**(بيتر برجر)** الأمريكي، و**(ماري دوجلاس)** الإنجليزية الأصل، ويمكن أن يضاف إليهم أيضا "**دريدا**" الفرنسي.

غير أن أهمية التحليل الثقافي لم تبرز فقط نتيجة هذه الإبداعات النظرية والمنهجية، ولكنها ظهرت لأن عديدا من المشكلات التي تجابه العالم الآن عجزت المناهج السياسية والاقتصادية السائدة عن سبر غورها، وتفسير تجلياتها المتنوعة. [3]

2-1 الثورة السياسية والقيمية والمعرفـــية والإنسان الجديد:

أ- الثورة السياسية:

ليس هناك من شك أنه يمكن تلخيص الثورة السياسية التي تجتاح العالم في مجال النظم السياسية في عبارة واحدة مبناها أنها انتقال حاسم من الشمولية والسلطوية إلى الديمقراطية[4]، والديمقراطية الحديثة التي تبلورت في القرن الثامن عشر، وطبقت جزئيا

---

(1) Stéphane chauvier, du droit d'être étranger, op-cit. p17.

(2) Lagard, Alain, L'état (le pouvoir, la violence, la société), Ed . Ellipse, 1995, Paris. p167

(3) يوسف سلامة، تقدما بعد الحداثة الحضارات بين الحوار والصراع في عصر ما بعد الحداثة، مجلة الأدب السورية ، العدد3/4. أذار، نيسان.ص 62.

(4) Stanley Hoffmann, le dilemme Américain, suprématie on ordre mondial, Ed- Economica, Paris 1982.p117

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وفي عدد صغير من الأقطار، ظهر وكأنه قد تم النازية والفاشية، وفي مذاهب سياسية وممار والممارسات الديمقراطية، كما أنّ الشيوعية التي قامت على أسسها نظم الشمولية أدت أيضا إلى الإضعاف الشديد للتيار الديمقراطي في العالم.

ومن هنا تثار تساؤلات متعددة: كيف ولماذا حدث التغيير؟ وهل سيقدر له الدوام، وهل سيتاح له أن يعمق تيار الديمقراطية في العالم؟ وهل هو يستند إلى مفاهيم واضحة؟ وهل ستطبق الديمقراطية بجدية ونزاهة، أم أنها ترتكز على أفكار غامضة، غير متماسكة وزائفة، ليس من شأنها أن تكون سوى خدعة جديدة من شأنها أن توقع الإنسانية في حبائل عبودية من نوع جديد ؟.

الشق الأول من الثورة السياسية الراهنة هو التحول من الشمولية إلى الديمقراطية، غير أنّ **الشق الثاني** لا يقل عنه أهمية، وهو الانتقال من صراع الفناء إلى إرادة البقاء في كنف العلاقات الدولية.

ب- الثورة القيمية:

هناك اتفاق بين الباحثين على أنه حدثت في بنية المجتمعات الصناعية المتقدمة " **ثورة هادئة** "في القيم. وهذه الثورة لها شقان: **الأول** يتعلق بالانتقال من القيم المادية إلى القيم ما بعد المادية، و**الثاني** يتعلق بالتحول الجوهري في العلاقة بين النخب السياسية والجماهير، من صياغة النخب لاتجاهات الجماهير وتعبئتها سياسيا لتحقيق الأهداف السياسية التي ترسم لها، إلى تحدي الجماهير للنخب السياسية من خلال المطالبة بالمزيد من المشاركة السياسية والتدخل في عملية صنع القرار. [1]

يقرر بعض الباحثين أن هذا التغير في الاتجاهات والقيم في المجتمعات الغربية يرد أساسا إلى آثار الثورة العلمية والتكنولوجية، التي مكنت الدول الصناعية المتقدمة من إشباع الحاجات الأساسية للجماهير، ممّا سمح لها أن تولي بصرها تجاه الجوانب المعنوية في الحياة. أصبح البحث عن المعنى هاجسا أساسيا لجماهير عريضة في هذه المجتمعات، وما دمنا انتقلنا من الإشباع المادي إلى مجال الإشباع الروحي، فلا بد أن يؤدي ذلك إلى حركة إحياء دينية، برزت معالمها في كثير من هذه المجتمعات المتقدمة، وهذه الحركة يفسّرها

---

[1] طيب تزيني نقد (صراع الحضارات) ما بعد الحداثة (صراع الحضارات والثقافة) الجديد في الأيديولوجية العولمة المراوغة، مجلة الآداب السورية، العدد 4/3، دمشق، أذار، نيسان، 2000.، ص ص 71، 72

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

بعض علماء الاجتماع بأنّها ترد إلى أنّ الحداثة و
نهاية الشوط التاريخي، ولم تحقق السعادة للبش
مجتمعات الاستهلاك وتحت تأثير ثقافة تحض الفرد أساسا على الاستهلاك الدائم، حتى أصبح ذلك غاية في حد ذاته وقد أدى ذلك إلى شيوع الاغتراب في المجتمعات، مما أدى في النهاية إلى "**عودة المقدس**" إلى الحياة مرة أخرى.

ج- الثورة المعرفـــــية:

إن أهم معالم المرحلة الراهنة من معالم المعرفة الإنسانية هو سقوط النظرية الكبرى وعجزها عن قراءة العالم، ونقصد بها تلك الأنساق الفكرية المغلقة التي تتسم بالجمود، والتي تزعم قدرتها على التغيير الكلي للمجتمع، ومن أمثلتها البارزة الإيديولوجيات، وربما كانت الماركسية هي الحالة النموذجية الواضحة.

ومن ناحية أخرى سقطت فكرة الحتمية سواء في العلوم الطبيعية ، كما عبرت عن ذلك فلسفة العلوم المعاصرة، أو في التاريخ الإنساني كما أثبتت الأحداث، حتمية في التطور التاريخي من مرحلة إلى مرحلة أخرى، وذلك على العكس كما تدعو إلى ذلك حركة ما بعد الحداثة التي تقرأن التاريخ الإنساني مفتوح على احتمالات متعددة، ومن هنا يمكن رفض فكرة " التقدم" الكلاسيكية التي كانت تتصور تاريخ الإنسانية وفق نموذج خطي صاعد من الأدنى إلى الأعلى إذ على العكس، ترى حركة ما بعد الحداثة أنه ليس هناك دليل على ذلك، فالتاريخ الإنساني يتقدم ولكنه قد يتراجع، ونضرب لذلك مثلا على عجز فكرة التقدم، بالحرب العالمية الأولى التي كانت بربرية بكل ما تستوعبه الكلمة من معنى، ثم ظهور النازية الفاشية، واشتعال الحرب العالمية الثانية بكل ما انطوت عليه من فظائع وجرائم وخسائر مادية وبشرية.

هناك إحساس عام يسود بين الباحثين في الوقت الراهن على أنّ العالم يسوده التعقيد وعدم التأكد.وليس هناك اليوم مفكر يدعي أنه يمتلك الحقيقة المطلقة. فقد ضاع زمن اليقين، ودخلنا في عالم الشك العميق، ليس فقط في النظريات الجاهزة، بل حتى في البديهيات والمسلمات، ومن هنا لابد أن نلتفت إلى حركة التفكيك التي تأخذ طريقها بعمق الآن في صميم النظرية الغربية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، والتي تهدف إلى حركة كبرى للتجديد النظري في النماذج الأساسية، وفي المناهج وأدوات البحث، تمهيدا لصياغة نظريات جديدة، أكثر قدرة على قراءة نص العالم المعقد.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

2- عهد التقانة وتفكك الدولة الشمولية عند مارت

" يشكل العلم الحديث والدولة الشمولية، باعتبارهما نتيجتان مهمتان (ملحتان) للانتشار الأساسي للتقانه، وفي نفس الوقت تتمته"، يمكن للطليعة أن تثير الدهشة: لماذا نقرِّب بين العلم الحديث والدولة الشمولية ؟ لماذا نجعل منهما " نتيجتين" لسيطرة التقانة (في حين أننا اعتدنا بالأحرى، فيما يتعلق بالعلم أن نجعل، بالعكس، من المعالجة التقنية للواقع نتيجة للعلم الحديث)؟ إن تفسير الصيغة يتحول إلى بداهة من خلال توضيح ما يعنيه هيدجر بتعبير التقانة.

توجد لدى الإنسان في قلب العصر الجديد، الرغبة بأن يضع في متناوله كل ما هو موجود، وأن يمتلك أكبر قوة ممكنة من خلال التحكم بكل الطاقات الطبيعية، بما فيها الطاقات التدميرية: بهذه الإرادة " يجعل كل ما هو كائن وكل ما يمكن أن يكون قابل للأداء بالكامل".[1]

وهذا الاختزال لكل الواقع إلى" مخزون" متوفر من أجل " الاستهلاك".[2] يحددان العلاقة التقنية للإنسان بالعالم." هذا الوضع الذي لا يقاوم والشامل ليد التقانة على العالم وعلى الإنسان"[3] وهو "وضع يد" يجعل من الإنسان الحديث" موظفا لدى التقانة "[4]

إن كل تظاهرة مميزة للحداثة يجب إذن أن يكون بالإمكان تحليلها انطلاقا من" تفسير لعصرنا"،[5] سواء تعلق الأمر" بعلم اليوم" أم بقدوم" رؤساء" إن ظهور رؤساء يتطلعون " للسيطرة الشاملة[6] سيفسِّر بالفعل كتتمية محتّمة للتفتيش: من أجل ضمان سيطرة الإنسان بدون منازع على الكائن"، يجب إعداد وتجهيز رجال مخصصين لعمل القيادة "رجال" لديهم سلطة القرار، ويشرفون على كل القطاعات التي ينبغي أن يضمن فيها الاستهلاك المتعب للواقع" هذه الضمانة تتطلب أن يمتلك هؤلاء" الرؤساء رؤية عن كل الكائنات، وقطاعات الاستهلاك".

---

(1) Martin Heidegger, principe de raison, Gallimard, Paris ; P 100.
(2) Martin Heidegger, essais et conférence, , Gallimard, , Paris ; P 106.
(3) Martin Heidegger, principe de raison op-cit, P 183.
(4) Ibid ; P 240.
(5) Martin Heidegger, question I, Gallimard, Paris , P 287.
(6) Martin Heidegger, essais et conférence, op-cit, P 108.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إن النزعة " التوجيهية" و"الشمولية تشكلان إ
كما لو أنهما شرطان لإمكانية حساب فعال للاستهـ
السياسي للسيطرة الشاملة، كذلك يعتقد هيدجر بأن من واجبه السخرية من " السخط المعنوي لأولئك الذين يعلمون أيضا ما هو موجود"، إن السخط باسم القيم ضد قيام النظم الشمولية، وهو نتيجة لعدم رؤية ما هو " الأساس" الحقيقي لمثل تلك" الظاهرة"، أما التأمل الحقيقي في الظاهرة انطلاقا من جوهر التقانة فيجب بالعكس، ومن خلال الكشف عما لدى هذه الظاهرة من شيء " حتمي" إن يحرر سواء من السخط أم من الحماس.

يجب العودة لاحقا، ومن خلال محاولة تطويق مدى مثل هذا التفسير للشمولية إلى معنى هذا "التحرير"(وصعوباته)، أما الآن، فإن من المناسب أن نوضح بدقة أن "هيدجر" يسعى جاهدا لأن يفسر وفق نفس هذا الوجه الآخر" السياسي" لعصرنا الذي يتجلى في إقامة حالة حرب دائمة وشاملة، وهي: "الحروب العالمية ومظهرها الشمولي".

"إن الحروب العالمية تمثل الشكل التمهيدي الذي يأخذه بإلغاء الفرق بين الحرب والسلام":

إن الحروب العالمية، "كحروب معدات" لم تكن بالفعل إلا أول ظهور لشكل جديد للحرب، الشكل الذي " أصبحت فيه الحرب نوعا جديدا من أنواع الاستهلاك الكائن"، نوع" يستمر في زمن السلم". إن الحرب الحديثة، ضمانة إنتاج واستهلاك لا محدود، تُبعد كل إمكانية لإشباع السوق، وتطلق آلية العمل، وتشارك أخيرا في هدف الإمبريالية العالمية، الملازم للعصر التكنولوجي: إن الإنسان المنظم تقنيا يبحث عن تحكم بالكائن في كليته، وبسعيه لأن يأخذ على عاتقه" السيطرة على الأرض"، يدخل بشكل محتم في صراع متواصل من أجل هذه المملكة.[1] بهذا المعنى لم يعد السلام متميزا عن الحرب المفهومة بطريقة تقليدية، أي كحرب معلنة، كما أن" إعلان الحرب" يصبح حركة بالية في زمن لم يعد فيه من الممكن إلا نادرا الحديث عن السلام (لأن الإمبريالية العلمية هي هدف التقانة أيضا).

لهذا ينبغي، برأي **هيدجر**، التفكير بالدولة الشمولية، وبالمظهر الشمولي للحروب الحديثة، انطلاقا من سيطرة التقانة، وذلك لإلقاء نظرة متغلغلة حقيقية " في ما هو موجود". لكن سيطرة التقانة لا تمتلك بحد ذاتها أن تكوِّن الحد الخير لهذا الصعود نحو" الأساس":لهذا ينبغي أيضا التساؤل بالفعل" عما يختبئ في العصر التقني، وهو " إنجاز الميتافيزياء".

---

[1] Martin Heidegger, Chemins qui ne mènent nulle part , Gallimard, Paris ; P 99 et 206.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ولقد أدخلتنا تقنيات المعلوماتية والاتصالات، إ
عصر جديد تكمن خصائصه الرئيسية في النق
الروابط والشبكات الالكترونية ،وفي هذا السياق تشكل الانترنت قلب التغيير الكبير الجاري وتقاطعه وخلاصته، على حد سواء وقد باتت طرق الاتصال السريعة تشكل في العصر الحالي ما كانت تمثله سكك الحديد في العصر الصناعي عوامل نشطة في دفع المبادلات وتكثيفها. [1]

3- المؤشرات المتغيرة للمجتمع الكوني وفكرة الثوابت:

المؤشر الأول: انهيار الإيديولوجية:الشركة الكونية والعلاقات الثلاثية الأطراف: بعد نهاية الاستقطاب الإيديولوجي الحاد بين الرأسمالية والشيوعية يمكن القول بأن الأعوام الماضية شهدت انهيارا سريعا في التركيز على **الإيديولوجية** في المجتمع الكوني. وبالرغم من أنّ أنماطا متعددة من الليبرالية والعقائد الدينية ستستمر في القيام بأدوار أيديولوجية، فإنها لن تكون من العوامل التصادمية الرئيسية في المجتمع العالمي.

المؤشر الثاني: بزوغ سوق كونية اقتصادية.

المؤشر الثالث: زيادة تعقيد البعد العسكري.

المؤشر الرابع: يتعلق بالديمقراطية من ناحية تزايد أشكالها والاختلافات بينها وضعف قواعدها، وخصوصا في العالم الثالث.

المؤشر الخامس: التعددية الثقافية، والتي قد تأخذ أشكالا عدّة من المقاومة ضد موجات الكونية الثقافية التي تنزع إلى توحيد أساليب الحياة في العالم.

المؤشر السادس: يتعلق بصعود قيم حقوق الإنسان والديمقراطية والبيئة وفي هذا المجال إذا كانت هذه القيم تبدو أساسية في المجتمعات الشمالية المتقدمة، فإنها قد لا تكون لها أولوية في بلاد العالم الثالث، أو في البلاد الاشتراكية السابقة، التي تجابه مشكلات حادة، أهمها مسألة" **تكامل الدولة**" والتي قد تجعل هذه القيم المنشودة لا يكون لها الأسبقية.

المؤشر السابع: السيادة البازغة للطبقة الوسطى في المجتمع الكوني: ويتعلق هذا المؤشر بالتوقع المستقبلي لنمو حجم ودور الطبقة الوسطى في البلاد النامية، ليسير على نفس خط

---

[1] إينيا سيو رامونيه. (حروب القرن الواحد والعشرين، مخاوف ومخاطر جديدة) تر: أبوزيد أنطوان، در التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 2007، ص 122.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

التطور الذي شهدته الطبقة الوسطى في البلاد الص
بعض أعضاء هذه الطبقة في البلاد النامية قد يكو
بعض عناصرها الأخرى التي تتبنى رؤى عالمية سيكون لها دورا بارزا في إدامة الصلة بين المجتمعات القومية والمجتمع الكوني الجديد.

المؤشر الثامن: يتعلق بتوقع حركات كبرى للسكان في العالم.وهذه الحركات ستتمخض نتيجة ظروف متعددة.

وقد يترتب عن ذلك تصاعد موجات العنف القبلية والإثنية. وإذا وضعنا هذه الروافد الثلاثة بحركات السكان متجاورة، فمعنى ذلك أننا سنشهد في العقود القادمة أكبر حركات للسكان منذ إنشاء الدول الحديثة.

المؤشر التاسع: هو كونية العلم في مقابل قومية التكنولوجيا: سيصبح العلم والتكنولوجيا وليس الأيديولوجية هما المحركين الأساسيين للمجتمع الكوني. ونتيجة لثورة الاتصالات أصبحت كونية العلم حقيقة واقعة بحكم سهولة الاتصال بين العلماء في مختلف أنحاء العالم، غير أنه في مجال التكنولوجيا قد تميل بعض الدول إلى سياسات قومية للتكنولوجيا وقد يؤدي ذلك في بعض جوانبه- إلى الصراع مع كونية العلم.

المؤشر العاشر والأخير، يتعلق بالزيادة الدرامية في الأنشطة الدولية غير المشروعة، وأبرزها السوق السوداء في السلاح، والتجارة غير المشروعة في الأسلحة الذرية التكتيكية، وتجارة المخدرات، وبالإضافة إلى ذلك احتمال زيادة معدلات الإرهاب. [1]

4- المتغيرات و أثرها في بناء المجتمع الكونـــــي:

ستتعدد الفواعل في المجتمع الكوني، فهي لن تقتصر على الدولة التي ستلحقها بوظائفها تغيرات جوهرية فقط، ولكن يضاف إليها المنظمات الإقليمية والشركات المتعددة الجنسيات والشركات الكونية والنخبة العابرة للقوميات والجماعات الإثنية والأديان ووسائل الإعلام الكونية.

ولو افترضنا- نظرا لضيق المجال- على الدولة لقلنا إنّها ستظل فاعلا رئيسيّا في العقود القادمة بالرغم من بروز دور الشركات دولية النشاط وغيرها من المنظمات الدولية،

---

[1] رسلان، أحمد فؤاد، نظرية الصراع الدولي، دراسة في تطور الأسرة الدولية المعاصرة، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، 1987.، ص 124.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

والإقليمية. غير أنّ وظائف الدولة سيطرأ عليها ...
دور الدولة في بعض الميادين، وبعضها الآخر س...
في إطار تطور تدريجي ومستمر يجعل الدول المعاصرة تتبنى صيغة الديمقراطية البرلمانية، وهناك اتفاق على أنّه بعضِّ النظر على الفروق بين الدول، فإنّ وظائف الدولة ستقوى في عدد من الميادين **أهـــــمها:**

- قيادة التطور في مجال التكنولوجيا رفيعة المستوى.
- حماية الصناعات القائمة المعرّضة للانهيار.
- السيطرة على حركة الهجرة والمهاجرين.
- القيام بوظائف الرفاهية العامة في البلاد النامية.

ومن ناحية أخرى ستضعف وظائف الدولة نتيجة العديد من العوامل أهمها:

- النزوع الواسع لاقتصاديات السوق والانتقال من دولة الرفاهية إلى مجتمع الرفاهية.
- لا مركزية وظائف الحكومة.
- تفويض السلطة لمؤسسات الدولة الإقليمية.
- زيادة المكونات الدولية في إدارة الدول.
- ارتفاع نسبة التمويل الخارجي وتأثيره على الميزانيات القديمة.
- الحركة العالمية للناس والمعلومات.

ويمكن القول أنّ فصلا هاما من فصول الرؤية المستقبلية لدور الدولة في التنمية يتعلق يتغير مكونات قوة الدول. ذلك أنّ المعادلات التقليدية لقوة الدولة سيطرأ عليها تغيرات جوهرية في الفترة القادمة. وإذا كان المكوِّن العسكري ستظل له أهمية في المستقبل، فإن مكوِّن السلاح الذي سيكون أقل أهمية. وهناك اتفاق عام على أنّ الاقتصاد سيكون المكوِّن الأساسي للقوّة في العقود القادمة. وستصبح العوامل التالية هي العناصر الأساسية للقوة الاقتصادية:

- العلم والتكنولوجيا.
- السياسة الاقتصادية.
- القدرات الإدارية.
- التنظيم الاجتماعي.

---

[1] دلسول، شانتال، ميلون، الأفكار السياسية في القرن العشرين، مرجع سبق ذكره، ص 11.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

-التعليم.

وذلك في الوقت الذي سنخفض فيه قيمة الاقتصادية.

وينبغي أن نؤكد أنّ الثقافة ستصبح من بين أهم مصادر القوّة في عصر المعلومات، وستصبح الثقافة المتطورة القادرة على التعامل بحسابية فائقة مع متغيرات العصر من بين مصادر القوة للنفوذ القومي، ولسنا في حاجة إلى الإشارة إلى التطورات المشهودة الراهنة والمتعلقة بالانتقال من عهد الجغرافيا السياسية التي كانت تقليديّة تنحو إلى أن تعتبر دول الجوار أعداء محتملين إلى عصر الجغرافيا الاقتصادية التي تقوم أساسا على التعاون والتحالف بين الدول والتي تأخذ الآن شكل تتابع التكتلات الإقليمية. وهكذا يمكن القول، إن الكلام الفصل في دور الدولة يتلخص في الانتقال من النموذج التقليدي الذي كان سائدا في عصر الاستقطاب الإيديولوجي بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية والذي كان يتشبث من ناحية بالتدخل الشامل للدولة في كل مجالات الاقتصاد تخطيطا وترك العملية الاقتصادية لقوى السوق.

الصورة المستقبلية لدور الدولة ستكون أكثر تعقيدا من هذه النماذج التقليدية حيث سيختلط التخطيط سوار (مورس) بصورة صريحة أو ضيقة مع ممارسة الحرية الاقتصادية؛ لأننا سنعيش في القرن الحادي والعشرين عصر التفاعل الوثيق بين السياسي والاقتصادي والثقافي.

إذن ، وعلى ضوء ذلك، ماهي بنية النظم التي ستتشكل؟ .

أولا : ستتشكل هذه البنية في ضوء العلاقة الديناميكية بين الشراكة الكونية والعلاقات الثلاثية، حيث ستصبح الواقعية هي المفهوم الرئيسي السائد في الحقبة القادمة، وستتحول العلاقة بين الشمال والجنوب إلى شراكة كونية، كما أنه ستسود علاقات التعايش والمنافسة والتعاون بين الأطراف الثلاثة :**الو.م.أ، أوروبا، واليابان**، والعلاقات الديناميكية بين الشراكة الكونية والعلاقات الثلاثية ستقوى من نزعة التكتلات الإقليمية في العقود القادمة.

ثانيا : ظهور نظم تتمحور حول موضوعات خاصة: ستنشأ نظم فرعية تركز على موضوع معين، مثل نظام التمويل الخاص بالسوق الاقتصادية الكونية، بغضِّ النظر عن العوامل الأخرى مثل: البعد العسكري، أو العلم والتكنولوجيا، أو الاعتبارات البيئية. كما أنّ البعد العسكري سيشكِّل أيضا نظامه الخاص.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وتشتت هذه النظم وعدم التأليف بينها في منـ
عملية بالغة الصعوبة. [1]

ثالثا : النظم الكونية والنظم الإقليمية: لابد من إيجاد صيغ للتنسيق بين النظم الإقليمية والتي ستنشأ أساسا حول محور إجراءات بناء الثقة، أو التكامل الاقتصادي بين النظم الكونية– وربما تدور أشدّ المعارك ضراوة حول التجارة.

رابعا: الواحدية القطبية في مواجهة التعددية القطبية، النظم الكونية التي تدور حول موضوع محدد ستنقسم إلى اتجاهين: بعضها سيوجه إلى بنى أحادية القطبية، والأخرى ستدور حول نظم متعددة القطبية.

والنظم الواحدية القطبية ستتعلق بالجوانب العسكرية والمالية.الجوانب العسكرية سيبرز فيها دور الو.م.أ باعتبارها القطب الواحد الذي يمتلك قدرة عسكرية فائقة، في حين أنّ الجوانب المالية من المحتمل أن تكون اليابان في العقود القادمة هي قطبها الواحد.

ومن ناحية أخرى هناك ميادين ستكون التعددية القطبية هي المسيطرة عليها، كالنظام السياسي على سبيل المثال، والذي سيعالج الموضوعات مثل: حقوق الإنسان، الإرهاب المخدرات، حركات السكن الجماعية و النزعات الإقليمية. [2]

5- العصر الجديـــــدة ومشروع البحث عن التغير:

إذا كانت تيارات التغيير العميقة قد تتمثل في **ثلاث** وهـــي: "**الاتصال المتبادل**" و"**ضغط الزمن**"و"**تفكيك المؤسسات**"، فإنّ السؤال الذي يطرح نفسه:

ما الذي يربط هذه التيارات الثلاثة ؟.

ربما نجد الإجابة فكرة قديمة تذهب إلى أنّ لكل عصر منطقا عاما يحكمه، وعادة ما يتمثل هذا المنطق فيما يطلق عليه في دراسات التحليل الثقافي" رؤية العالم" والتي هي في عبارة جامعة النظرة المشتركة للكون والطبيعة والإنسان وهذه الرؤية تتخلق عبر الزمن نتيجة تفاعلات معقدة وتطورات ملحوظة في مجالات السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة. ومن شأن هذه الرؤية للعالم حين تتبلور وتسود، أن تؤثر على سائر البشر وأساليب حياتهم وأن تترك بصماتها على تشكيل المجتمعات الإنسانية نفسها.

---

[1] محسن أحمد الخضيري: العولمة الاحتياجية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، ط1، 2001.ص 127

[2] إسماعيل علي سعيد: دراسات في المجتمع والسياسة: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت. ص 96

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أليس هذا ما حدث في أوروبا منذ عصر الرؤية الحداثية للعالم ؟ ولم يكن من شأن مشروع تشكيل المجتمعات الغربية، بل وحتى مجتمعات العالم الثالث التي جاهدت لتطبيق النموذج الغربي بدرجات متفاوتة من النجاح والإخفاق ؟.

وما هي المعالم الرئيسية لمشروع الحداثة الغربي؟ لقد كان هذا المشروع يقوم على عدّة أعمدة رئيسية تتمثل في العقلانية في اتخاذ القرار، والفردية كفلسفة سياسية واجتماعية واقتصادية، والوضعية في الممارسة العلمية، والاعتماد على العلم والتكنولوجيا لإشباع الحاجات الإنسانية، وتبني نظرية خطية للتاريخ تذهب إلى أنّ الإنسانية ترتقي عبر الزمن من مرحلة إلى مرحلة أرقى.

غير أنّ نموذج الحداثة الغربي.– فيما يرى أنصار ما بعد الحداثة– قد سقط نهائيا؛ لأنه لم يحقق وعده، أو لكونه أسرف في استخدام العقلانية وبالغ في تبني الفردية وانحرف حين رفع شعار الوضعية، بالإضافة إلى ثبوت زيف نظريته التاريخية التي تحدثت عن الرقي المستمر للإنسانية،مع أنّ الأحداث البشعة التي دارت في الحرب الأولى والثانية كشفت عن نكوص وارتداد وليس عن تطور ورقي.[1]

6– الفكر الاستشرافي ومحاولة التحكم في سيرورة وغائيات القرن الحادي والعشرين:

إذا كان "الاتصال المتبادل" و" ضغط الزمن" و" تفكيك المؤسسات" تعبِّر عن تيارات التغير العميق ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين، **فما تجليات التغير في الجوانب التكنولوجية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأخلاقية والسيكولوجية والعسكرية؟.**

ابتداء لا ينبغي أن يدهشنا أنّ التغير سيلحق كل هذه المجالات التي تكاد تحيط لكل جوانب الحياة الإنسانية؛ وذلك لأن النموذج الحضاري الغربي الذي قامت عليه الحياة في المجتمعات الغربية، والذي أثر تأثيرا بالغا في المجتمعات النامية باعتباره نموذجا للتقدم يستحق أن يحتذي، قد سقط وتآكلت قدرته على التصدي للمشكلات المعاصرة، وهكذا فنحن نمر بمرحلة أزمة، تتصارع فيها نماذج جديدة، حيث يحاول كل نموذج أن تكون له الغلبة على باقي النماذج، بحيث يزيحها من الطريق ويتربع هو لكي يصبح النموذج الأساسي للقرن الحادي والعشرين. **ألم تحاول الو.م.أ ابتكار نموذج في مجال العلاقات بين الأمم باسم:**

---

[1] إبراهيم أحمد شلبي، تطور الفكر السياسي مرجع سبق ذكره، ص 122.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

"**النظام العالمي الجديد**" **الذي أطلق شعاراته الرئي**
يتزامن مع هذه الدعوة المحاولات الفكرية لمنظ
والتي تدعو إلى "نهاية التاريخ" كما زعم **(فرنسيس فوكاياما)**، أو إلى "صراع الحضارات" كما بشر بذلك "**صمويل هنتجتون**"- وألم تعلو صيحات الكونية والعولمة في المجال الاقتصادي باعتبارها موجة التغير العارمة التي لن تفلت منها أي دولة في العالم حتى لو حاولت واستخدمت كغطاء لإعادة إنتاج نظام الهيمنة الدولي القديم ؟.

وهكذا ينبغي أن نضع في أذهاننا أنّ النموذج الذي يحاول أن يتخلق أمام أبصارنا له جوانب دولية تتمثل في هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على مجلس الأمن، واستخدام ما يطلق عليه" حق التدخل" لفرض شرعية دولية استعمارية جديدة، وجوانب فكرية تتمثل في الزعم بنهاية الماركسية والسيادة المطلقة للرأسمالية والليبرالية، والصراع الحتمي بين الحضارات، وأخيرا جوانب اقتصادية تتمثل في عولمة الاقتصاد، وفرضها من خلال مؤسسات دولية لها أنياب وأظافر، بمعنى أن لديها الآلية والقدرة على فرض عقوبات ضد المخالفين لمبدأ حرية التجارة، كما هو الحال في المنظمة الدولية للتجارة العالمية.

7- التغيرات التكنولوجية والاقتصادية ودورها في تفعيل الدولة الكونية:

أولا - التغيرات التكنولوجية:

هناك تغيرات تكنولوجية كبرى تحدث في أنحاء متعددة من العالم تتسم بابتكار آلات جديدة وأنظمة مستحدثة، وأهم من ذلك استخدامات جديدة لآلات جديدة، ويتم ذلك بإيقاع بالغ السرعة.

غير أنّ التغيرات التكنولوجية قد تؤدي إلى نتائج مختلفة بحسب السياق الذي تمارس تأثيراتها فيه، فقد يكون لها آثار إيجابية، كما أنه قد يكون لها آثار سلبية، ومثال ذلك أنها قد تؤدي - في ظل ظروف معينة- إلى الاستقرار السياسي، كما أنها قد تثير- في ظروف أخرى- عدم الاستقرار السياسي. [1]

وفي الجانب الإيجابي للتكنولوجيا يمكن أن يؤدي إلى ابتكار الأسلحة غير المميتة (Nonlethal) إلى الحد من الدم المراق في الصراعات، مما يسمح للحكومات بابتكار وسائل مستحدثة لإشباع المطالب والحاجات الجماهيرية، ومن الناحية السلبية قد تؤدي التكنولوجيا

---

[1] شانتال ميلون دلسون، الأفكار السياسية في القرن العشرين، مرجع سبق ذكره، ص 156.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إلى إنشاء مصادر جديدة للتهديد، في صورة قدرة على نظم المعلومات القومية والعابرة للقومية، و للمنظمات والأفراد الذين يستخدمون العنف طريقا لتحقيق أهدافهم أن يتواصلوا ويتعاونوا، بل وأن ينشروا أفكارهم المنحرفة عبر شبكة الانترنيت ما من شأنه أن يؤجج السخط الشعبي على الحكومات القائمة ولو فتحنا شبكة الانترنيت على اسم أي قطر من الأقطار العربية سنجد المعلومات والبيانات التي تحاول فيها النظم السياسية والحكومات أن ترسم صورة إيجابية لها، ومن ناحية استقرارها السياسي، وفرص الاستثمار المتاحة فيها، ومزاياها السياحية وغير ذلك من عناصر غير أننا سنجد أيضا منشورات الخصوم السياسية للنظم، وبعضهم يقيمون كلاجئين سياسيين في بلاد غربية، ولكنهم يواصلون- من خلال الانترنيت- تشويه صورة بلادهم سواء بالزعم أنها لا تنعم بالاستقرار السياسي أو أنها تمارس الخرق المنظم لحقوق الإنسان على سبيل المثال. ولم يكن ذلك الاتصال الالكتروني ممكنا لعقود قليلة مضت، مما يبرز الدور التكنولوجي في اختراق الحدود. بعبارة أخرى التكنولوجيا المعاصرة ألغت البعد الجغرافي، وأصبح المواطن في أيّ دولة في العالم يتلقى آلاف الرسائل الإعلامية والفكرية بمجرد أن يفتح شبكة الانترنيت. ويُبحر في محيطها الزاخر بالوقائع والأخبار والنظريات والأيديولوجيات [1].

كما أنّ التغيرات التكنولوجية يمكن أن تشكِّل أيضا نظام الأمن الكوني، وذلك بإبراز الفروق بين من يملكون ومن لا يملكون. سواء كانوا أفرادا أو دولا، ما من شأنه أن يثير السخط والعداوة بل والصراع.

وإذا كان القرن التاسع عشر قد شهد مع تعمق آثار الثورة الصناعية حركات احتجاج عنيفة دعت بعضها إلى تحطيم آلات مصانع النسيج التي كانت تحل محل العمال اليدويين، فإننّا، ونحن في نهاية القرن العشرين بدأنا نشهد حركات احتجاج مماثلة ضد هيمنة التكنولوجيا على المصير الإنساني.

مجمل ما نريد أن نركز عليه بصدد التغيرات التكنولوجية الحقيقية التي مبناها أن في الماضي كانت التكنولوجيا الجديدة تميل إلى أن تظهر بإيقاع يسمح بنضج التكنولوجيا ذاتها، ويتيح كل ضروب التكيف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأخلاقية معها، غير أنّ اليوم ومع الوضع في الاعتبار ضغط الزمن الذي تحدثنا عنه من قبل، والزيادة الثورية في

---

[1] المرجع السابق، ص 157

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الاتصالات الكونية كمّا وكيفا، فإنّ التكنولوجيا ال
تتضح وتحدث آثارها المتوقعة ويتكيّف المجتمع م

ولو أخذنا على سبيل المثال تكنولوجيا المعلومات الالكترونية والتي تنهض أساسا على رقائق السليكون، سنجد أنها تؤدي إلى تغيرات عميقة اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا وأخلاقيا. وقد أصبحت بدون أدنى شك مصدرا للثراء والقوة، ووسيلة للتدرج داخل المجتمعات، وبين المجتمعات وبعضها البعض. غير أنّ أهم نقطة ينبغي أن نركز عليها أنّ ثورة المعلوماتية مازالت في بداياتها وسيمتد التطور لكي تندمج مع التغيرات الجارية في مجال الهندسة والتصنيع، والتي ستؤدي إلى تصنيع نماذج متطورة من الإنسان الآلي في صورة " آلات ذكية" قادرة على اتخاذ قرارات مركبة ما يسمى "النانوتكنولوجي"، والتي تتضمن القدرة على التحكم في الذرات الفردية وتصنيعها، بما يتيح تشكيل آلات صغيرة ولكنها بالغة التركيب.

ومن المحتمل أن يتزامن ذلك مع الثورة البيولوجية التي هبت في الهندسة الوراثية، والتي تنزع بتصنيع كيانات جزء منها آلات والجزء الآخر كائنات حيّة.

إنّ ثورة بيو تكنولوجية من هذا الطراز أصبحت الآن في مجال التحقق، مما سيولِّد آثارا سياسية واجتماعية وأخلاقية خطيرة. والنظر إلى الجدل العنيف الذي يدور في الوقت الراهن حول موضوع إمكانية استنساخ كائنات بشرية، والآثار التي يمكن أن تترتب على ذلك. ومما لا شك فيه أنّ الصراع سيشتد بين هؤلاء المؤيدين للكشوف العلمية والإبداع التكنولوجي إلى غير ما حد، وهؤلاء الذين يعترضون- بناءً على حجج أخلاقية- على إطلاق العنان لقوى البحث العلمي وتيارات الإبداع التكنولوجي، على أساس أنّها يمكن أنّ تفتح باب الشيطان، وخصوصا إذا ما بدأت بوادر التلاعب في القوانين العامة للطبيعة الإنسانية. [1]

ثانيا – التغيرات الاقتصـــــادية:

إذا كان الخلاف قد احتدم بين الماركسية وخصومها حول دور العوامل الاقتصادية في تشكيل البنية ووظيفة المجتمعات الإنسانية، ومدى حسمها في تحديد اتجاهات التطور، فإنّه يمكن القول بأنّ الماركسيين إذا كانوا قد أفرطوا في إعلاء العوامل الاقتصادية، فلا يعني ذلك أنّ خصومهم الفكريين في محاولاتهم تحجيم المحاولات الماركسية ينكرون أهميتها.

---

[1] محمد سبيلا، للسياسة بالسياسة ، في التشريع السياسي، 1996، الدار البيضاء المغرب ، ص 67.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ويصدق ذلك على المرحلة الراهنة التي يمر على العوامل الاقتصادية أصبح في مقدمة الاقتصاديين وخصوصا في ظل شعارات العولمة التي اجتاحت كل أنحاء العالم، والدعوة لحرية السوق والخصخصة.

وإذا أردنا أن نرسم خريطة التيارات الاقتصادية التي ستشكّل مستقبل القرن الحادي والعشرين لقلنا إنّها تتمثل في ستة تيارات كبرى هـــــي:

* استمرار تعمق حركة دولنة رأسمال واتساع نطاق الشركات دولية النشاط والنزوع إلى وحدة الأسواق العالمية.

* ظهور وترسيخ قواعد مجتمعات ما بعد الصناعية التي ستعتمد في أساسها على المعلومات، أو على الأقل الاقتصاديات التي ستتمحور حول القطاعات المعلوماتية.

* تحول الصناعة إلى مناطق جغرافية جديدة، وخصوصا إلى منطقة الباسيفيك.

* إعادة صياغة الشركات وتحوّلها من التنظيم الراسي إلى التنظيم الذي يقوم على الشبكات.

* تفكيك المؤسسات الكبرى وتأسيس أسواق صغيرة و(مؤسسات) (شركات) صغيرة.

* انهيار الاقتصاديات القديمة في بعض بلاد العالم.

وسيظهر في العقود القادمة عجز الحكومات عن السيطرة على الشركات التجارية، أو في استخدام العامل الاقتصادي في مجال الثورة الكونية.

ومن ناحية أخرى فإنّ الدول العاجزة عن التكيف مع التيارات العميقة للتغيرات الاقتصادية قد تلجأ بعض عناصر مجتمعاتها للعنف، وهناك بالإضافة إلى كل ذلك احتمالات كبيرة لتفكك الدول، أو بروز عجزها عن ضبط الحركة الاجتماعية والسياسية في مجتمعاتها المدنية.

وهكذا تتضح العلاقات الوثيقة بين التكنولوجيا والاقتصاد وحركة أداء المجتمعات الإنسانية المعاصرة. [1]

---

[1] صالح، وهبة، عالمية المعاصرة، دار الفكر، دمشق، ط1، 2001، ص–ص 138، 139

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

خلاصة الفصل:

منذ عقود مضت كان الحديث عن المجتمع العالمي لا يعبِّر إلا عن رؤى مثالية لمجموعة من المفكرين الحالمين الذين من خلال قناعتهم الأيديولوجية تصوروا أنّه سيأتي يوم يتشكّل فيه مجتمع عالمي، غير أنّ هذه الرؤى ظلت تعامل من قبل الفكر الجاد باعتبارها أقرب ما تكون إلى قصص الخيال العلمي.

غير أنه يمكن القول– بدون أدنى مبالغة– أننّا تحت تأثير موجات الكونية المتدفقة، على مشارف تخلق هذا المجتمع، ليس فقط بحكم انتشار وتعمق آثار الثورة العلمية والتكنولوجية، ولكن لكون المجتمع الإنساني نفسه، سواء في الدول المتقدمة أم الدول النامية أصبح يخضع لنفس قوانين التغيير، والتي لحقت بالبنية الاجتماعية للمجتمعات من ناحية، وبالنفسية الاجتماعية الجماعية من ناحية أخرى.

وألا يشهد على صدق ما سقناه، شيوع الفساد المنظم في عديد من المجتمعات المعاصرة، بحيث لا نجد سوى فروق في الدرجة وليس في النوع بين الفساد المستشرى في بلاد متقدمة مثل: إيطاليا وفرنسا والو.م.أ، وبين ذاك المستشرى في بلاد العام الثالث، والذي يتخذ في الغالب صورا فجّة على عكس الفساد" المتأنق" في البلاد المتقدمة ؟.

وألا يلفت النظر أنّه في بعض البلاد النامية، بدأت تحولات خطيرة في بنية الفساد ووظائفه، بحيث يتخذ الآن صورة "المافيا" المعروفة التي تؤثر في أوساط رجال الأعمال والأمن والإعلام والقانون، وإن كان بصورة خفية لا تبنى بالعلاقات العضوية العميقة بين أطراف الفساد لأنّها تختفي وراء الصياغات القانونية المبهمة، ويتم التواطؤ على إخفائها وعدم ظهور أصحابها في قفص الاتهام.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الخاتـــــمة:

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ذكرنا منذ البداية أن هذه الدراسة لا تهدف إلى [illegible] في السياسة العالمية، أو الدعاية لأي مجموعة من [illegible] أمامنا" غير أن من الواضح أن طرح هذه المسائل اتخذ مسارا محددا، وأن توصيات محددة تبدو مشمولة ضمنا فيه أو يمكن قراءتها ضمن طياته، وسنذكر هنا باقتضاب طبيعة ذلك المسار، لكننا سنذكر أيضا الأسباب التي تدعوا إلى أن لا يفهم على أنه مجموعة من الوصفات أو التوصيات.

- هذا الطرح دفاع مبطن عن نظام الدول، وبشكل أخص عن ذلك العنصر في هذا النظام الذي سميناه المجتمع الدولي، إذ حرصنا على ضبط معنى ومفهوم النظام في السياسة العالمية، وأظهارنا أن النظام موجود في السياسة العالمية، وأعطينا تفسيرا للأسلوب الذي تم به الحفاظ على النظام ضمن إطار فكرة المجتمع الدولي. وفي عرضنا وصفا للأسلوب الذي يتوافر النظام به في نظام (Système) الدول المعاصر، من حيث الأهمية الحيوية المستمرة للقواعد والمؤسسات التقليدية لهذا المجتمع من الدول، وفي عرضنا طرحا مفاده أنه على الرغم من وجود بدائل، من حيث المبدأ لنظام الدول بأنواع متعددة، فإنه لم يتوافر دليل واضح على أن نظام الدول كان يتراجع أو أنه كان عاجزا عن أداء مهامه بالنسبة إلى الأهداف الإنسانية الأساسية، شريطة أن يمكن الحفاظ على عنصر المجتمع الدولي فيه وترسيخه بالطرق التي أشرنا إليها، والمجتمع الدولي اليوم في تراجع، لكن ما يمكن أن يوجد من آمال فيما يخص النظام في السياسة الدولية يكمن في المساعي الرامية إلى وقف التدهور في هذا التراجع، وليس تسريع وتيرته.
- ومن شأن الاستنتاج مما تقدم أن نصادق على مجتمع الدول القائم، وعلى قواعده، ومؤسساته، أن يجعلنا نتغاضى عن نقاط معينة أخرى ركزنا عليها من بداية طرحنا إلى نهايته، ففي المقام الأول ذكرنا الدعاوى القائلة أن الدولة العالمية لا تغدو كونها عنصرا واحدا لا غير في السياسة العالمية، وأن عنصر الدولة هذه يشاركها عنصري الحرب أو الصراع وعنصر المجتمع الإنساني على ساحة السياسة العالمية، وبأنه يتعين أن ندرس آلية عمل ما سميناها القواعد والمؤسسات الخاصة بالمجتمع الدولي من حيث علاقتها بهذين العنصرين الآخرين، إضافة إلى علاقتها بالمجتمع الدولي .
- وفي المقام الثاني، دأب المعنيون على الاعتقاد بأن النظام العالمي، أو النظام ضمن المجتمع العظيم للبشرية جمعاء، ليس أوسع نطاقا من النظام الدولي أو النظام فيما بين

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الدول فحسب، بل هو أيضا أعمق أساسا و
الأخلاقية، ويتعين أن نقيم نظام (système)
هدف النظام العالمي، واستنتجنا كذلك أن الطروحات القائلة أن نظام الدول في تراجع، أو أنه غير قادر على خدمة أهداف النظام العالمي، غير مقنعة، لكن مثل هذا الاستنتاج يحتاج إلى إعادة التقييم باستمرار.

- وفي المقام الثالث، قيل إن النظام في السياسة العالمية يتعارض مع أهداف العدالة الدولية والإنسانية والكوزموبوليتانية، وأنه في حين أن هناك إحساسا نشعر من خلاله بأن للنظام أولوية على العدالة، فإنه لا ينتج عن ذلك أن تعطى أهداف النظام الأولوية على أهداف العدالة في أي حال بعينها.

والبحث عن استنتاجات يمكن طرحها على أنها حلول أو نصائح عملية عنصر مفسد في الأبحاث المعاصرة عن السياسة العالمية التي إذا فهمناها بشكل سليم نجد أنها نشاط فكري وليست نشاطا عمليا. وتطرح هذه الاستنتاجات لا لسبب وجود أي أساس متين لها، بل لسبب أقوى هو أن عليها طلبا من المفيد تلبيته، والحقيقة هي أنه في حين توجد رغبة كبيرة في معرفة ما سيحمله لنا مستقبل السياسة العالمية، وفي معرفة النهج الذي ينبغي علينا سلوكه في مضمار هذه السياسة، علينا أن نلمس طريقا آخر لنصل إلى المعرفة الأولى، بقدر ما نتخبط للوصول إلى الثانية.

كما أنه لم يحدث في التاريخ أبدا، أن سمع وعرف عدد هائل من سكان المعمورة كما يجري من أحداث في سائر بقاعها كما هو عليه الحال اليوم، إذ أصبح بمقدور معظم الستة مليارات إنسان أن يتعرفوا على بعضهم البعض أكثر من أي وقت مضى. بيد أن ما يؤسف له حقا، أن أدوات تلك المعرفة تملكها احتكارات غربية عملاقة، غزت فضاء التنظيم الدولي المعاصر بظاهرة الاستعمار الإعلامي للعالم، وأعادت إلى الذهان فكرة الدولة العالمية /"الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس"، بل إن إمبراطوريات الإعلام أرست غزوها على باب آخر، يحقق فلسفة أسلافها بأسلوب جديد، حينما استبدلت بالاحتلال العسكري المباشر للبلاد، مبدأ الإحلال الثقافي الذي يكافئ بنتائجه فوائد الاحتلال العسكري، بل يفوقه في عمقه و إستمراريته.

إذ يمكن أن نلمس تأثير التغيرات العميقة على قواعد ومبادئ القانون الدولي كما يلي:

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- أولا: عدم زوال بعض المبادئ العامة للقانون مثل شرعية استعمال القوة، مبدأ التدخل في الأقاليم بالقوة.
- ثانيا: محاولة إثراء وتطوير المبادئ القديمة (العادلة) للقانون الدولي مثل مبدأ المساواة في السيادة لكل الدول، مبدأ تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية، مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، تحريم استعمال القوة،ولكنها كلها تبقى مجرد محاولات...
- ثالثا: إرساء قواعد مبادئ جديدة تتكيف مع التركيبة الجديدة للمجتمع الدولي مثل مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها،ومبدأ التعاون الدولي السلمي، وحق الدولة في السيادة الدائمة على ثرواتها الطبيعية، وكذلك تطوير قواعد القانون الدولي الإنساني، ظهور قواعد دولية تنظم نقل التكنولوجيا، الإشراف والرقابة على الشركات المتعددة الجنسيات، مبدأ احترام حقوق الإنسان، مبدأ المسؤولية الجنائية الدولية بالنسبة للأفراد الذين ارتكبوا جرائم دولية خطيرة .

كما يلاحظ أن ظهور قواعد دولية جديدة ومختلفة راجع إلى أن القانون الدولي تناول مواضيع وقضايا عديدة بسبب الاتساع الموضوعي للعلاقات الدولية للمجتمع الدولي.

ويضيف البعض أن هذا التطور الحديث للمجتمع الدولي يمكن أن يساهم في إنشاء مبادئ جديدة أهمها مبدأ التضامن الدولي (بين الدول الغنية والدول الفقيرة)، مبدأ السماح بالتدخل لمنظمة دولية أو مجموعة دول في الشؤون الداخلية لدولة ما، ويتخذ هذا التدخل عدة أشكال إنسانية في حالات الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ أو تدخل ديمقراطي لتغيير نظام الحكم بناءا على قرار من مجلس الأمن ،بحجة أن الوضع السياسي في دولة معينة يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

تبدأ هده المرحلة بانتهاء نظام دولي قديم (ثنائي القطبية) وبداية معالم النظام دولي جديد (أحادي القطبية)، غير أن دراسة هذه المرحلة لا تعد دراسة تاريخية ،لأن صورة المجتمع الدولي في هذه المرحلة لم تكتمل بعد وأن مفهوم ومعالم هذا النظام الدولي الجديد مازالت تتشكل.

ومن العوامل التي ساعدت على بروز هذا النظام الدولي الجديد:

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- انهيار القطب الشيوعي.
- عولمة الديمقراطية اللبرالية الغربية كشكل
- عولمة الاقتصاد الحر الرأسمالي.

النظام الإعلامي الدولي.

كما استنتجنا كذلك أن تشكل اللبرالية الجديدة سلاحا لضمان النصر، فهي تعلن عن قدرة اقتصادية لا تنفع في اعتراضها أية مقاومة، إن اللبرالية الجديدة مثل مرض السيدا (الإيدز) تدمر جهاز المناعة في ضحاياها. وتحجب قدرية القوانين الاقتصادية في الحقيقة سياسة غريبة لأنها سياسة تنزع الصفة السياسية للأحداث. إنها سياسة تهدف على إعطاء نوع من التحكم القدري الحتمي للقوى الاقتصادية عن طريق تحريرها من كل رقابة أو ضغط، والحصول في الوقت نفسه على إخضاع الحكومات والأفراد للقوى الاقتصادية والاجتماعية المحررة، وإن أشد قوى الإقناع الخفية مراسا هي تلك التي تصدر عن نظام الأشياء.

كل ما يكتب من توصيف وربط للعولمة بقواعده محددة ليس نتيجة لقدرية اقتصادية، وإنما هو في الحقيقة سياسة واعية ومتعمدة قادت الحكومات اللبرالية وحتى الاشتراكية الديمقراطية في مجموعة من الدول المتقدمة اقتصاديا، إلى التخلي عن سلطتها في مراقبة القوى الاقتصادية.

وتبدو خطورة إيديولوجية السادة في زعمها أنها تعتمد على عقلانية صارمة إنها في الحقيقة تمارس نوعا من الخداع يرمي إلى إقناع الآخرين بوجود تكافؤ بين الصرامة العلمية وصرامة "قوانين السوق"، إننا نشاهد عودة الظلامية ولكننا هذه المرة نتعامل مع أناس يعتمدون العقل.

- ويضاف على هذه العقلانية المزيفة خطر آخر،إن احتمائها وراء "قوانين السوق" العمياء تفرض دكتاتورية رأس المال نظرة إلى العالم مغلقة، وبالتالي غير قابلة للتبدل وإنها ترفض كل مبادرة إنسانية وكل عمل تاريخي نابع من التقليد التدميري غير الموجود حتى الآن، لغير المكتمل وباختصاره للطوباوية. إنها تستبعد المستقبل، ولو نظرنا مليا في الأمر لوجدنا أن الأيديولوجية اللبرالية الجديدة تلغي نفسها في النهاية، كإيديولوجية لأنها تطرح نفسها كنقل أو ترجمة للقوانين المزعومة التي تحكم في كل وقت وإلى الأبد المستقبل الاقتصادي.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

اعتمادا على ما ذكرناه سابقا، نستنتج أن العـ
وخلال معظم مراحل تاريخها، فإنها تزامنت مع نـ
وثيقا بنشوء، حتى أن العلاقة هذه توطدت من خلال إمبراطوريات ما وراء البحار والتي كانت أساس العولمة حتى النصف الثاني من القرن العشرين.

وقد يقول البعض إن بناء بعض الإمبراطوريات لم يكن نتيجة إجراءات العولمة، ذلك أن الإمبراطوريات الأوروبية وغيرها(الأمريكية، واليابانية،...) انقسمت على نفسها ولم تتوحد، أو على الأقل، لم تساهم في توحد العالم.بل إنها ساهمت بانقسامها وتشرذمها في تقسيم العالم، ولكنها كانت أول من انشأ نظاما سياسيا امتد خارج الحدود الإقليمية والقومية، جامعة تحت لوائها، وسيطرتها السياسية، وتأثيرها الاقتصادي، وبعدها الاجتماعي ،أجناسا متعددة من البشر، وفئات اقتصادية اجتماعية مختلفة.

إن نمو تلك الإمبراطوريات كان نتيجة حتمية لنمو الدول ولتطور مشروع الدولة– الوطن، إن إمبراطوريات ما وراء البحار، كانت امتداد للدولة– الوطن–وخاصة تلك الأوروبية منها، والتي قامت على تطوير نظمها الاقتصادية والسياسية والدينية بغية التغلب على منافسيها من الدول الأخرى. وقد يبدو أن التقسيم السياسي لأوروبا إلى أجزاء أدى إلى وجود وحدات وطنية مستقلة استوجبت نشوء الدولة المستقلة، التي تميزت بحالة الدولة– الوطن.وهذا كان مصدرا للدينامية الأوروبية التي سادت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

ولقد لاحظنا أن تطور الاقتصاد الرأسمالي العالمي قد سار في منحني العمل ما بين الدول المتقدمة ذات الصناعات المتطورة والنشاطات الرأسمالية المكثفة،والدول ذات النشاطات التجارية المتأخرة، والصناعات الأولية والمهارات القليلة، وتلك الدول التي تقع فيما بينها، كما أن النشاط الاقتصادي تطور بشكل كبير ضمن أطر نظام الدولة– الوطن، والإمبراطوريات التي نشأت عنها، فكل إمبراطورية ساهمت في إيجاد الأسواق، لتسويق منتوجاتها، ومصادر مواردها الأولية، وأماكن استيطانها، ومركز حكمها ضمن نواة الدولة– الوطن، فالرأسمالية المتمددة كانت بلا شك قوة عولمة لا يستهان بها.

إلا أن النظام الاقتصادي العالمي كان يتشكل تدريجيا بفعل تأثير الدول– الوطن ففي حين كان التوسع الإمبريالي (الإمبراطوري) نتيجة تطور الدولة– الوطن، إلا أنه ساهم في نمو الدولة– الوطن بعدة طرق:

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أولا: إن التوسع الإمبريالي (الإمبراطوري) نفسه والتنافس التطوري في أكثر من دولة.

ثانيا: ساهمت مشاكل إدارة الحدود ما وراء البحار، في إنشاء بيروقراطيات الدولة– الوطن.

ثالثا: أمّنت الإمبراطوريات موارد الدولة– الوطن، وبذلك أصبحت المورد الأساسي لنمو نشاطات الدولة وقوتها.

رابعا: إن تنافس الإمبراطوريات قوى إنشاء الوحدات الوطنية المستقلة.

كما استنتجتا أن القرون الخمسة الأولى للعولمة ترافقت مع نشوء الدولة– الوطن، لكنه من الضروري التأكيد على أن هذا يعني نشوء مجموعة معينة من الدولة– الوطن، والتي أسست شكل الدولة– الوطن، لكنها توسعت على حساب الوحدات السياسية الأخرى.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المصادر و المراجع:

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

القرآن الكريم

موسوعات:

أندري لالاند ، موسوعة لالاند الفلسفية، المجلد الأول AG ترجمة: احمد خليل، مراجعة: احمد عويدات، منشورات عويدات، بيروت، باريس، ط2، 2001

الأيوبي هيثم، الموسوعة العسكرية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ج2، بيروت 1979

الحاج كميل ، الموسوعة الميسرة في الفكر الفلسفي والاجتماعي ، مكتب لبنان ناشرون ط1 200.

مجموعة مؤلفين،الموسوعة العربية العالمية، الجزء 16، مؤسسة أعمال الموسوعة ط2، 1419—1999، الرياض.

الوهاب كيالي وآخرون،الموسوعة السياسية ،بيروت،الطبعة الأولى ،1983

المعاجم:

الحنفي، عبد المنعم، المعجم الشامل لمص3لحات الفلسفة، مكتبة مدبولي القاهر، ط3، 2000.

صليبا ، جميل، المعجم الفلسفي، دار الكتاب العربي، الجزء الأول والثاني بيروت ط1، 1973.

الشيرازي ،مجد الدين ، القاموس المحيط، الجزء 03، عالم الكتب، بيروت.

مصادر ومراجع باللغة العربية:

إبراهيم، حافظ وآخرون، السيادة، والسلطة الآفاق الوطنية والحدود العالمية، سلسلة كتب المستقبل العربي، عدد 56، مركز دراسات الوحدة الغربية، بيروت، ط1 نوفمبر2006.

ابن رشد، الضروري في السياسة، مختصر كتاب السياسة لأفلاطون، ترجمة، تحقيق: أحمد شعلان تقديم: محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية سلسلة التراث الفلسفي العربي.

أبو الوفا، أحمد، أثر الفقه الإسلامي في تطور قواعد القانون الدولي، مركز جامعة القاهرة للطباعة والنشر، 1997.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أبو حلاوة، كريم، إشكالية مفهوم المجتمع المدن
للطباعة والنشر، دمشق، ط1، 1998.

الأبياري، محمد، حسن، المنظمات الدولية الحديثة، وفكرة الحكومة العالمية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978.

أحمد، بن حنبل، الإمام، المسند، الجزء22، شرحه ووضع فهارسه: أحمد محمد شاعر دار المعارف، حديث رقم 11192، 1985.

إدوار، سعيد، الثقافة والإمبريالية، نقله وقدم له كمال أبو ديب، نشر دار الآداب بيروت، ط3.

أرسطو، السياسة، ترجمة: لطفي السيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط2 1979.

أركون، محمد، تاريخية الفكر العربي، مركز الإنماء القومي، المركز الثقافي العربي، المغرب، بيروت، ط2، 1996.

ألفين وهايدي، توفلر، أشكال الصراعات المقبلة، حضارة المعلوماتية وما قبلها، ترجمة: صلاح عبد الله، دار الأزمنة الحديثة، لبنان، بيروت، جانفي 1998.

ألفين وهايدى، توفلر، الحرب وضد الحرب ، ترجمة: عبد الحليم أبو غزالة، القاهرة: [د.ت]، 1990.

الأنصاري، محمد، جابر، وآخرون، النزاعات الأهلية العربية، العوامل الداخلية والخارجية، تنسيق: عدنان السيد حسين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1997.

إلياس، أبو جودة، الأمن البشري وسيادة الدول، مجد المؤسسة الجامعية، للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2008.

إمام، زكريا، بشير، لمحات من تاريخ الفلسفة الإسلامية، الدار السودانية للكتب الخرطوم، ط1، 1998.

إمام، عبد الفتاح إمام ، مسيرة الديمقراطية، رؤية فلسفية، عالم الفكر، المجلد الثاني والعشرون، العدد الثاني، لعام 1993.

أوملیل، علي، سؤال الثقافة– الثقافة العربية في عالم متحوّل، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط.أ.2005.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إيجيلتون، تيري، أوهام ما بعد الحداثة، ترج
مطابع المجلس الأعلى للآثار، 2000.

بادي، برتران، الدولة المستوردة، ترجمة: شوقي الدويهي، دار الفارابي، بيروت، ط1 2006.

بادي، برتران، الدولتان، الدولة والمجتمع في الغرب، وفي دار الإسلام، ترجمة: نخلة فريفر، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، ط1، 1996.

بادي، برتران، عالم بلا سيادة، ترجمة: لطيف فرج، مكتبة الشروق، القاهرة، ط1 2001

باربر بن جامين، عالم ماك المواجهة بين التأقلم، والعولمة، ترجمة: أحمد محمود، المشروع القومي للترجمة.

باروت، محمد، جمال، الدولة والنهضة والحداثة، (مراجعات نقدية)، دار الحوار للنشر والتوزيع، سوريا، ط1، 2000.

بدوي، محمد طه، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1972.

بدوي، محمد طه و **ليلى أمين مرسي**، أصول علم العلاقات الدولية، المجلد الأول، المكتب العربي الحديث، ط1، 1989.

برومبرغ، دانيال، التعدد وتحديات الاختلاف، المجتمعات المنقسمة وكيف نستقر؟ ترجمة: عمر سعيد الأيوبي، دار الساقي، بيروت، ط1

بطرس غالي و محمود خيري عيسى، المدخل في علم السياسة، مكتبة الأنجلو المصرية 1961.

بك، أولريش، ماهي العولمة، ترجمة: أبو العيد دودو، منشورات الجمل.

بنعبد العالي، عبد السلام، ضد الراهن، دار توبقال للنشر، المغرب، ط1، 2005.

بن نبي، مالك، مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي، دار الفكر، دمشق، ط1، 2000.

بهاء الدين، حسين، كامل، مفترق الطرق، دار المعارف، القاهرة، مصر، 2003.

بودبونس، رجب، وآخرون، قضايا سياسية، الدار الجماهيرية، ليبيا، ط4، 2000.

بودريارد، جان و إدغار موران، عنف العالم، ترجمة: عزيز توما، تقديم: إبراهيم محمود، دار الحوار للنشر والتوزيع، سوريا، ط1، 2005.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

بودريارد، جان، الفكر الجذري، أطروحة مود
القصوار، دار توبقال، المغرب، ط1، 2006.

بوفر، أندريه، الردع والإستراتيجية، ترجمة: أكرم ديري، دار الطليعة، بيروت، 1970.

بولانتزاس، نيكولاس، نظرية الدولة، ترجمة: ميشيل كيلو، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 1978.

بول، هيدلي، المجتمع الفوضوي، دراسة النظام في السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، دبي، ط3، 2002.

بول، هيرست، و جرام طومبسون، ما العولمة، الاقتصاد العالمي وإمكانية التحكم ترجمة: فالح عبد الجبار، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة الكويت، ط1، 2000.

بيتهام، دافيد، و كيفين بويل، الديمقراطية، أسئلة وأجوبة، طبع بورش اليونسكو اليونسكو، فرنسا، 1996.

بيير رينوفان، وجان باتيست دوروزيل، مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية، تر: فائز كم نقش، منشورات عويدات، ط2، بيروت، 1982.

بييرفارني، جان، عولمة الثقافة، ترجمة: عبد الجليل الأزدي، دار القصبة للنشر، حيدرة الجزائر، 2002.

البيطار، نديم، فكرة المجتمع الجديد في المذاهب السياسية والإيديولوجيات الحديثة، دار بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، لبنان، ط نيسان، 2000.

بيلو، روبير، المواطن والدولة، ترجمة: نهاد رضا، عويدات، بيروت، باريس، ط2 1977.

التاورغي، سرتية صالح حسين، الدولة الوطنية، بنغازي، ليبيا، ط1، 2007.

التريكي، فتحي، رشيدة التريكي، فلسفة الحداثة، مركز الإنماء القومي، لبنان، 1992.

التريكي فتحي، قراءات في فلسفة التنوع، الدار العربية للكتاب، طرابلس، ليبيا 1988.

تركي ، الميلود، المسألة الحضارية، كيف نبتكر مستقبلنا في عالم متغير؟ المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، ط1، 1999.

تشومسكي، نعوم، إرهابية القراصنة، وإرهاب الأباطرة، ترجمة: أحمد عبد الوهاب، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، ط1، 2005.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تشومسكي، نعوم، الدول الفاشلة، ترجمة: س
لبنان، 2007.

تشومسكي، نعوم، الدولة المارقة، ترجمة: محمود عيسى، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، سوريا، ، ط1، 2003.

تشومسكي، نعوم، الهيمنة أم البقاء، السعي الأمريكي إلى السيطرة على العالم، ترجمة: سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2005.

تشومسكي، نعوم، ضبط الرعاع، ترجمة: هيثم علي حجازي، الدار الأهلية للنشر عمان، 1997 .

تودروف، تزفيتان، اللانظام العالمي الجديد، تأملات مواطن أوروبي، ترجمة: وليد السويركي، أزمنة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2005.

تورين، آلان، نقد الحداثة، ترجمة: أنور مغيث، المجلس الأعلى للثقافة، 1998.

ثابت، أحمد، الدولة والنظام العالمي، مركز البحوث والدراسات السياسية، مصر، 1992.

جابرييل إيه و آلموند جي و بنجهام باويل الابن ، السياسة المقارنة في وقتنا الحاضر، تر:هشام عبد الله، مراجعة:سمير نصار ، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان الأردن ،ط1، 1998.

الجابري، محمد، عابد، في نقد الحاجة إلى الإصلاح، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ط1، 2005.

الجابري، محمد، عابد، قضايا في الفكر المعاصر، العولمة، صراع الحضارات، العودة إلى الأخلاق التسامح، الديمقراطية، ونظام القيم، الفلسفة والمدينة، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.

جاد، عماد، التدخل الدولي بين الاعتبارات الإنسانية والأبعاد السياسية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2000.

الجاسور، ناظم، عبد الواحد، المرجعية الفكرية، للخطاب السياسي–الاستراتيجي الأمريكي ما بعد الحادي عشر من أيول/ سبتمبر2001، منشورات دار النهضة، بيروت، ط1، 2006.

جاندرو، شوميليه، وَ كور فوازييه، مدخل إلى علم الاجتماع السياسي، ترجمة: إسماعيل الغزال، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2002.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

جرانت،أ،ج، و **هارولد تمبرلي** ، أوروبا في [illegible] فهمي مراجعة أحمد عزت عبد الكريم، ج1، مؤ[illegible]

جعيط، هشام، أوروبا والإسلام، صدام الثقافة والحداثة، بيروت، ط1، 1995.

جلال، شوقي، المجتمع المدني، وثقافة الإصلاح، رؤية نقدية للفكر العربي، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 2008.

جلسون، إتين، روح الفلسفة المسيحية في العصر الوسيط، عرض وتعليق: عبد الفتاح إمام، دار الثقافة، ط2، 1974.

جوف، إدمون، علاقات دولية، ترجمة: منصور القاضي، بيروت، لبنان، ط1، 1993.

جوينو، جان ماري، نهاية الديمقراطية، ترجمة:ليلى غانم، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ،سرت، ليبيا ،ط1، 1995.

جيدنز، أنطوني، بعيدا عن اليسار واليمين، مستقبل السياسات الراديكالية، ترجمة: شوقي جلال، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت ط1، 2002.

الحافظ، منير، منهج العولمة اللامنطقي: تشخيص جمالي في بؤس العولمة، دار الفرقد، دمشق، سوريا، ط1، 2005.

حاتم، محمد، عبد القادر، العولمة مالها وما عليها، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة 2005.

حجاج، قاسم، العالمية والعولمة، نحو عالمية تعددية وعولمة إنسانية، دراسة تحليلية مقارنة للمفهومين، المطبعة العربية، غرداية، الجزائر.

حرب، علي، أزمنة الحداثة الفائقة، الإصلاح، الإرهاب، الشركة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، ط1، 2005.

حرب ، علي، العالم ومأزقه، منطلق الصدام ولغة التداول، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، ط2، 2007.

حقي، توفيق، سعد، النظام الدولي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، الدار الأهلية، عمان، الأردن، 1999.

حنفي، حسن، جمال الدين الأفغاني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الخيري، زينب، فلسفة التاريخ عند ابن خلد 1989.

الخضيري، محسن أحمد، العولمة الاحتياجية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، ط1 2001.

خميس، بن سالم، نقد ثقافة الحجر وبداوة الفكر، المركز الثقافي العربي، المغرب، لبنان، ط1، 2004.

خور، مارتن، العولمة، إعادة نظر، ترجمة عدنان عبد الحفيظ القيسي، الشركة العالمية للكتابة، الكويت، 2003.

دانليفي، باتريك، وَ بريندان أوليري، نظريات الدولة:سياسة الديمقراطية الليبرالية ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، دبي، ط1، 2005.

دريدا، جاك، ماذا حدث في 11 سبتمبر، ترجمة: صفاء فتحي، مراجعة: بشير السباعي، دار توبقال، المغرب، ط1، 2006.

الدقاق، محمد سعيد ومصطفى سلامة حسين، القانون الدولي المعاصر، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1997.

دلسول، شانتال، ميلون، الأفكار السياسية في القرن العشرين، ترجمة، تحقيق: جورج كتورة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1994.

دوفابر، جاك، دونديو، الدولة، ترجمة: سموحي فوق العادة ، منشورات عويدات، بيروت، 1982.

دي، بورج، وج، تراث العالم القديم، ترجمة: زكي سوس، الهيئة المصرية للكتاب، 1999.

ديفيد، هارفي، الإمبريالية الجديدة، ترجمة: وليد شحادة، شركة الحوار الثقافي، بيروت 2004.

ديلو، ستيفن، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ترجمة: ربيع وهبة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط1، 2003.

راغب، نبيل، هيبة الدولة:التحدي والتصدي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة، 2004.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

رامونيه، إينياسيور، حروب القرن الواحد ، التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 007

رسلان، أحمد فؤاد، نظرية الصراع الدولي، دراسة في تطور الأسرة الدولية المعاصرة، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، 1987.

روبرت ماكيفر، تكوين الدول، تر: حسن صعب، دار العالم للملاين، بيروت، ط2، 1984.

روسو، جان جاك، تاريخ في العقد الاجتماعي، ترجمة ذوقان قرقوط ،دار القلم، بيروت.

روفين، جان، أوهام الإمبراطورية وعظمة البرابرة، نظرية مجابهة الشمال مع الجنوب، الدار الجماهيرية، سرت، ليبيا، ن.ت.ص، ط1، 1995.

الزبيدي، ليث، المضامين السياسية –الاجتماعية للنظام الدولي الجديد، بيت الحكمة بغداد، العراق، 1997.

زكريا، جاسم، محمد، مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ط1، 2006.

الزواوي، خالد، سماحة الأديان والسلام العالمي، دار الوفاء، الإسكندرية، ط1، 2004.

زيغلر، دجان، سادة العالم الجدد، ترجمة: محمد زكريا إسماعيل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الأول، 2003.

السيد، عاطف، العولمة في ميزان الفكر، مطبعة الانتصار الإسكندرية، 2001.

سبيلا، محمد، زمن العولمة فيما وراء الوهم، دار توبقال للنشر، المغرب، ط1، 2006.

سبيلا، محمد، للسياسة بالسياسة ، في التشريع السياسي، الدار البيضاء، المغرب، 1996.

سرحان، محمد عبد العزيز، النظام الدولي الجديد والشرعية الدولية، دار النهضة العربية، 1993.

سعادة، أنطوان، نشوء الأمم، دار فجر النهضة ، بيروت، 1965.

السعيد، عبد العزيز، وآخرون، النظام العالمي الجديد الحاضر والمستقبل، عبر مفاهيم السياسة الدولية في المنظور العالمي، ترجمة: نافع أيوب لبس، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 1999.

ستيغليتز، إ. جوزيف، خيبات العولمة، ترجمة: ميشال كرم، دار الفرابي، بيروت، لبنان، ط1، 2003.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

سعد، جورج، تطور الفكر السياسي في العـ
الحقوقية، بيروت، 2000.

سعد، فاروق، نيكولا ميكيافليي (الأمير)، إرث الفكر السياسي قبل الأمير وبعده، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط2، 2002.

سلزر، مورتمر، النظام العالمي الجديد، حدود السيادة، حقوق الإنسان، تقرير مصير الشعوب ، ترجمة صادق ابراهيم عودة ، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، الأدرن، ط1، 2001.

سلطان، حامد، أحكام القانون الدولي في الشريعة الإسلامية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978.

سنو، غسان وآخرون، العولمة والدولة، الوطن والمجتمع، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2002.

السنوسي، صالح، العولمة أفق مفتوح، وتراث يثير المخاوف، ميريث للنشر والمعلومات، القاهرة، ط1، 2003.

سمير، أمين، الفيروس الليبرالي، (الحرب الدائمة وأمركة العالم)، ترجمة: سعد الطويل، دار الفارابي، بيروت، ط1، 2004.

سمير، أمين، إمبراطورية الفوضى، ترجمة: سناء أبو شقراء، دار الفارابي، ط2، 2003.

الشاوي، منذر، الدولة الديمقراطية في الفلسفة السياسية والقانونية، بيروت، لبنان، ط1 2000.

شفيق، منير، النظام الدولي الجديد، الناشر للطباعة والنشر والتوزيع، والإعلان، ط1 1999.

شكر، عبد الغفار، ومحمد، مورو، المجتمع الأهلي ودروه في بناء الديمقراطية، دار الفكر دمشق، سوريا، ط1، أفريل 2005.

شلبي، إبراهيم أحمد، أصول التنظيم الدولي، الدار الجامعية، 1985.

شلبي، إبراهيم أحمد، تطور الفكر السياسي دراسة تأصيلية لفكرة الديمقراطية في الحضارات القديمة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1995.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

شلق، الفضل، الأمة والدولة، جدليات الجماعة المنتخب العربي، بيروت، ط1، 1993.

الشهري، ناظم، إستشراق مستقبل الاقتصاد العربي في ظل المتغيرات الدولية، بيت الحكمة، بغداد، 1997

شوفالييه، جان، جاك، تاريخ الفكر السياسي، من الدولة المدنية إلى الدولة القومية، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط4، 1988.

صالح، وهبة، عالمية المعاصرة، دار الفكر، دمشق، ط1، 2001.

صدوق، عمر، قانون المجتمع العالمي المعاصر، بن عكنون، الجزائر، 1996.

صفدي، مطاع، نقد الشر المحض (نظرية الاستعداد في عتبة الألفية الثالثة)، مركز الإنماء القومي، بيروت، باريس، ط1، 2001.

الصوفي، محمد، تحولات النظام الدولي في عصر العولمة [د.م]، مكتبة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، 2001.

طالب،محمد، سعيد، الدولة الحديثة والبحث عن الهوية، عمان، الأردن، ط1، سبتمبر 1999.

عامر، صلاح الدين، قانون التنظيم الدولي، دار النهضة العربية، ط3، 1984.

عباس، سوسن، إستراتيجية الردع، العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، لبنان.

عبد أسعيد، محمد، فايز، قضايا علم السياسة العام، دار الطليعة للنشر، بيروت، ط2 مارس 1986.

عبد الله، أحمد، المجتمع المصري في ظل متغيرات النظام العالمي، تحرير: أحمد زايد، سامية الخشاب، المطبعة التجارية الحديثة، القاهرة، 1995.

عبد الله، إسماعيل، صبري، الكوكبة والتنمية المستقلة والمواجهة العربية لإسرائيل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2008.

عبد الله، عثمان ، عبد الله، ، إيديولوجية العولمة، من عولمة السوق إلى تسويق العولمة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1، ماي 2003.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

عبد الجبار، فالح، الدولة والمجتمع المدني و
خلدون، ودار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة،

عبد الحميد، محمد، سامي، قانون المنظمات الدولية، الجزء الأول، الأمم المتحدة، دار المطبوعات الجامعية بالإسكندرية، ط2، 1997.

عبد الله، عبد الخالق، حكاية السياسة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 2006.

عبد الرحمن، حمدي، العولمة وآثارها السياسية في النظام الإقليمي العربي "رؤية عربية": مجموعة مؤلفين، العولمة وتداعياتها على الوطن الغربي، سلسلة كتب المستقبل العربي(24) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003.

عبد المالك، أنور، تغيير العالم، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، نوفمبر1985.

العدوي ،عبد الفتاح حسين، الديمقراطية وفكرة الدولة، مؤسسة سجل العرب، 1964،

العروي، عبد الله، مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، ط2.

العطار، علي، العولمة والنظام العالمي الجديد، دار العلوم العربية، بيروت، لبنان، ط2 2004.

علي سعيد، إسماعيل، دراسات في المجتمع والسياسة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.

علي، نبيل، الثقافة العالمية وعصر المعلومات وبعض تلك المفاهيم، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة علم المعرفة، الكويت، ط1، 2001.

غارودي، روجيه، حفارو القبور، نداء جديد إلى الأحياء، ترجمة: رانيا الهشام، منشورات عويدات، بيروت، باريس.

الغالي كمال، مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، جامعة حلب، 1984.

غليون، برهان، نظام الطائفية، من الدولة إلى القبيلة، المركز الثقافي العربي، بيروت 1995.

غليون، برهان، وآخرون،العرب وتحولات العالم، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، ط1، 2003.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الغناني، إبراهيم، وَعلي إبراهيم، المنظمات ا
النهضة العربية، 1999-2000.

الغويل، سليمان، صالح، الدولة القومية "دراسة تحليلية مقارنة"، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط1، 1987.

غيل، بيتر، وجيفري بونتون، مقدمة في علم السياسة، ترجمة: محمد مصالحة، منشورات الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 1991.

فلورباييه، مارك، الرأسمالية أم الديمقراطية، خيار القرن الواحد والعشرين، ترجمة: عاطف المولي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط1، 2007.

فنست، أندرو، نظريات الدولة، ترجمة: مالك عبيد أبو شهيرة، محمود خلف، دار الجيل ودار الرواد، طرابلس، ط1، 1997.

فهمي، عبد القادر، النظام الإقليمي العربي، احتمالات ومخاطر التحول نحو الشرق أوسطية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط1.

فوكوياما، فرانسيس، نهاية التاريخ والإنسان الأخير،، تحقيق يوسف جهماني، مركز الإنماء القومي، بيروت 1993.

قاسم جميل، العرب وما بعد الحداثة، نقد الفكر السياسي، دار النهضة، بيروت، لبنان، ط1، 2006.

القمودي، سالم، سيكولوجية السلطة، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، ط2.

قنديل أماني، المجتمع المدني العالمي، مطبوعات مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2002.

كانتور، روبرت ، السياسة الدولية المعاصرة، ترجمة: أحمد ظاهر، مركز الكتب الأردني، 1989.

كانط، إيمانويل، مشروع لسلام دائم، ترجمة: عثمان أمين، مكتبة الأنجلو المصرية، 1952.

كليفلاند، هارلان، ميلاد عالم جديد، (فرصة متاحة لقيادة عالمية)، ترجمة: جمال علي زهران، المكتبة الأكاديمية، مصر، ط1، 2000.

كونتنو، ج، الحضارة الفينيقية، ترجمة: محمد عبد الهادي، شعيرة، مراجعة: طه حسين الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1998.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

كيندي، بول، القوى العظمى: التغيرات الاقتـ
2000، ترجمة، تحقيق: مالك البديري ، مركز

كينيت، وتومسون، قادة الفكر الدولي في القرن العشرين، ترجمة: حسين فوزي النجار دار المعارف، مصر، 1905

لابيار، جان، وليام، السلطة السياسية، ترجمة: إلياس حنا إلياس، منشورات عويدات، بيروت، ط3، 1983.

لوك، جون، في الحكم المدني، ترجمة: ماجد فخري، اللجنة الدولية لترجمة الروائع، بيروت، 1959.

ليفيت، ثيودور، الإدارة الحديثة، ترجمة نيفين غراب. الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1994.

مارينان، جاك، الفرد والدولة، ترجمة: عبد الله أمين، منشورات دار مكتبة الحياة بيروت.

مبروك، غضبان، المجتمع الدولي، الأصول والتطور والأشخاص، القسم الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.

مجيد، كمال، العولمة والدولة ، دراسة لآثار العولمة على السلطة، دار الحكمة، لندن، ط1 2002.

محفوظ، محمد، الحضور والمثاقفة، المثقف العربي، وتحديات العولمة، المركز الثقافي العربي الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2000.

مراد، علي، عباس، ديمقراطية عصر العولمة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، (مجد)، بيروت، ط1، 2007.

المسكيني، فتحي، الفيلسوف والإمبراطورية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء المغرب، ط1، 2005.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المصري، شفيق، النظام العالمي الجديد، ملام
العلم للملايين، لبنان.

المصري، طاهر، الواقع العربي وتحديات قرن جديد، الأردن، ط1، 1994.

معتصم، محمد، مراجعات في نظرية صراع الحضارات، مطبعة النجاح، الدار البيضاء المغرب، ط1، 2005.

منيف، عبد الرحمان، الديمقراطية أولا، الديمقراطية دائما، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط4، 2001.

موسى، محمد، أضواء على العلاقات الدولية، دار البيارق، بيروت، الجزء الأول ط1993.

الموسوي، ضياء، مجيد، العولمة واقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر ط2، 2005.

موسى،محمد، العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، دار البيارق، بيروت، لبنان ط1، 1996.

نائير، سامي، الإمبراطورية في مواجهة التنوع، دار الفارابي، لبنان، ط1، 2006.

ناشيد، سعيد، ما وراء الإرهاب الفلسفة وظاهرة الإرهاب العالمي، مطبعة الشركة المكتبية ومطبعية فاريز، سلطات، المغرب، ط1، مارس 2006.

الناصر، عبد الواحد، العلاقات الدولية الراهنة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2003.

ناصف، عبد الله، السلطة السياسية، ضرورتها وطبيعتها، دار النهضة العربية، 1982.

نافع، إبراهيم، إنفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة، مؤسسة الأهرام، ط1، 2002.

نصر، محمد، عبد المعز، في الدولة والمجتمع، مطبعة جامعة الإسكندرية، 1963.

نيكولاي، ماكيافيلي، الأمير، ترجمة: محمد لطفي جمعة، مؤسسة النوري، دمشق، ط2.

هابرماس، يورْغَن، الحداثة وخطابها السياسي، ترجمة: جورج تامر، مراجعة: جورج كتورة، دار النهار للنشر، بيروت، ط1، 2002.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

هاردت، مايكل، و أنطونيو نيغري، الإمبراطو
فاضل جتكر، مكتبة العبيكات، الرياض، م.ع.س

هارمن، باتريك، وآخرون، النظام العالمي الجديد، القانون الدولي وسياسة المكيالين، ج1، ترجمة: أنور مغيث، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، سرت، ليبيا، ط1، 1995.

هاليداي، فريد، الكونية الجذرية لا العولمة المترددة، ترجمة: خالد حروب، دار الساقي بيروت، لبنان، ط1، 2002.

هنتغتون، صموئيل، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، ترجمة: مالك عبيد أو شهيرة وآخرون، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، ط1، 1999.

هندي، عثمان، حسين، ونادية جبر، عبد الله، العولمة وسيادة الدولة، دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005.

ولدأباه، السيد، اتجاهات العولمة، إشكالات الألفية الثالثة، المركز الثقافي، الدار البيضاء بيروت، ط1، 2001.

ولدأباه، السيد، عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001، الإشكالات الفكرية والإستراتيجية الدار العربية للعلوم، لبنان، ط1، 2004.

يسين، السيد، الخريطة المعرفية للمجتمع العالمي: من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعرفة الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 2008.

يسين، السيد، المعلوماتية وحضارة العولمة، رؤية نقدية عربية، دار النهضة، مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، سبتمبر 2002.

يسين السيد، وآخرون، سلسلة محاضرات حوار الحضارات، دار السلام، ط1 2004.

يوسف، أحمد، مستقبل الإسلام السياسي، وجهات نظر أمريكية، المركز الثقافي العربي، المغرب، بيروت، ط1، 2001.

اليحياوي، يحي، الإرهاب وأممية الاجتماع على العولمة، منشورات عكاظ، الرباط يونيو 2002.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

مجـــــــــلات ومقـــــــالات:

ابراش، إبراهيم، في عصر العولمة تتجدد تس
عصر العولمة مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد337، السنة 29، بيروت، لبنان مارس2007.

إسماعيل، صبري،عبد الله، أبرز المعالم الجديدة في نهاية القرن العشرين مجلة عالم الفكر،المجلد 2، العدادات 3و4، 1998.

البكاوي ولد عبد الله، اللوجس مقابل الكاوس أو تغريب العالم في زمن العولمة، مجلة فضاءات الفكر والثقافة والنقد، العدد 38 طرابلس، ليبيا، يناير 2008.

أل جبيل، ذاكر، خطاب العولمة، راهنيه المفهوم، كونية الهيمنة، مجلة الكلمة العدد19السنة الخامسة، لبنان، بيروت 1998.

الزواوي، رضا، ملاحظات حول نظرية "المجتمع ضد الدولة"، مجلة المقالات، العدد14-15، الدار البيضاء، المغرب، 1990

يسين ،السيد،العولمة وانعكاساتها على الوطن العربي، قضايا استراتيجية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، السنة الثالثة، العدد 17 .1998

الفراردي، نزار، العولمة وأزمة الدولة الوطنية ،السلسلة الشهرية المعرفة للجميع منشورات رمسيس، العدد31، الرباط، المغرب، ماي 2005.

الكيلاني، مصطفى، عولمة الاختلاف أو الإمكان الصعب، نحن والعالم الجديد، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 29، العدد 337، لبنان، بيروت ، مارس 2007

المرزوقي، أبو يعرب، العولمة والكونية ، مجلة التجديد، السنة الثانية ،العدد الرابع، ماليزيا، 1998

المناصر، عز الدين، العولمة والهوايات، هويات مطمئنة، هويات قلقة وهويات مقهورة مجلة التبين ،الدار الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، عدد 23 ديسمبر 2004.

إيليا حريق، التراث العربي والديمقراطية الدهنيات والمسالك، مجلة المستقبل العربي بيروت، عدد 1 ، 252 /2000

برنيري، ماريا، لويزا ،المدينة الفاضلة عبر التاريخ، ترجمة : عطيات أبو السعود مراجعة : عبد الغفار مكاوي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد225،السنة 1997.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

بلعبكي،أحمد، الديمقراطية وتهافت الأوهام، ال
جامعة جيجل،الجزائر،جوان 2005.

بن عبد العالي، عبد السلام ، الفكر الشمولي ، والفكر الكوني ، مجلة الوحدة، العدد 86، الرباط 1991.

بورتيز، اليخاندرو، العولمة التحتية، ترجمة:ماجدة أباظة، مجلة الثقافة العالمية، عدد105، الصفاة، الكويت 20مارس / أفريل 2001.

بول هيرست ، وجراهام طومسبون، "ما العولمة"، ترجمة: فالح عبد الجبار، عالم المعرفة، العدد273.

جلال أمين، العولمة والهوية الثقافية والمجتمع التكنولوجي الحديث، المستقبل العربي السنة 21 العدد 234 (آب/أغسطس 1998).

رولو، ايريك، الخير والشر و"الإرهاب" العالم الدبلوماسي، مجلة شهرية العدد17، السنة الثانية، باريس، ماي 2007.

سالم، يفوت، هويتنا الثقافية والعولمة، نحو تناول تفكري، فكر ونقد، السنة 2العدد11 .ايلول / سبتمبر 1998.

سامر عكاش، لعبة الوجود وموقع الأشياء، تعقيدات على ملف العولمة، مجلة المستقبل العربي، عدد 236، 1998/10. بيروت.

سعدي، كريم وحسن الجديد، مقال التدخل الإنساني وإشكالية السيادة، مجلة دراسات، السنة السادسة، العدد 23 (الشتاء) تصدر عن المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، ليبيا، 2005.

سعيد عبد المنعم، الديمقراطية والمتغيرات العالمية الجديدة، مجلة أبواب دار الساقي، بيروت، العدد 03 /1994.

سمير أمين، حوار حول مفهوم القومية، المستقبل العربي، العدد 213 /1996.

سويزي بول، "الشركات والبنوك متعددة الجنسيات"، ترجمة: سعود عياش دراسات عربية،العدد 9 (تموز/ يوليو 1987).

طيب تزيني نقد (صراع الحضارات) ما بعد الحداثة (صراع الحضارات والثقافة) الجديد في الأيديولوجية العولمة المراوغة، مجلة الآداب السورية، العدد 4/3، دمشق، أذار، نيسان، 2000.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

عبد الإله، بلقزيز، نحن والنظام الديمقراط
بيروت،1998.

عبد الخالق عبد الله ، هل انتهى علم السياسة حقا ؟ مجلة العلوم الاجتماعية ، السنة 27، العدد(خريف1999).

علي الحوات، التنشئة الاجتماعية، بين خصوصية الثقافة وعالميتها ، رؤية للقرن الحادي والعشرين، فكر ونقد، السنة 2 ،العدد 12 ،أكتوبر 1998.

عماد جاد، "اثر تغيير النظام الدولي على حلف شمالي الأطلسي"، مجلة (السياسية الدولية) العدد134، أكتوبر 1998.

غرايبة مازن ، مستقبل الدولة الوطنية وسيادتها في ظل العولمة ، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ، جامعة باتنة ، المؤسسة العمومية الاقتصادية لأشغال الطباعة لولاية باتنة، ط1، عدد 13، ديسمبر 2005، باتنة،الجزائر.

كالامار، أنيسس، هل لنا الحق في أن نقول ما نشاء؟ مجلة العالم الدبلوماسي، العدد 16 السنة2، افريل 2007 ، باريس .

كيبش، عبد الكريم ، نحو نظام عالمي جديد ، مجلة العلوم الإنسانية، عين مليلة، الجزائر الرقم 17، جوان 2002

لويز، بابلو، لوبيز، العولمة قد يما وحديثا، ترجمة: محمد جديدي، مجلة الحوار الفكري، دار الهدى عين مليلة، الجزائر، العدد 03، جوان 2002.

محمد إبراهيم، منصور، "العولمة ومستقبل الدولة القطرية في الوطن العربي"، المستقبل العربي، السنة 25، العدد 282(اب/اغسطس2002).

مصطفى ممدوح، محمود، مفهوم النظام الدولي بين العلمية والنمطية مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، مجلة دراسات استراتيجية، العدد17، ط1، 1998.

الهرماسي، محمد عبد الباقي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، مشروع إستشراق مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987.

يوسف سلامة، تقدما بعد الحداثة الحضارات بين الحوار والصراع في عصر ما بعد الحداثة، مجلة الأدب السورية ، العدد4/3. أذار، نيسان.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

موقع إلكتروني باللغة العربية:

ليلى حلاوة ،السيادة جدلية الدولة والعولمة على [illegible]
http :www.islamonline ,net/mafahem/2005/05/08/ article

أوراق ودفاتر أخرى:

جلال أمين، "العولمة والدولة"، ورقة قدمت إلى العرب والعولمة بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية .

شريف مصطفى، تحليل نقدي لكتاب "صدام الحضارات" لصامويل هنتنجتون في كتاب شروط الحوار المثمر بين الثقافات والحضارات،(كتاب جماعي) ، أعمال الملتقي الدولي 21، 22، 23 محرم/24، 25، 26 مارس 2003 الجزء الأول منشورات المجلس الإسلامي الأعلى الجزائر 1424هـ.

محمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية عشر أطروحات" ورقة قدمت إلى العرب والعولمة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المعاجم والقواميس باللغة الأجنبية:

Blay, Michel, Larousse, grand dictionnaire de la philosophie, P U F 2003, France
Jacques, ATTALI, Dictionnaire du XXIe, Paris, Fayard, 1998.
Raymand, Phillippe et Stéphane Rials, Dictionnaire de philosophie politique, PUF, France, 1996.
Lalande, André, vocabulaire technique et critique de la philosophie, PUF, France, 1996, 16éd .

مصادر ومراجع باللغة الاجنبية:

Abensour, Miguel, la démocratie contre l'état, (Marx le moment machiavélien), éditions du Félin, 2004, Paris, France.
André-J Bélanger, **Vincent Lemieux,** Introduction à l'analyse politique (presses de l'université de Montréal, 1996).
Arendt Hannah, Conditions de l'homme moderne, trad. G.Fradier, presses Pocket, Agora, 1998.
Arendt , Hannah, L'impérialisme, trad. Martine Leiris , Paris, Fayard, 1982.
Arendt, Hannah, les origines du totalitarisme tome II : **L**'impérialisme, 1951, Trad : Fr-M-Leiris, Paris, Fayard, 1982**.**
Armand, André, Jean, Entre modernité et mondialisation, Ed : E.J.A, 2004, 2eme édition, France.
Aron, Raymond, Essai sur les libertés, Hachette, 1991, France.
Badie, Bertrand, et Marie-Claude Smouts, le retournement du monde : sociologie de la scène internationale, collection "amphithéâtre" (Paris : Presses de la fondation nationale des sciences politiques, Daloz , 1992).
Badie, Bertrand, L'état importé, Edi : Fayard, 1992, France.
Badie, Bertrand, un monde sans souveraineté : les états entre ruse et responsabilité, l'espace du politique (Paris, Fayard, 1999).
Barber, B,R, Djihad versus MC World : mondialisation contre la démocratie ,Brouver, Paris, 1996.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ment du monde, (une critique politique de la mondialisation, leçon d'un échec oublie) traduit par : **Richard Robert** Ed : seuil, septembre, 2003.
Bihr, Alain, le crépuscule des états nations, (Transnationalisation et crispations nationalistes), Editions page deux, France.
Boniface, pascal, vers la 4eme guerre mondiale ?, Armand colin, Paris, 2005.
Bourdieu, Pierre, La misère du monde, 1999, la découverte, Paris..
Blum, william, L'état voyou, traduit : maroco martello, Luc mohler et Anna de voto. (Tunis, casablanca : crérés production tarik édition,2002).
Charle, Christophe, La crise des sociétés impériales, le seuil Paris, 2001.
Chauvier, Stéphane, du droit d'être étranger, Essai sur le concept Kantien d'un droit cosmopolitique, Ed, L'Harmattan, Paris, France.
Chevallier, Jacques, L'état post-moderne, Ed : E.J.A, 2eme édition, 2004, Paris, France.
Chomsky, Noam, Le Bouclier Américain, la déclaration des droits de l'homme face aux contradiction de la politique américaine, tr aduit par Jean-Michel Jasienko. Paris : Éditions du Seuil, 1969
Cohen, Elie, L'ordre économique mondial, Essai sur les autorités des régulation, Paris, Fayard.1996.
Colard, Daniel, les relations internationales de 1945 à nos jours, Paris : Masson, 1997.
Coutrot, Thomas, Démocratie contre capitalisme, Ed : La dispute, France, 2005.
ETTmayer, wentelin, Etat - nation ou état mondiale ? tr aduit par : sandrine woelffel, Ed : Hirle, 2008 France.
François, Thual, les conflits identitaires, Paris, Ellipses, 1995.
Habermas, Jürgen, Après l'état nation, une nouvelle constellation politique, traduit par : Rainer Rochlitz, Ed : Fayard, 2000, France.
Habermas, Jürgen, Droit et démocratie, entre faits et normes, 1992, traduit de l'almend par R.rochlitz et chrl. Bouchind homme.Paris, gallimard, 1997
Habermas, Jürgen. la paix perpétuelle, le bicentenaire d'une idée kantienne, traduit de l'allemand par Rainer Rochlitz. Paris: Flammarion, 1999, 1re éd.
Habermas, Jürgen. la pensée postmétaphysique Essais, philosophique, traduit de l'allemand par R.Rochlitz (Lais : A, Colin, 1993) Paris. les Éd. du Cerf.
Hardt-Michael, Antonio negri, Empire, traduit par Demis-Armand canal (Paris : Exils, Editeur, 2000).
Hassner, Pierre, la thèse du « choc de civilisation » et une vision fausse de l'avenir de l'homme, in (le nouvel état du monde) sous la direction de serge cordellier, édition la découverte, Paris, France, 1999.
Hassner, Pierre, La violence et la paix .De la bombe atomique au nettoyage ethnique, Ed esprit, Paris, 1995.
Heidegger, Martin, Du monde, In chemins qui mènent nulle part . traduit de l'allemand par Wolfgang brokméeier, nouvelle édition (Paris : Gallimard / collectiontel, 1962).

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ènent nulle part , Gallimard, Paris.
ence, , Gallimard, , Paris
éricain, suprématie en ordre mondial, Ed-Economica, paris 1982.

Junger, Ernst, L'état universel, Suivi de la mobilisation total, tra.par : Henri plard, et Marc de launay, Ed : Gallimard, France.

kant, Emmanuel, projet de paix perpétuelle- in œuvres philosophiques de kant. Gallimard. pleade. T3. 1986.

Kant, Emmanuel, L'anthropologie du point de vue pragmatique IN : œuvres philosophiques, III les derniers écrits (Paris, Gallimard / la pléiade, 1986).

Kriegel, Blandine, Etat du droit ou empire ? Bayard éditions, 2002, Paris, France.

Lagard, Alain, L'état (le pouvoir, la violence, la société), Ed . Ellipse, 1995, Paris.

Laidi, Zaki, L'ordre mondial relâche, (sens et puissance après la guerre froide), Ed . Broché - 1 janvier 1993. France

Latouche serge, l'occidentalisation du monde. Essai Sur La Signification, La Portée Et Les Limites De L'Uniformisation Planétaire,Ed. Poche Essais, paris 2005.

Louis, Emmerijn, Nord, Sud la grenade dégoupillée, Paris 1992.

Martre, Henri, L'état-nation face à la mondialisation de l'économie, in : L'état-nation et son avenir, secrétariat général de la défense nationale, Ed : la documentation française, Paris.

Mattelart, Armand, Diversité culturelle et mondialisation, la découverte, France.

Menissier, Thierry, L'idée d'empire, dans la pensée politique , historique, juridique et philosophique, Ed : L'harmattan, Paris, 2006.

Michael, Billig, Racisme**,** prejuges et dixrimination in : Moscovici S., Psychologie sociale, Paris, PUF.2003.

Minc, Alain, le nouveau moyen age, Paris, Gallimard, 1993.

Nietzsche, Friedrich, humain trop humain, I (Religion et gouvernement), trad, R.Rovini, Gallimard, Folio-Essais, 1987.

Nietzsche, Friedrich , la volonté de puissance, Essai d' une transmutation de toutes les valeurs. (Etudes et Fragments), traduction d'Henri Albert (Paris : Librairie générale Française / le livre de poche, 1991).

OZER, Atila , L'état, Ed : Flammarion, Paris , 1998.

Phillippe, Brank ,La démocratie politique, Tome 1, Pari, Seuil, 1997.

Salamé, Ghassan, Appels d'empire, Ingérences et résistances à l'age de la mondialisation, Paris, Fayard, 1996.

Sintomer, Yves, la démocratie impossible ? politique et modernité chez weber et Habermas, Edi la découverte, Paris, France, 1999.

Touraine, Alain, un nouveau paradigme, pour comprendre le monde d'aujourd'hui, Ed : Fayard, 2005, France.

Warnier, Jean, Pierre, La mondialisation de la culture, Ed : La découverte, Paris, 1999.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

alisation, Flammarion, Paris, 2004.

المقالات والمجلات باللغة الأجنبية:

Anan, Kofi, la protection des droits de l'homme et le principe de mon intervention dans les affaires intérieures des Etats, le monde, Paris, 14 sept 1999.

Bertrand, Badie, « L'état :nation, un acteur parmi les autres » Label France , n°38 (Janvier 2000).

Combeau, Didier, une démocracie à l'épreuve des belles, une revue, « le débat n° :143, Janvier- Février 2007, Ed : Gallimard.

David Dominique, Introduction – L'ampleur de doute, Revue politique étrangère. Printemps 1997.

Fukuyama, la fin de l'histoire ?, commentaire, n°/47, Automne 1989.

Gilbert, Grand guillaume, reconnaître l'autre en soi, une condition du dialoque, in/ conditions pour un dialogue fecond entre les cultures et les civilisations, actes du colloque international 24-25 et 26 Mars 2003, Alger, Publication du Haut conseil islamique.

Habermas, la modernité un projet inachevé, traduit France pour G.Raulet, in critique, T.XXVII, N° 413, Oct 1981.

Philippe, Moreau,Defarges, La diplomatie préventive .in .la Revue Défense Nationale, 1997

Pierre, Hassner, Fin de l'histoire on phase d'un cycle ? commentaire n°47, Automne, 1989.

مواقع الكترونية باللغة الأجنبية::

http://www.France.diplomacie.Fr/Label/France/France/dossier/2000/05etat.Http

Warren P.Strobel, « L'influence médias sur la politique étranger à l'age de L'information ».

«http://unisinfo,state.gov/journals/ilps/0300/ijpf/frstro.htm».

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

فهـــرس الأعـــلام والفلاسفـــة :

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الإسم واللقب باللغة العربية	تاريخ الميلاد والوفاة	الاسم واللقب باللغة الفرنسية
إبن رشد	1197-1126	IBN ROSCHD (AVERROES)
إبن عربي	1240-1165	IBN ARABI
أرسطو	(322-384) ق.م	ARISTO
إبن سينا	1037-980	IBN SINA (AVICENNE)
أفلاطون	(347-427)	PLATON
أفلوطين	269-203	PLOTIN
ألتوسير لوي	1990-1921	ALTHUSSER LOUIS
أوغسطين سانت	430-354	AUGISTIN SINT
أينشتاين ألبرت	1955-1859	EINSTEIN ALBERET
بارمنيدس	(ق6-ق5) ق.م	PARMENIDES
باشلار غاستون	1941-1884	BECHELARD GASTON
برغسون هنري لويس	1941-1859	BERGSON HENRI LOUIS
بريهيه إميل	1953-1876	BREHIER EMILE
برنارد كلود	1953-1876	BERNARD CLUDE
بلانشيه روبر	1975-1898	BLANCHE ROBERT
بلوخ إرنست	1977-1885	BLOCH ERNEST
بيكون روجر	1294-1214	BACON ROGER
بيكون فرنسيس	1626-1521	BACOM FRANCIS
بيكون مارتن	1965-1878	BACON MARTIN
بوبر كارل ريموند	1994 -1902	PUPPER KARL RIMEND
بوفريه جون	/ -1907	BEAUFRET JEAN
توما الإكويني	1274-1224	THOMAS D'AQUIN
جان بول سارتر	1980-1905	JEAN PAUL SARTERE
جاكوبي فريديريش	1819-1743	JACOBI FRIEDIRICH
جيل دولوز	1995 -1925	GILLES DELEUZE
جورج سانتايانا	1952-1863	GERORGE SANTAYAN
ديكارت رونيه	1650-1597	DESCARTE RENE
ديوي جون	1952-1859	DEWEY JOHN
راسل براتراند	1970-1872	RUSSEL BERTRAND

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

	1953-1891	رايسشنباخ هانز
	1878-1712	روسو جان جاك
	2005 -1913	ريكور بول
RENAN JOSEPH ERNEST	1892-1823	رينان جوزيف أرنست
ZENON D'ELEE	(485-490)ق.م	زينون الإيلي
SPINOZA BARUCH	1677-1632	سبينوزا باروخ
SOCRATE	(399-470)ق.م	سقراط
SCOT ERIGEN JEAN	م(878-810)	سكوتس إريجينا يوحنا
CHATELET FRANCOIS	1988 -1925	شاتليه فرانسوا
SPENGLES OSWALD	1936-1880	شبنغلر أوسفالد
SCHELLING FRIEDRICH	1854-1775	شلنج فريدرش
SCHOPENHAUER ARTHUR	1860-1788	شوبنهاور أرثر
CHEVALIER JACQUES	1962-1882	شيفالييه جاك
GARAUDY ROGER	/ -1913	غارودي روجيه
GRAMSCI ANTONIO	1937-1891	غرامشي أنطونيو
GHAGALI ABU HAMID M	1111-1059	الغزالي أبو حامد محمد
GALILEE GALILEI	1642-1564	غاليليو غاليلي
AL- FARABI	م(950-870)	الفارابي
WEITTGENSTEN LUDVIG	1951-1889	فتغشتاين لودفيع
FAUCAULT MICHEL	1984 -1926	فوكو ميشال
VOLTAIRE	1778-1694	فولتير
FYTHARORE	(560-570)ق.م	فيثاغورس
FICHTE JOHANN GOTTLIEB	1814-1762	فيخته يوهان غوتليب
FEUERBACH CARNAP	1872-1804	فيورباخ لودفيغ
CARNAP ROUDOLF	1970-1891	كارناب رودولف
KANT EMMANUEL	1804-1724	كانط إيمانويل
KAMUS ALBERT	1804-1724	كامي ألبرت
CONTE AUYUSTE	1857-1789	كونت أوغست
CONDILLAC ETIENNEE	1780-1715	كوندياك إتين
CAHEN HERMANN	1918-1841	كوهن هرمان
KIER KEGAARD SOREN	1855-1813	كيركيكارد سورين
LEBNIZ GOTTFRIED	1716-1644	لايبنتز غوتفريد
LEVINAS EMMANUEL	1995/ -1905	لفيناس عمانويل
LUTHER MARTIN	1483-1438	لوثر مارتن
LOCKE JOHN	1704-1632	لوك جون
LUKACS GOERGES	1971-1880	لوكاش جورج

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

	1916-1838	ماخ أرنست
	1883-1717	ماركس كارل
	1979-1898	ماركوز هاربرت
MARCEL GARBRIEL	1973-1891	مارسيل غابريال
MILL JOHN STUART	1873-1806	مل جون ستيوارت
MILL JAMES	1836-1773	مل جيمس
MONTAIGNE MICHEL	1592-1533	مونتانيي ميشال
MONTESQUIEU	1755-1689	مونتسكيو
MOUNIER EMMANUEL	1950-1905	مونييه عمانوئيل
MERLEAUPONTY MAURICE	1971-1908	ميرلو بونتي موريس
MAINE DE BIRAN	1824-1766	مين دي بيران
NIETCHE FRIEDRICH	1900-1844	نيتشه فريديريش
HABERMAS JURGEN	/ -1929	هابرماس يورغن
HEIDEGGER MARTIN	1976-1889	هيدجر مارتن
HERACLITE D'EPHESE	(ق 5- ق 4) ق.م	هيراقليطس الأفسى
HOBBES THOMAS	1679-1588	هوبس توماس
HUSSERL ED MUND	1938-1859	هوسرل إدموند
HEGEL GEORG WILHEM	1831-1770	هيجل جورج فلهم
HUME DAVID	1776-1711	هيوم دافيد
JASPERS KARL	1969-1883	ياسبرز كارل

Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.
Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features

الفهـــرس

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الفهرس

مقدمة أ
الإطار النظري
الإشكالية العامة والإشكاليات الفرعية
الفرضيات الأساسية للبحث
أهمية البحث و أسسه
أهداف البحث النظرية والإجرائية
منهجية البحث
مفاهيم البحث

الفصل الأول: الدولة العالمية من التأسيس إلى التطور 21
تمهيد
1 مفهوم الدولة في الحقل الفلسفي
2 مفهوم العالمية و أطرها النظرية
3 ماهية الحكومة العالمية ونظمها
4 الركائز القانونية و السياسية للدولة
4-1 أشكال الدول
5 الحكومة العالمية المعاصرة وتمظهراتها
6 أنواع الدولة العالمية
6-1 الأساس السلطوي – الاستغلالي للدولة العالمية
6-2 الأساس المادي للدولة العالمية
6-3الأساس العاطفي للدولة العالمية
6-4 الأساس العقلي للدولة العالمية
6-5 الأساس الديني و الدولة العالمية
7- التأصيل الجينيالوجي للدولة الكونية
7-1- مفهوم الدولة العالمية في الفلسفة الرواقية
7-2 مفهوم الدولة العالمية في الإمبراطورية الرومانية
7-3 نظم حكومة الدولة العالمية في الشرائع السماوية
7-4النظريات الكبرى حول نظم حكومة الدولة العالمية:
أ- نظم حكومة الدولة العالمية في الفلسفة الإسلامية
ب- نظم حكومة الدولة العالمية في الفلسفة الغربية

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

8-أنواع الدولة العالمية
خلاصة الفصل

الفصل الثاني: مفهوم النظام الدولي الجديد وماهيته 67
تمهيد
1- مفهوم النظام الدولي والنظام الشمولي
2- النظام الدولي الجديد وخصائصه
3- الشروط الممكنة لتحقيق نظام دولي جديد
4- عناصر النظام الدولي الجديد و بنياته
5- النظام الدولي الجديد والسياسة العالمية
6- ظاهرة الهيمنة في التنظيم الدولي الجديد
7-الثورة الرأسمالية الثانية والمعادلة الجديدة للإمبريالية
خلاصة الفصل

الفصل الثالث:النظام الإمبراطوري الجديد 100
تمهيد
1- مفهوم الديكتاتورية
1-1 مورفولجية الديكتاتوريات
1-2 أنواع الديكتاتوريات (الدولة الفاشية و الدولة الرأسمالية)
2 - مقاربة بين النظام الإمبراطوري والنظام الامبريالي
3- مفهوم النظام الإمبراطوري الجديد
4-الإمبراطورية و أنسقتها
4-1 -تجليات الإمبريالية في الإمبراطورية
5- مشروع الإمبراطورية وتنوع العالم
5-1 الهيمنة الأمريكية وتقنين القطبية الأحادية
5-2 -حتمية الهيمنة و أزمة السياسة العالمية
5-3 الدول المارقة وقيمها الجديدة
6- البناء السياسي للحاضر و القيم الكونية الشاملة
6-1 العولمة الجديدة بديل في إطار مشروع الإمبراطورية
6-2 السيادة الرأسمالية أو إدارة التحكم بالمجتمع العالمي
7- الشعوب ضد مشروع الإمبراطورية
8- الإرهاب و استراتيجياته الجديدة
خلاصة الفصل

الفصل الرابع:العولمة و ضعف فكرة سيادة الدولة الوطنية 152

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تمهيد
1- جدالات حول فكرة العولمة
1-1 العولمة والدولة- الوطن والمجتمع العالمي
2- بنية المجتمع المدني العالمي الجديد و الرهانات الجيواستراتيجية
3- التهديدات العالمية الجديدة و أثرها السلبية على التوازن الدولي
4- العولمة وإشكالية الحداثة
1-4 المواطن بين البعد الخصوصي والعالمي
2-4 نهاية فكرة الحدود القومية:
أ-العوائق الاقتصادية عبر الحدود القومية
ب-الحركات عبر الحدود القومية
ج-الحراك خارج الحدود القومية
5- العالم الجديد وإشكالية الأمن واللاأمن والتشريعات الجديدة
6- التأثير على قدرة الدولة
7- التبعية الاقتصادية وخطر تقويض السيادة
1-7 أثر الاتفاقيات الدولية على فكرة السيادة
خلاصة الفصل

الفصل الخامس:فلسفة المجتمع الجديد وإشكالية الصراع الحضاري 214
تمهيد
1- خصائص المجتمع الدولي الجديد و طبيعته
2- تصور المجتمع الجديد ومكانته في الفلسفة الحديثة
2-1- فكرة المجتمع الجديد في المذاهب السياسية والتجارب الإيديولوجية الثورية الحديثة
2-2- هاجس المجتمع الجديد في "جمهورية أفلاطون"
2-3- فكرة المجتمع الجديد في فلسفة الأنوار الغربية
2-4- فكرة المجتمع الجديد و اللبرالية
2-5- فكرة المجتمع الجديد في فلسفة روسو السياسية
2-6- فكرة المجتمع الجديد في الأدبيات الماركسية
3- تطور ظاهرة المجتمع المدني العالمي في الفضاءات العالمية
4- بنيات النموذج العالمي الجديد و أفاقه
5- مفهوم صراع الحضارات وإشكالية الحوار
6- الحـــــرية بين الوهم والحقيقة في فلسفة المجتمع الجديد.
7- صدام الحضارات و إفرازاتها السياسية العالمية
خلاصة الفصل

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الفصل السادس:العولمة السياسية وقواعدها
تمهيد
1- العلاقة بين العولمة والكوسموبولتبة (الدولة الكونية)
2- فاعلية عولمة السياسة وإشكالية الهيمنة
3- تراجع الدولة عائق أمام السيادة القومية
4- الفلسفة وتحليل أحداث11 سبتمبر
5- مفهوم الأمن البشري في ظل التهديدات العالمية الجديدة ودور المجتمع العالمي
6- مفهوم الأمـــــن الثقافي في ظل أخطار العولمة
7- سيادة الدول ومحاولة إيجاد معادلة بين الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والحقوق السياسية والأمنية
8- مشروع خريطة جديدة للعالم وأثرها على استقلال ووحدة الدول
خلاصة الفصل

الفصل السابع: دولة السوق و البحث عن رفاهية المواطن العالمي 298
1- يورغن هابرماس وإشكالية الدولة الكونية
2- الليبرالية و الليبرالية الجديدة و العولمة
3- التجمعات وإشكالية الدولة- الوطن
4- مشروع المواطنة العالمية بين الواقع والخيال
5- حقوق الإنسان والدولة الكونية
خلاصة الفصل

الفصل الثامن: إشكالية الديمقراطية و العولمة 340

تمهيد
1- الليبرالية الجديدة كآخر تجليات الليبرالية
2- الدولة و أثارها على المجتمع المـــدني
3- نـــهاية فكرة السيادة
3 -1 إشكالية الدولـــــة بين الاستمرار والنهاية
3-2 حكومات ما بعد السيادة و مشكلات المجتمع الدولي المعاصر
4- العـــــولمة وأثرها الايجابية و السلبية على السيادة الـــــوطنية
4-1 الـــــعولمة وانعكاساتها على فكرة القومية
5- التجارب الـــــديمقراطية العالمية والأمـــة العالمية
6- خصائص الـــــدولة الوطنية وقدراتها في ظل العولـــمة العسكرية

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

7- العولمة واختراق السيادة الوطنية
خلاصة الفصل

الفصل التاسع:المنظمات غير الحكومية و تكريس قيم الدولة الكونية 385

تمهيد
1- تحولات خريطة المسرح العالمي
2- دور الفاعلين غير الحكوميين في تحديد شكل السياسات العالمية:
أولا: المنظمات غير الحكومية
ثانيا:الشركات متعددة الجنسيات
ثالثا:الإعـــلام العالـــــمي
3- التدخل الإنساني باسم حيلة حقوق الإنسان وإشكالية السيادة
4- المنظمات غير الحكومية وسيناريو الـــسيادة الوطنية:
أولا : سيناريو اختفاء السيادة
ثانيا : سيناريو استمرارية السيادة
ثالثا : سيناريو الحكومة العالمية
رابعا:سيناريو التفكك والتجزيء
5- صعود الدول – الإقليم في إدارة موازين القوى العالمية
6- الصراع بين الدولة التنافسية والدولة الافتراضية
7- الدولة العربية و التحديات العالمية بين التكيف والنفور
أ-الحركات الإسلامية ودورها في النظام الدولي الجديد
ب- فكرة العولمة و مشروع الدولة- الوطن العربي بين الإمكان والتحقيق
ج- الدولة العربية المعاصرة و معالمها

خلاصة الفصل

الفصل العاشر: الثورة الافتراضية و مجتمع المعلومات الكوني 423

تمهيد
1- طبيعة المجتمع المعلومات الكـــــوني
2- الثورة الافتراضية و التغير الثقافـــــي
3- الثورة السياسية و القيمية و المعرفـــــية والانسان الجديد
4- عهد التقانة وتفكك الدولة الشمولية عند مارتن هيدجر
5- المؤشرات المتغيرة للمجتمع الكوني وفكرة الثوابت

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

6- المتغيرات و أثرها في بناء المجتمع الكونـ
7- العصر الجديـــدة ومشروع الب حث عن ال
8- الفكر الاستشرافي ومحاولة التحكم في سيرورة وعاليات القـــرن الحادي والعشرين
9- التغيرات التكنولوجية والاقتصادية ودورها في تفعيل الدولة الكونية
خلاصة الفصل

الخاتمة 444
المصادر والمراجع 451

الفهرس 480